



التقسيم والتبيين

في حكم أموال المُسْتَغَرَقين [من الظلمة والغاصبين]

تأليف أبي زكريا يحيى بن محمد بن الوليد الشبليّ من فقهاء القرن الثامن الهجري

> تقديم وتحقيق جمعة محمود الزريقي

يتضمن الكتاب ملاحق مخطوطة عن استغراق الذمة بالمال الحرام . بسم (لله (لرحس (لرحيع

التقسيم والتبيين

في حكم أموال المُستَعَرَقين [من الطّلَمة والعاصبين]

تقايم

بقلم الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة

إن تحقيق التراث الفكري الإسلامي ونشره عمل جليل توليه المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة كثيراً من اهتمامها وتضعه في مقدمة أولويات نشاطها.

فني بعث هذا التراث إبراز لحضارة عظيمة استطاعت إيجاد التوازن بين الروح والمادة وحققت رغبات التطور والرقي بما تضمنته من قيم ومبادئ ، وما أبدعته من مناهج وأساليب يحتاج إليها الإنسان المعاصر ليخرج من دوامة التردد بين حمأة المادية وهوة الأنانية اللتين تحكمان ماجريات حياته.

وكما تدل الحكمة المأثورة "رأس الحكمة مخافة الله" ، فإن تحقيق العدالة بين الناس مرتبط باستشعار عدالة الخالق جل وعلا ، ومتى تيقن الإنسان من مراقبة الله له ، عمد

إلى مراقبة تصرفاته، فبلا بتجارز حقه إلى حقوق غييره، ولا يرضى أن يغضب خالقه في طاعة هواه . بل إن شعوره بالعدالة يزداد عمقاً كلما ازداد إيمانه وسمت روحه.

والشريعة الإسلامية في مبناها ومقاصدها تختلف عن القوانين الوضعية في كونها شمولية النظرة للإنسان، فلا يمكن أن تضعي بالحق على حساب الأخلاق، ولا بالأخلاق على حساب الواجب. والعبدالة في نظرها لا تصدر من المحاكم، بل تنبع من أعساق الإنسان نفسه، قال صلى الله عليه وسلم "الاثم ما حَاكَ في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس"، وقال صلى الله عليه وسلم "استفت قلبك ولو أفتاك الناس وأفتوك"، وقال صلى الله عليه وسلم "إنكم تختصمون إلى وإنما أنا بشر، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فإنما أقطعه قطعة من النار"، لذلك أنكر العلماء الحيل وأبطلوا أثرها، لأنها تحجب الحق وتفتح نلباطل طريقاً إلى الظلم.

وجل أهل العلم يمنع الحيل لقلب حكم أو لإبطال عمل

ولقد حرص الإسلام في توجيهاته وتشريعاته على تنمية شخصية المسلم خلقياً ليكون له رادع من نفسه، وعنى بالإصلاح الداخلي قبل الإصلاح الخارجي. قال صلى الله عليه وسلم:" حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا ، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم".

ولقد اهتم علماء المسلمين في ميدان الاقتصاد، بتأصيل أخلاقيات التعامل، وتنظيم قواعد المعاملات التي تمنع تسلط الهوى وغلبة الأنانية الفردية والتحايل على الكسب بطرق غير مشروعة.

ويأتي كتاب 'التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين' لأبي زكربا بحبى بن محمد الشبلي من فقهاء القرن الثامن الهجري، الذي حققه الأستاذ جمعة محمود الزريقي، ليقدم صورة ناصعة عن الأخلاق في علم الاقتصاد الإسلامي، بما تضمنه من تقصيلات للحلال وأصوله والحرام وأصنافه، وشرح للورع وللمشتبهات من الأموال التي لم تكن عين الحرام ولا متولدة عنه، ولكنها ذات أصول مشكوك فيها، وبما بينه من جوانب الاحتياط في المعاملات، كمعاملة متعاطى الحرام، وأحكام الشريعة في المغصوب، وفي التعامل المالي مع غير السلمين من أهل الكتاب والحربين، والتجارة في بلاد غير إسلامية.

إن هذا الكتاب القيم الذي تسعد المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والشقافة بنشره، يعتبر مرجعاً هاماً يجدر بعلماء الاقتصاد وأساتذته الاطلاع عليه، وإدخال ما تضمنه من علم نافع في مناهج التعليم في الجامعات التي يعملون فيها ليتبين تميز العلم الإسلامي بأخلاقياته السامية في ضبط التعامل الاقتصادي وتوجيهه، وليستفاد منه في إصلاح أساليب المعاملات المعاصرة التي يكتنف كثيراً منها التدليس والتحايل تحت شعارات الدعاية والإعلان التي تسعى الى الربح ولو على حساب المبادئ والقيم الأخلاقية.

, ארץ פולה פלקישהי פלקישא*ק*

قال الله تعالى: (إِنَ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْم مُوسَى فَبِغَى عَلَيْهِم وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُوْرِ مَا إِنَّ مَا تَعْلَى اللهُ الدَّوْمُهُ لا تَغْرَعُ إِنَّ الله لا يُعِبُ الشِّرِحِينَ (*) مَا اللهُ الدَاوَ اللهُ الدَاوَ الآخَرَةَ ولا تَشْرَ احسِيلَا مِن اللهُّنِ وَأَحْسَنَ كَمَا أَحسَنَ اللهُ إليك. وَلا تَبْع الفَسَادَ فِي الأَرْض، إِنَّ الله لا يُعبُ الفَّسدين (*) قالَ إِنَّما أَوْمَا أَوْمَى عَلْم عنْدي، ولا تَبْع الفَسادَ فِي الأَرْض، إِنَّ الله لا يُعبُ الفُرونَ مَنْ هُو أَشَدُ مِنْهُ قُودٌ وَأَكْثُورُ جَمْعَانُ، ولا يُسَلّى عَنْ دُنُوبِهِمُ المُجْرِمُونَ (*) فَخَعَعَ عَلَى عَوْمِه فِي زِينَتِه، قالَ الذين يُريدُونَ الحياة الدَنيا: يا ليتَ لنَا مثلًا مسا أَوْتِي قَارُونُ إِنَّهُ لَدُو حَظَّ عَظِيم (*) وقالَ الذين أُوتُوا العلم: ويلكُمُ ثَوابُ الله خِيرُ لمن أَمن وعَملَ صالحاً ولا يُلقَامنَ إلاَ الصَابِرُون (*) فَخَمَتُنَا بِه وبِدَارِه الأَرضَ فَمَا كَانَ مِن المُنْتَصِينِ (*) وقالَ الذينَ أُوتُوا العلم: ويلكُمُ نَمْ كَانَ لهُ مِن قَفَة يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ الله وَ مَا كَانَ مِن المُنْتَصِينِ (*) وَأَصَبَّعَ الذَينَ لَا مَنْ اللهُ عَنْدُ الذِينَ لا يُرْتَعَ الذَينَ لا يَعْدُولُ لِللهُ عَنْ كَانَ لَهُ مِنْ يُقَالِلُولُ اللهِ عَمَا كَانَ مِنَ المُنْتَعِينَ (*) وَقَالَ الذِينَ لا يُرْتَعَ الذَينَ لا يُرْتَعُ الذِينَ لا يُرْتَعَ الذَينَ لا يُرْتَعَ الذَينَ لا يُرْتَعَ الذَارُ الآخِرَةُ تَجْعَلَهَا للذِينَ لا يُرْتَعُ الذَينَ لا يُرْتَعُ الكَانِ مِنْ اللهُ عَنْ اللهُ الدَّارُ الآخِرَةُ تَجْعَلَهَا للذِينَ لا يُرْتَعُ الكَانِ وَنَ (*) عَلَى الذَارُ الآخِرَةُ تَجْعَلَهَا للذِينَ لا يُرْتَعُ الكَنِ مِن اللهُ عَلَى الذَارُ الآخِرَةُ تَجْعَلَهَا للذِينَ لا يُرِيدُونَ اللهُ عَلَى اللهُ الدَّارُ الآخِرَةُ تَجْعَلَهَا للذِينَ لا يُرْتِعُ الكَانِونَ (*) عَلَى الذَارِ اللهُ عَلَى الذَارُ فَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الذَارُ اللهُ عَلَيْكُمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الرَّفِي اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

صدق الله مولانا العظيم.

الآيات 76-33 من سورة القصص.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا المجهود المتواضع إلى أبنائي

صلاح الدين و نور الدين

ونجم الدين و محمد

ومحمود وعلي

وأختهم حنان و أمهم عائشة

الذين تحملوا معي مشاق الغربة وعناء الانتقال، وقدموا لي كل ما يستطيعون من الذين تحملوا معي مشاق الغربة وعناء الانتقال، وقدموا لي كل ما يستطيعون من أجل طلب العلم، موصبا إياهم بتقوى الله في السر والعلائية، وراجبا لهم دوام التوفيق والسداد.

والسداد. فإني ما رأيت أعظم من خشية الله، وأفضل من طلب العلم، وألذ من راحة الضمير، وأطعم من أكل الحلال وأسلم من مجانبة الأشرار.

والذكم

شكر وتقدير

يطيب لي بمناسبة طبع هذا الكتناب أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي يد المساعدة في تحقيقه وإخراجه وجعله في متناول الباحث والقارئ، وأخص بالذكر:

أستاذي الدكتور خالد عبد الله عبد أستاذ القانون المدني والشريعة الإسلامية وفلسفة القانون بكلية العلوم الثانونية جامعة محمد الحامس بالرباط، الذي تفضل براجعة الكتاب وأفادني بالكتبر من الملاحظات القيمة جزاء الله عنى كل خير.

والى الأستاذ الدكتور محمد أبر الأجفان، الأستاذ المعاضر بالعهد الأعلى للشريعة، جامعة الزيتونة بتونس، على توجهانه المفيدة وآوانه السديدة التي استفدت منها، وتشجعيه في على تحقيق الكتاب وإظهاره للمكتبة العربية. وإلى الأستاذ الدكتور محمد حجي، أستاذ التعليم العالي بكلية الأداب جامعة محمد الخامس، على ما قدمه لي من مساعدات وتوجههات، وما دلني عليه من مصادر استفدت منها في عملية الدينة :

وإلى الصديق العزيز الاستاذ عبد الحميد الهرامة الذي تفضل بمراجعة الكتاب وتصويب بعض الأخطاء. وإلى الاستاذ مصطفى ناجي صاحب دار مكتبة إحياء التراث بالرياط الذي برجع له الفضل في إعلامي

بالكتاب ومساعدتي في الحصول على صور ضوئية منه.

ولا بقوتني أيضا أن أشكر أيضا السبد محافظ الخزانة العامة بالرباط والعاملين بقسم الوثائل والمخوطات على مساعدتهم لي، وكذلك السبد محافظ الخزانة الصبيحية في مدينة سلا والعاملين بها على ما قدموا لي من مساعدته، راجيا للجميم التوفيق والسناد.

وَ أَخْبُوا أَقَدَهُ شَكُرِي وَتَقَدَيْرِي لِشَنْطُمَةَ الْأَسْلَامِيةَ لِلشَّرِبِيةَ وَالْفَقَافَةَ وَالْعَلُومِ الْأَبْسَيْسَكُو" التي رافقت على طبع الكتاب ونشره خدمة للمسلمين في كل مكان.

المحقق جمعة محمود الزريقي

> حرر يحى انسلا، مدينة سلا في: السابع والعشرين من رجب 1412هـ الموافق 2 فيراير 1992م

تمهيد

איש (לה (לכשה (לכשא

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى أله وصحبه أجمعين، وعلى من تبع دعرته إلى يوم الدين، أحمده على نعمه العديدة، وخيراته الواسعة المديدة، راجبا معونته، و طالبا سغفرته، لا صلاة لي إلا هو، ولا ملجاً لي إلا عنوه، وبعد، من نعم الله علينا أن هدان إلى الإسلام فأرسل رسوله بالهدى والحق، وأنزل عليه كتابا ناطقا بالصدق، به كان توام الدين، والهداية إلى رب العالمين، فجاءت شريعة الله كاملة، لم تشرك كبيرة ولا صغيرة إلا وأحكمت فصولها وأحكامها، وبيئت واردها وشاردها، مصداقاً لقوله تعالى: (ما فرطناً في الكتاب من شيء) (") وقد جاءت الرسالة لهداية الناس، وإنقاذهم من الضلال، ورحمة للبشرية، وسعادة للانسانية، فقد قبال تعلى (وهُو الذي أنزلاً كامل الأركان، متكامل البنبان، خاتم لكل الأديان، مصداقاً لقوله تعالى (وهُو الذي أنزلاً كامل الأركان، متكامل البنبان، خاتم لكل الأديان، مصداقاً لقوله تعالى (وهُو الذي أنزلاً البكم الكتاب مُنْصلاً) (قاً.

وقد فهم أجدادنا حقيقة الرسالة، واهتدوا إلى الطريق القويم، فانكبوا على دراسة كتباب الله وسنة الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وهدى الخلفاء الراشدين، والصحابة المهتدين، رضوان الله عليهم أجمعين، فنبغوا في المعارف العديدة، وتركوا لنا من التراث العلمي ما به نفخر على مر الزمن، فحري بنا أن ننكب عليه بحثا

⁽¹⁾ سررة الأثعام الأية 39.

(3) سررة إبراهيم الآية 1

ا^{رًا)} سورة الأنعام الآية 114

وفاء

لا يفوتني بمناسبة طبع هذا الكتاب أن أقف لحظة وفاء أمام روح أستاذي المرحوم الأستاذ عبد الله الهوني، رئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الفاتع بطرابلس الفرب، الذي وافاه الأجل في العام 1988

ذَاكُوا أَخْلاقه الكريّة وأفعاله العظيمة وتشجيعه لي وللكثيرين من أمثالي على ظلب العلم والمعرفة، لقد أخذ بيدي وساعدتي وأمدني بكل الوسائل التي جعلتني أواصل تعليمي، وفتح المجال أمامي بعد أن تطرق الباس إلى من جراء التعقيدات الادارية.

لقد كان رحمه الله مثالا للتضحية والقداء لا يبخل على الجميع بوقته وجهده وعمله يقدم كل ذلك بصدر رحم وخلق جميل وإبثار شديد ومحبة عظيمة.

لقد تعلمت من سيرته العطرة ومعاملته الحسنة كيف بكون الوطني المخلص والمربي الفاضل والمسلم الحقيقي، فسماحته وصفحه عن الإساءة وورعه وتواضعه مضرب الأمثال. إلى جانب الوجه البشوش والابنسامة الدائمة وقضاء حوائج الناس، ولله در القائل:

فَمَا كُلُّ الوَّقُودِ كَنَارِ مُوسَى ولاَ كُلُّ الفُواطِمِ كَالبَتُولِ ⁽¹⁾

فالى روحه الطاهرة كل الوفاء والحب والتقدير والاحترام وإلى سيرته العطرة الخلود والمجد.

جمعة محمود الزريقي

¹¹³ منسوب لأبي عبد الله محمد بن مكرم، نفحات النسرين ص 159.

وتحقيقا، ودراسة وقعيصا، فلا يصلح آخرنا إلا بما صلح به أولنا، ولن نجد أنفسنا إلا بالبحث عن ذاتنا، ومعرفة هوريتنا، وهذا لن يشأتي إلا بالتنقيب عن تراث أجدادنا بين دفات الكتب الدفينة والآثار القويمة، التي كدنا نساها و ننساق ورا، الأقوام، لنأخذ منهم صجعلوه لأنفسهم، وصقلوه لخدمتهم، وجربنا ورا،هم لنتعلم مشبتهم وما فقهناها، أما طريقتنا فقد نسيناها، اللهم أعدنا إلى سوا، السبيل.

اهتم علما، الإسلام- من ضمن ما اهتموا-بفقه الأموال أو المعاملات المالية وبكل ما يتناول حياة المسلم. وما يتعلق بها من أموال، وما يدور فيها من معاملات، ومرجع ذلك تطبيقا لما جا، في كتاب الله من أحكام متعلقة بذلك، حيث يقول الله تعالى: (با أَيُهَا الذّينَ آمَنُوا لاَ تَأَكُلُوا أَمُوالكُمْ بَينُكُمْ بِاليَاطِلِ إلاَ أَنْ تَكُونَ نَجَارَةً عَنْ قَرَاضِ مَنْكُمْ) وأقسسوله آمَنُوا لاَ تَأكُلُوا أَمُوالكُمْ بَينَكُمْ بِاليَاطِلِ وتُدلُوا بها إلى الحُكُم لِتَأكُلُوا قَرِيقَا من أَمُوال النّاسِ بالإثّم وَأَنتُمْ تَعْلَمُون) (أَنُ وقبوله تعالى: (إنَّ الذينَ يَأكُلُونَ أَمُوال البَتَامَى ظُلَما أَبْنَا بيا النّاسِ بالإثّم وأَنتُمْ تعالمُون) (أَنَّ وقوله تعالى: (وأخَذَهُمُ الرَّبَا وقله نُهُوا عَنْهُ وأكُلُهِمْ أَمُوال النّاسِ بالبُطل) (أَنْ وقوله تعالى: (وأخَذَهُمُ الرَّبَا وقله لَهُمَا النّاسِ بالبُطل) (أَنْ وقوله تعالى: (وأخَذَهُمُ الرَّبَا تَبَدُلُوا الخَبِيثَ بالطَّيب) (أَنَّ النَّاسِ بالبُطل) (أَنْ وقوله تعالى: (وأخَذَهُمُ الرَّبَا تَبَدُلُوا الخَبِيثَ بالطَّيب) (أَنَّ النَّاسِ بالبُطل) (أَنْ وقوله تعالى: (وأَنُوا البَتَامَى أَمُوالُهُمْ ولا تَتَبَدُلُوا الخَبيثَ بالطَّيب) (أَنَّ اللَّاسِ بالبُطل) (أَنْ المَالِية في الأَموال، وأمر المسلمين بالخَذَها مَن صلال، عَلَم المُعالِي والنَّاتِها في الحلال وفق أَحكُم الله في الأَموال، وأمر المسلمين بأخَذَها مَن صورة كانت، وغيرهم المُوافقها في الحلال وفق أحكام الشريعة الغراء.

لذلك انكب علماء الاسلام، منذ العصر الاسلامي الاول على دراسة هذا الجانب المهم في حبياة المسلمين، ودونوا العديد من المؤلفات في هذا المجال، فبإلى جانب المدونات الكبرى، مثل مدونة الإمام مالك رضي الله عنه، وكتاب الأم للإمام الشافعي رضي الله عنه، وكتاب المبوط للسرخسي رحمه الله، وغيرها من الكتب التي تضمنت أحكاما كثيرة تتعلق بالأموال وطريقة تداولها، قام العلما، والفقها، بوضع كتب متخصصة في الأموال وأحكامها، ولا يمكن حصر جميع تلك المصادر، وإنما نذكر بعضها للاسترشاد فقط، منها

402 ه (2) وكتب الخراج العديدة. منها كتاب الخراج للقاضي أبي بوسف يعقوب بن إبراهيم، صحب أبي حنيفة، المتوفى في سنة 182ه، وكتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي، المتوفى في سنة 182ه، والاستخراج لأحكام الخراج للامام الخافظ ابي الفرج ابن رجب الخبلي (3) ومنها ما يتعلق بالالتزام، بوجه عام مثل كتاب: تحرير الكلام في مسائل الالتزام للإمام أبي عبد الله محمد بن محمد الحظاب، المتوفى في سنة 549 (4)، هذه أمثلة فقط على الكتب المتخصصة في مجال الأموال، وطرق جبابته وإنفاقها، والأحكام المتعلقة بها، وإن كانت كتب الأموال والخراج تتعرض للسال العام بدرجة أكثر، إلا أن مجال المال الخاص مذكور بها، كما إن جل الكتب الفقهية الأخرى تتضمن العديد من الأحكام المتعلقة بالمال، فلا يخلو كتاب من أبراب خاصة بالغصب والتعدي والاستحقاق والتفليس، وما أشهه ذلك من أمور تبين أحكام الأموال.

كتاب الأموال للإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، المتوفى في سنة 224 هـ(١) وكتاب

الأموال للامام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي الطرابلسي التلمساني، المتوفى في سنة

هذه الكتب المتخصصة لا تقتصر على مذهب واحد، بل نجدها في جميع المدارس النقبية الإسلامية، حيث عالجت كل المذاهب أحكام الأموال في الكتب الخاصة بها، وقد تناولته شرحا وتفصيلا، سوا، فيما بتعلق بالأحكام، أو الحث على طلب الأموال من حلال، وإنفاقها في الوجود المشروعة، إلى جانب أحكام المعاملات وما إليها، ولكننا نجد أن مدرسة الفقه المالكي، قد تضمنت دراسات وآرا، وقواعد، تعد في واقع الأمر أقرب إلى النظريات القانونية الحديثة، وهذا لا يدل على أنه مشتقة منها، بل الفقه الإسلامي في مجموعه له صنعته التي يستقل بها، ولا علاقة له بالفقه الغربي، واشارتنا للفقه المالكي لا تقلل من أعمية المدارس تنهل من معين واحد، هو كتاب الله الكريم وسنة الرسول عليه السلام، وما اختلافهم وتشعب أرائهم إلا وحسة بالمسلم، في أحدل الإسلام الثابتة

انظر كتاب الأموال للإمام أي عبيد القاسدين سلام، شرح عبد الأمير على مهنا، دار الحداثة، ط 1- 1988.

[&]quot; لنظر كتاب الأمرال الاسر. أبي جعفر أحمد بن لصر الداودي، تقدير وتحقيق رضا محمد سالم شحادة، موكل إحياء الشراك القربي، لرياط بدون تاريخ

الله كتاب الخراج النفاضي أبني برسف يعقوب بن إبراهيم. دار العرفة للطباعة والنشر بيروت 1971. مطبوع مع موسوعة الخراج. وكتاب الخراج لبجبي بن أداء الفرشي صححه حسد شكر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت 1976.

[.] النفر تحرير الكلام في مسائل الإكتاراء للإمار إلي غيد الله محمد بن محمد الحقاب المتوقى سنة 934هـ تحقيق الدكتور عيد السلام محمد الشريف دار الغرب الإسلامي 1984.

¹⁾سررة النب ، الآية (<u>2</u>9 در

⁽³⁾ حورة البقرة الإية 188

الله حرزة النب ، لأبة 10 -

المستقرة (1)

فنظرية الحيازة التي هي سلطة فعلية، بارسها شخص على شيء من الاشباء يستأثر به، ويقوم عليه بأفعال مادية تظهره بخظهر صاحب حق ملكية، أو اي حق عيني آخر علي هذا الشيء، وبصرف النظر عن الأسباب التي يستند اليها الخائز فالقانون يحميه، ويفترض أنه صاحب الحق، حتى ينبت العكس، وتقوم على عنصرين هما: العنصر المادي، ويتمثل في مجموعة الأعمال المادية التي بارسيا الحائز على الشيء، والعنصر المعنوي الذي يدل على نبة الشملك، ويشترط في الحيازة أن تكون هادئة وظاهرة وواضحة ومستمرة وألاً تكون عرضية (دا على عرضية (دا على الفراية التي نصت عليها بعض القرانين المدنية العربية، مقتبسة أصلا من القانون المدني الفرنسي أو حذت حذوه فيها (دا هي في واقع الأمر سوجودة في الفقه المالكي بصورة واضحة ومتكاملة.

يقول الاماء ابن القيم عندما بتحدث عن رضع اليد: (بدُ بعلم أنها محقة عادلة فلا تسمع النعوى عليه، كمن بشاهد في يده دار بتصرف فيها بأنواع التصرف من عمارة وخراب وإجارة وإعارة منة طويلة، من غير منازع ولا مطالب، مع عدم سطوته وشوكته، فجاء من أدعى أنه غصبه منه، واستولى غلبها يغير حق. وهو بشاهده في هذه المدة الطويلة، ويكنه طلب خلاصها منه، ولا بنعل ذلك، فيذا أنه بعلم فيه كذب المنعي، وأن يد المدعى عليه محقة، هذا مذهب مالك وأصحابه وأهل الصواب) (4) فهذا يوافق تماما النظرية القانونية المتعلقة بالحيازة كسب من أسباب كسب الملكية، وقد عدها بعض الفقهاء اكتشافا جديدا، حيث بقول (كان الفهم الخاطيء السائد أن الفقه الاسلامي في مجموعه لا يعرف، وبذلك لا يعترف بظم التشادم والحيازة، وإن تقادم الزمان بالنسبة للحشوق، لم يعرف إلا في اواخر عهد الخلافة العثماني، ولكن محض الصدفة كشفت لنا عن أن فقه يعرف إلا في اواخر عهد الخلافة العثماني، ولكن محض الصدفة كشفت لنا عن أن فقه المذهب المالكي، ومن يدري فقد يكون غيره أيضا، قد وضم لنا نظرية متكاملة للحيازة. (أنا

هم كالتجور، إذا اثنديت يقعب فقد اهتديت به الى الاسلام كل القاهب في الحقيقة راجع للاصل لبست مرضعه خصة. والاجتباد اذا تتخالف رصمة

يتحيز الفقه المالكي أيضا بوجود أسس الدعوى البولصية في قواعده وهي الدعوى التي يارسها الدائن ضد تصرفات المدين، التي تضر بالضمان العام للدائنين (1) فقد تناول الاستاذ الدكتور المرحوم عبد الرزاق السنهوري في نظرية الحق، دراسة الإعسار أو الإفلاس في الفقه الاسلامي، وفقا للسذاهب الأربعة المعروفة، وأفرد فقرة خاصة بهذه الدعوى، جاء في الفقه الاسلامي، وفقا للسذاهب الأربعة المعروفة، وأفرد فقرة خاصة بهذه الدعوى، جاء في النقد المناكي يشتمل على الأسس التي تقوم عليها الدعوى "البولصية")، حيث يقول: (ونرى مم قدمناه أن آسس الدعوى البولصية المعروفة في الفقه الغربي قائمة في الفقد المالكي، ففي هذا الفقه لا تشقيد تصوفات المدين بعد الحجر فحسب، بل هي تنقيد قبل المحمود، ويشوم تقييم عليها الدعوى البولصية) أذا

ونقدم للقارئ الكريم-في هذا الإطار- هذا الكتاب الذي كان نسيا منسيا، فموضوعه يدور حول النظرية العاصة لاستغراق الذمم بالمال الحرام، وهي مستخلصة من الفقه الإسلامي عصوص، ومن مدرسة الفقه المالكي على وجه الخصوص، بحبث تناول مؤلف الكتاب حكم أموالهم ومعاملاتهم وتصوفاتهم، ووراثة ذلك المال عنهم، وكيفية التصرف في تلك الاصوال التي توجد بابديهم، سواء ناتجة عن معاملات حلال مثل الديون العادية أو غيره، أو ناتجة عن استغراق الذمة بالأموال المغصوبة، أو المتحصل عليب بضرق آخري غير مشروعة، فالسائد في مختلف المدارس الفقهية-وفق ما نعلم- أن التفليس الذي عالجت أحكامه مختلف المصادر، وتناوله الفقهاء، إنما يتعلق بالديون العادية، فمستغرق الذمة هو الذي أحاط الدين باله، أو أصبح مساويا له، أي كثرت ديونه عمنا يتوفر لديد من الاموال، أو أصبحت مساوية لها، ولكن الكتاب الذي نمهد له، يجعل من الاستغراق ما يشمل المديان وغيره من المتحصلين على الأموال بطريقة غير مشروعة، رغم كونهم لا يظهرون بمظهر المفلس عند الناس، ولكنهم في الحقيقة كالمفلسين، لأن أموالهم كسبت عن طريق الحراء وبالتالي تعتبر ذمتهم مستغرقة به، حتى يؤدونه لأصحابه ومستحقيه أن

⁽²⁾ شرح الفاتون المدني الفيسي الفكتور على سليمين، ص 242، عاصة يتغازي، وأحكام الفلكية للفكتور عبد العزيز عاسر ص 246. أط. مصور.

⁽a) شرح القانون المدني الليبي-المصدر السابق ص 245.

^{ها} الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيّم. تحقيق الاستاذ محمد حافد الفقي ص 144 دار الكتب العلمية بيروت.

⁽⁵⁾ ملكية الاراضي في ليب في العيود القديم والعيد العثماني، الذكتور محمد عبد الجواد محمد، ص 317مطبرعات جامعة القام 5 نرع الخرض، 1974.

¹¹¹ الموجز في النظرية العامة للالتزاء، الدكتور أنور سلطان في 119. دار النهضة بيروت 1980.

^{الا}مصادر الحَق في الفقة الإسلامي الأستان الذكتور عبد الرزال السنهوري ص5/15% مصر 1963. وكتب استاذي الدكتور خالد عبد الله عبد عند مراجعت للكتاب المتعليق النالي:

إن ضيعة وأصرة التشريع الإسلامي لا تعترف في الراقع بنفرية كسب الحق أو لسفاطه برور الزمن فالحق قاا كان ثابت أصاحيه بدليل شرعي لا يكون ويكون أن يؤثر فيه إعدالاً واقباعا المناطقة الاحراقية التي يكون الرمن مسلفاً لما أن كان في الحق تشيعة فإن الرمن يكن أن يؤثر فيه إعدالاً واقباعاً للقاعدة الاحراقية التي تفقي "بيفاء ما كان على ما كان" طلب لاستقرار التعامل ودرة المتراعات التي تكون الحقوق فيها مرضم شبهة فن يضاف بها أمام الحائر.

⁽قا أنظر بالإضافة إلى الكتاب الملاحق التي تتضمن أراء بعض النقياء حول استقراق القامة بالمال الحرام، وفي الكتاب إشارات التنادة لمسادر أخرى تجديد في محلها من الدراسة.

القسم الثاني:الكتاب

ولخصص هذا القسم لنص الكتاب، كما وضعه المؤلف دون زيادة، إلا ما تقتضيه ضرورة التحقيق، من تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وتفسير المفردات الصعبة، والإشارة الى المصادر والمراجع التي أخذ منها المؤلف. أو أشار إليها، أو التي تتضمن مسائل تتعلق بنفس الموضوع.

القسم الثالث: الملاحق والفهارس

يضم هذا القسم الملاحق التي رأيت إلحاقها بالكتاب، وهي تتعلق بموضوع استغراق الذمة بالمال الحرام¹¹⁾ ثم الفهارس التي تتضمن الآبات القرآئبة، والأحاديث النبوية والأثار والاصطلاحات والكلمات الصعبة والكتب والبلدان والأماكن والطوائف، مع الإشارة إلى أرقام الصفحات الواردة فيها، أما فهرس الأعلام، فقد جعلته على شكل معجم مرتب على الطريقة الأبجدية، بحسب اسم العلم أو لقب كما ورد بالكتاب، وقرين كل اسم ترجمة حياته باختصار فيما عدا الخلفا، الراشدين فنكتفي بذكرهم دون ترجمة لشهرتهم. مع الإشارة إلى الصفحات التي ذكروا فيها (2).

وأخيرا فهرس بالمصادر والمراجع التي تمت الاستعانة بها في تحقيق الكتباب، ثم نختم ذلك كله بنهرس عام للموضوعات التي وردت في الكتاب باقسامه الثلاثة.

والله المونق للصواب

المحقق

(1) في القسم الأول دراسة لهذه الملاحق ربيان أحميتها والأسمام الذي دعمت إلى إضافتهما للكتاب النظر ص: (56). ^{الما} فطلت هذه الطريقة لكن اتحاشى زيادة صفحات الكتاب بشراحه الأعلاد حيث تقتصر الترجمة في الفهرس على اسم العلم كاملا وما يميز حياته باختصار ثم تاريخ ميلاده ورقاته فقط.

وقد لاحظ المرحوم الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري، تباين الفقه الاسلامي حول هذا الموضوع، عندما قام بدراسة نظام الإفلاس في المذاهب الأربعة، حيث أشار الى تفريق المذهب المالكي، بين مستغرق الذمة بالديون ومستغرق الذمة بالتبعات والمظالم، فيما يترك له بعد الحجر عليه (1). ولم يشر الاستاذ المذكور، إلى هذا الاختلاف في المذاهب الاخرى، فربما يدل هذا على أن الفقه المالكي، قد ينقرد بهذه النظرية دون سوادًا

وهذا الكتاب الذي نقدمه للقاري، والباحث، أراد مؤلفه رحمة الله عليه، أن يجعله خاصًا بالاموال الحراء، وطرق الكسب غير المشروع، من تعدُّ على الاموال والغصب والإكراء والربا والرشوة والباطل والشركات الفاسدة، وعموما جميع المعاملات والتصرفات والافعال التي يمكن من خلالها أن يتسرب المال الحرام للمسلم. كذلك ظلم أصحاب الوظائف العامة، وغيرهم من أصحاب القوة والنفوذ والسلطة والجاه، إلى جانب ذلك. فقد أوره الكثير من المسائل والفروض التي تدخل في صيحاة كل إنسمان، ويتمعرض لها من حين لأخر في معاملاته، هذه المسائل تندرج أيضاً في نطاق القانون المدنى الاسلامي، منها ما يتعلق بمصادر الالتزام، مثل العقود كالبيع والنقل والكراء وما إلبها، والفعل الضار أو المسؤولية التقصيرية، كالمسؤولية الطبية والغصب والتعدى والاستبلاء وما البنها، والاثراء بدون سبب، ومنخالف أحكام الشريعة، وبعض احكام القانون الدولي الاسلامي الخاص: والعلاقات الدولية الاسلامية، إلى غير ذلك من الامور التي يضمها هذا المجموع.

فحرى بكل مسلم أن يطلع عليه، ويعلم حكم الله في الاسوال الثبي يتداولها بين بديه، عساه أن يتعظ أو أن يرشد غيره إلى الطريق القويم، والله الموفق للصواب ونسلك في تحقيق هذا الكتاب منهجا، قد يغاير بعض الشي، ما درج عليه بعض المحققين، من تقديم النص مباشرة، أو بعد مقدمة تقتضيها الطرق المعروفة في تحقيق المخطوطات، لهذا نقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام على النحو التألي:

القسم الأول: مقدمة التحقيق

وتخصصها لتسليط الضوء على الكتاب، ومؤلفه وعصره وشيوفه ومنهجه ني التأليف. ومصادره. والنسخ التي اعتمدت عليها، والمنهج الذي اتبعته في التحقيق.

أنا مصادر الحق المصدر السابق، ص 5/115.

نفسم الأول

مقدمة التحقيق

تحرب بي هذه المتدمة درسة لكنات والمؤلف تركين موضوع استغرق الدمة بالمأل الحداد لدى الدى ارد في لكنتاب لو وقت لاحل بدن الله أأ فهذا فلتنصر على لتأكيد سي لكنات وتستيت وسنيت إلى طالفة، وذكر تسبح المؤلف ومصادره وعصره ومنهجة في الأسف لكناب، سراء من حيث المساس التي وردها، أو معالجته لنقصابا الفتهات التي طرحا، ثم تذكر النسختين الملتين علميت عليهما والملاحق المخطوطة لتى اصفتها إليه والمنه الذي يعده في لتحقيق وقائدة الكنات لعلمية إلى غير ذلك من أمور تدخل أن على طاق التحقيق، ونقسم هذه المقدمة إلى تلائم قصود على لنحو التالى

الفصل الأول مؤلف وكديه وعصرا وشبوحه لفدس لثاني، منهج لمؤلف في الكتاب لعصن لتالث: لمبهم المتبع في لتحقس

 أ يعاج لكتاب موسوع ستقرق بدية بابال حراء وهو يعشف عن استقراق الديمة باللابون، وقد شرعت في إعداد درسه عبداً لموضوع تصاحب عميله التحقيق خبر أبن التريث بشديه، بالتقراري أصية الدرسة وقدة المصادر بتي تعالج موضوع
 ستقراق الديمة بالذار العراء، وما ستشف من بحث حتى يحرح في الإصراء العسى الدشق.

لفصل لأول

المؤلف وكتابه وعصره وشيوخه

بدأ انصالي بهذ الكتاب خلاد شهر رمصان المارك للعام 410. ه عندم تحصلت على تسجيبن مصورتين عنه، من صاحب سكيية إحياء لتراب بالرباط، وبعد اطلاعي عليهما وقر اتهما، تضح لى أنهما كامليان، وأن موضوع الكتاب بسنحق التحقيق بالنظر لكونه يعالج حانيا مهما في حياة المحتمع الإسلامي، و منا يتعلق به من معاملات تحص الأموال، وأنه بفتح رؤية جديدة في الفقه الإسلامي لم بسبق وأن فردت بتأليف متخصص على هذا النحو (أأ وز كانت حكمها مت ترة في كتب لفقه والنوازل المختلفة باختصار، لهذ شرعت في لبحث عن شخصية المؤلف لتحصول على ترجمة لحياته وعصره وشبوخه، وفي نفس لوقت محاولة الحصول على سبخه ثالشة أو أكسر أسبعين بها في عملية لتحقيق.

بحثت في كنت الترجم المعروفة التي تمكنت من الأطلاع عليها فلم أحد ذكر الهذه الشخصية فاضطرات إلى البحث في المراجع الثانونة العلي أحظى يسيء عنه، فلم أطفر إلا بمعومات قلبلة حدا لا تكفي لإلناء مصوء على هذ الفقيه المعمور ((2) فقد وحدت إشارة إلى المم لكتاب والمؤلف في ذيل كشف الطنان ((أكما وحدث إشارة إلى المم لكتاب فقط في المعسد ("وهناك إنسانة الجرء من سم تكتاب في نم إلى مساوية وردت في جنواب مستدى محمد العقبائي عن مسرات مستعرق الدمة، جاء صهاد (هكذا وقع للسيح أمن رشد في أجربته في النقسيم و لنسين ، ولما كان الكتاب الذي أعرد للحقيمة قد نقل كثر من فيوي

يوجد كناد الخلال والحرم الإمام التي حامد العرام الباسب كنايه إصابا منوه الدين كما توجد كناب لحلال والحرم الألق تقديل الشائرك إن النام وقرار (1.55 ما تعرب (996 ما قائد كدرا الحكام استعرب الدعة ولكن بسكل معامر ما وردامي هذا الكناد

⁷⁷ الإيكان فضير حميع أنصادر التي المعينا عشها فيها المصوف الذي المصادر الأفراطع الحقصة بالعراجم في الأعالاء على السياس العرب العربي والأساس الساعة أي أنسب الأفالاء الشياب

یفتاح الکتاری فی الدیل علی کشف الطنون می أسامی الکتاب و بشون لاسماعین باشا (شفندادی ج 1 عشره رقد ۱۹۶۰ طا تكتبه الطنم العدد 1911

العبار المعراب والحامع القوات على فقاء ل أهل فرينيا ۽ الاندليل العرب لائي العباس أحمد بن يحيي الورشويسي الشائي السنة 14 قاص 54. /6.

لابن رشد فلعله يقصد كتاب الشبلي ¹¹كم عبرت على إشارة في كتاب مخطوط بتضمن جواب عن حكم معاملة مستغرق الذمة بالمان حرام بالرب تعبداً بأن الموق ذكر عن لبرزلي أن الشبلي حواز للفقير الأخذ من مال المستغرب أنها

هذا كل ما عبرت عليه حول الكتاب ومؤلف، هذه الشخصية التي أدت للقفه خدمة جليمة، ولحأت إلى بعض الأسائدة العلماء اللاستنجاد بهم بي تحصوبا عبي أي معومات بعرض الكتاب موبعد، فقالت عدد المسم، در سلت بعض آخر، فسهم من اعتبال تحدد أو أغلبهم مم يرد عبي أنا وفي النهابة أم أحصل على أي معدومات جنيده بعدد إلقاد الشوء عبي هذه الشخصة العلمية

أما قسما بشعال بالخصور على سبحة ثابته أو أكبر فقد قسه بالأطلاع على يعشل قيدرس لمخفوطات لمنوفور في ولمكتبات وسأسا بعض لاسائلة أأأ فيد فقير بسروه وراسلت العديد من سكتبات في العالم والسي من ولمحسمل وجود بسخ أخرى من هذا الكتاب فيست فيش ردّ مب الا توجد لبله ي سعرت بار غيبها لم التو مدارد أخيا الأن (أأ) وكل من طفرت به صدرة من سخفرط مكون من بسائي ورسان يتصلم منظ منا شعرية مكونة في (18 بنت من الشعر الثائم محمد قال بن أحدو قال من سريتات عسران توازل معسري الدمية والقدرة من المنسوس والمدرد أن مكتباد مب في تسيد للحكاء خاصة باستغيران الدمية والقدرة ومع قال حادث الاستنادة مها في تسيد التحدد

و ما دهذا الغموس الذي مكتف شخصه الموق وسرة العنومات حوم الكتاب، وبالنظر إلى الموضوع الذي عالجه، وحاجة المكتب العرجه والاسلامية الني هذه المؤلفات

التي تغفى جاب هات في نظم الاموال وتداولها في المحسمع الاسلامي على محست العصور إصافه إلى أن الكتاب كامل في موضوعه، وأن التسحين لموجودين تحت بدى كافسان للحقيقة. فقد فررت بعد الاتكال على الله تحقيق هذا الكتاب مكتفيا بالمعترمات الواردة به حيث ذكر المؤلف سم شبعه الذي ينقل عنه ويتردد إليه، وبالتالي أمكنتي محدد عصره وإلى لم أفكن من تحدد مكان مولده أو إقاضه بارك لمن يوقف الله مستقبلا في لكنف سن هذا الشخصات عسسه، ولي بهذه سنسه رأي حاص في عدد يسار هذا الكتاب زياره ذكره في الكتاب لعنهيات سأورده بعد احدث من شخصات الدلك بالموجد وعصره

اسم الكتاب وتسبئه لمؤلفه

يقور النولف رحم لله في لصفحه أأوى من لكنات المسببة والسريا في حكم أمول المستعرفين ألمد وحدت على طهر خلاف لسحد الخرانة العامه داردان في نص على أل لكتاب لسمى النفسية والسبين على الكلام في الدران المسعوبين النه فكره والسرسي في ألعال النفسية والسبين على الكلام في الدران المسعوبين العبال فكره والسرسي في ألعال الحباب على المران الرائب هم قسما سأله المقلمة أن العبال الزخلة وحعلله بينا إدام سسعوبو المدة واستطهره عليها أن كلام صاحب شقيلة والنفسية في أموان المعلمات ومستعرفي المؤسة، فلم يكن الهؤلاء إلا للسمعة من قلان واردان حديكم الشافي في المسألة إداليس في معرب من يستقتى في المسألة ولا من يعيل علم المتى على المسالة ولا من يعيل علم المتى علم كنات في المستقتى المالين عنمات عليها في الشحقيق، إصافه إلى أن الوشريسي له بلاكر المنافقة ولم يود في تبورس لكناب، رغم أن صحم المعروبين بالنها، والمقاس الذي دار حولها المه بن يحلى الرواءي حود الشراء من الأعراب المعروبين بالنها، والمقاس الذي دار حولها وقدى ما رشد حود شراء ما مناهم الأعراب العاوضان كما نقلها من المتبح المكور وقدى ما رشد حود شراء ما مناهم الأعراب العاصان كما نقلها من المتبح المكور وقدى من رشد حود شراء ما مناهم الأعراب العاصان كما نقلها من المتبح المكور وقدى من رشد حود شراء ما مناهم الأعراب العاصان كما نقلها من المتبح المكور

¹⁰ لدر المكنونة في نواون شارونة، لا إذا ركونا مقتلي الاحقات مجارية بدمة الرياط تحت إن ١٨٨٨ و إذا كون بنسب، بد كتاب النفية «السبيم لاين رقط عفر حدية الانساس تد ١١٦٠ راز المعين الى تد ١٥٠٠.

كيف بداري ترسطي تتعدمة مخطل بدين عب الديان ولد سنة ١٠٥٠، لا مزيد بدور يون ١٩٥٠، لا مو ١٩٥٠ مخطوب خاص في عبد الاستاد الدكتور أحد الدالجس

الله المديد من الأسامية والعمد ، حرد الشان مني يُكتب الحد بين " حيث لمسرف "، معلومات بير ما توار مين ، قد الكرة بالرد الأستاد القامان مذكبار محمد مر الأحمار من المبلقة مولس باشاه بالمحمولة وتوصومه المجعلي على الأسمد في تحقيمة حراة الله عمر كل خير،

التي الدستة القدس محمد النزي خفصه الله عن التكليم العمود التي تسجأ أخرى من الكتاب إشلك عن أي العلوم لا عن الولاد، وقد يجب بعي في مصادر عديم، فما شعر بشيء.

⁽⁵⁾ كانت بالمصاوص سعيد المعشوف عربية في الكانت وبكتيه الايدا والكت الدهراء يدمئق الكت السعاف الدينانية الدينانية الدينانية المعالية الدين الدينانية العالى الدينانية العالى الدينانية المالية على الدينانية العالى الكانت العالى الكانت العالى الكانت العالى الكانت العالى العالى العالى العالى العالى العالى الكانت العالى الكانت العالى الكانت العالى الكانت الكانت الكانت العالى الكانت العالى العالى الكانت العالى الكانت العالى الكانت الكانت الكانت العالى العا

⁽b) مخصوص تحت رقد 663 بالديمة العالمي هلجت العلمي موايد عن وقع الحصيب عليه عمولة الحاص

اً من التي التركيب أنه من أصحاب من شرفه شرح يجر القسوم عن بعد لد ولد يقت به على ترجيبه. إن الله من 111 يبل المشترح الشرير الدينام لاحمد من التسكيلي أنت لا وتعليه الأستان علم الحسيد الشرامية كتب بدعوة الإسلامية مراملس الرائد ع

³ في يُعتبر ، رعليكم ولعله حصاً مصعي في 154/6.

العبار، لمعبدر سابق مر154/6

محمد الزواوي وتعليقه على الفتولين أولم جاء في المعيار مطابق تماما لما حاء في كتاب التقسيم والبيلن أثمي برجع طلاع الونشريسي على الكتاب.

ولاحظت أيت ويشيء من لاستعرب وبود فنوى لمونشرسي حول مسأله الأكل عمد خنلط ماله بالحراء؟ وكان حوابه فيها مطابقا لما ذكره الشيلي في الكتاب، وفي أسطر كامله مع نصرف في بعضها فيها هدا محرد صدفة أو احتماء أن تصدر عبارات عن فقيهن بصورة متطبقة تما ؟ وفي تثل الفتوى ذكر الرنشريسي أقساء الأمواد فيما يتعس دالتحليل والبحرم، وهي: الحالة الأولى: ذكان شائة احرمة أكسر، والحالة التأبيه. إد كانت شائة الحرمة أكسر، والحالة التألية، وهي ما نساوت فيما السائسان، ثم تخمه قوله أوحكم حرديش ومقابله بيل وبهد تنتهي أقساء الأموال في الحمنة إلى خمسه وبالجملة وبعص هذه شازل والمرتب في التحريم أقبوى من بعص، فأقبواها حرد المطاق وبلاحظ هذا أن الوستريسي أشار في فتره إلى وجود خمسة أقسام للأموال، ولكنه لم يذكر ويلاحظ هذا أن الوستريسي أشار في فتره إلى وجود خمسة أقسام للأموال، ولكنه لم يذكر ده الى تلاتة على فحو الذي وضحه في لكتاب أنا عالم حم أن لوستريسي قد الله على كناب النفسيم والنبين في حكم أموال المشتعرقين ولا يستبعد لنفن منه ومع ذلك لم يذكره الاناب المناس لكم بدئر بالسام الكناب الصحيم؟

ذكر صحب ذين كتف الطنون الله الكات ونسبه المؤلفة وحاء ذكره مقالة التسمية لواردة بالنسيجين المكورتين (التقسيم والتبيين في حكم أموال المستعرفين، وهد ما علمت بأن السسية هي الصحيحة لاحتمال أن ما تقله فساحت العيار قد وقع فيم الحط حاصة وأنه له تذكر الهابية. أو لعلم بقصد كتاب اخر عيراته بوحد استدرات عبى المؤلف في السحم الاسكورتان مكبوب بخط الناسج زلم يذكر قائدها عبيه الوسف على تصبيت فقيد الحقيد الى عبد الله بن النسج الذي وضعه في حكم أموان المستغرفان فوجدت عليف إلى زكرة بحيى بن محمد بن الازون، قد احتصر منه فصول الاشتياء و المستغران

والورع، وقد أحل منه بأبوات لم تتعرض لاحتصارها أ وبالبحث عن المؤلف لذى ذكره السندري وجدت عدة تتحصيات تحمل اسم أى عبد الله ابن الشيخ ومنهم شيخه الزواوى الدي ذكرتهذ، الاسم في المعار (2) ولكن المستدرية أشار إليه بالخصية، فيحتمل أن تكون أبو عبد لله تنمس لدين محصد بن مرزوق الخطيب (3) هو المقصود سلد، ومع ذلك فرني له حد لهؤلا، جميعا الصنيفا في مول المستغرفين، وبعد لبحث وقدت على كتاب لحلال والحراء لاى لقصل راسد بن أبي راشد الوليدي الذي تشرته وزاره الاوقال بالمسكة المعرسة أنا فوجدة إنه المقصاد السبين:

لأول أن لمستأدرك عد قام باحسه رما أعسف أن أبا زكريا يحيى بن محمد لم بعضه من لكتاب لذى أشار لهما وذلك في ما يتعلق بالرع وما جاء في الفرق بين الهمام والرسوة أم هدان لمرحم عال عدايره في كتاب احلال والحرام للوليدي وأن الاحتصار لذي عامه المستدرات كان منه فعلاً.

الله ني: أرغم أن كتاب الوليدي بحمل اللم الحلال والحراد، ومع دلك فنهنو يتنصمن أحكم كثيرة تتعلق بالمعر ي الدمة بالحل الحراد،

ومع دلك نبقى لنا بقطتان حدى إلى بوضيع وهما. أن لمستدرك ذكر بأن الكتاب لذي الكتاب الذي اطبع عيد هو للخصيد ألى عبد لنه بن النسخ و مؤلف كتاب لحلال والحرم هو رشد الوليدي فكيف نوفق بين دلك؟ كما أن لمستدرك ذكر بأن أنا زكريا يحيى بن محمد بد حيمر منه بصورا الاشتار والاستعراق والورع فهن حصن ذلك فعلا؟.

فيس بنعلق باسم المؤلف الدي سام إليه الستدري، فقد بحثت كثيرا في المطان التي عكن من الأصلاع عليه في حكم أسوبل المسم، له كشاب في حكم أسوبل المستعرفين، ولكني الأحصت سب للقيد ورد ذكره كسير في المعيار وله عدة فشاوي، قابل لوسريسي (دستر الفقية أم سبد لله من لنسخ عن لعمل واحد بن أبي رشد) الم

وفي صفحه أجرى عبد أن بعن صوى بأني لقصن راسد الوليدي غول. (وسئل ولده أنا عبد الله محمد) أن من ديد سفيع أن يا القصل رشد الوليدي مؤلف الحلال والحرام

اً الصدر بساري من بن بن بن بن 22 ج 3.

المن المستحدث ولم 1 و 1 و 1 و 1 من هم الك

ا شجار في 110 ج 5

کت از العدارات این میبیسید الوغریسی می فقواد شدار البته هی عین بعد بد البن دکرد اشتام این عدد میاسخ می کارد را برم در عدد ۱۹۱۱ در اعداد چید بشتام الدام الدام الرائی محلاد شن وجرد بین وم کنده فیه مستم خواد اکثر میدرد را خرد در داک یک وید کند و افزاد اکثر بینجی دختران وساسترات فیه الشاسدن بینجی اعراض عمر سوله العمل الی بازام حراد چین وجلاد یکی به معترف شاست.

ا المام المعلق الموال مي الحوالكات ا

العدر عصد الدين من 1000

أنظر فرحمته عي بين الاعتباح السائر السائل في 14، فقحاه البور الركبة في 237

ا عبر الرحمية على بين (السعال مستار السعال الرابية). - وراث إنجابيا الراب واعدة الرحمن العمراني الأدابسي مصعة قد الما المراب (18 أهـ

یے شعر کرنا جرالگیات

لغيار في في إلى عبد أهم للما للفيد (١٥/١٥ ووفي ١٥/١٥٠) - الملكون

عفار لمصدر لدانغ في ١٩٥١

له من فقيله يدعى بأبي عند الله محمد بن الشيخ، بلغن استثنرك قد النس عليه الأمر فنسب كتاب الحلال و حرام لابن المؤلف بدلاً من المؤلف نفسه! «هذا حشمات حائز خاصة وال الابن المذكورلة شرح على كتاب بن الحاجب حسب ما ذكر الونشرسي في المعادر أن

أما قيما يبعق باختصار الشعى لبكتاب المشار إليه، قعد بضع في بعد تعلقع كتاب خيرال و لحرام لأبي لنصار شد الولسدي أن مسجد في تاليف كتب بخيبات عن منوح الشبيبي كلت توضيحه قيما بعد في باسفيه لكتاب المنفسية والنبيبية في حكم أموان المستغرفين، وقد سبك الوليدي في كتابه الحلال و حواه مسلك الإماء أي حاسد عوالي رحمه الله في كتبابه إحداء علوم الدبن كتاب الحلال وأحراء العبد عد فن الحلال المناب وهيء (أ) الإرب، (ب) ما بنحل في ملك الحائز سبب سرعى الح. ما نستحقه الخيار أن ما يزجد عن لا حرمة به كالكائل و محارب الما خوز عني وحم التراضي بمعاوضة (را الأخذ بالتراضي بدون عوض الما خواء فيأني من الخيل الذي بشرا على الما خلال وينسم إلى قسمين.

ولل إلى يسبب العدود القاسد، كعند الرب وعداده

التاني، وإما يسبب العصب وعثائره

وقد قسم المزيد سوصيع لكبات لى مائة اللابة ومسين بصلا وبلابة حاد يا عائدة مسألة الكنه بدأ بالفصول والسائل حادورد بالا في توجيع لاتوان الأربعة المتعلقة المعاملة مستغرق الذمية بالمثال الحرم (في 11 وياب سان أحد الأموال من أيدي السلامين الطسمة وأحيرا بابا في مسائل سيفرقة وعلى دليه فالأعراب جائمة الكساب ولا تسعلن منقسم الموضوع.

شاول لوليدي رحيه الله على مسائل سنعران المنة خاصة فينا يتعلق بالغصب والشعبي ومن إلى ذلك، وركر في عفل المسائل على احتلاط التعاد والله بالتحاسم وأصل فيها القول (من ص 16)، الى ص 20)، أما فيما يتعلق بجبرك المل الحراء فهد تسولها المؤلف في ساية الكتاب (من ص 41 إلى ص 20)، ته عناد وذكر مسالة تبعلق بالمهرات (ص 20) إلى فل 208.

أسعيار الصمر السابق في 6/5.9

صفحات (من ص 31 إلى ص 30) أن قيما يبعثق بمخالطة السلاطين الطامة وما تحل ويتحرم من ذلك وحكم غشيان مجالسهم والدخول عليبهم والإكرام لهم (من ص 22: لى ص 33:) فقد نقلة أبضا عن إمام العرالي مع قليل من النصرف (1) وكذلك لباب الأحيالية تصمن مسائن منفرقة (من ص 33: إلى خر لكتاب) فقد نقلة لويندي حرسا عن الدي له له الهالية الم

ومد المراقي المنظم المنظمين والمد الوليدي قد النع في كتاب احتران واحراء من جاء المنظم من داد الراقية المراقية المراقية المنظم ا

مؤلف الكدب

ورد في السحند اللذي عند عليهما في محقق الكتاب راسم المؤلف هو: الر زكريا يعلى بال محسد الرافيلة السيلي، رغم أن نسخة مكتبة الاسكوريات بدارد في لا لغيما الشمي أما في الحرفا ورقة رقم 11- فقد برد الب أن لفته الشمني على دلك يكون لقب اسمى تحريف، ولي الاستدارات لذي أسرت به والمكسرت على سخة الاسكوريال سير إلى أن المم المؤلف هو ابو زكرا يحتى بال محمد بن الاورق، والمه الم) ، ويورد باحث المختون في الديل على كشف الصون بال مؤلف بكتاب سما يو رهر تحيى ما محمد بن الوليد البلسي أن وبدلك حصال حساع هذه خصاد المثليلة حد على المم المؤلف تحيى بن محمد بن الوليد، وختلاف في لكنية، بن في زهر والى وكريا والمائي قرات للصوات، واختلاف في لعب المؤلف، بان الشبلي والأرزي والبلسي، وحتى يهدد الكبي والالقاب لم أحد ترجمة لهد العلم في المصادر التي تمكنت من الاطلاع

وأمام هذا الغسوس الذي واحيى حول هذه الشخصيه لم بنق أمامى سوى السرحيح بين المعلوسات المسوفرة لذي، فبالراجع أن لهم المؤلف هو: أبو زكريا بحيى بن محصد بن لوليد، و هو محل اتفاق سوى ما جا، في ذيل كنف الطون حيث ورد أن كبيته أب زهر، ولكن المتعرف بين العرب أن من اسمه بحيى يكنى بأبي زكرا فيهما اسمان لنبيين عليهما

ر المرابع الم

الم الم الإحياء -المصدر السابق من أص 142 إلى 152)

²⁾ فقر ، الإحب ، الصدر السابق من اص 153 إلى ص 156

٠٠٠ إصاح الكنون المصدر السابق. ص ١/٥١٥

السلام، قال تعالى. (يا زكريًا إنائيشُرَكَ بعلام سمَّه يحيى) (الوربا تكون نفك كنية تابية المه أما لقب المؤلف، فلدينا الان ثلاتة ألقاب هو : التسعى واللسبي وابن الأرزق، فالما لعب الصحيح ؛

لم تسعفت المصادر التي اطبعث عليها بنقدم أي معلومات عن هذه الشخصية. كما لم يوضح لنا المؤلف في كشابه بعض المعلومات عنه والتي تبني صريدا من الاضو ، على حياته وموطنه أو تنقلانه الى غسر ذلك من أمور تفييد محديد مكن وجوده. أو بلده، فلو دكر للدينة التي عاش فيها الأمكن الاستهداء إلى لقيه الصحيح فرد. كان الشيابي فنعله سنسب إلى مدينة الشبلية أو أو أو أصعه منها، وإذ كان لتسي فرعا بكون من مدينة شب الله وذكر لقيم البلسي فقد يكون من مدية بنسيبة "VALANEA" وقد يكون عاش مرحلتين من عسره قطع الأولى في مدينه فسب إليها. وقطع الأخرى في بلد بال فنسب إليه، أما لقب ابن الأزرق، فقد وجدت في ترحمة: موسى بن محمد بن لحسن بن أمي لكن التسولي ما نصم: نشيح الصالح المرس الورم الأسناد شيح ابن الأزرن مؤلف الحلال والحراء، توفي مدسة فاس سنة ٦٠٠ هـ ودين بمقبرية من مسجد الصدرين داخل باب الحيزين قبرت أبي زيد الهازميسري ١٠٠ فهذه الإشارة إلى حابب الاستبدرك الذي وحدته مكسوبه بعمد حنم لسخة مكتمة الاسكوربال الذي يقيمد بأن بقب مؤلف كساب التعسيم والتبسين هو أبن الأرزق" أو أنه السم حدد؟ فبادا صبح ذلك فإنهم إنساره إلى لكتباب رغم ان التسمية وردت على موصوعه لا على اسمه (أ) وحروجا من هذا المارق، وإلى أن يفيض الله من يكشف لما عن هذه الشخصية وطروف معمتها وسمها ولعبها حقيقي، تعمما الاسم واللقب الذي وحدثاه في تستحتى الكتبات المتوفرة لديث رجوا أبو إكبرنا تجنبي بال محمد بن الوليد الشيبي

شبوخ لمؤلف

رأيت أن أترجم لشيخ المؤلف حتى بمكن معرفة لعصر الذي عاش فيه قبن أن أتطرق لحبة المؤلف من حلال التعلومات القليلة لمتوفرة لديّ، فقيد جاء في ص 24 من المخطوط. (وسئل شيخنا الفقيه أبي محمد عبد الله بن يحيى الزووى)، وفي ص ١٠ يقول (مسألة كب بها إليّ معش أشياخي ..وأجاب شيحت بجواز الشراء يعنى والده أبا محسد عبد لله لرواوي، وفي ص ١٠ يقول، (قال بعض فقهات لغروين) وكدلت في ص ١٥٦، وفي ص ١٥٥ يدكر فقوى للإمام الماري تم يقول: (كتب بها إليّ شيحي، ولد يذكره، وفي تعليمه على فيدى وقد شيخه أبي متحمد لزووى نقول: (وجوب الشيخ لوالد لا سبق عندى ١٠)

سنين من ذلك أن الشبيني وحمّه الله قد أحدً عن بعض الشيوخ، ولكنت لم بعرف منهم الله الله ساي شبخه الذي بذكر، باستمرار، فيه أبو عند الله محمد الزواوي ووالده بر محمد عبد الله بن بحتى الزوادي ما ما ذكره من بقهاء القروبين فلا أدرى هل بنصد بهم تقهاء القبروان أه فقهاء فاسرا وقال بيت أن لقبه الأرزق كما ورد في الاستمراك الذي وحدثه على نسخة الاسكوريال، فهد يعنى أنه حصر إلى قاس وتبلمذ فسها، لذلك بتعين إلقاء الضوء عنى حدة سبحه ووالده سبحه حتى يمكن تحديد العصر الذي عاش فيت وستوى هذي الشخصين

أبر عبد لله محمد الرواري ال

أشير أو البدالة إلى أن فيليلة إوارة من لقياس لكيليره للى عاشت في المعرب لعربي و تجيت العدلي من العدلي وأن مترضها المدينة لجالد أن ويذكر الليكتي، الأوارى نسية لقيلته من للزير أن ويستفاد من المعربات لتي ذكرها النبيلي عن الملخة أني عبد لله الزوارى أنه من علماء مدينة لجالية يتمتع للسمعة علمية طبية، وهو محل

أأأبه رفعال سوره مولم

اً تستيم وكثير أولم قريد من قرن المروسمة في وراء الثقر المثنية ليب السيم الرسا بدالة المعجد الساري 1950. العماد وتاني حرافة في صافر

[&]quot; سبب ولكتب يا يرتفال ۱۹۵۸ هلي مدينة بعربي الاسلس بنتها ويان يحايد للانه أباد، معجد السال من ۶۶۳ سير ۱۹۰۵ م والاتان الاندسنة النافية في سبب و لبرندال، محمد بن عبد الله عدل امن 100 م. 901

أن در المحاف في سد ، الرجاد الاين العباس حيد محيد الشهير دان القاطي خلق الانتاء محيد الاديدي أو الورا من الأدا 2. الرحمة رقم 1880 در الرضاء هر والكنم العبينة بالس

الله النسل الأمر على تحقق كتاب خلال وحراء بدلت والتشب كنات العلاد والحراة لل أن يرجمه موسى بن تاجيد بن المحسوس المحسوس أن يكن التسول إلى صاحب لترجمه ببلا من للمساء الن الأول، وابدي لرجع بدى به للمسلى الدي كان المرت المحاد الآل المصافلات وقد عصير على ديان الصادر العالمة بنيا دلد والله عليا الطراكات الخلال الحراء المصار الساء التي 54

[&]quot; اللاحد أرجع فقيم أخر المصلى أيّد البد الله محمد الرواوي حير شيخ الشيئر فيوا فاصلى ولا له محمد بن يعد يه بل براسد "منجلا و الآواوي النجائي أند علم الله نعرف والرواوي (2012 - سر ترجيسه أن أثاج العيب للمعري ص 5/250 سـ 5/0. أونين دائيلة التتياكي أخر (38)

الطر شجرة النور الركبة الاين مجبوف النود (CP ، 173 - 164 ، 175 - 184 -) (

على لأمهاج-مصدر الناس من ١٥٥

وحترم وتقدير من أعلب الففهاء وأهل العلم فيها.

وَذَكِرَ أَمَهُ قَدَ عَدَادُ مَدَيِنَهُ بَجَامَةً فَيْ عَدَهُ رَحَلاتَ خَاصِهُ إِلَى لَبِلَدَ الذِي نَفَيَهُ فَسَهُ . الشّبِي عَيْرَ أَنِهُ لَمَ يَذَكُرُ مِنْيَ وَأَنِ؟ وَلَهُ أَعِيرَ عَنِي تَجِمَةً ذَابِيهِ لِحَدَّ خَذَا الْفَعْنَةِ عَمْ أَنْ الْوسِيرِيسَى غَيْلُ لَهُ اكْثَرُ مِنْ يَتُوى فِي الْعِنْارِ اللهِ وَكَذَلِكَ فِي تَوَارِنَ لَا رَبِيهُ لَا يَالْاصِيانَةُ لَى قَالِمُ الْعَنْانِ عَلَى مِنْ اللهِ الشّبِلَى مِن اللهِ الشّبِلَى مِن اللهُ الشّبِلَى مِنْ اللهُ الشّبِلِي عَلَى اللهُ عَلَيْمِ مَنْ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ اللهُ السّبِلَى مِنْ اللهُ السّبِلَى مِنْ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ السّبِلِي عَلَى اللّهُ السّبِلِي عَلَيْهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْكُوا أَنْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُونُ أَنْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْكُ مِنْ أَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ السّبِعِيْدِ الللهُ الشّبِعِيلِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُونُ فِي الْعِيْدِ اللّهِ عَلَيْكُ عَلَيْهِ عَلَيْكُ مِنْ اللّهِ السّبِيلِي عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ اللّهِ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ اللّهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُلُونُ عَلْمُ عَلَيْكُونُ عَلِيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُونُ

مثلث أبو عبد لله الروي على المداني سعمد الرواري حسم الك في مكاساته إلى لتسلي الاكتماني العارف العارف بالمالي الاكتماني العارف بالمالي المالية العارف بالمالية المالية العارف بالمالية المالية العارف في الاحد عن بن المستقر كل سن سعمد بن أحمد مرزوق التلمساني سنهيز بالمطلب الالاد الالاها، وسعمد بن معدد بن أحمد القرشي التنساني لسهيز بالمغرى بن الاحد الالاها، وسعمد بن المحدد بن أحمد القرشي التنساني لسهيز بالمغرى بن الاحداد المالية التنساني المعرف بالمعرف بالمعرف المالية بالمعرف المالية بالمعرف المعرف بالمعرف بالمعرف المعرف المع

وشطع من حالاً بعض لتراحم الآخرى للعقل الأعلام بها أحدر على أبي عليه للم محمد الزواوي، فيها ورد في ترحمه ألى علي منصور الل علي من حيد الله الرواوي ترين المسان أله أحد عن أبي عبد الله الزواوي رسيحا الل مسقر الوقي حمرة الاسباس ان أن إسحان للماطيق صاحب الموافقات بأن في الشاه المحمد المسحا الاساه العالم المرش أبر عبيد الله الزواوي الأأوقاء توفي الافء الشاطيق في غيراف مسة الاها ومن المحتمل قياد الرواوي برحلة إلى الاللس وكذلك الى مدينة في سالاً

يستبين من خلال المعلومات المندرة لتى حاولت حصفها من التصادر و قرحع عن تتخصية شيخ لشبنى أبى عند لله محمد لزواوى أله من الفقهاء للمسرس في منطقه العرب الإسلامي، وأبه على درجة علمة عالمة ، مكانة مرمونة من لفقها، على وجود

عدة فتاوى منفولة عنه، وما أورده لشبني من فتاوى وآراء واجتهادات التي كان يحدثه بها في لفائه أو لكتب بها إلياء، ورغم أن معاصرته مثل المقري وابن مرزوق قد تركو مصنفات عدمية إلا أن لزو وي لم أعتر له على أنة مؤلفات وشيخ هذه مكانته العلمية لا استغرب أن تقدى به لشبيي وباخذ عنه.

وبيده أنه له يكن من أسولين لوطائف لقصاء أو يستعارة أو عيرها وأبد عاس حياله عييدا عن الأدبوء وبالدلى لا مجدله ترجمة ودبيد عير أن مكانسة العمسة فرصاد عن رائد وفياويه وبع ذلك مكن تحديد عصره من خلال ترجمة شبخه ومعاصرته بالأسد. وهو القرل بلدمن الهجري غير الى لم أعبر على تاريخ محدد لولاديه در ودانه

بُو محمد عبد الله بن يحمى الزواوي

هو ، لد شبحه حسبت حا ، في كتاب التقسيم والسبيان، رفد ذكر المولف بأحاص شبوخه. فيه بكون السبلي قد البقاء أحداو خداعيه الرفي برجمة ابن موزرن أنه أحداس أبي محسد بن عبد الله الزواري رابته الإنه ألا أوستفاه من ذلك أنهما معاصران، رهاا يرجع أن الشبلي قد عاصرهما وأحد منهما معاء ولم أحد برحسة مستفلة للربد، غير أن لشبلي ذكر فتوي صدرت له أيام ولاية الأميير أبي حفص عبي إبريفيي أحود جوار ليرام من الأعراب الدين تقومون بجلب الطعام المعصوب، والتي رخص فيها بجواز السرامين لينشروره، هذه النسوي كتاب يها للسبلي أبن القبيبة المذكور ووحديها متقاولة في المعير (1)

ذكر لونشرسى أبضا في المعبار عده قباوى لأني محمد الزواوى منها حؤال وجه له وللشبيخ أي محمد عبد الحميد بن أبي لدنيا (60٪ 84 هـ) (1) عمن قال السلام عليكم وجمع بين التعرف والتنوين؟، فأحاب كل واحد منهما بأن فال لا أعرف فينها نفاً وعلى ذلك يكونان مشعاصرين، كما ذكر عنه حكاية يؤخذ منها أن أد محمد

را. العراميان جرايل ۱۸۵ ج.5 ش. 7، ۸۵ تا د مي ۱۰، د د ۱۰ تر ۱۰ جـ ۱ دل ۱۸۵۰.

ا. الدر المكنونة في توارك مارونة - لمصد الساس

ن^ق المصر حل 143

⁴ مهر برجمته في حاوة الاقتباس ص 1/206 سحر. سور بركبه ص 1/374.

الله المراقب الركبة من 1/217 ، وحدود الانساس من 1/26/

أنظ الانتهاج من 61. والادون والاشادات، إلى اللغاء الشافلي العلين الانتاذ الدكتور معلداً إلى الأفتال من 163. وشعرة اللوء الرئيسة الحديث المنظم المرادية الإسلامي 1/33. الانتقال المكتور معلد من الأفتال، من 143. دار العرب الإسلامي 1982.

حاوة لاقساس المصدر السابق ص 226، 206،

اً الله سنة من الوقيات من 131 225. وبس (سياح ص 45 وشخره النور تركبه ص 1 - ال

^{۷۷} بييم دلك من رو په الي سخان اشاطي عن سيخان عليه الد الرازي عثر حدود الاعتباس حن ۱۵۹٬٬۷۵۷ راد درد. دي الإنشاد كالمشاطين السم بي عبد الله استسى، دريا نقيب به ابراون ا اسر صر ۱۶

اً شجرة المور الركية من 1/330 و الاحظ إلى داورد ب: (محمد بن عبد الله الرواوي و بنه الإمام، وهو محاف لاستينيد .

[&]quot; ولاية ألى خفص على برسم من سنة 682 هـ إلى 709 هـ نظر شجرة البور الركبة بن 14145.

ا علياً علان- عصير السائل ص 68 5/72.

¹¹ الطر ترجيبية في المتان في باريخ فرنيس بعرب الأجيباريات بالت الأنصاري بقوابليس في 151، طامكينية القرداني فرانيس ويتحرد بور الإكهام في 151، المانية القرداني فرنيس، ويتجرد بور الإكهام في 151، المانية القرداني فرنيس، ويتجرد بور الإكهام في الانتهام المانية الم

[؟] أعلى المصدر اللبائل من 1/170 والشرافيارية أهنا في من 1/23، و3/27، و4/36، 4/267 (4/26، 1.10.). - 1/20 - 1/20 (اللبائل من 1/170) والشرافيارية أهنا في من 1/20، من 3/27، و4/26، 4/267 (1/10.)

الروادي كان من الجلة الأكار في العلم والدين (1) كما ذكره في "عدة ليروق حيث وصفه النسخ الفقيم لشهير أبي محمد الزواوي، وكان من طبقة شيوح بن قداح (1) (ت 24) علما بأنه لم بدكره في وقت ته التي سد الفرن القدمن أ وهذا يدل على أن المحمد عبد الله لرواوي والد تسخ المؤلف فد عاش على الأرجح في القرل لسابع المهجري

بنضع نما سبق أن مكانه الرواوي الآب العلمية لا تقل على مكانة الابن شيخ الدلف و وقد المكانة لاسب أن الشبلي قد استفاد منها سو ، عن طريقة الله ألى عند الله أو باللق ، معه على فروس حدوثه، ومن خلال فناوي أبى محمد الزووي وما حاء في سبرته المذكورة في سبق حبث وصف بالشهسر ومن الأكامر في العلم والدين نستطيع الإلماء بمكالمة العلمية والمقتهة التي شاعف من العرب الأوسط المجابة إلى المعرب الأدى الولس

هذه مقتطفات من سمرة وحبة نسخى مؤلف حاولت حسعها من مختلف لهداد وللم الله وحرد برجمة كاملة حياجه، أما عن يقهاء من لقرو به اللذين أشر اللهم دون دكر أحد منهم بالاسم، فقد أشرت إلى الإفادة للي جاءن في برحمه التغليم مترسي بن محمد بن الحسن بن بي بكر التسوي للنوفي في سنة ١١٠هـ لتي عاء فيها أم شيخ اللازاق مؤلف الحلاد والحرام أو وعلافشها بالاستدراك مكتوب على نسخة الاسكور بالله وفيه أن المؤمن لدي برجع حضور وفيه أن المؤمن بدعي أبو زكرت بحيي بن محمد بن الازرق الالأمن لدي برجع حضور مؤلف كتاب التفسيم والتسيين في حكم أموال المستعرقين إلى قاس وسمنده على المقلم المناكرة وري تكثف بن الأيام مريدا من الإضواء على نبيوخه الدين لم بذكرهم.

مصادر الكتاب

ذكر الشيني رحمه لله في كتابه النقسيم والتبيين العديد من أسبائل لتي سمعيا من تسوحه أو كتبل إليه يها، وقد أورد بعضها كامنة بسؤلها لجماعيا، كما ذكر عدم كتب المستد عليها في بالبند الكناب، وهذا بدل على سعم طلاعه ومعرفته بأصهاب لكنب

لفقيبة الخاصة بالمذهب المملكي وأولها المدونة لكبرى بلامام مالك بروية سحون عن بن القسم، وأموازمه لابن لموار ولعسمة، ومحتصر الن الحاجب في الفقه، وكتاب للوادر ولرسالة لاس بي زيد، ولدمياطية، ولمسوط لأبي بسحاق إسماعين، ولمنتقى للباجي، والمدحيرة للقرفي، والإسبعاب لابن عبد السر وشرح الرسالة للروويدي، ولوتائق المجموعة لابن عبدسار والمقدمات والفناوي، وهذه لابن رشد الجند، وكتاب الأمو لم للدودي، وبدايه المجموعة ولابن رشد الجند، الأمو لم للدودي، وبدايه المجموعة والمنافقة المهات كتب المؤلف ثدا بنبي سعة طلاعه والمامه عصادر الفقه المالكي وقمكنه من معرفة أمهات كتب المذهب، وبدلدلي سنطاع طرح المسائل لفقهية الدخلة في موضوع استعراق الدمة، وبيان احتلاف لارا، يقها، بولها ومنافشته عريفة علمية بدن عني معرفه فائقة في منافشه الأدلة لفقيمة، وبرحح لآرا، والسباط الأحك، الشرعية، كا جعل كديه مجموعا فقهب من وهذا بساعد على خديد عصره هو القاضي الرائس عدى لرزيلي المعروف بالمصنف، وآخر العلم الي عصره هو القاضي الرائسسرين عني المرزيلي المعروف بالمصنف الموقى في سنة 181 هو المنسرين عيما المنافقة في مسترية المالات المنافقة والعنسرين عيما المنافقة في مسترية في مناه المنافقة ولمنافقة في سنة 181 ها المنافقة والمنسرين عيما المنافقة والمنسرين عيما المنافقة ولموقى في سنة 181 ها المنافقة ولمنافقة ولمنافق في سنة 181 ها المنافقة والمنافقة والمنسرين عيما المنافقة في مسترية في سنة 181 ها المنافقة ولمنافقة ولمنا

عصر لمؤلف وحباته

بعاراً تحديد العصر لدى عاس فيه لشبني رحمه لله، ولبلد الذي كان فيه موحدد من خلال ترحمه شبخه في الكتاب والمعلومات التي أوردها عنه في الكتاب أو التي ذكرها عن فسند وقد لحال إلى مسجلاه الأمر من خلال تلك المعلومات، بالنظر لعدد عنورى على برجمه دائلة لحدة السلى- كما سنك لقرره وهذه المعلومات التي سم لتدخل إليها عمرة، عن سسماحات قد بخف حمينة ولكنها أقرب إلى شواهد الحال ينضح من بداية الكتاب أن المؤلف كان عالف بأحد النعور الإسلامية، يستقاد دلك من قبوله في أول صفيحه البرائي رايت حسيد من الاصبحاب المرابطين مصطرين لي المعاسلات) ويلافظ أنه يتذاكر مع هؤلاء الأصحاب في مسائل لفقه وخاصة فيما تتعير مب بالاموال الحراء واستغراق لدمد به، نعهم ذلك من قبامه بحمل أصحابه على اعتباد مب بالاموال الحراء واستغراق لدمد به، نعهم ذلك من قبامه بحمل أصحابه على اعتباد من بالاموال الحراء واستغراق لدمد به، نعهم ذلك من قبامه بحمل أصحابه على اعتباد

ا أعدر- ص (١١/١٠/

الأن عاد البردق في حميم ، في المقف من الجميع واساس الأبي الميس أحمد بن يعني الرستريسي الا اسد الجميس لأستاد ا احمال بو فاوس البر 150 ما العرب الإسلامي سروت (1907)

الغر وقدت ترسرتسي صفن تفاسية من أوقات أفقين الأسفاد الدكتار معيد خجيء أرباط 1916.

[&]quot; ورة الجحان في أسماء الوجاء، وأي العداس حيث لمكتمي السهير باين با ولي، تحقير محيد الأحمدي أن أسر. أحل 1/ ... الرحية وله 1879، وهذه الأقساس- مصار السائل إحل 16 1/1، ولند سنة من لوفيات ص 2 أ

الله المعلى الأول ص (33°) من الكتاب الوالمعلى الأول ص (33°).

المع فهرس أكسب على ذكرها الرائف في القسم الدالت في ١٩٠١

يند فيدس لاسلام

اعتر فيرس الأعلاء

فتوى ابن رشد حول حكم المال الحلال الذي يتحصل عبيه مستعرى لدمة . بعد تربته وعلمه تباعدت لا يُعرف أربابها (العيث يقول: (وقد كان شبيحت أبو عبد لله محمد بن عبد لله الرواوي (عزه الله وصل إلي في بعض رحلاته ووقع معه مناصرة ومد كرة في هذه المسألة تفسيها وكان اختساره ما ذهب إليه ابن رسد وحمه الله، وصاء البحث فليه إلى أن وقع لانفاق بيني وبيله على استحسار قرب بن رسد، وحملت لاصحاب عليه فليما سيحمدو صحته وتقدوه، ومن هذه الرواية نفيم أن سنخه قال برور أمدته لبي برفته بها المؤلف، كما أن شبخه نقوه برسلته من ماطن ياميه في مديمة بحابه، فقد أسار إلى عدة مسائل بقوله: كتب بها إلى شبيحي مش مسأله الصنب التي تدويها من وسد في كانه البيان والتحصيل أن وهذ بؤكد العلاقة الوظيدة لتي بربط السمي شبخه لزواري رحمهما الله تعالى.

ولا يزيد في تأكيد تبك لرابطه العلمية ما حكاه لشبئي من الكار بعص لذال عنى فتوى الن رشد حيث قاله: (وكان بالقرب من مواضع لاصحاب أقواه من صف العقبية و مرطين، عن كان الأصحاب للكرول عليه شداء برنكيرات من مخالفة الاحسات من النسوة الشواب، ومثل عده سترهم بررجاتيه الركيم لمحالطة من ليس بهن بدى مجره من الرحال، ومثل عائتهم للظندة بالحراث ويسعهم ما لا يحل ليعم ال فقيد الكر هزلاء أكون الشبعي وأصحابه لفتوى ابن رشد، فأخذوا انتقدونها، ولم لكفيهم بهم اظهروا الإنكار، بل وجهوا سؤالا إلى أحد شيوخ بحرية موطل الشبع الرووي، فأحربهم ذلك لشيع على الواق عرضهم وقاله (إن هذه الفنوى محالفة للإجماع)، فلما سلع الشبلي وسبحه أيضا الشلك ترضهم على الشبخ الذي أنكر الفنوى، وأثر قوله ردود فعل الأصحاب الشبعي فحضروا إليه، فقام بحراج عض كتب النقه واستعرض معنم بعض المسائل الإناعيم عليه في ابن رسد لتى استحسبا شبخه و نقف على اعتنائها وأمرهم بالدهاب إلى يحابة. والاحتماع مع من بها من نقائها الأخدار بهم في المسألة ألى يعلمونه يلك وبعد حتماعهم بشيوخ بجاية افتنعوا عصاحة فتوى بن رشد، وكتبو للسبلي يعلمونه يلك وتعطيم فقها المواء بين الشبح المكر للفنوى والشبع الرواوي. السبم المكر للفنوى والشبع الرواوي.

وكلاهما في بجابة، ولم يتم اللقاء بينهما، بل بوساطة رسول يدعى محمد بن أصبغ قال عنه الشبنى إنه من أصباب الطبية، كان ينفل لسؤل والحواب من هذا إلى دال، وقد ذكر لشبلي دلك أحوار بينهما تفصيلا، وحسم عا يقيد رجوح رأي شيحه الرو وي على الشيخ لمنكر، إلى أن يقول. (إلى ها أنهي الكلاء أبو فع بين شيخنا أبي عبد الله لزواوي عزه البدريين لشبخ المشار أبيه، كتب إلي سبك سبخت أبو عبد الله مع الاصبحاب لداردس عبيد سبب عدد صداد، وحدلم إلى بي وحليه الماسه، أ

ينصح أن من سرد الحكامة السابقة أن السبلي وحمة لما كان مريف في أحد التعور الإسلامية وأنه معلكف مع يعض أصحابه للنهاء بوجب حدد و التعيد، والهاء شداكرون في سببائل الدفة بالسنمرار، وفي عرله كما يبدر من شية السكان والمرابطين الاحريان، لأن شبلي وأصحابه الكرون عليهم أفعالا يروب صحالفة لأحكام الدين، ويستفاد منها أيضاً، معربه أحر العللي الذي كان بسود مدينة لجابة وعلوها من المدن، وامتابسات التي كانت كنت عين العللي حول مسائل الدين وأراء الدفقها، والمكامة التي يحطي بها أمن رشد من العلماء.

ومن حلال تلك المعلومات السابقة، وحده نسخه للي عبد الله محمد الرواوي، وحياه والده أبى محمد عبد الله لن يعيى الرواوي، مكن تحديد العصر الذي عاش فيه الشبلي فهو بالنظر الى ذلك كله، متأكد حباته خلال القرن المامل الهجري، عير أن تلك المعلومات اللي المتقيالها من المصادر الا مكفى لمحميد تاريخ ولادته أو وقاته.

فإذا أمكن تحديد عصره، فهل يمكن تحديد البلد الذي ينتمي البه؟ أو المدينة التي يربط بها؟ لم أهكن من الإحابة على هدين السؤلين بالبظر إلى عدم ذكر مؤلف أي بيانات يمكن الاستفادة منها في تحديد مكان رباطه أو المدينة التي أفام فيها قبل نقطاعه للرباط، وبالدلي ليس امامي إلا ذكر بعض الاحتمالات دون الجزء بصحه أي منها.

لاحسال الأول: فيما يتعلق ببنده فهو النظر إلى الألقاب التي اورديه المصادر، النسلي، لننسى، أن الأزرق يحسمل أن بكون من سكان المعرب لعربي لكيسر و ريا يكون من أهل الأندلس (2).

المعتب للماني فينما بتعلق عكان رياضة الذي لم يذكره، فرم لكون في المطقة الغربية الدينة الدينة

أً واحم ص (316) وما تعدد حت ساري السائم إلى حكم لفي، أو حكم لصدقه

[&]quot;) بوجد عنده صميان كيب إسمايها شباحه الره وي ديد التال أله بيا لديك وهنال بعش استسائل لم يذكر سيحم بالاسد، رلكته المعروف من بسال لكلاء والخوارث

[.] "عبد الؤلف كثير" من الانبدل بني شكرها عليها مين تدانسها للشرافات ليساد و عدله فلها بها للعمال عسما وحسر للار - ولطع شجر واحداث أدى بالسبين والسعارتهم من الشيعة الاشأاء العنس/ة أواجع من (1323 وما بعدها).

ا ا نظر ص 321

بحابة حتى مدينة صحة. ومنها النقل إلى قاس لمنفى العلم، وقد يكون رباط، في الاندلس على اعتمار إن النفرة التي عاش فيها كالله فنرة حهاد في تلك المنطقة.

نخبص مما نفيه حميع أن أيا وكرب يحيى بن محمد بن لوليد الشيلى مؤلف كتاب ليقسيه وليبين في حكم أمول لمستفرقان قد عاش في لقرن للدمن لهجري في منطقة العرب الإسلامي، هذا كل ما يمكن الجزم به، أما عن مولد، ووقاله ومكان قامله العادية وينقلانه والمكان الذي رابط فيه فقد تكشف لك الأبه القاءمة ما يؤكد أو بنفي الاحسالات لتى ذكرتها عله.

م عن الحاله العامة لتى كانت سائدة في منطقة لعرب الإسلامي في لمك للسرة اللي عاشها المؤلف، فهي على ما ورده صاحب المسقص ان مدينة بحالة التي نزخر بالعلماء في تلك الاولة كانت نابعة للمعرب في سنه 702 هـ، على عهد السطان يوسف بن يعقوب بن عبد الحق لمريني، وأن الصراع بين دول سقفه مسلمر، فهذا أبو الشغير صاحب تلمسان يحاول الاستيالا، على بني حقص في نونس، وحهز الهه حبيت في سنة الاجتمد في عاموا بعند السطان أبي سعم الدين مرين في المعرب على عهد السطان أبي سعم الرسي يعتبون مريني ولكنه توفي في سنه 31 هـ وحلته أبو الحسان مريني بحاصرة الرسي، حديد فتنا بنيه وبين الحيام أبي عليها وقبل أبي تاشفان سنة 737 هـ، بعدها قام السلطان أبو الحسن بتجهيز حين، وذهب للحهاد في الأقلى سنة 730 هـ، بعدها قام على العديد في المدلس سنة 740 هـ، وبعد الانتصار على الصناسين أول الأمر، الهرة في وقعية طريف، بعدها الستولى العدو على الجريرة الحياد المياها المتولى العدو على الجريرة

أما عن حركه الجهاد فكانت في لأعالس، والذي يتولاها في للد الفتارة هو: عسدن بن أبي العالاء إدرس بن عبد احق، الذي باد مشيخه الجهاد في للد الفتارة وكانت له الله الطولي فيه احلت خاص العباد من الغازل وصد الكبير من الهجمات، ولكم عاد المسعوب في محاولة البورة على البرشين فلم يغلج، وعاد مسيحه الحبيدة سند الاستمادة ها والنم عني داد، حتى تدفاه الله سند الذا ها أنا

وعن لحاله التعاليم في تبل الصره، فقد كابت مدينة بحالة التي منه سبح الؤلف الم عليه الله التي يهية السقاف و حصاره رتعج بالعلم ، راسها التي طيلم علم رائقها، ولها علاق وليق مع حالمة العروبين غاس وجامعة الربيولة بتوسل، وقد سهد

القرن لنامن لهجري مبلاد لعديد من الفقها، في منطقة الغرب الإسلامي، أمنال ابن مرزوق الجد (710-781هـ) و بن لصبح المكناسي التوفي سنه .74هـ وكان يحضر درسه بفاس أكبر من ألف شخص، ومن ثلاميذه أبو لحين لصغير الزروبلي، ومن علماء تلك لفييره ابن حزى لعرباطي المؤرخ وأبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمياني 10-710هـ) وعبد المهبيين العضرمي السبتي دين لانس (677-710هـ) والإمام محمد ابن عبوية (671-803هـ) و إمامان لأحوان أبو زيد عبد لرحمن لتنمساني وأحوه أبو مومي عبسي للمتوفي سنة 740هـ أن وليس هد على سبن الحصر، وإني للاستدلال فعط،

والملاحظ أن لتسلى رحمه لله له ينتن من عبد، عصره شيئ، وإذا استثنينا بنيخه أبي عبد الله الزواوي قاضي بجابة ووالده أبي محمد، فإنه لم يتر إلى أي عالم معاصر له سوى أبي لحسن لصغير الروبلي، حبث أشر إبي شرح لرسالة، وإن دل هذا غلى شيء فيما يدل على أن لنسلى رحمه له كان منقطعاً للحياد حسيماً ذكر وإن انقطاعه بكاد يكن كليا، ولا يستسعد أن بكون إهدأ صعيماً، فقد ذكر الإماه الشاطبي وهو معاصر للسؤيد. أن ما بعد من لردفات قد يكن ما سي من الحصون والقصور فصداً للرباط فيه. أو ما يني لالبراد سكايه قصد المقدع الى العددة، ووقف عليه أوقاف يجرى منه على الملازمين لها ما يقوم به في معاشيه من طعاء ولدس وغيرهما أنا، ولم يوضح لن للنبلي إحمد لله أي وي من لرباط كان يسلكم، غسر أنه في حميع الحواد عاش عبداً عن الاضوء الأمر الذي حقله عبر معروف ولم بدود المراجون سيرته.

باستنصا لأقيار دويا مغرب لانفعي الأني بعياس لناميون أحاء الدبيات

المصدر السناسي الموسوعة المعرسة للأعلام النشرية الخصارية الساد بعرب بن عبد الله الحاج فاص 0 0.

ا بين فاعلم عروبين الندر مصوفة من الأسامة (10 4 - 10 4). كتاب الاعتصار للإمار أبي إسحاق إلى فلي ساطح اللعبة الأمار عن (10 مكلية الرياض في بنه اليطعام الاتاريخ.

الفصر الثانى

منهج المؤلف في الكتاب

لدر سة منهج لمؤلف منتصى الأمر بيدن تقسيمه مواضيع الكتاب، به طريعه نقله ليعض مسائل القفهاء، وكيمية طرحه لنقصاء القفهاء المعدد القيامة العندة للكتاب العندة للكتاب

أولا: منهج المؤلف في تقسيمه لمو ضيع الكتاب

بدأ اسؤلت، رحسه بند. سقسيم الكتاب إلى أربعة أبواب حصف لبنات الأرب للمحالاً والبناب الناسي: في لحرم، والتالف في الورع أما لبناب الرابع فقد حصيصه للمشتبهات. ولا بعد هذا النقسيم هو الرئيسي، بل بعبير كمدخل تهيدي للموضوع، قمد را الكتاب حول استبهات، وهي التي بدخل فيها أداب الحرام وتقصيلاته وتروعه، وقد شرا لمؤلف إلى ذلك عندما قبال: (ويتحصر المقصود من هذا المجموع في أربعة أبواب مع ما بنظم للها من القصول...

البب لربع، في لمشتبهات، وفيه تنسع الكلام) (1) ولهذ تكلم عن الأبواب لنلائه لأولى في خمس عشرة صفحة، أما البات الربع، فقد شمل بقية الكتاب وقسم الناب لأولى لى تلالة قصول، وأحد القصول قسمه إلى يسمين، و الباب الذني قسمه إلى بلاية فمول، أما الباب لبالت لحاص بالورع فقد قسمه إلى تلاقة مدارك وألحقه فصل واحد، وقيما بحص الباب الرابع لذي يستعرق معضم الكتاب فقد حاء عني لنحو لتالي:

د هذا لبات نفصل قهيدي في أفسام المستبه، وهو على ثلاثة أتسام الأول ما متقوى الاشتباء فيه في حلى العامة والخاصة، لثانى (الأوسط، ما قويت شبهته في حق الأكترين ربعلسه لتليل، لنالث، ما هو مشتبه على الموسوسان وليس نسبهية، وهذا ليقسم تصديم المثالف الوصول إلى اشكالية البحث أو القصد من لناليف قفاد: (وحكم المتوسط من الأنساء وهو المعصود في الحديث وعليه منار هذا المجموع بتصع حكمه

أصر صعبة 781 من الكتاب.

بالكلاد على من وعدتاه والتنزميّاه من شرح لمعاملة بما في أيدي الطلصة والمستنفرةين؟! وهذا موضوع الكتاب

فسم هذا الدب إلى توعين رئيسيين: لنوع الأول، حصصه للأموال التي بأيدي الظلمة والمستغرقين. إذا لم تكن عين حرام و لا مسولة عنه ولا نشنه بسبيه، أما لنوع لناسئ فهو خاص الأمول التي في أيديهم إذا كانت عين حرام أو منولده عنه أو باشنة بسبيه، نه يقسم لنوعين إلى فصول وفروع ومسائل دول المصيد يفاعده واحدة في لنفسسه، فأحيانا يفسم بنوع إلى أطراف والعرف إلى حالات، ويدخل في لحالة مسائل وفروع وتوجيهات، ويتصد بالترجيه شرح أراء العلماء بعد سطه في مدحل كل فصل أو مسأله كل ذلك دون النقيد بحجم لكناية أو كميتها على وفقاً للزراء والحلاقات التي تدور حواً الاحكاء فأحيانا سنغرق لفرع عدة صفحات بينما نجده في قروع صغيرة لا تبعدي بصعة أسطر، وحيانا بدمج المسائل تحد عنوان؛ فرعان أو فروع درنا أن يسمع عنوانا لدلك.

نعل المؤلف مسائل عديدة عن الإصام من رسد الحد والإصام أحصد بن نصر الدودي. وفي أكثر نعولانه كان بنسر إلى ذلك بوصوح، إلى حالت ذلك التي سنائل اللي كتاب عها الله المواوي ولكن المؤلف لا تنقل بلك المسائل فقط وإنه كان يقوم مادقاته بلك المسائل وتحليل الأراء الوارده بها، وأحيانا يكتفي بشرحها بأسلومه وفي بعص الأحيان بديوه فيصرح برأيم حولها ().

يتصع لن من ذلك النهجية لتى بدل على نفين الؤلف ومعرفت بأساليد التأليف لعرابه في عصره وتعوقه في النفسيمات لتي اوردها، فسعض كند الفقه محده عبر منوية وأحكامه موزشه على محلف الصفحات بحيث تحد الحكم في مسألة سرحا تحد عنوان لا سعس في أو تحد النوران مشبقة في محتف الدوع وهد ما حاول الرحان بفاداه باراده العديد من النفسيمات التي لم يسبق لي أن أشها، بعد فيم الكتاب لي با وقصيون وأقسام وفروع ومسائل وأطران ومدران رحالات وأرحه ويوحسنات، كل دلا في محاولة ليبيف ليونوع وحمع شداده من أمهات الكتاب لتى استعال بياء وهي من همادر المغلة الدلكي.

أب عن أحدَّه مسائل عديدة من كتب الأماء بن رشد، وكتاسب كاملة في كتابه وكدلك من كتاب الأمر ل للإمام الدودي، فإن ذلك يرجع إلى الكانه العصمة التي حظى بها كل من الأمام للذكورين في فقه المذهب المالكي، فالامام أو الولسة محسد من رشد

القرطبي المالكي الله مكامة علمية كبيرة ومنزله فقهية ملعوقة حلث كان مرجعا كبيراً في لانت على مستوى الأسلس و لمعرب لعربي، وكانت المسان تأتيه في هذه المطفة فيقوه بالإنهاء فيها، لذلك خطلت فتاويه باهتماء حاص من معاصريه و أقرابه ونقدمت عليها، من اجر ذلك بعث بمحنسب لعقب ، وزعيتمهم الملا تعجب إذا أن شدق مؤلف كتاب النقسيم والتبيين حاو الفقها، وبقن مسائل عليه عن الإمام أين رشد له لفتاويه من لدقة والإحكام ومعرفته لأحكاء مدهب الاماء مالك و حلاف الاراء وتبايل النظرات في ذلك المدهب، واقتداء مستحم لزواوي الذي كان سقل إليه آراء ابن رشد ويكتب بها الله، ومن الما يجارف أن المعروف أن الواوي من أهل بجاية الذي على ما يسدو أن فقها الها متأثرون بفضه الإماء الله رشد وتناويه لدرجة أنهم لقيوه بمالك الأصغر حسيما ذكر الشبلي، رحمه الله.

وفسم بخص الإماء أنا حيفر أحمد بن نصر الداودي لطرابسي التلسساني المالكي في فهو لا يقل عن مكانة بن رسد في عصره، فقد كان من أنمة الملكية في لمغرب لعربي اشتهر بالعبد والصلاح والتعوى ولورع، وكان فغيها فاضلا متفننا ومولفة جد ، أن العديد من لكتب يعصها ما بزال محطوطا، وأعيها مفقود ومن لكتب لبي أليب كساب الأمول ألك أخذ منه الشبلي الكنير فييما يتعلق بأمول الظلمة ولمستغرفين. ومؤلف هذه مكانت لا يستغرب الأحد منه والاستفادة من آرائه وفتاويه، وما بدل على مكانة لدودي لعسية نجد أن لقاضي عباصاً، رحمه الله، على حلالة قدرة وسعة علمه وكثرة بأليفه بنقل عن بي جعفر الداودي كما كان ستفتى الإمام بن رسد لأبه معاصر له بالنظر إلى مكاسف عدمه الأنه

تاب : ستان لكنشة على المؤلف للعص المسائل

توضيح للفناري الكريم صبيح الشيشي ارجيمية الله التي تأسف لكتب ربطلة ليبعض السنائل مع العلم بأنه الشراري التي السنائل مع الله بأنه السنائل مع الله بالسنخة التواعيد الله الرواري،

أن الحواسي بسيان بساله على شيخة في عند به التعامل في الأموان معصوبة بعد أن يكن أن الن رسد ورأي والت السلام مراز أي سيخة علا ذلك أواد تعليم العبر العرد الثامرة الدسة في هذا القصل

حد ترحمته بي القرس الاعلاد

الأن ورأ فساوي عن ومناه بشديم و خفيق الحيار الله على الحيار عن عدافي السلمي التي 10 المحفد الأويار في المترجب الديناهي: ١٨٨

جع ترصمه بي فيرس أعدُّه

أأككتاب لاموالياء للماؤديء تقديم فعيوا رضا فحمد بنائه شخاره أفركي حماء الفراب مغرميء لرباط

^{. .} ا القرام، هيأ الفاكان في بارال لاحكان بدايس عياض ورشه محمد القديم اخفيو وتعليم الدكتوا محمد با البراعة حل 13 م - وأرا للرب لاسلامي سرور ط 1 اللاف

ومن أمثلة ذلك: مسألة لشرء من قطاع الطرق والغاصين. فقد كنب الله يفنوى والده الشبح أبي محمد الزواوي الدي أفتى يحوز الشراء منهم للفندووة رغم أن بعض الفقه، فد أفتى يمع الشراء منهم الدي ستولوا عليم، وقد يني لنبيخ لوالد فتواه على أن هؤلاء العاصين قد عصو الطعام الذي ستولوا عليم، وقد يني النبيخ لوالد فتواه على أن هؤلاء العاصين قد عصو الطعاء من عدة أنسخاص، ونقلوه إلى مكان أحر، و حسط يعصه ببعض وبالتالي لا يتعين عبن مالكه ويو طلبه لم حكم له به، ونقل الصعام المعصوب بتدية استهلاك، على ذلك فهم مطالبون المثل لا عن الطعاء . وإذ الم يشتر منهم هذا نقلوه إلى مكان آخر فياعوه، ولما كان الناس في ذلك الوقت يحرجه إلى الطعاء حسما حاء في السالة أن الذلك القلى يجوار السراء منهم للطرورة.

تم نقل المؤلف تعليق سنجم بي عبد الله لزواوي على فنوي والده بقوله: لقد رابد · لابن رسد رحمه الله ما يوفق شيحه رحمه لله " وكتب لينسبي ينص المسألة بالكامل ونقلها المؤلف في الكتاب، وحصلها: أن تبانل شبي في الصحراء لتقاصلون الدسبة فيما سنهم من عهد أبائهم وأجددهم ومتواونون تلك المشيئة فيما بينهم. فهل حوز الشراء منهم؟ وهن يجوز لهم إهداء بعش منها لاصحاب لوظائف العامة؟ فكأن حواب ابن رنسا. . إذا كانت المسببة التي بأيديهم قد تورنوها عن انائهم رأحد دهم، رهي في الأصل مغصوبة ولا تعلم النور- القدر العهدم اصحابها الدين عنست سهم ولا ورثمهم ولا يمكن صرفها الهم للجهل بهما فتحكمها حكم للعطة بجم التعريف بها مده سنة وعند اليأس من وحود أصحبها يجور لهم استهلاكها. ويستحد لهم النصدق بها ولا يحب دلك عليهم فرصا. ولا سيما إلى لم تكن هي المعصوبة بأعيانها لل أنسالها، ومن أراد السراء منها ساغ له ذلك، وما الهادونه الأمسار المسلمين منها حائز الأنه بدحل في ست المال وتصبرف في منصالح لمستمين. أما من عداد من أصحاب الوظائف لا يسوغ لهم فيوله إلا أن يكافشو عسها أما إذ كانوا قد غصوها هم أو من ورثوها عنهم ولكنهم بعودون اربابها فالوحب عليهم أن يعرضوه على أربحها و تعطوها لورتسهم. فين لم يفعلوا وتمسكوا بهم، فلا يحل لأحد أن يشتري منهم شيئة صها. ولا أن تقبيب هدية، وإن صارت لي أحد بأي وحه وهو يعلم بها فحكمه حكم الفاصب ³³

بعد نقل العشرى السابقة أوره الشيني بعنيق شبيخة أبى عبيد الله الزواوي على الفتويين (يتوى والده في العمر المعصوبة)، وجاء في

التعليق: أن من بأمل فسوى ابن رشد علم صحة فتوى شيخا (الوالد) لكن نشبيه بن رشد لماشية المغصوبة باللفظة فيه نظر الأن اللقطة لم يمتع منتقطها من دفعها. إذ علم بها ومسألة الماشية معلوم أنها معصوبة وورنوها عن أبائهم ليمتلكوها فشتان بالينهما، لا أن يكون هؤلاء قد نابو واقتادوا إلى الحق فيبكون حكسها كاللفظة، وفبوله (أى بن رسد) يومكانية إعادتها لأصحاب فنه نشر أصاً، لأن هؤلاء بتغاصبون فنسا بسهم، وسعس دلا أن في إعادتها الأصحاب وهم من اشتهر بالغصب، وعليهم تباعات أبعات أبعا فلا بتغليم على أرابه وسدت منهم فيمه ما عليهم من تباعات، وإلا بالوحب بنع المنسة على أرابه وسيدت منهم فيمه ما عليهم من لتباعات ألاً.

عد ال نقل الشبئي نسوى و لد سيحه وسوى ابن رشد وما استنحق شبحه عنى ابن رشد، بدأ بي مديشه ثبت الاراء، فيقول: و لذي عندي في عتراصه (أي شبخه) على ابن رشد من شده من بيدهم لمشبة ذلك سأخوه من كلاء ابن رشد، لأنه وره في لسؤل ن أمير المسمين ولي عليه أميرا، وهذا فيلحى كنونهم تحت حكمه رسيط ثه، وذبت شبر الانقياد إلى الوحد طرب و كرها ابن فين بسغى لأمير المسلمين حده منهم و ودها لأصحابها أو صرفتها أن حهلوا في الصلحة العاملة، قلما عبد ذلك إنه تركت لأحد وحسن: إما لأنه وي فيهم منعه للمسلمين ونكات على المشركان وقمع للملحدين، فأنوه في أيديهم وهذا أحد الوحوه التي تصرف فيها الأمول لعامة، وأما إن أخذها منهم يقو فيراء فتجا حيثد عالتهم من بيت لمال وهذا واجد عليه، فمن نامل جواب ابن رشد علم أنهم منفادن المكافرة أنهم منفادن المكافرة في أدبهم الملونة وقهره لهم ودخولهم تحت طاعبه، وعلب على الظن أنه أفر ثلك المتبة في أدبهم، لذلك أداح ابن رشد السراء منهم أنها.

ولم يكتف الشيلي بتحليل بنوى بن رشد وهذا بدل على عدم اقتناعه برأى شبحه مل حاول أن ساقس فتوى والد شبحه الخاصة بجواز شرا، لطعام المغصوب للصرورة، فغاب والذي عندى فسما حكاد عن والذه وحمه الله أن تشبيبه قبول ابن رشد فيه بُعدًا المفسول الانفياد من اصحاب الماشية وعدم حصوله من أصحاب الطعام، وما اعترض به على الشبح (الوالد) من ضرورة النوثق من الغاصب قبل أن يخلى بينه وبين الطعام صحيح، وقال به أكثر من نقمه، وجواب الشيخ الوالد لا ينهض عندى، (لأن هذه الطعام عنمنا قطعا أنه مغصوب وإلما حيلنا عين المالك وهذا لا يبيح للعاصب لتصرف فيه قبل لتوثق، وفي حال الخهل بالمعصوب منه يقوم الإما، أو حماعة المسلمين مقامه، ويترلون منزلته كما لو كال

 $^{^{(0)}}$ روح مسأنة بكامليد في ص (141) وقد نقيم أوشريسي في مصار ص $^{(0)}$

⁽²⁾ راجع تعيين شبح اثولف على والدد في فان 13-11 -

³⁾ رجع مسألة امن رشد بالكامن في ص (143.

أ راجع المنابة بالكامل في ص (143 وقد عليها الويشريسي في المعيار ص 51/2.

ه⁽²⁾ رجع تعليق الماليب على شيخه في في 90 (146) -

حاضر ، فالواجب إذن أخذه منه ورده لأصحابه أو صرفه قيما يصرف منه ما جُهل ربه من أمر ل نسلمين، ولم كان لا سببيل له في مسأله لطف، لنعنه وحسلاطه- فلابد من البوش وما ذكره من كونهم إذا لم يشتر منهم بتلود، إلى مكن أحر، تقول بحب على أهن الموضع الآخر الامتدع عن شرابه، وهكدا قيم يبق لهم إلا أكب، وهذا نقيل من عدرانهم، وأحف وطأه، لأن من غصب ما يأكن وما يبيع الما

ينظع بعد هذا الرد صهيع لتسلى في تأليفه للكتاب، فهو لم يكن اقلاعن غيره فحسب، وإنى مجمهدا في تحليل الأحكام ولعلن ولوقاع، ومن خلل طريقته لتى عرصت عودا لها، سبن لنا يدريه على منافشة المسائل لتي نقلها المقده عليها شروط تدا على سعة أفقه ومعرف بالأحكام الشرعية، وقدرة فأئفة على تحليل لوقائع التي تبنى عبيها الفناوى، ويلاحظ كيف لم يأخذ برأى شيحه لاواوى في فتوى ابن رشد فقاه باسسات لاظروف لبي حدث بابن رشد لى الفنوى المسار إليها، ثم تفريقه بين وبائع العشويين لاختلاف طروفهما مم حعله بؤيد فتوى ابن رسد ولا يقبل فنوى ولد تسخم على عاديها، فهد يدا أن الشيلى على قدر كبير من العلم رعم عدم شهرته.

تاننا: كمف طرحه للقضايا الفقهبة

أم قيما شعلق عنهج المؤلف في طرحه لنفضايا العقهية التي تصبه هذا المحموع، فقد كان بعالجي بطريقة شمولية بشاول جميع ما بنعلق بفروعيا، فينوه بتقليب لمسالة على محبلك للروض، موضح الحكم لسرعى في كن فرض على حده، وكتير ما يستعمل حمل الاستفهامية لاقارة لقارئ، وسنت على معرفه حكم في لفضيه لتي سينوه سرحت، حاصد في بديه طرحه لها، وإذ تباويا بالشرح مسأله أو مسكنه فقيمة، فإنه دود أراء العلماء، وأسانتهم الشرعية، ومنافشة تلك لأراء، وإبرة الحكم لسرعي، تم يحوالك العدد من مشالاتها، أو التي نتسابه معها في الحكم، والواقع الما في طرح أي سكاية لنتقيل، من مشاله أو التي نتسابه معها في الحكم، والواقع الما في طرح أي سكاية لنتقيل، من شأيها أن تشر السؤال عن لفضانا الشابهة لها

المشارد عدماً ذكر مساله إفساد المشبه مزرع وما يبعث يها من أحكاد، ذكر تولد الإماء مالك في الحديوس، وسنده من حديث رسول لبه، صلى لله عليه وسنه، وما مرقل الحديث من كنات لله الكريم، وما أورده أن لعربي من منافسه احكم لذي جاء في الحديث السريف، وهو أن على أهل لحوائد (السائيل و لمزارع) حقصته بالمهار، وإن ما

أفسدته الموشى بالبيل على أهلها مضمون، فهل هذا احكم مبلداً (يعني سن قاعدة سرعية) أو مبنى على عادة الناس (أي حكم بنه لرسول عنه السلام على مقتضى العرف والعادة) فيأورد في هذا الحصوص تفسير بن رشد من كتابه لبيان والتحسيل فيمن بتحمل لضمان في هذه لحاله؟ رب الماشية أو الرعى، أو من يقوم بحمايتها وسوقها؟ أأ ثم بورد من كتاب المشتى للباحي تعريف المزرع النو ينظيق عليه لحكم لسرعى، وهناك عدة أنوع في هذا المجل، وسمال بأقوال أخرى لبعض القفهاء في تحديد الأرض الرزاعية أنتقل بعده إلى مناقشة كلفة تطبق الضمان على ما أتلفته ماشية، وبقسم ذلك إلى فسمين: إما أن ترجى عودته، أي كان لنلف نهائيا، ويورد أنوال القفهاء في ذلك، وفي السالة تعريفات كتبرة بدخل فيها كيفية لتقدير ووقته، ومصاريف سقى وعلاح ما أتلفته لموشى وما إلى ذلك من أمور.

ولا تكنفى بدلك بل بنوم ببحث المشاكل انبى تحدث و تتفرع عن الاشكالية الأولى، وهي إثلاف الماشية للرب فيبوره فرعان في كينفية النقدر: الأولى: حالة ما إذا كان تلف الزرع أو الغرس الذي لبس بنيه منفعة، وهن يرجى خلفه من حديد أم لا؟ الشائي، إذا نم تقدير لفسياه، وصمته رب ناسية ثم ظهر الربع من جديد وأنسر، فلمن يكون؟ لصحب الزرع أو لرب الماشية الذي فيميه والجوب عنها، قولان، لكن قول قياس وسيد، ثم يعرح إلى مسألة فرعيبة أخرى، وهي فيساد الماشية لشي، أخر غين الزرع، كأن وطئت رحلا فقطعت رجلت، فهل بحب على صاحبها الصمان؟ في المسألة عدة اقول على منخلف المداهد "!

يتشارل المؤلف بعد أن شرح الاحكام الخاصم سونية الماسيم، وما تحدث منها من أضرار اللغير، مسألة الأصرار المناخة عن برسة الطيور الدجلة، مثن الوزاء ليطاو حساء والمحاح الطامر رائنجل والعصاصاء عبوره الاحكام الخاصة لها وأقوال اللقهاء في ذلك

تنصح من ذلت تسبح السسولي الدانس الذي تعالج به المؤلف رحمه الله المسائل الفشهيمة في هد الحصوع والذي الله على سلم واسع عنزير، وفقرة الدائفة في السرح الأحكاء الشرعية.

ا منفولا يتصبر ١٠٠ جع رأن الريب بالكامل ص 147

ارز، مي منحص لأحكاء الدور 1900 ما تقسيد أناسي من أرزع أو السحر فان كان يمقين لصفيه على ويعيد، وان كان الأموار الأصماع عليهم أبور فرط الراعي في جعفت ولم سعيا من أبراغ فلكون لطندن على الراعي لا على صاحبه الفرا المختل الاحكام الشرعية على المستدامل مدهيا بالكلم الأساء محمد المحلف فالمراز المحمى الشرعي لتعاوي من 190 رات ا القاهرة، 1900

ا مالاده 1917 ما النعمة لذاعي من العدس والأماما عين مارايا والسجر فلأشي أفيماً المحص الأحكوم الطبقار السابوء عن 1976 -

رابعا: القيمة العلمية للكتاب

يتناول هذ الكناب موضوع هاما يتعنق الحياه الانتصادة في المجتمع الإسلامي لأن موضوع استغراق الذه بالمال احراء عالج مسألة الحدث على الأمواء العامة وحديث بالدرجة الأولى، وسلامة بدول الأمواء لحاصة بين الافره وضافه إلى حسن سير العدية ينظيق أحكام لشريعة الاسلامية على من بكسب أموالا بطريق عير مسروع، وهذا من شأنه أن يجعل من المجتمع الإسلامي يعيش في طمأسنة وأصار، بحيد لفرد فيد هاننا عبر خالف على على هذا تحقيق الأهداف لساسية للشريعة الإسلامية

ويصيف الكتاب عائدة أخرى للفعه الإسلامي، فهو بعلير الأول من يوعه وتي ما تعليه يسحد عن سرنبوع ستعرق اللمه بالما خرج، وينري سبه وبال استعراق الدس بالديون، ولئن كان موصوع الاستغراق ديال أحراء مساولاً من قبل العقها ، الذين سبقوا لؤلف، أمنا الداودي وبال رشد وغسوم الإامه له يفرد سأبف مستفل مسحمه في هد الموضوع، بال راء وباوي متسته في الكتا فقهية المخلفة، فعاد مؤلف تجمع شائه ولم ما تفرق مله وجعبها في محموع قيم ندارله بعرفة منهجلة حددة، وعقدمة ستطاع أن لدخل بها إلى الموضوع بالسلوب متمال، حيث بدأ باحلال ودرجاله، تم حرو وأصافه ثم الورع بنص الى المنشابه، ويدخل مله للمال الحراء، كان ذلك بأسلوب وضح ومسط وسلس وعبارات سهمة والفاض مفهومة إلا فلما ندر وحسورة عامه فالكاب أوب عبارات الها قالماد، الفعلها القدمة التي تحتاج إلى كد وجهد للنبم إلى قبار تها وقلد صطلاديه

ويقدم الكتاب خدمة عظيمة لرحاء لفقه والقانون من قطاة ومحامين وأساتذة وياحثين، فيما متعلق بالقانون المدى الاسلامي، لأنه بتدول بعض مصادر الالترام، مثل الفعل الصار أو المسؤولية لتقصيرية، وحاصة فيما لتعلق بالعصب والتعدى الذي ورد بشكل ولسع، إضافة الى بعض حالات الإتراء بلا سبب وعيفود الكراء والنقل والسع،

(1) لقد تدول الإمام القرائي وحدة لله موضوع استعران القمة بشكل موجر لا يشامل كل الأحكام وتدوية من جانب الرهد و لووجة الظراوت، علوا الدين في 1/88 وما يعدها، ما كتاب الوليدي فيها في عدم شرح با حاء في كناب لاحداء وقل منه، وجدة قبرض مؤلك لوضوع استعرال القمة بدن المولد، عبر الله لم يكن شاملا في الأمثنة ومسائل المعنية بدلوسوع، واثبع عبد مشتيجه مشتايها لكنك العبهية العبهية كدامة قلس لمصادر المستدف عبد أو التي نقل عند صل الاحاث القرامة والاحديث الفيهية والكنك على مطابل العاش.

وللكتاب فائدة أحرى من التحية التاريخية في سختيف المجالات، بعني سجيال سبريع الإسلامي تحد أن تتاول موضوع سبعوان للاملة قد بدأ مع القرن أخامس الإسعري على ما يبيير في مطلعة العرب الإسلامي بالنظر إلى كسرة أساسب الغلب والتبعدي والتبعدي والخرابة والمتسارة في تنك القبرة، فقد ذكر المؤلب بعض الوقائع التاريخية التي يستفاد ذلك صيدا، وفي مجال الحدة الاحتماعية، فقد أورد المؤلف مسائل عديدة من شأبها أن يعقى صورة واضحة عن العصر الذي عالم فيله أي القرن لتامن الهجري وقد سميت العقد وانو عبه ولصاعت والحرف كالحياطة ولطمع والرفو والنسيج، ولرزعة ولنقل البري والسحري وأعمال البياء وألجس والحقر، وأعمال الطب والجواحة وتربية الدوحي والمواشي وأعمال العصابات والحرف، والأعمال التي تدخل في المصلحة العامة، منه بناء والمؤلسي وأعمال العديد، وأعمال التي تدخل في المصلحة العامة، منه بناء القداط والمناء الطرق، والمساحد والزوانا، وخدمات الفنادق، وهذا قليل من كبير.

وله كبال ولاة الأمور في المجتمعات الإسلاميية يحاولون دائما وباستمر و تطيق القو بين والوائح التي من سأتها محاربة الرسوة والغصب والاختلاس وما إليها من وجوه كسب أمراء الناس بالناطل، ولكنهم قلما بقرمون بذلك بالنظر إلى وجود عوائق أهمها النشريعات التي تحد من سعط بهم. وخاصه أمام الدين يعرفون كيف بتحابلون على تلك

اً على أستادي لدكتور خالد عيد على هذه القدار بالتالي (الحربي هر من يفيد بدن الحرب لا يدر الإسلام فادا أقاد في دار الاسلام الدية مؤفية برجد عيد الاسل كؤنك مسي عديد المستامية أدن الحربي لا ينتم أنهم شرعية/دارساء، ال إذا وحد " يهده الصفة في دار الإسلام كان متسللا ومفيمة يدون عهد فيعد كحسوس، أما غير السعين فيد فقيد الدمي والسساسي)

الفصل النالث

المنهج المتبع في تحقيق الكتاب

ولإيصباح دلب، لابد من الانسارة إلى السبح أنتى اعتممت عليها في التحقيق، وحقة لتى سعينيد وأهم لمصادر التي تقب لاستعانة بها، وبالنظر إلى ندرة المصادر والمراجع لتى ذكرت هذا لكتاب ومؤلفه، رأيتُ لإدلاء بوجهة نظري حول الاسباب التي لم مجعل لكتاب معروفا وصدولا رغم أهميتم ولا كان هذا لكتاب هو الوحد الذي مهر حتى ألان حسب علمي في مرضوع سبعر ق لذمة بالمال احراء بصورة شامعة ألحقت به بعض الملاحق لخاصة بهذا لموضوع، للله تحتم بيان هذه الملاحق وأهمينها.

أولاً؛ لنسخ التي تم لاعتماد عليها في لتحقيق

أوصحت-فيسا سبق- ألمي تحصلت على بسختين منه فقط، ولم أتمكن من الحصول على تسخة بالذة، وفيسا بني وصف ليسختين الدكورين

النسخة الأولى موجودة بالخزية العامة بالرباط محت وقد 33. د. منسوخة بتاريخ 24 وبنع الأول سنة 70 ها عني بدأ حمد بن محمدين حمد بين محمد القبه غير واصح) بنكونة بن ١١٨ صفحة، بيد ورقتان منكرات الترقيم، ص ١١٨ . منكرا منكشوبة بنحط مبعري قديم، بالأحظ اله اشتريا في سنجيد شخص حراءين صفحة ١١٠ . إلى صفحة ١٩٥١، حاليب حدة رقم بار الأرضة الن بنحة سبها بنحد أوراب من المنوسطة ١١٠٠ بكن ورقد ١١ مشر سوحوده فيسس محسوع كنيا سبم سالات مد الكياب مع كنيا أخرى، قد السفل بالشر ، الصحيح والنس معمود فيسام مبكر بن ملك بن ملك بوسف الفينة الاسم عبر واصحم مبدد أوراقه مائين وسنعية وبالآثان ودقة بناء بنح أودا شوال عام بنايية وسنعين وتسعمانة. حدم غير واصحم عبير واصحم بيد غير واصحم عبير واصحم عبير واصحم المناز وسنعيان وسنعيان واصحم بيد غير واصحم عبير واصحم والاحم عبير واصحم عبير وصحم عبير واصحم عب

النسخة البائمة الوموده فكمة الأسكوريان نحبا رقم ١١٥٥، بدأ يرفيمها من التي

القوائين وبجدن المنافد الواسعة قبها الفستولون على حقهم وحقوق غيرهما وشرون بالمأل الحراء النسن و متدايين أن لشريعة الإسلامية تعطي لولي الأمر إذا النب لد ذلك حق يقافهم والصرب على أبدتهم وأخذ حقوق لغير منهم وإعادتها إلى أصحابها اللا أصحابها ولا ينف أماه ولي الامر عابق مادي أو تشريعي، فهم المكتف بإعامة العدد والمستول عنم أماه لم وأماه الناس، وكم من محيمع إسلامي معاصر نجم سه التشريعات الكثيرة التي تنظم سد أمجيمع وسها محربم لرشوة والمعدد والاختلاس وأكل أموال لناس بالناطل ومع ذلك نجد عبد الإثراء الفاحش المكون نظرق عبد مشروعة الا تحدد على ولاة الأمور السبه لهذا وتصيق حكم لمه فيها، لذلك حاء هذا الكتاب لذي يوضح الأحكام السرعيم في الاتعال غير الشروعة المعافة إبدال.

110 ولكل رقم ورقة كاملة، به في ذلك الاستدران على المؤلف الله بذكر تاريخ سيخها الذي تم على بد محمد بن سعيد بن براهيم الراشدي الحميدي، كست بخط مغرسي واضح ومقرو وحديث نسبيا عدد صفحاتها 213 صفحة، من الحجم شوسط، مفياس: 22 × 17 بعدل 23 سطراً في كل ورقة، كتب على العلاف، الحمد لله...ملك أحمد بن محمد عيسى (البقب غير واضح) كتاب لتفسيم و لتسبن في حكم أصول المستفرقين، أرد أن بشرح في هذا الكتاب ما في أبد الفلمة و لمستعرفين والله أعمر، ثم سم مالك لكتاب مكتوب بطريقة مشكله، غفر الله له ولوالديه ولحميع المسمون مين، هد كتاب في النفه رحم الله مؤلفه، كتاب التقسيم والتبيين في حكم أصول المستغربين، تأليف التبيغ الفقيه العالم أي زكرنا يحي بن محمد بن الوليد، وقد عنبرنا هذه النسخة مكسة للاولى ورمزنا في بحرف (س) (2).

ثانياً: المنهج المتبع في التحقيق والمصادر الني تمت الاسنعامة بها

ولما اعتبرت نسخة لرماط أصلا بدأنا بإعادة كتابتها أولا تم مقارنتها بالنسخة النابية وإدراج الاحتلافات بالهامش، والتبايل بينهما سبط لا بعدو على حروف في بعض لكلمات، عبر أنه توجد بعض الإغفالات في بعض الجمل غنلها الناسخ في نسخة لربط قمت باستكمالها من نسخة لاسكوريال، وفي بعض الجمل غنلها الناسخ في نسخة لربط نسخة الاسكوريال أكمنتها من بسخة الرباط، مما بدل عبى أن الدسخان لم يقلا عن مصدر واحد، وهذا يعزز احتمال وحود نسخ أخرى من الكتاب في بعض لحزات لم أون في لعجر عليها، ولكن النسخان اللتين بين أبدت كاملدن من الله قليمان، حيث ترجد العسام ستدراك على المؤلف كتب بعد خانة السخ في نسخة الاسكوريال، وفلوى الحد العساء كتاب تعد خانة السخ في نسخة الاسكوريال، وفلوى الحد العساء كتاب تعد خانة اللهائية بالرباط، وقد رأت إلحادها بالكتاب الكتاب سأذكرها فيما يأبي في في اللهائية اللهائيل أ

حافظت على حطة المؤلف في تفسيم لكتاب دون تغيير غير أي وصعت عناوس ليبعض الفروع أر المسائل على لم يضع لهذ عنوان، وذلك في صحبولة لإفاده البحث والفارئ للعشور على لمادة العدمية بسهرلة ويسر، وقد وضعت تبك العناوين بين فوسين

كبيران هكد ((١) وكذلك كل كلمه وأبد إصافيها للضرورة، ووضعت أرفاه مسسة للبنود والتقريعات والتقسيمات لتى لم يضع لها المؤلف أرقاماً لتسهيل مهمة للدي، ويقتب بعض الحوشى لتي وجدتها على نسخة الحزائة لعامة بالرياط، لم لها من لقولد ووضعيها في لهامش مع الإشارة إلى السطر لذي كثبت بحاجه، أما نسخة الاسكوران فلا يوجد عبيه حوشي ولما كان هنك احتلاقات في بعض الكسات بن النسختان وأساختيار أفريهما بلاسبعمال لحالي أو لما يؤدي المعنى المصود ووضعتها في المتن مع الإشارة إلى ما حاءت في لسحة الأحرى بالهامس، كما قمت بمفسير بعض المفردات التي له تعم معوودة في لوقت عاضر للغارى، بالاستعانة بالمصادر للغوية والفقهية، وهولت مسير بعض لجمل بيدن المقصود منها وفق فهمي الخاص لها، إلى جالب ذلك وضع أرفاء ابات عليها في مطابها، عير أني حولت إرادها كاملة بالهامش عندما يذكر مؤلف جرءاً منها فقط، أما الإعلام فقد الكفيت في الهامش بالإحالة إلى لفهرس الخاص بها و لذي بتصس فقط، أما الإعلام فقد الخصوف عليها.

و سبعت في محقيق لكتاب بعدة مصادر فقهية وباريخية وبالأخص لتى نقل منها لمؤلف بعض المسائل، واهمها المدونة الكبرى للإمام صالب، وكتاب الفتدوى لابل رشد (مسائل بل رشد) وكتاب الأموال للناودي، ومقدسات بن رشد، ويدايه المحتهد لابن رشد الحقيد، وقد ساعدى ذلك في استجلاء الكلمات أو العبارات لتي كتبت في السختان بشكل غير مفروء، بضافة إلى مصادر أحرى عديده ممل المعيار للونشرسي، وتوزيه مازونه وعداه أمارت إليها في الهوامش موضحاً المصادر التي نقل منها واليم نفسان على مقل منها والمالية بالتصادر التي نقل منها والمالية بالتيان عظرها المؤلف

ولد كان سم لكتاب كما وحدته في السنجتين السار إليهما هو الالتقسيم السين في حكم أموال المستغرفين، يبير بعض اللبس حول لفظة (المستغرفين) كما حدث بي عندت أطعت على بعنوان أول مرة النافضرف دهلي إلى أن الكتاب يعالج موضوع ستغران النمة بالديون أو ما يعرف بأحكاء التفلس، وبعد مطابعة الكتاب انضح أن القصود بالمستغرفين هم من قامو بالاسبيلاء على الأموال بطرق غير شرعية، وقد أشار المؤلف إلى دلك عندما تسال المستعرفين على الأموال بطرق غير شرعية، وقد أشار المؤلف إلى دلك عندما تسال المعامنة عما في أبدى القيمة والمستعرفين) أن وكور هذه العيارة في صفحات أحرى "رضافة إلى أن هذا العيارة والمستعرفين) أن ركور هذه العيارة في صفحات أحرى "رضافة إلى أن هذا العيي رود

^{&#}x27;' راجع لملحق الأوب بني خر لكدب ص 2.3.

²⁰ لم أظلع على تسجة الاسكوريال لأصلية واكتشيت بالساجة الصورة التي تحصيب عنك أمان صاحب مكتبة إعيال عترات العالوط.

³¹ الطرالفقرة لربعة في مدّ لمصل

سرفن ۱۱،

غرابل ۱۹۵ ما

أنصاً في كتاب المعدر للونشريسي أأ ونواول مازويه أن الذلك رأيد إصافة حملة لعوال الكتاب نساعد في بيان المقصود منه ولا تحتق القارئ، يقع في الليس الذي ودعت فيه، والذلي حكون عندن الكتاب كالنالي،

لتقسيم والنسم في حكم أموال المستغرقين (من الطنيم والغاصين،

ومد حاولت فير أحيد أن أحصل على مصادر أحرى تشاءل موسوع سيقوال وللمنة المال احراء من غيير لتى ذكره مبرلك فيها وحلب-كت سنف القوال سرى منظره شعرية الأحد عليه، مريهات خاصه بوازل بسيعول اللماء والفيا من للصريل والمدواة ولكت الاستبار كل مع ورد في الكتاب، كتاب ما يزال معظوفا بعنوان والدر المكتوب في ثو زل سرويه والمستبل بعنى الساس حاصه باستعواق الدينة، وبعض للدوى الواددة في المعيال منوسد حاصة موسوعية وسنعوب أن موسوعاً كبد المغيل الكتاب، وفي إعداد الإسلامي والمعتقب بدوالمعالية المعقب الكتاب، وفي إعداد الإسلامي والمعتقب بدوالمعارف المناب المها في حيد المحتم الإسلامي والمعتقب المعارف الأموال، لا تجده مستاء الأمل قبل الفقهاء منها على ألوعم من أنها وصعيوا المصنفات العددة في متحالات أخرى كالعبياد ت والعبقائد والتوجيد والمعالات المدان على المعارف في كتب العقم العدد عصر المؤلف الذي المناب على المنازات في كتب العقم العدد عصر المؤلف الذي في سبب عدم المناب عهدى عكم في الشالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم يعدد عامية على التالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم على التالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم على الناب الشالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم عكم النشار الكتاب عهدى عكم على الناب الشالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم عكم على الناب الشالي وغم أهميته، هذا ما حعلى أنكر في سبب عدم النشار الكتاب عهدى عكم على المحلة المناب على المحلة المحلة النشار الكتاب عليه على المحلة الم

ثالثاً: لأسباب لتبي لم بجعل لك ب معروف ومتداولاً

الأحصان في البداية، فنه مصادر التي ذكرت الكتاب والمؤلف، وبدرتها في أغلب الأحيان، فنه أكبر من مصدر وكدلك الأحيان، فنه أنس مقادر وكدلك المؤلف الذي همل عاماً من للعنادر المتخصصة، مثل الاعلام وكسف لظنون والوفيات

ا يعام تفسر لسايل على 44 حـ 6

الاین مکارید دی تورید تا ویده انتصار السابق امل الا ویا عددا

وغيرها من الكتب المشهورة، فما لسبت في ذلت؟ وما لمبررت! خصة وأن الكتاب لذى نقوم بتحقيقه، يعرض تصفة هامه في حدة كن مجتمع إسلامي على مر العصور، وهي نسلط الظلمة والعاصبين من حكم وولاة أمور وأصحب وظائف عامة وذوي التفوذ على الرعية، وسلب أمولهم أو أعتصاب أمالكهم أو في عصابات داخل دار الإسلام تهده أمن رسيقر المحتمع، أن يحل في حسن سن احتية أحكم وسلامة الامن لعام والطمأنية العامة في لبلاد وهد الأمد في تكن تصنيفها حالت في نظاق القانون الإداري والعانون لذي للدرلة أي لقون لعاه

و عدد لاحصًا الاستداق الدكت و عدد حران استجوزي ال العدون العدام في القيقة الاستلامي أقل نظورا من القدون حدم النها لا الراب في مواجلة الأولى لم يقطع شوط كانت في ميدان النقدم، ثم يصنف الربيد أن السبب في وقوف القانون العام عن التطور لرجع إلى قدم حكومات مستنده منعائبه على الإسلام كان مهمتها إخماد أي حركة فقهمة القدر أصوب الحكم على حسن من الحربة السياسية والحنون العامة الديمفراطية، أما القانون الحاص في المقد الإسلامي، ودار تدر عدم عدما كبيا ، لأن الحكومة المستندة لم حكن يصنوها بقدمة ال

قاضعاء هد الكتاب وعدد در ولد دلدكر، و الاسارة إليه وإلى مؤلفه، ولا بدخل في هذا الإطار الذي نشار إليه شرحه مستهاري، دليطار إلى أن لكتاب يحرص على سلامة الأموال العاصة والحصه، وتوجد تطبيق العقوات المقررة على العاصيين ومستغلي وضائعهم وعيرهم من دوي النفوذ، ويوجب أيضاً على ولى الأمر الضرب على أبدى هؤلاء والدهدي لهم. لأنه تحكى عن سرف نهم، طلمهم وتسلطهم ورشاوتهم، وما أشسه ذلك من طرق الحصول على المال المرام، فقد تكون ذلك سناً في عدم انتشار هذا الكتاب رغم أن المؤلف لم بأن بأحكاء جديده في كتابه وإنه حول تجسيع وأه العلماء المناثرة في كتاب الفقاء، وتربيبها وصياغتها في نظرة حامعة تعالج مصادر الأمواد اللي تحصل بطرق غير مشروعة، هذا ما عنقده من وجهة ظري، وإنه تكشف المستقبل عن أشباء أخرى حول هذا الكتاب، والده لوفق لم قيم الحر

ا مصاور الحق في النما الإسلامي، للأساد الدكتور عبد الل في استساري هديل من 17 حرم الأول، وبعي الملاحقة يوردها ا وأساد محمد سعد العقيداري عن كتابه الإمارات سياسي حيث عرف الاراسة بعض حرامي العقيدة النزو الانتخاد عن السندة الالاكتاب من جيات وغيوسية، والله ي عن حاص ال السندن من فريب أو يعتبد ويهيأة اسرحينا من القدال من المواد ويومي الدائم الوصوء وومي المهيات والدائم المارات على المارات على المارات ا

رابعا: إضافة ملاحل للكتاب

سبقت الإشارة- أكثر من مرة- إلى بنة المصادر بني تناولت موضوع استغراق الذمة بالمال الحرام، رغم استفرع الوسع في البحث على قدر الطاقة والوقت، ولما كنت قد وجدت استمراك على المؤلف في نسخة الاسكوريال وإصافة على سبخة الخرابة لعامة بالرباط، لذلك رأمت إلحاقهما بالكتاب لما لها من علاقة بموضوعه، كما وجدت آبضا بشوبين الدلك رأمت إلحاقهما بالكتاب لما لها ابزوي، والمدينة لقاضي اجماعة بناس إمر هيم استرتاسي المتوفى في سنة 794 هـ أوبها بال الفنديين صلة وتبعة عوضوع استغراق الدمة بيالمال الحرام، لذلك ألحقتها بالكتاب كما أحقت بالكتاب منظومة المغترق الدمة والعدم من اللصوص والمدراة الأحد فقها، موريطات، لكي بكون كتاب التقسيم والتبيين في حكم أموال المستغرقين مرجعا كاملا متخصصا في موضوع استعراق الدمة بالمال الحرام، علما بأن بعض الملاحق سبق نشرها في كتاب المهارات بعضها ما برال محصوطا.

وهناك فندوى أخرى تتناول جرئيات بسيطه في موصوع استغرق لذمه أشرب إلى يعض منها في هو مش لكناب، وذكرت مصادرها لمن أرد لرجوع إليها، على عكس الملاحق التي أضفته، فهي تنضمن أسنه عديدة في موصوع ستغراق لدمة، وبنانا لعدة أحكام حول الأشخاص الذن تنطبق عليهم هذه الحالة وتصري نهم، وما إلى ذلك من أمور، وقيما على بيان لنلك لملاحق ومصادرها وأهمستها والطريقة التي تبعتها في نشرها أوعادة ما سبق لشره منها.

الملحق الأول: استندر ك على المؤلف في سنخة الاسكورد لل وحدته مكسرة بنخط الناسخ بعد خاتمة الكتاب، ولم بذكر اسم لكات ويرجع أنه كنت من أحد لعلما ، بعد قراءته كناب للقسيم والتسين وهو يضم أربع صفحات ونصف عا مجموعه 106 أسطر، عنوية المستدرك يتكمنه لائيه لباب الورع، ذكر فيها مسائل لاحظ أن مؤلف كناب النفسيم ولنبيين قد تركها ، وتكمله أخرى لبات السبهات حصصها لذكر الفرق بين الرشوة والهديد. وهي من الموضيع التي أشار إليها السبي عوضا دون أن بحصفها غصل أو فرع مستقل و بلاحظ أن المستدرك قد افتنسر الاستنزاك المكور من كتاب لحلال والحرام لأي

المسلم للرحمته في فيبرس الاعلام.

الفضل راشد الوليدى () لذى يدوره قد نقل عن كتاب الإحياء للعزالي () وقد جعلت هذا الاستدراك ملحق لد له من أهمية في بيان سم المؤلف حيث ذكر المستدرك أن لقيم الن الأزوق ، ولأهميم موضوع الفرق بين الرشوة والهدية في موضوع استغراق الدمة بالما الحرم، ولأن المستدرك نتهم الشيني باختصار كتاب الحلال والحراء للوليدي () الم

الملحق الشائي، فتوى لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري الترسي، قاصي الجماعة بنونس، المتوفى سنة 1/10 هـ وعصره يو فق عصر المؤلف لذي عاش في بلك المفترة، وقد وحدتها مكتوبة في احر نسخة الخرابة العامه بالرياط وتبدأ من منتصف صبحة 20. إلى نهاية صفحة 20. ألى نهاية صفحة 20. ألى نهاية صفحة 20. ألى نهاية صفحة 20. ألى نهاية صفحة المثان الرد على عدد اسلم بدور حول مستغرقي الدمم بالمل حراء و بعصاب وعبرهم، وحكم معاملهم بالشر وفيول صدقالهم و هبالهم وكيفية المصرف في أموالهم إذا بالوا، وحكم الاموال اللي بأيديهم الحيارة وحدت الفنوي نفسها في اكتاب الدرالمكتونة في نوازل مارونة الذي ماراب مخطوط بالخرائة العامة بالرباط تحت رفياد 20. أوقة رقياد؟. كما نشرت أبضا في كتاب المعسار للوسلسريسي تحد عبوان احكم معياضلات أهل العبصيا) وهذا منا حبيلي أقبوه للحقيتها مرة أحرى مستعيد بالمسادر الملكورة و درجتها كملحق بآخر الكتاب الحبيبية مرة أحرى مستعيد بالمسادر الملكورة و درجتها كملحق بآخر الكتاب

الملحق التدالت فتبوى شبيخ المؤلف أبي عبيد الله الزواوي، لذي عائل في مدينة البجاية» زمن المؤلف، وهو الذي عبيد عليه السنى كبير في تأليف الكداب، حيث ذكر العديد من فياويه وفياوي والده الذي كان فقيه هو الآخر ونفل عنه عبيه مسائل كبيا إليه يها. واحدته بها في رحلاته العضية من مسائل اللي رشد ولعضها من فياويا من عيراً المؤلف لم يزرد فنرى الرووى لني وجدتها في كتاب اندرر المكدنة في نوازل مرونة المنه الموالة، كت عبوان من مسائل العصب والمتعدي ورقة ذق الوحه التالي وورقة رقماه الوحم الأول، ولم أحدها في مصدر احر، وقد نظمنت العديد من الأحكاء حول نصرت مستعرف المنافية في مالم إذاب الله تعالى وحكم ما خذه من الزكاة رما شنرة من عنار وحوري وما البها، وما رضعه من أموان في خدمه المسلمين والأموال الني محصن عليها حدامة

²² بلاحظ أن لمعيدر الفرب والعامم العرب عن فضاوي الان فرائلت والانائين والعرب الآيي العيامي حسد أن الجالي الولتسريسي المنوفي يقاس سنة 114 هـ، حرمه جماعة من الملياء باشرات الاستاد الدكتار المجلد حجى ولد للجلدوة للتجليل

النفر كتاب الحلال والخراء المناب السابق في 221. - 34

ا^{ین ا} نظر ک^{ه این ج}لاد و خراه خسین کناب رخیاه نشوه اندیزه بالانماه انفرالی انتصادر انسایین الحد الانهای از ۱۹۸۰ این ۱۹۸۶ ا

الصراصول، تصوفه في (٥٥) ، عد المنحل الاول بأجر الكناب

[&]quot; النظر صررة الصون الصولية من (11 ورجع عليجق مندي يأخر الكتاب

و. عودته، وأعلب هذه الاحكام أشر إليها الشبلي باختصار، ولما كانت هذه الفتوى جامعة، والأحكام الواردة بها تكمل موضوع الكباب، لذلك قمت شحقيقها ولحاقها بأخر الكتاب، علماً بأن الفقيه الزواوي له عدة فتاو في نوازل مازوية وفي المعيار حول موضوع الغصب و منتعر ق الدمم عموماً. لكنه في مسائل فرعية محدودة، وقد أشرت لي بعضها في هو مش لكتاب لمن أراد الرجوع اللها "

لمبحق الرابع: يتوى قاضي لجسعة بقاس إلر هذم البرياسي، وقد وحدث هذه العدري في كتاب الدور المكنونة في لوارل مازونة ورفة رقم ١٨ بوجهنفا، وحتامها في روقه رف ٦٥٠. ولتصليل عبده أسئلة حول وحل مل حيادة أنعرت كان مستوليا على أراضي عامه يستعلب الصالح تقيمه، وعلى بنائل من العرب، وتعلمه على الاغارة وسب الالبرال وحباية الزكاة، تم أراه النبوية، فحال عنها القاضر المكور بينان كنفيه التصرف في الموال، وحكم ما اغتصمه من موال وعقار وزكاة. وما يحب على السيطان من الضرب على بديه إن لم يبد. . برائد أخرى عديدة. وقد وحدث حواب المسألة قد نشر في المعمار دون السنزال. ولكمه لم لحقن كيال بجب. حيث له بته بخريع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأراء إماد مالك راس رشد والدردي(²⁾لذلك قيمت متحقيق، الفشوي بشقيهه السنوال والحواب وأصنب كملحق للكتابا

البلحن الخامس. منظومه شعرية حاصة بنوارل مغتبرق الذمة والقداء من اللصوص ومدر : الولفيا: محمد قال من أحمدُو قال "وهي تعطي حاليا من موضع استغراق الدمه بالمال خرام، وقد استعبت بها في تحقيق هذا الكتاب، واتعتبر من المصادر البادرة في هذا لوصوع، لأنها عضيف لي المواصيع ألى وردت في كتاب التقسيم والنساق ف يتعلق

بستعراق الدمة مثل مفاداة اللصوص بم سرقوا وحكم سقيل القدء، والمأل الذي يدفع في سبيل لمدراة بذوي الشوكة والنفرذ. وهي تتكون من 189 بينا أشدر الناظم في أخرها إلى صعوبة البحث في موضوع استقراق لذمة:

> مكتف عن عزوه لتقدما يلت وقد نظمت ما نشاما كلامهم لا سيما من حلا لأن الاقتامين فينت كالأ ليلاً وأكلاً لما لما يطب فصرب للحاجه كالمحتطب

عله هي الملاحق السي رأيت طلمها المكتاب، فإلى حالت الاستعراب توجد ثلاث فنناور التسمح عاسمو تفريبا في عصر ، حد ااعرل لنامن لهجري، بضاف لي ذلك نواول معتري لدمنا فهده مصادر حرصت على لحافينا للكتاب ليكون للحسوعا فقهب متكاملا يعظي سوضوع ستغران الدمه بالمال الحراء كما جاء مي ممرسة لفعه لمالكي السائدة في منطقة لعرب الأسلاسي

لمار فيور " ، مسري الصوبية في (71) ، لملحق بنابث

رامع العبار الصدر للدو فر 159 60 17

عمر بيان قالمان عبرسه من ٦٥، المعل برابع

المعين فالرابي أحمد وافال تتلققي البرايلة السب للعلي، ولد في فليوجي أي تسبت الانه الزارات للله ١٩٥٠هـ الالالاء الأما من البرد تبليم الدا تعلم بالأعساد على قراحه أني وربه عن البريم، فيه العديد من الأثار البليد محتلب عنوا من العماد حد ولحد رسران وحساب إلى وربه ويال للغر وتأثيث في علم أنكلاً ويران لا للبلية أتوان الدا فيها أن الأما يها الله المائل عمر وتأثيث في علم أنكلاً ويران الدينية أنتران الدولية التوان الدولية التوان المائلة المائل المائلة المائل

ومدة بعثوان (موالد من حياة العلامة محمد قال من حمد ،قال) للإلحاء أملة حار حريد الشعب مورساسا، عقد اقد 10/2/5 فياد المساو 16/3/

المخطوطات

لصفحة الأولى من بسخة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 33.د.

205

جعل فالايع تجليل ولا بُواء منذ (المائز أجم والنشَّصوف بد بعدًا عَصِيل أَعْدَ يعجهم التأبيب ومعد بست عن البليح والسرطلية مهم أن الناسر اذاجا وروا اليواف يؤه الينامة الومغوادي منهم بغض من بخص فالعوالدة علبته على من علمة عندة مظلم مليتخال منا بالروم لاديا ويبرولادوج وفواله فالملت وفلاحل سدعلنه عام أيعج اجرهم ازيون كلبي كمنيطيته كحل أذاخرج من منزلع فلال تطوين بعي ليء فيء في المناسروا فنلعب الفعلمة بوالمنتح ليل ويحزنان المسيب للبهلال والمناق والعار وعزن سليمان بن بسار عمل من العرب والملاور (ملاك التي ببلون المالون العرض مل هض العلم الاعمار حلى السنب معود ويم سولد بين العبد وببخ للسرسيج نيم امال بالحذ المطلع من بستات الضالم اورليفني علينو من سبلة اويعبرعندوراي المنظل ويعبواعن الظلم المسئلم تأريح له إلعبدال الدنفلي وفلاس مالالكاران ظل واحدًا له ما إنا و ماله تول مالتنسس نداي وته تم يجم الولا الى ورشتم يُحور الرائيل في الإن المر بعد بصير التوارة وتعسينا بورننفي على هذا الغواكياية ان ملت الظرام و(عدار بفرانت حر من ظلم ولم يترك سفيا اور قد مالم علم وارش ميد بصل لم ينتقر باعات المظلع الى ورُسِّته لائد كم بينو للظل مربيت وحب ورَّية ألمقلع وآذا المصلى الموريد مراع ميات من مرب من المرادي والمرادي والم بفدان يعصى ما بملينه لازالان عليه مك الوَّسِي جن بمراه من الوسَّة فذاحط السنعان الروعلم من بصر السفال المستى منهم الولير السبلي عرائد ليرهذا عمل ما وعرنا من الكلم به عنهم الواران الم والبستغ فيزوانتهام يبنأونه جهارناستكرعه ومزانعراتها التؤمين للأنمال فيال مسال والتدويجانيا بيزوراندوال للجا مايغرينا من ابي وتوليم دييا مترما من مي طبي وعد غل رارد من علي

لصفحة الأحيرة من بسخة الحراثة العامد بالرباط محت رقم 33 د

کی پر دلنست سست انتشاب بالصّلان علیسیرتا دیرانگیریس حلی الدعلینه رعتی الدر علیسه دیسل نشیله کشیراسه م

د كارنسخه عنوالفها مزالسيده ازله والعشرين ترتمى سيع الاواليشه على ستة وسليع فأغله عسسه كيلي كارتبد لنبسه تم كر شازسه نعلى مزيدة أوغ طبيد السرالي عبى وغواريه سنبا السرولين بنك لهر عجر لهر حجر كولي كالمرج ختر الله نعالي بالاشلا وعنولد ولواسف وجيع المسلير عنه وتهم الم عنه والم معبود سول صلى الله

التوسيم وحن مغيوا بعد سيخ وسائي المنظرانعل المهني بعد و وسيما المراس خطر و وسيم الراس في المنظر المراس خطر و وسيم المراس خطر المنظر المنظر المنطر و والمعالية و المنظر ال

جعم ساسخ بسبخة الخراء العامة بالرباط مدين عليها فتوي ابن عبد السلام اليواري السوسسي

ون اللائمة المستخرالية وبين النادا وبدا وبدا وبدا حسب الاستمادا عند و اللائمة الماسخرالية وبين والنادا على المستنفرة والواجنية و والمدورة والموالد عليه المناد والمدال والمناد والمنا

ويل مُواللهُ الرَّجْمَ والرَّجِيمِ مِلْ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ الرَّجْمَ وَالرَّجِيمِ مِلْ اللهُ عَلَى المُعْمَلِ

جِمَاءُ الْجَهِ لِللهُ الرِّيهِ الْحَلَّمُ عَلَى كُلِّمَ النِّيمُ عَالِمُ النَّهِي مُمُولِلًا صاله وافرراسيا يمع وأفاص المجتم والمارا المعين اعزارا وأغل أؤا كمازا والا غيره حوامغ إله وبلته سلنرو الاية ونعسكم تنكم مسنرك النقما بدو تعوم عن موفورته من محمد وعزاء وباله ونصلي عل هر بليد وعبل ورسوله وخاع العيام وعلاه المراو اجمود والفور فوالله عن العلما رغم لنامز الاتفاياد الانتام اعلمه والمداة والقلارات هاتين الغول أزر بشن وأجل المالم عالمات ورابت اهل فعاننا وفرها يوجر فعم البرى مزانبا عاء نريت الرال نفيرو تدسيم اشرح وبد حالاه أمله بالب انرد العلدة المستع صرواس البورون عنزاو بمتنع للمتبور ومميته والكفسيم والتليزي حكم أموالاستع فيزوا فواو الله سيحاء الم سبد به فالبابد الزمن الهنوا كاوامن الكبات واعلوا طاعا و فالطاما الربرامنوا كلواس كيباء ماكسبنم والعبب فيالا يتبزع بارة عزالمال وإدانس صرافله عرمة حورع ويما من الاي والاحدار ما يتضر الجب على المسائعان النهري عرشاه العام و بعوز فأمع المابعتفر و بعض الناس مرآم لماكن والفلاما عودسوت المعاملان عبينبرع الإمام بمع المملكان ولاتم لكل المالاوليس المحالة وما يعتقرونه وازالهم الكافال عدانسلام الالمال سرواعل بروسماهشندا عادون وعماله على

لصنحة الأولى من نسخة الإسكوريال تحت وقم 1159

له بساله عزاين جاء بغاله عن فيلية وهور للخرا له كاشاة له كالمز بشتم بها به ولا من المساحة بها الماست بها بها لله بشتم بها به و كالمرافقة و المنافعة المنه في المنه في المنافعة و كالموافقة و كالها و كالها و كالمنافعة و كالها المنها و كالها المنها و كالها و كالها المنها و كالها كالها و كالها كالها و كالها كالها و كالها كاله

الهمِّ للهُ لَثُّمَّانِ وَقُعِتُ عَلَّا تَصَيِّفِ الْمِسِوالْفَاقِيبَ الْجِعْمِلُ الذبة البشيئ الزيو وفعد حكم أموااله سننم فيوجو جز منبعالية وخرياً يعين على في فراختص منه بحوال تنباه والدنسة الوراد والدنسة المراج و فراه (منه بابواب الم ينع ض المنتظاء هذا ... منها البص الإبعام عمله ونصه تكلف السقلباب الوع وهد اورا كالماكلة مأاممة بحمداهيه مايعني الإلواليعومة ملاوالبتخ محروءاوحاه واسرع كاله بخطيع جاجت بمرالل بمران يحر نعسد وون مزيعوله بالدكيب أوالمهم مفرورات وسيمحرون عبراهمه ماأما المجيم الفوايال غضيص وطيله مأوي عزالنبو ضرالله عليتولم مزائخ ندفي على تسبد العمام للنافئع بعل النظائية بمجع فيعتاء ومواصوهم بمنع مندواشا وانا انفروها واعتناع وسد بالطبيباء امر سركون والموموال مه بعقتم الربعو كالمامه بهرب بغنه والفلواه ليجزان عارالاان بحس الكيير ممركانلهمه نعة تدوالما مرتلزمه نبعقداً ويكوز الكيرمزر فلم بزلار ويرض به عن إجمله ا و له ط جوار عيانه اول من الطلعي و من إن الله من المع على مايد و العمد او صاريب تم معماف نفسه أو إمر مصالة كاحر التجام والعمام والج والأصورنَّ وَأَعْرَاعُ لَكِهِ وَمِالسَّمِو الرَّ أَمْ فَوْنِهَا وَإِمْ كِيسُوْنَهُ آلِيَّةِ مِعْمَلُمِهُا أورمخ التني بهنعنها وشفله وأحرفاندنع مانبغوه مدفعته الول ممايل مه، بسريمة وهد زاحه السِّليُّ وكلمارو و الآغرواسُولَ خِنط كالمصب في إرجيك كماامك ليلوع ياج م الوراك عاله وسينمان أم أعوا إلا منالس وعار وروته والماس اله رييم الجا ميزالوا حبس عود و بعيد مرمعه مه والالالم " مَنْكُ لِللَّهُ لِللَّهُ مِنْ السَّمِي الْمُونِي الرَّاسُونَ والعلامة لِي طِي

بدائه الاستدراك على بسحه حزاله الاسكوريال. انظر المحق الأول

المستفلد نقلت عللم للنزوى مرجعين بعاد اجواع ماسطان عد معتنع البدموللسفور والعد يستنع وجده، سعرفالي و سيست العبوي الاعولية الزوادي عوج معتنق البدم والمالين وله عليه ومبرعا والمراك وله عليه مبلعم المزواج العدرانة وعواج استار وخلا للانسب ومنو دالت ممعوت بدانعاه لا عنوالصلار والتطعيا س ويطهو عرامل السنه عاد الد إعوامل بعضعوميك وينفون وسعونا معالمت ومعام مرالسنون وعب رعب والسار وطنه ومروانه بقلت مه المايد العاديد و الفرائيلسية أرانيوجا المدارية المنظيم ما هورسه وسرا ورالة والانات البدوا بصوره ما الموراط والعواج الزعاعة بعادة كالمعلو بعدور بالعطا وتعرمهم بعضرارا للصريحة منط وفعوره اسراء تنا (مازم رابهندية ومل منه الاالات عنورالعليد (واعزمتها عسورا معومة مد الملة دون النفيصل والله على علمه مد الله مدد الا والعرب والمساعد عارما نظرو) ، مسفوله موجه مدينة عالم يكرون عمر معلول مرافري العامل المرافري الواسف الاربيطليور) علم العلاقة (المرافرة الواسف الاربيطليور) علم العلا إلى المرافرة الواسف الاربيطليور) علم العلا إلى المرافرة الواسف الاربيطليور) علم العلا إلى المرافزة الم ورضوه بطاخراه المودور منه بسكا وواحتر فالخراء مازر الإحاز في عوا مع عسم عديمه والمعراد مستعم والواع أمرت اللمر رس و فرواراً وعل المعرف مراف ها ول العال أو بعض ومرابست مبعالما الما به يعم الشاطم اجرافها بعم العبالة فصلا الرجيق العسلف وعلى واحد واعد والفراغلوم المال مرامنا المراحنيين المنصفرها فاسترعب العاجم الراق المعاقب م تعبر المسلم معمور ميد من سوسو فله منون مو والمستند مند فلمك للمو وراه من واقا ومرسم العوى ابنا هان مع وم اسوام وسولا. - المركد المرح الله صورياً والفرج الصلا الرسنية البيكوسلوالعظاء والرسول أيسكون ومانكيا أن اصفاع المندود عشارهم منظ عنند والبيند واعوادهم ما أمرامن معلم على مرافق الله العلم ورما أو والتسرار عوال مره والعرار وعلى عقله وسلم والدرا وسفته العنور إلنامة النوجيع المروا فلكمان وداع المرا معانه الفاع احقاء والسف السكامرمنط واخور برخالة واسعدت وباع اخته ورباعة المراجع في المواقية والوسومليك رفيق خلاصله السلام ومع له بإجار الفير مليتندك خياك بفلاخ دافض فاذ الوجا مراجع مراح في المواق المواقع فليد سرومها ولمبوار المرات المعلون أن عليه ما تتاليف السناع بالنساح مودر عند صور و المرات المرات المرات المرات الم وبعار من مراجع المرات المواقع المناه عندا لم درج المدرج الماسم المراجعة المرات المرات المرات المرات المرات الم منافسيه والفاف الملغ بيديع والديما وطائع مندم زنف التساعلية واند لابيقا بعو مأسا مرام مواز وليون كالك ولينو (الناع فيد مريون برا غل ودمنه وريك مدعروات الحرورة وجرم ولجره العواك بمرجوم التب من فسيميد مراد الخاز فالخال معما وجوع العال من عبر المعلوي رعما راوجون ارمووخروم ومرسرا أوظام حسواة أوالعرام ساما وفالعفيذاك فليدي وذاك الواروم انعلواوا منافستغ مراها الماليفا وان والقه ماستغ فيراوع ملك اعت ارباى الماخل العدائد وا والنعراء اوطينف أن روى و مسافر البعة أفي تعراب وليغز الداله والم منصر واسرالعامية حروة المفرة واحوالها مرمس و العما كمكة العرا العرائن العنه الحرو والمسرم العساجور والمضمرين السنخ هرب منع ومنه المعلم العدم المعالم ومنا والضاهم واج والما والمعام والمراد المعام والمراد وال مطرم ونبع المند الناص النام مؤرسيله وكرماية (وقع اذا عاروها المناهيز

عنوي شمخ مؤلف أبي عبد الما الرواوي من كمات موازيا مازوية السهم بشير إلى بدية السؤال.

الارام براترت عبد باسطام معدل اسلسوسة ومعرسة العراعولله مبغث للنسع المعام العالم العفارة العلق العل مسرى الم عواله لعين عماليطله ما عدم ملكة سوسة العرائ ومديا لمر م عن المدم ورة البعد وارد لا الاعتماد و فيها واللا تشاله بكر معلى الانعام مرضري والم مذا الله الانتقال عم الانشرارات وانتها بالمدا العساوين والضاء والطوار والمطورات وعيريهما كيورسرادها منعراة الانتصر المنها معسومة اربالقوز بالفائه ماراده بمرمفعون وسارسراء أربكرانس عه مرتبير سراته أكفاله بمه الله الماسونة عسرينه وعصه عصير بعنا بسار عالاعطاء بعضم بعما متاطا بمصرف مرالعا للم ورا اعما بفله نشراه مددليك سأوا لمحالية المعكنصية والأماكر الفاصية وعا اعلط فينوا مراه لمعد علاوعيم وع معادلتهم المدوح وليه إذ انسر في نسيل موامع الالينسك بزيان فوج وهو بساح لمزيد ويسام مرائية والالعفراء اولا الكيرار والملية الحكام أل وروانة بالم غراء والمعلم مرعدي إنف أولدا إلعدالة بالولم المبيد النباعة ويعلى المواجد مرها والاهالمع وكير والعداء على المسراء منهوا ملون المجمد وسلع صنع ماكم منسدة مولا : بعامل الله المنام المثون ما سرار مستخطا لهيئ الدالد العقراء ومع مع زير من منطور الوان عسك من مناه الاالان ويدران بعداء الرايد ويراند ولم والعملاء مدن سارا أرويم صن مضائله المعواصور والت والم إن فواختلف الزجاء والفعلى ومنسهم مشراك والمعام والاعلم أعدة العافد موكا منعم علاقهم حكر للعلسرا وحكم سراحل الهريعاني وأربع لسروه والمفران أعرب عنيق وسؤان أفيه علمد مشاوه وغنها دابير عبه سراصوبيزة كامتاسير معبوصاة العزالنيوز عادالنطراة الادم الدجرع النزر منادحته مااعومينهم ودلس ايده وأوارهو ويعبر مستوملي وولوري زير إمراحله البريان والابرى ميرانك رعير مرانك والمنطوا والطعل لعابيروا بغرداد فعفو المابلوا كخالفهض انداحاط الهبريعاله وكذالابين بسرعاغهبوك ويعضعه لومزالي سرالكه مرجع مومة بقسل العضعين وتسيم والقن حبنبيط فنأهم يخزجنه بوعلكم ويبيب وحك نة الطرائت والفحص ما دام بعرضافا بعدقة بالنه واطا فلعاد الن كفلول غصه لم منطان وجيد لا تنسم كالفوال جواز سنواول صعيم الرسنتراط النواع الأداب وسد الشرة عرما نشاة السنعة , ويعلق النصيرمي بالبعرون مع والمعلى يعرف كرملة اللها يحق عمرة نفيع ولحمية الله تتذفا الضعاعة جواز السنولة منسه وعوفم جزاراه والشافوه اسك بالعصار تسرابه وابا بالهجام عبير يران كنفاد اعدائها عكسيرها بالرن نباع منه العروض كغير والنك العرائم عدرات في الكوالة مزاعته التنصيف وإمدا تأليط لعراب إلننسك ولياستك ملوا هرا يتتكسدتناع مكامان تغريب الكفور يجمد والكنفان بغيرتصر يفه نفذه ال هينهم لا يموز مبغرسد واما المعروي بالغف اوما لرس وعرب الدالفا بعوالل الكالما المسولان عكمه حكم مول عاضام كم بالدون ويكرف اللك سوال كاستعلى الدوان وال العضوى اوالدر الفروار مجموز والجاء فنول مليوم ورستره منه عفاوا فامتكرواه لل مربعال عدواله ماوصينه بالاصل وجه عنديث التاكن يعداب وعاء والماران والمتستميين مرمه ومعانسه والله والإجامية الواعلواطه والنويز عبين وفيلرج للعفراو مولامعدلائه ولاللاهمة وإماسل يوزمسك ساكم والنادي الصصيح بينك ، أما العلم الأمانع لداري السوك ستعريف دالك الداراني عنبرون عفاول مغيرون وانكانصوال والمترف فتعرفك والماران عرف مالله الدوري الالا عفرت بيدور العفراء والعذه الدين به وفاسا والرينية والعزن العامد الريك ساعداء بعانع على سيده ومنوخت والاستنساد كله عد النوب أن عور العرب حصيع مامول موالي وتعاولت ومنيت عليد المنظريت ون مغرج منعدا سيله التلاثغ مغرج بعدة والك المنظرة والله والروع والدر عر العلزري العبامران بنوح وكالمالية بعم ع العالاتو عدالي ماذ فرناك من فوا والنافي أن مزادة لله العضرة لا يعب العساعة لا ترانعيه والمؤسف عد المرائد ويراه علم الشاب في العظيم العب الاجتماع

عنوي ابن عبد السلام الهواري النولسي س كناب بوارل ماروية

و المام المنافع المام المام المام المام المنافع المناف اعلى مان عام المعلق وما منه موسند اختران بوالعد لمالد وان المنع بوسند وموضع في المرافع وال مليسداد وزائل الزوم للصرار غصر عليه الليم اقان تنوم بيسة عداداته أنصيم مادراك حدام المفطون الامطال عنول الاستال يستطرون اكت المسدم والمعار بعب إطرماب والمعلم وسيلف بدموة كنوا مزاف يعيد الاال ساون العصاده وعاريد المنوا المخزاع فيارد بلد الرحاء الربية ما بود به الليد الما الدالة المناواة بعليان في المنز وال الدوالية لله والمناف المناسورا الم صدورا المنه المنوا والمرواد المنام المنوا منعرات مليا راصلة للغرا بحورا والاغياب عنعنو وادع مصيب والبواد ونبرك براعاة عداة المعروم مزع كالمط المتكر وسفك ومطل العلس تغريب له ويجعف بم يعود العلام العادم المادع انغلااله الميسر شادوسا ودب ومنهما وبنها معا حربنالت فييدا آلف وقاق إعا وتعلون بالماق مواعات النووجير انعادت فيسيله لمنط اختدات ابرانا اسروارو فتاسا منيان فالجيت باجساد اعلاله فاعرمية أرلاافز تعرير كالم موم والبرة مراها ما المريث العيوا لمصناع السنطيع والمايت وهينا ومانيه واحظ مناكه العاد تد منتسلط او الخلاب و تشاردان كربوجه مزين مع بريستنسس بهذا مرازا هذه بيرسي ي ناد بريس الارزيفر الاستنباري فيدا عليد مرير وموفر الاملوز عمر منتبر بجه أزعان العامة عوالاسلام واسترعان فرنعنز واماما بعرطة العيب مرعرنة المنعوي ولبوائكاب اضاراك اذابنت المبلد العواب بسبك والأحلاف تعنوا السننذ في معواها ول العضاب مصليع العلم معاويد والكذامة كاررياح والعظائدة الوالط البكا مراشك القلاعتها - العب أعظم إحرام فنال اليها والمائد النوم واصلة قطعتهم الآرة اللسلة عرج في وي والزهز وموراليوادر الفعلية وكانت فيلة الخا وسط معدوالمسكام مليقي وكنسال ف إينافات المراغة المقيب سين عمالعهان عن بسخ مستع فاللاعة مأن وتش كيست وروعه وإخوانا حصيد بعال يعولا خواه عداد الله نوع للت كاليع فعد ميزند ماله تعل غريب الذمة والنبنا علت ترك بعالم بفريعه براواجل بعضهر وحنزمازاب والعليم فبفرق عفرالغ أدأ وإيزع اللق أوف العينوال غزا الغرط واخلع مدولا الزوخسية وهدك أبيت عبرانكر واجريه وانفعدوما تتر الوين وفاهم وحموي الفاف ومالوا توعر بواللهاء عنويرا فه بدن علد الكفر كا بعرب ميراث وغلالا مكور بالحال عال الفلا عبر معر ملاً مد والله فيه و والد مه كالله كالمادي لحالب معكسة أمعاد يولغة أباء الله معكال ويوعيد سراي بسرارا م توريث المنبث صاع ولعليم العواني وسع جده مدا اعطيت العسنة إيران خالفهم والما عشرتر صيد والنابية التكريب لا سرام اولا كاجراسي المالم الماليزان المداكولة بعليعة بعدة والمالم رفيسع والامة باللالفرالل وعلايلية فمنهم موقعه للسد ميراث بعيد إد الروق المستسرمندرمهم مزيستون الكويريه اجرابه علم العقراء والمستقرم المومولالساراة لعاج مستلي مزافاه والعالماء مسيديك الأماولا عص فلَّصَ بَعِولَهُ مِعلَ مُرْتِطَالِمُومِلَهِ عَالِمَتِ مِعِنِيهِ الوَلِي عرصه وَمَلَّحُ الرُّيَّةِ فِي اللَّهُ المَسْمَنِينِينَ مع مِدار لوه عالمنظرة في معنول وفع نغروز فللمرافعالم الورائ والإوليم إمرار المنتعاب المرام المنزيدة للأعمل العلااصين مصفوران منابالوام وبع عمداريك النداعات والبيرموم وليا مطحكم على الالحكم المتكر الترافية ارتكراللوا وعلرة الكابلين العبرات وعوصا بعلم انوسروك ومعل ف العكوف عالم ارالسكو بليغره وأندين مأخذونه منع منشذا الإإذ أخاف وعواه ليعراب لإخاواتي علو لتعلق مسيسة التفولذ عزالة للباعات لادسيع عدان عودوالهم وكالبنالان يونسنه برنون الااذا والاستكراء عكرتكم والأراف الغلاج النك الدراا وعلمه بماله وغد السفه على إسلطان عند التعل معيو وإذ السلك عفير مند وحيك الكرن ميز و تقورند النعب ساءا وع للتشجيع ينطيني وأستهمة واحولية والنذك تنبع المنطقة والأيان بالمان مردوا بسراله نسطة الغيا المثنا فبعل

لهالة حوات سيدي إبراهم للرماسي على السؤال والسهم يشير إلى ذلك

الهذ التك اورابوط يعاملونا عندا وطريبال يهربو كليدان وبينعوان جميدة حاعطيه والابتد والباسك فف وسريول و نيسر أوما أوم حريم حاله بالمب المسيه والإطبغرالة او عاليدا نفيد الم عيدي والراح المسير وعود فيسد عاشوا برواله مرعظ وارعموا فالومود الطا اللهب لمن المنعد وها والما والمعلى والمدون هود مري الكامطاري وينا فتكومه واماما ويف مرار للفاجور فيدر الك وفعون بود عا المنطقها وصواحها عصور ميوا وعذيره بمسلط ومذاريا بطوار ليعوادان بعورت لمد تصفري والمتراه مذار كالميا رد الك وإماما لعور علمه مرغلة الاحداد وعليه إداوة أيؤ للتستفذه وأما السواري عز معتصر المورجة ما بنعتك بدو عظمظ امر ورعد حكم امعال الأولاء وانداز نفية وصد منتصوى جعنى ومأوليتم وكما عمل إولله فراوان جعويهما وعليوان بإخذم إعوانه وخوامه ما طردا يبيبه ومحفيمة فا ومنعوع بفيع وصد المسينة مصمه اموره ولعابد إمعنى مرع وموسوي والف كلدوت وبورك بدائع فتراوعه التدويس الانصية ولينسنه فرالت بدراتك كلدومهل حبولي وطييز والعزم فرفوالعوق عقد يموكوالصور والسولول تنفيتر ومساول العرامة بعامر ميدو الراهم أكركاف عرب ويراجع المدالنون والأبكتالواكت تفلوريدوا والكنبران والنرعارعف وظفروسا والانتكب سرحاج وارساك بيراه مرفع السلك وتعويليهم أطاعت بيدسلطان ووالإنبا ماذاله والفرام مرسه الادع ومقال منتسر مغير للك الطاء العرائطلة بعو مع منعو البدا مصيع واولله بعر والعرائص معلا عليه الواف معري بعرصا فالرجل لمعروز بعض فربعط والمتراضي حلواهك ولماجا والمصعفي حواصله وقريه والتأ بعرفه ورامال فالموالفساد حكف البقوا عليم مراموالعرستينا وداريفاها والإخالة بعنوالميس وي حورملوبيله عاد أورجال خذاموانس بتعلق كيفين العكما عليهم ولفورا موالعدا للبرعليث اخذا بليعا بساره بالتعنث كيون ما منا الجديد بالغفر بالعلا أوالكعا اعتلال عسد وسنظ ومارهب للوالدة وحواصه على يتضفه الزغلة والمؤليد ومعوار المالع فيسان وهواتا إو معرور تعالى الاعو فاومزي علب ال بنستسريع مزليظ ولم الزلعبروخ فإمه ملاعقها جرس الصوافع أمطا وماين عليء موفات كمنصبغ بدار كليكمه مزما ذالعال عراعين ام لانره الفارع بعيوالا رخزالة البيرة سرك العسل فارتع وصايع مدوجة الثار المنصدر الرفي مرا مرابول مداكم ومرافير ومدونيونر انيك كتب وسيطار مداد الها الوال عاملي مداري ومنزبياعا ننية ومشرلنه لاذبهدمت يتكفها اسامريان فلتراث يبغر لدجسه منية والإسهارات بعدام لورا على النبع العالم عفر بل معاذ الرح الما المرابع الما المرابع المرابع بدي الما المرابع ا مندام لا معوالم المطاف عاد في القصوا حضور والعالم عليم محاهدة المولله مُعاوِر العربُ حسب والمراسِّوع الرقيق بمنا و الرحاص عربين وكمع أو العالمة النسر إليب مأبعول بدراء ولا فدالد والله لمطول الا يقطيه نسنية موالالعلى بدوا والسليقال الاستعادان والعليظم ب الم والوجيب عفرالسلطان الأخذ معريف ورد محقرال عبد كدود وقلم ود الرواليكو والعل المشفى المحمد وتطريب وفداله اعلى اجرام فنا الروم وتسلمهما علو ذكر بزرت وغيري والمغفراء الوت بحواحولة فضو جدا بعصبان وملاخل المالك المسلك بن جمعا و والمحار مولك مؤاله مكييز مجيد منقعة والابط بدالدوان وأخذ ولاللسلطاران بعطيدسية كأمتهان هي عرفد عد النون بميرج العمكون تعفون اكتشنعا كالأفل مل علاداللواء النعمة واستعار عدوه ومكابستا أسرامة موالدالعالى وإن لهنمزة مؤمند ع ولونها صلفه صد معالموان ولومد عرم جبيع ما الحكيد والصام فالمطالح وعرضا والمعال اليزه وطرم العا عدر الهيمة البداومنيزاء يعصصل العرام لي عصد ود كا ما اربا مساعصة بالوارصاة

قتوى فاحتنى الجماعة عاس سندي إبراهيم البرناسي من كتاب برازل ما ونة واستهد بسير إلى بدية السؤالا.

فلت وفرنطت ولا تعدا ما تعدا على العيدة المنظمة المن العيدة المنظمة ال



لصفحة الأحيرة من سطومة بوارل مستغرو الدمة وعدا من اللصوص والمدارة.

. وي اعتماء الديش عن بل معنصة السياسة العني. ساء بعن مسانع فنلوا مرس الغيسل عندين له وليسروا يتلاعد المحال فالالا مجعد البينا المال .. المنعمة في علوا بهكل ملم و بغولفران ، بعد الرقب عبرت عصاعد مع الما ، م والبائة ع بين تمالً وهل والمسائير لوان فيفسل. . والعلم منحوال كله ما وجوالكرما ارض، وعارشا علوي عائلهول مراله وإليال علايق لصياء · الكن نفرر مدجم و كيا ين بعدو بعد مواكسة . . وعاصب آعمالم بعفر لوط عمب بعرسيد ركن عرب . . بيلك عنوم تكلوانيوازية المفوم اللغزو و والمريد . . اولابين وصل الدولام مع الدرمة وفيم وملام . . سرا أوادي نفسا رسني الرعنوجين الإناف الخاليل . مكتساطاً علام بقرماً حرم عصيح مان ص مساء « رسي ولاعليد عدي خطار و الاربع بال بنوب « . أه ليكن فر مراف في الله الله من معرف لل واللطائم . . . منظرة الوخران الما وما لوليت العلام السلام . و بمازة مالاعسليل جازيدماء محاليد البد · اه كلان دارينو الرامع ما كدارى الربع لي عراله لما .

الصفحة الأولى من منظومة لوارة مستعرق المديمة الله. ص التصوص المدارد. المحمد فاياس أحسار فايا

القسم الثاني

الكتاب

וות נריה נאלשים ואלפת

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى أله وصحبه وسلم قال الشبيع لعقب الإمام العالم (الحافظ المحقق الذكي) (1) أبر زكريا بحبي بن محمد بن الوليد السبلي غفر الله تعالى له ورحمه مفضله وحوده وإحمدته .2.

الحمد لله لدى طَّلع على طلبات الشرك في أبرح (3) البوءة شمس لرسالة، وأقدر أنبيه الاعلى إقامة الحجم وإبراز (4) المعجزة عداراً وإساراً وإظهاراً للدلالة (5) تحمد حَمدً مُقر بالربوبية. معترف بالانه الله ونشكره شكر مستنزيد لنعمائه، ونعوذ بعزته وقدرته من سخطه وعديه وبلاته ونصلي على محمد ببيم (٦) وعبده ورسوله وحاتم أسبائه. وعلى أصبحابه وأزواجه وذريته واله الله ورضى الله عن العلماء الراسخين الوارتين لشرفه ، خلاله ⁽⁹⁾

أم يعد، وفقت لله وإدكم لما فيه رضه، وعفر لن من لخطب والآثام (١٠٥) ما علمه وأحصاه فإلى لما وألت حسم من الأصحاب الله المواطعة مضطرين إلى المعاملات، ووأيت هن زمانة حرفل ما توجد فيهم البرئ من التباعات الديني ذلك إلى تقييد وتقسيم شرح

> ا ژباد فراس أني ع رجيه الندرعفر بد هے ۾ مواجد في س رفتور الدلاية ا في س معترف يالأند أصافة أنبيه) مرسى في في على له وأبيارية وحلاند, غمر و بيجة بني ع في ۽ ۽ دائم في س الأجوس.

الباب الأول

في الحسلال

[الفصل] الأول

في فضيلة طلب الحلال

صمن دلك فسوله صلى الله علمه وسلم: ﴿ مَنْ سَعَى عَلَى عَيْلُهُ مِنْ حَلَّهُ فَهُوْ كَالْمُحَاهِدِ في سُمِيل لله، ومَنْ طَلَبَ لدُنْيًا خَلَالا في عَفَاف كَانَ بي دَرَجَة الشُّهَٰذَاء، أَا وفسال صعي لَهِ عَلَيهُ وسلم: ﴿ مَنْ أَكُلُ الْحَلَالَ أَرْبُعِينَ يَوْمَا نَوَّزَ اللَّهُ قَلْمُهُ، وَأَجْرَى تَنْبِعَ لحكمتُه من قلبه عَلَى لِسَانَهِ، (^{كَ)} وفي رواسة ﴿ رَهُدَهُ اللَّهُ فِي لَـدُنْتُ ﴾ (3)وردِي أَنْ سَعَدًا َ ^(كَ) سَأَلُ رَسُولُ لَلْهُ صلى اللهُ عَلِيه وسَلْمَ: أَنْ نَسَالَ للهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ مُجابَ الدُّعُوة فَقَالَ: «أَطَّ طَعَامَكَ سُنتَجِبُ دَعْوِتُكَ » (أوقال صلى الله عليه وسلم: « لعبادة عَسَرَةُ أَجْز ، تسْعَةٌ أَجْزاً ، منْهَ في طلب الحلال⁽⁶⁾ وروى هذ أيض صوفعوفًا على بعض الصحابة، وقال صلى الله عليه وسلم (مَنْ أَمْسَى دَانِبُ مِنْ طب لَحَلَالَ بَاتَ مَغْفُوراً لَهُ وَأَصَبَحَ وَ لَلَّهَ رَاضِ عَنْهُ) (7)، وروى عن محمد بن على على أنَّ رَحلا قال لعيسى بن مريم: يَا رُوحَ اللَّه تُخْبِرني بِٱفْضَل لعبَّادُة؟ قال:

عبه حال المعاملة بما في ابدى الظَّلمة والمستعرَّفين، وأبين عبه ما يجوز من دلك أو يمتم للمسمين. وسميته (بالتفسيم والنبين بي حكم أموال المستغرب) فأقول وبالله سيحانه

قد خاطب الله سيحان عباده المؤمنين به خاطب به المرسين فعال () "ب لرسال كألوا من الطَّيْدَات واعْمَنُوا صالحسب، أو فسسان (يا أنَّهَا لُدِين أَمَنُوا كُلُو مِنْ فَيُسَات ما وَرُكُوكُونًا أَنْ وَالطُّسُاتِ فَي الْاسْتِينَ عِبِدارِهِ عِن أَحِلانِ، فَإِذَا النَّبِينَ هَذَا، فلتقده مقدمه بورد يسها من الأي والأحسار ما متصمن الحث أعلى طلب الحلال والمهي عن شاول احرام، وبكون قامعا بالعنقدة بعص الناس من أنديا كثرت الطلامات وفيبدت المعاملات بحيثند عم الحررم جميع المشكات فلا ثمرة لقلب احلال (5) وليس الأمر على تحراما بعمقدول. عن الأصر كنت قال عليه السلام ١٥ لَ الحلال بيِّن والحَراد بين ربِّيَّتُهُمَا أَمُورُ مُسْتَبِهِ ٢٠٠٠ الحديث بكماله على حسب ما تورده في موضعه. إن شاء الله تعالى، فالتكشف بالم بدلك إلى يوم الدين. فإنه، صبى الله عليه وسلم. ما ضل وما غوى وما منطق عن الهوى أ ويتحصر القصود من هذا المحموع في أربعه أبرات مع ما تنضم إليه من التصويد

> إلياب الأول: في الحلال الباب لتاني: في الحراد، البب الذلت: في الورع.

ب بن الباب الرابع: في المشتهات (⁸⁾ وفيه بتسع الكلام.

اللائمة - 12 من سورة المؤمس

2 لاية: 171 سرة النفرة

(ق مي س: رالعب

يرء البحث

⁽¹⁾ عديث أخرجه الضرابي في الأرسط من حديث أبي هربرة، إحد، عنوه الدين للعرالي المحلم بشاي، ص 89

⁽¹ الحابث و دايو نعيم في الحلبة كما ورد أبصافي حاء عبود لدس للعرالي ص (2/8 وبي فيامش شارة إلى أن الحديث سكر ، في جامع لصعير أحرجه أبو تعبدًا عن أبي أباب وهو فعيف، ص [16].

الله يك عدد النفظ لم أعشر عليه وقد نقيه الدالت من كتاب إحياء عموم الدين ص 2/89

[&]quot; راجع بهرس الأعلام لملحن علكسات

⁽⁵⁾ الحديث أحرجه أنصرائي، إحد، عدد الدين، ص (2/8).

^(2/10) الهديث ورا، في أحياء عنوم الدين مصدر السابق في (2/10).

أوران في يسكر عن أسن السرادة كالأمل طلب الخلافات المطلور الله الجامع الصعير، من 167

فحر بهرس لاغلام

[&]quot;الحديث كما أخرجه لاماء التجاري والإماد مسد (1 خلال بين ، غراء بال ويشها سنتهات لا يتلقها كثيراً من بالن عمل لمى شنبات شيراً الديمة وعرف وشراؤته في سنات كانواعي يرعي حول حتى دهائاً أن توقعه ألا والرائكل فلما حتى ألا أن حمى الله في أرضه محاولة وأثل في الحسد لصائعة والا تشجة صلح الحسد كله وأرا تسابأ نسط الحشاء كله الا وقي الملك) مجمع المحاري 1/14 ، مسجم مسلم 1219

⁽الله عار أي قوله عالى (لمَا صَنَّ صَاحَكُم بِمَا عَنِي وَمَا يَنْضُو عِنْ جَبُوْلَ) المَحَدِ 3.3.

القسم التاني: في وجود (١) نيل المحللات وجو زها

ولايد أن يؤخد ذلك من مالك أو غير مالك، فإن كان التاني فقد تم التنبه على وهو المأخوذ من المعادن وحاء المرت والاصطباد والاحتظاب وما في معناه فهو حلال بشرطم المذكور، وتغصيل ذلك مستوفيا في المكتب لفقهية، وإن كان الأول وهر مأخوذ من مالل، هي أن يكون باختياره أو بغير حباره، أن من كان الأول وهر مأخوذ من مالل، عبوس، فإن كان بعنوان كان مغلل حالال إذا ووعى فيت شررط صحته في المعاوضة واللحادة وما في سعني ذلك، فذلك حالال إذا ووعى فيت شررط صحته في المعاوضة واللحادث فيو أحت حلال سروف منك را معيداً أن أن عبر عبوس كان لماني وهو ما أخذ من مالكم أن يغير احتياره، فإن كان أوت مالك الأول كالبرت في الموسية أن دارونعا المستواف الدين وبنيا في الوسية الله المول كالبرت عليه في الموسية أن ذلك مستما في المنبية عليه في الوسية أن من المدال المعالى، وأن كان مع بهاء حباء، فإن كان لستوط حرست كالتي والمناسمة وسائر أمول الكفار والحربيين صالما أيضا حلال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن المقتر أمول الكفار والحربيين صالما أيضا حلال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن المقاد الرحمة عنوا أحد حلال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن المقاد الرحمة عنوا أحد حلال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن المقاد الرحمة عنوا أحدا حدال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن أن المقاد الرحمة عنوا أخذ حلال عدومة المحسطة بدا أراستحقق الأخذ كركاة مصنعين أن أن المعاد المحاد المحاد المحاد عدال عدومة المحسطة بدا أراستحقوق الأخذ كركاة مصنعين أن أن فقط الرحمة عنوا أحداد عدال عدومة مراحد المحاد المحاد المحاد عدال عدومة المحاد المحاد عدال عدومة المحاد المحاد المحاد المحاد المحاد عدال عدومة المحاد المحاد

الم يال وريد وردد الله المستخدي والمن المتعدد بها كنية بدعه المن وريد الله المتعدد بها كنية بدعه الله المتعدد بها كنية بدعه المن المتعدد بها كنية بدعه الله يال موسعة بها كنية بدعه الله ي مرا مائك. الله ي عام الموسعة الله المن والمن المتعدد بها كنية بدعه الله ي عام الموسعة الله المن والمن المنافق الله المنافق الله المنافق الله المنافق الله المنافق والمنافق والم

لفصل التالي

في أصناف أكل الحلال

ودلد للحصر في قسمين. "قسم" الأول: في صون لحلال ""

وهى متسبطه عن بلاند أنواع معدن وبات وميران، فيد المعادن أدوما في معدد من رحيا ، المرات فيحد من المحدوث بني مرحة من الاميران، وكذات أكله خلال أيض إلا حيث منكب بشرط الأفكور محدوث بني مرحة من الاميرا، وكذات أكله خلال أيض إلا حيث على لاكن ضرورة أوأن النبات وما يكون منه فلا بحره أمنكه إلا أن علكه الغير قبل تدول هذا له فحدتنا بشوقت على ما سوقت عبيه ملك الغير أو يكون خدر، والا يحرم أكنه أيضا إلا ما أصر أو أزاد العقل أو حكم بنجاسته، وأنا الحيوانات فنماكها قبل الغير فها جائز إلا الحرير، وأما الأدمى فيمنك بشروطه، وأما الأكل سائمة شرعا أوضائة لذكاة وما سرعت فياب بيان ذلك مذكور في مرضعه من كتب الفقة

الله لى أنكن من حصول على مصار الروائد، وفي حدة ولولياء أن سلميان بن بعدوت بال فلك للنشر أن وتحارف عصي. قال النظر حرق من بين هو ولا بعرض لدور حلته الأولياء في 194رد.

^(*)نی ، یکفر

الله في ع: المحللات، وأصف كلمه النسبة الشراسية.

⁽³⁾ ہے جا اشتار

ان. الان (موضعه) لد تره بي س، والدكاة - سبح بطرعه شرعية. -

الفصل الثالث

في درجات الحلال

ولا يحمو ما حكم لما بالحلية إما أن يتجرد عن شائية الحرمة (1) أو لا، فإن كان لأول حار تكسيه وأكله حماعاً، وحاز ألصا تركه وتركه يسمى رهد، وإن كان لتاني وهو أن لمال المحكود بحبيسة غير متجرد عن تمائية الحرصة 2 فلا يخلو أيض إما أن تكون الحسة عُلْت أو ﴿ الحرصية علي) (أو التالينان (الساء من عير ترجيع. فإن كانت شائبة الحديد أغلب، قلا شك أن الحكم النقهي فيها للعالب عندال ما هذه صفته خلال في حكم الفقة، وتركة باب من أبواب لورع، وأن كان جانب الحرمة (⁶⁾ أغلب بالحكم الفقهي موجب للتنجيريم، وكدلك أنصم إذا تستأوت الشائيلتان وحب تركبه وحوم ساوله. لأن توك الحراء واجب، وما لا يتوصل بلي لواحب " لا به فهو و حس

أفياس الجاسية

أبين الفاسخ ليابرد في س

عي س أو الساء وا

. أهي من اللوحيد، وأن بن ما حاء في هذا النصل ويتاي الونشريسي في العيار ص: با المراكب

الباب ۱۱۰۱الثاني في الحسرام وبتحصل الغرض المفصود منه في ملاة فصول:

لفصل الأول: في مقدمته

اعلم وحدمه الله وإلا أن لله تعالى حرر أكل الدل بالباطل. ومن البناطل لعصب والسعدي و خيباته والرِّد والسحب والقيمار والغير والغيش والخنديمية والخلابة (2) وهده الجمعة الأخلاف صها، وقد دل عليها لكتاب رالسنة والإحماع، أما لكتاب فقد قال ألماء لعدلي (ولا تَكُلُوا أَمُوالْكُمُ مِنْكُمُ دَلِيْظِلِ الْوَلِيلِ ((تعدلي)) (إِنُّمَا السَّبِيلُ على الذين يُظْلِمُونَ النُّسَ وَمُنْفُون مِنْ لَارْضَ مَغَيْر لَحِن النَّوْفِ اللَّهِ مُم الرَّنَّ بِيُونَ وَالأَخْبُرُ عَنَّ قُولُهُم ۚ لَا ثُمْ وَاكْلُهُمُ السُّحْتَ» ﴿ ﴿

وقعال تعالى، وإنَّ الدين عَكلُون أَمْوِيل النَّنَامَى ظَلْمَا) " وقعال بعدلي: (الَّذِينَ لَأَكُلُونَ الرِّيا لا بَقُومُون إلا كَمَّا يَقُومُ الذي بَتَخَتَّظُه السَّنْطَانُ مِنَ السَّلِ" وقال سببحانه: (ك أيّها اللَّذِينَ امْنُوا لَقُوا اللَّهِ وَدَرُوا مَا نُشَيُّ مِنَ لَرَّكَ إِنَّ كُنْنُم مُؤْمِنِينَ ثَارِنٌ لَمُ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا نَحَرَّب مَنَ اللَّهُ وَرُسُولُهُ) * وَ لَرُّهُ وَلَ كَانَ فَي اللَّغَةَ عَبَّارَةً عَنَ الزَّدَّةُ. فَهُو مَي لَشَرع عبارةً عن كن ينع حبر م بدنا على دين صوله، صلى لله عليه وسلم، لم يزلب هذه الآية؛ أَنْ اللَّهُ

ا ہے کی اسٹی واقعمیم الدانہ

كت ورة يا مسم في رساله الن الي ؤلا القدوالي- ص ١٦٠ دق الرسالة

11 :. 23

التجري الأد

سررة ليساء لاية ٩

المنزق لاية 241

278.217 "

حَرُّهُ التَّجَرَ في الخَمر) (1) وقسوله صلى الله عليسه وسدم: (الذُّهَبُ بالفضّة ربّا إلاّ هَا وهَا) ⁽²⁾ ولذلك قبال عسمر رضى الله عنه (٢):إن من الربا بيع الشمار وهي معصفة، أي قببل «خلقها» (4) وبدء صلاحها وأم السنة فقبوله صلى الله عليم وسلم في حديث ابن عبهاس (أ): (إنَّ لله مَلكاً عَلى بَيْتِ المُتْدس يُنَادى كُلِّ لَيْلَة مَنْ أَكُلَ حَرَامَناً لَمْ يُفْبَلُ منهُ صُوفً وَلاَ عَدَلًا) أَنْ فَعَيْلُ الصوف: لنافلَة، والعَدَل: القريضة، وإلى مثله أشر ابن عباس رحمه الله حيث قال: من لم يتق الحرم لا يتبل منه شيء من عمنه لا صداة ولا صبام ولا حج ولا حهاد ولا شيء من أعصال البر " لقوله تعالى: (إنَّهَا يَتَقَبُّلُ اللَّهُ مِنَ المُثَّمِينَ) " ، وقال صلى الله عليه وسلم: (كُلُ لَحْمُ نَبْتَ عَلَى سَخْتَ فَالنَّارُ ۖ وَلَى بِهِ وَهِي رَوَّاكُمْ مِنَ خَرَاءً ۗ *.

وقال صلى الله وسلَّم: (مَنْ أَصَابُ مَالاً مِنْ مَأْتُم فَرُصَلُ لِهِ أَحْدُ أَوْ تُفَسِّقُ بِهِ أَوْ لَفَفْدُ في سُمبِل الله، حَمْع اللّهُ ذَلكَ جَمِيعُ نُمَّ تَذَقَهُ فَي النّدِّ) ⁽¹⁰⁾ وَفَي حديث (مَنْ اكْتَسَمَ مَالا مَنَّ الخَرَامُ فَيستَسصدَّقَ بِ لمَّ يُغَبَّلُ مَنْهُ، أَوْ أَنْفَقُ مَنْهُ لما يُبَدِرِكَ لَهُ فَسد. أَوْ تَركهُ خَلَفَ ظهره إلاَّ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ) ﴿ وَقِسَالُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ ﴿ مَنْ لَمُّ بَبُّكُ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبُ لَمْ يُبَالُّ اللَّهُ مَنْ أَيْنَ أَدْخَلُهُ النَّارَ\' أ ، وروي عن لحسن رضى الله عنه' أ أنه كان بقول إذا وضع الرجل من بهيده من حرام (* * فشال. بسم الله. قبال لله لملائكتم، العنوه لعنه الله، فشالت

الملائكة لعنة الله عليه، فإذا فبرغ، قال: الحمد لله، قال الله لملائكته. العبوه لعنة الله

علبه (١). فقالت الملائكة: لعنه الله علمه، وعن أبي هريرة رضى الله عنه (٤٠) أنه قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (سَيَأْتِي عَلَى النُّس زَمَانٌ لَ كُلُونَ فِيه لِرُّبًا

كُلْهُم. فَالنَّاجِي مَنْهُم بُومُند الذي بُصبِّه عُبارهُ. أو قال أبو هريرة العبيُّنة من غياره) (١٦) وهذا

ولله أعلم إنُما يكون عند انفظاع لعلم ودهاب لعلمناء إذ قبرت البساعية انوابرت

أسر طبقه " وليس ومالله التعلما من دلك، قالأمر الله من اليان دمن لعد، ولك أسال المعال.

وقال الحسن إن هاهم أقواما أكلت لربا لو أدركتهم فناء مصلوا للصيب بهم إلحاب ال

وقال عمر بن لحظات رضي الله عنه الأن أكون علم أبواب الريا أحب إلى من أن بكرن الي

المصارف وكورف الله وعل أبي العالمة التقال، مرزت في الكوفية بسوق الصبارية في ذا

تتبخ وقف عليهم فقال. با معسر الصبارقة أسريا بالنار، قال. مسألت سنه فقيل الي. على

عبد الله بن أبي أوفي صاحب رسريا الله صلى الله عليه وسلم؟ وكان صيبة بن المراب الله

مكرة أن مستقل بض المساوي وكان الحسن ابن أبي الحسن الله علي وا المستعلقات

فسقيت من دار (١٠٠٠ صدرقي فيلا تشرب لان الغالب عليه عمل الرباء وقد قال صلى الله

عبيب وسيما الله الله الكلِّ الرُّها؛ اللَّهُ وَلَهِي النِّينِ صِلَّى اللَّهُ عِلْمِهُ وَسَمْ عَنْ الغيرو وعن

العش والحديمية وقبال: (مَنْ عُلِمُهُ تَنْبِسُنَ صَا) (أنَّ وقبال لحسان بن بسنيدُ .. ذ العِلْ يَشَارُ لا

خلابةًا "" و ما الإحماع فقد أحمعت الأمة على أن اكتساب لبانا يوجد هراء الراء.

[&]quot; ﴿ عَنْنَهُ ﴿ عَيْرُ مُوجُودٌ فِي سَ

التر صرس الاسلام العلام

[.] أقالخليك كما وواد أبو هرمزه وصي الله سعامل النبي صعر الله ملته وسفاف العالى المن الدس رهال لا سامي امراء ما أحده اسم أمن خلاد او من الخرام . تُنجيح النجاري، في 2/1.

⁽۱) في س: شتر.پ

حساز بن عبي ، فيي الله عبه

ا ادی س وکو هد.

سر فهرس لاعلاما

⁸¹ الشر فهرس الأمالام

[.] الله فهرس الأعلاء.

٥١) عمر فهرس الأعلام

اا ئى س س سىت

الله عليه وسرية على المعلى وسول الله عليه وسلم كل الربا والركلة وكاتبه وشاهدته وعالم هو مهم صحيح

⁽²⁵ أصحيح الإمام بسنة في 1/100 وجامع الصغير بشرح فيض الديرة في 1855)

⁻¹⁾ لحدث رواه عبد الله بن عبن رضي الله عنهذاء صحيح التحري إص 2/13 وصحيح السند إص 1165/1165.

أحل حائشة رصى الله عنها بالت: لما بريت أحر السرة برأهن بنبي وصلعم، في لسجد له حرم الشخارة في الحسر صحيح الإَمام المخارَى ص 2/8 وصحيح الإمام مسم، ص: 1206 ٪

²¹ عن عمر بن الجعاب رسى الله عنه يجبر عن رمود الله صلعم تناد. (الدهب بالذهب ربا إلا ها و وقاء و اسر باليد ربا الإها م وها دو لتميز باليميز ربا الإها دوها دواشعبر بالشعبر ربا الإهاء وها م) صحيح اسجاري، ص 16 الا وضحيح مسلم ص. 2020/30

المهو الخليعة الشاني من لخلف الرائدين وصوان الله عسهما

خلقه، لم ترد في ع.

¹¹ «نظر قهرس الأعلاء.

رواه أبو د ود والدرمي. نشر معجم الحديث بنسك وأحرين، ص: 154 رحياء علود اسين ص 21.

ن^(x) سورة لمائدة، لأية: 29.

¹⁹ الحديث سمط في ع، وقد أخرجه الحاكم في المستدرب (إنّ الله أبي أنّ يدخن اجنة لحما نبت من سحت فائار أولى بما كتاب الأطعمة، ولد روايات أخرى، ص: 127/4، والترجيب والترغيب للمسدوي، ص: 2547، وإحباء عنوم الدين، ص: 90 2.

⁽¹⁰⁾ الحديث رواء أبو د ود وهو موسل، إحياء علوم الدين للعزالي، المصدر السابق، ص - 2/90.

¹¹ الصدر البابق بين الصععة

⁽الله أي باب بدخله السر).

⁽¹³⁾ انظر قهرس لأعلام.

الما) هكتاً كبيت في المسختين ولعل لمقصود إذا وضع أرجل طعاما من حرم.

البب الثالث في السورع"

ويتعصل العرض منه في تلاته مدارك

المدرك لأول: بي حفيقته

قال بعض الأشياخ خليف، كف لنفس عن الهوى رعاية لحق الله تعالى في كل فعل وترك. قبلاً يفعل إلا لله ولا تشرك إلا لله الدل على دلك فوله تعالى:(وأمَّا مَنْ خَكَ مَقَاءً رَبُه وَنَهِي لِنَفْسُ عَن جَوِي فَرِرُ اجِمْ هَي سَرْي، (11 وصلى الله عديمه وسلم (الوُرُعُ سَلًا لَعَمَن، (٥) وقال عليه لسكام؛ (ملاك الدُّن لُوزَعُ) (١) ولا تنك أن من لا يمعن فعلا إِلَّا بِأَمْرُ وَلَا شَرِكَ إِلَّا لِمَهِي كَانَ أَعْمَدُ لِنْسَ، ولذلك قَالَ صَلَّى لَنْهُ عَنِيهُ وسلم: (كُنَّ وَرَعَا تُكُنُّ أُعْبُدُ النَّاسِ ١ ``

وإد حاسب لعدد نفسه وراسب في فعنه وتركها. هذه المرافية قل 6 حسابها أو سنقط، لدلك حياء في يعص الأخسار أن الله عنز وحل ب. ١ أمَّ الورعون فَإِنِّي أُسْتُحي أَنْ أَخَاسِبُهُمْ. ١ وإذا كان الورع على هذه الصف يهو عمل بالإسلاد كله، يحدوده ومحاسله،

أأأ يم عاري بكريار إلى وجود الشمارات ملي أبوت أنسا يانس أبواء أأثير أسجة أأأونا

الفصل الذنبي في أصناف الحرام"

وهي ترجع إلى نوعين حدهما تحريم أصلي كالمشه والده والحنزير والغصب وما مي معنى ذلك من نكح الأمهات و لأخواب اشرب الحمر والسموم وغير ذلك. والثاني ما فقد منه الشرط الذي أربع السرع إناجته عنيه كأنواع الناعات الفاسدة.

الفصل الثالث: في درجاته

وهي أربع الله وتؤخذ من بتسمم درجات خلال. لأن الحكم على لشيء بالمحرم من عير شائمة لا خفاء أن سجرته، فأن كان فيه شائمة التحليل لكن النحريم أغلب قلا سُند أن الحكم الفقهي يوحد التحريم « وإن كان شائية النحرم أصعف وشائلة النحلين أعند دهد فيد فيندسيا أن لحكم الفيديهي» أا يقيسهني التبحيس وإن كيان تركبه من باب لورع، وإل تساوت الشائبتان من عبر ترجيح فقد تعدم أن مواقعة هذا أو العدود عليه حرام والله أعلم

أ من حديثة بن فيمون رضى الله بناء قال أرسود العاصبي الله منية وسلم الفيسل العداجية من فيس الفنادة أوجبر دينكم أوراء أواء القلولتي، لدرست والبرهيات المقرى أقم (الس ١٤٠١) أو وكرو (الله) له رائي في رضاء علود الدي، في (١٠).

فيقي الله عليه دينات ١ يضل العنادة النقاء أنصل سين الراعة رواد القيراني، الترغيب والترفيب، وتداراء من (2/560.

أرواه السفقي عن أمي فريزه، وقد ذكر في المامع الصعير النسوسي، فن (1) يأته صعلف

يجاء عبرم تدين المصدر سابق في 2500

فيسر لأماء العاش رحمه أنه أمراء إلى فسمان عسم الادل العراء أصفه في حيث أناحس التسم الذي العابدية قبل في حيثة إندان الماحسة وهي أوالع

العام أعيان عليه إلى إلى النصير السائل أصرر الجائل (أرام الحائل والمراه حيل 60.

ه وي سوسين للماني و

المدرب الناسي. في درجات عورم ا

وهي أربع، فالأبعض لاستاخ ولا بدالله إو من قطع حميعها.

لدرجة الأولى: وهي برك خرد على خيارف كراعه ودرجاله من خراه الطفق الراعة ودرجاله من خراه الطفق الراء ما كان شائلة الحراء الخلاء والما تساوى فيه الشائبة لي وسواء كان التحريم في الأخد أو في الدول، وهذا ورع العمول، وباحملة، فيعض هذه المنازل في التحريم قرى من لعص، فأقو ها لحراء المطفق، ويلحق له ما قويت فيه شائبة التحريم وللحق بهما ما السلوت شائبة التحريم وللحق بهما ما السلوت شائبة.

⁽⁷⁾ وحديث لم أحدد في هم له اعدد الصنعة، إلاجع وأحدث الساسم الكاتب بالبراج .

اقا حديث مكرر اعر مامش ا

المحديث لما أحد. في مقامه بهذه الفسعة -

(⁴⁾ الجواب منسوب في حلية الأولياء ببشر في خارث الحالي. ص 5/3·10

(4) في حيثة الأوليناء أقال المشين المريد إلى عبدتا من أدران يكثرة فيساء والأفيلات وإما أدراك سندا نسبعاء فالتمين وسااها. أحسور والتصبح للأمة إلى 5/.03

⁽⁸⁾ بي س لابن ـــدوس

⁰⁾ قِسم لإصاء الغرابي الورح إلى عين لاتساء عند باحتصار ا

" ورع العدولُ وهو أرع عن كلُّ ما محرمه صاري السناء

ب - ورع الصافح الأساع على ما يشرق إليه الحساد التحريم

ح - يوغ الشيئ ما لا فريناً القيالي ولا تُسَلَّقُ أبل جله 10 فوج الصديمين فرياماً لا يأسريه أصلاً ولا يجاب منه أن يؤدي إلى ما يه يس، راجع أحياء عليم نسين، ص 2794

الدرجة الثنائية: ترى ما يحكم عيه بالحل في كان الغالب فيه الحل على الحرمة المتركة من باب الورع اتفاء لتلك (الشائبة التي قيم وإن صعفت وكانت ملغاة في حكم الفقة كما تقدم قال ابن عمر (المائع تسعة عشار الحلال مخافة أن نفع في الحرام وحكي عن ابن سبرين: أنه ترك للسريكة (أن أوجة ألاب درجه الأب حاك في عليه لمن العالم في الله لمن العالم المنافق العلم المنافق المنافقة المنافق

الدرجة النالية الراد ما الأنس به من الحلاء المصلى البين منعاقية أن بعره إلى عن به بأس، قال بعض العلم، ودلت برت فضوه الكلاء لبلا بحرجة ذلك إلى الكلب والعالمة وغيرهما، وترت بعض المكسب والإكتار منها خونا ألا يقوم بحق الله فسها والكلب والكنار منها خونا ألا يقوم بحق الله فسها والكلب المحت بعديد عين الطاعم والملابس إذ أحس من تنسه أن ذلك يبطرها وساع أن بعلاف صادف المحالم أن بعود السام الحلف فيحلب حائم، قال عبره، ويترت مجالسة من قد حرب أنه الا بسلم مته، ويعل من معرفة الناس حود ألا يسلم، ويدع المصرة ممن فلسم معاقة الرابعدي، وهذا ورد السالمان.

الدرجة الرابعة: وهي ترك لمناحات الاستغاله بالمأمورات طلب للشواب في امتث له الأصر في كل حال، لقوله عليه السلام: (مِنْ حُسُنِ إِسْلامِ المُرْءِ تَرَكُمُ مَا لاَ يعنبِه) أَ وهد. ورع الصديقين.

^{&#}x27;د ـ: دلك

الله . الأمراجع فيوس الأغلام

أ. بي س شريك له والعصنة مذكروة بي حلية الاولى، ص 2066.

ري ي الحداد الأملات

[؟] الحديث وراد أن فاحد وحياء عنوم النبين اللعبير السائق، فن 4/4 وبين الأوشار للشوكاني عن 1339ع.

⁶⁶⁾ واجع كتاب السرع للإمام شمس الدين علي من بمساعيق الصف هي الأبدري المالكي المتواني616 هـ -تحديق الدكتور عارون

حَمَاوَةُ * دَارَ الأَفَالَقُ خَمَامِيَّةً * فَأَنْ بِهِ أَزَّاءُ تَبْعَسُ بُهِمَ الْمُوشَوعِ.

^{. &}lt;sup>(*)</sup> الحديث رواء الترمذي عن أبي هريرة الجامع الصعبر، ص ١٢٥.

ومن قطع هذه الدرجيات قبلا بدأن بكون قيد قيام بحبصبع الراحسات وانقي جنصيع المحدورات. فهذا يصح أن تعطي ثوات (إسلام كله، وبي سلك هذا ما حكي أن أبا الحسن الدخوري الله فين له لم لا تصلى العش ، لأخره في جامع عصره بن العاص؟ قال الأي رأيت العامة لا يتنورعون في اكتسانهم فتركت الصلاة «في الجامع السائلا نمشي في صوء مصالينجهم، بريد أنه تصلي في حساعة في غيبره من الساحد، وروى أن أخت تشر الحافي⁽³⁾ سألت أحمد بن حسل رحمه لمه تعالى⁽¹⁾ فقالت: بـ أبا عبد الله: إنا تغزل عمي سطحنا قشمر بنا مستاعل أأصحب السرطة ويقع لشعاع عليه أفيحوز أن نغول ا" في شعاعها ؟ فقال لها من أنت عادك الله؟ قالم أحد بشر الحافي. قال: وهل يكون الورع الشافي إلا من سن بشر الحافي لا تغرلي في سعاعها، وحدثني بعص أشباخي عن أسياحه عن الإصام أبو عبد الله المزري (1) أن النسخ (1) لحسن اللحمي رحمه لله(8) سئل عن منال هذه المسألة في مجلس مبعاده فأجاب فيها عنل جواب ابن حبل رحمة الله تعالى وَإِلَى هَمْدُ الْمُسْحِيُ ۗ أَنْسُارُ أَصْبِعِ بِنَ القرحِ، رحمه الله تعالى، بي كراهة الاستظلال يظل حدر الصيرفي، وقد منع سحون (⁰⁰ رجلا كسيم من بلاد السود ر أن يعس تنظرة بحور علمها الناس نقرب دار سحنون. هذا وكسب» (أ بلاد السود ن لا مطعن في ما عنمناه في عبيته وإلما الكرهة في نفس السفر الوجوه أخرى لا في المكسب (12) فهكد كانت صريق لقوم نفعت الله بهم وأعاد عليت من بركاتهم.

> رحم فهوس الاداود الا من بين القيسين سبيد من ع الا واحم شدس الأسلاد الا احم فيرس الأداود الا من حاسمين الا من من قيل العرف المعلى و مد أو راجم فهرمن الاعلاد. المحم فهرمن الاداود الراجم فهرمن الاداود

أحدة في القفال السبيل أن من راء استر بأخذ مجرة على أقراما لكن ، حد ستياً فيكان بينا سجول في رفيع من لم السودان للإحدر المائي في القرائي، لا سكور اعتم السواق ذلك يعليها واحد من الدائل فيقاله لا يحد الحلافي الأسالك فهي فيروود لالدامسة وال: خطرًا الفعل ها النسب هو طفي حفل العملاء غولين لا هم الشرائية السودال لا يتم من المخاص، المعدرة من: 150/م

المدرك النالث: فيما يظن من الورع وليس منه:

وحقيقة ذلك كل حكم أسنانه النفس إلى الشراء على معنى الوراع من عسر دلالة شرعية لا قطعية ولا ظنية أو أناطبه " إلى سبب مجرد الاحتمال من عبر علامة ولا أمارة تدل على وحوده. فهذا هو رسواس وهوس، فمنال إساد أحكم من غسر دلالة ؟ ما يتخيل عض المتخيلين من أنه لا نحوز معاملة الفلاحين بآلات الحرت لأبهم يستعينون بها على الحراثة ويبسعون الصعاء من الطلمة فلا بياع من الحرات ' لأجل ذلك فدال ولا بقر ولا شي، من آلات لحرث، وهذا الورع بجر إلى أن لا يباع منهم أيض ما بلبسون ولا ما يأكلون ولا م يشربون لأن ذلك مم يتقور به على الحرث ويتصل أن يتفعيه إلى أهل لظلم، فهل لا ⁽⁵⁾ يعلم هذ الورع أن دلك بحر إلى قطع الحيرب والنسل والأميان من على وحيم الأرض. فإنه من المعلود بالضرورة إن أهل لظهم بالإضافة إلى سائر الخلق نرر يسيير وأن دخول هذ لضور إلى الأكشر من أحلق أسرع، فإنهم أحوج إلى الطعام من أهل الطيم وأفيقد إليه منهم، وذلك كله معدو بالصرورة إنه من العسدد في الأرض "وأم مثال ما بناط إلى سب غير منحقق ولا مطول ولكن محرد الاحتماد، صل من تعيره شخص دانة للركوب فسعد ما ركسها نزل عنها نورعا لاحتمال أنه بدمات ربها ولم بعلم بموته وصارت الدابة لورنته (٢) فلا يحل له الأن تنصرف فيها لأن ذلك تصرف في ملك العمر بغير إذنه، فالحكم عدلك لمجرد الله الجوز و لاحتمال من غير دلالة ولا بنارة فاسد ضروره. ومنيه من أخذ طبية (9) أو سمكة ثم أرسلها تورعا، خوف أن يكون قد تمكها صياد ، عسره من (10) قمله تم الغلبة منه فشركها لهذا الاحتمال ويجعم سنهم الاحفاء بنسباد هذا في العبادات

> الدين ع د فيستند الدين من علامه الدين من الخارات الدين من ويتوصل الدين من فلا

رجع في فلم الحال قبران الوراة السياش أدساره البيه وفيله الصلا في (أن وسوس لعص الناس في الورع التي (« ولم (عالا)

> کی ے لیو نہ ۱۱

ا في عدر

ا في سانسية وفو تريف

الله من القوسي: سفط في ع

فصل ((أمر الله موجه إلى جميع الجو.رح))

أعلم رحمنا الله وياك (١) أن ما ذكرناه من خلال يحبوز القدوم عليم، أو حرام بجب توكم أو سقع درحات البراع الأربع قلبس ذلك خاص بجارحة من حيارج الإنسال دون أحرى. عن ديك الأزم لحسيم حوارجة احساسه لزات مشساويا في عفات الشرب، وإن كان بعض للأسارات الشهسات اكد في الشواب والعندب من بعض، لسوحه أن تخطاب بالأمر أو شهى من قبل صاحب الشرع إلى جورج الإسمال الحساسة الله الكتسبية . توجه ، المعمال الستمال بالوعد أبي الاستقال والوعيد في الترب، لحيثك بكون المؤمن على حذر، وبحالب ي ما كرهم الله سبحاله من مقال أو فعل و عقد "القبه وللشب" في علمه أحوله قبل القعل و أو الترب من العقد بالصحير أو فعل حارجه حتى بتدين له ما يمول . ١٠ أو بفعل أفوذه تيان له ما كرها الله تعالى سبحاله حاتبه عليه وكف حوارجه عنه، ومنع تشبه من الإمسان عن الغرائض وسارع إلى أدانها. وبعيم أن الذي حرم تدول ما النس طبب كذلك حرم عقد القلب على ب لا يعل من حسم المحرمات، فأفعال أجوارح مع القلب حكسان مشلارمان لا عسج أحدهم إلأ بالاحر وإليه الإشارة بتوله عليه الصلاة والسلاء فسما خرجه مسلم حبت قال صلى الله عليب وسلم: (لحلال بُيِّن و لحُرَام بَيْنُ وَتَنْتَهُمَا مُنْتُ بَهُنَ لا يُعَلَّمُهُنَ كُنسِرٌ منَ لنُّس فَمَنُ اتَّقِي لَـسُبُّهَاتِ اسْتَبْراً لَـدِينَهِ وَعَرضِهِ وَمَنْ وَتَعَ فَي لَـسُبُهَاتَ وَقَعَ في الْحَرَامُ كَالراعمي مَرْغَى خَوِلَ الحَمَى بُونُمِدُ أَنْ بَفَعَ لِيسَاءَ، أَلَا وَبِنُ لكُل مَلْك حَمَى أَلا وإنَّ حَمَى اللهُ مَخَارِمُهُ. أَلاَ وإنَّ فَسَنَى لَحْسَدُ مُصْفَقَة إذَا صَلَحَتُ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُهُ. وَإِذَا فَسَنَتْ فَسَدُ الْحَسَدُ كُلَّهُ. أَلَا وَهُمَيَ الثَّلْبُ) (8) وفي بعض الرويات: (ألا وَهِيَ نَطْفَهُ مِي الثَّلْبِ) (9 مــقـــ ل لإبــــم أبو عسد الله المازري رضى الله عنه (1.0)؛ هذا الحديث جليل الموتع عظم النفع في الشرع

'' في س· رحمك النه.

والعادات وينتظم صاحبه في سلك المتنطعين، قال صلى الله عليه وسلم: (هَلكَ الْمَنَطَّعُونَ)(ال ولو أن إنسانا خرح عنه بنه من داره، فحكم بمحرد الاحتمال بموسه. و ُخد في العوين والنظر في أكفانه وتجهيزه لم يعد ذلك من العقلاء المكلفين، فأحرى أن بكون من العلماء العاملين. فَإِن قِيلٍ. قَد قَالُ عَلِيهِ الصَّلاةِ وَلَسَكُم. (البرُّ مَا النَّمَانَتُ إِلَيْهِ النَّفْسُ والإنْمُ مَا خَاكَ مي الصَّدر) (٢٠ الحديث، فأقول: قد تكلم على هذا احسب بعش العنماء رضي الله عنهم لكلام كسر ألا ولتاب بولم أن محسل الحدث إلها هو على ما إذا صفر الشحسيد دلاله طلب في الضبات لا في القصيات وكانت بنيا غيره سلالة أحرى هي غنده تسمية دليل لا دلاي، فهما بكرمه ومعدى أأالرفوف على ما أطلع الله عليه فليه من الدلاله في دلك. ويتوك ما التنبية على عبيرة ولم حمل على إطلالية لم يبرد الرحاء إلى ذليل تغيير إذ كان تصفيا س كتاب أو سنة أو إحماء وإذ تحققت لروه الرجوع إلى ما بتمضيم لادله الفضيم إبرت السبهم علمت أن محسن الحديث إلله هو على ما تظهر للمحتهد في لذلالة المشم، والما قوله علمه السلام (والإلمُ ما حافُ في الصِّير) فيس مصاعبُي إضَّافُه رَفًّا محمله على ا محالفة الدليل إلى ما هُو أَصْعَف منه في الدلالة وليس دليلا تتليد أو تب هون. رلو كان على طلاعة لكان كلمنا تعلمتن اليلم النسل عاسم، وكن ما حال بي النفس معصيم، وهنا باطن بالصرورة قايم وقدي أشمر الصدر مكفر وبشرب من قلب النبخص حما لبدع والضلال وبغفل على قلبه عن الهوى ((هكدن) وبكره له الاندن والإسلام، وقد قال تعالى: (فُلُ هَلْ نُنَنُكُم بالأخْسَرِينَ أَعْسَلاً الَّذِينَ ظُلَّ سَعْيَهُمْ فِي لَحْبِودَ الدُّنْثَ وَهُمْ يَحْسُون تَهُم بُحْسَنُونَ صُنُّعَاً ؟ ۚ وَيَاجِمِلَةَ قَلَا يَكُونَ الوَرَعِ إِلَّا بَالْعَمْمِ، وَإِلَّا فيتسهى إلى حكم السَّطعِ لمنهى عنه (أ) أرابا المه بعالى الحق حقا ورزقنا اتباعه وأران الباطل باطلا ورزقن جنديه غبه وكرمه.

الله في سر، فيوخد. أل في سرة الحساسية الله ما ديق شرسين استطافي ع أل في س اعس الله عن الرسشة الله من الرسشة الله عن الله في الا

المحديث أخرجه (لإمام ليحاري، ص: 19/، والإماء مسلم، ص: 12.0/د.

[&]quot; تصدر السابق. •

[🌕] في ع الراري ولكم تحريف. راجع بهرس الأعلام.

⁽¹⁾ أي العالون المحدوري -صح ع سبلم، ص: 4/2050.

⁶²عن النواس بن سمعان الأعلى أي سائت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله و لاته فضال المائير حسن الخيل والإله ما حاك علي صعوب وكرهت أن يتميم سلمه للسن السجيع مسلم الله 4/1980

³⁾ نی س مکثر

[&]quot; ما مايا القوسين السنط في س

⁵⁾ ما يين الدوسين سفد بي ه

ه صورة الكيف، الآية (9)

⁷⁾ بي س المقضع.

الباب الرابع في المشتبهات

وفيه ينسع لكلام. علم أن لمشتبه عبارة عن الملتبس، والالتباس بحصل في حق المكنف بأن بتجاذب الشيء الذي يربد القدوم عليه أمران الله أحدهما يقتضي لتحليل والتاتي بقيضي الحرمة، وهذا هو لمعير عنه بالمشتبه لغة، لكن البجاذب بتفسم قسمين. أحدهما ما كان فيه أحد الطرفين أعلب فإن كان طرف لحلية لحق بالحلال لبين كما تقدم. وإن كان طرف التحريم لخل به كما نقده. والفسم الثاني: هو ما يتساوي فيه تجاذب المحلل والمحرم من عسر ترجيح لأحدهم، فهيد هو المقصود في لحديث، يبدل ذلك أن لمتشابه المذكور في الحديث رتبته " بن الحلام البيل والحرام البيل وقيد قدمت أن ما بحكم له بالحلية. إما أن بعري عن لسائية أو لا يعري وكذلك ما يحكم له بالتحريم إما أن يعري عن السوائد أو ترجم معه فيه. قان عرى ما حكم له بالتحليل عن الشوائب كان خلالا بينًا، وإن لم بعر وكان جانب الحلية أغلب، كان أينت حلالًا بننا كما تقدم. ويكون تركه بابا من أعاب الورع، كما إن ترك لحلال الذي لا شائبة فيه من أبواب الوراء أيصا. ثم ما حكم له بالحرمة ١٠ من غير شائمه حراما بند رما كاب فيه شائبة الحلية ولكن شائبة لحرسه أغلب لحق باحرم اليان، وما تساوت فيه الشائبتان يسمى مشبها. فهذه حمسه أنساء لا يتسلع ¹⁴ في العقل عبرها. وهي مع ذلك رجعة إلى للاتة أفساء: حلال بيَّن· رخراء بيئن الرمششة، فإن فلك فكم حكمت بأن ما علما عليه حالب التحليل لحق بالحلال ولما علم عليه حالب للحريم لحق باخراء؟ فأقرل إذ داب لا سك أن لتكاليف أن تنقسم إلى ا الأصل، والأحكام أو لعب دات التي سعرت الإنسان عليه تقليه وجسمه تنع قيه مشكلات وأمور ملسست أق التساهل قيها وتعويد النفس لجرأة عيها تكسب أقسد الدين والعرض، فنيه التي صلى لنه عليه رسلم على توقى هذه، وصرب لها مثلا محسوسا لتكون النفس أسد عبور والعقل عظم قبولا فأخير صلى الله عليه وسلم أن المؤاف الهم أحسمة لا سبس أن وهكد، كانت العرب تعرف في الجاهيمة أن العزير فيهم يحمى مروجا وأفنيم، فلا سبحاسر عليها ولا بدني منها منهاء من مطوته وحوفا من الوفوع في حوزته أوهكد محارم الله سبحانه من ترك منها ما قرب فهر من متوسطها أن أبعد. ومن عرف توسط وهو المرد بقوله عليه ومن تحديدة ولسلاء ركالراعي حول الحمي يوشك أن تتع فيه،. ولا شك في بيان فيها هذا الحديث وحصعه لفو لد عديدة كما قال لإمام أبو عسد الله ((الماري)) ومن بأمن هذا التقليمية عليه من حميع أركانه و فيصوله، وسنوضع ذلك وبيينه في دب الشبهات إن شاء الله تعالى وهو حسبي وبعم الوكيل الأناء

حتى قبال بعض الناس إنه ثلث الإسلام، قبال وإنه اليم أهل العلم على عظم هذا الجنديث الكون المكتف يتعبد (1) طهارة قليه وجسمه فأكثر المدام والمحدورات إنه التبعب من القلب، فأشار صلى لنه عليه وسلم إلى صلاحه، وليه على أن صلاحه وسلاح الجمعة الحسم، وأنه

أفىء لاست

[.] مران افران شکدن

ئيءِ سحد.

می در. ص<u>صص</u>ات ادادات کان

أ في ع ولا تسما وتعلى غير الشاج.

مريد من استفصيل خولد بقياء الجمي في الأسلام ترجع كتاب تشور الشاء منكبية الأداليم التي الإسلام الأسياء محينا الم العمراء أما والخياتة بيرات 1982 وكتاب الأموال لري عنيا الناسم بيل سلاء أن الا 22 من شرح عبيد لابيد لمي صدا أمر 1914 فان حداثة عن 1984

در خدید در ۱۱۸۲

^{ً -} في س: هوسطب أً ها باين فوسير : سفط من با

ا ای بار، صافان اس س ای اشد آ ایی می اشخانیه آ فی س اداسیه

فصل ((في أقسام المشتبه))

ولمشتبه ينقسم ثلاتة أقساءه

لأول منه: ما يتقوى الاشماه فيه في حق لعامة الحاصة حتى بقال فيه هو مشتبه من تفسيمة ولا معسم إلا الله تعمالي الاشاء فالما به فانفية في نسامه تعمالي الدائز المسبهات الله العمالية الدائز المسبهات الله العمالية الله المسبهات الله العمالية الله المسبهات الله المسلم المسلم

والناني، ما نوبت سهيم بي حق الكترين ويعسم العليل.

ولشالت ما هو مشتبه على الوسوسيان وليس بشبهه، هو إساد الحكم إلى محرد الاحتيمال من فين الداك الثالث من باب الورع، حيث التهى الكلام إلى ما بشن أنه من الورع اليس منه، واشبعنا القول فيه هناك وب أمنيا معنى لإعادته.

و شعبول عليه من هذه الأنسباء النسم الذي سيسه خديد حيث قال (ويبهيد) مشتبهات لا عليه من هذه الأنسباء الشهرة ذلك أن الفليس عنسد وإلا كان لاحق بالقسم الأول الذي يتقوى الاسياد فيد، حتى بيال بيه به مستبدي الفليد ولا تعلمه إلا لله تعالى، وقد مثل ذلك بعض الاشياح باحث ليسب بساله من الاعتراض، منها سؤال عدي بن حائم (أأ للنبي صلى الله عبيه وسلم وهو قوله: أرسل كليي وأسكى فأحد مُعَمُ كُلِباً أَخْرَ على المسلد ولله عليه وسلم ولا أدري أيّهما أخَرَه، قساء له صلى الله عليه وسلم (الا تأكل إنّه سلمية أنه سلم الله عليه وسلم المودة (أ) بالاحتجاب من ابن وليدة (سعمة بعد حكمه به المؤات، فحكم بالإخوة على سبيل النعيب لا على سبيل النطع، وأمر سردة بالاحتجاب ليا

المعروة أنَّ سيرس، الأبه 7

^{ن)} بي س المُوسوس.

^{ا ال} الحديث السابق: (الحراء لين و تحلال لين. .

" رجع بهرس لاعلام

(*) رجع فهرس الأعلام

. السردة زرح الرسول علم السلام و المؤمنين. قطعي وظنى، لأن الأدلة الشرعية إما من الكتاب أو من لسنة أو الإجماع، ثم أدلة الكتاب بنقسم إلى متواتر وآحاد، ثم المتواتر يتقسم إلى ما تقسم إلى مقهوم، وأدلة السنة أيضا تنقسم إلى متواتر وآحاد، ثم المتواتر يتقسم إلى ما تنقسم إليه أدله الكتاب من نص لا تعتمل التأويل وفاهر ومفهوه، والإجماع ينقسم إلى إحماع منقول بالبواتر وإلى جماع منقول بلاءاد، والمحسل لفقط من ذلك كنه النس الذي لا يحنسل أنتوبل من الكاب ومن السنة المقبولة بالتواتر ومن الإحساع المنتوب دائتوا برايسية المقبولة بالتواتر ومن الإحساع المنتوب دائتوا برايسية أن سم ذب كله من معارض أو بسخ فيها عبدا من فاحر أو معيده أو حسر أحاد أو إجماع نعل باعد أن أو فياس أو مستصحاب حال وغيق ألفره بالأعم الإعنب أو عبر ذلك من طرق الدلالة فإن يحسر عبيه الطن ثم الشك مع فيلة الفل غير مفقود أصلا لكن لا حكم له مع وجود البرجيح ولم يؤلد دال العماء على الأحد بالأرح واللعيل به دول لرجرح، الأحم لو لم يعمو ذلك بحصاء للقوائد الشريعة عرب عن الأحكم الأن أدلة الشريعة لموجه لنفي اسك المحملة للعطع يستو في حنب الأدلة المنفسة المن في محملة للعلم الرحم والمعن المناب المحملة المنتوع ومحملة للنظام المناب المناب المحملة المناب المحملة المنتوع المناب المحملة المناب المحملة المناب المحملة المناب المحملة المناب وهذا الشريعة على الأدلة المنفسة وصاد المناب المحملة المناب المحملة المناب المحملة المناب المحملة المناب المحملة المناب المناب المناب المناب المحملة المناب المحملة المناب المناب المحملة المناب المناب المناب المناب المابة المناب المناب

فردا تقرر هذا، ومن لمد أن حكم أما غلب على لص فيه حلبة هو من الحدد البين، وحكم ما غلب الطن فيه بالحرمة هو من الحرام السن رجع التقسيم إلى ثلاثة كمه ورد في الحديث أمر ولا يبغى بعد ذلك رتبة بين الحلال و خرام إلا الرتبة لبي شساوي (٥٠ التحذب فيها من غير مزية، بإدا علمت هذ فمن التتبه عليه أمر هذا الانسباه وحدد عليه تركم كما تقدد.

⁽¹⁾ بي ۽ بالأحد.

ائي ع د دد. 2) في ع: وأحدي

³⁾ في ع النسمة

4} ني ع حکم

كا فقصد حديث وسوي الله عدي الله عديه و سلم (احلاً) أنثن و قرام أنهاً. . الساش إنت رق إليه.

أعن هذي بن جانب رصي المعاعد فالإسائل عني قبلي للعاعدة وسد عن معراض فقال الهادا أجاب بعدد فكن وأو المراحلة قلا تأكل فإنه وقيدة قلت با رسول لمع أرسل كمي واسمي فاجد معه عني الشيئة كسائم المائلية ولا أفري أبيب أحث قال الا تأكل بما سميت على كلما ولم تسلم عني الآجرا رواد الإسام المجاري في صحيحة المجلد الثاني، فأن قار إلا إلى مسلم في صحيحة المجلد الثالث، في: 7351/

رأي من شبهة بعنبة 🗀 🗀

قبهذه الأمنلة وما في معدها مثل بعضهم القسم الذي يتنفوى الاستباد فيه حتى عال أنه الا بعدمه إلا الله تعالى، وإن كانت هذه الأمشة ليست بحالية من الاعتراض، ولو كد للكلام عنى خلاب من تضمه حدث ليبًا أن وحد الاعتراض وأوضحناد، وإنه غرضه بتقسيم المشتبهات إلى الداتة الافسام لنقف على حكم كل فسم منها.

فحكم النسم الأول منها وهو المشنبه الذي ينفوى الاشنباه فيه حتى نقال نه لا نعلم ذلك إلا الله تعلى: أن من استنبه عليه هذ الاستباه المذكور بدمه حتابه ويحرم عبيه الإنسام عبيه مع أنى أن يكون ذلك أمرا موجودا في العبادات في حل جميع المكنفين. لأنه يؤدي إلى تكبيف من لا نظري، تعم نصح ذلك في حل بعص لمستهدين دون بعص، وحكم القيسم الاخبير أقم هو لمعبير عنه يورع الموسوسين لا نيزمه لوقيوف عليه أولا يستحب له، بن ذلك أمر مذموم كما تقده، وحكم المتوسط من الأقسام وهو لمقصود في يستحب له، من هذا المجموع ينبطح حكمه بالكلام على ما وعدنه (5) والتزمناه، من شرح المعاملة بما في أبدى الظعمة والمستغرفين.

فأقرل عند ذلك ومن لله (10 سيحانه وتعالى أرجو الإعانة والنوفيق فيما أصلته (1) وعليه عتمد بيما فصدته (1) النظر في ذلك يتحصر في توعين.

لأول في الأمول التي بأبدى الطيمة والمستغرقين إذا لم تكن عين حرم ولا متولدة عنه ولا باشئة بسبه النانى: في الأموال التي بأيميهم إذا كانت عن حرم أو متولدة عنه أو ناشئة بسببه.

۔ فی ع کا سامانہ تحریب

> ا فی س الامر ا افی ۱۶ عبد

التي إلى المنظر أفي ع الرعبادي

عی ج برطنده. اهی بی ولاید

ر» المن س، أمسه

ا دی در است

((النوع الأول: الأموال التي لم تكن عين حرام ولا متولدة عنه أو ناشئة بسببه))

أما لنوع الأول فبنحصر الكلام فيه في ثلاثة النصول: ((لفصر)) لأول. في حكم هذا لمال ومصرفه. ((لفصر)) النائي: في معامنتهم فيه على وجه لمعاوضة. ((الفصل)) لتالث: في وصادهم وعنقهم وهبائهم وصدق تهم وهل بورث دلك المال عنهم أم لا؟

الفصل الأول

في حكم هذا المال ومصارفه

لا يخلو إما أن يكول أرباب تناعاته " معلومان أو مجهولين فين كانو معلومين فنوخر الكلام على المال الحرام فنوخر الكلام على هد القسم إلى محله من لنوع الثاني حيث بقع الكلام على المال الحرام إذا أخد من بد عاصله (٢) إما يعد النوبة أو فيلها، وإن كان أرباب تباعاته مجهولين وفد ينس أأمن معرفتها (أ فيمد فال بن رشد رحمه الله تعالى (أ فيمد حكى عنه بعض

ا ھي ۔ الاب ما

مع ہے اربہ

الى عساجية، هو خريب.

- ي

عول فحماً ؛ لا بن حمداً قاد في منظومية أو فيم عدريا مستقرق المهة والمداء من اللسوس والمدارة

إن لم تكن أنا من مقاسم ... » ... كني معان على (االطالب معسرة الدماء الله ... الله المعادر العصارة سلمت

التمسيد ورامت بساء عبديساء الله الاستخدال منا ويعدو إنساء المخدور الأقدار مان القرائد عزر المحق الدي المائة وسائم الأناء الاستخدار المائة المدين المائة الم

اد. وأجع فقرس الأخلاب

الأشياخ: إن التائب إذا كان بيده مال حلال وعليه من النباعات ما يستغرفه أنه نجب عليه التصدق بدا وهو أيضا ظاهر كلام الدودي رحمه الله تعالى (1)حسم علع التنبيه عليه بعد هذا إن شاء الله نعالي، وهل تسلك به مسلك الذي، أو مسلك الصدقة؟ قال الإصام ابو الطاهر بن نشمر رحمه الله تعالى "أو الأسوال لين ينظر فيها الإسام على للاته أتسام:

11) قسم بحل للأنتياء واللقراء بالإخلاف، وبند هو الذار الخاد من الكفار اسرساد والمعاهدين، كاخمس من الغليمة إن حبي شبه أهنه، وحمس الركار والجزية وما يوحد من تجارهم. ومد يؤخذ من أرض العنوة وارض لصلح

(2) وفسم لا يحل إلا للتقرأ، بلا حلاف أو من ذكر معهم في الله أَ الركاة وهذا

(3) وقسم اختك الذهب فيه على قولان؛ هل هو كالنائي لأنه مال أصله للمسلمين فأشبه الزكاة أراهو كالأول لأنه له يرحد من صالكه بالطرع ولا تعرب مالكه يعيمه فأشمه القيئ، وهذا كأموال مستعرقي " لدم والمنطة إذ الديعوف رب إغرفت، وهذا هو الصحيح في نتصر، وصرح يعص الأنساح بأنه المستور، وتوخر الاستثاراً علم إلى محم ص البوع الله تي حبيث يقع الكلاء على ما الشعل بالماد الحراء الذي لا نعمه عان صالكه. عثم الله تعالى.

الفصل لثاني

في معاوضتهم والتعامل معهم فيما بأيديهم من هذا المال على وجه المعاوضة

وقد اختلفت طرق لأشباخ في نفل للذهب في معاملتهم فدقل الشبخ أبو الطاهر س

بشير رحمه الله تعالى في كتاب الضعايا⁽¹⁾: اختلف في معاملتهم هن بحوز لأن المعامل ⁽³⁾ لا يَأْخَذُ مِن أَيدِيهِم شَيئًا إلا ويعوَّض عنه عوَّض، أو لا تجوز لأنهم غير مالكين لما في. أيديهم كغاصب معين، وطاهر هذبن القولين لمتقابلين جواز معاملتهم بالندد والنسبسة ومنعمها بالنفد والنسيخة، لأن القدل بالنفرقة لا لذي (١) يأثي بعد، لا يكون حلافة لا على هد التقدير، والعول السالك حوار معاملتهم باللقاء دون السيبلم، فإن الناف بذل العوض والمعامل البالنسيشة ما أن يعجل بعوض فتصير أي بدي مستعوق السماء فتشلف له يؤدي من مدل شدكان، وإما أن بأخذ مزءا من مدل السدكين، ولا يحل له أن عصي العوض لمعامده لأبه لذلك لا يستنجفه، والنول الربع حواز مفاسئتهم بالاعراص التي ببغيُّ دول العين بدي يدهب بالتصرف فيه، يتهي كلامه

وقال الشيخ أبو محمد عمد الله بن خم بن شاس الله على المنت في معاملتهم على أربعة أتول: أحدها: أن معاملتهم غسر حائزة، والنُّول لنايل. إن معاملتهم حائزة في ذلك المال، وفيهما التاعلوه من السلع أو وأهما عهم أو ورثوه، وإن كان عليمهم من التباعات ما يستغرنه إذ عامله بالقبية من عبر سعاءه. الفول بثالك: إن سابعتهم لا تجوز في ذلك لذل، فإن شتري به سلعة جار أن تشتري منه اركذلك ما اربه از وهب له رال كنان من عليم من المستعبات قمد مشعرف، وروى و ذلك " من أس سحنون و من حبب (8), ولقول الربع إن منابعته تجوز في ذبك لمال ونسم اشتراه أو ورته أور كان ما عليه من التباعات قد استغرفه

المراجر فهرس الأعلاد

²⁾ راحم بهرس الأعاث.

[؟] من ع: يدت، والمقصود قول تعدي (الله الصافات بسنراء و المساكين والعاملين عليه والمولف فلديكم ومن الرقاب والعارمين و في كييل الله والى المسليل فرصة من الله والمة غلم حكمة / (ايه 60 من أسورة النايه

¹⁴ للشيخ شكور عدة مؤسال سن كتاب نشيخ ذكر فيه أسرار السريقة، وكتاب خانع الأمهاب، واستماما على الشمالية، وكتاب المؤسل كتاب الميارية المؤسل الجدائي الحديث الراجع شجرة البوراية (360- عن 1/120).

³⁾ والذيءِ - سقط دي ع

[←] في س العامل.

¹⁵ في ع. مستعرفي

ا⁶⁾ واحم هميرس لأعلاه

⁽⁷⁾ ولك سقط في ع.

[.] (⁽⁸⁾ رجع فهرس الأعلام

التوجيه الت

فدحه القول الأول وهو أن مهايعتهم غير جائره على الإطلاق أنه مصروب على بديه شرعا، ولا تكون امتناعه بسلطان يحرجه عن حكم لتحجير والمضروب على بديه لأن سلطان الله قوق سلطان لعباد، وأيضا قإن أصحاب الأموال لم يعمروا ذمته برصاهم، وهم مغلوبون على دلك، ولم يأدبو له دليع والشراء ولا بشيء على بتصرف قيه في أموالهم، نصار تصرفه ويعه وشراؤه بعدد عليهم، بخلات من استعرفت ذمته بالمدينة بالبراضي من أصحاب الأموال الانهم عاملاه وهو مطنى ليد في البيع والشراء والمصرف، ولذلك لم يحتلف في أيلاده وتروحه أحسيما ذلك مذكور في موضعه

ووجه بقول حواز "سعامليه على الاصلاق له عير محجور "عليه و تتفاتا إلى هالطرب الحسي» "كا وحاله عيد أن السيعوق بالديون لحائره فييل الصرب على بديه، قبال أير إسعاق أ" وقد بحيح لعائل هذا القول بالمرتد و باع أو شيتوى قبل الريوقت أ" مباله، ققال إلى القاسم "" ببعه وسواؤه وصدفته وتدبيره وعيثقه نافذ حتى يحجر عليه، وقال السهب الله أن تُنب على رديه (الله) و سات قبل رحوعه إلى الإسلام الراجعيع ما يقعل مردود، وهذا الذي احتج به أبو إسحاق فيه صعف (١٠٠٠)، الأن المرتد لو رجع جميع ما يقعل مردود، وهذا الذي احتج به أبو إسحاق فيه صعف خارجه فافترق.

ووجه الفول بحواز معاملتهم بالنقد " دون النسسئة. مذكور في أثب، كلام ابن بتسير،

ووجه القول بجوز معاملتهم بالقيامة من غلم محاباة نظرا إلى بفي الضور ومالاحظة المضرورة الداعية إلى دلك لكون الغالب عدم التحرر عمل (2) هذه صفته فكان ترك معاملتهم

جملة من باب الحرج، وهذا القول الذي ختاره الذاردي رحمه الله تعالى، قال أبو جعفر

أحمد بن نصر الداودي رحمه الله لا بأس بمعاملة من استعرقت ذمته العصوبات المتنع

سلطانه (3) إذا بابعه «عثل ، لتبمة (4) فأبن وأحدَّث العوض ومناعك فائم ببده. لأبك لم

تخل ذمينية من شير، لا وعسم نها متله فيم يضر بالغيرمية، أ^{دار} ولأنه لو فلس كان أحق

سلعته فلا ضرر على لعرماء. ولأن من له دين على شخص لا يحوز 🍐 نتقاله من دمنه

ل دمة عبره الأبياض صاحبه فيم بيق إلا أنه منبعل بذمة الغاصب، ولأنه على جوز

التصرف ما لم عنع من ذلك مانع إلا المحجم عليه وهو منفود، ولأن لحالة المي حدثما لا

يذكر أحد من العلم، " أنه نسم بيع أحد منهم إذ كان بالطوع والتراضي، ولا فسخ

أنكحشهم وبهد استدناعني أنه لا إعاده على من صلى في أرض مغصوبة أ ولا من

ذبح يسكين معصوبه. وعدو دلك إجماعًا لم يذكرن عن حد من السلف أبد مر دمن

تاب، " أباعادة المسلاة في الدار المغصوبا ولم على بها تعاد إلا ما حكى عن أصبع بن

لفرج وأبي شمس (⁽¹⁾ ومن بايعهم وهو خلاف ساذ إلا بعند به أدل عصبة الله ⁽¹²⁾: ذكر

بدل على ذلك أن حماعة من العلماب قد تالو وأباللو في كل علمو وزمن ولم

تقطع بصرفه ولا يجل ما عليه من دين مؤجن فكان كالمطلق ليد.

القصيد والتوجيد منافسة الإراء الشابقة التي منتخصيات من الدال العصاد الأراء المرادة والموضوعات والدال العصاد الم المرادة والموضوعات والمدال المرادة الموضوعات المرادة المرادة الموضوعات المرادة المر

ځې و د په سال

العي العالاعلا

لي عن الشبخ أبي القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري (١) أنه قال: لا يقدر أحد في هذا الرقب إلا على ما ذهب إليه أبو جعفر احمد بن نصر ((السودي))، لأنك إن $_{\rm w}$ لم $_{\rm w}^{(2)}$ تعامل من استغرتت ذمشه عاملت من يعامله، وإذا عامل من بعامله كنت كمن $_{\rm w}$ عامله. لأنك تلك لا تجوز معاملته، وتجعل لذي عامله أخذ ما لا يحل وله، "أ كله السيفرنت دُمت، وكذلك من الله عامل من عامله على هذا تكون دميه مستفرق، فهذ يؤدي إلى الله بينغ احد ولا تستوى ولا تتصرف بي سيء إذ كان لباس إما عاصب أو من عامده أو من عامل من عامله مع أن ما بسده (١٠ من هذه صفته عبر معلوم العما وإنا للطنوب في "" دُمنه فتجرر معامنته من غير سعادة فلا يعدر إلا على دلك لنساد الدنت.

قال الن رسد. والقول منع معاملته أصح الأن البيسوع على وجه المكابسة لا تنفت س المغايسة نبشد بكون الذي بأخلة أكشر قبيسة من الذي بعظي مما " بشغابل الدس بمنمه الي السرع. وقيد ترجيل السيعة لتي تباع (¹⁸⁾ منه وتغلّر التي اشيري منه فيكون قد أدخل على أهل تماعاته سالل نقص يغير إذبهم، ولأنه ني هذا أحال لاستبداده باعوم واصباح من حربان احق عليم في حكم المصروب على بدلم، ولا تجوز " مبالعشه. ألا بري أبدلا يحور لَدُ أَنْ مُقْمَنِي بِعِصْ أَمْلُ تِبَاعِياتِهِ دُونَ بَعِضَ إِنْ عَلْسَتُهُ مِحَالِاقًا مِنْ أَحَاظُ الدِينَ عَالُهُ، أَذَّنَ الغرب، قد دخير أصعه على أن صبح البشتري فهار مطلق على ذلك ما المريضريوا على نسع ويقلسود. ولما أن عطمي بعش أهن عرمائه (0) دون بعش على اختلاف من قول مالك الم

قال عطية الله وسألك لففيه أب عبد لله محسد من لفرج الصقلي ١٠٦٠ عن معاملة

أ الشار فينزس الأسلام ورسه سائرة في ج

أأله الدارد في س

في من لا يحور.

(الله عود تبعاته

(1) الفر فيرس الأعلام

⁽¹²⁾ راجع قصاری من رشد. استر الأوب، ص 633.

(ف.) انظر فهرس الأعلام.

أهل الأسوق الذين بعامبوز الغصاب؛ فأجابني بنحو ما تقدم سواء، بريد ما تقدم لأبي لقسم لسيوري، ورقع 'بضا لهذا النبخ الصقلي جواز معاملتهم على الإطلاق من غير عذر حسيما حكى ذلَّك عنه عطية الله في أسئلة (١) سأله عنها لا نطول بذكرها الأنها ، احلة (2) فيما ذكرناه من الخلاف، وقول العاودي رحمه الله تعالى: إذا بالعه (3) عنل القيمة وأقبل يربد اذا ع صد. رأما ن الشتري منه فلا لجوز إلا عمل النمن فأكثر والله أعلم.

ر، في الشراء من مغترق النمة)

من روايد أصبع عن ابن القاسم والرواية عن بالك: إن الأميد إذ كان سغيرق الذمة وله عامل مقترق للمة فعلم علمه الأبير وأخذ ماله، إن ماله سالع لن لشمريه، إذا الم يكن له أرباب بعرفارته، ولم يكن قائم لعين وصار الأميار عاصب السَّما، قال أبن حبَّيب في الرالي يعرل الضبية العيمال فيرمقهم " وتعديهم في صعرم ريمرمهم لنبيسه أو يرده إلى الشراء منهم دلك إلى مع أصعتهم ورقبقهم. إن الشراء منهم حالاء ويشبه هذا صاروا، يحيي بن عسر " عن أي الصعب " في سيالة سُتل عبها صالك وتصها استل مالك عن القوم يعتصون الرمين هن السعري منهم، وهم لم تؤدوا الحُمسا؟ قال الا يُشتري منهم ﴿إِذَا لَمُ يَزْدِرَ خُمِينَا، قَلْتَ: وَإِنْ كَانُوا قُومًا صَالِحِينَ يَظُنُ نَهُمُ لَا يَحْسَسُونَ خُمِينَا؟ قَالَ: لا يشتري منهم. ﴿ إِلَّا أَنْ يَعِلُمُ أَنَّهُ يَوْدُونَ حَمْسًا.

فَالَ الإِمَامُ أَبُو الوَلِيدِ مِنْ رَسَدَ: أَنَا إِذَا كَانُهُ قَنُومًا صَالِحِينَ مَنَ لَا يَظُن بهم أَنْهُم يحبسون خمسا، فلا وجه لسنع من الشراء منهم. وأما إذا لم يعلم حالهم فنرك الشراء منهم هو وحم الورع. وأما إذ علم الهم يبسعون ولا يؤدون الخمس، فاخسلف في حواز الشيراء مبهم، دووي يعيي من عصر عن أبي المصعب: إنه يُستري صهم وتؤطأ الأمة، وإنما الخمس على الذي يسع، فهذ تحو ما قامه ابن حبيب وأصبغ، وقبل إن الشراء منهم لا يجوز، إذا

" مي المسخنين: أسولة.

²² يى س: دخت.

رد) في س: دعه

^(۱) في س: ويرهنهم

⁵⁾ بى س: على.

(٥) انظر فدرس الأعلاد.

¹⁷⁾ انظر بهرس لأعلاه،

· (8) ما يين القوسين جلط في س

علم أنهم ببيعون ولا يؤدون احمس لأم سع عرا (1) وهو قول سحنون، قال الإمام أبو الوليد أبن رشيد رحمه الله تعالى: وهذا الاختلاف عندي إلى ينبغى أن تكون إذا كان الرقيق لا ينقسم خصاصا «فكان لواجب أن ساع فيتحرح الخمس من أتصانه، أما إذا كان بنقسم أخماسا ، (2) فلم تحرجوا منه الخمس فياعوه ليستأثروا بأنمانه (بل مه) (أأ فهم كمن تعدى على سعة العبر فياعه فلا يحوز لمن علم ذلك شراؤها وبالله التوفيق.

مسألة ((في شر ، الأموال التي لا يدفع عنها الزكاة)) (4)

سئل تسخنا الفقية أبو عبد الله محمد بن تبيحا الفقية بي محمد عبد للدين يحبى لوواوي أأ عن لشر ، من لأعناب لبي يعلم «ان ، أربابها لا يركونها فأجاب فيه البيان قال، منا باع من العند والرطب الذي نحب لزكاد فيه، أ أن هو يقي لكولم إد زيب ألعب وبين دائتمر ، أكان فيه حسبة أوسي فيحرح حواز لبيع وعدمه إذا كان أرباب ذلك لا يخرجون لزكاد من بس ديب إلا من جنس ما بيع اعلى الحلاب في لرفين أد كان ذلك لا يتقسم حماسا وإقا ساع ويقسم النمن، فعلى وأي بي مصلف بحوره أد كان ذلك لا يتقسم حماسا وإقا ساع ويقسم النمن والنسو وسبههما أن أرباب ذلك لا يجور ، وأما حيا مثل للمح والشغير والنسو وسبههما أن أرباب ذلك لا يركونه فلا يحور أنوا ، ذلك لأن لزكاة توخد من عين ذلك. كما قال أنو لوليد في الرقيق إذ كان بنفسه أخماساً ، م قال، وهذا بتضع على القول بأن المناب النعل المنطق بالنماء ، وعم القول بأن القيارا ، شرك ، في الما المزكى ، منا على القول بأن القيارا ، شرك ، في الما المزكى ، منا على القول بأن القيارا ، شرك ، في الما المزكى ، منا على القول المناب القيارا ، شرك ، في الما المزكى ، منا على القول المناب المناب المناب القيارا ، شرك ، في الما المزكى ، منا على القول المناب ال

. الاخر وهو أن الزكاة متعلقة بالذمة لا بعين المزكم «فقيم أن نظر، الأحل أن هذا المزكى، كالمرهون بالزكرة حتى نزدي والمه أعلم

فرعان: الأول ((في شراء الصدقات والعشور))

قال ابن القاسم من سماع عيسي الشمل كما المسينة؛ إن الصدفات والعشور لا الديم الالاشراء منها إذا كالوالا يصغون المانها في موضعها

الفرع البالي: ((في اعتصاب مغترق الدمة والتعامل معه بكفالة))

قال الداودى؛ ومن عنصيه مغترى الذمة ، شبت ، أو أحبره عنى أن ياعه منه ، أو البند مبتد قباع من مغيرى الذمة ، أو من لا تحور قبول عظيته لكثرة ما عليه من المطالم فيأخذ بذلك حميلاً و لحميل من تحوز معاميم ، و شترى سلعة خلالا وأحال على معترى الدمة بذلك . فدلك حاير لأنه لم بدخن على أهل « للباعات) (5) دين مغيرى الدمة نقص . إنه رد ذمة عنى دمة ، وأخد دمة بدمة أقال ابن رشد وكملك لو غصت هذا المستغرى الذمة بالحرم رحلا دنائير أو درهم أو طعاد قفاب ذلك ولم بعرف بعينه الساغ المغصوب منه أن نصصه المبل في ذلك كنه ، إذ لم بدعن على أهل تباعاته ، عد أحده ، (1) بنصمه قسميه ، لأنه مم بدحل بدلك يضد على أهل باعائه نقص قولا واحد أن المسمه قسميه ، لأنه مم بدحل بدلك يضد على أهل باعائه نقص قولا واحد أن المسمه قسميه ، لأنه مم بدحل بدلك يضد على أهل باعائه نقص قولا واحد أن المسمه قسميه ، لأنه مم بدحل بدلك يضد على أهل باعائه نقصة قولا واحد أن أن عسمه قسميه ، لأنه مم بدحل بدلك يضد على أهل باعائه نقصة قولا واحد أن أن على المال باعائه نقصة قولا واحد أن المناس المالية المالية المالية والمالية والمالي

اً فيله سكم في ج العراقدان الاعلام الدي الديان الديان الديان الموسي مقطافي الد الديان الآمر الاستداري الديان الديان الآمر الاستداري الديان الديان على فهل المسالة الديان الراجع المصاري الديان الديان الديان الراجع المصاري الديان الديا

سم الغيران وهو بنج أنت التعم بنيل السرائيل في رفيل (مان لا يتجان منسم (بيل هو الله با حيايات الرواء البيس لو الإسلام عن الأداعيم معدد بالبي- با السيعر ١٩٠٦ عالت لدينت سند لو ال

هاي السنجين الماري السنجين

اسل شدَّه لونشرسی دانجار داون اد

الفي من أبو عند البدال سنجد القديمان البدرات القرافقان الرافي

را معد ہے۔

عه ای لیرسون شد. از ایا

اً وجا العلم أي جان وداء راؤها اللس العرب التي التيمر. دارا

لسر حت ہے۔

في س وشيدي. ا

الفرع الثالث: في عتقهم

وفي إمضائه وردُّه قولان: أشهرهما الرد والثاني الإمض، حكى ذلك الداودي وغيره.

الفرع لرابع: في ورائة ذلك المال عبهم

ولا يحلو ذلك من أمرين. إما أن تقول بحواز تصرف به التي بعيم السميعاوسية ،و انعول بمنعها، فإن فلنا بحورها سام "اللورث فلنا بالدراية الأن القسي مرابية أن بكون خَذَهُ بَغْيُمُ عَرِضَ، رفيد حَوَزُنَا ذَلِكُ بَلَ هُو هَنَا أَحَرَى الأنْ سَعِسُونَ فَيَمَا حَكُمَ عَيْدُ مِن شَالِسَ يفرق بين الهند و لإرث. فيستوعد بالإرث ولا تسوغة بالهبية كما تقع النبية عليه "تعيد هندا بن شناء الله تعالى اران قلله نمع تصرفانه لنبي نمي غيبر معارضه. فنهل يسمره هذا المال للوارث بالورانه أو ١٤ بي للحد تسولان أستهسرهم المع، واندلا يسسوع لورث بالوراثة، كما لا تسوع له بالهمة، وطرم لوارث من التنجي من هذه المان و لتصدق بدر ما كان يعزم الموروث عنه، ونده الاستدلال لهذا القول لذكره إن شاء الله تعالى حسب بقع الكلام على من مات على مال حرام لا يعلم عين مالكه هل بسوغ لورتبه أ. ١٧ راتول البالي: ان ذلك يسوغ للوارث بالوراثة دون الهية، قاله سحنون وقلم نظر. لأن ما في ذمته دين عليه. والله تعمالي يقول: «منْ بَعْدُ وَصَيَّهُ يُوصِي بها أَوْ دَبْنِ) (١٠) وتمام هذا بذكره في سوضعيه. إن شاء الله تعالى (⁵⁾.

الفرع الخمس: في صدق تهم ((وفي حنايا تهم)

والحكم فيها كالحكم في الهمة سواء '6' وسأخق بهذ (7) لفرع فروعا في حمالته

الفصل الثالث

في وصاياهم وهباتهم وعتقهم وصدقاتهم وهل يورث ذلك المال عنهم أم لا؟

وهد الفصل شتمل على فروه:

((الفرم) لأول: في وصاياهم

هن سقد أو لاً! وبي ذلك قولان. أحدهما وهو المشهور أن وصاياهم شما بالعدة حكمي ذلك الناودي أنَّا وبن رشد رحمهما الله تعالى، والقولُ الشابي أنَّ وبدياهم لابدأ في ذلك المُالُ وقيما قادوه حكى ذلك بن شاس رحمه الله عالي.

الفرغ الناسي، في هباتهم

واحتلف في إحازتها على قبالين مشبهورهما المنع من قبولها ووحوب دفعها لأهل التباعات إن أخذه الموهوب له، وهذا النول هو اختيار الأشياخ. و لنابي حوز فبوله، قالم سحنون وابن حبيب فيما ذكره ابن رشد عنهما. قال بن حبيب: وكذلك هؤلاء العمال ما اشتروه في الأسواق فأهدوه لرحن طاب له أخذه (2) ومن هنا (3) أخذ الشيخ أبو الولسد لىجى(⁴⁾ القول بحوار وراتة (⁵ ذلك مُال عنه وتسويغه للدرث.

في س: يساغ.

^{با}ئی س عبیه انتبیه.

جاء في الحزاء الثالث من برايا فدرونة. بأن قاضي الحساعة الحبيد سيدن محمد العبيدي قالم إن أمرابا مستعرفي الدمد لا الورث، واحم - كتاب الدور الكنونة في بوازابا ساراته لأي ركزيا القبلي اسخطاط بالحراثة العامة بالرداط - نحب رقد 1833 -ورفة إ33 والمعيار للوشريسي - عن (1814 فيه فتري لانائة القدودي

⁽⁶⁾ جاء دي حدي شاري نسب ال صدقائهم خالرة حل 6/139

⁽ا^افتوی له ودي مذکورة بالمعار لمونشریسي -ص: (114⁻⁾

³ بى ع خاسا للمهدى له

⁽³⁾ في س خا ه^ي.

⁴⁾ تصر فهرس الأعلام

⁽⁵⁾ في ع⁻ وراثند.

فمنها: لو حنى على دلة رحل فعلها الله أو على تول فخرقه أو أفسده لما ساغ له أن يضمنه القيمة إلا على القول الربع، لأنه يدخل بدلك على هل نباعاته نقص، وكدلك لا يسوغ لأجير أن بأخد (2) منه أحرة في خدمته إياد. ولا لحجام إجارة في حجامته إلا على لقول لربع، لأبهم بدخلون بذلك على أهل تباعدته بقصا 31 ولو كانت الإجارة تبعلق بمالم لجرت مجرى مبايعه، وقد نقدم القول في ذلك، ولا يجوز له أن يتزوح لذلك المال لأمه كالمضروب على يديه (بيه » (1) وقد سنن مألك رحمه الله عن الرجل بتزوج بالمال حراد: أتخاف أن يكون دلك مضارعا للرما؟ فعال إي والله إلى لأخافه ولكني لا أقوم، وكذلك لا تخالع بـ الرأة ورحها إن كانب امرأته. ولا يؤدي منه أرش جاية عمد كانت أو خطأ. ويطيب المهر للزوجة والخنع للزوح والأرش للمجمى علمه على القول لربع. وإن كان دلك لا يجوز للدافع

فرع مربب ((عدم رد تصرف مستغرق الدمة إلا بحكم لفاضي))

حيب قبن لا ننقد وصاباه ولا عشقه ولا صبقته ولا هيته ولا يورث (6) مالم، فوقع شي، من دلك فالحكم أن في دلك موقوف حتى ينظر فيه الحاكم أر من بفوم مقامه، لأن ذلك مم اختلف فيم ولا نظر في مسائل خلاف عند وقوعها على قول قانل إلا لحكم، نص على ذلك شيحن أبو عبد لله محمد بن عبد الله الزووي، وكتبه ⁽⁸⁾ بيده في مسألة مِنْ مَسَائِلُ عَنْقُ مُسْتَغْرِقُ لَدْمَةً ⁽¹⁰ رُدُّ (10¹⁾ بَغْيِرُ نَظْرُ حَاكُم، فَسَئِلُ فَي ذَلِكَ فَأَحَابُ؛ يَأْلُ مَا فعله الراد بهذ العتق غير حائز وأكد هد ١١٠ لعتن لقوة حرمته، ويليه لرصاء وألمو ريث

> نا پنصد بالنول بريم حوار معامليها حسما ذكر ذلك في تندس لكاني انتم بنا سبق في 101. ⁰ فياوي ابن شد، بيير الأود - 642. أفى س فماحكم ° في ۲۰۰ كـــا. في س المستفرق في س: ور، ئى سى: ھىدد

ولا سبم إذا كان الموصى له أو الوارث عاجز . فيتأكد عدم لرد إلا بحكم حاكم الله على دلك ما قالوه في الا الوصى على الأبناء إنه لا يخرج الزكة من أموالهم إلا يعد الرقع إلى الحاكم احسرزا من مذهب الحنفي الذي يرى سقوطً (أ الركة من أموالُ الأبتام، وكذلك أيض نصو على أن الوصي إذ وجد في لشركة (١) خصرا إنه لا يكسره إلا بعد مطالعة الحكم احترازا من مذهب من يرى حواز أن تخليلها، فإذا روعى هذا الخلاف على ما هو عليه من الضعف فأحرى وأولى أن (٥) براعي خلاف المدهب.

ولنلحق بهذا: فصلاً؛ في معاملة متعاطي الحرام إذا لم تستغرق ذمته.

ولا يخبو ولأمر فيه إما أن يكون لغالب على ماله الحلال. أو يكون العالب عليه الحراء، فإن كان الغالب عليه الحلال فأحازا إس القاسم معاملته واستعراضه وقبض الدين رمنه الله وكل طعامه وقبول هديته ومنع ذلك كله أبن وهب " وحرمه أصبع على أصله في المال الحلال إذ. خالطه نتي، من الحراء وسنزمه "، التصدق بكله، قام النسيع أبو الولسد: والقناس قول ابن القالم وقول بن وهم ستحسان وقول أصبغ تشديد على غير فياس، فوجه قول ابن القسم هو إن الحرام فد ترتب مي ذمته ولس (10 هو منعساً 111 في جميع م بيلاه من المل بعينه تنافعا. وذلك لا بمع من معاملته، ووحه قول ابن وهب إن لحرام مختلط عالمه وصار شائع (١٠) بيم. فإذا عامله أحد في شي، منه فقد عامله في شي، من الحراد، فرأى ان ذلك من لمتسابه ومنع منه على وحه النوقي استعمالا للحدث في ترك

⁽ا) ورون بعض العداي في المعيار إخوار نصرف مستقرق أندها في البيع بالمساقية على المعتار والمساكين (العج فن 139-

ا ھے س- تسی

ا في بن نسعوت،

یے سے تحویر پائٹصود کسر ایک اندی بوجا به عشر

وسم» سئند س ۰۰۰

عطر بيرس لأعلاه

ی سی ویدمه

۲۰۰۰ چې ور معدي

الأفي والعا

المسألة الأولى: في مصارفه إذا ناب

قال القرافي(1) وحمه الله تعالى في كتاب الدخيرة: إن الأموال المحرمة من غصوبات وغيرها إذا عُلم أربيها ردت إليهم وإلا فهي من أسوال بيد المال. بصرف في مصارفه لأولى الله أولى أن من الأيواب والأشخاص على ما الفقصيمة عشر الصدرف من الإمام (1) أو نائيم أو من حصل ذلك في يده من المسلمين فلا تشعين الصندية، وقد يكون العزم أولا بي وقت. أو بداء حيامه، أو بناء فنظرة «أو بنه» إسطوال» "" أو إغسامة من بنسفع به بس المسلمين فيتجري حينت الصدق، السعيان غيرها من المسالح، وإما يذكر الاستحاب الصديقة، (٤) في فشاريهم في هذه الأموال (١٥٠ - ١٤٠ الله وإلا الناهم كند ذكرت الدال شبيخنا الفقيم أبو عبد الله الرواوي عقب كلام القرافي، رهد عبدي إلله هو على النفوا بألم السلك له مسلك الفي ، أن وأصاعتي الفول بأره سلك به سسلت لركوه فيكول الحكم كالزكة بني كل توجوه والله أعمه.

ولا شله أن أهل العنم «قبد) الشافتيون في صوب المستنفريين وأثاب وسال الخبريا و خراه الذي لا يعلم عبن بالكه، هل يسلك بذلك مسلك الثي، او مسلك الزكاة حسيب قدمناه، الخلاف في دلك فيما حكاه ابن بشير وغيره بعد اتفاق حميعهم على أبه: إن عبم ربه أو علم ورثته وحب رده إليه من غير خلاف إذا لم تكن عليه تباعات والصحيح من القولين والظاهر من الله النظر والذي بعصده القياس، حراء هذا غال مجري لفي، لأن الناس مجمعون (١٥٠ أن من مات ولم يعلم له وارت سعين أن سا تركم لا بحكم له يحكم الصدقة، ونظر، فإن كان له مَول أخذوه، وإلاّ صرف فيما يصرف فيه الفيء، مع العلم أن

1) أنظر فهرس الأعلام.

^{ری)} فی نهر لأول فالاول

³ بي ع نظر الحليفة .

^{ما} ما من الترسين سفط بي ع

''ما يات النوسان سقط بي ع.

ا بني س اقبي هشاه الأسور..

عي س: الزكاة، رقي المعار أجاب لداردي وسلما بها سيل ما أناء لم تعالى، ص: 47 /6.

(الله الشياني ع

(9) في س' في

الها في سي سجمرشون

المتشابهات استبراء للدين والعرض، ووجه قول أصبع هو أن لحرام خناط بهذا لمال، ولبس هو منحصر في جهة فكان الواجب على من عامله أن يتصدق بجميع ما أحده، وهذا فيه بعد كما ترى، وبالجملة فترك معاملته والامنناع من قمول هدينه أولى لهن أر د التورع لا سيما إذ كن من يفتدي «به» (١) والنم أعلم.

ما أذا كأن لعالم عليه لحار قفال إلهام أمن لولما أمن وسم مع أصحاب من معاملته وقيون هينه الله وهن على وجه الكراهه؟ وهو الناهب بن الفائم فينما حكى عبد الن شاس أو على وحه التحريد؟ وهو مدهب أصبع على ما ذكره بن شاس أيض، قال ابن رشد. إلا أن ستاه سلعة حلالا فلا بأس أن بشتري منه، وأن بعس هيمه إن علم أنه فند يني في يده ما يفي بما عليه من التناعات على القول بال معاملية للكروهم، قال بن شاس. ويحتلف في ذلك على القول بأمها محطيرة أقال من رشد أسا لو وون أو وُهما " له لجاز أن تبتاع منه رأن تنبل هبمه قولا واحدا.

النوع الثاني: في الأموال التي (بأبديهم إذا كانت عبن حرام او متولدة عنه او ناشنة بسببه

والنظر في هذ النوع ينحصر في طرفير ⁽⁶⁾:

((الطرف)) الأول: في حكم هذا المال ومصارف

«وفيه مسألتان: الأولى في حكم هذا الذلي الله إذا تاب والثانبة في حكم إذا لم ينب وامتنع بسطاله.

> 11 🚓 سنط بي س (2) في س هديته. (3) في ع معصورة ⁴¹⁾ في س وهب

(5) نيع استي

6) في ع: صربت

⁽⁷⁾ ما مان الموسين سفط في س.

لابد أن يكين له و رت يلقاد، وملتقيان إلى جد وإن كان أعد، فهن قبل يجوز أن يكون ولد زن، تمن ولد الزه عا بلحقه الشرع دازائي. لأن نتحقى أنه منه، إد لا قرش له معلوه، لاحتلمال أن نكون زب تغييره، أما لو تحققت ذلك للحق به، ألا ترى أنه بلحل بأمه مع كونها زائية، وما ذلك إلا تتحقق ولادتها إباد، وقد كان عنصر بن الحطاب يلحق ولاد لحاهلة بانهم في الزه أن وهو قبول مدلك وغييره وكان أبو حنيفة (أن وإستحاق بن راهويه) أو إبراهيم التحيى (أن يقولون؛ من منتلجق ولد زنا في الإسلام لحق به أن

ويدل أيضا على إحرائه محرى التي، قوله عليه الصلاة والسلاء في ضالة الغنه: (هي لك أن الأحك أو للنثب "او توله عليه لصلاه والسلاء في اللقطة بعد لتعريف بها سنة؛ (سَاتُكَ بِنَا) "روَدرَجاً، مفسرا استنفقها (قا وتد بن أن عسر بن عسر العزر أن رضى (لو علمت أنها للسنة من لحديثه الأكلتُه) (قوتد بن أن عسر بن عسر العزر أن رضى لده علمه لله ولى اخلافة عمد إلى بيت المال، فيما علم له مالك معلوما رده إليه، وما لم يعلم له مالك معلوما رده إليه، وما لم يعلم له مالك معلوما رده إليه، وما لم يعلم له مالك معلوما وقعم أن يعب من العلم ، أو عسرهم، فإذا تبن وتفرر أنه سلما مسلك اللي ، فهن يقسمه الإماد على التفضيل أو التساوي؟ في المذهب ثلاثة أفو ل أحدى إلى يقسم على «المساوة وهكذا كان فعل ((أبو بكرا)) الصديق رضى الله عنه، ولناسي يقسم على «المساوة وهكذا كان فعل ((أبو بكرا)) الصديق رضى الله عنه، ولناسي يقسم على «المساوة وهكذا كان فعل (الشرعية ولغني عن المسلمين وسبق لفضل للأنا ، وهكذا فعل عمر رضى الله عنه، ولتالت إن الإماد محير في المساوة ولي المنفضيل، لأنه وأي فعل كل وأحد منهما «حجة » (12) ولف قدم من قدم وساوي من ساوي

على جهة النظر والاجتهاد فيجتهد الإصم في دلت حسب (1) ما يراد. ولهذا أحير عمر رضى الله عند؛ أنه لن (2) يبغى بساري بين الناس، كما فعل أبو بكر رضي فله عنه وقد تأولت المساوه على الانتدا، بالفقير حتى يساوي سنه وبين العثي، ليس له أن بعطي كما بعطى لآخر، وبالجمعة فهذ مال بحل للأغب وبينبغي أن ينظر الإمام فيبما هو أصلح " فيفعده، وبكون الأمر فيه كما قال الفراسي رحمه لله تعالى حسيما تقدد، وإذ وقع نظر الإمام على تفريق ذلك من الناس ببدأ بأهل الحاجة فيبعطي الأحوح فالأحوح بعد أن يسدأ بأهل بيت رسول لله صبى الله عليه وسلم، ثم من يُنسقع به المسلمون من أهل العلم وذوي الشجاعة والتجدة من فرسان المسمين ورجالهم ثم الصاحين . في ثم سائر الناس، ومعطى المرأة وإن كانت مشروجه لا سياما إذا كان روحها فاقسرا، وقيد كان عسر رضي البدعنه تعطيبهن حتى المسك. وتعطى القطيم إذا كان أبوه فقير ، وقد فعله عمر رضى الله عنه، رإى قلن بندأ بهؤلاء على عبيرهم لأن العنب، عالسهم فبرض وحب على كل الناس الأن بوجودهم محفظ الأحكام وتعرف المصالح الدينية والدنيوية وبفقدهم الأعلام الأمراء تم بليهم ذور الشحاعة والبرعه لأن يوجودهم يمكن القرار ، نُردع " الأعد ، ونُستعان بهم على إجراء لحن وخصد الله لباطل، وتعدمهم يتعكس الأمير الدالص لحون لأن يوجبودهم علهر السركات، وهو أمن في الأرض، وأما أهل بيت عليه الصلاة والسلام فهم مقدمون على كل الناس، لأن حقهم أعصم لحقوق ووجودهم أمن الأهل الأرض، وعس على ذلك وسول لله صبى الله عليه وسلم (8) يودًا تقور هذا، قيمن على دلت قفد عدم قبول القيراني أنه الاصام أم نافسه أو من حصل ذلك بسده من السلمين الريد إذا كان عالما وإن لم لكن عالم وجب لرفع إلى أهل لعلم، فإن تعمر الرقع إسهم فيلى ذلك من سمع منهم إذ كان عملا

انی س حسب

في پ ن

ہی ہے۔ کسلح

نے ہائشالحر

أ نے ہے، السائها،

الهيء الربعد

می ج ربخست

المن المن لكم رمين الله عبد الراسود الله عب الله عبية وسند قالت الأخواب أما الرفيدة لبين المنتظرية الأمراك الم المد الذك إلغاق عبد الله عبد لقيد أراب والسمل لذكل أحداث أخدان المحدد للمحدول المطلب لمافي في الألفاء الموضوح فسفوه المصد مساعي أخرا (25)

^{. 1997} في السمسة لأن عند الذار كان سم الى عهوات مي البدعية بينط بدلاة الخاطبة عن العامم في الأسم، الرا 1990. - 18

ف مدانیری کیلا

ا کر بیرس دیا،

^{*} عمر بفرس الاعلاد

رجع لد ب الأمرائيال على من 88 .

منحرج ليد ري لحد بنايي در ۱۰ ومنجنج سند مصد بديث دي 316.

أيفس حديثا اراس

أعلمه للقصارة أحمانا بها المصا بالسابل برانساباتها والمقصرة أأنعله بالبعال يعصر ينجهنا والمعاطما

يعج لحري المجل للتي من،

⁴⁰ انظر بعرس لادلان

ا ا مراک انویان کینا نے اپ

ا" ججہ سفید ہی ہ

مرضيا، فإن لم يكن دفع ذلك 11 إلى لغقر ، فقط 11.

فروع: الفرع الأول ((في اقبصاء الحق بالدت من مستغرق الذميد)

إذ لم يكن هال إلى و لا ذال و لا حساعة (إس السيميرية) ها با تنخيل له سد حل هل يأخذ ذلك بنيسة أو لا الإيجبورية بال يكول فقيل أو لا فإن كان بنيس أحد منه يقدر حاجبته، وإلى كان سبب ولسل سبه "أسفيعة للسيلين لم يسع له حدد، لان هذه حليه حديث (أأ يبها هل هي من سأن الفقر » أو من مأن الفقر » وشرهم؟ «لا بد من حكم حكم صبه والإنسان لا يحكم للفسم» وأما إن كان ممن فيه صفعه للسيمين بنقي أحده نقير ، وضاهر كلام لد ودي رحمه الله بشيل إلى احريز ، وهذا يبت المفهوه من كلاه أبل وقند رحمه لله عالى ، لأد قال قيل ساد وعلمه من التناعات ما يستعرق متروكة إلى ورثته لا يرتون من ذلك بأن عنه ولا نجور به وصاباه الأن التباعات التي عبه احق بالله من ورثته ومن أهل وصاده الأبها دنون عبهه ولا ميبرات لأحد إلا بعيد أداء الديون عبول لله بعيالي " (من تعل أهل التباعات، لا على سبيل الميرث عن مورثهم؛ هذا هو الصحيح من ويئس أثما الصدقية عن أهل التباعات، لا على سبيل الميرث عن مورثهم؛ هذا هو الصحيح من الأنه الأقد الأقال.

ا افراسان دلك دفيه.

قبال (1)؛ وإن كنان ورثته ممن ينشقع به السلمون (2) ويغنى عنهم في وجه من الوحوه التي يجب أن يرزقوه عليهم من بيت المال سناغ لهم أن يأخذوه أحقت الانسقاع المسلمين «يهم (3) على صدهب من يرى «أن حكم هذا المال حكم لفي، الأحكم الصدقة» (1)، وأنت ترى ين رشد كنف حعل لهم ذلك الأجل ما فيهم من المنفعة المسلمين والمد أعمم ().

الفرع لتاني ((النصدق بدل مستعرق الذمة)).

قال الدردي رضية المدانعالي الواقعيدق هذا الذي يبدد فأنا بشيء هذه أو تكنيا وأراد بذلك الصدقة عن قبيد فنسا ذلك له، ولا أجراله قيد، والأخوص من تصدق به عليد الأ تقيله، قبل أحقه نشئة أنه من ومن النسباكات واله من أهله، فيأخذه من أي يد صبوته النسه لكان وجهنا منحتميلا اردفا الذي دكوه الدودي للنسر إلى من قبيضاه في القبرع الأول 190

الفرع لمالك ((إعطَّ المال لأهل المعاصي)).

لا بعطى من هذا المال أهل العاصى، لأنهم يستعسون به على معاصيبهم، ولا يلزد على هذا الغنيمة لأنها من باب المعاوصة، ألا برى أنه العلوكة لمن حصر الوقيعة، وأنه لا يسهم لمن لم يحصره.

الفرع الرابع ((إعطاء المال لمطبع ثم فسق))

إذا أعْظيَّ وهو مطبع للم يتصرف لبها حتى قسل ستخرج لزع الله أعْظيُّ أو تركه

(1) قال سقط في ع أو لكلاء لأبي الوليد بن رشد: راجع الصاوي "استقر الأولا" ص (652

ان في وراكس،

ئي جر سادن.

عيم سند عي ح عن من أعمل عال حكم القيء لا حكم الصدقة، .

الأر هم يشاوي ابن رشد السنر الأول ص 643

* راحم كتاب الأمول - مدودي- ص: 163،

. ^{آن} في س: بروع

ي على وسوى النظامات وي شاح المؤلف البخرج التائب عن جميع منا سدد من الأمراء وسوى النظر سمامن برائ به ويقف في من ويقف فيه على وحيا الحاكم في وجه صرة صرف لعدا والحدار والمراص لأرباعا إلى علمو الفي يكونوا مستعرفات بالقلم الم المائن التي السي بعرف حواله فالواحث ال يضرب ليستاكن والقلم الوسد المساكن الجنة وسنحرى أهل الديامة وإن الصنع واحل الدين في المرافق في تقديله العاسة كيناه القباط وأخراء المساوة عن الموالم المرافقة، وإقالة 12 لوحة القائم الطبية المنافقة كيناه القباط وأخراء المساوة عن الموالم المرافقة، وقالة 12 لوحة القائم الطبية المنافقة في أشراكات في أشراكات المنافقة المناف

افي س نه.

ىي ع بحث

ءو۔ انٹی س: عبر وجن

سررة النساء، لأية 11

⁽۳) في س: أيس

ه عي س: الثول.

على مسألة الن السيبل إذ أعطى شبئا من لزكة فيم لنفقه حتى وحد مالا أو وجد ما يمضى به إلى أهله وهو غبي ببلد فيد بفعل في دلك فقولان فأحدهما: إنه لؤخذ من يدد. ولهاسي: إنه لا تؤخد فكذلك مسألتنا

الفرع الحامس ((في إعطاء المأل لفاسق))

لو أعظي على أنه مطبع فيتبين أنه كان في زمن الإعطاء فياسفا، فيإن وُجِدُ ذلك قالم (⁽¹⁾ بيده أُخَذُ منه، وإن كان قد أعقه فيل بعره أو لا يعره؟ توقف بعض أشباخي في هذه المساله (⁽²⁾ وحكى عن والده أنه كان إدا تولي منثل دلك وتبين أنه فيد أعطى لم لا يستحق إنه بغوه هو من مال نفيه ما أعظى لغير المستحق.

الغرع السادس ((عط ، المال لفقير تم صار غنما))

وهو مرتب على لقول بأن حكم هذا المال حكم الصلاقة لو أعظى الفقيس للطبع 43 فلم متصرف فيه حلى صدر عبد، هل يُبرع من بده أو لا ينزع؟ يتحرج في ذلك قولان من مسألة بن السبيل كم نقدم والصحيح عدم النزع لوحتان؛

أحدهما إنه أخذ " يوجه حائر سائع فلا وجه لننزع، الشيق إنه قد را (3) سنحفه وهو قبيل طرق لطارئ فيست من أسد الاستفاف ويوجه استنصحاب ملكه ولا برتفع الاستصحاب والملكمة لطرؤ الفارئ للإصدع الشعفد ان من ورث سالا ثم كفر، إنه لا يعود اللي باني لورته

عی دن فائم العصد درا استخداد با سد بدائر و فی در استوامندو اهی در حدد اگری درا دراک یا در اگری در دادک یا در

إذا أخرج هذا التنائب هذ. لمال من بده وحبيل بينه وبننه حدول أن بعظى منه بقدر حاجته لانه قد تاب، وهو الان من النقراء ومن أخذه أأ منه ليس هو تصدقه عنه أأ وقد اختلف فيمن عليه ركاة أخرجها وأعطاها لمن بنوقها فله نفرقها حتى فتقر هل بأخد منها أمرى، وإن قلب إنه لا يأحد، فعد أشرت إلى الفرق، وهو أنه إنه منع من محرج الزكاة لأنها صدفته، فروعي في ذلك العود في الصدقة قصد به لمدونة على أن نفسه لما جزاه كما نقده، في ما بينهما والله أعلم.

لفرع التامن ((صرف المال في الممعة العامة))

بجوز للإمام أو بائيه أو لجماعة من لمسلمين أن يعطوا ذلك لشخص واحد إذ رأوا ذلك صلاحاً، وقد روى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم في الخمس فإذا رأوا صرف ذلك في ساء المساجد والقناطر والأسوار وحمر الأدار و لخادق وإلت الأسطول. ساع لهم ذلك أن رشد والفراقي وحمهم الله تعالى

المسأله الدُّسة (1): وهي في حكم مال الغاصب ومن في ما العاصب ومن في معياد إذا له يتب وامنع بسلطانه

وإذ كان كالك مهو عاص والم ملر، أنه لا عين شيادية ولا عيل سه عسل كما قال

عی . حد

عرل محيد والأفي دابل مستعل اللغة . حيال بعد والأفي الله معيد إلى الأقال المنتبع إلى على المنتبع المنت

مها با لکن از ساکان ۱۹۳۰ مولیپر دلاد لرساند. دو از عقب منتصر ۱۷۰۰ وی کان س عبد سنتر

ا توارب هاروبه المصحة السائل، قبر الا الطر الملحق رتبه (15 والسحن وف (13)

الله ومن الطرف لأولى الصف الصفياء بالمس لأنها المدرصية المقدار.

وي) في س فهو المداد س

ابن عبيدوس وحمه الله (1) لقوله تعيالى: (إِنَّمَا يَعَتَبُلُ اللهُ مِنْ الْمُتَّفِينَ) (2 ولاتجوز أيضا مخالطته كما قال أصبغ وحمه الله، حسبما نذكره «بعد» (أن شاء الله تعالى، ويجب عيد ذلك على الإمام أو نائيه أخذ ما غصب منه وصرفه إلى مستحفه، فإن الإمام أن نائيه أخذ ما غصب منه وصرفه إلى مستحفه، فإن الإمام أن نائيه فذلك واجب على لوفع المظالم ورد لطالم عن المظلوم، فإن لم يكن هناك (1) مام ولا نائيه فذلك واجب على حماشة المسمون فإنهم صامورون سعيسر المنكر «الأما بالمعاء»، (1) ويد حرم لله نعالى الظلم في غير ما أنه في كتابه وعلى السأن ببه صلى لله عبيه وسنم وقد أه الله بعالى أقوامنا على ما هو سنى هذ فقال عبر وحل (كُلُوا لا بشاهران عراماكر فعلوف) (أا رقى الخبر ه أنصراً خاط فأن عليه الخبر ه أنصراً خاط فأن الله فأن عليه حتى يرجع عن طلبه فإذ فعين ذلك كث قد عسرته، وإن كار مشيم باعده حتى بنين يحقه، فإن لم تقررا على ذلك إلا بندل قد عبه هو وس عاضده الأثراً فيزاً من خاص لايسلام فهو خبر نفسينان وإنا قبل السنادة من أن أن شاعات النبي الله عن النبي الدالم عليه وسلم.

قال بعض الشبوح: وهد الم احتلاف التيم بان المستميان، فإن لم يكن إمام ولا جماعة تقدر على أخذ الماء المقصوب من بداعاصم فهرا، وبكن يقبر على دلك مرا سبرقتم أراما في معناه من الملافقة والاقليكات قياما أحده برحم السبريم بيان أمن «في. أالماء أخذه من

الاطلاع عليمه، وجب أخد ذلك على من يصدر على ذلك، وإن لم تأمن من الاطلاع عليم وخاف مع ذلك على دمه (1) أو قطعه أو ضربه أو سجنه حرم عليه تناول ذلك، قال حرسة . لإنسان أعظم من حرمة المال، وإن آمن من ذلك لكن تلحقه بفعل ذلك معرة، قبلا مفعل ذلك أحضا، لأن حرسة عنوض الإنسان كنامه، وأما إن لم يقدر على ذلك إلا ملاصفة «فان كانت هذه الملافقة، ﴿ لا توقع ني محره وحيث برن أه قعيد في حراء حرسه، قبين غراء لا للفع بالخرام، وإن لم يقسر على ذلك إلا بالافتكاك فهل يجب الافتكات (١٧ لا يعمل الله أن يعلم أن لمعصوب منه يقدر على ستخلاص ذلك من عسر افسكات أو لا يعلم، فإن كان الأول فلا بجب الافتكاف، وإن افتكم فلا ترجع بما البتكة الفاف أوجل بطلسن الفتك إذا طساء عبده فسل أن بوصلم إلى ربء، الأفيان أشبهت الما إني ينسعل الم دلك ليسرده على ا لمغصوب منه، فلا ضمان عليه. وإن لم يكن هناك إصهاد إلاَّ مجرد فولد بعدما حصل في بديه أق فينو ضامن فيما بينه وبين مالكه. وأما فسما ليمه وبين الله تعالى، فلا اتم علمه إن وافق طاهره ياضه. حكى ذلك بعض أشياحي عن الشبيح أبي محمد بن أبيي زيد 👵 بي الشرادر، رأما إن لم يعلم أن المغصوب منه () بقمر على الاستخلاص. فإن علم أنه لا قدره له أصلا بوجه فنهل بجب لافغكاك حننفذ أه لا؟ قال بعض أشباخي: يستنخرج ذلك عندي على الحلاف في حفظ (8) مال الغيمر. هل هو راحب أم ١٧ فإن قسا بالأول وهو الصبوب. وحب افشكاكه، وإن قلنا بالثاني: فلا لجب، فإن انشكه فيل الله برجع على المغصوب مله بما افتكه. أما إن قلنا أن افتكاكه بجب عليه، فالظاهر أنه لا يرجع، لأبه إلهًا فعل ما وجب عليه فلا يرجع، وقد يقال إنه برحع عليه لأنه إنه فعله ليدفعه له. يوحب الرجوع كما لو أنفق على رجل في مسغمة، فإنه يرجع عليه، وأما إن قلنا بأن الافتكاك (١٥١ لا يجب عليه

بشر بهرس لأعلام.

⁽²⁾ سررة المائدة الأبة (9)

^{3.} بعد، سقط تي س

^{&#}x27;' في س: هالك.

اً ها بين القوسين سلط في «. و لمؤلف بشمس إلى فنوله العالمي اكتشم همير أمه الموجب للناس تأسرون بالمعروف ولتيمين عن الشكور اللم عمرار (114

⁶⁾سورة لماندة، الأبه [8]

يل هو حدث بدي برند ، عن بس بر مالت قال بيون به عليه على الدعشة وسية (أكبراً أدار فائداً أزا مصوماً، قالو ال أرموناً لله تصر، تصوم فكيت تصره فائد قال: «أنك قبل يديّها فيجيع بتجاري المعد الدي أدن 66 (وجيبيع بسبب - المجلد الرابع عن: 1928، وبين الداني 2011.

ما بين الفوسين سنط بي ع ..

[&]quot; بيع: النهي

¹³ عن سعد بن أبي وقاحي وصير برجين بن عوت يحيران عن السي صلى انه عسد دستر إنه قال (فيل فيل أول سائل بالفسائل عند بد قبال في الإسلام بعد أن المعرة باسم ويا إسلام بلات مراك، بابل قبال اللها أنشراً أنسال في الإسلام الحديث (إليها) المجدود المعرفة الكثري عن 166ء.

⁽¹¹⁾ في س: لا خلاب.

⁽¹²⁾ «ني» ستطفي ع

⁽¹⁾ مي سن ذلك وهر بحريف.
(2) ما ين اعترسي سقط دي ع
(3) مي سن. يعني
(4) دي سن. يعني
(5) مي سن ييند.
(6) مش قهرس الأعلا.
(7) في سن يفضل مد أنه
(8) مي شن احتط في
(9) مي سن احتط في
(10) في سن دينان

فها هنا الصنوب أنا ترجع. لأنه لولاه لم تنتفع فوجت الرجوع كيما لو سقى زرعات و حصده وقد أسرف عني لهلال ولا قدرة لرب الزرع عني ذلك، وفي المواربة قولار. احدهما الرجوع. والتامي عدد الرحوع، ولم يبين هن دلك إدا نعين لافعكال أو إذ لم يعبن (2)

((منعس بضمان لمفنات للشي، المغصوب إذ ضاع عنده))

((لصرع). الأبل. إذ قلت بالرحوع إغا ذلك إذ أبراد المعصوب منه أن بأخذ ملكه، فـ ذا أحذه إنم بغره ذلك ما لم بكن ما افتكه به أكثر من قيمة المعصوب والله أعسم.

لفرع التاني: إذا ذلك بأن له الرجوع على المعصوب منه فلسعصوب منه أن برجع على

لعرع التالث: إذا قدر على العاصب وفرعنا على القول بأن المستخلص له أن يرجع على المغصوب منه. فلا بكون ها هنا مخيرًا على من يرجع بل لا يرجع إلا على العاصب لقوة جانبه بماشريه للأخد مع مراعاة لقول الأخير ولله الموفق «للصواب (3) لفرع لرمع. وهو مركب على القول بأنه لا يرجع عني المعصوب منه بشيء، فله أن يرجع عني الغاصب إذا قدر عليه فولا وحيا.

فصل ١١ أنسام المستحقين لينباعات))

فيد فيديث إن الأماد أو بالبيم أو جماعه المشليل إن أخلوا هذا المال من بد الخاصيا صرفور إلى مستجله ومستجله لا يخلوا إله ال يكون معينا حاصر ، أو عائب ولنس علمه تماعات، أو لكان معيما حاطة الأو غائبًا وعلمه تماعات، أو كان غمر معال. فهده تلاثة

> نے ، رعد ىي سر ۋ. . سفيتوات باقتيد في س

القسم الأول ((أن يكون مستحقه معبد حاضرا، أو عائبًا ولمن عليه تباعات،) ولمه

الفرع الاولاد إذا كان معينا حاضرا وليس عليه ندعات فهذا لحب دفع شيئه إليه من

الفرع الشامي. ردا كان غائب، أوقف " صاله إلى أن بأني فسأخده، أو يمضي عليه زمن · ` التعمير وبحكم بموته، فحيثنا: إن كان له ورثة دفع ذلك إليهم حسيما لص على ا ذلك في كنتب طلاق للسنة أأق ل مالك. ولا يقسم ورثة المفصود ماله حتى يأتي «عبيه» المالا بعيش إلى منته . فيقسم بين ورثته حيننذ لا يوء فقده. قال مالك، الله والم يصح مونه فيرثه ورثته بوم نصح مونه، قال بعد هذا وينظر الإمام في مال المفقود ويجمعه وبوفيفيد. كأن ذلك بيند وارث أو غييرد، ويوكن من برصاد، وإن كان في ورثته من برضاد لدلك أتسميه له. وينظر فني ود نعيه وصرضيه ويقبص 16 إذ خياف ممن (7) ذلك عنده أو يطلبوه ليسير من دلك. لأن في يق ، ذلك عندهم ضرر بهم، و ما إن لم نكن له ورثه، نصرف في ذلك المال على بحو ما تقدم

القسم لثاني: إذا كان المستحق عليه تباعات

يوما أن تكون النباعات قد ستغرف ماله أم لا؟ فإن كانت تغترقه، فإما أن يعلم أمه ممتنع من أد ثها أو بعدم أنه غير ممتع ه من ادبها ، الله أو لا بعلم دولا ذك الله فإن علم أنه ممنتع من أداعه . أ¹⁰ عال كان أوباب تناعاته معلومين دفع دلك إليهم إجماعا إن كان هذا منان مالنيم. وإن لم يكن مشه. بنع دلك وديع من تميه ما حجمًا نهيم. فين كان كفاف

عد الله الديمة المالية المالية المالية المي المرادة المسووة التي المالية

ه عبده سقط في الأ

ما ہے۔ انسانیا سفط کی می

نی ۾ ويعشني

في س رد جانب س،

امن بالله -ليقيد ني ال

أمن أديب سقط في س

فصل ((فيمُن أودع لديه مال لمغترق الذمة) }

من معنى ما تقدم، قال الداودي وحمه الله: ومن أودع سبنا يعلم أنه صار إلى من أودعه باد التعدى، أو «أن " من أودعه باد معنوق الدمة، قعليه أن بردد إلى أهله إن يدر وإلا فعليه قسمته لأهد إن عرفهم، أ. يستدق " بها إن لم يعرفهم إذ رده إلى من أودعه أن ولحل أودعه أن ولم يعرفهم إذ رده إلى من أودعه أن ولم يعرفة علي ربيل من أصحاب سحور عند إسماعيل المقاصي بنفده " فأبي وحل بعورة غيسة تما خرج من حرانة المك. تحمل لقوم يتلبونها، وقبل لساحت سحون الا في من ينظرها؟ قبال لا قبل له إسماعيل وقت بديهنك، قبل أن وحلا وجد جهة بند ناهب، قطبه ضمايي، فأعجب دلك إسماعيل واستحسم أوروي أن رحلا وجد جهة بند ناهب، قطبه حد لامرأته في شعوراته أن الدمل بسبعه ديائر دفعه إليه، وجعلها بي عاقق به تبين له منا لامرأته في ستندله بادله، برد إلى الدائير وأخد الدهب لحبة، فاعني من من أحمد توسا في ذلك، وكان ذلك حرد فيتت إمر هيه بن أحمد توسا في الداوي هذا ولم يتدمون في الحبة ولا الذنائسي، ولو كن هذا ملزم لكن "ا من استرى شين من أسواق أن المستمن على وجه الحلال، ثم بين له أنه مغصوب، قهلك غير استرى شين من أسواق أن المستمن على وجه الحلال، ثم بين له أنه مغصوب، قهلك غير السبعة فيلك المناس هين له أنه مغصوب، قهلك فير

الرائم سقط می س.

" بي س: بصدق

الله الله المالية الأعلام.

* في كات الأموال الشروال، ص 66. وهو القصول.

" حصر ٺهرس لأعلام نه ژ

اه بي ع: کر.

، '' في س سوق.

فقد برئ، وإن كان أقل اتبع بما بقى، وإن كان أكثر دفع له لزائد، وإن كان أرباب تباعاته غير معلومين، انتظر به، فإن أبس منهم، تصرف فيه حسيما نقدم.

وأما إن عيم أنه غير ممتع لكونه تأب و أناب فلا يخو إما أن بكون علك ما عصب منه فيل توبيه أو بعد، فإن كان بعد نوشه، رد إليه سوا، كان أرباب تباعاته معيومين أو مسهولين، لأنهم إن كانوا معلومين، يحتهم منعلق بذيسه ليس بعيم هذا المأد وهو غير مميع فيطلبوه (الوان كان أرباب باعاده مجهولين، فالتصدق نبيه بهذا الما فكتسب بعد التورة، إلى هو على لاستحباب لا على ما أفتى به لإماء من وسد رحمه الله تعالى، وسأفرد له فصلا في آخر هذا المجموع أوضح فيه فتواه إن نداء الله أو وإن كان إنها شحب له قبل لتورة، وأرب ببعاده محهولين، فهن يرد إليه أم لا ؛ فاهر كلاء الداودي أن و بن رشد رحمهما الله بعاني يقتصى عده الرد إليه، والتعدق به، لأنهما أرجب على الغاصب أد. تأب لتصدن بجبيع ما ينه من حلاء أو حرام إذا كان عليه من التبعث ما يستغرقه قدل بعض أنساخي؛ بسغى أن يرد إليه، إذا رد إليه لا يمسكم بن بدفعه على وحه النقط ، عما في ذميه من التباعات، هذا هر الطن من تاب وأباب و شده

وأما إن له يعلم هل هو متنع من أد ، النباعات أو عبير ممنع، نبنى دلك ، علر أينبغي أن يقال الله وعلم الله عنومين، دفع دلك البيم رأن كانو مجهولين، نظر في ذلك الحاكم أو جماعة السلمين، وبحثو عن (5 حالم، فينا ثبت عندهم عملوا عليم، وإن لم يثبت شيء لم يدفع البهم (6 وقعل فيم كما تقدم فيمن علم أنه ممنع والله أعلم.

وأما إن كان عبيه من البعات لا ستعرق ما بيده من لمال فلا تخلو: إما أن يكون مطيع ((7) و غبير مطبع، فإن كان شير مطبع ((وجب) (8) صرف هذا لمغتصوب لأهل تباعاته إن علموا، وإن كان تألبا مطبع، ود الله ولم يُنصرك نبه، سوا، كانو، أردت نباعاته معنومين أو مجهولين، ويبقى النظر فسه، فإن أخرج ما عليه من التبعات حست بويته والأفلا.

(۱) يې س: بېطلونه

2) ميبورد المؤلف بتوى لإمام ان يشد حول من باب عن الحراء وكنف بتصرف في هامه الحراص 138. -

^{ال} النظر كتاب الأمو ل للداءي ص:163. ..

(4) «نظر» سفت ئي س.

(5) في س: علت.

(6) في ع: راسه.

"ع- غير منبع و مسع

ہوجب مستمط سے س

ة المعنى غيير واضح وهو متقول من كساب الأموال للتاودي خوصاء عن (163)، ولعلم يقصد بأن فلودع لديه إذا قناء برد الشيء المادع وهو بعيم أنه معصوب فلا يردد إلى من أودعه إناد بال برده لفساحيته إن ببليم أو انتصب في به إن لم يعتمم بإدارده المعاجب عليه قيمته الدناعين ذلك من وردد في نقصص طبائة.

[&]quot;الفضة مذكورة في العدر لبرائتويسي، وقد حاء ليب، وقد من بعض الفت اعلى أن مستعرق الدمة إذا أردع أحماً وديعة لا الحوز له ردها إلى أولاء أحماً وديعة لا الحوز له ردها إلى أولاء أحماً ألى أولاء عند الله عبد على أن حاء في المصار بالأحماء (لولكن بلاحظ أن الورع عندة أمياً، وفي عدري حتى يتحقق عد الواحب عبد الأما أن بكون عند أن أن دوع مستقرق الممه وإلا تكبيد بدم عند وعلى أن المراكم أولاد أن الشمى لم الدول له عدر الماس الذالية الماس الذالية الماس المنالية العد بالمصاب من قبل الرواد عدم عثر المداس الذالية الماس الذالية الماس الذالية الماس المناس الدول الدول الماس الذالية الماس الدول الماس الذالية الماس الدول الدول الدول الماس الدول الماس الدول الدول الدول الدول الدول الماس الدول الدو

سبيه. أو كانت جارية فوطئها أن تعرمه 'الفيمة فيما هلك، والحد صما وحي: ⁽²⁾

وهد، الذي اعترض به الداودي رحمه الله لا يُخفى أنه غسر متوجه وأن لمسألتين بنها فرق، نعم إنه بصح اعتراضه: أن ألو كان هلاك ما تستراه بسيسه، فحيئة تكون لمسألتان منتشابعتين أن أما مسأله الجنة فاستترى لها منسب أن في إلملافها بحلاف لغير، ومسأله وطاء الأمة مع عسقاده الحبيّة أأ فيها الجد ساقط، لأن الحدود تبرأ بالشبهات، تم إن المشهور أن لمستحل بأخدها وقيمة ولدها، ولو وطنها بعد العيم بأنها مغصوبة لكان الحد متوجها أعليه، إلا أن يكون ما يدرؤه ألا عبر هذا، فأنت بري بعد هذا الاعتراض، ولصحيح ما وقع الجوب به في صدر المسأله ألا

وقيد سنال محمد بن لفترج (11 عن رحن أودعه الفاصب وديعة ، وهو بعلم بها مغصوبة ، ولا تعلم لها رب معين ، هل له أن يسكها أو يتصدق بها عن ربها؟ وهل له أن يسكها ، ولا يجوز له أن يسكها ، ولا تتصدق بها ، لأبه (11 قد حصلت في ذمته ، وصارت مالا من صله ، وبهذ أحد عطبة الله (12) ، وما قاله هذا الشيخ فيه بعد ، لأن ، (13 بين لقاسم وأشهب قد الفقاعلى أن من صور بيده منال مغصوب على وحم الطوع ، ثم أكرهم الغاصب على أخذه منه . فإنه ضامن ولا يعذر بالإكره ، لأنه لما طاع بأخده . وهو عالم بأنه مغصوب نقد تعلق به الطمان ، فلا بسقط بالإكره ، وحملت إذا كرهه على أن أخرج له منال زيد من داره ، و كن صودعه عنده ، فأكرهم على دفعه إلى غير ربه ، فقبل الصمان ساقط عنه بالإكراه ، وقبل لا يستقط حكى دلك أبو محمد ((ابن أبي زيد القيمروني)) في نوادره ، وبدلك أبضاعلى ذلك ما

ا ئىلى سى ئىلرمىد ئالىكى ئىلىدىدى

. "صد بدلية القصل و تكرف من وكوه المؤلف ميلود حريب من كتاب الأمواد للداووي، في 165 (ما تعدف). ...

في س: و

أمى س المسألتين متبتستين

دے ، مـــ

" هي س الحيدة

ي ن . افتى س احرسة رجيد

أفيي تو مامرة

الأهافش في الأفلو علم هم المدالين

1

احتى نے نہران ادا ،

ەلارە خاندانى بار

فدمناه من وجوب معاتلة الخاصب حتى برد ما أحد. مإن كان ذبك نزدى إلى قتله، أو فنتل غيره من المسلمين، وأن من الأنساح من قال: إنه لا خلاف في ذلك بين المسلمين.

وقد كتب إلى بعض أشياخي أعره للد في هذه السالة بأتر كلاه وقع فسها؛ أن عزالدين بن عبد السلام أرجمه الله في الأولى أن الملكنة والمتابعية على ير من السنعار من عاصب شب أرمه من الميسوط فالا سحنون؛ في العامل يكره الرجن أن يدحن بن الأخر فبأحد منه شبئا، إن لفياحب الدي أن يعره من شاء منهما، وقال عبد الله بن عبد الحكم أق وأصلغ لا شيء عليه لأنه مكره أن فأن ترى سحنون كلف لم يعذره بالإكراه، وإلى أسقط بن عبد الحكم واصبع عنه الضلان الرجمة الإكراه، فأدا فقد الإكراد، فتغذا إكراد، في تعليه الن القلم وأشهب فيما قدمناه، وهذا المفدر كاف في رد قود من يقود لا طبعان، والله أعلم.

فروع ((تتعنق بالإكراه في دفع الأموال و لتخلص من ذلك).

الفرع الأول ((فيسن اعترف عال بعد التهديد).

ا نے بیرس اٹساء

أ مكما في السحيان، المصرو بها كملة - غرار أنا أحلب

سراطرس وعلاء

ل من المائم المائم

عاص دينان بعد د

انے در دا

يه تنظيمي

بعد «التهديد» (1) بالقتل والسيف إنه مسلم كالمضاع بغير إكراد، لأنه إكراد بعق، ولو أكره ذمّى على الإسلام لم يكن بإسلامه إسلام إن رجع عنه، وادعى أنه كان مكره، لأن الذمة التي أعطيت لهم تمتع من إكراههم، فإكراهه على ذلك ظلم.

الفرع الباني ((في بيع المصغوط) عد

وهو شبيب به نعن بصدده. قبال صالت في نبع المضغوث. إنه ليس ببعد ⁽³⁾ و برده، ويأخذه بعيس تمن ويسقط عنه في ذلك اليمين ⁽⁴⁾ إذا باع، وسرأ «كان ⁽³⁾ في ذلك عنه المشتري أنه مصغوط أو لم بعلم، إذا صحت صغطته بام ياح، وبدأ بن كنامة ⁽⁴⁾ ببعد لاره لم عيس منسوخ، لأنه أنقذه من العذب والسجن، ورعم بعض أهن العلم أنه ليس فيم إلأ ما حكى عن النسابوري (⁽²⁾ واصح بحجة الل كانة.

الفرع الثالث ((في أسرد د ما دفع عن الغبر من عدمه)).

تبال أبير سعيد بن أخى هنباء "أإذا وتع عبى قدة معرة من تبال السلطان هم قسم مظلومون، وهم إلى بعرضونه على مالاكب، قالا بأس أن عبيب لرجل عن جدعته ما حدد مما ملك، وإن رجع على الجماعة مصاب للعيد "أا ون أسلف الجساعة رحل منهم في مقبل هذا دنانير أو دراهم ودفعه (10) فإن صب أخذها منهم، فإنه لا يجوز، وإن حسبوه فيما شع عليم من اللغارم التي يُظلمون بها، فيحاز له محاسستهم، لأنه ليس عليم من هذا شيء واجد.

وفي سماع عيسي عن بن لقاسم سئله، قال ابن القاسم: لو أن رجلا سمودع رجلا

```
(1) والتهديدة سفط في ع.
```

متاعا، فعد عليه عاد، فأغرمه على ذلك المتاع معرم (1) لم يكن على صاحب المتاع شيء ما أغرم (2) عن متاعه، قال أبو الوليد بن رشد: قد فين إنه رجع على صاحب المتاع بما عرم على مناعه، وعلى هذا يأتي قول ابن وهنا في المبسوط: في الحليطين، بكون لاحدهما مائه (أن وعشرون شاة والثاني ثلاتون، بياخذ لساعي منه شائل، إن الشاة الواحدة تكون على صنحب العشرين ومائه، والسائية متراه بها ألا بينهما على عدد علمهما، وهد الاختلال إنه هو بيما لم علم صاحب المثان به، وما ما علم به، من الماع برجابه الرحق من بلد إلى بلد مع رجل، وقد علم أن الطريق مكاساً " يعرم بنه الناس على ما يجسد به من الشاع، قلا يبيعي أن يختلف أنا بحب على رب لمناع الغرو، وقد رايت ذلك الاس محرن أوقاد: إنه بمثولة لرحن بتعدي عبه السطال فللغرمة، فيستلف ما نظره، قالك المن عليه دين المعلمة على من معلم ما ناسبة من المناب المناب

قلب وقد رأت في بعض التعاليق لابن بن زيد. ما ضاهره حلاف ما ذهب إليه ابن دخون، ون كان كلامه فيه اعتراض، عال ابن أبي زيد: إذا أسلفت دنابير أو دراهم الموه دي معرم لسلطن وقع عنديم، يإن لم بعطول فالرميم، بإذا فستنب «منهم» أأأ مالك عليهم، فأخبرهم (11 أن ما أخلات منهم لا يجب عليهم إلا عن طيب نفس، فإن تركوه بعد هذه، كان

ا بي س' غوم،

الى س عرد

افا نے من مائٹیں وہو تحریف

[°] توجد مسئل عديد تبعلق بينغ المستوط بالعبار الرجع من 16/40 61 6/54 60 60 6

[،]۱۹ في ع: سيع.

ند) وي س. الشس. وي

^{(5) ۽} کانء سقط سي س

أ تش فمرس الأعالاء ...

¹⁷ انظر فهرس الأعلاء.

انظر فهرس الأعلاد.

⁽⁹⁾ في س: مطلب المغيب

¹⁶ في س. زرد عنهم

أ. هي عَ مكاناً وهو محريف و مكس النقص و عنه: مختار الماماس السرحاء السبح العاهر أحسد الزاوي الفراطسي. حل 580 ما العربية للكاب، لطعة التابية 1977

غر فهرس الأعلاء.

التي ع استشالت، ويجالب حالية (قند على ص أغرامه السطال مالاً فيتصلفه من عيره على يترفد (دود). و ١٠٥ - ص. ويد من الع

^{،،} ﴿ حصيم ۽ مقت لي ع

[«]له، بنساني ع.

ا في سره ما برو.

ا مسهم؛ سقط في ع.

⁽۱۲) ني ع دخر.

حائز، لك (أ ما أعضري، ولا رجعة لهم فيه (الله)

انظر، إن كان ليس بواجب عليهم، فلماذا ألرمهم لدفع وقفتى عليهم به (1) إلا أن يريد أنهم لم يستولو العيفل ولا الدبع، بل كان هو الدي باشير الدفع ينفسهم، فالصوب ما قاله ابن دحول، لأنه عقد معروب وليس كانواعة.

الفرع الربع ((فيمن قدر أن يتخلص من المغرم))

من مسعدها، قال بن هشام (4) قبيل للدودي رحسمه لله هل (5 ترى لمن قاسر أن يتخلص من المغرم، هذا الذي يسمى بالخراج إلى لسلطان أن يفعل؟ قال: نعم ولا يحل له الأذلك. لأنه إذا كال فادر على منع نفسه، من الدخول في هذه المظلمة، لرصه ذلك. لأ ذلك، أنه إذا كال فادر على منع نفسه، من الدخول في هذه المظلمة، لرصه ذلك. لرجهين أحدهت صيامة المال، لأن لشريعة حافظت عليه. لم قيم من قوام الأنفس، الناسفي، لما في ذلك من إعامة لظالم (4) على ارتكاب المحرم وهو الظلم، والله نعالى مفسول: (وتعاولوا على البر والتعوي ولا تعويلوا على الإثم والغيون) (7). وإلى نحسو هذا أشار ابن يقيمة (1 حيث قال: إذا كان سلطان جائر قلم يعطك (العقلة، حتى يأخذ من مالك، وقد علمت أن حق سعل، فيلا تأخد مالك عالك، والحذر أن تكون بينه وبين لدس، فإن رسول الله صبى الله عليه وسلم قال. (لعَنَ اللهُ لراتيي والمُرتَشي والرشش) (10) والرشاش رسول الله صبى الله عليه وسلم قال. (لعَنَ اللهُ لراتيي والمُرتَشي والرشش) (10) والرشاش الذي يمنى سنهما، فنهي بن يفيمة عن التنسيم بالرشاش المعون في الحيث. وهو لذي

يكون و منظم بين العاصل و حائر وبين الناس، كما يأخذ من أموالهم على الحكم بغير الحق، وما ذكره بن تقيمة شيست ما لبس هو . : إن » أ أهو ذلك القادر على منع نفست من هذا انظاله " لا أن يكون أيضا صعيبنا له على وتكان المحرد، إلا عسر على ذلك إلا عاه هو أسد في الحرمة فلا يرتكبه ولله أعلم أنه

رجعت إلى كلاء لداودي "فين له فإن وضعه لسلطان على أهل بندة وأحذهم بمال معلوم سؤدوله على "أمنو لهم، هل لمن فينتر على الحلاص من دلك أن تعلى أهل بند تخلص دمن ذلك. "أحد سائر «أهل، "أابيلد بنيمام ما جعن عليهم، قبال: ذلك له، ويدل على دلك قبول مالت في الساعي بأحد من غيم أحد الخلط، أأأ شاة، وليس في جميعها نصاب إنها مظلمة «دخلت "أعلى من أحدث منه، لا يرجع من أخذت منه على صاحبه بشيء، وليس خد أفي هذا عاروي عن سحدن، لأن الظم لا أسوة فينه (أأ) ولا ينزم أحد أن ينوح غيد في ألكم، مخفة أن يضاعف الضم على غيره، والله سبحانه يقول، (إنما السبيل على لدين بطلمون لناس ويَبغُون في الأرض بغير الحقل أأأ) (أنه الشبيل على لدين بطلمون لناس ويَبغُون في الأرض بغير الحقل أأأ)

لمروى عن مسحنون في ذلك، لدي أشر إليه الداودي رحمه الله، هو قوله في الرفاق في أرض المغرب، بعرض لهم اللصوص فيربدون أكبهم، فيقوم بعض أهل الرفقة فتصالعهم على مال عليم، وعلى حميع من معه، وعلى من عب من صحب الأمتعه، فسريد من غاب أن يدفع ذلك عن نفسه، قال إذا كنان دلك مم قند عُرف من سنة «أهن» (14) تلك

ا و إناء سنط في س

ت بي ۽ ھيا مبالو

' مي ۾ اِلا

اً في س: لهم والمعلى واحد

الوجا عدة لماءي لابن أبن زيد في المعار حول هذا الموضوع الصر الحراء السافس، ص 49 -150-

في ۾ به عليها

عي من الن حي هيدون الصراب بدايا عي ع

[؟] في من ما العجالد دالد جائلية. (البداعلي علم من قدر أن المجلفان من العرب للعن ذلك ولا يجل له إلا دلك عن (42) إ

[&]quot; لوحد حاشيه فراي ۾ ساءند الکلاد فيف (الدرف أن الشريعة حاجت به الدول (لانسان عن 13-

اً سورة لمائده. لامه ا

اً انظر بيرس لأعلا. .

[&]quot; نی در العصیک،

اً الحقايث أخرجه الإندر الصادي مستبدعي توبان القامع الصغيم للسناطي في 140 على للحر لدلي العراسة تركني. الأقرائشي والرائد الذي يسي للطباء :

[&]quot; وابع كتاب الأموال للداردي ، في الله أو أيه مذكر التي المدار المدا مع بعض الأوراء التجابيم، تراجع في أحرم السادس، - فيهجات (11 - 5 - 10).

ا فیلمخال ۱۹۱۷ - ۱۹۱۷ آ ایمی این احمد باین باکلاد سد این به احداثلاد با دورای کرا ما نفق می فیده العقوم میآشود می که ب الأموال سیاوس، ص

ہے ، الے

المن الله سقط في م

الا هن د تات الا مستقلط في

[&]quot; ۾ هن. سنڌ جي ڇ

اد الراس الجمسيات

دځېپ ۽ سائما دي س،

ا في بن. مطعمة لا البوة قب العد صححة من كتاب لأمرال ساودي

سى - الى

أسورت لسارت لاله

ء'' اهن سفسائے ہی

الكن الأول: ما الموجب للضمان

قال الإمام أبن رشد ((الحقيد))(1): وأما الموجب للضمان فهو: إما المباشرة لأخذ الدل المفصوب أو لإتلافه، وإما (١٤) المباشرة للسبب المنك، ورما إثبات اليد عليه، وخنلفوا في لسبب الذي محصل (3) بماشرته الضمان إدا تناول النلف بوسطة سبب آخر. هل يحصل به صيال أو ٢٧ وذلك مثل أن تفتح تفصا فها اشار تبصر بعد الضح النفاد سالك بصميه عجه على الطبوان بعد الفتح و لم يهجه، وقال بو حسينة الا يتسس على حال، وقول التناقعي النين أن يهيجه على التياران أو لا النبال يصلس إن فاجعاء إلا يصلس إن لم

ومن هذ اللعلي، من حتر شر فللقط الله شيء فيلك، فلمالك والشافعي يقدلان. إذ حقره يحيث بكون حدوه تعديا صمن ما للك دسم وإباً له بصمن. ويجيء على أصل أبي حبيقة: إلا لا يصمن في مسألة الغائر، وهال ينشرط في مباسرة العصم أو لا مسوطة الأشهد أن الأموال تصمن عمما أو حط أله وإن كانوا عد استعود في مسائل قربيد 6 من هذا الساب لا للبق لأكرها عبدًا المجتموع، وهل تشتشرها أن تكون منحساراً، التعلوم عند الشائلعي اله لشمرط ان يكون مختارا مذلك لا يري على الكره على الإتلاف صمالاً وقد احتلف اصحاب مالك في اشتراط دلك حسب قدمت سنحول رس عبد الحكم وأصبع

الركن الثاني: ما فيه الضمان

قال الاهام ابن رنسه: ((لحفيده ، وأما (١) منا يجب بسه الضمان بهو (⁹⁾ كن ما

أأأسست كلسة الحلب الاتني وحدث عؤلت نقل من سالم الحساب

استر الفرس الأعلاما

(*) بي ع تحصر

⁴ أنظر يسرس الأعلام

بي ۽ بيدار اخف،

(7) في بن صدراً أنسي على الذكرة على الإثلاث ، هذه العملة كما رودت في بداية المحتمد، ص. 2/316.

. (⁹⁾ في ع. هن هو. والنعلى لا يستقم

البلدان(1) إن إعطاء المال لمن يخلصهم ومنجبهم، قبن ذلك الزم لمن حضر ولمن غاب ممن له أستعة في تلك الوفقة (2) وعلى أصحاب الظهر (3) من ذلك ما ينوبهم، وإن كان يخاف ألا ينجينهم ذلك، و إن أعطوا وكان فيهم موضع لدفع (4) ذلك، فما أحب لهم إلا أن يدفعوا (5) عن أنفسهم وأموالهم، فإن لم تفعلوا وأعطو على ذلك شبك لم يُرجع يدلك على من عاب من أصحاب الأمتع، وبالله الموفيق "".

قلت، والذي أصول بد من قالت، إن الأسترالا لحفر من لتستمون الصدهسة أل يكون السلطان أو تانبه هن الذي عنولي تقريق هذا احراج والوطعقة أو يكون ذلك مُكالا ومصاطب قيم إلى شخص أو أشخاص من أهل الموضع، فإن كان الاولاد بالمول ما قالم لداودي ولا يشغي أن مختلف في ذلك، وإن كان المدى. فيلا يخلو إما أن مكون الدي بريد يخبيص للمسد من المكلفين بالتوطيف أو ، من " عسوهم، قون كان ستم، قبلا بحل له ذلك على كان قول. الأنه في الحقيقة هو الطالم لغسره، فطرح خراجه عسمه، وإن كان الذي يربد دلك ص عبر المكلفين بالتوصف. فالمكم ابت كما قال لداودي رحم الله عالى

> لطرف الناني: في حكم بين لعاصب والمعصوب صد وما ببعلل بذلك من معاملة وليوها

ويتحصر لنظر فيمه في قصلين. ((القصل.) الأول في الصمال وفيمه ثلابة أركان، الأول: ما الموحد للتنمان، والتاني، ما فيه الشمان، والنالث: عاد علمن المغتبوب؟ هل بالمغل في جميع الأشياء أو بالقيمه فيما ليس له مثل، وباشل صما له مبل؟

المنظم بالمنطوعة أصحب الأبعام المحللة بالمصالع ومرسلة مع القائمة

الله . في سرو يدفع، والمصادر الدالعة.

این سرا بلا آجب بهم آن بنتعو ...

6 يبول محمد دول بي توريا بستغرق الدمة

ا** - عن قدية ديغ عليسر العاشي وتعفى ريبة إذا المالسين

الالا سختم وماله فسي حساء وكنان للحميع دفنع المسأل الأفراد من حصر أو س سيد لدعني أبرء بعيد محادث

وسريها على فسار لبية ١٠٠٠ كتجيره بتركبانج الأستعيلة

انظر الملحق رقم (5)

7 ∗من∗ عنظ فی س۔

"تلفت" عينه. أو للمن عبد الغاصب بأمر من السماء، أو سلطت اليد عليه وتملت، وذلك فيما ينتل ورحولُ بالفاق، و خلفوا فيما لا ينفن ولا يحولُ مثن العقار، فقالُ مالك إله بضمن بالغصب. أعنم أبه إن الهدمت لدر صمن قسمتها، وقال أبو حسفة، لا يضمن. وسبب ختلافهما هن كون أن مد معاصب عليها منين كون بده على ما تنقل وما يحول؛ قمن حعل حكم ذلك واحدا فانا بالضمار، ومن لم يجعل حكم ذلك و حد أقال بنفي الضمان!"

الركن لتالث: عاذا يضمن لمغصوب

إما أن يكون قائما بعينه لم تدخله راده ولا نقصان. فإن كان كذلك وحباره بعينه كما تقدر، وإن ذهبت عينه. فاتفقوا على أبد إن كان مكيلاً أو مورون على الغاصب منان. م السنهان صفة ومقدر ، وحنفوا في العروض، فعال مالك الا يعضي في العروض والحيول وغيرها ررك السافعي وأبو حنيفة وداود الله الوحد في دلك المثل. ولا ينزمه "" العبيمة، إذ عند عبد المثل، وروى مثله عن ماليد. ودليل "مالك حست أبي هربرة المشهور عن النبي صبى الله عليه وسلم فسمَنَّ عُتْقَ سَنَفْتُ لَهُ منْ عَلْدَ لْوَّهَ عَلَمُه فَيَسَةُ لَعُدَلَ، الحَدِيثُ (﴿ وَوَجَّهُ لَدَلِّيلَ مِنْهُ وَلِيهُ ، (أَلُو مِنْهُ النَّسِمةُ ، وعمدة الصُّنفة النَّاسِة قوله تعالى (فَجز ، متَّن مَا قَتَلَ منْ النَّعم) (أَ ولأن منععة الشيء فدالله بكوز هي المقصودة عند لنعدي، ومن الحُجة لهم ما أخرجه أبو دود من حديث أنس وغسره أن رسول لله صلى للم عليه وسلم كَانَ علنُهُ لعُص نَسَانِه، فَأَرْسُلَتُ إِخْدَى أُمُّهَاتُ

اني ۽ سنڌ

لْمُوْمِنِينَ خَارِيَةً بِفَصْعَة لِنَا مِسِيعِة طُعْمَرُ. قَالَ فَضَرَبُ بَلَهَا فَكَسَرَبُ الفَصْعَة. فأخَمَ السِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَى وَ سَلَّمَ وَالكُسْرُقَيْنِ مِ ۚ فَضَمَّ إِخْدَافِينَا إِلَى الأُخْرِي، وععل وتحمُّعُ، "تيسها السطِّعاء وَبِسَنُّولُ: (عَرِتْ أَمُكُمْ كُلُوا كُنُوا) "الْخَتَى مَا مَنْ فَصْعَتِهَا كَسَنَّى فَي بَيْتُهَا. وحَبْسُ رسُولُ لله صلى للهُ عَلَيْه وسلمُ الفصَّفة حَتَّى فَرَغُوا فَدَفَعَ النَّصْعَةُ لصحب حَهُ إلى الرَّسُول وحُسَنَ المُكْسُورَةُ فِي نَيْتُ لِنِّي كَسَرْتَهِا أَ وَفِي حَدِيثَ آخَرِ: إِنَّ عَائِشُهُ كَالْفَ غَارِتُ وكُسَرت ا إِنْ . وَإِنَّهِ قَالَتُ لِرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْسِهِ وَسَلَّمَ. مَا كُفَّارَةُ مَاصَنَعْتُ قَالَ؟ (إِنَّا مُ مَثَّلُ إِنَّا، وَفَعْدُ مِنْنُ طَعْدٍ} * أَنَالُ أَوِ الولِيدِ اللَّهِي عَلَّا يَعِرَادُ هَذَا الحَسَدَ، وإن كان قَلَ ورد بخيلاف هذا اللفط، ولكن لمعنى وحيد، وفيد احتج على بعض من تعلق به من أهل للديا، تم رأيت غييره أدخله في تأليفه، فبخلت أن يكون فيد ذهب عييهم وجه تأويله 17 فبذلك أوردت وأوردت بعض ما كت حاويت به عنه اوذلك إن لبنت الذي كان فيه الني صلى الله عليه وسلم بيسه فالظاهر أن ما قيه له، لا سيمه قسم 'ستحدم ويستعمل، وكدات ليت لذي وردت منه الهدية، فيحتمن و تكون القصعتان للنبي صلى الله عليه وسلم، لكنه أرسل القصعة الصحيحة إلى ببت التي أرسلتها القصعيب صحيحة (١١) وأبقى لمكسورة في بيب التي كسرب تشعبها وتسفع بها بدلا من القصعة" الذي أخب منها. ولو سيمنا أن القصعتين للمرأتين لم لكن في ذلك حجة. إذا النق لحالي و تحلي علمه على الرصى الذلك. وإنه الجمام، قلده (١١) من القيمة إذا أب ذلك أو أباه أحدهما، ويعتمل أن بكون النبي، صلى الله عليمه وسلم. رأى ذلك سد دا في الأمر، فبرضيت به لتي هو في بينها، و نتقل إلى لأحرى فرضيسه (¹¹ وليس في الامر ما بدل أن إحداهما أبت ذلك.

ی بکری

أرجع بديع للصيد لان رسد حصاء في 6 23 6

افراغ، بالعيمة والمعلى بيا لا للسلب

عفر فسرس لاجلاء

وهن حدث عن أن عرب في الله عند من الليق فني الله عليه وملد قال على مثلت من مسوكة قالبًا خلافية في فنه فو الأعمل لد أن في الشور، فينما عمل لا مسلطي عمل الشارو عليه) فيتخدج المحاري للحساسياني في الدائدوة الله من محارج في الحداث المحساسيان في الأدائدوة الله المحساسية عن أنها الإدائد المحساسية المح

أسرة بمرداق

فد سند کی ا

ا. «الكبرين» سند في س

بحمار سفظ کی س

عی یا مکنوا تکنو

جدث قد روء اللحوري: عن السرادي الله عند اللبي بالحق لله عليه وللله كان عند لعلي سناته فأرائسا أخلى أميات السلمين مع حدد يعلمه بها كان فصراتنا الدد الكسرة اللسمة فلسلها الحمل الطعاء فلية أثاثا كانا وكيس أرسوس المُصَّعَة حَتَى لَرَغُو اللهِ عَلَيْهِ السَّاعِيجَة وَكَنِّي الكُسروة المحلد الذي ص: 27 أمل أوقار المساكاني ص 670

^{ال} الحديث و، و المرسمي عن أسر . سل الاوضار ليشركاني ، ص: *الألا*ب

ما وكرو أمؤلف متدور حرقي من بدية المعتهد لابن شد الحديد أخي أناأ أن دون أن بشيري بي دلما.

ہے یہ بلایہ

نی و بعضیت تشجیحه،

في س الصحفة

في بن و لا قب يجا با فيا د

نى 16 قرىسى

فحكم به، فالحديث لا يتناول موضع الخلاف بوجه، ودليل مالك من جهة المعنى أن لقسة أعدل، لأنها نستوعب جميع صفائه، فلا يكاد بوجد ما أتلف على جميع صفائه، رمن لدليل أيض على ذلك، إن ما لا تحوز لجزاف في عدد بيعه، فبإنه لا يجب المنل في إنلاقه.

الفصل النائي

في كيفية الحكم في الفصوب

وهو لا يخلو من حالات للاب، أحدها أن يكون فالد العين له لتنصر وله يسقل، أر تكون قد نقل أو تكون قد تعير أوأماً.

الحالة الأولى، وهي إن كان باب العين لم يتعلم ولم يتنفل، فقد تدمت أن لرب احده، والشوقيات ذلك يحمله قصوله لحسب الاستفاعة الله

الحالة التالمة: أن لكون قد لقل

ولا يخبو من بلاية أوجم أحده أن يكون طعاب، بنائي أن يكون عوض، لقالت أن ي يكون حيوانا.

((لوجه الأول إذا كان لمغصوب طعام))

قبن كان طعاما، قلا بخل إلى أن بلتقي الغاصب والمعتدب منه في الموضع الذي غلل إليه الطعام (أن وفي موضع لم ينقل إليه الطعاء، قفي المدهب ثلاثه أخواً: أحدها أن ليس للمغصوب منه إلا منيل طعامه في موضع العصب قاله بن القاسم، التاني: أن وبه مخير إن ثناء أخذ طعامه بعينه، وإن ثناء ضمنه منله في موضع العصب. قاله أشهد في الموازية ورواه عنه أصلغ في «العنبية» (أن ولأصبغ في البعيد مثل بن القاسم، وفي لقرب كأشبهبي (أن) و لقرأ النالت: إنه أن كان الموضع بعيند، فلس له إلا مناه في موضع

وجع فصل أثب م ألمسجعين للتناسب من 122 وم العدم . $^{(0)}$

) أعى س الطعام إلىه. 1

(١) ه في العنسة « سبط في س. .

4 ما بين لقرسين سقط بي ع

الغصب، وإن كان قربها فريه مُخبَر، قال ذلك أصبغ» ¹¹ «فوجه قول ابن الفاسم هو أو لطعام ما يقضى فيه بالمثل، والمثل يقوه مقامه، والأعراض لا تختلف في كيله (أث وحد أن يكون العدل المثل لا التخبير، كما لو عصب فمحا فطحنه، إن الوجب على المسلحق أن يكون العدل المثل لا التخبير، فكذلك هذا، ومع ذلك عدلا بينهما، لأنه إذا خيرنا المعصوب سنه يعلى حق الغاصب بالوبادة في ثمنه، كان ذلك فلم على العاصب. لأن هذه الوبادة إن كانت بغعله، فأسمه صبع التوب، ولو قلب ليس له إلا حدد، كان طلب بالمعصوب منه إذه تقيير بين المويد، لأن ذلك إنا كان يفعل العاصب، ولو قلب بالتحبير أدى ذلك إلى التأنيس بين المعمور، لا سبب على القول بأن من فير بين نسبن بعد منعلا والله علم.

ووده قوره أنتها إن عبن سبته موجود لم يعقبو، توجد التخسر كما لل كان المقصوب لم تنقل أ لأن تقله إما أن تكون زيادة لا عان لب قديمة، وذلك لا ينتع صاحب الحل من مد حد إذا وحده يعينه أو يكون تقت في الصقه فقد رضى به، ورحه ما عالم أصبه هو إذا يعد الكان للقول الله أصبه أل حفق الصرر، لأن الأسعار تحملك باحتلاك الأماكن «في لفالب» أولا سبعة المستحدة، وقد قال صبى الله تعيم الله: (لا فيزر ولا فيزار) أو وي كان الموضع قول فالغالب تساوى الأسعار، وإن تقاوتك فليس بكون المقاوت إلا يسير في الأعلب، ولمه أعلم

فروع ((تتعلق لنفل المغصوب))

لفرع الأول: إذ قلم بقول بن النباسم أن بيس له إلا المثل، واختصار ذلك وساحت الطعام على قول أشيب، فلا يرفع الطعام الطعام على قول أشيب على يرفع المغصوب منه حقه، وقال أصبغ بتوتن منه بحقه فيل أن يعلى بينه وبين الطعام، وقاله بن المواز، وقد عقل بن شحب في هذه المسألة الاتفاق

الله ما يزن الفوسين سنط في س.

ارد) التي شيار شيبه،

ة أفي ساخس،

[&]quot; في بد : وسلم

المالم منظ في ح

[&]quot; دفي لدلب» سفط دي س.

^{. *} الحديث رواه عمر بن يحنى . المع التسهيد (أن سند النور) في، (330 / الخشن سديد أصد غراب، وأخرجه الماكد في: المستدرك في. 1626.

الفرع الثاني: قال بن القاسم فإن عن المتعدي ورب الطعام على اخذه يعينه بغير البند. أو منده. و النصن الذي ينع به فالله جائز، وكذلك لو طفقا على أن يأخذ صه نمتها (أ نقداً، جاز بمنزلة بيع طعام لفرض فين قيصه وقاله أصبغ، وأما على أخذ طعام يخالفه (2) فلا جوز.

لنرع التاك. ومن لك عليه طعام تتعشه منه بعينه (3) فنيراضيشما (1) على أن يعظيك منكه بغير لبلد فنذا لا يجوز الأنه يع طعام بطعام ليس يدأ بيد. فإن لتقا في موضع لغصب فالجاري على أصل بن لناسم رحمه الله تعالى أن بعضي عليه بالمثل (1) واجارى على مذهب أسهب رحمه لله ليحبير للمفصوب منه. إن شاء أخد منه المثل وإن شاء أخذ طعامه من الموضع الذي نقل إليه، والتوجيه اكما تقدم الله المناه على المناه المنا

مسألة (اتتعلق بعده وجود متل لمغصوب).

إذا حُكم بالمثل فلم يوحد في موضع الغصب، فهن يحكم بالصبر إلى أن يجد المثل أو حكم «بالصبر إلى أن يجد المثل أو حكم «بالصبر إلا أن يرصى؛ ألله بالشبعة؛ هذه المسألة قال فيها يعض الأسباح المنزح على حشلافهم في فيض معفن السلم والقضى الآبان، هن يلزم الصبر إلى قابل أو لا بنزه الصبر؟ وعلى هذا يابي احسلابهم فيمن ستهلك عسلا وسمت في بلد فلم يوحد فيه مبله، فحكى ابن المواز عمل بن العاسم عليه أن بأني (أل بالمثل أو أو ألا بأخذ قيمته إلا أن يصطبح على أمر يجور، وقد أشهد وبه مخير إن تد، صبر و لؤمه المثل يأنيه الله الهد، وإن

أين برد قيم ليب الخيرة ... الله يب المحيرة ... الله يب المحيرة ... الله يب المحيرة ... الله يب الله يب المحيرة ... الله يب الله يب المحيرة ... الله يب الله يب المحيرة ... الله يب الله ي

ش، ألزمه القيمة الآن. قال ابن عبدوس: اختلف في هذا كما اختلفا في الفاكهة بسلم قمها فيستم في المنتقصي أأ أدنها وقد عني بعضها، فالصبر حتى باثني بالطعام من بعد خر، كالصبر حتى بأتي إلمان التمرة إلى عام قابل، فقال ابن القاسم: يلزم الطالب التأجير حتى يؤتي بالطعام، وحتى بأتي قابل في الفاكهة، وقال أنهب. برد إليه قيمة رأس ماله في السلم ولا يجوز التأجير، وقال في الطعام يأحد فيمة لعقام إلى ساء، وإن شاء ال خرد، وهذا على أصلم فسخ دين في دين، وإنه سظر، فإن كان الموضع بذي يوحد فيه مبل أثنا فلك على يومين، أو الأمد القريب. فيسس «له» أن لأ منك بأني به، وإن كان يعيد على الطالب في تأخيره صور، وكان قد سنهلكه أنى لجي بحر أو فقر بعيد، فعليه قيسته حيث بشيكه، بأحدد به حيث بنيه.

فرعان ((في كيفية ضمان الشيء لمغصوب)

الفرع الأول. ((ضمان لمغصوب بالشريعد الاتفاق على الفيمة).

قال سحنون سألت أشهب عن الرحل يغيصب من الرحن طيرة قمع، فيريد أن يصالع المغصوب على كين (أ) من القبع: فقال أشهب. إن كان قد ألر، لغاصب القبعة بحكم أو مصلع اصطلح عليه، ثم أراد أن يأخذ منه بالفيمة التي وحن له كبلا من القمع، فلا بأس به، فلت لأسهب، ولم قدس إن كان لتزم (أأ الفيمة ، هو حين غصبها كانت له القيمة لازمة لابها مجهولة ولبسب ألكين معنوم قال ألا بري أن "الغصوب منه لو أنى بشاهدين بشهدان أن فيها عشرين إردا

ا بی عاصید

[:] مے ہ الل

د) وله سفط في س

⁽۱۰) مي ۽ اسمبلك.

في أو شيء الصبرة بالصدرة بالصدام الطعاء بلاكبيل ودري معشار القاسوس، ص (١١٠ وحمير) بلغة لاين باريد. ص 1/24-

^{۽ ۾} ئي

ا في س والسن

^{*} في س و ن

[&]quot; الإردب مكتابا فيجم يستعمل لإقبار، محتار القاموس، في ١٩٠١.

الفرع الثاني: ((إذا غصب في شدة ثم صار في رخاء))

قال الشيخ أبو الحسن اللحمي رحمه الله تعالى: وتختلف إذ غصب في شدة ثم صار في رحاء، فيل تعرف مناه أو قيمته على الغول إنه تغرم أعلى الالقيم، الأنه عد حرصه ذلك السوق، برسا أن مغصوب كان معلوم الكيل، فلدلك قاب ينرف المثال أو القسمة، و ما محسول تكيل الأسمى الألفيسمة يوم لقصب على المستسرر، أو أسي ألا القيم على تقول لتاني، وذلك أعلم.

مسأله (في حواز الشراء من الغاصبين وقطاع الطرق عند الضرورة)، الشا

كند نا إلى عص أعبض منكر أب برت ويقده بو ولاية لامبو ألى حفل أن تا قال: وذلك أن الاحفول الحاصر بونس، غرق حسنة العرب على قراها، وحاصوا طعامها وقلعا في المسر أبر حفق. طعامها وقلعا في المسر أبر حفق. حنب العرب الشعاء إلى البلا في البوء الذي ولى فيه، وأرادو بسعه، فته قف كثر الناس عن شرائه، لسنن من بها من العمداء، فأجاب بعضيه بعدد حدار لشراء قال. وأجاب شبحت رحمه الله بجوز الشراء، بعني والله أبا صحمه عدد لله الزووي "أقال: فأخذ الناس غتواه رحمه لله، فلما سمع الذين أفتوا بالمع تحدثوا في ذلك، ووجهوا إليه بعضهم وقد كبيرهم وأفضائهم، وسأله عن فشاه، ها هي مستنده لنقل أو لفقه؟ فقال: ما عندي قلل في ذلك، ولكن ذلك عندي مستسطى القسقه، وهو أبضا حار على مسلمي الموازية ولدونة. أما المعه، فذلك أن لطعام المجلوب لا يُعلم عين مالكه، ولو قام شخص يطلبه، ما حكم له بأخذ هذا الطعام المجلوب اتفاقا، وما ذلك إلا الاحتمال أن يكون هذا الطعام المحلوب عشر ملكه، لأنهم ما غصيوا ذلك لفاعام من شحص واحد، ولا من موضع واحد،

أعطيته» (1) كان «له أخذ ذلك منه» (2) قسن تم لا يجوز له أن يصالحه على كيل، إلا يعد ما يلزمه القيمة، إلا أن يصالحه من الكيل على ما لا شد (1) فيمه، قال شهب وكذلك إذا (4) غصب خلخال فضة، أو غير ذلك من هذه الوجوء (1) وهو يحكم عيه في الخلخالين بقيمتهما ذهبا، قال محمد بن رشد؛ وهذه المسألة صحيحة بيئة. أما إذ صالحه على قسمة . تفف عليه فيسها، أو حكم عليه به "فيحال أن بصاحه على ما شاء مر لصف من صنف الشيمة القيوة أو غيره، أو على ما شاء من العروض أو على داسر أن كاس القسمة التي وصيد عليه ولا يؤجره، واختلف هل يحور أن بساحه على بعده أن أن من طعاء أن كال من طعاء المسألة الله في معاء أن أن من طعاء أن القسمة أن بعده أن القسمة أن من أن بصاحة على فعاء أن أن من طعاء المسألة أن به قب أن القسمة أن من القسمة أن من القسمة أن أن محمولة أن العرب من فموه أن أن له لا يحرر ن بخد محمولة من السمرة أن أن كلا ركم القسمة أن أن محمولة أن من المسمرة أن أن المحمولة أن أن محمولة أن أن من القسمة أن أن المحمولة أن أن محمولة أن المناه المولة المناه المحمولة أن أن محمولة أن أن محمولة أن أن محمولة أن أن محمولة أن أن المكون الردي ميها أنت وبالله النوفيق.

ئا ئى غا ئىنى بالسى راجا.

[ُ] في س وأما في المحادُ الكبل

[🖰] تی ۽ أغلم

[&]quot; ذكر هويشرسني هذه لمسأله في العبار دون الإنتداء إلى سلاحظة مؤلب بأن شبحه كتب إليه بناء المفراسعيا. في 5/68

اً أَنْ وَ خَلَقُلُ عَمْرُ مِنْ قَمَدُ لُو حَدَّ لِحَلْقِي تَوْلَى وَلَايَةً إِنْرِيقِيهِ 632-709 قدا لَشَرَ شَجَرَةُ البَورَاسِ 145٪.

الباسي القوسين سقط بي ع

[ً] بد بين فلوسين سفط في س

المحيع سلك

[ً] دي من لو ۽

[ً] بي س: هنه الوحه. ..

۱⁴ في س: قيه. • • في س دناسر.

⁸⁾ ما يين القوسين سننظ في س

رور معام -ستطاعی عا

الله السَّمْرُ 4 أحيث محمر للسوس في 300 وحبيرة للعدَّ، في: 336 - 27.336

^{&#}x27;''المدونة الكبرى، للإساء مالتابن أنس لايسخي كناب الصرف، ص 9 - 3/

¹¹ من لقمع المطافي ع ⁽¹³⁾ لاحلات استفادي م

^{1,4} في س محدوثية

وإلما الواجب على فؤلاء العارب صدّن التعام في منوضع غنصبه (١) اتضاف. لأنه سفله و خشلاطه بي عصمود، ينزه منزلة استهالاكم، ولو استنهلك ما حكم عليه «قب الأ بالمثيل. فكذلك هذا، لاستما وقد قال ابن الفاسم في المرارة؛ في الطعام المغصوب إذا نقل اليس للمعتصوب منه اخد. أقولي له المثل، فإذ حكم بن القاسم رحمه الله بالمثل مع وحود عينه وقيام المغصوب منه. فلبكن المتل ها هنا أخرى وأولى 4 لعدم لعلم ممالكه، ولأنه لو قم أحد الله علم عين طعامه قصار ذلك كالمستهدك، وقد قال في لمدونة فيتمن عصب الرجن طعاماً أو إداماً فاستهلكه. فعليه مثله في موضع الغصب 6 منه، وإذا كان الواجب المتل، صدر هذا الطعام ملك له، وإذ كان ملك له، وحَبَّ أن يبييعه لا سيامًا والنسرورة د عمة لذلك. قال. فلما ممع من أرسل ذلك إليه الله عصم فقياه، وقال بعضهم: ببغي البع من ذلك الآن في ذلك إعانة لهم على العصب، فقال عن ذلك شبحنا: قالمع من ذلك النس هو ، لكون هذا النس قلك " الهم، وإله هو لمعنى أخسر، ضع أن هذا لا يمنعهم من الغصب والعداء وهم إن لم يشترو المسهم يرفعونه إلى موضع أخر وليبعونه. أو يأكلوه، وقال بعضهم ألبس إن أصبغ قال بي مسألة الموازية. قالًا: وشونق من العاصب لرب لطعام و يخلي بهه وسندي فقد شرط في التحلية النوتق (١٠٥٠) وهؤلاء لم ينوثق منهم فوجب لمنع. فقال عند ذلك الشبخ إنى (1) تكلم في ذلك أصبع في مسألة العلم بالمغصوب وبأن لطعام ، المنقول عبن ملكه قائمة أأو وليس هذه مسالتنا، مع أن أصبغ ألما يحسمل أن يكون بسي هذا على أصنه، قال أصنه ، إن، المال الحلال إذا خالطه شيء من الحرم -وإن

```
الله عن سن القسيرة و و المدر المصود على حي ۱/۱۰ المراب المصود على المراب المصود المراب المصود المراب المصود المراب المصود المراب المصود المراب المصود و المراب المراب
```

14) افائن سمط کی من،

فل- يحرم أأ سواء كان الحرام في ذمته أو مخلوطا بالله، وإذه كان هذا، فليس هذا هو الدهب المسهور، قال شبيخ أبو عبد الله الزواوي رحمه ألله تعالى: وقد رأيت لابن وشد رحمه الله تعالى ما يو فق نسجنا «رحمه الله»

((سؤال موجه لابن رشد حول الأموال المغصوبة))

ودلك أنه سئل بن رشد رحمه لله تعالى بم هذا نصه: حوب الفقية الأحل، أدام الله يوفيقه، في قوم من قدائل شتى في الصحرب، بتغاصيون فيما بنيهم، وليس لهم مال سوى المتبية، وهذا لغصب المذكور فيما بينهم، أله هن يسوع لأحد له مال حلال لا تشويه حربم، وهو من ذلك المال لمغصوب فيما بينهم، أله هن يسوع لأحد له مال حلال لا تشويه حربم، وهو عن النب عات. وإزاد التورع أله هن يحوز له أن بت ع من ذلك المال المغصوب أم من تلك الإمل المعصوبة فيما سنهم، هل يسوغ لأحد ارد لتورع بي وهبه أمير المسلمين أنده الله من تلك الإمل المعصوبة فيما سنهم، هل يسوغ لأحد ارد لتورع بي وهبه أمير المسلمين أنده الله من تلك الإمل المعصوبة فيما سنهم، هل يسوغ لاحد ارد لتورع بي وهبه أمير المسلمين أبده الله من تلك الإمل المعصوبة فيما مهدون لأمير أمره عليهم أمير المسلمين أبده الله ولان أله أن يتبيهم على هدينهم من ببت مال دالمسمين أنه أن لا كولهم مهدون لأمير المره عليهم أمير المسلمين أبده الله الإمل المغصوبة، هن يسوع لأحد أخذها إن أعظم أمير المسلمين بالي أمير المسلمين إلى أمير المسلمين المناكورا الإمل المنصوبة، هن يسوع لأحد أخذها إن أعظم أمير المسلمين بالي أمير المسلمين مثل موققا مشكورا الديال للدنوالي موققا مشكورا ثال للدنوالي

```
في د حرة ول تل

أو يو س عرد يده

المنسد د بده أد مجيد بند الله دوروي المعيد في أث

أن ين الموسين منشرات بل متعد في اس، وكديك بي معيد إص 10 الأ

أن ين السراء اهر تحريف

أن في الا المنطقي

أن في الدوسين

أمامسلمان المتعد في الا

أد المسلمان المتعد في الا

أد المسلمان المتعد في الا

أد المي الا الروائد
```

((جواب بن رشد حول الأموال المفصوبة))

فأجاب رضى الله عنه، عن دلك تا « هنا ه النصاء تصفحت عصمي أن الله وإيال. مسؤالك هذا، ووصفت عليه، فإن كانت هذه الماشية بأبيني هؤلاء الشور من القيمالي فيد تو رئوها عن مائهم وأجدادهم كما دكرت، وهي في الأصل معصوبه، ولا يعلم السوء لفده لعهد أصحابها الذين عصبت منهم الاررسما ولا يمكن صرفها إلى فلحاب اعسانهم ولا صوف شيء منها إلى فتاحيتها الأعلمة للحهل بدا فتحكست بأيدي اللاس هي الي ألديهم، عا ذكترت من مسرات عن أناهم وأحد وقم أحكم اللبطة عند مشعريف عب والأياس من وجود صحبها "أأسق فالم إسول المصلي الله عليه وسلم فينها الوجيات (فَشَالُك بِهَا) أَنَّا فيستنجب لهم المصدوري، ولا نجب دلك عسهم فرضا وحد، ولا سيما إن له تكنُّ هي التعصيرية بأعسانها ، وإذا هي السالها، فسجرز ساؤها فتهدين اراد س الناس أن تشتري نسب منها، وما عدور منه الأمير السلمين أناء الله أيامه، نبوعيه لاحد ساع لمن وهب أثانه أن بأخذه. وهن له تسكم، ولم نكن عميم مي دلك إنه ولا حرح إن ساء الله تعالى، والأمسر المسلمين أداء الله الأب الراشيب من الدي سند إليه شبياً منها من بيت مال المسمين، إذ إي عبل ذلك منهم بتسريم ١٥٠ في مانع المسلمين، وأما يهدون لوالي (9) أصدرالمسمين عليهم فلا سوغ له فيبوله منهم. لما جاء (رزُّ هَذَانَا الأمر ، عَلُولًا) إلا أن مكافئ عليها، فإن كاف عبها بنسست من التواب، وأهدى منها شبث الأسر المسلمين، أدام الله تأبيده وتوقيقه، فأعفاه لاحد، صح له تعظيمه وساغ له. وسواء كان الغاصيون لهاده المشيبة قد عصيرها لن لم بعصيهم. أو لمن غصيهم أو غصب الماءهم

⁽¹⁾ وهنة السقطا في ع

يى س خمسا،

ييع إليه سيد سيد تلك

```
حديث النقطة. وو والبحاري، المحسالات في، ص 34 وسبد 3/1346
                                                                                                            منيه سيط بي ٥، وفي س ليصرف
10) أفي ع ربال أهدى، وخلت أخرجه الأمام التجاري ومستدانات الأناء احتداء أدارا، والقدال، إن تحقيه أحد الغراد من
التنبية ولد يحصره إلى أمام الحبش التاجمة في التسمة، وحج دمع الأحيار الأبن الأسر، ص 1783
```

قبلهم (1) إذا كانت القبيلة قد غصب القبيلة، فلم يعلم كل وحد منهم بعينه أنه أخد مال من صار إليه ماله بعينه، وأما إن كان هؤلاء القوم الدين هذه المانسية بأبديهم قد غصيرها هم، أو من ورثوها عنه من آمائهم وأجدادهم قبلهم ممن (2) غصيهم، أو من لم بغصيهم، بعرفون أربيها الذين غبصيت منهم، ويكنهم 'داؤه السهم بأعسانهم، 'و إلى ورتسهم، فالواجب المتعين عليهم اللازم لهم أن عرصوها على ربائه . إذ لا حل لهم أن بسمسكوا يشيء منياء - فإن م يقعلن وتسكما بها قال بعن لاحد أن سنتري منها سنت منها ولا . أ أن يشبهم أحد منهم «هبية. أأ ولا ممن صيارت إليهم أأ من نسلت بأي وحم صارب إليم، بين فعل شيشا من ذلك رهر شالم، كان حكمه في دلك حكم العاصف. واللم بصالى المُراثي ليصواب ...

قال سيخنا ، لقصم» المشر إليه؛ فمن تأمن حوال من رشد رحمه الله، علم صحة ما قال شبخنا رحمه للله في مسابة الفعام، لله قال سنجم أبي عبد الله المكور، لكن تشبيه اللي رشد رحمة الله ما حارث علم بالملقطة لما عقر، لأن اللقعة استقطيه الما ينسع من وبعيها الرب إن لو عُلم، ولم للتقطيم على سببل التمك، ومسألة المشينة مَن هي في بديد (١٥) ممسيع من دفعها لربب لو عُلْم، وما عصبها أو ورئها إلا سنسلكه، يستنان ما سِنهما على هذا لتعدير ، اللهم إلا أن أيكون هؤلاء الدين بأنديهم هذه الناشمة عَمْمُ صبيح الانتباء إلى الحو. والإثابة إليه، ورد ما بالديهم من الماسلة إلى أربائها إن علموا، فيكون أحكم في المعطة لا شد فيها، وأما الله قوله إن كان هؤلاء القوم قبد عصيبوها هم، أو من ورتوها عبد من آبائهم وأجد دهم قبلهم، لن غصبهم أو لمن (10) لم يغصبهم إلى آخر كلامه، قليه نظر، لأن من غصبهم «لهم» (11) فبالهم تدعدت، كيف بقضى عليهم برده لهم، مع كونهم لهم

> ۱) کی ج. متحوم، أأما بين الفوسيل-سقط عي س ⁴ حة-حقط بي س رات التي الله الشريك له الد شبهالة برمتها متقولة من كتاب فتاوي الن رشد، السعر التعلي، 1010. إلى 1020 (7) و مشده سقط في س. في العبار، قال الشيخ أبو ضد الله مذكور، ص (7/1) (۱٬۵) في س^{. ا}س (۱) ولهم، شط يي ع

تبعدت، فكان الوحد أن تباع هذه الناشية على ملك أرديها، ويستوفى منهم تيمه معليم من النبعت، للهم إلا أن يكون نُعنه من حديه إذا ردت إليهم من نبيتهم بعطون ما عليها، فيتعين الرد إليهم، ويكون دلك حق، هذا هو الصواب عندي والله أعلم أم التهى سا كشبه به إلى شبيحت أبو عند الله لزواوي أعزد لله بعالى مم حكاه عن ولده أم وما ذكره ابن رشد وما سنلحق هو عنى ابن رشد.

((تعلىق المؤلف على رأي شمخه))

والدي عندي في ذلك، ما حكم عبيه في اعبر صه على من رشد رحمه لله من نقيد من بيده المستب، ذلك مأخوذ من كلام من رشد رحمه الله. لأنه قد ذكر في السؤال والجواب، أن مبر المسمين قد ولي على المسؤول عنهم أمبر ودلك نقتضي كونهم تحد وحكم، (أ) أمبر مسلمين وقهره، ودلك بشمر الانقدة إلى الرحب صوعا أو كوه، فإن قبيل فحيند شعى ن يأخذ أمبر المسلمين المشبة من أيديهم ويتصرف (أ) فيها حسيما تقسم من ردها إلى أربيها إل علمو . أو صرفها فيما يصرف فيه الأمول لني جهل أرابه، قلبا عند ذلك. إلى مركها أسلمين، ومكية على المسركين، وقصعا للملحدين (أ، فأقرها في أيديهم على هذا الوصف (أ) وهذ أحد الوحوه تصرف فسها هذه الأموال، وهم مع ذلك، إن أحدها من أسيهم بقر فقر ، فتحب حينئذ إعاشهم من بنت مال المسلمين، وهذا منه، الأنهم تحت نظره وتحت فنعره وفاعته وهو الناظر لهم فيست يصلحهم، كم هو لناصر لغيرهم من سأن المسلمين، يبين ذلك موله في الحواد، إذ إن أعبل ذلك منه ليصريه في مصالح المسلمين، يبين ذلك موله في الحواد، إذ إن أعبل ذلك منه ليصريه في مصالح المسلمين، يبين ذلك موله ودولهم تحد المعرف فيم ناعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره لهم ودحولهم تحد طاعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره لهم ودحولهم تحد طاعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره لهم ودحولهم تحد طاعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره لهم ودحولهم تحد طاعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره لهم ودحولهم تحد طاعمه فين نامل حواده كن المامل، علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره ودحولهم تحد طاعمه في فيله المامل علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره ودحولهم تحد طاعمه في في المامل علم من حكم المسؤول عنهم، ونهره ودحولهم تحد طاعمه في في المامل علم من حكم المسؤول عنهم من يه المامل علم من حكم المسؤول عنهم من عائل المامل علم من حكم الميامل علم من حكم الميامل المامل علم من حكم الميامل ا

ا السبي عبل الوستريسي بي المداو من 1925 . الا من السادي وهو تجايف الا فكاما سنط في س المي من و تصود الأمن عاد تركت التي من المدعد ودان دلو تجريف التي من المدعد ودان دلو تجريف

طوعا أو كرها، وليس لأحد التصرف في ذلك المال، وما هو مشه إلا «بعد» (1) إذه. فلما أقره بأيديهم علب وعلى، (1) لظن أنه عن دلك نظر للمسلمين. فلذلك أباح من رشد رحمه الله لشراء منهم، وغير ذلك عم تضمنه حرابه والله أعلم.

((تعليق المؤلف على رأى والد الشيخ))

والذي عندي، فيما حكاه عن والده وحمه الله: ن سبيه (3) قوله بقول بن وشد فيه عدى الم أسرنا إليه من الانفياد وعدمه، والقير وعدمه أثر أكاسا عترص به على الشيخ من التوثق من الغاصب قبل أن يُخلى بيه وبين لطعام المغصوب صحيح، وليس هو قبول أصبع وحده، مل نص على ذلك بن لمور وأشهب وأصبغ وغييرهم، وحكى بن الحدجا أقى دلك نفساقا ألم ومنا أحاب به من أن أصبع إلى تكلم في مسسألة العلم بالمغصوب منه، وبأن الطعام لمنقول عين ملكه، فلا بنهض هذا الجواب عدي، لأن هذا الطعاء علمنا قطعا أنه مغصوب، وإنه جهك عين مالكه، والجبهل بعين لمالك لا يبسح للغاصب لتصرف أن فنه قبل التوثق، لأن من جهت عبيه وله حق، فإمام أو نائده أو حماعة المسلمين بقومون مقامه، ويترلون منزليه، وهو ، كما » أو لو كان حاضرا معلوما، لما حلى بين الغاصب وبان هذا الطعام إلا بعد التوثق، فكذلك بكون حكمه أن مع الإمام أو نائبه أو جماعة المسلمين، وعد قداء حماعة المسلمين، على الغاصب، كهياء أراب الطعاء بأحماعه، وقد قدما أنه بحد على لإماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بحد على الماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بحد على الماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بعد على لإماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بعد على الماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بعد على الماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه بعد على الماد أو بائبه او حماعة فسمين أنه أو حماعة في المناد أو بالماد أو بائبه او حماعة في المناد أو بائبه المناد أو بائبة المناد أو با

ا معد استطاعی بر المعد بی سال عمر با معد بی سال المعد بی سال المعد المعد المعد بی سال المعد ا

لمغصوب من غاصبه (1) وينظر فيد. إما يرده إلى ربه إن علم. أو يصرفه فيما يصرف فيه ما جهل ويه من أموال المسلمين، وأحد هذا لا سبيل إليه، لوجود النقل والاختلاط، فلاند من التوثق، والله اعلم، وما ذكره من كونهم إذ لم يشتر ذلك منهم بعلوه إلى موضع آخر فياعوه أو كلوه. قده هذا لا يلزمه (2) لأن نقول: بجب على أهل لموضع الاحر الامنتاع من سوائد. وكمال كلوه شيره إلى مدون وحد على أهد تركمه فيادا، له يبق إلا كنه على بالتسووه بن ذلك بعن من عدونهم والسنه، الأن من فيد أما بكند. سين إلا خد فللسائل من عدونهم والسنة من السناع من المستاع من الدي عندي في هذه السنام، وحم الاستاع من سائله، الذا بالمعالدة والله الوقق.

الرجد لثاني من الحالة الدنية: وهو إدا كان المغصوب عرضا

وقد أقل سقال من تقالم و أسب ربا سحس من أحد منه وإلى ساء حد منه القيسة يوم العسد، وقال سعنون السال لم الأحدد إلا أن سغير في هذه أنه وردى ابن الناسم عن مالك رحمه الله تعالى وهو في كتاب محسد إن المغسوب سه بأخد العيمه إلا أن بالأخذ أسر المعسوب أن المغسوب من تقالى وهو في كتاب محسد أن ياخذه مالكه كما الوالم بنقده فوحه قول ابن القاسم وأشهب إن العرض لم شعير، فوجه أن يأخذه مالكه كما الوالم بنقده وإلى كان له التخبير أنه الما يلزمه من عرامة الكراء في رده فكان دلك كالتخبير أن ولا يشيم هنا حوالة الأسواق، وكما قال سحنون «في غير الدن» (أنه أخد التمن فقد أحار فعل المعرب، قال المعمد قال المعرب الما المعرب الما المعرب المعرب الما المعرب المعرب الما المعرب المعرب

قال بن المواز وحكاه بعض الاشباح عن بين القاسم: أن ربها إن أحد قسمتها بوم

الغصب من لعاصب، وكانت أقل من قيمتها يوم القتل، فلا رجوع له على القاتل يسيء، ويرجع لغاصب على القاتل بقيمسها يوم النسل، «قبل ابن يوسى» (1) وزعم أشهب أو الفاصب لا يرجع على القاتل لا عثل ما دفع والزبادة لربها برجع بها على الفاتل، لأن لغاصب لا يربع فيما غصب، فإذ رجع «الغاصب» (1) عمل ما غوم فلا حجة له، قال بر لغاصب لا يربع فيما غصب، فأذ رجع «الغاصب» (1) عمل ما غوم فلا حجة له، قال بر نوز، ولم يعتجب هذا، لأنه ما صمن القسم برد لعسب فقد ملكم باها «بومنذ ، أن يماؤها رفعانها له رفايه، ولا يحسن بن لفسم و سبب أنه إذا حد القيمة أولا من القات، يوم لعصب عبر العاصب كما ذكره ، ولد يقده قرب سعن را بن برنس

حكى بعض يقبهاك القروبين: إن بن العالم يسان، وأأخره إيما القابل فيلسيان، فكانت أثل من فيمتهاك القروبين: إن بن العالم بعد وعاصب سيء مثل ما يال سحول، قال: وينزه على هذا أن يكون أحل ته بأحد من بد الفائل من سائر عرضاء العالمية إن لل كان له عرضاء وكان مقلساء لاته علم سحول وسي قول بن القالم هذا ما أخده لكوند غريه غريه غريه أزول احده لكونه مثل ملك فكان حتم على أحدهم إما الفاصب لغملت وأسالت جديدة من لأحره وأما على قول ابن النالم وأسها رقة أحد رب القالمة من بفائل وكان العاصب منسم عال يكون أحق بدلك من سائر عرضاء الغاصب، لأن هذا مال العاصب بالأراب بن الله عرضاء الغاصب.

وأما إن كان الأجنبي إنه أذهب بعضها، فني محسوعة قبال أسهب: ولو فقاً عينها أجبي، فلريها أحدها وما نقصها يوم الفقئ من الفاقئ في عدمه وسلاية 6 أن حوالة الأسوق ليست من فعل لعاصب، وتعيير القيمة في السبعة المنقولة من فعل الغاصب لكون أسعار البلاد لا تنفق عادة فالنغير إنه كان سببة النقل، والنقل من فعل الغاصب، فلذلك وحب التخيير، والله أعلم.

ووجه ما قاله مالك رحمه الله، إنه صفايل تعلن بالنقل من العاصب فوجب الأ يأخذه

۱۰ في ش العاديب

⁽¹) مى س: فدا لا پىرم، لا بقول.

^{· .} ق بقصد: من فلم بغصب ما ياكب

[.] " في س بلايه وهد تحريب

[&]quot;" بناش في المسجئين وسنان الكلام بنانا سلى "تسم بني وصفاها

ه نوع شت

^{&#}x27;'ييع کليت

الان الموسي سنط في س

اق في ع: المُبعة

اً مَا مِنْ الْقُوسِينِ سِنْطُ فِي سَ

²¹ او بغاضت» سلّط في س

³¹ مېرمنڌ» سنط بي ح

[&]quot; يي س عربم عربه ...

⁽⁵⁾ في من يقية النصي.

^{* * * *} يعسد بدره أر عداله

المغصوب «منه) المناه التعام، وقد وافق من العاسم عليه، والفرق بينهما. أن الطعام المثل يقوم مقامه، تسلت اوجب المتن، فيورة حذ المنل فإنه أحدًا معبم وليس كدلت وأخد الفيمه، فإن الغنمة لبست هي المتل أخد الفيمه، فإن الغنمة لبست هي المتل أخد الفيمه، فإن الخدمة والمه أعلم

فرع (في نمن نقل الشيء المغصوب).

فوذ أخشه "في غيير بلد العصب، قبلا كراء عليه ولا نفقه، ولا على العاصب رده ⁴⁴ قاله أصبغ ولا شبب بحوه، قال لمعيرة أقاني المحموعة قيمن بعدي على حشب رجل فحمله من عدن إلى حدة عاله أو يبتر، قإن كان متعديا قبرب السلعة أن يكلفه ردها ألى عبدر، أو بأخذه حيث وحده ، وإن أحد صمته القيامة بالبلد الذي حمله منه، وبأحد العلمة حيث ما ما منه أ

فرع ((في قبسة نفل الأشياء عن طريق الحط).)

قال ابن القاسم وأشهب في مجموعة، في رجل اكترى من حمال على أن يحمل له الأحسلا بعلي على أن يحمل له الأحسلا بعليه ولي بلد صاحبه المحال الله فحمل عبره، وبلغ إلى بلد صاحبه القليمة المحلوب محير إلى «شاء» أن حب صمع غيمة الله اللهد لذي حمله منه، ويأخذ القليمة حيث شداء، ورد حب أخذه وغود الكراء، وقال أشهب الأكراء عليم، وليس للحمال فود إن

المستدوستان مي ما المناف مي ما المناف مي ما المناف المي ما المناف المي ما المناف المي ما المناف المي من ما المناف المي من المناف المنا

فال أنا أرده إلى حيث نقلته منه ولا لصاحب لحين أن يلو، الحمال وده، وعلى الحمال أن مرحع فينحمل لحمال لكي استوجر عبيه، وقال صبيع في كتاب الل حسيب في هذا إن صاحب الأحمال محير بن أن يلزمه ردها، أو ياخذها ولا كواء عليه إلا أن تعلم أن صاحبها كان راعبا في وصولها فيكون عبيه كواء خثل، وترجع الدّي « اللّا ي كان أكرى عليه.

الرجه التالث من الحالة الناسة: وهو إذ كان المغصوب حيوانا

فقال بن القاسم وسحنون. ليس لرمه إلا أخده، وقال أشهب: ربه مخبر إن شاء أخذه وإن شاء أخذ لفيمة توم الغصب، وفي لمو زية قال ابن القاسم: قال مالك: له القيمة، قال عص الشبيع . يريد وليس له أخذه «الان» (2). أما ما قاله ابن القاسم قبان لحيوان لم شغير، وليست على ربه في أحذه مغره ولا مضرة، قوحب ألا يكون له غيره، كما لو لم شغير، وليست على ربه في أحده مغره ولا مضرة، قوحب ألا يكون له غيره، كما لو لم ما يدل على الفرق بين العرص والحيون، وأما ما قاله مالك ققياسا على لطعام وقيم شعف. قال بعص أسياخي: والدي بينغي أن بعاد: لا يحدو للله إما أن يكون قرئبا أو معيد، قبل كون بعيما (أوحب أن يكون المعصوب «منه ، (4) منخبر «لأن ذلك لاند أن يكون قد نعير ، (1) وإن كان قرب وحب ألا يكون له مقال (6) ولله أعله.

قال أبو لحسن لنخمي: أما العسد والدوب ولل الشأن أن يصل بعسم، أو ما لا يتكلف له حموله تخفته كالتوب وما المنطقة من للمعصوب منه أن يأخذه وإن كره العصوب أن ما لا الطريق الذي نقل ملها مأمولا، والعصوب أن يحر على قويه، وان كره المعصوب أذا كان الطريق الذي نقل ملها مأمولا، لأنه فادر على وده من عبد مضوه أزان كان محمل و عبر موجود، لم تحر على فيوله، وكان له أن يصمئه القلسة أن وان كان دلد له المحسل و عور لتعلم كرا أن وأحب الغاصب

الدائي و سنط بي الرائي و سنط بي الرائي و سنط بي الرائي الرائي الرائي الرائي المائية الرائية الرائية الرائية الدائية المائية الدائية ا

أن يستمه (1) كان للمغصوب ألا يقسه، الآنه بقول: غرضي في مالي أن يكون ببعدي. إلا أن يقول الغاصب: أن أخله وامتنع العاصب من بقول الغاصب: أن أخله وامتنع العاصب من ذلك الغاصب: أن أخلف من الأجرة «عن حمله» (2) كان ذلك له (3) على قول ابن القسم، قان دفع المغصوب معه» (1) الأجرة سقط مقاله، وليس عليه على قول أشهب للحمل فإن دفع المغصوب عمه» (1) الأجرة سقط مقاله، وليس عليه على قول أشهب للحمل من ، كم تعدم "لاساء والله أعلى أذا أختاً بغل غير مد استناح عليه والله أعلى من ، كم تعدم "لاساء والله أعلى المعال إذا أختاً بغل غير مد استناح عليه والله أعلى من ، كم تعدم "للهاء والله أعلى المعال المعال إذا أختاً بغل عدد استناح عليه والله أعلى المعال ا

الحالة التاللة أ: وهي إذا يعيّر المفصوب

ولا يحمو ذلك من علانة أقسام الحدها أن تكون دلك من فعن المه تعالى الثاني الله أن تكون من عمل العاصب الثاني الله أن تكون من عمل العاصب

النسم الأول: هو إذا كان التّغيير من فعل الله تعالى "

قرار يحلو دن من وجيين إلى ان يكون قد أدهب بعض حزائد. أو أدهب كند، ثارت كان أبرت كان الأول، على مرزاء أن ربد محسر إن شاء أحده ولا شيء أله على العاصب وإن شاء ضمنه القيمة. قال بين القاسم، وسواء كان التقييم يسير، أو كثيرا، قال، وهوم هالجارية، أأ عند الفاصب قوت، قال أشهب، وسواء كان ما أصابها من الكبر (١٠٥) والهوم كثيرا أو يسسرا، مثال الكبر الثدين أو تحر دلك، قبن لصاحبه أنه يصنه القيمة إن شاء، قال القاضي أبو محمداً أن إذ كان ما دضها من اللقص بأمر من الله تعالى لا شعل من القاضي أبو محمداً أن إذ كان ما دضها من النقص بأمر من الله تعالى لا شعل من

ا في ع: يسلقه ` دعن جعله ۽ نقط ابي ما

" ومدير عنظ لي غ

الله يي س الحالة التالية

الله على من الشاسة الشاسة

" ئي س. سخانه،

⁸ مي څ: لېسي

الله . ميو محمد س أبي ريد

الغاصب، فليس للمعصوب منه إلا أخذها بغير أرش، أو إسلامها وأخذ تيمتها، ولبس له أخذها وما نقص، لأن الغاصب «كان ضامنا لها يوم الغصب، قلم يكن لما حدث من العيب فيه حكم من الصمان، لأنه صار على أصر مضمون، فإذا اختار المالك أخذها، فقد رضي بعينها، لأنه لو لم يوض لكن بعيبها سلمها، ويرجع بالقيمة، قإذا قال: أوبد الأرش لم يكن له ذلك لأن العدسية ، الديسسين صديب بانفيراده، وإنما ضسميه مصموس الجيملة وأبعاديه نابعة به أن يوب أن كان محروا إن شده ضميه القيمة، وإن شده أخذه، فهو إذا أحذها فقد ربع عبد يد العداء، فوجد أن لا يضمن كما لو كانت عنده، والله أعيم.

قد بعض سيحى: وقد بحثمل أن بدن برية أخذها وأخد قدمه مد نقصها الله لاية في بعض سيحى: وقد بحثمل أن بدن برية أخذها وأخد قدمه مد نقصها الله لا في في السيمان الله بن دهت بيعث أو الكل، وكذلك لو باع عدد به غيب دلس بد. إن أبنائع تصمن ما هلك بسبب هذا السيح، سوء هلك بعضه و كنه، ولو لم يدلس لصمنه أن شمان البعض كصمن الكل، فمن لصمنه أسترى. سياء هلك كنه أو يعدم، وقد لهد أن شمان البعض كصمن الكل، فمن وجب عليه قصل لبعض "" ولله أعلم.

وهد الذي شار إلب هذا لسيخ ب نفر، وبين الساليين قرق، اذبك أنه إذ الختار البيت على المساليين قرق، اذبك أنه إذ الختار البيت على المسالية على النفل الفاري المناب المناب المناب الفصول المناب المن

ا . رو رش للبريني سنط اس اس.

21 ما يان القوسان النقط في س

ا آ اللي ع: ما تقص ا (ا) ما دي الموسى مقط في ع:

الله من على وحيا عليه فيمان البعض وحد عمله فيمان الكان

" هنده دی السختین واستسود: از بعسی

7 ہے تائخہ ۔ ''یے تائخہ

الله في ع إذا بينو بالتعدي

رہ اور عہم سقط ہی ح

وليندو للنص في ع 100 ويدو للنظ في ع الرواد ويدو النظ في ع

« الله في س حدود والمعنى يدون عوص.

محموع الذات، وهو يعتفد أنها سليمة نبعص لتمن مقابل العبب بالضرورة. فإذا هلك لبعض أو الكل الأجل العيب، وسبمه كان الضمان من المدلس، الأن مدليسه سبب في ذهاب ما دهب إليه، والسبب عبدن بعوم مقاء السشرة، فلهذا قب أنه بضمن ما هبك كان بعضا أو كلا، و لعاصب ليس له سبب ولا مباندرة قسما هلك من عض الذات إذا كان بأمر من

وإن كان العيب 2 لم تدلس له وهلك عند المشترى الكل أو البعض، فصلحانه له إلى كان ضمان «شر ۵» (۱) وهو عبر مربعج عنه، لأنه إن كان عالم بالعب فقد رضي به، قال متكسم اله» أأ وإل كان لم يعلم ولم بدلسه البائع أيت. وكان الهمالك الكل. فبرمه يرجع عا يقابل العب القديم، لانه هو الذي أحده له الدعع منجان، وإن كان الهالك إما هو لبعض، فالعقدة منبرمة، بما أتى حنها (5) من جهم، لأنه مخبر إن شاء عاسك وأخذ أرش العبيب القديم وإن شداء رد ودفع أرش العيب الحادث. فرفع الصنمان إنَّا كان من حهسه بخيلات الغياصب. ألا ترى أبه لو قيام به البدئع تماسك به ولا شيء لك. أو ردَّه ولا شيء عليك؟ أكن له حجة أو عبه غرم لم كان البائع هو رافع الصمان؟ وهذا الفرق واصح أن

وأم الوجه التاني من هذا الفسم وهو إذا كان قد ذهب كله، قبلا خلاف أن العاصب ضامن وعليه القيمة قيما لا مثل له. والمتل قيما له مثن حسيما وقع التبينه عليه في محمه من هذا المجموع، ولكن اختلف في القبمة متى تكون؟ على ثلاثة أُمُوال؟ المسهور إنها بدم الغصب، والقول التاسي، أنها يوم الحكم، والثالث: إلها "6 بأعلى قيمة مرت "كمسه.

فوجه المسهور "١٤" «به يطسر العيمة بدو العصب " وهو الصحيح، إلا أنه، الإ موجية التعدي ولا حكم الحاكم. لأن حاكم لا تصالبه إلا بالتعدي الله والتعدي سنت

الله تعالى، والعداء قد رفعه عنه المغصوب منه باختياره أخد شينه كما تقدم.

القسم التاني: إذا كان التغيير من فعل أجني

التضمان بسرط الهلاك، فوجب إذ هلك أن تضمنه من وقت العماد، إذ الطالبة إلى كانت مه، والحاكم بها عللب، وأحكم إلى كان بمقدار ما ترتب وبراؤه (١) ودلك يوحب ما قلناه

توجب المطالبة، وهو الحاري على أصل اللونة، الأنه قال بينها النسن أكترى ذاية أو

ستعاره فعبسها تم أني مها أحسن م كانت عليه، أن لرجا أن يصمن قيمتها، لكونه

« لوفت» أ فبعدر ذلك عليه. فبعرمه القيمة بوم الله لتعدر وهر رمان الحكم، وهذا فيه

حسنها عن التفاعم بها وينعها. فلا يكون العاصب أحسن حالا منه والله أعلم الله

ووحه القول بأنه بضمن بأعلى قيمة مرب عليه، فيهو بد، على أن حوالة الأسواق

ووجمه القول بأنه يضمن لقسمة يوم الحكم لأنه بطلبه بإحضار شبشه (3) في ذلك

ولا تخلو ذلك من أصرين حدهما أن تدهيه أن كله، الناسي أن تذهب تعضم فإن أدهبه كله فقال ابن لقاسم في للدولة فيس عصب جارية فقللها لدله أجنبي، وتسمسها يومئذ أكتر من فيمنها مود العصب، إن لربيا أحد القابل بقيمتها يود القبل بخلاف العاصد، ربد أنه إن غرم العاصب إنما يغره تسمنتها ٦٠ وه العصب ١ قال: وإن كانت سبمة بومنذ أقل من قيمتها بود الغصب كالله لرجوع لتمام القسمة على الغاصب، قال ابن سوار: لأنه بقوله إلها أخدت ما يحب عليه لنعاصب، ولي عنى الغامب أكشر منه. قصار كغربة غريمي الله قال سجنون في كتاب سه إن أثار ايمنيا من الثاني، وقدستها نوم العصب أكثر، فلا رحور، له عنى القاصب كما لو ناعب المام ياله لكن لربيا أحد الشمل

10) م پاڻ ٿيوسال سنڪ لي ساه

نے وہ راہ ا 4 لمديد لکيل ۽ کيات است. جي ١٨٠ ا نبي چارا ۾ وي هريب المارة المنصافي س وفت جي تر الدهب يى ئۇرىمە ئىلىد سولة الكبري كناب القصية في ١٠٦٨، اً في س. كفريم عريم.

الم من سفيلا (1) في ش يوف الارجريب ^{ہ)} رشرہ سقط نم خ المراسب ني ح نے : سپما رائعتی ، سشتہ ئ شى ئا غارا ما بين الشهاسيين سقط الي س

.

الغاصب فلا يتبعه ببنية القيمة الفيمة الفيكون أحق ب من سائر غرما ، الغاصب.

وأما إن كان الأجنبي إنه أذهب بعصها، ففي المجموعة قال أشهب: ولو ففاً عينها أجنبي، فلربها أخذها وما نقصها يوم الفقئ من الفافئ في عدمه وملايه (²⁾ ثم لا شم، لم على الغاصب، وإن شاء أسمها وأحد قيمتها من لغاصا بوم لغصب وإن كان العاصب أخد ما تقصب من العاني، وهو أكثر من قسمتها من العصب، أخذ منه الأكشر، قال سيختون بها تفسير. فالمان عبدوس أن وتتسيره أن تشرم فيل كان مليم وأحد وتفاسيب من لفاتي كثر من تسميك يوم العصب، أحد حارث و بيع به أخذ، وإن كان عديه أحد ذلك من لجائي، وأجع بد خالي على الغاصب، وإن كاس " قيستها يوم العصب أكسر عند طلب الغاصب بالقسمة، وتلقى له الأمة رما أحدٌ فليشا أأ وإن ساء أحدُ الاسه والله الغاصد بما أخذ من الحالي أو أسع الجاني ما تم ترجع بما لحالي على الغاصب. وبي الدولة ولو قطع بدها أجنبي له زهب لمه عدر عليه اللس لرجا أحد الغاصب بما تقلب، وله ان علمه للمه لود تعصب لولتفالب إلياه أحالي بم جني علمه ون شاء ربيد خدها وأتبه الحالي وتما تفصيم ٥٠٠ دن لعاصمه ١٠٠٠ برس، وثيل ذا كانت بمست يوم الغصب عشرين وتقسها العظم النصف فأحذه ربها رما تقصها وذلك عشره، تُظر إلى قيميها عوم حديد الأحملي عملها عون كالرصانة وليسمها متطوسة حسمول أحلارتها من الجاني حمسين وأعطى منها للغاصب عشوة وأخذ البعية، وهذا مذهب أسهب الدي بري أن الفاصب لا تربح كما قدمناه.

فصل ((في ضمان التعدي يختلف عن الغصم)) .

ما قدمناه من القول في جنابة الأحيى، إنما هو إذا تقسم غصب لجميع الذات المحتى عليمها، وأما إن لم يتقدمه غصب للدت " لمجنى عليمها، لا من حاني ولا من غيره،

أ في ع.لانه. أكتصد فقر، أو غدائه. أن انشر عدرس الاعلام أن في عاكان. (أكافي سن سينا. (أكافي سن سينا. (أكافي سن الليات. «وبرجع بتمام التمن يوم الغصب على الغاصب، ولا أن يأخذ القيمة ويرجع بتمام التمل» (أ) ان يؤخل القيمة ويرجع بتمام التمل» (أ) ان يونس (أ) وقبول ابن المواز أصح، لأن في هذا إذا اخسار أخذ السمن تبقد أسار بعل الغاصب، فلا تباعة له عليه، وإن اختار أحذ القيمة منه فقد ملكه، ياها عيمتها له تخلاف غياد، القاتل للقيمة (أ).

الله المدان المجالة المدان الأساح عن إلى القاسمة أن ربهه إلى القد للسنها يوا المغلب من المعاصب، وكانت أقل من قدمتها بوم النقل فلا رجوع لد على المداني شيء ويرجع الفاصب على لقائل المسيسية إليوم القسل، وقال أن يبرس أن ربعه ألستما أن ويرجع الفاصب لا يرجع على القائل الأعمل ما دفع والربادة لربها برجع على القائل، لأن المفاصب لا يربع قيما غصب، فإذ رجع والعاصب، أثا تمن ما عرو بالا حجة لد قال من المؤاز: ولم يعاجب هذا، لأنه لم صمن القيمة أنوم العصب فقد ملكم ياده والوساد الثانية أن من فنماؤها وتقمانيا لم وعلمه، ولم يختلف من لقامم وأسب أنه إذ أخذ الميسة أن المن لقائل، إنه يرجع بتماء قلممها يوه العسب على الغاصب كما ذكرنا، وقد تقده قول محترن الدائية الله المائية المائ

مى يعض عنس تنبات العروبير: إن الل القاسم يقول: إن عرد ربيب شائل فيصليد، فكانت قل من فيسبه بود الفسب، بدلا برجع على العالم بليى، من من قال سعور، قال من فيلام على هذا أن يكول أحوال بأحث من بد القاش من سائر عرضاء الفاصب، إن عاكان له غرضاء وكان مقلسا، لأنه عند سحنون وعلى قول بن لقاسم هذا منا حد لكوته عربم غرعه أ وإلا أخده لكونه "منل ملكه، فكان حقم على أحدهم إس الفناصب لفصله، وإن القاش خديمه بإن الفاصلة، وإن القاش خديمه بإن القاشم وأشها إذا أحد رب القاسم من القاشم وأشها فلا يكون أحد الله على من سائر عرضاء العاصب، الأن هذا منال الفاصلة، إلا أن بريد أن يرفع الضمان على من سائر عرضاء العاصب، الأن هذا منال الفاصلة، إلا أن بريد أن يرفع الضمان على

⁽⁾ ما يين القوسان سلط في ع.

الله الطر قمرس الاعلاء

⁽³⁾ في ع: النيمة.

^{**} ما بين لفوسين سقط في س.

^(\$) «العاصب، حقظ بي س

۱۱ «العاصب) سفط في ۳ (6) «پرمند» سقط في ع.

ار الله مي س عرب غربم

⁸⁾ في بن: بنية الثين.

فقد قال من يونس رحمه لله تعالى: والقضاء أن المتعدي يفارق لغاصب في جناشه الأن المتعدى إنه جن على يعض السنعه، والغاصب كان عاصب الجمينعها، فضمتها بومشذ بالغصب، قال سحون: لفرق بن المتعدى والغاصب والسارق اختلاف الأصلان، وذلك أن الغاصب له ربح المال وليس كناك القارض (أو لمبضع معه أن يشعدي، (ابن يونس)، والفرق الأول أصوب، وقد قرن بن العاصب والمتعدى بفروق هد أبينها فلا نطول بذكره.

فإذا تقرر النرق بين الغاصب والمتعدي، فمن تعدى على ملك الغسر، فلا خلو إما أن يبلك جميعه أو بعضه، فإن كان الأول ضمن فيمنته يوم خنابة والتعدي وإن كان النائي فلا يخلو من أربعة أوجه:

أحدها: إن تلف البسير منه ولم يبطن الغرض المفصود منه. الثاني: إتلاف النسير أبطن الغرض المقصود منه ألا المنائل العرض المقصود منه.

((لوجه الأول: لتلف البسير لم يبطل الغرض لمقصود منه))

«فإن كان التلف يسبرا أو لم يبطل الغرض المقصود منه» أأ فقى المدونة قال مالك في رجل أفسند لرجل توبا: إلى كان الفساد يسببرا رأيت أن يرفعوه ثم يعيرم ما نقصه بعيد لرفو، وإن كان كثيرا أغرم ألا قيمته يوم أفسند، قال ابن الفسم، فإن قال رب التوب، لا أسلمه وقد كان العساد كثيرا ولكن أتبعه بما أفسند، كان دلك له، ولقد كان مالك دهرا يقول له في الفساد: عرم ما نقصه ولا يقول بسببر ولا كتيرا، حتى وقف بعد نفا هذا الغول في لفساد الكثير أشقل للخمير رحمه الله يعامى الزمه مالك إصلاح القصعة ورفر الثوب، لأن رساحيه لا نقدر على استعماله للا بعد رسلاحه، وكان في مندوحه عن دلل،

المحكد كثيث في سنحة ولعنه تحريف أمعه سقط في على المحدد منه المحدد منه المحدد منه المحدد المحدد منه المحدد المحدد

وليس ذلك من عب لقصاء بالمتن فسيم قل قدره، ولو كان ذلك ما غيرم النقص بعيد الإصلاح، لأن من غرم ما تعدى عليه لم بكن عليه غُره آخر فقد تكون قيمة الثوب سالم بمئة ومعيب تسعين وبغرم في رفوه عشرة، تم يكون قسمته بعد ذلك خمسة ونسعين ويغرم المتعدى خمسة، وقد لا يزيد الإصلاح في قيمته «معيب» أن شيئاً.

قبال أبو الحسن النخصى، ومثل ذلك إذا حلق رآس مُحر، مكره، إنه يطعم عنه أو ينسك، لأنه أدخله في ذلك، فإن كان الحالق فقير فتدى لمُحر، ورجع عليه متى أيسر، وقد اختلف في هد الأصل، هل يغرم الجارح أجرة (أ) الفيساء فقيل ذلك علمه، فإن برئ على على يُثير أن غرم أيضا، وهذ صوافق لما تفده في الرفس مع على لمتعدي، وقيل ذلك على لمجروح إن برئ على عبيس شين، لم يكن عبى الجسرح شيء، وفي هذ طلم على المجروح، ويلزم على هذا إذا كانت لجدية على عبد لا توجب غرم قيمته أن بكون علاجه على سيده، فإن برئ على غير شين لم يكن على الجارح شيء، والأول أحس، إن على الحاني لرفو وأجرة الطبب، إلا أن بحث صاحبه أن يغرمه قيمة العبد قبل الإصلاح فذلك له، لأن إصلاحه من مقال " ربه لا عبيه، (ابن بونس، ولو قال قائل، في البسيير إعا عليه ما نقصه فقط لم أعبه، لأنه إذا عضه ما نقصه القطع دخل لرفو في قيمة هذا لنقص. كما قال فيمن وجد بها، وذلك شانه أن له حعن مثله ولا نفقة له لأن النفقة د.حمة في تقويم حميعه أنا.

اللاجه الثاني: إتلاف يسير أبطل الغرض المقصود منه

والذي تكسب من أحله، فاختلف الناس ، لمدهد بي ذلك، فقال الشافعي و لحنفي (6) فيمن قضع أدن فرس أو حمار فاره (7) و ذليه وهو مما تركب في المدهات لا شيء عليه إلا ما بين القيمتين وقال مالك في المعروف من قوله فيما حكاد أبن القيمتين وقال مالك في المعروف من قوله فيما حكاد أبن القيمار (8) وما قاله أبو

المعيد منظ مي س أخر. المعيد منظ مي س أخر. المعيد بالشمال تشريع في عصاء الإنسال. المعيد بالمعيد المعيد من عصاء الإنسال. المعيد من حصد المعيد من حصد المعيد من حصد المعيد ا

الوليد الباجي قالا: إذا أبطت الجنادة المنفعة القصودة منه لرم الجاني حميع قيمته، قال البحي روى ابن حسيب عن مطرف أو ربن المجتسون ألى الدي يعطع ذنب فرس أو حمار فاره أو بغل مما يُركب منله في المباهات، فإنه يضس حميع فيمته، لأنه أبطال الغرض المقصود منه المخلاف لعين والأذن، وهذه المسالة ذكرها القاضى أأنا أبو محسد وغيره من أصحاب البغد دين. سدا أن من الدلب عن دلما، وها الاطند، وذك خلاف الشافعي والى حبيفة المستدم قال ولدبين على ما الاستراء ما حميع به المناش أو محملة أن المناسبية أن المناسبية المسترد من هاء لعين بدرسة عندس أكسال أو دليب أو المناسبية أن قال أبو الحسن بن القندر، فإن فقع دلك حسر الماشي أو أدليد، أو مثلة لا يركب من دلك، فذلك ساواء، وسواء كان حسرا أن بعد أو غيرة المنا فرن بن مثلة لا يركب من دلك، فذلك سواء، وسواء كان حسرا أو بعدا أو غيرة النافي أن أن بالسياد المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة على حد قولي سالما على المنتعدي إله الا يطمئ في الكتير أن ال

الوجم التالث: إذ كانت الجناية كنبرذ، ولم تبطن الغرص المقصود منه

فحكمتها حكم ليسبير الذي لا يبطل العراس القصود منه سواء يسواء والله أعلم

اً تصر فهرس لاعلام (2) اعتر فهرس لاعلام (3) وعن عن وحدو (4) في ع: وهذه نما يركب بو محمل (5) وع ع: سواء. (6) وي ع: مناس. (7) في ع: فنداعا. (8) في سن حبيمهم. (9) قصد إليه سقط في ع.

فاختلف في ذلك قول مالك، فمرة قال: أنه بضمه (1) إن شاء ربد. ومرة قال: ليس له إلا ما نقصه (2) والأول هو المشهور، وقد اختلف في فروع، والاحتلاف فيها بنا هو مبي على حلاف في سهدة؛ هل تنف من لمحي عليه الغرص المنسود أو ٢٠

بردا أفقاً عين عبد او قطع بدد، فقال سالك أأ في الجسوعة عنسته وقال بن الغاسم في كناب البيات في العين الواحدة والأصلع لا يضمنه، وعبد ما نقص وولا يعنن عليه، أأ وقال مطرف وابن المجتون في كناب بن حبيب، في البد إن كان صالعات بن معظم خراجه ونفعه في صنعة بدد أأ، صمنه وإن لم يكن صانعا كان عبد ما نفس، وإن المجل أو أن ينقأ عينيه سو ، كان تاجرا أو وغفا ان فيه ما نفيل. أأ:

قبال أبو الحسن المختص، ولو كان صابعا المعطع لم أصبيعا أو أغنه، للمعطل ذلال صنعته (أو وحراحه ضمنه، فأما حسم الله، فيأوى أن يعتسنه وإن كان من عسل الحديد، وكبالك إن قطع رحله، لأنه للمحا يمعظم عبرته وقل من يستخلف أثال للسرف عليه من ذلك، أو أن يطيه أثنى ملكه، وأب العرح فإن كان حقيف ضمن ما تقتل وإن كان كسر فاحتنا، ضمن حبيعه فأحصاه ضمن ما نقصه. ألا فين لم لتعتبه أو رادت "" تيمند الم يكن عليه شيء، وعوف على ذلك، وقد قبل ينظر إلى ملك الزيادة فإن كانت تلت قدمته أو ربعها أو ربعها تعدى على حرية

وكانت من الوخش (1) كان الواحب فيه مش ما تقدم في العبد. ينظر هل تعطلت منافعها. وإن كانت من لعلى فأفسد شبت من محاسن وجهها، أو نديا أو غيره، حتى صارت لا تراد، لم كانت نراد له، صمها.

قال الله المتحسون في تمانية أبي زيد (2) الفرس الجميل تفقاً عينه عليه ما لفصه، وإلى فقاً عينيه صمنه، قال أبو محمد بن أبي زيد (قي مفقود (3) العبن أو مقطوع ليد، لنقة عينه أو لفظع يده الثانية (3) وعلى الحالي فيسته جميعه (ابل يونس، قال الله لموز في لمعدى يقسد لنوب فسادا يسبرا لا يلزمه إلا ما تقصه بعد لرفو، ولم يختلك في هذا قول مالك، ولابن القاسم ولاشهب كان لجنية عمدا أو خطأ، قال ان القاسم، أما في العساد المكتبر (6) وربه مخبر في أخذ قيمته حميعه يوم لجنية أو بأخده وما نقصه، وإلى هذا رجع مالك، وقال أشهب في الفساد المكتبر إلما له أن يضمن قيسمته حميعه أو يأحده القصاولا شيء له قسما لله أن يضمن قيمته حميعه أو يأحده وهو كدام لشأة ليس له أخذها لحسا وما تقصها، قال ابن المواز؛ وهو أصب إلى، لأنه إنه لزمته (3) لقسمة لم يكن لربه أن يأخذها ودع عيره (3) لا باجتماعهما، أو بأحد الشريكين فقصة. كذابح الشاة وكاسر العصالية، فليس لربها أحده وما تقسها، قاله مالك وأصحابه، ويقول أسهب؛ أخذ (10) سحنون في المجموعة قال؛ ولقد قالا في أحد الشريكين في الأمة نظؤها علا تحمل، فإن شاء صحبها (11، ألزمه قيمتها بوم لوطأء أو تمسك (11، ألزمه قيمتها بوم لوطأء أو تمسك (11، ألزمه قيمتها بوم لوطأ، أو تمسك (11، ألزمه قيمتها بوم لوطأ، أو تمسك (عصابها ألمنا وجبت له. (ابن يونس)، قال بعض أصحبها أصحابة وبدء فيما ومبت له، (ابن يونس)، قال بعض أصحابة ورد قسد لشوب فسادا كنبرا، فضار ربه أخذه وما تقصه، فإنها يعني بعد أن أصحابة ورد قسد لشوب فسادا كنبرا، فاخار ربه أخذه وما تقصه، فإنها يعني بعد أن أصحابة ورد قسد في في المحابة ورد قسد فيها يعني بعد أن أسته المحابة ورد قسد في المحابة ورد قصه والمان ورد في المحابة ورد ألها القيمة التي وحدان في المحابة ورد ألها المحابة ورد ألها المحابة ورد أله المنابة ورد أله المحابة ورد أل

ا الوشتر الردي من كال سيء محيار بدموس، ص: 651 في س العرواني من يوريد لعرواني الما من يوريد لعرواني الأما من يوريد لعرواني الأمن من معنى اللين اللين اللين اللين من معنى اللين اللين من الكبير الأمن من الكبير اللين الكبير اللين الكبير اللين الكبير اللين الكبير اللين من مناهده اللين اللين

يوفأ أو بخاط إن كان مما تصلح فيه الخياطة، أو تشعب له القصعة (أونحو ذلك، كما قال في الفساد النسير، إنه يأخذ الثوب وما تقصه بعد الرفو، ولا قرق بين اليسير والكتير تخلاف الجنادة على الحسوال، هذا لبس على الحانى أن يقرم ما تقص بعد أن يداوى له اللابة.

قال: والفرق بينهما أن ما ينفق على الدوة غير معبوم، ولا بعلم هل نرجع إلى ما كانت عليه أم لا؟ ولوفو ر حياطة معلوم ما ينفق عليها، وبرحعان كما كانا (2) والله علم، (ابن بونس)، وهذا لذى ذكر فيه القساد لكتير في لترب، إنه بأخذه وما نقصه بعد الرفو. خلاف طاهر قولهم، ووجه فساده أنه عد يعرم على رفو النوب أكثر من قيمته صحيحا، ولا يلزمه ذلك (1 أو لا ترى ان أشهب وعبره بقول: لبس له أن يعرمه ما نقص «إذا كان له ن يعرمه قسمته وهو القباس، فكيف غرمه ما نقص، أن بعد الرفو وقد يبلغ ذلك صعف قيمته خلى نقل فلا نقو هلك (أ بقيبة لاحز ، في لفساد لكشير، هل بكون ضامنا الجملة المحنى عليه، فلأنتبه أن بصمن دلك، لأنه أفسد لرفية فصار صامنا لها، حتى يرفع ربها عنه الصمان بختباره، كما قالو في الأمة بين الشريكين يطؤها أحدهم (٢) فتسوت، إنه ضامن لها، وهذا أبن، لإمكن أن تكون حاصلا من الوطأ، ولأنه إد وطنها تعمقت بضمانه حتى براءة رحمها، ومن المدونة قال ابن القسم؛ وكذلك من تعدى على داية (1) رجل فقطع لها عضوا، وفعن بها ما أفسدها قليلا أو كشيرا، فهو كالثوب فيمنا وكذلك من الرائد سائر الحوال (ق

وأما من تعدى أعلى عبد رحل فققاً عبيه، أو قطع له حارحة أو جارحتين، فما كان من دلك فساد فاحتنا لم يبل فيه كبير منفعة، فإن يصمن قيمته وبعتق عليه، وكذلك الأمة، وقال في كتاب الديات، من بشأ عيني ("عبد رحل، أو قطع بديه حمينعا، فقد أبطله، ويضمنه احبارح ويعيني عبيه، وإن لم بنظيه مثل أن بفشاً له عبينا واحدة، أو حدم

" ما يې يغول مقطعي ۽

^{وہ} آم سر∗ ملك

أ في إود أحد الشربكان

ا افيل س: حالة

ه الله الكبري كات العصب، قر 14،44 و4،

" في ع: عين والمسألة في كتاب لحيادات من المبارية، ص 146 ولا...

اً کی سن دیشت نقصته. افغ اس وارجاد کما کانا " می تو ویال لا درمه یک

أذنه (الوشبهم، فإنى عليه ما نقصه «ولا يعتق عليه، (ابن الموز) وقال أشهب: إذا فقاً عنه أو قطع يده، فإنما عليه ما نقصه» (أ) وإن فقاً عينيه أو قطع بديه أو رجله، ضمن قيمته كله وعتق (أ) على الجاني، وقاله ابن كنانة عن مالك واس أبي الزناد (أ) عن أبيه، قال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: يغره الجاني قيمته ولا يعنق عليه، لأنه إنما مثل يعيد غيره، وليس للسند أن نخبار إمساكه، واخد (أ) ما تنفسه، ومن المحموعة قال أسند قال ين كنانة عن مالك قيمن قطع بد عبد سبره، و الما عبده عمدة من راد مخبر من أخده وما نقصه، و حصمة قيمته جميعه (أ) قال: فإن ضمة تسمة حصعه عنق على الجاني، قال أسند، وإل كان قطع الله الواحدة أدهبت حميع ما فعه، فلمس لسبده إلا فسمته أن يريد وبعثق على الجاني، ويريد وبعثق على الله مذهب أكثر منافعه، فريه محبر كمه قال سائل، وهر

ستحسان وليس غباس " (أبن يونس)
وحكى عن بعض فقيات في لعبد تُحتى عنيه حدية متسادة، مش أن نققا عنيه، أر لفظع يداه حسيعاً إن معنى قول ابن القاسمة بعره لقسمة وبعلق عليمه إلا هداية فست ذلك سنده أر ما يذالي من ذلك، فإر له خد العبد وما نقيمه وليس لعبن بأمر رصا ذلك سنده أن بونس)، وهذا لذى ذكر خلاف فاهر قول ابن النفسه وأشبب، وحلات فاهر روابة أن حبيب لذى له يرجب عشقه، لأنه قال لسيده إمساكه وأخد ما نفصه "أنه والصواب من هداء والذى الحياره؛ أنه إذا أفسنده مكداً أن يغره الجانى قيمته وبعشق ولعشق عليم، على ما أحب السيد أو كره الأن قيمته عوضه، فهو مضار في تركه قيمته صحيح، وأحد ما لا نشقع بد، وإحرام العبد العشق، وإن لم يفسنده مثل أن يفقاً عبد الوحدة، أن يقطع يده الواحدة ولم يذهب به أكثر مافعة، فالسيد مخبر بين أخذه وما نفصه لأنه لا ينتقع بد، أو يغرم الجاني قيمته وبعش عليه أدل له لتعديه وظلمه، كما قال مالك وأشف، رابن يونس) ولأن لجانة والطنان وقع معا فكافا ميل بعيده وغيب ذلك لحرمة العيق، (ابن يونس) ولأن لجانة والطنان وقع معا فكافا ميل بعيده وغيب ذلك لحرمة العيق.

(1) في س أنف.
 (2) ما ين الموسين سقط بي س.
 (3) ميع: أرعتق
 (4) انظر فيرس الأسلاد
 (5) ميع: ويأخذ
 (6) مي س: بقصيم.
 (7) ميع: لقيمة.
 (8) ميع: قال لس لسيده إمساكه.

كما تلنا فيمن حلف بحربة عبده إن باعم « بباعم» (١) فكان البيع والحبث وقعا معا، فغلب العتق لحرمته، وكذلك هذا، ولله أعلم.

مسألة ((في التعدي على الحيورنات))

ص عدى على شاة فقل لبيا، فقد روى أس حبيب عن مقارف و من المجلول إن كان عظم ما تراه له (اسر)) الله (المعلمة فيمنه إن تلك ربها، وإن لم تكل غزيرة اللها، فإنه بطنس ما المقلولة، وأما المقرة والدفة فالما للفرة بالشاة فجعل حكمهما واحد. لأن يبها متافع غير اللها، أقامة أصلغ، وأحل اللخس الفرة بالشاة فجعل حكمهما واحد. ومثالف عبيره من الأشهاخ مثل الباحي وأن ترنس، فجعلوا حكم المقرة والدفية ألل في المنافقة أن لبس علمة إلا ما تقصيب وإن كانت غزيرة اللها، هذا أما المحدى إلا أما تقصيب وإن كانت غزيرة اللها، هذا أما المحدى أو كان عبارات المن عصما تقدمهم، إما من المحدى الأو عبيرا، وإلما أم المحدى المنافق عليه عبر لعاصل وكان الحكم يخسف لرحية وأسطة العسب، رأية ذكر دلك المكون، الأسلمة عن المحدد إلى المدون المحدد وأسطة المحدد، والمرافق المحدد إلى أبل التقسيم، والمنافق المحدد وأسطة المحدد والمحدد و

القسم الثالث: وهو إذا كان النغيس بفعل الغاصب

فلا بخلو دلك من تصلين: أحدهما: أن يكون دلك نغير صعه أحدثها في المغصوب. التامي: أن يكون بصعة أحدثها فيه.

> اا) د عم خدد في ع

ان مكدا كيت مي سيختان وأصف حرف ((س)) ليستثنو العلي.

۱۱) کی س عرب

⁽⁴⁾ مي س. التعدي.

^{دى} فى س: أدخته.

⁶⁾ ليكور: خفط في ع

ر-دی عادر اشته عبد

ا18) سقط في س

((الفصل الأول: أن بكون النغيس بغير صنعة أحدثها في المغصوب)) 1

فلا يخلو إما أن يدهيم أو لا، فإن أذهبه فلا خلاف إنه ضامن القيمة، ومنى تكون القيمة؟ في لمونة يوم العصب، وهو مدهب ابن القاسم وأشهب قياسا على ما إذا كان ذلك يأمر من الله يعالى، وفي الدمياطية: إن ذلك يوم الهلاك قال سحنون في المجموعة: في العاصب إذا قتل الجارية، إن الفتل فعل تأن، وقال. إن له أخذه بوم القتل، تم رجع إلى قول بن القاسم وأشهب، ووجه ما في الدمياطية؛ أن ربه بقول: أن أرقع عنك يد العداء والغصب أن أوطبل بالجدية

فرع: ((في لتصرف في الأشياء لمغصوبة))

قبال اس لقسم وأشهب، ولر باعبها وهي تساوي العين بألف وخمسانة، لم يكن له إلا قييمتها يوم لغصب، وأب إن لم سعب كند، فلا يخبر إما أن يكون أذهب بعض أحزاله أولا، فإن أذهب بعض أجزاته بغلا يخلو ما ذهب أن علم ما نفص فقط بعد ربو الثوب كن سيبرا، فني لمدونة في كتاب العصد والعاربة، أن علم ما نفص فقط بعد ربو الثوب وتشعيب القصعة، وتد بص أحد في كنات الغصب: أن ربه محدّر إن شاء أخذه وما نفص، وإن شاء صمنه لعبيمة، وأما إذ كان ما يقص كشيرا، فني لمبونة في كتاب لغصب أن، أنا العصوب منه مخبّر إن شاء ضمن الغاصب لقيمة، وإن شاء أخذه وما عشر، وفي العادرية يصمن فنظ، وليس على العادم سائقص، كما لو كان ذلك بأمر من لله العادم وتعالى "وإليمه دهب أسهد على ما حكاه بعض الشيوخ، وقد قدم أم إذا أهلكه لعاصب أم وبوم الجدية؛ لشولان،

ا) .
 الحقق سيارة الإراكان الأولى حتى بسيعتم الكلاء مع العنول الذي وضعاء المائية العنول الذي وضعاء المائية ا

کی ہے۔ اما

في حالانيو

ا بی جا دھا۔

في ع. فن لله لعالي

7 «لکن» سفید ہے ہ

وكذلك اختلف إد هنك بعضه. هل عليه قيمة ذلك بوم الغصب و بوم الجنابة؟ والثاني مذهب الدوية. والأول مدهب (1) سحنون رحمه لمد، والغرق على مذهب المدونة على هلاكه وهلاك بعضه، أنه إد هلك كله نقد دهبت عليه، وذا هلك بعضه قما (2) بقي، قلا يرى ربه أخزه لما يره، فإذا أخذه نقد رفع عنه يد لعماء، عله أن يطالبه بالقيمة يوم الجنابة (أوى عن سحنون أنه بطالبه (1) به نقص بود لغمصد، فابه برى ذلك كما شب عمره، غمصه غمره، والزمه بعض الشبوخ أن يقول. إذا هلك بعصها أمر من لله تعالى أن عضمن فيمة ما نقص. قال بعض شدحى وهذا إلزام صحيح.

الفصل لثاني: وهو إذا كان لتغيير بصنعة حدثها الغاصب في المغصوب وذلك بتنوع إلى أنواع:

لنوع لأول: وهو إدا صبغه

قال بن القاسم رحمه الله؛ ربه مخبر إن شاء ضمن العاصب القسمه، وإن شاء أخذ النبوت ودفع قيمة الصبع للغاصب، ولا يكون شرعكين فيه، وقال شهب رحمه الله، لربه أخذه، ولا شيء عليه في فيمة الصبع أ

فوجه قول بن للقاسم أن الصبغ صعه العاصب بمال دفعه عنه، وله عين قائمة ورواله لا يمكن. في حب أن يمكور له حق عنه، وذلك يوجه من علنه، ودحه قبدل أشهه: إنه عين قائمة لو أزيلت 6 من تتفع به أن فرجه أن لا يمكون له مقال، كالحسامة والبساص والحص والحص لله أعلم، وما علمت به قول بن لقسم، هو نفس الفرق بين الصبع عفيره مم ستشهد به الشهر رحمه لله تعالى، لان أن تصبغ عين فاسة لا تمكن روالها، والخسطة يمكن زوالها

ني ۽ إلا أو.

ايي س مروي عل

في ع. قبد التي من يقالية راخيات في ع القلب في الرا العصاب التي من أريسا

يصن ماله (1) بخلاف للباس والأكل، والتضمين في كلا الوجهين أحسن.

فرع ((في محديد وقت لتضمين))

الذا تَلَكُ أَنْ رَبِّ لِشُوبَ أَنَّا مُحِيِّر إِذْ صَبِعَهُ الْعَاصِبَ، لِيَا الْأَخَذُ وَدَفِعَ قيسة الصلع أو التصييان، فاختار التضيين فيسي البكن ذلك، قال الراحيان الماسي، أرى أن لكون محير الله أن يصمنه التي تيمنه لوه غصبه، أرا يوم صبعه، إن كالت قيمة ذلك النوم أكثر قال: وهذا أحد قولي إلى القاسم، يربد أن له نولا أحر بالمضمين بوء العصب على إلاً،

البوه الثاني، زهر الحياضة

فقم تفق ابن لقاسم وشنب، على أز لرب النوب أحده من عبير عرف وقد ساوي اللغمى رحمه الله بعالى أقبين لحماظ والصنغ بي فاهر كلامه الأنه تاله: وإن غصب تاب فصيغه أو حاطه، كان صاحبه بالحيار بين أن بأخذه وبديه تبيت الصحة ١٠ أو يسلمه ويغرم الفاصب قيمشه، ولالجملة فالمسألة لا تعري س حلاف، لكن أبل لفاسم وأسلمت بقولان- يأخد من غير عرم، وقرق ابن القاسم بين الصبع والخماطة فيما (¹⁾ أشرنا إليه قرار

فرع ((في ضمان النقص بعد الخياطة))

إذا أخذ رب السوب ثويه بعد الخياطة. فهل بضمن العاصب ما تقصه لقطع أم لا؟

t) يې س پيسور مالا.

^{دا} دی ع فیبا

الله عن أن يكون فلك

^{؟)} رحمو الله تعالى سنط في س

وقيال ابن مسلمية (2: إن نقصه (3) الصبغ غيرم «النقص» (4) وإن زاد لم يكن له فيه شي، إلا أن يكون إن غسل حرج منه شيء له قبمة، فيكون صاحبه بالخيار أن شاء أعطه التيوب فقسله، وإن شاء أعطاه فيصة ما تخرج (5) منه. لأن رسول الله صلى النه عليه رسلم عال: (لَيْسَ لَعَوْرُ عَالَمَ مَنُّ) أَنَّا عَالَ عَالَمَتُ وَعَرِقَ الطَّالَمَ؛ كُنْ أَحْتُمْ أَوْ غُرْسَ، تَرَيْدُ لا حَلْ للغامسين في بُقاء ما أفعده في المعصرية، والله ينقص فيطرح الكالك الصبيغ إن كان عي رَ لَهُ مَنْفُعُهُ أَعْمَاهُ. وَإِذْ قَالَا شَيْءَ لَهُ، صَالَ اللَّحْمَوِ * مَأْتِي عَنِي قَالِ عَبِيد للك الأ لأخذه بقير شيء إذ كانت سفعة في الصبغ سيرة، وإذا الله كان لها قدر أعطاه فيمة ذلك أو ضمه أو كان شريكين. وهد خلاف ما تقدم لابن لتالم وأشهب، واحتار المحسى قول أشهب والل مسلمه، واستسهد لها بمسألة احص والنزويق ارفد نقده الفرق لسهم

فرع ((في نصرت المشتري في السيء المغصوب،)

الله باعدة الفاصية فصيفه المشيري، كان صاحبه بالخيار، بين أن يكون مقاله مع لغاصب، فيعرم تبعثه مام تعصما ويوم البلغ، أو يجيز السع وبأحد التمن، وإن حما كان صفاله مع المشتري، وله أن يأحذه إل أحب ويدفع تسمة الصبغ، فبن أسيا (٥٠ كالا شريكين، وعلى القول الآخر ما الله الصبخ وهو أحسن وبه يتسارك، قبن لم بزد ذلك لم بكن له شيء، واحتلف إذا نفصه الصبغ، على له أن علمته قلمة الشوب إذا لقص توله عن لغرض الدي براء له؟ وقد اختلف في مشتري العبد تقتله خطأ. لأنه في الصبغ والقتل لم

۱۱ می ع. نید.

بظر فهرس الأعلاد

الله يي س نقس

4) والقص ۽ اعظ تي س

و بعن الحسيث كتب حرجه أبو داود و تدرساي وأحسد اللها أنَّتِ أولت مُنشة بهي لهُ وَ لِلنَّمَ لِعَرَق طَالَم حَيًّا الجامع العسمير، من 161، وأمرمه الإمام الحدوي عن سنر والل عول مواء 2,48 وهامع الاطنواء الذي الالتراء من 1/217

أُ هُو أَبِنَ الْمُحَسُونِ؛ أَبْضُ فَيُرِسُ الْأَعْلَامِ

قال يعض أشبخي: والذي ينبغى أن يقال: أنه يضمن (أأ ما نقصه القطع، لأن ذلك عبب، قال. ولا يقال إنه يتجبر بالخياطة، لأن خياطة لا حق بيها لنغاصب فهي كالعم، وهذ الذي قساله شبيخنا هذا، إنما هو على أحد القولين، وإنها على لعبول الآخر الذي حكاه للخمي، فلا يتهنل هذا الذي وجه به، والذي يبغى أن يقال: لا ينخلو: إما أن بكون فصل هذا التوب تفصيلا ينبق بالثوب، وجرت العادة به أو لا، فإن كان الأول فلا غرم علمه، وإن لتأنى فالحق أنه بغره، لأنه إذا أخرجه عن معتاده فقد أعابه، وإن لم يخرجه عن معتاده لم يعبه كل لعيب، ومثل ما لم نجر العادة به، أن يقصل لثوب لرفيع قلائل أو سروبلات، ومثل ما حرت العاده به بين لا يحتاج إلى مثال، والله علم.

النوع لثالث: إذا غصب غزلا فنسجه

فهل بكون ذلك موحناً لتفوته فلا باخذه، أو لا بكون موجباً لتفويته فبأخذه أو مقل أبن القسم لبس لربه أخذه. وإغا له لقيمة، قال بعض أشياحي، رأيت بعض لأشباخ حكى عن بعض العنصاء. أن لرب العرل أخذه «منسوجا» أأ وإن ساء ضمنه القيمة، قال، وهذ القول ما علمته في المذهب، ولكن عندي بتنجرج من مسائتين، إحياها من شترى عزلا ونسحه ثم استحق، هل للمستحق حق في عين الثوب. أو لا حق له في عينه وبقا له لقيمة؟ وفيمن انسرى عزلا تم نسحه، ثم فلس هل يكون رب لغزل أحق به. أو لا يكون حق به وبحاصص أنا وفي كل واحدة. من المسائنين فيولان: قبال: أمنا مسائلة الشفليس مائليس «فيه الشيوخ أنا مسائلة الشفليس مائلية الشيطة الأبنعت الأبنعت الذاب وما هر هكذ مسائلة الشغلس. قال، و علم أن هذه لصعف لا تذهب الأبنعت الذاب وما هر هكذ بعد حكم لنسرع حروحه على صله وبهذ بحوز أن نسلم ثوبا منسوحا في عزل، وهذ بيد على «أن» أن السنج بوب.

فلت: وما استقرأه سبعت. وما حكى أنه رأى بعض الأشباح ذكره عن بعض العلماء.

أفي س، يدلب كاني س، ولم أحدة أمسوحات للقط في س أريحاصص أو القائم لعصته. أفيعة المعط من ع في عامدان المقطر أن أمين لتسرح راجع تسلب حدر، بن: 133-محدر الما لرس

في ظاهر كلاء النخمي ما يدل عليه، وهو قوله وقد اختلف في الموزون والمكيل إذا كان يحرم فيه التفاصل، كالذهب والعضة والقمع والشعبر، أو الا تحرم كالنحاس والحديد والقط، وما أشبه ذلك إذ صنع، في أربعة موضع:

أحدها: هل دلك فوت بمنع من 'خدد؟

والثاني: إذا كان لربه أنَّ بأحذه هل يغرم للصبعة شي، أم لا!

والثالث: إذا كان ذلك عليه، هل بغرم قدمة الصعة أو ما ز دت؟

وَالْرَبِعِ: إِذْ لَمْ يَرْضُ أَنْ يَعْرِمُ عَنْ الصَّعْمَ وِلا يُصِّسُ، هَلَ يَكُونَ شَرْبِكِينَ أَم لا؟

فيمن تأمل تفسيد للخمى هذا، وبظر أأ القسم الأول منها، وتأمل ذكره الفطن، وإلاخاله إياد في حمله الأثباء التي حكى تبها اخلاب، علم أنه مما اختلف فيه، وإذا اخلف في الفطر، فأحرى أن بختلف في الفرا، وفي كتاب محمد: ومن غصب غزلا فنسجه فعليه قيمة الغرل، كمن غصب خشية فحعله (أن توابيت، وفي هذا كله خلاف، قال بعض النفهاء: ويشبه أن يكون كالتوب خاص، الأنه إنه أحدث بيه ما الا فيمة له إذا أزيل، فهذا الواز أنضا يسير إلى الخلاف، والله تعالى أعمد (أن)

وإذا تقرر هذا وقرعنا على المنصوص لان القياسة فيما الذي يغيرمه الغياصية المغصوب منه؟ فأن يغيرمه الغياضية المغصوب منه؟ فأن يعفي شياحي: ينجرح ما تغيرم به أألفاضت على قولين: أجدهما: أنه أثناً يغرم مثل الغزل، وإلاني فيمنده قال: والقولان جميعة أثنا في تمانية، فنسحة ستة كناب تضمين الصناع أثناً فيمن دفع حالك عزلا للسحة سبعة أثنا في ثمانية، فنسحة ستة في سبعة حسن قال، وإن شاء تركه وغرمه قسسة لغزل، وقال غييره: عليه مثل الغرل لا

وهد الاستقراء فيحيح، والمسألة قد نص عليها الناحي رحيبه الله تعالى، ونص فوله. رس " غصب كتاب معزولاً و منفوضاً، فغرك لم يسجه ثوباً العابة مش لكنان، فإن

في س وسفر د دی ∻ دعمایہ

أفى س دايد علم

[۔] به دستمالی ع

نوع و

سي ع ر » دد دره آفاد

[🖰] شائة بكوي، كتاب هندس نصباء من 372%

ا في السعا

[&]quot; مح م ص

^{ً ﴾.} في يوه يغرله تم يسجه غريم لم يسح ثريه

لم يوجد مثلة فعليه قيمته (1) ثم استهلكه (2) رواه ابن المواز عن أشهد قال: وقال الله القاسم: عليه قيمة الغزل، والمفهوم من (3) هذا أن أشهب بلزم المثل، ولا يفرق بين مغزول ومنفوش، وابن القاسم يرافعه في المنفوش وبفضى في المغزول بالقيمة، وسبب الخلاف: هو أن الغزل أصله كتان وصوف، أو ما في معنى ذلك، وذلك من ذوات الأمتال، الكن ذوات عليما بكون الحكم المنبعة أو يكول الحكم المصلوع؛ في مذب قولان: والصحيح أن ينظر إلى الصنعه، فإل كان لا بدها الأسماع ولا حرم الشرع نشند للعصمة وإن كانت تدهب بغير ذهاب الذي كان حكم المصلوع ولا حرم الشرع نشند ما ذكرناه، ولذلك جاز سم المسلوع الذي لا يذهب صنعت إلا بدهاب الذات في أصله، رمنع سلم المصلوع إذا كان يذهب بغيير دهاب الذات في أأصله، ولا ربب أن يعول لا يذهب إلا أن المال هو المثل، وبدأ بيدا ربعض الشات، فوجب أن يكون الحكم الخروج عن أصله الذي هو المثل، وبدأ وقا أختيار بعض الشات؛ جار استه الغزل في الكتان، والله أعلم الذي هو المثل، وقا أختيار بعض الشات؛ جار استه الغزل في الكتان، والله أعلم الذي المنات الله أن المها الذي المنات الله أن المنات الذي النات علي أن المنات الذي الأنات المن أن المنات الذي المنات الشات المنات الذي الذي هو المثل، وبدأ المنات والله أعلم المنات الشات علي أن المنات الذي المنات الذي المنات المنات علي أن أن المنات المنات المنات المنات المنات المنات الذي هو المثال، وبدأ المنات ا

فرع ((في تيمة نسج الشيء المغصوب))

إذا قلد عا حكاه بعض مشيوح عن بعض لعلماء، واستقرأه شيخت واسميطنه من كلام اللخمي، فهل بكون إذا أخذ رب الغزل لثوب منسوحا، أن يأخذه بغير غرم أو يغرم قيمة النسج؟ (10)، يحرى ذلك على قولين في قدمت في مسألة الصبغ، والله أعلم.

() مي س عندمته بره (الدن) (مي س عندمته بره (الدن) () ثم استبدكه الا وحد عي س. () مي ع: فعظيوه هذ. () في ع: فعظيوه هذ. () في ع دود. () في ع داصله () في ع داصله () في ع داصله () في الدن الدن الدن الله المرفق الله الدوق الدن الله المرفق الدن وحد () في س. والله المرفق السح أه لاه والعني وحد (حد الدن الدخ و حد السح أم لاه والعني وحد الدن الدن الدن وحد الدن الدن الدن وحد ()

الختلف في كون ما فعله « لغاصبه (أ) فيها من لصنعه «هل هو» (أ) فوت يوحب لتسمة أد 19 فالدي في المدرنة ذلك فوت، ولمس لرعب أحدها، وإنه له النبسة قال النخسي، قال من القسم فلسن عصب خشبه بعملك مصر على، عليه فلسنيه ولا لذهب عليه باصلا، فيمنع من أحد عينها لللا يذهب علمه «باطلا أن فهن رضي فللحسنية أن سف الأجره، كان له اختاها، فعاهر كبلاد اللحمي هذا بخلاف (أ) فاهر المدونة، الأنه لم يصعل لربية خبارا في فاهر كلامه، وقيم قاله اللخمي فد جعل له ،خبار، والله أعله

ووقع في عبير لمدولة أن لرجة أخذه ولا يكون ما أحديد المفاصية صوبه مقر تنف فوجه من أصله، حتى القلبت لفر تنف فوجه من أصله، حتى القلبت بالمستعد أن تسميله وصورته، فوجه ألا يكون لابه خده أن كما لو غصب شاء فلمحت وطبحه بهزار أن ورجه المول التاني: إن هذا عين المعصوب، وما يعده فيه الغاصب إلى هر منفعه لا يمكن زوالها، وإد والمت فلا أنس لها، فوجه لرب المقصوب أخذه، كاخبات والموزيق «والجعن» أو قد قال عليه الصلاة والسلاء (البشر) لحرق طالم عن الله عن المناوية الله عن المناوية المناو

فرع ((في تغبير لشي، المغصوب))

ومن هذا المعنى، لو غصب تراب فعمله ملاطاً، أو غصب بضة فصاغها حليا. أو ضربها دراهم، وكذلك الذهب، أو غصب حديدا أو نحاسا أو رصاصا، فعمل منه تدورا أو سيوف أو سكاكين أو غير ذلك، ففي المدونة عليه في ذلك كنه القيمة فيما بقطبي فيه

(أأ العاصات سقط في ع. أأ العاصات سقط في ع. أأ ما هو سقط في س. أثا مثلاً سقط في س. أثا مثلاً سقط في س. أثا إن سن يحالف. أثا في س اتقلت المسلمة أثا في س: لربيها أحذها. أثا في س الربيها أحذها. أثا في سل بأيه ريز وهي ما يستعمل في طبي المضام. أثا أد خدرة سقط في ع. ألا المسلم سن تخريجه، نفر في (168).

بالقيمة، و لمثل فيما بقضى بسه بالمن (') وروى بن حبيب عن أن المحشون رحمه الله تعالى: في لفسة يصوغها حلب والحديد عبرية: إن ربه محبر إن شاء أحده وإن شاء ضمنه المثل فيما يعلم له مثل، قال بعض أشياخي والصواب ، من هذا ، (2) ما قاله ابن المجتون الأن هذه لصنعة لمكن زوالها (أ، وإذا زالت لا نمن لها فوجب أن تكون كاخياطة والجص والتزويق، والذي عندي في ذلك «أن» (ألا ما في المدونة أصح، الأن هذه الصناعة قد بقلت (أ) الشيء المغصوب وصفته واسمه (أ) وما انتقل من صفته واسمه (أ) وما انتقل من نقال: كلما تغير بالصنعة حتى صار له اسم غير اسمه، فليس لربه أخذه، فهو فوت، وما (الله عند ستشهد به شيخت لابن المحشون في (١٠) الخياطة والجم ولتزويق لا ينهض في مسألت الأن الخياطة لا (٤٠) تغير الشوب عن وصفه واسمه، والتزويق والحص كذلك، بخلاف ما ذكرناد، الأنه غير الله أعنه.

فرع ((في دفع قيمة صنعة الشيء المغصوب))

دا فرعن على مذهب ابن المجشور، وقل بالتخيير، فاختار المغصوب منه أحذ متاعبه، فهل بغرم على ذلك شيئا لأجل الصنعة أم لا؟ الذي لعبيد الملك في المبسوط: التفريق بين العمل لكثير واليسير، فقال: إذ عمل فيه عمل له بال من صعة أو نقش الأ

شونده كان نفست من ۱۸۱۱ به او المرابة المواقع المرابة المرابة المرابة المرابق المرابق

ورد في ثبنها، كان صاحبه بالحيار بين أن يعظمه قدمة عمله ويأخذها، أو يسلمها ويأخذ فسمها يوم الغصب، أو يكونا شربكين فيها، قال. وكدلت من عصب ذهبا فضربه دنائير إذ كان لصبعته بالد قال وإن ألم كان عملا بسيرا في حميع ذلك، كان للمغصوب منه ولا شيء عليمه في العمل، وحسار للحمى قول عبد الله هذا، والذي يأتي على قول أشهب إمه لا شيء على المغصوب منه، كما قال دلت في مسألة » (أ) صبغ الثوب حسيما تقدم، والله أعلم.

وفي كتاب محمد: فيمن غصب حلب تم كسره ثم أعاده إلى حاله. إن لصاحبه أن يأخذه فلا غرم عليه، وإن صاغه على غير صياغته، لم يأخذه ولم يكن له إلا قيمته يوم غصبه، وقال "أولا شيء له إلا قيمته وإن أعاده إلى غصبه، وقال نولهما، قال محمد (أ) ولا شيء له إلا قيمته وإن أعاده إلى حاله، لأن الغاصب ضمن قيمته وليس له متله، وصوبه ان يونس: وإن لم يكن غاصبا ولا متعدي (أكلكن له أخذه إذا صاعبه على حاله علا غيره، ولو التستره رحيل من الغاصب فكسره، ثم عاده إلى حالته، لم يكن لصاحبه (أ) خذه إلا أن يدفع إلى لمستري قيمة صياغته، لأنه لم بتعد في الكسر، قال أبو الحسر اللخمي رحمه لله: في الغياصب إذا أعادها إلى هيئتها، أن لا (أ) تني، عيه، ، وهي (أأ أبين. لأن لصباعة عا يقضي (أ) فيها بالمثل، وهذا الذي ذكره (أ) أبي عيه، ، وهي المناهب لأن أهن المذهب (١٠) اختلف قولهم من ذلك، فقال في كاب لعصب: فيمن تعدى لرجن على سو ربن فكسرهم، ما غيه عليه قيمة الصياغة، لأنه إغا أفسد له عين الدها إغا أفسد له صعنه، وهو لم يغصسهه في المساد لكثير، لأنه لم غسد له عين الدها إغا أفسد له صعنه، وهو لم يغصسهه في المساد لكثير، لأنه لم غسد له عين الدها إغا أفسد له صعنه، وهو لم يغصسهه في المساد لكثير، لأنه لم غسد له عين الدها إغا أفسد له صعنه، وهو لم يغصسهه في الدها إلى المساد الكثير، المناه المناه المناه المناه الدها إلى الدها المناه المن

فيضمن (أ) بالغصب قيمتهم، (ابن برسن)، ، رقال في كتاب الرهن. إذا كسر اخلجالين، فإنه عليه ما نقص الصباغة ، (2) والذي رجع إليه ابن القاسم في كشاب الرهن، أنه إذ كسرها ألرمه قيمتها وكانا له، فأنت ترى أن القسم كيف أُوجب (3 عليه في لكنابين قيمة الصياعة، ولم تحكم عليه " عنيه، وقد تقدم في كنات محسد في لفاصب إذ كسير الحمي تم أعاده علي حالم إن للساحية أن يأحذ بلا عرب وهذا بشمير الي شنار. ولا. صرح بذلك أشهب فعاده فيسن ستهنك لرجل المساورين، عليه أن يتسوغنهما وله وقد عاد ماللًا فيهما، وفي لحدر بهدمه، قبل لم يتمر . ﴿ أَنْ خَلُوشَهِمَا فَعَلِيمُ مَا لَقَدَيْهِمَا ، مَا لَكِ قيمتهما مصوغين ومهمسين، ولا أبالي قومًا بقصة ، باهما.

فوجه قربا بين لقاسم أنه به يتعد على الدهب، وإنه العدي على الصحافة فكان عسم فسمشها، لأنه لا مثل لها. ورجه قول أشهب أن التمياعة عنده له الها أن متن ولدلك «قال» (8) فينس ستنهمكت أن منيه منتهما. لأنا لا تأس الله أن يكون في ذلك أكثر سن ذهبه أو أقل وفي لكسر إلى يصوغ دهيهما للنسد. وهم الذي قاله أشهب قسه بطره لاله ينوسه أن ياني بدهب منله رعماع مثل تلك الصناعة، وحكى الباجي عن اس للوز أبد بقول⁽¹⁰): إن عليه ليسمة ما تقصيب الصعاء، يربد وإن كان فأدرا على ردها. وإل^{ا كان} مهافقًا لأنسهب. قال: ووجهم (أبه) العقص طرأ على الحسي، لا تتصور الفراده دويه رهو مم لا مشيل له، مكان " عيه سالقص. كسا لواصي على ثوب شخرين، وقلد يحتمل أن بعال: يقضى عبيه بمثل لوزن فقط، ولا يطلب بالصباعة، ولذلك، لا حكم (13) لها في

> (17) بين الفوسين: عقد في س، أجع كتاب برهن من السوية، ص. 47،61. اق) في ع: أوحمه (4) می ته یحکه علیت (5) مي يو لرحلي ⁽⁶⁾ ما بين القرمين سفط بي ع. 81 منالي سعط ني ع 91 عي س: إلى لا أثابه تنسب الأي لا اس. (11) وإنه ۽ سقط دي س. ا12) في م: قاما

> > (1.3) في س الايحكادية

الماطلة، «وقد» (أ) قال سحنون رحمه الله تعالى. فيمن باع سيف محلي نصله تبعا لحليتم بيعا فاسدا، وقات عنده، وذهبت عينه. على المشترى مثل وزن حلمة وقيمة النصل، قلر كانت عنده الصياغة معتبرة لضمنه ذلك والله أعلم.

النوع الخامس؛ لو غفس قاعة فيناها أر خسبة أر حجرا ليني عليها ا

فقع الدونة لربه أخذ ذلك وهذم استاء، قال ابن القاسم في كتاب محسد: ذلك له رولو بني عليبها الفصور » (") قال في الدونة. وكذلك بو غنيب ثريا فنجعله طهارة (لجبيده، فلريه أخذه أو يضمنه فيسمه، قال بعض أشياحي، قال بعض حد في المذهب الله ظاهر هذ يبل على أن لرب خشبه أن يضمنه قيمة خسبة، وهذا الذي أسار إليم اللخمر, (5) والله أعلم. لأنه فأل في للصرته: وإن رضي صحبه لأحد القيمة. لم لكن للعاصب أن لهذه ساله ليعظيه إياها، لأنه من النساد وإضاعه لماً. ولانه لما سي فكاند عنوم القيمة .ذا تملت منه، فلم يدخل على أنه يقلع بنياله ولابد، فوجب ذا وضي منه بأحد ذلك ألا بكون له. فقال: واستحسن أشهب د كان البدء له بال وخفر عطيم، لا يكون لربها إلا فيمتها بور عصيب. قال للخمي رحمه الله تعالى رمزم على ما باله ابن غاسم في الخشية «إدا عملت» (الأمصر عين، أمه لا بأخذها لئلا بدهب عمله بأطلا «فذلك» (الا لكون له أن بأخذ الختيبة، والله أعلم، والفرق بينهما على رأى بن الفاسم وسحنون ما أشرب إليه أولا. من كون «تلك» ⁸ قد غيرتها الصنعة ونقلتها من سمها وصنعتها وهذه بخلافها (⁹⁾

فرع: إذا قلنا لربها أخذها، فعلى من الهدم رفتق الجبة؟ قال أبو محمد بن أبي زيد: الهدم على الغاصب، فرع. قال مالك في كتاب لحارى (0 · فيمن أبتاع خشية فبني عليها

ا، ووند، سقط في س.

^{رد} ما بين الفوسير سقط في ع

⁽³⁾ عن ع: صدرة, رجع المدونة كتاب العصب إص 4/190.

اً في س: حذَّن الشيوح ا

⁵⁰ في س وهذا الشيخ المشار إليه هو العجمي.

[®] إذا عملت- سقط بي س.

⁽²⁾ ددلك سقط دى ع.

^{,×,} ثلك: سقط في س.

^{را} في س: خلافه.

¹⁰ مي ال كتاب الحواري، وكتاب الحاري للقاصي أبو القرج عمر من محمد المشي المحددي، الطر شجرة النور مند 136. العن: 1/79

فليس لربها قلعها للصرر، إد لبس البابي بغاصب.

النوع السادس: لو غصب قمح فطحنه دقيقا أو سويق

أما إلى طحمه دنيها، ففي الدهب قولان أحدهما: إن ذلك فوت، قبال ابن القاسم في المجموعة: ومن غصب نمحا فطحنه فعليه مئله، والناسى: إن ذلك لسن بفوت، ذكره أشهب وأبو محمد بن أبي زيد، قبلاً، لربه "أخد دقيقه، ولا شيء عليه في الطحن، والقولان مبنيسان على الخلاف في الفيمح والدقيق، هل هما حسن واحد أو حنسان؟ قبرن قلنا أبهما جنس واحد، كن له أن يأخد دقيقه، وإن قلد أنهما جنسان، وحب ألا بكون له إلا لمثل ولمراعدة هذا قال ابن القاسم في المدونة: أحب ما فيه إلى أن بضمنه مثل الحنطة، قال بعض أشياحي، يحتمن أن يكون ابن القاسم إلى قال هذا، لأنه أن خبر فقد يختار القمح، فينتقل «عينه» "أي إلى الدقيق، فيكون باع القمح بالدقيق، وقد روى عن مالك رحمه الله: منعه، وفي المدونة جوازه، فيكون اختار المش مواعدة الخلاف، أو لأن "ألطحن قد نقله عن اسمه وصورته، فوحب أن يكون فون، كالخشبة تجعل توابيت أو أبوا والله أعلم "أ.

وهذ. الذي أشار إليه شيخت في تعليله قول ابن القاسم بالانتقال، إنما يصح على أحد القولين فيمن خبر بين شيئين، هل يعد منتقلا أم لا؟ والذي عندي في ذلك أن ابن العسم أن الغاصب إذا صنع في مصب غيصب على أن الغياصم أن الغياصب إذا صنع في مصب غيصب صناعة. لم بكن للمعصوب منه أن يأخذ ذلك. إلا بأن يدفع للغاصب فيمة تلك الصنعة الأوضمن ما غصبه إياه، فبن كان ثوبا فصبغه الغاصب. كان لصاحبه أن يدفع «إليه» أقيمة صبغته، أو يصمنه قيمه توبه، وإن كان مما له مثل، فكذلك بدفع إليه قيمة صناعته. ويا خد مند المتل فلما كان هد هو أصل ابن لقياسم، لم يشمكن ها هذا من دفع حره الطحن، ويأخذ دقيقه لأنه بصير منطة ودراهم بدقيق، ولا يجوز ذلك لأنه لتفاضل المنهى عنه شرعا. فلأحل دلت بعين لمتل على هذا البقدير، وهذا أيضا إلى ينم على القول بأنهما عنه شرعا. فلأحل دلت بعين لمتل على هذا البقدير، وهذا أيضا إلى ينم على القول بأنهما

حنس و حد، وتحقیق التعلیل أن سبب الخلاف بعا هو احتلاف الناس فی القمح و لدقیق، هل هما حنس واحد أو جنسان ا عمن براحما حسا قال: لیس ذلك بفوت، ومن رآهما جنسبن (۱) قال: ذلك فوت، وما ذكرناه من مراعاة الزبادة على تقدير كونهما جنسا واحما، قد نص ابن القاسم على منظه، فبمن سرق فضة فأحدث فلها صياغه، قال ابن الفاسم: الأني إذا أحزت له أخذ الفضة بلا شي، ظمت السارق، وإن قلت (شا للآخر أعظه فيمة عمله كانت فضة بفضة وزبادة فهو ربا، فهذا ابن القاسم قد نص عمى «نحو » (3) ما قلماه، ولو كان التعليل إنى هو محاذرة الانتفال، كما أسار إليه التسخ المدكور لا يمكن الاحتراز منه.

المسلم إلى مو المحرود الله. بأن بقال للمغصوب «منه» أن لا يحوز لك إدا اخترت كم قال المخصى رحمه الله. بأن بقال للمغصوب «منه» أن لا يحوز لك إدا اخترت في نفسك أحد الأمرين: الأخذ أو تضمين المثل أن تنتقل (5) عنه إلى الآخر لأنه ربا، وكال أن إلى أمانته، والمعمول عليه في التعليل إنى هو ما قدمناه من أنهم جنس ورحد أو

فروع ((صغيرة تتعلق بمسألة غصب الحبوب وتغييرها))

((الفرع)) الأول: لو طحن ذلك دنيقا وخزه، وحب ألا يكون له إلا مثل القمع، لأن الخبر صنعة نقلته عن أصله، «ولذلك» (ألا يجوز ببعه له متفاضلا اتفاقا، وقد حكى عطبة الله عن مالك قوله، إن ربه بأخذه مخبوز، أو مثل ذلك حكى عن الشافعي، وهذه قولة غريبة، وأما لو طعنه وعجنه لكن الحكم فيه كما لو كان دقيقاً.

((الفرع)) الثاني الوباعه الغاصب فطحنه المشغرى، فقال في كتاب محمد: قد قبل لصاحبه أن يأخذه إن تناء ولا غرم عبيه لبطحن، وإن شاء تركه وأخذ من الغاصب متل قبل لصاحبه أن يأخذه إن تناء ولا غرم عبيه لبطحن، وإن شاء تركه وأخد من الغاصب أو القمح تسحه أو النمن، قال محمد (8) والصواب لا شيء له إلا النمن (9) من الغاصب أو القمح

^{ر.} نوع نز**م،**

[&]quot; عنه سفت سيع

اأ في ع: ولار.

^{*} كتاب العصب -المدنة لكري، ص: 187،

[°] في سن الساعة "

[&]quot; ہے۔ سقم فی ع

ا ا في س و هما جيسان،

⁾ يې چاقسا،

المرأسط في ع

^{&#}x27;' ميه؛ سقط في عِ،

ر" دی س وتک.

ائی دن وقاتان

را من محمد محمد من بورا، چا، في الحرا من حاشية العلامة العبوى على شرح العلامة الحرشي محتصر فيين صحيفة رقير (1) ما نفيد، (ورة) قبل محمد قبوا من طواز)

⁽⁹⁾ وي ع: المشر

ممن شاء منهما، فإن كان الفاصب عدماً ورجع على المشتري، كان المستري بالخيار إن ساء أعطاه مثل قمحه. وإن شاء أسعه إليه دقسق، قال: ولو كان الغاصب الذي طحمه، كان الخيار إن شاء أخذ الدقيق (أ) أو مثل قمحه، وهذا نحو ما تقدد لابن أبي زيد وأشهب وهو مبنى على «أن» (أ) من خُبر بان شبئين لا بعد (أ منشقلا، وفي كشاب محمد أيضا بان، وإن طحد الشتري لم بأحده (أ) لا أن يدبع الآخرة وهذا خلاب ما نقدد، والله أعسا.

((لفرع)) الشاك " لو عصب العاصب وصحند" سريق ولم بنه " فلها بكون ذلك فوتا؟ في المذهب فولان؛ أصها بكون وجم الله فوتا؛ في المذهب فولان؛ أحدهم " أن ذلك فوت، النابي: أن ذلك لس بقول، وجم اللهول الأول، إن هذه صنعة القلت الشيء لعصرت. عن سمه وسفته وصيرته جسا آخر، يدليل جور التفاضل بينهما، وذلك يوجه كونهما قراد، وإلى هذا أشر أشهب فيما حكى عنه أنه يدول: إن لتعاصل بين احتظه والسوير حائز وإن له يلك، «وذلك بوحه كونهما قرانا " وقد شار إلى استشكال قرال أشهب هذا مع الالتقاص إلى قوله في مسألة القمع و طحن دسف، ورجم لقول الثاني، هو أن سافعا ليس قله كبير صنعة، وله هو منويق أجزاء، وإذا كان كذلك بلا يعد ذلك قول "

الفرع الرابع. إذا بسم الله على القول بأنه الله للس بفوت فيم الذي يكون لم؟ الذي اختاره بعض أشباخي. أن رب خنطه مخبر إن شاء ضميه مثل فسجه، إن شاء أخد سريقه، وفي ظاهر نقل لدجي عن بن حبيب عن بن المجشون ما يؤيد هذا، الأنه قال وروي من

أو بي ع دقية.
 أو مانه علم أني ع.
 أو بي س: لا بتعدا.
 أو بي ع الم بأخد.
 أو بي س: لو جد النف ...
 أم بي بي الوحد النف ...
 أم بي الدور ملود: بي مجرود بني. بدء و شره الحسرة، من القدر.
 أم بي الدور سنط بي س مع وجاد ساوال متكرود بي ع أشار أليب الاست علامة عليما بركه عليا ليستقدم لمعنى من مع وجاد ساوال متكرود بي ع أشار أليب اللي يضع علامة عليا بالم بالمنافرة.
 أم بي من بي عد.
 أم بي س بيا.
 أم س بيا.
 أم س بيا.

حبيب عن ابن الماجشون: أن لرب الحنطة أحدها (1) إذا طعنها العاصب سويف، أو يضمنه متمها، ولا حجة لنغاصب «في الصنعة» (2) أنه: (لبس لعرق ضالم عن) (3).

القرع الخامس: إذ لته فقى المذهب قولان أيض، أحدهما. أن المعصوب منه مخير إن شاء ضمنه للثل، وإن شاء أخذه وهو نص «في» (أ) كتب السرقة في المدرية والتائي أنه المس له إذ منل الحنفة، وهو لذى المن علم بن المناسم و شهب لو المحسوعة، وكشاب من المواز، واحتار من يونس ما في كتاب بن لمرز والمجموعة» أأ و لتوجيه للفولاد محرما تقدم سوء.

فسرع مسرته: إذ بنيا وبالقبول، " لأزله وبي المغينسون منه أن بأخد النسويق و شعرى له من ثمنه منتلاء، في قضل شيء كال للغاصب، وبا نفص نبع به، وكذلك الحكم أيض إذا قبنا عا في المجسوعة وما في كتاب أبن المواز، ووجد العاصب معسد الملس له إلا السويق، مع عليمه واستنوى من ممه ضطه وما فتسل كان له اوسا نفص كان عليم به " ...

القرع السادس: إذ اختار المغصوب منه أخذ السايق على لقول بأنه محير، فله ذلك بعد أن بدفع ما لك به. قال بعض أشاخى: هذ فاهر كتاب لسرقة عندى، ولله أعلم، قلت أن بدفع ما لك به قلت السرقة لا بؤخد منه أن رب الحيطة إذ احسار أخدها، إنه لا بأحد السويق إلا بعد دفع ما لت به، ولا ينفى "الفرم، ومن ما في كتاب السرقة , قال، أن من سرق منطة قطحنها سوية ولتنا تم قطع أنه ولا مال له غير ذلك، فأبي رب

```
أ وي ع أن بأخدها المشاهي على المستقدة مستقد في ع المستقدة مستقد في ع أن المستقدة مستقد في ع المستقد في المستقد في المستقد في المستقد في المستقد في المستقد في ع المستقد في س
```

⁽⁴ يي ۾ لائني. (⁽¹⁰⁾ وال سنط دي ع

^{، &}lt;sup>11</sup> دعع بمعني أنب عليه خد.

الخنطة أخذ لسويق، فهو صارما وصعد بباع السويق ويشترى له من ثمنه مثل حنطته، فأنت ترى كلامه هل فنه ما يشير إلى غرد ما لت به الحنطة أم لا؟ اللهم إلا أن يقال: وخذ ذلك من سوله فهو مثل ما وصفد. وقد كان أولا: تكلم على الثوب إذ أصبغ أن ربه إذا أحده دفع قيمة الصغ فهذا «بحثمل الله أعلم.

الفرع السابع: لو غصب سويق فتتَّهُ، فإمّا عليه مثله ولا يأخذه «ربه الله ويدفع ما لتَّ به، لأن لسونق غير الملنوت. فالملنوت لا يجوز فيه التفاضل (1.

النوع السبع: لو غصب ودياً (١٠ صغارا من النخل

أو شجرا صغير فعرسها في أرضه فكبرت، فلا بخلو ذلك من فسمين: أحدهما أن يكون اغتصبها وهي نائنة، فاقتبعها وغرسها في أرضه «فكبرت» أأثناني أن يكون إني اغتصبها وهي مصوعة.

((لقسم الأول: اغتصابها وهي نابتة فافتلعها))

فإن كن الأول، فبالذي في المدونة والموازية: أن لربها أخذها وإن صدرت بواسق (6) كصغير من الحبوان بكر، وقال سحنون في كذب ابنه: إنى لربها أخذها إن كانت تنبت في أرض أحرى إذا قلعت، قال ابن حبيب عن أصبغ؛ لربها أخذها، وإن كانت (7) قد طال زمان ذلك وكبرت، كانت له تنبت أو لا؟ إلا إن شاء ربها أن مدعها وبأخد من العاصب قيمتها تائية وه تلعها (أفذك له.

فوجه ما في المدونة والوازية قوله عليه الصلاه ولسلام: (ليُسَ لَعِنَ ظَالِم حَقَّ) ؟ وهذا منها، ووجه فولا سحنون تخصيص الحديث بما ، إذ ، (2) كان لمغصوب عود إلى الحالة التي كان عليها قبل الغصب، وهذا غير متمكن فيما عليم أنه لا يعود بعد القلع، فلم بيق إلا أن يكون فعه ضرر، وقد قال صلى له عليه وسلم (الأضرر ولا ضرار) (1).

ووجه من فياله ابن حبيب عن أصبع مأخود من برحية لقول الأوب. إذا أراد الفلع، «وإن» أأ رد التقضيين فيوجهه. أن الغاصب لما غرسها فكانه النزم (ألفسمة إن قبلت منه، ولم بدخل على لفلع بكل حال، فرد رصى ربها (أأبالفيمة فلا مقال للغاصب، والبه أعلم وهد يؤخذ عما قدماه في توحيه الأفوال التي قدمناه (أ) في مسالة لحشية فيبئي عبها.

<u>فرعان</u> ((يتعلقان بغصب الأشجار)) ((الفرع)) لأواد: ((في خذ شجر الغير وغرسه))

قال أصبغ: وإن ملخ شجر رجل (8) منخا مبعيد، فغرسه في أرضه فنبت. فلربه قلعه بعدثانه، ولا يقلعه إن طال الزمان، وله فيمنه عودا يوم ملخه، إلا أن يضر ذلك بالشجرة، فيكون عليه مع ذلك ما نقص من الشجرة، (ابن ونس) إذا أغرمه قبيمة ما نقص من الشجرة فلم كان له أن بغرمه بعد ذلك قبمة ملخه!! * «ولمّ» (10 لم يكن كمن قطع صبع رعبد» (11) رجل، وبن عليه ما عصه لا غير ذلك! وإد، كأن لا ينقص من الشجرة (11) فلم أ

." سن تحریح الحدث. (²⁾ إلا استطالی س

رد. الحدث سين تحريجه، لنظر ط - 131 -

(۱) إن: سقط في س.

ا) ئىءىيا

⁷⁾ في بن في شرحية الذي ذكر ، . .

* في ع الصلح بن سجره أو للع حدَّلُ شيء أو التراقعة راسطوه فيا يرة الشجراء حرء منه أمعتار التعوين ص 582.

اً ولمَّ: سنڌ في ڄ

م خید شقط من س

(1) في س. شخره

كان عليه قيمته عودا يوم ملخه (1) ولم يكن عليه قيمته فائم في الشجرة (2)! كما إذا فلع لم غرسا فغرسه في أرضه، ولا ينقص ذلك من ثمن حائط (1) المغصوب منه، فقد قال: له أن يغرمه قدمته قائما، فما الفرق؟ قال: ولو اقتلعه (1) مدلى فلا تقلعه، قام بحدث غرسه، أو يعد طول لزمان، وليتحلل منه، فإن حلله وإلا غرم له قيمته عود محموم، فجعل الدلة ما هذا الله منه المناسبة.

الفرع الثاني: ((ني غرس الشجر المعصرب من قبل المشتري حسن السقر،

لو باع الفاصب ما غشصيه من الفرس ففرسه المناع وهو لا يعلم، فاستحل بعد أن نت وعلق، خُبر ربه في ثلاثة أوجه، أحدها، أخد الشمن من لفاصب، الثاني، قسمته فائما

بوم غصبه، التالث: قلعه وأخذه (1) مالم يطل زمانه، وتتبين زيادته ونماؤه. فحيئند لا يكون له قلعه، ويأخذ من المشتري «إن شاء» (2) قيمنه بوم غرسه في أرضه، ويرجع المشترى بالثمن على الغاصب، (ابن يونس)، إنما كان ذلك لمّ يدخل على المشترى من الضرر في قلعه، وذهاب خدمته وسفيه وعلاجه، فأشبه ما يدخل عليه من الضرر في إيلاد الأمة على يؤله يأخد قيمتها، لمّا بدحل عليه من الضرر فكذلك هذا.

لقسم التاني: وهور ذ عصبها وهي مقلوعة فغرسها في أرضه

قنيسا، قال الباجي، هي بمنزلة لحيسون، لا حيار لله إنما بحيا احيار في سوصع المتقدي، يريد و لله أعلى، أن لبس لربها أن بصمته تقدمة، وإلما له أخذها لبس إلاً، كصعير الخيران بكير، لأنه أقال مقتصيها وهي مقلوعة، قبلا صرر على رب إذا أخذها لان، لأبه أحد منه متموع ويأخذ الان مقلوعا، اللهم إلاً أن بكون هذه الأسجار عند السصيب في زمان بعد بالعادة أنها إذا غرست له تبت بعد بالعادة أنها إذا غرست له تبت بوجه الله وعلى أرض له أحرى لو سلم من الغاصب، في أرض له أحرى لو سلم من الغاصب، في أنها بدو عصيب مقلوعة حسيما كيات والله أعله.

النوع الثامن: إذا كانت أرضا فررعها الغاصب

فإن قام ⁽⁷⁾ عليها ربها قبل الحرب أو بعده، وقبل أن سرز الزرع أو بعد أن يبرز، ولم يبلغ أن ينسلغ به هإن قُلعَ، ⁽⁸⁾ فغي هذا كله لرب الأرض أن يأخد أرضه ولا غرم ⁽⁹⁾ عليه

فى شيء من ذلك وإن كان إلى قام عليه بعد أن برز (أ) الزرع وفيه منفعة إن قلع، فإن كان في أبان يدرب فيه لحرب وينتفع بأرضه، كان رب الأرض محبراً، إن شاء أمر الغاصب تقع زرعه، وإن شاء أحد مله كراء أرضه، قال ابن القسم في المجموعة؛ وإذا كان في لإبّان، وهو إذا فلع النفع به، فلرب الأرض أن يأخد مله الكراء أو يأمره بقلعه، إلا أن يتراضيا على أمر يجوز، فإن رضى لزرع أن يتركه لرب الأرض جز إذا رضي رب الأرض، وإذا لم يكن فيه منفعه إذا قلع، كان لرب الأرض إلا أن يأباه فيأمره بقلعه، وفي كلاب ابن موز؛ ومن تعدى على أرض رحل فزرعها، فقام ربها وقد نبت لزرع، فإن قاء في يبن يدرك فيه الحرث. فله قلعه، يريد يلى قلعه لمتعدى أن وإن فات الأرض في الأرض، هال الأرض، وأن قاء كواء أرضه، «قال» (أأ أشهب؛ وكدلك غاصب الأرض، قال الله لقاسم وأقسهب وإن كنان لزع صغيداً الأقلم قلعه، وقد مغليه للغاصب، قاضى به لرب الأرض بلا تمن ولا زربعة ولا شيء، وقد تقدم هذا.

فروع ((تتعلق بالزرع في الأرض المعصوبة))

((الفرع)) الأول: قال ابن المواز وإن (5) كنان صغيارا جند في الإبّان، فأراد رب الأرض تركه وتأخذ الكراء لم بحز ذلك، الأنه تحكم به لرب الأرض فكأنه بيع زرع لم يبدأ صلاحه مع كراء الأرض

الفرع التاني: إذا كان الزرع فيه منفعة إن قلع فهو للغاصب كما تقدم، فإن أرد رب الأرض أن يدفع فيسمله مقلوع اللغاصب ويقره في أرضه، فهل يجوز ذلك أم الا؟ قال أبل الحسن اللخمي ختنف في ذلك على قولين، قال: وأن يكون أن دلك له أصوب، الأن النهى من النبي صلى الله عليه وسلم عن بلغ الشمار قبل لذو صلاحها (أ) على البغاء إلما كان

اً الله ع: روع وهو تحريف (()المعنى انتبية القبع على المعدن بنور به

رق قال. سقط م ء

ا د فع سفط في س

ای می س ولی ای

'' همي س کار.

في ع لأن التي صحى الله عليه وسلم بهن عن سح شمار، و هديث زواد عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسوم الله صلى الله عليه وسيم قال، (لا يتبعو النظر حتى يعد صاحه إلا يسعو النظر بالقلم) فتحيج التحاري (14، وصحيح مسلم، ص 17.162.

لأجل المشتري (1) ربد للبقاء ثما ولا يدرى هل بسم أم لا، وهذا بدفع قيسته مقلوعا، قال القصي عبد لوهب (1): وإما قلت لرب الأرض أن نأمره بقنعه، لقوله عليه الصلاة والسلام. (لَيْسَ لعبرُق ظَالم حَنُ) (قوهذ عبرة ظالم، ولأن منفع الأرض غليب مملوكسة للعصب ولا تسهة له قنها فلس له شغالها على ربه، قال لقضى: ون قام عليه في غير إبان الزراعية بعيد أن فت لإكن (أ) ولا نتيفع لملك تأرضه إن قلع الزرع، فقيب، له قلعه قلعه (أ) وقبل: لبس له قلعه، وإنه له كرا، أرضه، فرجه ألقول الأول قوله صلى الله عليه وسلم: (ليُسَ لعرُق ظالم حَقَّ، فعم، وعنبار إذا كان وقت لزرع (6) لم يفت، ووجه القول لثاني: فالا يتبرك لدك، قال العاصي: والأول صع، واحتار اللخمي الفول التاني: القاصب فيلا يتبرك لدك، قال العاصي: والأول صع، واحتار اللخمي الفول التاني:

الفرع التالث: إذا قاء عليه بعد أن أسل، ففي المجموعة، قال عبد الملك عن مالك والمعيرة وابن دينار أنه إلى الزرع إذا أسبل لا يقلع، لأن قلعه من الفساد العام للتاس كساعتم من ذبح العتي (12) من الإبل، لما فيه من احمولة (13) وذبح ذوات النر من الغنم، وفي موضع أخر وما فيمه الحرت من الفني من البقر، لما في ذلك من المصلحة العامة، (ابن بونس)، وقال غيره من أصحابت وكما نهى عن تُلقى دالسم» (14) في الركبان وحتكار

المحيى أن بشترى المعدد. أنا الطرفهرس الاعلاد. أنا الطرفهرس الاعلاد. أنا المدين بنويجه. أنا المدين بنويجه. أن يه يع أن يمعده أن يه يع أن يمعده أن يم ين موسود سقط في سر. أن المدين سقط في سر. أن قصد: سقط في سر. أن قصد: سقط في سر. أنا قصد: سقط في سرا الاصر. . أن على هو. أن يت هو. أن العلى من إيل مصحر العوني أنا العلى من إيل مصحر العوني في المدين في المدين العوني في المدين من المدين العوني في العدين العوني في العدين ال

الطعام لمصلحة العامة، فمنع الحاص (١) من بعض منافعه لما فيه الضرر بالعامة.

الفرع الرابع: اختلف في الررع لمن يكون، فالمعروف من المذهب، أن الزرع إذا فات لإَبُّن للَّفَصِبِ وعليه لكر ،. وروى عن مالك: أن الزرع لرب الأرض لمعصوبة يرن خرج الإيان وطاب أو حصد (2) وفي الشرماني عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه فأرد (أمَنَّ ا رُزَعَ أَرُضَ قُومُ بِغَيْرٍ إِذْنِهِمْ لَلْيُسَ لَهُ فِي الزَّرْعِ شَيْءَ وَلَهُ مِنْتَلَمًا) أَ.

للنوع التالسع: إذا أحدث في الأرض المفصوبة للذ، أو غاسا أو حفر

وقد بقده منه طرف، قال مالك. فيمن غصب رصا فغرس فسها عرسا أو بني تيهما ولناء» (4) به سنحقها رجن بعد تعصب، قفال المقاب بنفاصت فيع الأصول واللذاء ان كان لك فيه منفعة. إلا أن يف، صحب الارض أن يعطيه تبمه أساء والغرس متلبه، ومقالت لم، أن قدر أمن المواز العبد قارع حر العلع، وأبو حسفة يشول. ليس للساحلها إلا لقيسة، ودليت قوله. صبى لنه عند وسنم (على ليد ما أحدَث) " وقوله. اليس لعرُن قَالِمَ خُرًّا)، ولانها (أعلى عنصيب فرمه رده على صاحب) (أصنه لرابه يلي فيبه) قال: ذلك في الدولة. وكل ما لا منتعة عبه للعاصب بعد التّلع: كالجش والنفش فلا شي، له فيه، وكذلك ما حفر من شر أو مطمر. فلا شيء له في ذلك، قال سحون في كتاب مهد: ولرب الأرض أن يكلفه ردم صاحفر إن شاء اوأما ما ردم من حدرة عتراب له. لله أَخَذُه لأَنْ مِن عصب ترابا فلربه أَخَذُه لأَبه عبن قائمة.

وقى نو زل عيسى(¹⁹ سئل عن عاصب الأرض، يحفر فسها حفرة تصر بالأرض. ﴿ أَعْهُمُوا

بردمها إذ استحقها صاحبها؟ قال نعم، قال ابن رشيد: هذه بين على ما قال، لأن الأرض»(1) بمكن إصلاحهما (2) بردم ما احتـفر منه، نموجب ألاً تفود بذلك، وأن يكلف الغاصب إصلاح ما أفسد منها، وهذا أبين من الثوب الذي بتعدى عليه الرجل، فسخروه خرق بسيرا، إنه بكلف إصلاحه، وغرم ما نقص بعد الإصلاح. ولو كانت الأرض بعد ودمها لا تعود لحالها (١٠) وينقص ذلك من فيمنها ، للحرج (دلك على قرلين-

أحلهما: أن ليس له إلا أن يأخلها على حالي ﴿ وَ يَعْلَمُمُهُ فَيَمَّتُهِا أَوْ عُلَّمُهِمُ

التياني: أن له أن يسقط عنه حكم الغصب، ريفالم بحكم العدم، فيكون من حف أن لكول له عليه غرم ما تقصها ذلك علم الردم. بنزله الشوب لتعدي عليم. فللحرقيم نزيي سبير قال. قبر كانت الخفرة لم يستع بما لاحتران بتعام للسنتحق، لم بكن عليم فيها شيء، إذ لا تمن لذلك متفوض، وإن الشغني شبها، كان من حلم ان يأمر الغاصب. يردمنها

مسألة ((نتعلق بالبدء في أرض الغير).

قال في كساب لعصب من المدونة، قال ابن لقاسم: من اشترى أرضا فحفر فسها مظمراً، أو أدرر، أو بني فيها. ثم استحقها رحل، قبل له ادبع إلى المتاع فيسة العسارة والبناء (5) وحد أرضك عا فيها، فإن أبي قبس للمساع، أغرم له قسمة بقعته وحدها، وأتبع من استريت منه بالنمن، قبن أبي كانا شريكين فيه . هذا يتيمه أرضه والمبتاع تقيسة ما أحدث، (ابن يونس)، قال أبو محمد من أبي زيد في كتابه: يريد إذا كان المبتاّع قد طوى ما حفر بالآخر. فأما إن لم يكن غير الحفر فلا شيء به فيب أه (بن يونس، وهذه الدي ذكر إنه يكون في الفاصب، وأما البناع إذا حفر بنرا فلا بأحده المستحق حتى بدفع إلىه

C) کی س از صاب رحصہ

أهرجه أبو داود والنومدي ومن ماجه الطيراني. (منَّا يرع بي أيابِ قالم علم باليِّهم لليَّاس لهُ مِنْ لرَّاع شيء، علم معموج كمور

^{(&}lt;sup>4)</sup> ساء: سلط في س

الكا فدلك له: سبقط في س، راجع كتاب العصب من السولة، في ال أنه . . .

⁶⁰ لص الحديث (مثلّى البُدَانَ أَحْدَثَ حَلَّى فَوَدِيدَ الْحَسَدَارِ الْعَالِيثَ الْحَسِيّةَ لَلْرَقِيْلِيّ، فإن 112 ويسخل أفسني العام للزيّق، الخراء الثاني، في 2025، وستن الدراني، في 2766

[®]عنی صحبا حفظ ہی۔

⁹ نوزل عبسي هو كتاب لإعلاء شرر، الأحكاء العبسي بن سهل المعروف بالقاصي أبو الأصبغ

الله عن القرسين أكثر من سطر استم عي س

^{ا ا} بی ع یکون اِصلاحا

٥٤ في س؛ والبد، راجع كتاب القصيد من المدونة، ص 1/190.

^{- * *} نىع؛ ئىد،

قيمة ما حفر، وإن لم يطوه و الاحر () لأمه غير متعد، ومن المدونة قال مالك ومن أحيا أرضا وهو يض أنها موات ليست لاحد. ثم استحقها رحل قسل له. ادفع قيمة العمارة وخده، قبن أبي كانا شركين في الأرض وخده، قبن أبي كانا شركين في الأرض والعمارة، هذه نقيمة أرضه وهذ نقيمه عمارية، وأخذ مالك نقضاء عمر بن الخطب رضي الله عنه قيمها (" قد اختف في هذه السأله، وقال ابن القاسم الله وهذا الله عنه ويها وروى وي عن الله عنه أن ((با بكر) الصديق رضي الله عنه أفطع لرجل أرض فأحد به وعرس تم حاء آخرون بقطبعة من النبي صلى لله عليه وسلم، وختصمو إلى عمر، فقصى للأول أو عطى تيمة ما أحد ويخرجه فقال: لا أحد، فقال للأخر: اعظم قسمة أرضه بيضاء، فعم يجد، فقصى أن تكون بينهما، هذا نقيمة الأرض إفد، بين اللاقل قيمة الرض إفد، أبي أن يقدمة العمارة، قال «ابن حبيب " و بن الماحشون عن مالك: إن رب الأرض إفد، أبي أن ينشرك يتمنة العمارة، قال «ابن حبيب " و بن الماحشون عن مالك: إن رب الأرض أد، أبي أن بينهما مكانه، هد نقيمة أرضه براى وهذا بقيمة عمارته قائم، بن المنجشون، وتفسير بينهما مكانه، هد نقيمة أرضه براى وهذا بقيمة عمارتها، فما ز دته العمارة على شمتها أن تقوم الأرض « لميوم " الراحا، نم تقوم العمارة على قمتها أن توم الأرض « لميوم " الميارك به الراب الأرض فنها، إن حد قسما و حسر الله قيمتها براحا، كن العامر " تربك به الله الرب الأرض فنها، إن حد قسما و حسر الله الله الميارة الكون بنيارة الميارة الميارة

يوسي. وكان بعض شبوخنا يدهب إلى «أن» (14) نفسير ابن الماجشون هد . وفاق لقول مالك.

() في س ولم يزر عبد حر وها تعريف.
() في عاد قبل لهذا اعطاء والعلى واحد .
() ومع كتاب لعصب في سوية ، في الاذاراء .
() قال القديم سقط في س .
() عن المعط في ع .
() بن حبيب المقط في ع .
() في س لم يحبر .
() أني س لم يحبر .
() أنيد المقط في س .
() أنيد المقط في س .
() أنيد القط في س .
() أنيد القط في س .
() أنيد المقط في س .
() أن المناب ال

وظاهر الكتاب بدل على خلافه. وأبه إلى تقوم العمارة على حدثها (" فيقال كم قيمة هذه العمارة؛ فإن فيل إنها مائة ، دخار» (") قبل وكم فيمة الأرض براحا؛ فإن قبل أيضا مائة قسمت بينهما نصفين (السونس)، هذه هو لصورب: أن قوه الكل واحد شيئه على جدته وأد به زادت العمارة، فقد لا تربد العمارة في منل هذه الأرص شيئ، وإن كونها برحا أنهن لأعمال البقول وحود، فإذا قومت على ما فاله بن المحشون، ذهب عمل العامل باطلا وهو غير متعد، ولله أعلم، قال أبو بكر س الجهم أقراد دفع رب الأرض فيمة العمارة وأخذ أرضه، كان له كراء ماصي السنين

فصل ((في استحقاق نصف لأرض بعد البناء عليها))

ومن مدونة قال من القاسم، وإن حفر المبتاع في الأرض بئراً. أو عمرها بأصل جعله فيه م استحق رجل بصع الأرض، فأحلت إذا بصف الأرض، فأحلت إلى المبتاع نصف قسمة ما عمر، وخذ نصف الأرض باستحف قلاء، ولا شفعة لله في النصف الآخر، حتى ندفع إلى المبتاع قيمة نصف ما عمر أق وإن أبي من دفع ذلك قسما استحق واستشفع، قبل للمبتاع أدفع البه «نصف» (أن فيمة الأرض لذي استحق، وأرجع على البائع بنصف التمن فإن أبي كانا شريكين في ذلك النصف المستحق فيه بقدر ما استحق، أي (أن تقيمته براحا، وللمبتاع قدر ما عمر وبكور للمبتاع لنصف الاخر ونصف ما أحدث أو أبين القاسم وهو أحسن ما سمعت فيها» (أن الله من القسم وهو أحسن ما سمعت فيها» (أن النصف المستحق المبتحق ا

وفي كتاب محمد: إذا ستحق نصف الأرض وقد سي المبدع، فأبي المسحق من دفع نصف قيمة (9) البدء، وأبي الباني من دفع «بصف» (10) قيمة الأرض، وقيمة نصف الأرض

ا) في س: جدتها

دي. ديناره سقط دي س

ا عطر قهرس الأعلام ا

عطر فهراس ۱۱٬۵۵۰

الى بين الموسين سقط في س. د.

⁵⁾في س لصعاقيمة ما عمر،

[🧘] ئىسى سقط قى ع.

۱٬۱۰ ي: سقط في س،

[&]quot; ما بين القوسان سفط في س. راجع كتاب العصب من المدونه، في 171/م.

⁽⁹⁾ س تبية صب ليد،

⁽۱۵) نصف سقط دی و.

متل نصف البناء، فليشنرك بيئه ما، ببكون للمستحق ربع الدار، لأنه باع نصف م استحق، وهو الربع بربع البناء، فإن أرد أن يأخذ بالشفعة النصف الأخر، فله ذلك على مذهب من قال: أن له الشفعة وإن باع تصيبه، وعلى قول من قال: أن ببعد للنصف الذي «به» (1) بستشفع بوجب سفوط شفعته، بقوله قد سفط من شفعته قدر النصف، وكان له عيف النصف بأخذه بالشفعية. فيصبر الدار بينيت تصغير على هذا أدهد القول ذكر في

ومن العنبيلة قال يحييي (أو وسألب بن القاسم سي من اشتري أرضا فسي لسيم أو غرس لم الشعقية وحل فيل للمستعلق، عرم فيسة عمله وسرسه، فعال ما عشاي سيء فليسكن وينتنع عمله، حتى يوزيني للدال اودي أا بله، فأعطله أأ حقه، فكره فللحب الغرس تأخير ذلك ﴿ قَالَ : ٢ أَمَا إِذَا نَعْلَى مَاكُورَجَ قَلْتَ أَنْهِمَ فَلَمَا لَا حَقَّ لَى فِيه وقد تنقص فيسة عملي بتأخيري $^{(0)}$ ن ، عرب مستحق ما وجب عليه من القيمة معجلا فإن أبي أَرْ كَانَ عِنهِا، قِبَلَ لُعَامِنَ الدِيعِ إِبِيهِ فِيمَةَ أَرْضُهِ، فإنَّ أَنَّى أَوْ كَانَ عِنهِا المُسرِب بينهما على قدر تبيمة الأرس ، قدر قبيمه العمارة عالم ولو رضي العامرات أن يوشر السنتحق على أن نفره يسقع بعساريد. ما حل ذلك سنيمه، لأنه حقه قد وجب معجد؟ فتأخيره بالقيمة على أن منتفع بالأرص سنة حر نفعاء

قال بن رشد. هذه مسالة صحبحة بينة لا إشكال صب، وروية المدنين فيها عن مالك، أن صحب لعمارة لا يخذر، ويكون ١٠ سريكين إذا أبي لمستحل أن يعطي لعماجب العمارة قيمة عمارته الله حلاف قول أن القاسم وروائته عن مالك. وقولة ولو رضي الذي عبير أن يؤخر المستحق على أن يقره لتنفع لعمارية. له لحل بسهما لأنه سلف حر لفعا. صحيح على ما تابه، ولو أكراه منه المستحق بما وحب عليه من تيمة البناء لم يحز (0) عند

11 به: سقط فی س.

⁽³⁾ في سن ما ازديد

(4) لي ع راڪتي

⁽⁷⁾ ديع العامل

⁽¹⁰⁾ في ع٠ لم يحرد

⁽⁵⁾ قالا. سقط دی ع.

⁽⁶⁾ بي ع: قد سنص علي.

⁽⁸⁾ بي ع ويكونان وهو الصحيح

(9 مي ع: كلمة لا بخير رهي زائدة.

" «قود» سقط في س.

(2) (2) وكراه واسقط في عارز جو أكب كراء الأرضيء السوية-ص- (3/46)

بحو هذ أشار سحنون رحمه الله تعالى في المسألة، ((التالية))

هي س الأرص الأرص

as) ما پاي النوسايي استند مې س.

" دقت ۽ سقط في س

كقبض جميعه، وبالله النوفيق.

^{۱۸۱} في س: له.

⁽⁸⁾ وفك أيضاء سنط في س

ر التي ع رابته.

ابن لقاسم، لأمه الدين بالدين، ويجوز على مذهب أشهب، لأن قبض أوائل الكر. ، عنده

«كراء» (2) الدور والأرضين من المدونة. ونص ذلك: ومن اكترى أرض فـغـرســهـ شــجـرأ. ثــم

الفيضا المذة، فيصالح رسيد على إيف الفوس (³⁾ في أدفيه عشر بسين على أن له تعيف

الشحر ولوبجز لأنه كراه تصف كسحر ٦ بقيضها إلى فشر سايل رقب سيها أوالا تسلم، ولو نَتُن أَنَّ به لأن تصف السجر حارة وقانا عبره الا بحوز لأب فسح دين في دين.

قال ابو محمد الريد فيرد إله لم كان له أن تعطيه قيسه السحر القياس، فكانه أكراه القييس

صف الشجر الذي بنيب للمكتري في الارس، بالنسسة التي رحبت "" عليه بي عيف ا

الشجر الذي أسلمه إليه، فصار كبر ، لأرض سين لك على رب الأرض. البن يوسس). وإن

شئت «قلب» أن إنه وحله الدين بالدين، أن رب الأرض كان له أن تعصم قيمت المعلم علم علم.

فكأن المُكتري تحولا من علمه القيسة إلى هيف السحراء بكون بند. فشر سنين الم يكول وب

الأرض صخيرا علمه وقميها أعماء أأعم من بالنصف إلمه يميتونه بالمثر فالدابي أبي

علة أحرى، وهو بيع التمر قبل بدو صلاحه رقيل أن بخس، لأنه إذ كانب النسجره معصاه

عشر سبين عوضا عن النيمة. فهي بعد النص، لمة راجعة إلى أصر النبيمة، بالمعطى في

لحقيقة إلى هو تمريها هذه المدة، وذلك حقيقة بمع النمر قبل بدر صلاحه وقبل حلقه، وإلى

قلت. وإذا التنف إلى ما أسار إجه أن موس، وما ذكره أمن أبي إصين، دخيه أحم

رمنين، هكد رأيت 🌯 للعش العلماء، وذكر أعما أنش ما ذكره الرابعيس.

ومم يشبه تعليل (قول) () بهن الفاسم هذ وما زاده بهن رشد، ما وفع له في كساب

((مسألة في الكراء بالغرس))

ونص المسألة من أولها، قال مالك: ومن أكرى الأ أرت عشر سنان، على أن بغرسها الكثرى شجر سماعا، على أن النسرة للغارس، فإذا تقصت المدة. فالشجر لوك الأرض، لم يجز، لآنه اكشراى الله بنسجر لا سرى أيسلم السجر أم لا، «قال، الله) ابن المواز، وقال أنهب. ذلك جائز إذ سمى مقدار الشجر، وهو كالبنيان، ولا يدوي كلف يصير السيان، قال من لموز: هد لا يحور، بخلاف الشجرة المصمونة إلى عشر سنان، سمى قدرها ومبلغ صفته، فيسسريه بالعال، فعيس ذلك كالمعارسة التي من با الجعل، (ابن بونس، وقال بعض معهاك الله ليويس، وفقه أبو محمد في النيان، وخالفه في الشجر، فقال: لا يجوز بسلم فيها الله الله أو الأثنية عنده الأ يحوز في شجر ولا ينيان، إذا كان لله يتغير الله يعدر البائع أن يستسنى مكنى الدرالي للسمة وبحوه النغير البد، إلا أنه لو كان با، متفن (الا تغير في تلك المذ، الحارات السمة وبحوه النغير البد، إلا أنه لو كان با، متفن (الا تتغير في تلك المدة، الحارات

قَال سَحون فَى لَمُونَهُ لا يجوزُ ويدخيه بيع الشمر قبن يدو صلاحه، «وكراء الأرض الشير. (ابن يرس) بريد سحون؛ لان رب لأرض يأخذ لشجر بعد عَم لمدة. فين كان فيها شمر لم يبد صلاحه قدلك بيع لشمر قبل بدو صلاحه» (()) وإن كان بدأ صلاحه، فذلك (11) كراء الأرض بالشر وإن كان طبعه فهو كراء الأرض بما يحرج منها، (بن يوس) وهذا إذ اشترط رب الأرض أن له السحر بعد العشر سنين بما قبهه من تمر، وإن لم بشترط ذك، وإنما كر ها بعن أو عيره كراء جائز فانقضت المدة، وفي لشجر شمر، فإن لم يؤمر، قلرب الأرض أن أمر لمكرى نقلم لسحر، أو بأحدها بقيمتها مقلوعة، وإن أبرت حبر على

ا في ع اكترن أ في سن كرها، رجركتاب كر الارفيان من المدولة حل 3/464 أ قال: مقط في ا أ في س افقو ا أ بي س افقو ا أ بي س الا بحار كما لا حوز ان يسلم فيها أ بي أ الماد المسلم في ال الماد المسلم في ال الماد المسلم في ال الماد المسلم في ال

بقائها إلى تمام النمر⁽¹⁾ وعلم المكتري كراء المثال. كما لو انقضت للدة، وفيها زرع لم يتم، (بن يونس).

وعلل بعض بقهائنا النرويين قوله؛ وبدخله كر ، لأرض بالطعاء قالى؛ جعل الشحر في هذا للغارس، وهو مذهب ابن الناسم في المغارسة الفاسدة فجعل الغارس يعطيها، وقد يكون فسها تصر، فيحميس كراء الأرض بالطعاء. قال ومن عبل له يسع النصر قبل بدو صلاحه، حعل لغرس لرب الأرض لأن أرضه قابضة له بوضع الغارس ذلك فيها، وللعامل قسمة ما وضعه فسها، بعصار رب (٤) الأرض أعنى للعامن أحرة نصر (٤) هذا لغرس قبل لدو صلاحه، وذلك بيع له قسل دو صلاحه، وكان بجمال تضوت (١٠) لأرض بالغرس، ويكون (١٠) للعامل في العسر سنين، وعلمه كراء المتل فيها، ، إذ » (١٠) حملنا لغرس للغارس، وأما إن جعلناه لرب الأرض، وحد فسح لكر ، وكان للعامن قيمة ما (١٠) وضع فيها، إلا أنهم قالوا في شرط الغرس بينهما دون الأرض: إن الغرس للغارس، وبعطمه رب الأرض قيمته مقلوع، ولم يجعوه كراء فات بالغرس، وفي المغارسة أبعاب هذا (١٠)

فرع: من معنى ما تقده ((فيس غصب در فهدمها ثم استحقها رجل))

ومن كتاب بن المواز، ومن غيصب دارا فهدمها، ثم مستحقها رحل، فإن شاء أخذ قيمتها بوم الغصب بني المواز، ومن غيصب بني العرصة (أا والنقض، على أن لا بنبع الغيصب بني، وإن هدمها ته ناها منقضها بعبنه، فأعياده كما كانت، فللغاصب فيسمة هذا للقض المبنى المناوض اليود، وعبده قيمته منفوض يوم هدمه، فيتقاصان، فهذا مذهب أشهب

```
أيي ع النبرة عي من مصارت. عني من مصارت. أماويه تهر أماويه تهر أماويه تهر أماويه تهر أماويه تهر أماويه تهر أمي من تكون. أماوي من تكون. أماوي من تكون. أماوي عند عني من أماوي عند عني من أماوي عند عني من أماوي عند تكون من مساحته المساحة المنا المساحة المنا المساحة المنا المساحة المنا المساحة المنا المساحة المنا ال
```

ومالك، وهو أحب إليّ، وقال بن القاسم: بحسب على الهادم قيمة ما هذم قائم ويحسب له قيمة ما بناه (1) منقوضاً .

ووجه هذا، إن البناء الذي أحدثه الغاصب بنقش المغصوب. لاحق له فيم كما لو بناه بنقضه، لكان لرب الأرض أنه بعصيم فيحتم منشوضا، أو يأمره بنقصم، فإذا لم تكن له حرمه، لما بناه بنفض نفسه، فأخرى ألا يكون حرصة لما بناه بنفس المغصوب اصفه أن وبعد كان ألمك له البناء، والفيمة قد عرسا بي دماء، فألا سنطها ما صديه من للذاء أمان لا حاصه لما، وبلم أعلم.

النوع العاشر: إذا غصب حد قررشه في أرض نفسه

قائنصوس في الدونه وعبره؛ أن ليس للمعصوب مند إلا مثال معصد له إن عمر كيله او نيسته إن حين أن وبيان أن و بشار الدوي رحسه الله تعالى إلى وبيود احلال بسه وضعر كالاصه بعنييل أن يكون الحلال في الدهب أو بي حارجه وقيد لزحة ذلك الما وقع المسحنون في كان العصب، حلت سل عن رجل بكون له بيضة من دحجه مبتة أو دجاجة حلاء فيغضيها رجل فيحضيه تحد دجاجته وفيغض منها درخ قال المرخ لرب البيضة وللعاصب عليه قدر ما حضنته دجاجته كانت البيضة من مبتة أو من الأحدة فعلى قول سحنون هذا ويرد وقوله الرب بدور ألى وعليه للعاصب كرا أرضه وعمله قال بن رشيدة فول سحنون هذا ويرد وقوله إلى البيضة جار عبى أصله في أن المرح الوب البيضة جار عبى أصله في أن المرح الوب البيضة جار عبى أصله وياتي فيها على قيمان القول: بأن الراع في المؤرشة الفاسدة لصاحب «الدور وهي رواية وبن غائم ألى عن مالك، وباتي فيها على قيمان القول: بأن الراع في المؤرشة الفاسدة لصاحب «المناه العاصب» أن العمل والأرض إن

(1) في ع: ما يتى

(2) منه سقط بي س

(3) كتاب الغضب من المبرنة اص: 41.38 (43.38 أمن: سقط في ع.

(3) في س: المسر.

(4) فيلا: سبط في س

(5) في من: فين

(6) في من: فين

(7) انظر فهرس الأعلام

(8) انظر فهرس الأعلام

(9) ما يان الفرست سقط في س

وعلى هذا بأني قول ابن القاسم في سماع سحنون من كتاب الشركة: في الرجل يأتي بعصامة أنشى والآخر بحمام ذكر على أن تكون الفراخ بينهما، وهو أيضا نص في الموازية، وما رام بن رشد تخريجه (1) في مسألة الغاصب للبيضة: أن بكون الفرخ للغاصب، وعليه لرب البيضة مثله، هو نص أشهب في المجموعة، وشبهه بغاصب القمع بزرعة، قال: فعليه مس لقمع والزرع له، فال وأحد إلى أن لو تصادن بالفضل، وليس واحب عليه المساس، فأن بالمن بري أشبب في قوله هذ، كنف شبه البيض بالمدر، فجعله لبسامية، وحكم لبستس بحكل محنون حعل ذبك لسخصوب، وأحرد ابن رشد على أصله في المزرعة، وحكم لبستس بحكم المحالة لنديات بالله محمول ما أسره إليه من المحريع، والدم علم علم المحالة بالمحالة، والدم علم المحريع، والدم علم المحالة المحالة علم المحالة الم

ومن بنذا العنى ما شار إليه الشاسعة بي المجموعة وكنات محمد فيسن عصب دعوجة فياضة عدد، فحنس بيضه تحميا الشعاعة فياضة عدد، فحنس بيضه تحميا الشاعات ما خرج من الفراح ألم بنزيه أخدها معها كالولادة أما لواحشن تحميل تحميل لدمن غيرها، بالفرخ ألم للعاصب واللجاحة لربها، ولا ييس حصب كرا، مثلها، أبن أمور، العام ما تحصها إلا أن يكون بقضا بينا، فيكول لربها تيسمتها يوم غصبها الالا يكون له من يحضها ولا من فراحها أن شيء، فادا ولو عصاح عدامة فروجها حداد له، فياضها والرخما الخدادة الدرج للمستحق اراد على المغالب فكرا من حداثها

وهذا خلاف ما وقع في كتاب الشركة من المرازعة ونصه الآنان القاسم عن مالك. وإذ جاء رحل بحمام ذكر والاحر بأنتي، على أن ما أفرط بينهما، فلا بأس به وأرجو أن يكون خفيف، والفرح بينهما لأنهما بتعاويان في الحصانة، قال بن الموز في مسألة كتاب لعصب: ولمستحق الحسمه فيما حضيت من بيض غيرها قيمة حتنانها ولا شيء له فيما حصن غيرها من سخنه. وإلى الم بيض مثن سغن حمامته، إلا أر يكون علمه في أخد البيض ضور في تكنيف أن حمام بحضهم، فيه أن بغرم الغاصب قيمة ذلك البيض، هذا البيض، هذا البيض، هذا البيض، هذا البيض عصبه بيضة فحصنه.

اً في سائٹريجه. اد

[&]quot; می س• ټاله. ا

ا بي س بخشٽ شب ".

ه. ي س المراويخ ي

^{و.} في من المر**ا**ريج

⁶¹ في س قروريچي.

[.] . . مي سل نکند

الي في المنطق . " وأنضاء سنط في م

وفي العنسية: وإن جاء رحل ببيض إلى رجل فقال أجعله تحت دحاحتك، قما كان من فراخ فبيني وبسنك أأ فالقراح في هذ الصحب الدجاجة، وعليه لصاحب البيض مسه، وهو كمن حاء نقمع إلى رجن فغال: ازرعةً في أرضك بننا، فإنما له مثنه، والزرع لوب الأرض، فالحاصل من هذا كله: أن المسألة لها عائر، ولا تعرى من خلاف نصا كما أَسَار ، إليه. [أ الداودي رحمه لله. وتحريجها أن حسيما نبهتا عليه، ولله أعلم.

اسوع الحادي عشر: إذ غصب عبسا أو بقرا

صحرت بأولنك العبيية ، والنقر، (1) أرضا حلالا بزريعة خلال فقال الدردي ، قد »(أ) سنتل عن سنرا، ما رفع من ذلك لحرث؟ ((قال)). 6 اشتتر ؤه ١٠ منه مكروه، حتى يصلح «العاصب» ⁸⁾ تمانه في العسب والبقر، وليس فيوُّنه (1) في الكراهة كمر فقد أضي القول، فيعي الخلاف في ذلك.

النوع الثاني عشر: لو غصب ما صاد به

فقال الشبح أبو عمرو بن احاجب (١٤). إن فرعنا على أن المنابع للمالك فإن كان عبد فالصيد لمالكم اتفاقاً، وإن كان كالسيف والشبكة والحبل، فللغاصب أنفاف وعبيه

أجرة مثله، والغرس كالسيف. وإن كان جارحا فقولان بناء على ه أن ،(1) لتشبه بالعبد أو بالغرس، والصحيح من القولين؛ أن يكون ذلك لنغ صب، وعليه أحرة الجارح، لأنه لو صاده بنفسه من غير إرسال الغاصب يه، ما حاز أكبه، وإذ كنان ذلك كذلك. فهو أشبه شيء بالسبف والعرس وما ذكر معهما ⁽² ، ولا يلتقت إلى كونه المحصل للصيد ⁽³⁾ والقابض عليه، لأن ذلب القبض إذا عرى عن فعل العاصب لا يحصل ومنه) (4) منععة، اللهم] لا أن لكون لجارح حكم على الصيد، ولم ينفذ مقاتلة، وأدرك لقاصب ذلك حتى بكون الذكة واحدة. فها هنا بعوى الخلاف ويقوى لشبهه، والله علم

النوع التالث عشر: لو غصب شاة فذبحها

فلا يخلو إما أن يضحها أو لا، فإن لم نظاحها قريها مخير في خد النحم أو فيسة ساته، وقال محمد من مسلمة: إذا لم يشوها. فلربها أحدها مع ما تقصيها، ويم قال (¹⁵ أبو حنيفة، وأما إن ضخه. فليس لربها إلا العيمة، رقال الشافعي َ له أحدُ عن شيَّه، رلا ببعد ن يكون فيها قول في المدهب كقول السافعي الله على ذلك. ما حكاه عطية الله عن مالك) (1) فيمن عصب حنظة، قطحلها وخسزها. فقد «قال» (ق: اختلف قول مالك في الحنطة إذا طحنها الغاصب وخبرها، نمرة قال: عليه مثلها، ومرة قال: بأخدها كذلك، فعلى تباس قول مالك هذا. بكون لرب الشاة أحدها وإن طبخها العاصب. كما قال الشافعي والله أعلم. إبن رشد؛ من غيصب تبناة فأيجهم وصبع منها طعام أنفق عبيه في عيمته صعف تسيسته، لا ساخ لأصد كله» «إلاً؛ " على قبول من لا برى لرب الشباة إلا أ

۱۱ کے ۱۹ سبی زمیتیا

ارئيم سخا بي س

^{&#}x27; في سن وتجريجا.

أ والنقر سقط في س

وقد، سنظ في س

أطف كبيم ((ول)) من كتاب الامواد للدودي لذي غل منه المؤنث هذا النوح ص ١٩٩

يى س لترك،

^{&#}x27;' العاصب: مقطائي ۽

في ۲۰ فولہ،

لی ۾ فررڪه

ا) ہے آج عولہ

¹¹²⁷ عثر فيرس لأعلام

^{&#}x27;' ان، سط في س

[«]مله» سفط في س

مي ع عول.

ينوا محمد بال في بوال مستدن معمد المستر للمانوا حل المحمد بال في بوال مستدن المعادل ا

وهذا برا على فرياً لامد السابقي في حرار أمد أسعم المعصرات عمد سبه. "هــ اسعق رقم الأي

أ، عن بالب، سنط في س.

اً دانا، سنڌ في ۾

⁹ الاستطاقي س

قيمتها⁽¹⁾، وهذ أيضا بؤيد ما قلناه والله تعالى أعلم.

فرع: قال الداودي رحمه الله تعالى: لا أعلم خلاف فيما ذبعه السارق وأخده ربه أو أخذ قيمته، إن تلك الذكاه فيه ذكاة، إلا قول طوس الموعنا (3) فإنهما قالا: لبس تلك 14

لنوع لربع عشر: إذا غصب جدد سبعها

فلا يجلو بالذامي فسيباق أحاهما أن تكون تبك الحيرة من حسورا مباكي التعالى، أن نکوں من حیر ر غمر مدکی ^د

القسم الأورد الذا كالت ساكات

وحكم هذا القسم كحكم التوب الدابسع، قعلي مدهب لهن الناسم الكون ولمامخس انشاء ضينه تيب الحيرة ووالفيب " وإن شاء أحده رديع يبينا لبيع أرشي يوب أشهب الدان الباخد طودد. ولا شيء عليه، وباحساء، فحكسهما حاكم عما إلى صلح سواء (١) هذا الذي يأتي على قواعد المدهب، وهو أنضا طاهر كلاه أبن رشد (حفيت. في بداية المجتهد، لأنه قال نبه: وأم الرحه الثاني فهو قوت بنزم العاصب «فيه» " قسمه الشيء المغصوب يوم غصبه أو منله فيما له مثل، هذا تعصيل مذهب أبن القاسم في هما المعنى، وأشهب بجعل ذلك كله للمغصوب صله مسأله الندن، فمقول. به لا حق للغاصب فيما لا يقدر على أخده من الصلغ والرفو والنسج والداغ والطحن، 10 فأنت ترى تشهيهم

> " في ما لريم إلا ليمثم ه الفرافيرس لأعلام الفرييرس لأعلاء (4) في ع: ذلك. وقد فيجعد من كتاب الأمواد تماودي، فرا (3). اگ فی ع من تسو تحمال مذکی ° بی س خصب " له ر. سقد نے س

> > ⁸¹ في س ميوي رائدا:

راه العالم بدية المعتبد وسامه المنتصد، لاين رشد العقيد الحراء الناسي. ص (⁹²⁷ دار الفرقة بيروب.

بالدبغ وإدخاله إياه مع غيمره من الصبغ والنسج. ولا شك أن حكمه حكم الصبغ ممواء يسول، حرفًا. يحوف في جميع فصوله وفروعه، والنه أعلم.

القسم الثاني: وهو إذ كانت لجلود غير مذكاة

وهل القييم يستنزه ذكر فعس، وهو ما حكم من شفيت بنا لا يعبل سعم وينتسخ الكلام فيم يرسم فروع:

((الهرع)) الأول: من غصب جلد مبية غير مديرة، فقال بن القاسم في المداللة -عليه إن أتلقه فسميه ما بلغت كب لا ساع كساماشية الرازاه أو صرع، وعلى صابله فيمت ما للغنا " قال أبر الفرح النفدادي " رحمه البلد و مانك فانا: فيمن استهمال لرجل جيد مبيئة مديوغ الدلا سيء غيسه، قاد إسماعيل الشاضي إلا أن كون محوسيات وحكى ابن رشد عن المبسوط الله له لا سي، عليه الحيه، أن وال ديم. الله لا يحرز ببلغه. الن ولمدا، وقد قبل. لا شيء يب إلا أن سلخ فيكون قبه التبسم، وسل بعد أن ديم لم يكل عبيه إذ قيمة ما يه من لصنعة، قام: رها بأني على ما قالم الأبي كات الساقة من المدوية، والصنوب: أن تنزمه في ذلك فيمة الانتفاء به، والله عنم ١٥٠٠ بن عرسر،، دل أسهد في المجموعة؛ عليه نيسته كرع لم يبد صلاحًا يستهلد ٢٠ وكثر المتبية الذي لا يجور سعه يغتصبها رحل فيسقى سب ¹⁸⁷ روعه فعليه فيمه ما ستى منها.

فرع ((في حلود لسبع))

قال للخمي رحمه لله ويختلف في جلود السباع قبل لداغ أو بعدد إدا كمانت

أو حمر الدوية الكيري، كتاب العصب، ص: 189. " انظر عبرس الأعلام أي بعلا عن كتاب المساوف للذخل إساعبال ٔ بید. ست فی ۱۶۰ ' بى س_ى، رياسە ئتولىق

في س بسهنگه. » في س يب.

مذكة. فقال مالك و بن العاسم هو دكي، ويجوز بيعه والصلاة عليه قبل الديغ (1) ويعده، فعلى هذ يغرم الغاصب قيمته. وعلى قول ابن حبيب: يجري على أحكاء جلد المبتة، فإن جرحه من صاحبه حمد. كان عليه فيمة جمله على قول مالك الأنه كان فادرا على ذكاته، وعلى قول بن حبيب، لا سي، عليه لأن حكم حلده، «عبده» (٤)، حكم جلد الميشة. قال مالك في العبية. بن قيل في مستهلك الرزع يعرم ما لا تحل بيعه، قبل فإن رسول الله صلى الله عليمه وسلم (فضى في لجنه بغُرة عَبْد أوْ وليسدَّه) (أ) هو لجنين لا يحل بيعمه ا فهذه متند، 4 وهذ لذي ذكره مانك في مسألة أ5 الرَّرع يستلرم الكلام على المشبة .دا أنسدت لررع وهو:

لفرع الثاني ((في إفساد لمشبة لنزرع)،

قال في سماع ابن القاسم: قال مالك في الراع تأكيد لماشية قال: بقوم على حالًا ما يرجى من تمامــه. ويحــاف من هلاكــه، لو كــان بحن بيسعــه. فنان قــال قــائل: كــبف بقــوّم . على ، (6) ما لا بحر بمعه؟ قبل أن رسول لله صبى الله عليه وسلم: قَضَى في لخَنَعَ لَغُرَّةً عَبْد أَوْ ولسدَه و جنين لا بحل بنعه فهذا مثله، قال أبو لوليد بن رشد: معنى ما قال في الزرة (7) إذ "فسدته المسية و كلته باللبل. لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصي: أبَّ عَلَى رُهُلَ الْحَوْنُطُ حَفْظِهِ بَالنَّهَارِ وَأَنَّ مَا أَنْسَدُت المَوَاشِي بَاللَّهِ عَلَى أَهْلُهَا طَامنُ، بمعنى مضمون (8) قال أنو غمر بن عبد البر (9): وهو حدَّبتْ تلقَّه أهن الحجاز وبعض أهل العراق بالقبول. وهو صوافق لعموله عمر وجل: (إِذْ نُفشتُ فيمه غَنْمُ القُومْ. (10) ولا خلاف بعن أهل

```
في من بادع راجع شابه كتاب بعضت، في ١٤٠٨
                            عند سنطاقي س
 الحديث أخرجه الاماد مسيد في فيجيحه، في 1309.
                      'ما يان المرسين اللفظ في ع
                         "
عي س مستهلد اليام
```

اللغة. أن النفش لا حكون إلا بالنس، وقال ابن العربي أنا : ختلف علماؤنا هل قضاؤه حكم مبنداً أو بني على عاده الناس؟ فإن كان ذلك حكم مبتدأ في الشرع، فهو كما ورد، وإن كان دلك عادة الناس لأن أرباب المواشي معها بالنهار، فهم يتوبون حفظها، فعلى هذا إن وجد خلاف العادة. بأن يهملوها ولا بكونوا معها وبغفوا عنها، فإن الصمان وجب عليهم، لأن صحل الحكم قيد عدم، حسيم ربية رسول لله صلى الله عليه وسم، لأن عادة الناس يحفظون زراعسهم بالمدينة بالمهار، ويحفظون مواشبهم بالليل. قبن تركوها عد تفريطا، قال بن رشد في كتاب الافضية من البيان والتحصيل (2). يسقط عن رب المشية ما أفسادته بالبهار، وإذا أخرجها (3) عن جملة الزرع و الحوائط بذائد بدودها إلى مراعبها، فشيًّا (4) منها شي، ورجع ⁵¹ إلى الزرع أو الحوائط فأنسد فسيها أو رعى فسها بين ^{61 ل}حوالط و لزرع بدئد بدودها عنها (7) فيه وقع منها في الزرع والحوائط دون تفريط ولا تضييع من داندها، فإنه لا شيء عليه، وأما إن أهملها دون راع. أو لراع فضيع أو فرَّط حتى أفسدت المراشي " فهو ضامن لنه "فسدت، والصمار في ذلك كنه على الراعي المصبع والمفرط. لا على ربهما. إذ ليس عليم كتسر مما صعر، وأما إلى أطلقتهما دون راع ولم يحرجنهما عن وحمله عن مزارع القرية ، فهو صامل لم المسدب على هذا حمل أهل المذهب ما ثبت أن رسول لله صلى الله عسه وسلم. فضي على أرباب لزرَّع بحفظه بالنَّهار دُون للبِّل. أَ وفي المنتقى للسجى (11 قال القاضي د 22 أمو الوليد عَمَد الكلام على أهذا» (133 الحديث: وهو عندي «موضع مستوح» (144. الموضع الذي يكون فسيه الربع والحبو لط مع

[&]quot;علم سعددیے

اً في ع: ما فادا في احتى في الزَّرَّة، اعتقد أنه بكر إ حدث كما ورا في من الاوقار بمسوك ي أول حقظ الماسية باللبل على ألهما وأزَّ على إلهل بالشبة مَا المُناشأ للسيئمية

ياسل) الحرار 6، صُن 21-وفي صنفاح كثور الله النافسات لوشي بالبن صامن على المُلها، في: ١-2 والسندات

الصرافهراس الأعلاب

أأسررة لالساء الأب 17

عبر بهرسی معدد

أوى س الشان التعصير، الأام الأن رسد الجد

لى س أورغاه فيما لود

في ع الي مراسف الدأر الدأولُ والقور والدفع الرائب الخامي محمدر القاموس في 2.12

اللي يا فأفسدت، والتواسع مقعث الي ما

رحميه والمعطامي ج.

راجع الصمحة السابلة فأملي راجال

المتاجعي أبر سرليد لدحي

المرافعين سنط في ع

ه سفقانی در

التوضع مشرح، سنظ ہے اج

المسارح، قبال: والمواضع (1) على ثلاثة أصرب: (الأول) متوضع يشداخل فيه المسارح والمزاوع، الثاني: أن تنفره المزارع والحوائط وليس يمكان مسرح. الثالث: أن بكون متوضع مسرح وليس يموضع زرع فأحدث (2) فيه الناس زرعا، فإن كان موضع زرع (3) ومسرح فقد ذكر حكمه، وهد الذي ورد فيه الحديث اعتدى (1)، وإن كان موضع زرع وليس بمسرح (3) فيها عندي لا يحرز أرسال المواشي فيه وب أفسات ليلا أو بهارا فعلى أضحات المواشي وبعد فال أصبح. في المدينة أكبس الأهل لمواشي ان يتحرجونها إلى فديا الأراع، ولكن عليهم الذي الدياء الما سد منها إلى الزرع والحات، فعلى صاحب الزرع وحنات دفعها، والما على المواسع المسابح، وهن سوحية مسبح، حرب عادة الناس (8) برسال سواسيم فيها الماني المواسع الماني، وهن سوحية مسبح، حرب عادة الناس (1) بواسابم فيها الماني المواسع مسبح، حرب عادة الناس (1) بواساب على المن الماني فيار، فأحدث رحل فيك روعا من غير إلى الإصاب في الإحداء، فإنه ليس على الها الماني فالاصدين في الماني على من رعى موسيحة النال أو بيارا، وما أفسات من زرعه (1) باللين فالاصدية

فَإِذَ لَبِثَ الضَّمَانَ، فِلاَ يَحْمُو اللهِ أَن لاَ تَرْجَى عَوْدَتُهُ إِلَى هَبِنَتُهُ، أَوْ تَرْجَى عَوْدُتُهُ إِلَى كَالْ لأُوْلُ، فَضَاءَ رَوَى مِن حَبِيبِ عَنْ مَالِكَ؛ أَنْ عَيْمَ قَيْمَةً مَا أَسِيدَ عَنَى الرَّحَاءُ وَالْحُوبُ، وكَذَلُكُ قَالَ أَسْتِهِ وَبِن نَافِعِ أَنَّا وَبِهِ قَالَ بِينَ لِقَاسِمَ وَرَوَاهُ عَنْ مَالُكُ. قَالَ بَنْ وَشَدَا وَهَذَا ثُمَّ لاَ خَلافَ أَنَّ فَيْمَ، بَرِيدًا أَنْ رَشِدًا إِذَا كَانَتَ قَيْمِتُهُ مِثْلُ قِيمَةً المَاشِيةَ أَو أَقْلَ، وَلِيلًا وَأَمَا إِنْ كَانَتَ أَكْثُو مِن قَيْمَةً المَاشِيةَ وَلِيلًا فَيْمَةً مَا بِلْغَتْ، وقَيْلُ وَمُعْلَكُ فَيْهُ، فَقَبِلُ لَقَيْمَةً مَا بِلْغَتْ، وقَيْلُ

عليهم قليم، لأنه حر احتابة وقلب ، ١٠ إلى نفسته، حيث زرع موضع السبرح راز دامته

الدلياس من لا المتافعهم التي تبتث ليم.

الآقل من قيمته «أو من فيمة» (4 الماشية. وهذ مدهب الليث (2 والله أعلم.

وأم إن كان يرجى أن يعود إلى هبلته فما الذي تصمن؟ الذي عليه أكثر الروايات أنه نضمن قبمته على لرح، والخوف، قال دلك مطرف عن ابن حبيب، وأشهب وابن نافع ولن القسم وغيرهم، وفي ولائق ابن لنده منظل عن الزرع، فيها كان للرعي منه أوراد دون ساقد وأصوبه أن ررحا، حلقه وحاء باهر، أن باله تقود ما سوى فيسلا على صفيد. قاذ نرعنه على ما عند أكثر الروادت قبل أستاكي أبه إلى أن تختير حاله، كما شعن لسن الصغير أه لا لسنائي مه لدى حكه أن حبيب عن مطرف، وقاله عبر مطرف من أسسحات عبالك أن أن لا أستائي مه قبال ابن واسد، وبأتي على ساهب مسحنون أنه يستقلى مه لانه قبل عن كان من فوق أصلها، أنه لا يستقلى على ما لذي ينشع شحرة وحن من فوق أصلها، أنه لا يستقلى على حاله الأولى، عرب من يوق أصلها، أنه لا عدد ولد نه على حالها الأولى، عرب ساعتون ولا نرجع بالسقى و لعلاج، كالجرح في عدد ولد نه على خله المناوى، حالات خصاً واعده على غيير عتم الأفياء أن عليه أجر المدوي، قال من وشد فهم في الزرع أولى القول، قالول المناوى، حالات

اً ما معادلوسين سقط في ع. مع

(2) مقر فهرس الأعلام د

⁽³⁾ في س· أصوله

⁴⁾ في ع حسد صاهر .

` ئى بــَـض

"" نيع أصحبت

(°) عشد؛ خبر حلى عير استواء، محدر القانوس، ص 406

(3 قال مقطفیی

⁹⁹ المقيدة، وهم النعيد بن السبب، غروة بن الريد أنو بكو بن عند الرحين بن حارث بن هذه ، القالب بن محيد ين أبي بكر النسبيق الحيد الله بن عبد أنته بن مسعود البلسار بن سار حارجه بن ريد أوقد حيثهم قول الشاعر إذ أبيل من بي عبم سعة أنجر ** أن يتهم بيست عن البقد حرجة،

فتل هم عبد الله، عربة، قاسم " العقد، أنوبكي، سيمان، حارف

ب إي التشريع الإسلامي الأسدي سكور حالد عبد الله عبد، ص 75 أطأً ، الرياطُ، 1986 غرطية الأول، وصفات الأصفياء، للحافظ أبي تعبد الاصفياء، للحافظ أبي تعبد الاصفيائي المتولى سنة 430 هـ ص 2/161 دار المكتاب العربي بيروت. ط 3 - 1400 هـ/ 1480.

فرعان ((بتعلقان بضمان ما أفسدته المواشي))

((الفرع)) الأول: لو نت الروع قبل احكم صنه بالفيضة، فإن كانت فيه منفعة حين السد، فعند قيضه حين لرعى، ولا براعى فيه رحا، ولا حرف، وإن لم تكن فيه منفعة فلا شي، عليه في ماله، وعلمه الادب بفدر إنساده، رواه ابن حبست عن مطرف وقال أصبغ: باعدد لهيئته، فإنه تمرًا على الرجاء ولحوف بيت أو لم ببيت قبل الحكم أو بعده.

((الغرع)) الثاني: إذا كان لا برحاً خلفه فَقُوم على الرحاء والخوف، فظهرت له بعد ذلك حلمه فلمر تكون؟ (أن ظاهر الروايات أنها لصاحب البررع، وفي ونائق ابن القاسم رنها الرب الماشية لأن الفيمة كتس الزرع لو حاز بيعه، ولأنه (أن أمر صروري أوحه الحكم.

مسألتان ((نتعلفان بضمان ما أفسدته المواشي))

((المسألة)) الأولى إذ فلنا إن اخلفة (الصحب الزرع، فعاد لهيشته (السعب الحكم، منضت القيمة لنصحب لروع ولم ترجع، قال مطرف: وهو الذي يأتي على مدهب أشهب قبيمن ضُربُ فذهب عقله فأخذ لدية بعد الاستيناء تم عود عقله، إنه حكم قد مضى، وقد فين أن النبمة ترد، وهو الذي يأتي على ما في المدونة، في الذي بعود بصره لمد أن قضى له بالذية أنه برده.

((المسألة)) النائية؛ قال عسبى عن ابن القاسم: وأما لو حرجت لبلا فوطنت رحلا فقطعت رجلا فقطعت رجلا فقطعت رجله، فإنه فيد في مدر، ربى وتأثق بن لقاسم وإن أفسدتم، يعد أن بيس واستعصد و كان محصود ، فيجور تقويمه بالعين ويمكنه من الطعام بعد أن يعتبر بالخرص أو وبالتنتمين لما أفسدت «للاشت» ألله، قال للد، قال للشفعي وأبه حنيفة، لا شي، عليهم بيما أفسدوه في

لبن أو تهار، إلا أن يكون صاحبها معها ولللا، (أ فعليه الضمان، ووإلا قلا، لأنه إثلاث من بهيمة لبس عليه مد صحبها، فلم يكن الأ صمان أهله إذا كان بهارا، ودليلت مارواه مالك: أن ياقة لبرا، من عارب ال دخت حائظ قوء فأفست فيه، فقضى رسول الله صلى لله عليه وسلم: إنّهُ عَنّى أهْل فَوالط حَفْظُ بِعَنْهُ رِ. وأَنّ مَا أَفْسَلَتَ المواشي بالليل على أهْلُهُ ضَامِنٌ بمعنى مُضْمُونَ الحديث كما تقدو،

فصل ((في الأضرار الناتجة عن الطيور لداجنة))

وينخرط (1) في مسألة لمشبة، مسألة الاترحة والأحداج (5 وفي لمجموعة سئن ابن كانة. عس يتحد برج الحمام، فيتأدى به جير نه في زراعتهم وتصارهم، قال لا تُمنع من ذلك وأكره أن يؤذي أحدا، قال أبو محسد: وسئل بعض أصحاب في حمام الأترجة وعصافيرها تؤذي أهل لقرية وعسرها، وتحافة لعصافير في شدة أذه (6) قريبة من الجدار، قال لا أرى أن يُمنع صحب البرج من اتحاذ منافعها في حداره وبرجه، وعلى أهل الزرع حرسه وحفظ زرعهم بالنهاد

قال ابن حبيب. وسئل مطرف عن النحل يسخدها الرجل في لقربة، وهي تضر شجر لقوم ¹⁷ إذا نورت، أو يتخذ يرج في لقربة للعصافير تأوى إليه، وبصب منها فراخها، وهي و لحمام في أد ثها وفسادها للزرع سو ،، فيل يمع من دلك؟ قال: أرى ⁽⁸⁾ أن يمنع من التحدد ما يضر بالباس بحي زرعهم وشجرهم.

فلت. إلا أن نكون كالمشيم، قال، لا، لأن هذه طائرة الا يقدر على لاحتراس (ا منها كالمشيم، وقد قال مالك في الدانة الفتارية لفساد الراع بأنها تخرج ونباع والنجل والحمام أنبد، وكذلك الدجاج الطائر والإوز، قال أصلع في النجل والحماء والدجاج والإوز كالمشية

^{&#}x27;'في و نکر له.

[&]quot; في س ولكونه

^{&#}x27;' ' في س يالحنه

الله عبية الما المبيئة

اً في ع يحتبر بالحصد، وتحرف الحمير: الله بالشيء المحتار الناموس عن 177.

^{ال} «المشية» سقط في س.

يلاه سمصافي ع

ال ما بين بقوسين سفط في م

ا الطر فيرس لأعلاء

و د اللحود

الادباح الحميع للغيج علمة النحل مجتار التحوير ، في الا

[&]quot; في يا أرفيانية العصافير في الداء الدا أو لمعنى العيم ال

الله في ع. شخر الدوا

أنى ع قاء لا رق وهو عمر متعلق مع لمعسى

⁶ في سر الأحتراف

لا يمنع صاحبها من اتخاذها وإن ضرت، وعلى أهل القرية خلط رراعتهم وشجرهم، وقال بن القاسم؛ قال بن حبيب: ويقول مطرف أقول، والصواب: ما عالم مطرف، بدا على ذلك ما قدمته من التقصيل في إسقاط الصمان وثبونه، فيما أعسدته الماشية نهار، فمن تأمله عنم صحة منا قالم مطرف، لا سبما إذا واعبت ما أشار إلمه ابن العربي رحمه الله من كون الخديث شرع رزد من عير علمة، فيقدر على ما درد، والله أصه

((الغرع)) لنالن. من لعمل الذي يتصمن الكلاء شو حكم ما لا بادر، سعم ألم في «فلك ما في» المسلم مريد بين الناسم، فيسر فصل مريد رحل فسال عدد، قال بن القاسم، يقرم فيمة أمة بيس بيب عشل قال بن رشد، قال أبل الناسم هذا صحيح على قاس قوله، وروات عن مالك، في أن على قاتل أم الولد بيستيد لسيده «أمة ألا فلاق لقول محلون، إنه لا يسمة فيب إذ السر فيه إذ الاستستاع بونسه، والا فيمة لذلك في الغصب، كالحرة بعضه ألا فتموت عند،

وقبول أبن لقسم ورزايته ماعن سائك مأ أصح، بأن أم مولد وأحكامها أحكام المد على عن مالك فيمل غصب حرا فياعه، إن يكف للسائون أبس منه أدى ديتم إلى أهيه، فأل بن رسد، دوقد مأ برلت بطليطية فكيت العاصى بها (⁷⁾ إلى محمد بن بشير (الترفية ، فجمع القاضي ابن بشير (على العيد فأنتوه بذلك.

الفرع الرابع من الفصل شكور 91 فيمن عصب حمرا

ولا يخلو ذلك من وحين، أحدهما: أن يكون المعصوب منه مسلما، التاسي. أن يكون

لأمينا، قبار كنان الأول، قبلا سيء على الغناصب، لأنه عنصب منا لا يصبح للمعتصوب «ممه» (1) غلكه، ولا يجوز له، قبال أهل الذهب؛ وكنذلك لا يصنمن من نقص الملاحي (- يكسرها وتغييرها عن حاله، لأن ذلك نجب.

مسالم، من قصب عصیر نصار خالا قال البات رمید، بند بعالی المعین با بند باخیار بین از یاخذه، و نصصت سناه عصبی اولی نمایید بو رید استان بعدی سی خوه عصیر فکشرها، قان دخله عرب حل و ماینحلل، خود از قسمت علی ارجاء واجوف، عزال البسرة، وإن طبر الله حمر و مانخله مول خال، فالا سیء علیه الات کشاره این خال با علم به صاحبه لم نجل له رساکه

فرع من فصب عصير فصار خبراً، كسرت علله «عر» بش عصير، إن عصد حسرا بصارت خلا فقاء أن أحجب شعير، يريد يللعن لربد حدد ركابك «قال» أن النحلي رحله الله.

الوحمة لساني، أن يكون المغصوب منه دسب عندال من القالد في الدراء؛ ومن غصب النمي خبرا ما تنقيد عليه عليه عليه عليه في من بعرف بالقلية من السلمان، قال سعنون: يقومها من كان حدث عهد بالإسلاء، وقال من القليم النفاء يقومها أهل وينهم فالدابين لمواز، لا تحقى فيسمها على المسلمين، قال ابن الماجسون: لا تنى، عليه لأنه لا تسمة لما حرم الله، قال القاطى عبد الوهاب، وهو قول السافعي، قوحه قول أبن القليم، إنه أنش عليه ظلما ما يعتقده ملكه ويفر عليه فلزما قليم أأ أصله (اكبدا)، إذا أثنف عليه أنها ووحه قول عبد الملك قائم لا قلمة للخمر قم يلزمه سون الأدب، كما الوعدي

ر¹⁰ الرجاع إلى ما سنل اللاحث أو الرئيب استدريا سن السنة بعد أن قدم شوف في سره السنان ولا باحد فضل بينا. لاسم سي ذكرة رنكته ف إلى ذلك في التسم الثاني. إذه كانت جيرة عير متكاة أمن 201

ئەندىما ئى: سلمانى ج

^{(3) &}lt;mark>مة</mark>- سقت يي ع

⁽⁴⁾ في س. يعتصب

ء عن مالك، سقط في س

ه (۵) (۵) وقد سقط دی ع.

من (7) می ع فکتب بھ لدافنی

^{81.} أشر بهرس الأعلام.

⁽⁹⁾ راجع نفس لملاحظة لتي أبديدها على عرع لتالث.

۱۱۱) منه سنط فی س

⁽²⁾ دی س مگاہ ہے س

اده عي س س أبي رسيد ا

الله تي سيء قابل وجيد عرن خل عرم ريم سجيل سرم

^{رة)} قال: للعد في ع.

[°] رامع إلساوته كاب القصب عن 4/150.

الله في ع: عرضه.

^{***} هكد في التسجيد و صلت-¹كما . ليستنب العلي،

على مرتد فقيم لم تلزمه دية وأدب ري الافتتانه على الإمام والأول أصوب (1) والله أعلم.

الفرع الخامس: حكم من غصب كلب ماشية أو صيد أو زرع

فقال ابن القاسم في المدونة، ولم يوقب مالك في أتمان الكلاب، إن في كلب المشية شاذ، وفي كلب الصيد أرجون درهم، وفي كلب لزرع فرق من طعام، وإنما قال على تاتمه تبسته (2) قال اللحمي. ويختلف في صفة القيمة عمل أجار بيعه توم على ذلك ومن منع بعدوده إلى أحكاء (جد المبت يقوم للانتفاع به لا للبع، قال فين كان كلب دار لم بعر، قميمه (أللان السي صلى الله عليه وسمه: أَمَرَ بِقَتْلُهَا (أَ) وفروع هذا الفيصل " كثيره. (وفيما ذكرناه من ذلك كفاية والله الموفق برحمته) .7.

النوع لخامس عشر " ((في غصب الطعاد وضطه بغيره))

هذ النوع والنوع لدي بعده ((يجب)) أن يكون مذكورين في القسم الثالث حيث تكلمنا على المغير (١٥٠) إد. كان بسبب لعاصب من غير إحدث صنعة في المغصوب لكن وضعتهما ها هنا لنعض مناسبة بينهما وبين هذه الأنواع التي ذكرناها «والله الموثق) (1.)

لو غصب طعاما وخلطه بغيره، قال ابن لقسم: ومن غصب لرحل قمحا ولآخر شعيرا تخلطهما . فعليه لكال رحد منهما مثل طعامه، قال في كتاب محمد: ورن لم يكن عنده

ا ہے ج 'حسن بل صوب

ىي س لأصل

ه دين القوسين سقط دي

أ ما پائل العوسيَّ - سفيد في اه

الله المراشك كتاب النصب - في الأ1/15

استدراك ليؤلف منت عاد إلى التسسل السابق

لحديث الحرجة الإسار فينديا على ال عمر المنجاح مستم اللي 19/1410

هكته في للمختلا ولا عماج لعلى فيمنا كلمه (يحدو) مستلهم لمعلى،

شي، بيع المختلط فاشترى من تمنه لكل وحد مثل طعامه ، فإن لم يبلغ، قسم التمن على

قدر قيمة القمح وقيمة الشعير، تم بشرى لكل راحد بما بيع له مثل طعامه» (١٠) وما بقي أنبعاه به ديد وإن رضيه نفسمة لثمن على مثل هذا جاز، وإن اختلفا فمن شاء أحذ حصته

من لشمن « 'خذها » (ا) ويشتري للأحري وقع له مثل حنس طعامه. قال ابن المواز: ومن رضي بالثمن فلبس له أن نتبعه ي بثي، ولا نجوز أن بصطلحا على أن يقسما ذلك بينهما

عبى قيمة الطعامين، وأما على قدر كين طعم كن واحد فجائز إذا رضيا جميعا ولحود،

قال أسهب في مجموعه قام: لا بفسسمان ذلك إلا بالسوء إذا كانت مكيلتهما واحدة. ولا

يجوز أن يعتسماه على القيم. لأنه بدحه النفاضل في الطعامين، وقال ابن القاسم. يجوز

قسمته على قدر قسمة الفسح من قيمة الشعسر، وهو مذهبه في المدونة، قال سحنون ليس

لهمد أن يترك الغاصب ويأحذًا (3) الطعام فيقلسمانه لا على تساوي ولا على قسمة، لأن

أحدهما لو تبع الغاصب عنن طعامه لم سكل للأخر أن يقول له أن أخد من هذا الطعام مثل مكيلتي لأنه ليس بعين طعامه. ولا لهما أن عذا "المختلط، كمن عصب "كمحشبة واغتصب نجورا فعملها بابا. لم يكن لهم الكن لهم أحد لباب ليشترك فيه، هذا بقيمة خَشْبه

قال ابن لموز لو قال حدهما: أن أحد لطعاء كله وأعرم لصحبي مثن طعامه لم

بجز، وكأنه أخذ مما وجب له على الغاصب من القمح، قمحا وشعبر مختلط، قال أشهب

في المجموعة النس ذلك له (8) في القصاء، وأما على التراضي فذلك جائز، وقال يحبى

س عمر ارد أعطاه ذلك على النراضي قبل شندق، وإلاَّ لم يجز، قبال سحنون في كنباب

أخر وهو في مدوله: ولو احمله من عمام من أحد، أرى أن القمح لم بعب الشعير والشعير قد عاب القمح، فيدعن وتكونان شريكين في ثمنه، هذه يقيمة فمحه معتب وهذا

وهذ بقيمة عمله. لأن ذلك تعبر الصوائق تلزمه القيمة.

الله الدرسان سفد في ع

¹' في س الحنصب

ا می ۽ سا

كىن ئەدلك.

[.] احدد سهط فی س

ایی س حد.

ایی س نظیر۔

بقيامة سعياره غير معبب، قال أشبال «في كلماله» (1). ولو أودعه هذا حوزاً وهذا حنطة فخلطهما الم تلتا جميعا فلا بضس شبك الأنه يقدر على تحليص ذلك بلا مضرة الأعلى القمع ولا على لجوز، إلا أن يكون حدهما بفسد الأخر فمضمن الذي فسد. وإن كان كل واحد منهما مقسدا لصحبه فبو ضامل لهما

وقيد بكيم بن رسيد من أنسيب على هياه السباب كلام لابد من ذكاه اورُن كيان من معلى ما تشدد. لكنه قيما إشاره إلى لعض السرجية للا لفقل أنظر البده قفانا وحسم للم تعالى: سأل سالًا عسل أف غصب نسخ وسفيرا لرحلان فحطهما عاد بعب لهما عسمة وهل لهما أن بيرناهُ من العداء ديل وصاد وبأحد عنه طعامهما أو لا يكون ذلك لهما الرالا أن يرضياه، " وكيف بتسبب ما إن أبرناه أق يرضاه أو بغير رضه " على المدهب إذ حملت ⁶⁾ في ذلك طاهر البرزايات، والحمليا أن المتأخرين بنسا حملاه عليه من الماريلات "

قالذي أتول به والله المولق للصوات على منهاج الأفول بالذا وأصحاءه أن الوحب على الغاصب أن عزم لصاحب عصح مكتبة صحة. وصناحها الشعير مكتبة شعيرة، فإن لم يكل لم سأل مع مطفور معلوظ على وسماء مصلم للله على ميسة القسع والسعسر مرد لحُكم، والتبدري لكل واحد سنيم بنا ثاب طعامه منه سن طعامه، قما نقص عن مكيلته فيعلى العاصب، منا زاد قله " ولا ختلاف سنهم في هذا، وحسف إذا رضي المغصوب سيما أن يسقط حكم تعدا عن الغاصب ويأخذا (١٠٥٠ السعير والنسخ مخبوفا هل لفسا ذلك. ام لا ؟ علم قالس

''فیکتابہ سنظانہ س

¹³ في س: من غيير مصرة.

في س إد احتب

(1) في السخنين وبأحد وقد سقط الألف سيما

بى س معتلمت

قا في ع: عن من. والمسألة سأكورة في تشاري الله الله الله الم

ا بي بر السرادلك ليما " في عالم فيحد ولا فيجعد من سنائل الن الله... ا في م الرفاهد ، قد فحجه من بدائل من إلما أ في م والعل هدار القربين بحربان على الحلاب ا عي س: أنهما وهو تحربت في س حقه. ا القام ا

الله أحرجه الإسم النخاري، ص: 27 المحمد الشاني، الإمام مسلم المحلد الشائش، ص: 1207

أحدهما: إن ذلك لهما وهو مذهب ابن القاسم، والثاني: إن ذلك ليس لهما الله إلا أ يرضاه (2) لأن القمح والشعير المخلوطين قد وحبا للغاصب بعدائه، وترنب في ذمنه لصاحب

القمح مثل مكيلة تمحه ولصاحب الشعير مثل مكتلة شعيره، فليس لهما: أن بأحذا الطعام

المخلوط عوض عما تربب لهما بذمته إلا برصاد (١) وهو قول أشهب، وعلى هذب القولين

تجرى الأحداث (4) خاصل بن أمل العلم في كينية المساميد الصفام المخارط والرارا العاصب، وفيهما عدا ذلك من فروع للسائم فيأني سنى تباس هذا العول الأول. وهي أن من

حَنَّ الْمُقْصِوبِ مَنْهِمَا أَنْ يَسْقِفُا حَنَّ لَقِدَاءَ عَنَّ الْقَاصِيبِ وَيَأْمِنَا القِعَاءِ المُغلوط الهيما ٣

يقتسمانه بشهما إذاأن الغاصب على فلمة اللمح والسعس دواحط الربد ويدار النملج

غير معيب، بدليل ما في الدونة حلات ""ما دهم إليه سحيون، ولا وجه لقول من قالًا

أ. لا يحل أن يقسمنا " لفعاء المغنوط بيميسا على القيم، وإن سراه ابن الماسم في ا الكتاب أن يباع ويقتسما نمنه الشَّالْمِما إذا أسقط حكم العداء من الغاسب بقد من أ

الطعاء كأنه خلط من غير عماء، رباه احتبط من ليبر عماء وجب أن المسلمات الشهيب

الطف مين. لأن ذلك واحب في القباس، لأنه إنه بيده عمى منكهما ، فلو حرم سم صياحب

القمح أن يأحدُ من الطُّعام المحلوطُ أكثر من مكبلة قمحه لما حل له أن بأحدُ ثمن دلك، . في

تَسَالُ رَسِيولُ الله صلى لله عليم، وسلم. (لَعْلَ اللَّهُ لَيْهُودَ خُرَمَتُ عَلَيْهِمُ لَسَحُومُ فَبَاغُوهُا

وَكُلُوا أَنْمُنَائِهَا، (اللهِ ويؤيد ألطب فيول سحبون (الله من في روابة عسيسي عنه بي كتباب

وقداروي عن سحنون ألداماه وبقنسمان السن على قائمة الفيح معاما والشعير سيا شعبتها. وديك والله أعلم، استحتيان حوف الدريعة إلى التفاصل بين الصلك الواحد بيا.

الغصب: إذا ذهب لغاصب قلم عرف. لا أحب لهما أن بقيسماه، يريد الطعام على الكبل. لأنه بنا منع من فتسدمه أبينهما على الكبل من أجل أن الذي بوجبه لحكم أن نقسم لينهما على القيم فيلحمه " لمفاضل بين الصنف الواحد من الطعام، ولفظة لا حب ه هن النسب على بانها، و لمراد عها لا يحل. ومثل هذا بركتير ، ⁽³ من التجاور في الألفاظ.

فإن فنال قائل: إذ كان الواحب لكن وحد من المفصوب منهما على الغاصب مكيلة طعامه، فرضيه أن يبرناهُ ويقتسمان الطعام المخلوط منهما على القيم فقد باع كل واحد منهم ما وجداله على العاصب عا يصير له بالقيمة "له، (1) من الطعاء المخبوط وذلك التفاضل فدما لا بجوز فيم لتفاضل فاجوب أن ذلك ليس ببيع، وإنما هو أمر أجبه حكم بين السريكين لمغيصوب منهم الطعام، بعيد أن حصل (أ) براؤهما للغناصب من حكم لعد ، ولأن البسع أيمس إلما يكون برضي المتسابعين والغاصب في هذه المسألة متحكوم عبيه بأخذ الطعاء لمخلوف «ميه، " شره أو أبعي ومنا يوحيه الحكم بين لشريكين ولا يعتبر في ذلك رضا. فلبس بحقيقته يع. لا ترى أنه فد رؤى عن بن القاسم فيمن خلف الا يبيع سلعة فاغتصبها منه غاصب فعانت (11 عنده سقصان كتبر، إنه لا حنث عليه في أخذ عوضها منه.

وقد قال بن حبب فيمن سُرق منه جند أضحيته. أنه يُقْضَى له على السارق بالفيمة، ويتمولاها وبأكلها ولا شيء علمه. ومثل هذا كثير، فإن أراد أحدهما على هذا القول أن بعظي صاحب مكيلة طعاميه، وبأخد حميع لطعاء المخلوط لم يكن له ذلك. ولو رضي صاحبية بذلك لكان حراسا لايحل. لأيهما لما أسقط حكم العيداء على الغاصب، وجنا أن بكون لصعاء بسنهما على القيم، برذ أعطى أحدهما صاحبه يسما وجماله من لطعام لمحلوط مكتله وطعامه، (8) فتبد تبايعا الطعاء بالطعام من صنف واحد متنفاضلا، قال:

وبأتي على قياس القول التاني، وهو أنه ليس للمعصوب منهما أن ببرا الغاصب، وبأخذ الطعاء المحلوط وإلا برصاد إن ذلك لا يكون لهيما يرضى، إلا أن يقيد سيما الطعام المخلوط، (1) على لكين. لأنهما (1 أبرياه برباهما (3) من غير شرط أن تقتسمه على النبيم، كان ذلك بنع القعام بالتعام متشاصلا، لأن كل واحد منهم قد وجب له على لعاصب مثل طعامه. فإن حد ما وجب له من الطعام لمخلوط بالقيمة، فقد بع لطعام وبالطعام تفاضلا، ولو أرد أحدهما عني هذ القول، إدا أبريا الغاصب على أن يقتسم لطعام و المخلوط على الكين، على أن بعضى صاحب مكيله طعامه، ويأخذ جميع لطعام المخلوط لكان دلت حلالا جائزا إذا رصياء وم أراد أحدهما قبل أن ببريا العاصب أنَّ يعظى صاحبه عن (⁽³⁾ الغاصب مكيلة طعامه، لم نجر دلك لأبه يصير قد نتاع (⁽⁶⁾ الطعام للخلوط بالمكيلة لتي وحنت له على الغاصب، وبالمكللة الني أعطى صاحبه عن الغاصب ف كون بمنزلة من دع مدى قمع بمدى طعاء أحدهما أربع والثنائي أدسي منه (7) ولو أخد حدهما من العاصب مكيلة طعامه، لم يكن لصحبه أن نشارك الغاصب في الطعام المخلوط مكيلة طعامه التي وحت له. إلا برضاه. قال. فهما النول في هذه المسألة، وقد تكلم عليها أبو إسحاق لمونسي رحمه الله وعمره في كتناب الودعة وكتاب الغصب فلم يحصلوا الروايات ولا جروا في ذلك «على أصل، "ك" وبالله سلحاله " التوفيق (٥٠).

ني ي د لاختاء دي ۽ ليدجل. الاكثيراء سفطاني من . * «الماء سقط في يم في دياء في الراسم () عاسر الممانيسمة السفر الأول، في 186 افراع فرف مله المعدافي مي في ع و ۔ طعامہ سفظ ہی ہ

أ مياية القدمات سعطا مي و.

في س لاية،

⁾ مه یال بعوسال سعد او س

لى در سيني، وصحمه من فتاري من رسد، فين ١٨٦٠ مستر كاراً.

الجراء لالم يفاح للعام

الني ع. سنن قمحا شان شعم

[&]quot;) على أصار: سقط في س

المنحابة استئطافي من

مثلت هذه المسألة حرف من كتاب فقاوي ابن رشد - السعار أن أن أن ال 182 إلى 482

مسألة (١) ((في حكم اختلاط الخل بالخمر))

من صعنى ما تحن بصدده سنل عنها أن أو الولسد ابن رشد رحمه الله، وهي أن مسلما كان له رق الخلى والتصرالي رق خمر، انفتق الرقال حميعا وسال ما فيهما إلى مطهر من الأرض، وحناها وقد سنحالا خلاء الاستحالا جميع ذلك حلاء ملا المستوالا جميع ذلك حلاء ملا المستوالا جميع ذلك حلاء ملا المستوالا جميع ذلك عليه من عبر صحفا لأحد في ذلك، فأشبهه اخمر إذا تحال من غير لحبيل أحد الها، وإن استحالا حار سالا المصرالي زقيه فذهه به، ويقير أن البنائي على المستما ولا يصح أن يقال: يعطى الحيي المحرالية وطنين المعلما إن ذلك بيع حيد المحرالية والمائي إن حراله المستوالية إن مراكب المحرالية أن المحرالية المح

البرع السادس عسره وهراردا عصب أمة بغاب عسها

وفي البصرة أو وس غصب جارية رائعة صمته بالعلية عليها، وقال مطرف وابل المجتون؛ علم أنه كلفها أو الما يعلم، لعلم قستها، يريد إذا أحفى الأمر هل أصافها م الاعظام قبرلهما أن عليه الفيسم لتبلا ألا قال التخلي: وأرى أن ترقف الفلسة إذا كان السلم مقر الالإسام، الإمكان أن تكون حاصلاً منه فتكون أو ولد، وأم الولد لا تضمن بالفيهة عليها، فإن لين أنها حاصل ردت إلى لليدها، وإن حاصة أخذ القيمة، وإن ماتك

قبل أن تتبين هل هي حامل أم لا، أخذ القبمة العصوب منه، والطالم أحق أن بحمل علمه، وإن أنكر سمدها الوطء أخذ القبمة معجلة (أ) إلا قدر غبب الحمل، فإن تبن أنها غير حامل أخذه، وإن تبين أنها حامل رد إلى العاصب، وقال عبد الملك بن المحشون قسمن غصب وطاء أمة ولم يغتصب لرقبة، عليه ما نقصيب بكراً كانت أو تساء بريد إذ الم ينظر في دلك حسى تبن أبها غير حامل الأل الغالب من النفشر عن ذلك إذ يكون يسمن ولواد، عليه قبل أن محين الديمة حسم الربية، لأنه قعده حام سنة وسنت، إلا أن تكون بن أخر لطيد للا يعره القيمة، وبريوس به حتى ينظر هل محتى الدلا

قصل ((بي عنصاب سكنه المنفعة،))

وهد الذي قدمناه من الكلام إلى هو إذا كان المغتصرات سنة صالك الرقاسة الشيء المعصوب، فإن لم لكن مالك اللوقية، وإذا علما لتابعث المنظر يسؤلان، الأول إدا كانت المنظمة لم تصوف الله على الكاني اذا كانت المنظمة لم المترسب أنه

آليع عجب له النيمة. (ت) في ع. مستوناة.

أفي ع، فرع ، هي من كتاب قتاري أس رسد أص (3.12 السفر ١٨١٠).

²⁾ د عیب

¹³ الزُّنَّ. السُّفاء، محتار العامرس، من 276 سرهو من 15.

أويقه لبه: سقط س س

⁵⁾ أحد منظ في ح

۴) کی س یقظے

التي س يعتنى (أا ها ها: سقط تم الى

[.] (8) التنصرة، لنجمي.

⁹ على الشيء مبره عن غيره، والتوبا المنطعة من الرحال -مختار القاموس (ص. 18. -

فأما السؤال الأول: ((إذا كانت المنفعة لم تستوف)) يتضمن ذكر مسألتين:

الأولى إذ كانت لمنفعة ممبوكة بعارية. "الثانية: إذا كانت مملوكة باحارة.

فأما المسألة الأولى: ((إدا كانب المنفعة مملوكة بعارية،)

وهى .د كانت المنعة (أل مملوكة بعارية (أل ولم نستوف المنفعة، فالواجب حينئذ رد الشيء إلى ماك المنفعة وهو المعار ((إليه)) (أل فإذ استوفى ما ملك من المنفعة، رد ذلك إلى المالك إن كان حاضر ، وإن كان غائب، فاحكم فيه بذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، حيث يقع الكلام على السؤال الثانى، وهو إذا كان الغصب بعد استيفاء المنفعة، قال بعض أسباخى الحتلف في الرجوع على الغاصب بما عطل من المنفعة، وتتخرج الخلاف على الخلاف المنطر في العاصب، هل يغرم ما غلصب أم الا، فيان قلن الا يغرم، الا سرمع المعرى الله على القالم على الرقبة وإنما المنفعة، فهل مقال: إن المنفعة بالنسبة إليه كالرقبة أو الأ؟ وإن قلما يغرم الغاصب المنفعة، فها مناكه وهو العرى الأ المعرى (ألكة الله أعلم).

المسأله الدنية ((إذا كانت المنفعة محلوكة بإجارة) ١

رق كانت الشعة ملك بإجارة، فقد اختلف المذهب إذ غصب الشيء المستأخر بعد عقد الإحارد، فالذي لابن القاسم في المدونة والمواتبة وغسره: أن المصيبة من المكري، ربد فالدين بن المحتسون واصبع، ورزى ابن حارث عن سحون: أن المصيبة من

المكتري، واختار ،بن حارب، إن غصبت الرقبة فالصبيبة من المكري، وإن غصبت المنفعة فالمصبية من المكتري، قال بعض الأتباع: ولا يحلو العاصب إما أن يكون سلطانا لا سلطان فالمصبية من المكتري، قال بعض الأتباع: ولا يحلو العاصب إما أن يكون سلطانا لا سلطان بوقه، أو كان فوقه سلف لكن لا يقدر على النوصل إليه، «أو» الأمر كذلك فالمصبيبة من المكري، يدفع المظلمة (1) ولا بعد هم المفاصب، فإن كان هذا الأمر كذلك فالمصبيبة من المكري، وإن كان النيصل إلى السلفان عمل الأولاع مرجو (ومحقف) (1) ولا مشقة فادحة في الرفع إلى السلفان، والمصبية حينذ من المكتري،

ربع بي السحارة التول الأول ابن بوس فيما حكى عنه بعض أساخى قال: لأن منع المدفع لم واختار القول الأول ابن بوس فيما حكى عنه بعض أساخى قال: لأن منع المدفع لم يكن من سب المكتري ولا به قدره عبى رفعه، وهد أ غالب للمكرى والمكتري، فوجب أن تكون المصيبة من المكري، أصله هده المدر وعرق الأرض وقحطه، ومن الواضحة قال بن حسب: ومن كترى رحى سنه فأصاب أهل ذلك لمكال فننة جلوا بها عن مبازلهم وجلا معهم حسب: ومن كترى رحى سنه فأصاب أهل ذلك لمكال فننة جلوا بها عن مبازلهم وجلا معهم المكترى، أو أقام بها أو ألا أسالا بأنيه بشي، فحلاء الناس (ألفهو كبطلان الرحى ألا من تكرى تم تخبو لفتنة وألماء المكتبري «أمنا» (أأ أو رحن ليحتسنه وهن من، فإن هذا للزماء الكراء كماء ولو تجلى للخوف سقط عبه الكراء مدة الجلاء.

فرع ((فيمن يتحمل قيمة الكرا، مدة الغصب))

إذا قلل المصيمة من المكتري على ما قاله سحتن أو على تقصص ابن حارث، فالإجارة لازمة له، وما بقي من المد يستنوقسها، وإذا قد المصيبة من المكرى، قيما قاس الملة

[.] الله المالة و للمحاج ما الساف

المارش القرسان- سنط في الع

⁴ هكة في نشيختان، ينصور به لمستعير الانسائة الليلي إلا إرا قسا عمار بالد.

¹⁴ هكد في السنځيور ، مقصود به استيمبر ، هو من احد نشيء العار

⁽۱) شفید سیعیر

⁶¹ بقصد فسنعم فهواه ما سععه لا العمر بهو مالك الربيع .

[۾] ري: سقط تي س

الا بي س: هـ ا شئلمه

٠, ٠,

^{. .}

[.] می س، رفو

هي س

آنی س ۲ باتبه بطعاء بحلا ا س

^{*} می س. بطلان برحتی

المن سعت في س

المغصوبة بحط عن لمكتري ما نابها (1) من الكراء، وما يقى من لمدة هل بلزم المكبري أم لا؛ قال شبخت أبو عبد الله محمد الزواوي: ما علمت في هذه المسألة نصا، وهي عـدي تتحرج على هذم الدر ومرض الدية في السفر، وعلى مرض العبد في السفر والحضر. أما هذم الدار، فيقال في كتتاب كراء (2) الدور؛ فيهن بناها ربضا في نقية من وقب الكراء لزم المكسري أن يسائل، وليس `` له أن سطن الكواء، هذا إن بناها ربيه تبيل شروج المكتري. ول يعاهد بعد حروجه وسد على س الأسلا " شيء، به بعزم المكتبري الرحرم هراسها، " الساء ما يقي من لده ؟ فعلي هذا ينفر هن النبح القاصم الكثيري من لدر ١٠٠٪. قبل لم تحرج لرسم تنسام، قال كان لا تنابع لتعاصب شيشا، وبهب سيم دفقه لرب لدور. وين كان أنما ديم للفاصف شما وحب علمه غرسه لرب المار أيصه، لأنه عالم بالعصف وقد السلع بالسكني، وقبص منا عبقد عليه من اللاقع، فسرتك لأجل دلك العياض في فمسد. صفعه إناه التفاصيا مع علمه بالغصب لا يبرئه، وإن كان القاصيا قيد أخرجه من البارات مرتفع الغصب بعد الإحراج، فلا تحد الصدة العصب إما أن يكون كثيرة متى تغير عل الا الكواه أو لا. مان كنان الاره مبلا السيرة الكشري الرجوع لأن جن صفعته بعمر عليما

فرع ((في الرجوع بقسة الكراء خلال مدة الغصب)).

فإذا رضي بالرجوع في الموضع الذي لا يلومنه ذلك للنهاب جل الكواء، فنهن بنصح رضه وبحوز دلك أمالاً! لا يخلو إما أن يكون قد نقد الكراء كله لرب الدار أم لا. قال كان الأول: قبلا يحوز له الرحوع على أصل ابن الفاسم، لأن الوحب يرجع لمكتري على المكري.

الله عد ت قايت

ا في س^و ولم بكن له.

الب ستدييع

⁷⁷⁾ في ع. لا يخس

⁽⁸⁾ مي ع يرنحل

۱۶ في س. فيم.

⁽⁶⁾ من لمدة: مقط في ع

²⁾ في ع أكرية، رجع كتاب كراء لسير، للدينة، ص 3,45⁵

⁽³⁾ فی ج علہ (4) هو أبو عبد الله محمد إلوه وي ئ التي ع ارسي ا دلف حثظ بی و. " في ع: باقي لكراء من لمد:.. وهوم سقط بي س. ^ہ ہی ہے۔ لا آتھ ا ۱۵۰ بی ع السعة

الي ع اقسح دين دي دان وهو غير جار.

با نمد له، فإذا أخذ عن ذلك منافع صار كأنه قسخ دينه في منافع فذلك غير حائز (١)

على أصل ابن القاسم، وهو أبض المنصلوص لابن المدرّ في مسكَّلة انهيدام الدار ومسرض

الدابة. لأنه دال إذ النهدمت الدار كلها، أو ما يمتع السكني من الهدم فخرح المكتري منها

إلى غيرها. ثم يشبها ربعا فلا تصلح الرجوع وإن رضيا (الموالة الداية المرض في الطويل

فسيركما ولكبري شيرها، فقال حيث الحاسبة فالايتمج الوجاع إليها وإن فيلحل، (ابن

يانس، بربد لاز نقلة الكرا، صار دلك شي رك الدار، فالا تصلح أن لدفع فيه كراء داللة

الواسكني دار الريد من الدار والن لوسل ١٠ كان الكراء بيد نقيا، لايهميا فالا بعيد ذلك

ورميب أأ بعد ذهاب العصب بالرجوع إلى عام ب على من الده، فإلا ينضم أردلك (الله إليه)

ل تكون بعد معرف ما يحص باقي المدامل الكراء أأن الأنافين كال بعد المعرفة البذلين.

فلملما حائر، وإن كان فعل المعرفة به يقامل المدة المدقية. فالذي الجرى على أصل من القاسم

المنع. فإلد قامه إذ استحق من السلع ما يمرحما النسخ فلا يحوز بمستبتري الموض بما ينهي لأنَّ حصة ذلك مجمولة - وهو له ^ قد وحب له القسح قصار الرب له كبيع شمل مجهول. -وهذا الشعلين صدائسار إسه بعض حدان الانسياح، للقروبين والصائبين في مساله

انهدام الذار، قاله: والذي يجري على أصل بن حبيب يقيره، إن دلك حائز سواء تقد أو لم يقد. علم ما يخص المدة الباقية أو به بعدمه، لأنه " أيما يرى له التصاسك بالعقد الأولى.

لأنه قد قال في استحقاق حل السلع الله إن للستاع التماسك بالبافي وإن جهل ما ينويه من لتمن، قال: لأن البسع الأول قائم سننما. وإنا برجع بحصه ما استحل، فعلى تعليل الل

حبيب هدا، تنخرج مساله عديب الدار كما ونعت الإشاره إلى دلك، وبمثل ذلك صوح إبن

قام الشبخ المكور أ أولغه الله في مسأله عصب الدار: (إن كان الكور، غيبر سنفود

فإن يو سقد الكواء حار أن بتراضه بسكني ما بهي إذ الله (* ما يقي من الكراء).

بونس رحمه الله في مسألة هم الدار والله الموفق برحمته.

فرع () (ا إدا كان لمغصوب د بة غصبت في السفر)) .

علو كان المغصوب دابة مرضن (²⁾ في السفر، فقد قال ابن القاسم رحمه الله: إذ مرصت (³⁾ العابة المكواة في الطويق فسخ الكراء، فإذا صحت بعد ذلك لم ينزمه كرا. لها بقيمة الطريق، وعلن بأن الضرر للحقيه بالصير، وهيي ن صحت بعد لم للحقه، وإن لحقته علم ، كر ، غيره ، فعلى قول ابن القسم هل ينظر إلى الواقعة؟ فإن زال الغصب في الحال أو بعد زمان نسسر ولم يكثر شيئا وجب أن بلزمه لكراء في بالني لمدة إن آمن من عوده الغصب، وإن لم يزل الغصب إلا بعد الطول أو بعد الكراء لم يأس عودة الغصب لم للرسه كراب في لمده إلاً برضاه على التفصيل لذي تقدم في مسألة الدار والله أعلم(ا)

فرع ((لو كان المستأجر عبدا ثم غصب بعد عقد الإجارة))

فعو كان المستأجر عمدا ثم غصب بعد«عقد» (٥) الإجارة أو في أتدئها. فقد فال ابن القاسم رحمه الله معالى في الجعل والإجارة: ولعبد المستأخر عرض مرضا بنا أو يأبل أو يهرب إلى دار لحرب، فإن الإجارة سفسخ، ولو رحم أو فاق في بقية المدة لزمه عامنها. قال عبره: إلا أن يكون الكراء 6. قد فسخ بنهما (7) قبل ذلك، قلا بلزم، تمامها، فجعل الن لقاسم الحكم في العبيد عرض أو بأبن خلاف الدابة تمرض في الطربي الله وصد سال الشبوخ: مسألة العبد معناها في الحصور، وأما لوكان العبد في لسفر لكن الحكم كالدالة، وإنم افترق الحكم لافتراق لسؤال والله أعلم.

قال بعض تسياخي، يحتمل أن يفال إن كان أمد المرض والأباق يسبرا. فاحكم كما

ذكر، وإن كان كشيرا أوجب أن يكول لمقال للمستأجر لأن جل شرائه لم يحصل فأشبه الاستحقاق، وكذلك أيضا براعي على هذا التقدير أمر العصب. فإن كان بسير ألزم ولا مهال للمغصوب عني لمستأجر، وإن كان كثيرًا وجب له التخبير، وهذ ، ذ كان في الحصر على ما حمل عليه الأشباخ في مسألة الكتاب في مرض العبد والاقه (أ.

قال بعضهم: ينبغي أن يلزمه ذلك سواء كان كشير أو يسيرا (2) لأن المنع لم يكن من سبب المكرى ولا من فعله، وإنم هو من فعل عالب. فأشبه إذا اشترى طعاماً على لكيل فدهب بعضه وهو الجن بأمر من الله تعالى، إن لباقي بلزم المبتاع. وكما في جالحة لتمار. وهذا (أن ظاهر الكناب انبي مرص العبد أنافينه أوحب باقبي المدة ولم يفصل.

قلت: وهذا النشبيه فيه نظر، لأن قياسه على الطعام يعترص عليه توجهين خدهسا. غا تمنع الأا الحكم في الاصل وإذا ملع الحكم الأصل بطل المشبيسة، ونطرح (6) القساس، وسند (1) هذا المنع هو أن الظاهر من قتل بن شاس هو فوله رحمه الله. والمفهوم أيعنه من كلام غيره حلاف ما استشهد به، ونص ما نقله بين شاس رحمه الله هو قوله: وتنف بعص لطعاء بوجب لانفساخ في دلك الفدر وسقوط قسُهطه (٥) من الشمن، إلا أن يهكُون لتالف جل الصفقة. فيكون للمشترى لخيرفي فسحها بكمالها، وإن استوى البافي والنالف ففي ئيوت الخيار له 'في الباقي" ⁽⁵⁾ قولان.

فأنت ترى تحريج (10) بن شاس شبوت الخبار. إذا كان التالف جل الصفقة، وهو محل سننتهاد الغير، ويهدك إيضاحا ما وقع لابن قاسم ومالك في كشاب الاستحقاق من لدولة. ونص ذلك قال مالك. ومن اشترى نمايا كمبرة أو صالح بها من دعواه فاستحق

[&]quot; هذا القرع سقط لكامله من للمحة الرياد ، لقلما، من للمحد الأساكور بالها

هي من أغنيست، وقد فيجعنا الكيمة من تدويم، كيان كاده الرواقل والدوات ص 1/129

هي من عنصت، وقد فسجعنا الكنمة من المدية كتاب كراء ترو من والدوات من 1/219

سهى لفرغ، وبعود إلى البسختان

سد سٿه ني ع.

لكراء للتطافي ع

ني ۽ سنج دي سهر،

المسوية، كان كواء برواجل وللدول، ص. 1/109

هذه القلفيرة 5 أسطر. وودت بشكل مقابر في لسلخة برباط ولكتف بتعليم بفس لاحكام وقبصلنا نقلها من لنسخة الاسكاروبال لا واجه أنفارئ من القواطع والارقء

د فی س پسپر از کشر .

فيي س وهو

أمرض أبعيد استطافي اس

في ۾ ناعيم

عی سر واطع

يي س. نسب.

يي ۽ وقيسيند

ما پي الفرسي سنت ۾ اِه

ہے نے سبریح

كان الأمر محتملا فلا ينهض به الاعتراض ولا لكون متوجها .

ر إن كان هارك من حبى، ففي لمدونة في العبرة المسترة على لكيل يتلفها أحنبي أمر بعوم مكيت إن عنصا، وبقيضها المشتري على حسب المستري أولاً، وإن لم بعرب كيب أعرم لأجنبي بنصب خبنا واسترى الفيمة طعاما مبله. قال في الدولة فأا فساكم أبه ألا الكيل، وليس ببيع منك للطعام قبل قبيضه، لأن التعدي على لبائع وقع وأسا التعدي بعد الكبل فمنك، بريد أن الضمان العلم لكبل على أن المشترى، أابن يونس)، قال بعض أصحاب، فإذا أغرم الأجنبي قيسة بلك الصيرة فالسترى "مثله التي وقضلت من لقيمة فضلة لرخص حدث، فإن الفضلة للمانع، لأن القيمة لم أغرمت، ألا ترى أن المتعدي لو علم (قا أو ذهب فلم يوجد كانت المصبية من البائع، فلم كن عليه التوي "كان له النماء، والمشتري إذا أخذ مثل صبرته التي الشعري لم يظم،

ا دى بر يصطر إلى ذلك.

^{دن،} ما بين القوسين. سقط بي ع-

دی و: بحیر البائع.

النقير الكتال، محار الفاصوس، ص 503

الها سقط في ع، رجع كتاب السلم شالك من المعونة أص.10 11 .

" بى س من .

ا مشيع. سفية في ع

.18 في س· عدم،

"الثون. بوي:هند محتار الناموس، حن. 80 و قلصود هـ البلال.

يعضها أو وجد يها (1) عيبا قبل فبضها أو بعد، فإن كان دلك الأقل، رحع (5) بحصته من التمن فقط (1) وإن كان وجه الصفقة منه أن يقع له أكثر من نصف الثمن التمن التقف ذلك كله، ورد ما يقي، ثم لا يجوز له التماسك بما يقي بصحته من الثمن وإن رصى البائع، إذ لا يعرف حتى يقوم، وقد وجه الرد فصار بيعا مؤتنفا (1) بنمن محهول، ولو كان ما يدع مكيلاً أو ميزون فاستحق النسل منه رجع بحصيمه من لنسن أوازمه منا بنها ورن كان ما كنسوا فنهو مخير في أن يعبس ما يني بحصيت من النسن أوازم ورد. وكذلك أي هرك تنابع مم لا ينسبخ لان حصيمه من التمن معبوء فيل الرضا به، فين تأسل ما حكيده من من شمن وما في كان الاستحقاق، عبد أن ما مستهد به وحصد أصلا من سداله المعاد غير مستم وذلك قاض على رد القدر،

أوأمنا الاعتبراص التدبي، فيهم إيراز الفرق بين الطعاء وعسرة الان عسر الطعاء أوامنا الاعتبراص التدبية ومن بي معدة من الكمل والمؤزون لا تخلف أحدوه أرسطين كون حزء من احرائه من التسن معلوه، وليس كذلك أثار منافع العبد فافترق هد على تقدير سلم الحكم في الأقبل، وقد بينا الله غير مسلم بين فائن وساذكرتن عن من سنن وما في كتاب الاستحدان غير وارد على مسالته، الأن مسألة الاستحدان له احيرزيا منها في أصل المسألة، فذكرت أن التلك أن والذهاب إما كان يأمن من الله عدى الحيرزيا منها فيه للمنافع، والاستحداق بخلاف ذلك، الأنه من سبب البائع إما لكونه يحتمل و يكون متعبي بينع أما مستحق، أو مقرط في الكشف عن حقيقة ما علكه من الطعاء المبيع قبل بيعه، وما ذكرتم (أأ) عن ابن شاس كلام محتمل، لأنه قال: وتلك بعض الطعاء واللي أعد من أن يكون من قبل الله تعالى لا سبب فيه لأحد، أو فيه سبب لأحد، وزا

[،] يى س: به

⁽²⁾ ہی ء پرجع

³ كان لاستخدار المدانة الكبرى في 4,100

⁽⁴⁾ مكما كتبت بي السحتيم.

^(۲) ما بين التوسى المسط في ع.

⁶⁾ نبي ع: اجارد.

^{ام} في من: بالخنصر،

⁽⁸⁾ ما بين القوسين حنظ دي ع.

^{رو} في ع. الدلف.

¹¹⁰ في س منعدان في سخ

ال) فی س دکرتمرہ

قال: وإن له توجد بالقيمة التي غرم الأجنبي إلا أقل من العبرة الأولى. كان ما نقص كالاستحقاق، فيراعي إن كان كنير للمشيري فسخ البيع، وإن كان يسير مقط ما بخص ذلك من التسن، قال اللخمي: فإن كان الذي أهلك معسرا، لم بكن على البائع (أ) شيء، وكان للمشيري فسخ أن البيع ولم بلزمه الصبر ليسر (أأ المتعدى قال: فإن رضى بالصير حاز ولا مقال للبائع لأنه لا مفترة عليه في ذلك، قال، وإن رضى البائع أن يغرم مكينة مثل ما كان بشيرى بالقيمة لزم المشتري.

قبال شهب في كتب محمد إذا غرم الأحنبي لقيمة للبائع انفسخ لبيع، ولس للمشتري إلا تمنه، إلا أن يقر المتعدى بعدد كيل فيكون رب الصيرة بالخيار إن شاء أغرمه كيل ما أفر به بعد أن يستحلفه، وإن شاء أغرمه القيمة ولا يصدقه. فيكون لمشترى حينند بالخيار إن شاء خذ لمكيلة التي قر بها لمتعدى. وإن شاء "خذ" (4" القيمة واسترى له بها طعاما فاكتاله، وإن شاء فسخ لبيع، واختار محمد قول ابن القاسم، قال ابن زمنين. ولذي بدل عليه لفظ لكتاب إن لبائع "هو الذي" (5) يسولي الشيراء بالقيمة لأنه له أغرمت، قاد: وقد قال أشهب في غير الموبة: إن البنع نفسخ "، قاد: وأراه إنه قال ذلك لأن البائع إذا كنف مؤنة شرء الطعام وسعه ظلم بغير شيء تعدى فيه، فهذا يؤيد أن البائع حولي الشرء، (إبن يونس).

قال يعض أصحاعا في قوله لمبرة يستهلكها أجنبى فيغرم لقيمة ويبتاع بهد "ألطعام، فيوفيكه على الكبل وليس ببيع منك للطعام فبل قبضه، وقال فيه الشيح أبو بكر من عبد الرحمن (*أ بريد أنه ليس ببيع الطعام لذى يشترى بالقيمة التي أخذت من الأحنبي وليس يعنى أبيع الطعام لمسهلك " "أقبل تبضه، وقال غيره من القروبين مل إعارة الطعام المسهلك، وصعت قوله الشيخ في ذلك، وعنى هذا الآخر ضغر الكتاب، (اس

ا فراع: اسع. الله في سرائن يفتح المام هي ع. المام هي ع. المام هي ع. المام في مراكب المام فيرات المام في المام في

قال بعض أصحابنا؛ فرق في هذه (1) لصبرة بين أن يستهنكها البائع أو أجنبي، فقال في لبائع يغرم مبن مكينتها عنى التحري وفي الأجنبي يغرم قبمتها. قال بعض شنوخنا⁽²⁾ من لقرويين؛ كان الأصل أن يقضى في العداء على هذه الصبرة بتلها كان المعتدي أجنبيا أو دائعا (1) لكن القيمة بنصبط مالا تنتبط لمسائلة فيها، هذا في الأجببي، ولما كان ألا لبائع للصبرة هو مستهلكها أنهم أن يكون بعرف كيلها فاستهلكها ليفسخ ببعها (1) أو ليغرم قيمتها، وقد خالت أسوق الطعام (6) فيسترى شك لقيمة أقل من المكيلة، فألزم أنتد الأمرين وهو المن فهذه العلة لا توجد في الأحنبي فكان بخلاف البائع في ذلك.

قال أن بونس والأصل كان أن يغرم المتن في الوجهين، لأن القدمة لا تعرف إلا بعد أن يعدل متلها فيعرم (7) ذلك التقدير، فإغرامه دلك التقدير أجور من غرام القيصة، لكن النفي ذلك في الأجنبي خوف أن بكون المثل أكتر أو أقل فيدخله التفاضل في الطعامين، فإذ غرم لقيمة آمن من ذلك، وفي البائع إنما ستهلك طعامه (3) وما منه ضمائة، إلى عرمناه من ذلك لحجة المبتاع، فإذا غرم متله لم سخل ذلك تفاضل (1) فلذلك فرق ببنهما الله أما

وأما احتجاجه بأنه ألزم أسد الأمريل لشعديه، فقد نكول حاله الأسواق بزيادة فيستشرى بأقل من المقيمة "مشها" (10) فيربح، وهذا تمام الكلام على الأقسام الثلاثة ولا مناسبة بينهما وبين ما حكاه الل شامل، فقد مان لك أن التفسيم يضطرب المالم أن كلامه محمولاً الأن على أن لتنف كن من قبل لمه تعالى، لأن البنع لا يفسح المالة في التالف إذا

ل بي بن القرن في قبط في بن القرن في قبط في رد مساح. " في بن في الدائم أو أحيد أو ين أدن أخيد أو أحيد أو ين القيم بيه أو ين الأسوال في الطفاء أو ين المعاد المعاد أو ين المعاد المعاد أو ين المعاد المعاد أو ين المعاد المعاد المعاد أو ين المعاد المعاد أو ين المعاد المعاد أو ين الم

كان التلف (1) من قبل البائع أو المبتاع أو الأحنبي حسبما نقدم. فلا فسخ إلاً ما كان تلفه من قبل النه تعالى بفير ⁽²⁾ سبب.

وقد قال النخمي: فإن كان الهلاك بأمر من الله تعالى انفسح البسع على فول ابن القاسم والشهب. إذ أنبت الهلاك، واختلف اذا لم يعلم ذلك إلا من قول (13) لبائع، فقال ابن الفاسم بني العتبيمة الاحمدق مقلمه أرايوني الكنل الذي ياء، قال. وعلى قايله في كنار السم الأول يحنف أما فبك ولم تكتمه المرابيسخ البيع، وقبيما ذكرناه كتفاية اللو حرب لمن تأسه رالله الموسق.

ولا تصبح أن يقتان عبد ولدي مستشبه شام من ولروايات. إما كان أأ في دهات الكل والنواه إلى هو في ذهاب البيعش. لابدالا صارى بالزالكل والسيعش بالسبسة إلى الضمان، فرن أرجد لضمان في الكل وجد في النعش. فلا فسخ والله أعمد

أما منا استشهد به من مسألة جانحة بي اشمار، قلا يصح أن ويفرق واقلح وهو أن الحالجة في النسار مدخول عليها بالعادة الكأن المتاع دخل عليها وعلم وللوعها للطام ا يرض منها. لا مالما بال. وبدر بالتلك لامه أربا درجات الكبرة، ومما له بابا في سنة الدصابا وغيرها " ريا" كذلك شراء لمتافع والله أعلم، فإذ تأست ما قيمناه علمه أن لحكم في الأصل حلات ما مكره القياس! " سياله العبد على مسألة الطعاء، ويشج لذلك القرق الإن مِسَالَة الاستحناق وبن ما بنف بأمر من الله بعالي وبالله التوقيق.

فصد «في تعطيل المنفعة من قبل الغاصب»

ب يصدر من الكلام إنه هو إذ زار الغيصب في ناتي لمدة ورجع لشيء المصصوب

(t) عی بالدید ن¹⁾ محواج فني سد '' في س: تبن النابع. أيىءن للله ^د گفایهٔ سنط دی ج نيء اف مر. التي ۾ وغيرهو النعلي عبر واضح

لحاله، ولم يحدث فيه ما يمع من · · مشيف المنفعة، قلو حدث فيه عبد العاصب ما يمع · استسف ، المنفعة، فلا بخلو ذلك من حالين أحدهما: ما عنع كل المنفعة، إليُّ ني: ما عنم بعضها، فإن كان الأول وكانت المنفعة ملكت بعارية فقد سقط حق المعرى ورب الرقبة، فالخيار أن تماء ضمه القيمة. وإن شاء ترك، فإذا أخذ الفسمة، فلاسيء للمعرى فيها، هذ هي لجاري على أصل لمدونة واسترياً، لأنه قال في كناب لجنايات من المدالة ، أو أوصلي يجدنك ليده للبد أأنفرجل ويرفيد لأخراج لتلب تحميه فنبات السيد السنيه المغدد أوفتته وجِلْ أَنْ كَانَ مَا لَزْمَا مِنَ القَسَمَةُ لَمُمُوطِي لَهُ يُوفِيهُمَا، وَكَذَلْكُ مِنْ أَوْضِي لُوخِلْ يَخْدَمُمُ عَيْدُهُ سين معلامه فنتبه رمل أو تقع بده في أحدمه، كان ما يجب بي دلما للذي له الرقبه

قال سنجيون وله يول هم قول مالك و خلف فيه ا¹⁴ أصحابه وكلما سمعت خلاف هد قروه إلى هذا، فهر أقد أصل مدهم مع مبوث مالك عبيم، قال أقد أن الواره والذي لل يحيثك ليه قول مالك وأصحابه أله حدد أعبده رحالا سين تم رجعه إلى سيده. أو للله ل حق بعد سنة بقبل في الحديد أن في 🕛 لسنة فإن فيسته لسيدة الان رفسه له بعد. قال المستندي الا تري أن السيميد لن أحدث ديما لكان ديمه أولي ممن بتله^{ا؟ ال}عبد ستة، ولو صات ا الكان العبد ممانات، لأن المينين الله العداسة لم تحزه قبل موت صاحبه ولا قبل فنساء. عال محمد. حقف تول مالك و صحابه في الذي خدمه رجل 10 سند تم رجع 💎 لفازن بمالا 😘 فيطه المحدم الله الذا فتله رحل في الخامة، قال ابن القاسم فاحتك بيه مالك، فبرة قال هو لصحب لبس، ومرة قال هو لسب الأول، قال ابن القاسم: وأحب إلى أن يكون للسبد الأولى وهو تمزلة ما لو جعله حرا بعد خدمة هذا، فقتل في الخدمة أو مات فين قيمته

> ¹⁴ سنة. سقت في ايا اراجع كنات احديث من المدوية، ص (4/453) آما بين للرسان سقد مي ج اً بيد الشطائي بين، رجع كتاب الحيابات بين شبياء أعلى 4/453 ە دۇرىقىدىي ۋا الله بان الفوسين المقط في ع اللي بن يتبه له، ومدي بين هذا النقاع وأخص، مجدر للاموس-ص٠٥٥٠. " بی ج اشتار الرا الدي س إحلا ا ا يې ښاه پرجعه

(۱٬۵) لی ع کنه. وقائد مانا الله البقط في عاد

وميراثه لسيده لذي كانت له رفيته، وقاله مالك في الذي مرجعه إلى حربة.

قال أشهب و لذى مرجعة إلى خريتلا قبض الله اسخدم إلاه حبازة له، ولنمسل له معه، وحروج ملك سيده مه لا بدخه دين إن استحدته ولا يبطنه موت سيده، فإذ تنال فقيمته مثل رقبته. فيشترى من (2) بخدم مكانه بعبة السنة، لم يصير لصحب لمرجع، قال أصبغ وقول بن القاسم هو الصواب وأقيس الأفوال، لأن الرقبة لا تتم (3) لصاحب البسل، ولا يتم له إلا بعد اخدمة، وإنما لمحدم حائز لنفسه وأبم تكون حسازة اللسبتل إذ بقبت لجبازة حتى يأتى وقت لبنل، قال أصبغ وقد قال أشهب، مثل الله قول ابن لقاسم، وهو الذي عليه رايى،

وأما إن هلكت المنفعة بإجارة، فالإجارة '' نفسخت على قول '' بن الفاسم رحمة الله عليه في لمونة والموازية والعنسية كما ذكرناه، وأما على اصل سحنون لذى بقول: المصيبية في الفصيا من المكترى '' في فيحتمل أن يكون الأمر كذلك هاهنا، و تكون المنابع قد أتنفت على ذمة لمستأخر، ويحتمل أن بكون الأمر يخلاف ذلك، الأن في مسألة فصل المنافع والرقاب ('' و لمشترى موجود وقد استوفاه الغاصب، فصار كفيض (10) لغاصب لبعص لسبع لمشترة، وأما في مسألة لقتل فالمشترى لم يكن موجود والا قبضه الغاصب والله أعلى.

الحال التاني ذا أحدث في المغصوب من عنع من (١٠) بعض لمنفعة، فقد تقده أن المغصوب إذ حدث فيه عبد الغاصب عبب. قل أو كثر، أن ربه مخبر إن شاء أخده وإن شاء صمن "الغاصب" (١٠ فإن ضمنه الفيمة انفسخت الإحارة، وسقط حق (١٠ لمعار كم

أ التي يخ في المستوية (أ أني يخ في سيرية (أ أني يخ في سيرية (أ أني يض المستوية (أ أني يض المنظم في غ المحارة (أ في سن السينة من مكثري في المعمد، (أأ في سن المستقام من مكثري في المعمد، (أ في سن المرازلة أن المنازلة المنازلة (أ في يخ في عامد (أ المنازلة المنازلة المنازلة (أ المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة (أ المنازلة المنازلة المنازلة (أ المنازلة المنازلة المنازلة المنازلة (أ المنازلة المنازلة

عدم، وأن خنار وله أخده، فإن للمعار الخدمة ببقية المدد. هذا هو الجاري على أصل المدونة في كتاب الجنايات والوصية الما أعلم

وأما إن ملكه المنفعة بإجارة، فإن قلنا ما بقى من المدة لا يلزم المساجر، فلا حكم إلا النسخ، وإن قلنا بلرمه ما بقى من المدة، فسنظر إلى ما حدث عند العاصب من لعبب الذي النسخ، وإن قلنا بلرمه ما بقى من المدة، فين كان كثير بالنسبة إلى دنى المدة فلا يلزم المساجر، وهل يصح لم المرض بما يقي من المدة؛ يجري على النقصيل الذي قدمناه، وإن كان ما نقص من المنفعة المسرة بالنسبة الى نافى لمدة، الزم " ما يغى منها، واسقط عنه بحساب الحادث، عذه هو الجاري على أص المذهب عندى والله أعلم،

فصل «في انهدام الله، و المكتراة »

وقد أدخل هاهنا بعص الساخي في حمدة كلام وقع له في مثل أنه هذا المعنى لدى نص بصدده، مسألة الدر المكتربة تنهدم، فقد أشرا في أثن الكلام المنفسم قبل هد لفصل إلى بعض فروع هذه المسألة، ولنجر أن لآن على نسقه، فنقول انهدام الدر لا بخو من قسمين. إما أن ننهدم كنها أو بعضها، فإن انهدمت كنها فقد مضى لكلام عليها أقود نص في الكتاب على أن رب لدر لا يجبر على بنائها إن انهدمت ولا على بناء على ما نهده أن وقال غير الله القسم يحرر قال أبو الحسن المخمي وأرى أن يجسر في ثلاثة موضع إذ كان الاصلاح بسيرا، أو كان كثيرا ويعلم أن أن صحه لا بدع إصلاحا في نبك المدة اللي كراها فيها، فإن كان علم أنه لا يستغلى عن الاصلاح في نبك المدة اللي كراها فيها، فإن كان عبد ذلك له يجر.

فعلى هذا أهل " الجير رب الدارا و التصيب عبد كرائها على استخلاصها من

100 4 10 1

🤔 في يا مصل عليه الكلاد،

. أ في ع ما تعدم وفقصد بالكناء كالماء كراء الدو من مدينة الخرى في 17455.

' ہے یہ او کتیرہ او یعب

- - .

مي ۾

^{ره)} مل سقطانی س

الوسية سطاء ع

^{ن)} جي سي لاء

^{&#}x27;'مئن سفعد في س

فرع ((في إصلاح الدر من قبمة الكراء))

هل له أن تصلح من الكراء وتسكن؟ عن في الكتاب أن ليس له ذلك إلا أن بأذل له ربعه، وهذ بخلاف من كترى أدف فرزعها تم نهارت شاها، هذا له أن ينفق من كرانيا، ولا متعال في ذلك للسكري، وما ذلك إلا أيدًا بخلته من عضور، ولا صور بلحل بالمكرى في مسألة الدور لك أعلم ألاً.

السؤال التاني، وهو إذا ` كان العصب بعد استبعاء المنفعة

فالواحث لرد إلى لمائك إن كان حاصر فين كان عائدا رد ذلك إلى سن كانت المقعد لما الأسرائي بين كانت المقعد لما الأمين أن و صامن، هذا إد رضي بذلك من كانت سنعة لما وإلاً رضاعت على سي يراد الإصاء أو تاليب أو حصاعت الإسلاء، فبإذا ينس صد تصديل به، وإن لم يكن لما ورت معلومين، فإن كانت أن فاقع ذلك إلى معلومين، فإن المعصير، والله أعلم عد المثي بأنى على مدهب المورد حسيد بقع النسبة عند التي فصل بعد هذا، إن شاء الله تعالى، وقد مصلى إيضا الكلاء عليها. أن

فصل ((في اغتصاب الأمالة))

قلو كان الذي غَتُمَيناً من بده هذا الشيء لمعصوب لا يملك رقيبه ولا مشعته. وإلها هو في قده أمانة، لم قدر على العاصب وأخده من يده، فإن كان ربه حاصراً دفع السه، وإن كان غائب "دفع أن إلى الأمير، لأن ربه لما غاب رضى بأمانته. فهو احق أن يكون عنده من غيره، فإذا رد إليه، ولم تقدم ربه، ولا علم أين هر، ووقع المأسال من فمومه، ولا

الغاصب ام ۲۷ والتفريع على مذهب بن لقاسم لذى برى أن ذلك مصيبه من المكري (أم تحتمل أن يقال يجبر، إد لا ضرر (2) علمه في تحتمل أن يقال يجبر، إد لا ضرر (2) علمه في ذلك، يخلاف البناء، فإنه عليه الضرر يسكلف البناء، "هذا" ((المحلاد ، أما إن فرعا على لقول بالتفصيل بين أن يكن لعاصب سلطان لا سلطان فرقه. أو قرف سلطان ولا تقير على لتوصل إليه في هذا لا يجبر، لان المصيبة منه دين وقعت مشتدا أشد من مشت البناء، قبن كان القاصب فدقه سطان ويقدر على التوصل لند وإد توسل إليه ديع ذلك العاصب، قباها العد لا يحدر رب الذار على الاستحلاص، لأن الصباء من شكوى على هذا لقول، فيوا" مختل بالدار والدار على الاستحلاص، لأن الصباء من شكوى على هذا لقول، فيوا" مختل بالدار والدار على الله على .

وأما الهدام البعض فينواسي مذهب الكتناب على "" تلاته اقساء، فسم ، ، ، لا هسر بالمكتنزي ولا مرفق فسيده، وفسم « ٥ » لا نضر بالمكتنزي ولا مرفق فسيده، وفسم « ٥ » لا نضر بالمكتنزي وفيه كيبر منفعه (- فلم هذر المكتري وفيه كيبر منفعه (- فلم هذا المكتري وفيه كيبر منفعه (- فلم هذر المكتري وفيه كيبر منفعه (- فلم هذا المكتري وفيه المكتري وفيه كيبر منفعه (- فلم هذا المكتري و المكتري و المكتري و المكتري وفيه كيبر وفيه كيبر

فأيه الفسم الاول وهو ما لا ضور فيما على المكتري ولا فيما مونق ودلك كما سمه في الكتاب بالشياف من أفياً لا كمالاه المسكتري في تقطر الكراء ولا يحظ عبد من الكواء ذلك نبيءً

وأما القبس<u>اء شوم</u>: وهو سي ۱۱ عمر بالكثري ولكن به مرين ويبقعة الهما الا مقال^{۱۱۱} ليمكتري في نقص الكراء لكن بعط عنه منا يقايله من الكراء، وذلك كهما يبت صغير أو ما في معتاد.

ورَبُوا القِسم النالة: وهو الذي عضر بالمكتري هدمه وله فيه كبيدر منقعة. فهدا لمكتري فيه مخير إن نده نقص الكراء عن نفسه وخرج، وإن نده مكن بحسبع الكراء وإلى هذه التفسير أندر بعض حذى الشيرخ، والله أعله.

¹⁰كتاب كراء الدار من المدوية العل 155/3.

اً في ع أو أناى لكسري كنان بعضت بعد استنت المشعفة أها حجاً من تناسخ لانه تسول ثان ليستون الأرق الميز أحل 13 أنسر لذا الإن أياد كنان سفعه لو تسوب

الماي سندين

^{(&}quot; كائب سقط مي ع.

الله ما يينُ الله من القصافي ع

[🖰] دفع سنظ في ع

^{&#}x27;' في س الابد.

ا بی در از مصلیت

^{د.} می س الانه لا مسور.

۱۱) وهذا السط بي ج

^{&#}x27;'' في ع اندا

[&]quot; علي: حط مي ج. رجع کتاب که داستر من مدينة من ۱۹۲۰،

[&]quot; منعمة: سقط ني

أَ شُرِقَة اللَّصِرِ إِنَّا أَنْ قَادِرُ سَالُهُ ﴿ تَحْرُعُ عَلَى نَا فَأَسْخِيارُ النَّاسَانِ فَي. 323.

^{&#}x27;*' في س· لا كلا.

زئيه والله أعلم

. فصل ((في اغتصاب الشي، المتولد عن الشيء المعصوب))

ما يقدم إلى هو إذا كان ما أخد من العاصب إلى هو المغصوب نفسه، فلو كان ما أخد منهم الله أو ما يأبديهم ولاده المغصوب، فالكلام فيه ينحصر في مسألتين: السيألة الأولى؛ إذا كانت لولادة من عنس الأصل وذلك خاص بالحيوان، والمسألة (2) لنائية: إذ كانت لولادة من غير جنس لأصل وذلك حاص بالشمار،

المسألة الأولى: ((إذا كانت الولادة من جنس الأصل))

أمه المسألة الأولى: فيتعنى عها أسئلة، الأول: ما الحكم في الولد هر هو علة أم لا؟ الثاني: ما الحكم إذا وجد الولد وحده؟ الثالث: ما الحكم إذا وجد الولد وحده؟ الرابع: ما الحكم إذا وحداً معه وأحدهم قد حدث فنه ما يوجب (3) التخيير؟

م ((. فراب عن)) السؤال الأول: وهو لولد هل غلة أم لا؟ فمذهب أنه ليس بغلة، ومذهب الشافعي رحمه الله أنه غلة، ودهب إلى دلت الشيخ أبو القاسم السبوري رحمه الله، واستنبط ذلك من للذهب. من الدونة وعييرها (")، أما ميوضع الاستنباط (أنا من المدونة فإنه قال فيها: وإن روح الأمه من عبده أو من رحل حر ته طهر بها عيب فله رده وليس لبائع فسخ لبكاح أو وعلى لمبتاع ما نعصها عبد لبكاح ألا والم تنقصها فلا شيء، عب، فإن تقصيها وقد ولدن، وفي قسمة الولد ما يجبر به النقس، ردها ولاشيء عليه، وقال فيهره مرد ما نعص عبب (المنكم ولا يحمر النعص بالولد كالماء فيها، وقال منهن المدارة المدا

أن أنه معدد في حرائد المعدد في حرائد في حرائد لا توجب أكان لوديعة من المحدد في 35% (م) أن في حرائد في المحدد في 35% (م) أن في حرائد بعدي للكان المحدد في المحدد في

"الييع ما عصها لكاح

' مستم بند في سي

يخلو إما لأيعلم له وارث. أو يعلم، قبل كان لأول، فقال مالك في آخر كتاب الودعة؛ ومن أودعك وديعة الم غاب أولم بدر أبن موضعه أحي هو أو مبيت ولا من ورتشه، فإنك تتأثّى (2) بد، قال طال لزمان وأسب منه فينلغي أن تتصدق بها عنه (1).

ريد تم إن حاء ربها ضمنتها له، سبك بها ⁽¹⁾ بعد الاستيناء والإياس مسلك اللقطة . بعنى أنها بعد سنة تتصدق بها، لأن للقطة غاب منالكها ولم يجعلها بيد حد، والغالب (³⁾ إلله يأتي لبها بالقرب، فإذ مصى عام ولم يأت، غلب على الطن إعدامه أو عده مجلته لها، وذلك يحلاف الوديعة، فإن المالك ما غاب حتى حفظها واطمأن يها، وأما إن كان له وارث معلوم، فلا تدفع إليهم إلا بعد مضى "زمن (⁶⁾ التعمير.

وقد تقدم نحو هذا في صدر هذا المجموع، هذا إذا كن ما غصب لم ينغير (13 وأم إن تغيير (14) قان كان كان كان كا يوجب تغيير (14) قان كان التعبير مما يوجب لقيمة فقط، خذت منه ووقفت، وإن كان كما يوجب التخيير، فيبس للأمين أن بخنار، وإنى ذلك إلى جماعة الإسلام إن لم يكن هناك إمام والا

ا... به غاب، سقط بي ع

⁽²⁾ في ع، يستار.

ري. الانتخاري كياب لوراهم السانة ك_{ارا}ي، حان 660/•

الله على والسنة المعد المكدار.

أأً، في س والعاصب

^(ه) رمان: سفط في س

⁽¹ لی سلط ہے س

⁽۱۵) مارچي غوليان سقط في مي

الله على ع الم

ا پرپد سعد في څ

[.] ۱۱۰ می ع: نیرا

کات طلاق نسبه در سارند. ص 2/12

و: في ع سرينغير

الله على أو الرائعان

عنى

جبر به منا وجب عليه من نيسة العيب (٠) والجبر إنما بكون به يملكه (2 المشتري ولا معنى الكرنه غلة إلا هذ

وأما ما في غير المدونة، فقال في الموازية عن مالك إنه اذا باع أمه فزوجها المنسري فولدت عنده فيباع لرلد. إن البائع، إذ أقلس هذا المُشترى، فأراد وتحاع ما باع، فوت بَاخَذَ الأَمَةَ رَادُ مَقَالِهُمْ لَهُ فِي أَخَذَ الْسَمْرِي مِنْ أَنْ سُونُ وَلَمُونَا قَالُمُ ذُن لولنا علم بحلاف أن ول 4 الأمة بعيب ربد يام وبدها، فإن يرد ما أخذ من بين ربدها، بيفند عن على ال الولد غية. أما ما معمق به في المدوية فيه. أجاب عنه معفل الشموخ وقاما: لا يصح أن موضًا من سدوية الله أن الولد عنما، ودلت إنما أوجب ثبين هذا "أبياب" (أ أن يرد الولد" مع الأم سواء لقصها النكام أوالد للعصب ولو كالت فلة ما وحبا عليه ود 🖰 وقال ها هنا يحبر عيب لنكام بالولد، والوحب في العب لبس هو إلا لعين، ومن وجب عليه عين قلا نجبو على دفع عرض ولا تحسر من له عن على أن يقين عرضه (8) وهذ الما على أنه ليس بغلة. مع أنه لو كان علمة فكانت الا تبسته أصعاف ما نفص. ما جبر على دفعه كند. ربي يدق منه مقدر العبيد. فيما كان الحكم دفعه كلم، ذا دلك على أنه ليس بعلل، وإما هو كجزء سب، وقد سال على أنه ليس بعية أن العلم لا تكون سبيهية بالانس، ولدك حكم بأن الشمرة والصوب والذي علم وصاحب والولد شبية بالأفر توجب الالكون علمة، وللمك وقع الاتفاق على أن ولد لمسرة مسر وولد المعمقة معمق ويلد المكامية مكاتب فلو كان اليام غله ما كان حكمه حكم البكول الم كحراجها، ولا تبت أن حكمه حكم الأو ثبت أنه لبس كخراجها ولذ هو كجز، منها ، فيند نبالاصلى الله عليه وسلم: (كلُّ دَات رَجْم فَوَلَلْكُ بِمَنْزُلْتِيَّ) [11]وهي ليست بغية. يوجب أن يكون ولدها كملك، لانه علمه الصلاة والسلام،

الم في ع. تسمه. والمنافي على على على المنافي على على المنافي على المنافي على المنافي و حد المنافي و حد المنافي و حد المنافي و حد المنافي المنافي على المنافي عادي المنافي المنا

جعل حكم الأولاد حكم الأمهات، ولذلك كان ولد الحرة حر.، وولد الأصة عبدا. وولد المدبرة والمعتقة الى أجل كأمهاتهما (أ) ولده أعلم.

وقال بعض المسيوخ. إلما قال في الكتاب: إن الولد يجبر عيب النكاح الأنه اعتبر نفي الضرر عن البائع، فإنها إذا رحعا إليه وهي بالده، قالمتها مثل ما كانت حين باعها فأكثر، فنه بلحقه صور ولا خداق، رد كان أدر كذلك، وحد أدا يكون لهما مقال، كساسي فيمن باع عبد النتراد ته اصلع على عبد قدم كان عند لبائع الأول الله إدا إن كان النمن الذي باع بد مئن البس لدى دفع، فلا يرجع على البائع بنيء، وهو مذهب أشهد. ركم فيل فيمن اشترى عبد فقتله شحف، وحد منه فيه فيسته، ثم النب أن حاليب ذرياً، أمه إن كان منا تحصل في يده ستل النبس الذي حسراه بد فاكسر، لا مقال لد الأجل عد، الخسرة والضرر، فكذلك هذا

وهذا الذي حوّد عنيه هذا السيخ بسن أن العلم وحسر أبالنه من لايف إذا على رحعت أغلى وأحس في كلت عند، وهذا مضل لم قال أن في كلاب الوديعة وبص ذلك وقال مثال ملك علم رد أما بعبد وقد روحت أن والدال الم لحر نقص اللكاح بالولا، كما بحره زنادة فسمها قال للسيوخ نويه زيادة بسمل بريد من ناجة عاء بدنها، وأما ريادة السيق فلا يحبر به اذلك إلى نقره بهم السرى بنا بكون للسول تأثير، وهذا الاعتدار صحيح غير أن أشهب لا سلم أن اللماء بحبر به العيب، فلأحل هذا قال بعض الشيوخ بحسمل أن يكون أن إفا قال بعبر بالولا علم اللكاح، لأنه إذا حكم لبالغ بأخذه. وهو يعتمل أن يكون أن إفا قال بعبر بالولا علما الله يعلن الذي هو عبي النكاح لم يحسل زيادة على ملكة ثم يطلب للناع فمن البعبد أن بأخذ الزيادة لولا هذا الله تكن أن تشأب إلا على ملكة ثم يطلب عوض حدية كنات سبب في وجودها، وهذا فيه منا لا يخفي، وهذا الذي قاله "هذا" في الشيخ واصح لولا ما وقع في المدونة أن الولد لحسر به عبيب التكام وغييره، قلو لم

ا النياع. كامه.

^{ال} أن^ارلُ سقط في ع،

^(۱) ما يبن القوسين سقط في ع

⁴⁾ فىء مى*غى*ئىمەنى

⁵⁾ قد ۋرخيا سنط ني ع راجع کتاب نوديغة الدرية لکري. من ¹⁵⁵/

[°] أن يكور · سبط بي ع.

⁷⁹⁾ لم پکن: سلط في س.

الاحدا: سنط بي ع.

تعالى النوفس.

وهذا الفرق لا يدفع (1 المناقضة في كون لولد اغلة (2) في التفليس وليس بغدة في العيب، لأنه إن كان غله في لنفليس فلا يرد إذ كان فائما كما لا برد ثمته، وإن كان عسر علمة فيبرد ثمنه في التفليس كما لو كان قائما، وقال عسره من التسبوخ، إن الأصل في لنفليس إذا باع لا يرد ألبيعه، لكن ورد اللص إن وطاأو أدرك ماله بعينه فهو أحق به لحدث، فجعل للبانع آخذ ما باع إذ كان موجود عبيم، والولد ليس بجوجود لأنه قد بيع وثمنه ليس هو عبينه، فوجب ألا يكون له مقال، وهذا بخلاف العسب، "فيان لعبيبا" (1) أصل رد لمبيع بكامله، فلذلك وجب رد لولد لأنه مطاق الأصل، وإذ ثبت رد الولد وجب رد قيمته، وهذا بعينه لازم في التفليس لأن الولد إذ كان قائما وجب رده مع أمه (3) مع أنه لم يكن موجود حبن لبيع، فلس هو عبن ما باع، لكن لما ثبت رده إذا كان قائما، وجب رده أذا كان قائما، وقال بعض حلق الشبوخ رضي لمه عنهم؛ والحق أن يقال إذ قيل إن لولد كما لولد غلة، لا يرده في لعبب ولا في فلس ولا نمسه، فإن فيل إنه ليس بغلة "لزم" (1) أن يرد الولد في العبب والفلس.

قدل بعضهم: وتعبق لشيخ أبى القداسم بمسألة الموزية واضح، وهذه المسألة من المسائل التي خالف فيها النسخ أبو لقسم الامام مالك رضى الله عنه، والصحيح أن الولد ليس بغلة لم قدمناه من الانفاق على أن حكمه حكمها في الحرية والرق والكتابة والتدبير، ولى كان غلة وكانت لأمة (8) ولدن وليدين، وفي أحدهما ما يجبر به لعيب لحبره وأمسك الاخر، وفي إحماع المذهب على "على" (4) أنه سلم حميعهما دليل على فساد ذلك لقول، والله أعلم.

الجواب عن السؤل التابي. وهو ما لحكم دا وجد لولد وحدد؛ فلا يخلو إما أن تكور

بكن يجبر به عبب غير عيب النكاح لكان واصحا في الاعتذار والله أعلم.

قال بعض الأشباح بيكون هذ الاعتبار هو (أ) الجواب عما قاله أشهب من كون والنم » (أ) العرب عما قاله أشهب من كون والنم » (أ) لا يجبر به العبب، لأنه لم يحدث يسبب العيب، ولولا، العبب أسبب في حدوته ووجوده، قمن التباقض " أن برضى ويه وبأحده ثم يطلب العوص عنه كما ذكرناه والله أعلم.

وأم ما تعنق به النبخ أم القسم السورى رحمه لله من مسأله الموازية، فإن عض حناق الشيوخ رحمهم الله بعالى قال اله يُرد في الموازية بأن الولد غلة ألا حفيقية في سائر أحكام الغلة، وعما راد أن الأمة إذا ردها في التفليس بعيسها، فسر كأن الولد لم يكن لم رجعت بعينها على كمالها، وبغذر ما أخذ في الولد كأرش جنابتها، ولا خلاف أبه إذا جرحت موضحة ألا وأخذ عن ذلك أرش، ثم بربت وعادت كما كانت عليه وردت بعيب، إن الأرش لا برده المشترى، وما دلك لم قلته لكن قبال بعض حذاق الشيوخ؛ مقتضى هذا لتعليل ألا برد الولد إذا كان قائما، وكانت الأم كما كانت لم ينقصها النكاح ولا أعابه، والحكم بوحب ردها مطلقا كما تصصنه ألى.

وقد فرق الشيوخ بين مسألة العيب والتفليس بفروق لا تسلم، منها ما ذكره الشيخ أبويكر بن يونس رحمه الله، وهو أن المبناع في الرد بالعبب، مختار للرد بالعبب، وقد كن له أن يحاص بالنمن، فلما اختبار الرد وأحد ثمنه وجب عليه أن برد ما أخذ في الولاد إذ ليس الولا بغلة، فكذلك ثمنه، وفي التفليس البائع مختار للرد (8) وقد كان له أن يحاص بتمنه، فلما اختار الرد، لم يكن له إلا عبن ما باع، لقوله صلى الله عليه وسلم: (أيم رُخُلُ فلس فَادُرُكُ البَائِع مَالَهُ بعَيْه فَهُو أَخَقُ به من غَيْره) (9) فدل بدلك أن ما فات فلا حق له فيه، والولاد قد فات، ولم لكن له أن يترى بُلاًم ويحاص بتمنها وثمن الولد، فأنه لم يكن عليه إلا نمن وحد، فكذلك لا يكرن له أن بأخذ الأم ويحاص بشمن الولد، ودليه

¹¹ فی س لا رفع ¹⁷ عبد سقط فی س

⁽³⁾ دی ع لا برجع

[َ] دِنَ بعيب سفضائي ۽

اً مع أمما سننشاني ه

سافق لي ٢

ىرد سقمانى ي

في سالا.

^{&#}x27; سی ج ن

في ع شن ألسان سفيل في س، أن في سر، بعدت أن في سر، فأر لقنة أن في سر، فأر لقنة أناؤنسجة السجة التي تدى وضح العشاء المجتار المدادوس، ص () ر) أن في ع تستساد أن في س حو مجتار في لرد. أن و الإسار البخاري ص: 2/38 و لإسار مسلة المحد الثالث/ص: 1193

لأم قد ماتك بأمر من الله تعالى أو قتلها العاصب أو أجنى، أو باعها الفاصب الم تعلم أبن هي (1) فيأما إن ماتت الأم بأمر من الله تعبالي، فيفي للذهب قولان: أحدهما أن له الولد وقيمه الأم (2) والتاني " إن المغصوب منه مخير إن شاء أخذ الولد ولاشي، له في الأم. وإن شاء" ⁽³⁾ له قبيمه الأم ولاتني، له في الولد، والأول مذهب أشهب والثاني مدهب

فوجه قري أشهب. إن لولد من للسعصوب منه لابه بن ألت، ولو كانت لاو حلم أَخْذُهَا مَعَ وَلَدُهَا. فَكَذَلِكُ إِذْ مَانِكَ الآمِ أَخِدَ الوَلِدُ وَفَيْسَةً الآمِ كُمَّا لُو عصبيب وهذ الدي قاله السهب صحيح، لو كانت الأم الله عنده بوم الموت، ولكن قال يوم العصب، فإذا رحب القدمة يوم الغصب تبت أن الولد نشأ على ملك الفاحس، وإذا كان كذلك رحب الأ بأحد لولد (⁶⁵⁾ إذ احتار فيمة الأد، قال بعض الأشباع⁽¹²⁾ قد يعري خلافيما على أعتبار فاهر لامل وباطنه. فإن متشرق فاهر الاسر، صعرمه فالله شهب. وإن اعتبرت باطنه صع ما فالما

اقال بعض أشباخي، وقد يحري بولا أشهب على ما ألزمه بعض الشبرخ لسحمون على ا قول في العاصب إذ اتطع بدها. علم قيمه البداءم الغصب، كالأسب، اعتصب والمنت بعظها المرامن لعض الشبوخ؛ لعلى هذا إذا وهيت يدها بأمر من الله تعالى، عليه فيسة لبيد، وقد قدمت ذلك، والله سبحانه الموفق لارب غييرد. قام النخسي رحمه الله تعالى، والقياس أن يأخذ فيتصلها بور ساتت ويأخذ لبولد، وكذلك إدا بها حالة بعد الولادة هي ُرِفُعُ⁽³⁾ فيبين له أن بالحب تلك الفيسيسة ⁽¹⁹⁾ وعين الولد، وهذا "إني ⁽⁰⁾⁾ هو بناء عسى ال القيمة في الشيء المعصوب، بقا بكون بأغلى قسمه مرت عليم يوه العصب إلى وم لتضمن، والله عنه.

التي من الدقيمة الأدوباجد الوثد.

الها بال الموسال سقيد في ع

عي و ألا بكون موسد

أمرين للوسين سنط موع

الاً لمُقصود حالم تعليم الأسواق وارتفاع التمل.

التي ۾ الليمه

أني به الباس.

المبعة لتقافى س

⁽¹⁶⁾ إقار سقط في س.

ا التي ۽ اپير اُن مراد ليناڪ 1. يې ۾ بياه اد ارد، سلف فی عد ' فی س هہ , نى سى ئىستې ⁶⁾ في سن الرابد 'بی ع بیہ۔ . ^{۵۰}۰ يې س **دن** انها،

تعالى، قربها حينئذ مخير، إن شاء أحد العاصب بقيمتها يوم العصب ولاسي، له في الولد. فَانَ مِنَ الفَالِمَمَ كَمَا لَمُ مَاتِفَ بِأَمْرَ مِنَ لَلَّهُ تَعَالَى، رَنَ شُاءَ أَحَدُ لَوْلَدَ وَأَخِد تَبِيمَةً كَيْرُ مِن . تقاتل، لانه إذا أراد أحدُ قيمة الأمة من العاتل، فقد إنع بد العداء عن الغاصب, فكأبيه النسب معتمدية. فله أن يأحد الدلد، وأما على مذهب أشهب، فهير بنجير ال شاء أخذ ما العاصب قيمتها بوه غصبها وأخد ولده كما لواماتك بأمر الله سيعانده والانداء ضييل الفائل قيسة الأه وأحد الولد فإذ غره الغاصب القسمة، فبيرجع الغاصب على لقابل، مناحد منه فسمتها بود قتلها، فإن كان القيمة (١٦ سنال ما غرد فأفل، فيلا سكال، وإن كانت أكثر، عهل تكون الربادة أ⁶⁾ أم لا؟. قال بعض أشسخي: بشخرج احلاف عندي في هذه المسألة على احشلاف فيول ابن لنَّاسِم وأشهب، فسما أنَّ إذا كانت الأم لم تلد وتقلها أجنبي وغرم العاصب تبستها، فقال بن لقاسم. يرجع الغاصب على الأحنبي بقسمتها موم قبلها كابت لقيمه أقبل أو ستال أو

أكتر، ولا مقال لربيا، لأنه له ضمنه القيمة يوم العصب بأن أبيا^(٢) ملكه. وقال (شيب

وأما إن قبله الغاصب فعي تضمينه قيمتها وأخد الولد فولان، قال ابن العاسم رحمه

الله تعالى ﴿ هُو مَخْبُرُ إِنْ شَاءَ أَخَدَ قَيِمَتُهَا يَوْمُ الْغُصِبِ وَلَاشِيءَ لَهُ فِي الوَلَد، وإن شاء أَخَذَ الولد وقسمة الأم يوم قتلها، وقال أشهب رحمه لله تعالى:له قيمة الأم ويأخذ الولد، وأما

ما قاله ابن القاسم رحمة الله من كونه إذا أخذ قيمة الأم يوم الغصب لاشي، له في الولد.

لان لدلد مثلة ٬ ٬ للغاصب كما قدمتاه (٬٬ وإن تناء أخذ البولد وبسيمة الأوابوء البشر، لان لرلد حزء ملها. فإذ أواد 💛 أحد ما نفي من أجوائها، بأحد فللمد ما أتلفه الغاصب بود

أَنفَه، فكذلك ها هناك إذا أراد أن تأخذ الولد، بأخد فسنسة الاه موه قبلها والله أعلم

وأما إن قسل لأم أحنبي، فقشل الأحنبي بالسمية إلى العاصب كسريها بأمار من الله

واما أشهب فيني على أصله في الساله التي قبل هذا

رصمه الله تعالى. لا تكون للغاصب من القيامة إلا "مثل" أن ما دفع والزائد لربها ولا يربح العاصب وقول ابن الناسم أصع لا قدماه، وهو اخبار ابن الموز، رحمه الله تعالى

فرع ((في قيمه الشيء المغصوب إذ قتل))

وإذا أحد ربع فيستها من العالى يور فنله وكانت القسمة (2) أقل من قيمتها وم الغسب، فيها برجع ربها على العاصب بسماء القيمة (3) أم لا؟ في المدهب قولان، قات سحني، رحمه الله تعالى: لا ترجع بشيء كما لو باعها وأخد ربها التمن من المباع، وهو الل التيمة. أنه لا ترجع على الغاصب بسيء. وكذلك هذا، وقد قال ابن لقاسم في كتاب محمد 4 يرجع تتمام القيمة أنا لأنه نقول إنما أخذت من لقاتل ما وحب للغاصب عليم، وهو أقل نما وجب لي على الغاصب فيهو عربم غربي، ولو كان لي دبن على غربم، وله على غيرهم أنه نا غيرهم أنها أنها منه، أخدته منه بلا خلاف، لأني نرجع هكذ به خيصتي على عربي وكذلك هد

وم استدل به سيحنون لا يصبح. لأن أخذه الشمن (7) إحازة للبيع، ورفع يد العداء، وأخذ القيمة (أه من الفاتل لبس هو رفعا للغصب وإسقاطاً لحكمه، وإنى هو اقتضاء "الله وجب على من له القيمة على الفاتل والله أعلم، وقد اتفق بن القسم وأشهب ها ها، أنه إذا أخد من القائل القيمة وهي أقل، إنه يرجع بما خصه على الغاصب، فجعل أشهب هذه المسألة أصلا في رجوع ربها على القائل إذا اخذ القيمة من الخاصب والله علم

قال بعض لشيرخ؛ فعلى ما قال بن القاسم وأشهب: إذ أخذ ربها لقيدمة من الفائل الله عن سائر الغيرماء، لأن هذا مال

المسل سقد في ح (2) من كان قسمت (2) من ايت سيا القيمة سين العجيب (2) في عاشد محيد (3) عن 2: بلد الشية

في عديد لديمة الاستعداء الاستدادات

ا الله على عز وإسلما في س الداد

المام عن أحدا في السو

في ۾ انس

ا/ في ع القمسود،

ا اس لقائل: سطام ع

غاصب، إلا أن يكون ما أخد ذلك من لقابل، حتى رفع يد العدا، عن الغاصب، فيكون أخق به من غرص، الغاصب، وأما على أصل سحتان فيكون أحق، لأنه عنده ما أحد منه لكونه غريم عرعه، وإلها أخده لأنه قتل ملكه، فكان حقه على أحدهما، إما لغاصل لغجيه، وما لقائل لجنابته، فإذ اختار أحدهما ارتفع حقه على الأخر والله أعلم

وأما إذ ناعها الغاصب وذهب بها. ولا تعلم حيث هي قربها مخير إن شاء ضمن الغاصب قسمتها يوم غصيبها ولاشيء له في الولد، وإن شاء أحد الولد وقيسمة الأم يوم يرعها ، كما تقدم إذا فتلها، وإن شاء أجاز البيع وأخذ للنمن، وأما على أصل أشهب فهو مخير إن تاء صمله قسمتها يوم غصيها، وأحد لولد كما لو قتله ، وإن شاء أجاز لبيع وأخذ النمن أو يوافق أن القسم إذا أحاز البيع وأحد لشمن أن تأخد لولد، وإما يحالمه إذا أحد الله سنحانه الموقي من للحصب يوم الغصان والله سنحانه الموقي مرحمته

ووقع مى كتاب الغصب من ظاهره خلاف هذا. لأنه قال فيه: قال بن لقاسم ومن غصب أمة فدعت من رجل ولم يعلم بالغصب، مدانت عند المبتاع فلا شيء عليه ولربها أخذ لفاصب تقاممتها موه الغصب لا يوه البلغ أو النمن لذي أخذ فيها أنا فأنت ترى كيف لم يجعل له أخذ القبمة موم البلغ ولله أعلم (1).

فرع ((قيمن بدفع قبمة ضمان الغصب في هذه الحالة؟))

قلو كان المشتري ما غياب أولكها مائت عنده، قبل كان بأمر من الله بعالى ألم فالحكم كنيا لو غاب بها، ولا صمان على لمساع ما لم يكن عالم بالغصب، ولو كان المشتري قتلها قلا حيو قبله لها ألم أن بكون عمد، أو خطأ قبن كان عمد، فربها مخير إن شاء ضمل الغاصب القيمه يوم عصبها ولاشيء له في الولد، وإن ساء أجار البيع وأخذ النمن ولولد، وإن شاء أخد عقيمة من المشتري يوم قتلها، هذا هو الجاري على أصل لن لعاسم، وأما على أص أشهب ديو محمر إن ساء خذ القيمة موه الغصب، وأخذ الولد

ا ہے ہی کہ محبر

الله بيل د والتمو الذي أنه عند أرجا كتاب تعصب المدينة كبري عن أعمالها

[&]quot; في بنء تكور وشطيبا عينية، وبالأخط اليعيد في تشبخية س إكتافه مستالة وفي مكررة في القرع السابي فيأستعشاها تفاقية الشكا

یے ہی ماعب

[&]quot; في و. قبل كار مالت علما بأم عن ألمه

۱۰ بو، سقط نی س

وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن. وإن شاء أخذ القيمة من المشترى يوم الفتل ويأخذ الولد على كن حال. وفد تقدم توحيه هذا والله أعلم وهو الموفق.

فرع ((إذا أخذت القيمة من العاصب لا يرجع على المشترى))

قال 1 أحد القيمة من العامس، فلا يرجع الغاصب على المسترى سبى الذاكات القيمة برم النبل أكثر، أما على أصل سحون فظاهر، والله على حل بن العالم للهدال الخدال أن منذ القيمة برم العصب، دار أن الأم على للغاصب وقد ناع سكم، فالمسترى فد قتل ملكم، أما على أصل أشهب فيحتمل أن يقرن كذبك. لأنه قد دع ما غضب وحرج عن بده

ذرع ((إذا أحدُ الفسمةُ من القاتل هل مرجع على العاصب؟)).

وان أحد النيمة من القاتل وهي قال من النيمة يود العصب قتل وحع على العاصب من لعصه أم ٢٠ من بي على أصل سحد راعلى الرحوع الأله لا يرجع عليه إذ كان تعاسب الم ينبع، فنها حد أحرى، والحاري على أصل الن القاسم وأسلسا أن يرجع، لأله أحد الله القابل القيامة، فكانه نقض لهيع، فصار كنان لم تشتر، وقد تقدد أنه يرجع الأنه عربم تغريم، وكذلك هذا والله اعلم.

وأما أن كان قتل لمشتري لي خطأ، فهل يكون كالعمد أو لا؟ مذهب أشهب رحمه الله في المجموعة. إنهما سبّان لا قرق بين قتله لها خطأ أو عمدا، فال لأب حدية، وقال أن القاسم في العمية، قسنه حطا كموتب نامر من لله بعالى، فوجه قولًا أن القاسم أن موتب لم يكن يقسده واحتباره فرجب ألا سيء أعليه أله كما لو مايت يأمر من الله بعالى وجه قول أشهب، فهو وإن كان بغير فقيده ولا احتباره ولكن سينه، واخطأ والعمد في تضمين أمو له الناس (5) سواء، فرجه عندن، والله سبحانه أعلم

الم ني س لو الا بي س: الخد. الا من سقط في ع العملية سنط بي ع. الكلية سنط بي ع. الكلية عالمون.

ولا يخلو الولد إما أن يكون مات بأمر من الله تعالى أو قبتله الغاصب أو أحبي (1) أو باعد لغاصب ودهب ولم يعلم أبن هو، فإن كان الأول، وهو أن يكون مات بأمر من الله تعالى، في الكتب لا ضمان عليه، وتأخذ المغصوب مند الأم، وقبال أشهب: يعنسس الغاصب لولد وهو الصحح، لانه عاص بامساكه ومأمور برده سع أمه، ولو رد الاه وحده لكر عاصبا للولد، فوجب حسانه كما لو غصبها وليد أعلم وأحكم.

رأما لو صدد لغاصب قفى الكتاب هو ضامن وعليه فيسته وبأحد ألاء ولابحالف بى هذا أحد. لكن الشاخذ إلا قتمه عمدا، فإذا أ شله العاصب خطأ فهل بكون كالعمد أو لا أما على أصل المذهب أن انتها فهو كالعمد، كما قال ذلك في ستترى إذا قتل الأو خطأ رأسا على أصل على أصل بن لقاسم في حتمل أن بكون عنده، كسا لو سات بأصر من الله تعالى، فلا ضمان عليه، كما تال في استرى إذ قتنا خطأ و بحتمل أن يعرق بنطمه بأنه ليس المشتري بعالم بالغصاب الخاصب سمه، والعمم له تأثير في الطمون، سالين موت التيء المعصوب سد المشترى بأمر من لمه تعالى، فإن الحكم لا طمون عليه إن له يكن عالم بالغصاب، وأنه ضمن إن كان عالم بالعصية والله أعنه.

وأما إن فيله اجنبي فهو حامن، وقبل الأحسى له كموته بأمر من الله تعالى بالسيد إلى الغاصب، فيعلى ملاهب ابن القاسم، يأخذ المغصوب منه الأمة ويتبح الأجنبي بقيسة الولد، والاثني، لد على الغاصب في ألولد وعلى مدهب أشهب بأخذ المعصوب منه الأم ويخبر في "فيسة" (أأ الولد إن شاء أبع غيسته العاصب أو الأجنبي، فإن البع الغاصب وأخد منه لقيمة يوم نتله، فإن كان أكتر أخد منه لقيمة يوم نتله، فإن كان أكتر أن أخد منه لقيمة العاصب، فيل تكون الزيادة للغاصب" أو الا تكون له لأنه الا يربح؟ وقد تقدم هذا، وإن ختار تباع الفائل وكانت القيمة التي أخذ منه أمل من لقيسه التي بأحد من العاصب، الحاري" (أ على أصل سحنون الا يرجع، وقد

الم الني ع أو ثنله أحسي الكرد النظام أحسي الكرد النظام الني ع الله الني الكرد الله الكرد الله الني الكرد ال

تقدم هذا "أنص (أ) والله المونق لرحمته (²⁾

وراً من إن ناعمه العناصب وذهب المنتشري ولا يعلم حيث (اهو، فبالوجب أن يأحد المفصوب منه الأم، وللحبر في الولد إن شاء أحد فسمته (ااسن الفاصل يوم باعه (الولد أن شاء أجاز البيع وأحد النمس، وإن كان المشتري حاصرا لكن الولد قبله، فإن كان قتله عمدا، فعلى مدهب ابن القاسم بأخذ المغصوب منه الأم وللخبر في الولد، إن شاء أخذ قيمشه من البائع، وإن شاء أخذ قيمشه من المشتري، ولا يخالف في هذا أشهب، والله أعلم.

فإذا أحار البيع وأخذ التمن وكانت القيمة أكبر منه فلا يطالب الغاصب يشيء، ون أخذ القيمة من الغاصب وهي أقل فلا علال المشترى بشيء، لأنه لم أخد القسمة منه تبين أنه ملكه للغاصب، وهي أقل فلا بطالب أنه المشتري بشيء لأن الغاصب قد باعه والمشترى قدي ملكه، وإن أحد الغيصوب منه الفيمة من المشترى، وهي أقل من القيمة التي تجب على الغاصب، فهن يرجع على العاصب بندم القيمة أم لا؟

قال بعض لنسبوخ أم يسجرح على القولين المتقدمين، فعلى أصل سحور لا يرجع بشيء، وعلى أصل أشيب وابن لفاسم يرجع، لانه بقول: لم أخذت القيمة من المشتري فقد نقض البيع قصار المسترى غرع البغاصب! ﴿ فإنما أحد من عربم الغريم ﴿ وقد نقد، هذا، وأما إن قتله المشتري خصا فهل يكون كفتيه عمد أو لا؟ وهو عند بن لقاسم كموت (١٠٠٠) بأمر من الله تعلى، فبأحد المعصوب منه الأم، ويخير في (١١) الولد إن شاء أخذ قيمته بوم بعد وإن شاء أحاز البيع وأخذ المتمن، ومنى فلنا كما لو قتله عمد، فقد قلمنا ما في دلك، والله سبحانه علمه.

والحواب عن السؤال الرابع: إد وحدًا معه وقد حدث قبيهما عبب أو في إحد هما (1) من موجب لنحير، قلا يخلو ذلك، إما أن بكرن بأمر من لله تعالى، أو بفعل الفاصب أو يفعل غيره فإن كان يفعل من لله تعالى وكان في لام. فهو مخبّر. إن شاء ضمته قبمة لأم يوم الغنصب ولاشيء له في الولد على مدهب ابن القاسم، وعلى مدهب أشهب إذا خسمه قبمة خسمه قبمة الأم يأحد الولد، وإن شاء أحد لأم أن وأحد الولد ولاشي، له قبما بقص في لأم، ويسخرح على مدهم، إنه إذا أخد الأم أن أنا أخد ما تقصيه، إما لأن ضمان البعض تابع لعنسان الكل كما تعدم، وإما لأن سعنون يرى أن ذلك كغصب أجزاء متعددة، وإن كان ذلك في لولد، فعلى مذهب أن أنهب قباحد الأم، ويحدر في الولد إن شاء أخذه ولا يأخد ما نقصه، وإن شاء أخذه ولا يأخد ما نقصه، وإن شاء ضمنه وإما على مذهب أشهب قباحد الأم، ويحدر في الولد إن شاء أخذه ولا يأخد ما نقصه، وإن شاء ضمنه فيمته الأن لولد عدد كأنه مغصوب بنفسه

وأما أن فعن ذلك عنفسه أن الغاصب، فإن كان ذلك أن في الأد فيخبر إن شاء ضمنه القيمة يوم تعصب ولا يأخد الولد، وإن تناء أحدها وولدها وأخد ما نقصه، وسواء يعل ذلك عمد أو حقاً، وأما أشبت رحمه لنه تعالى، فإنه يخبر في لأم كما قال بن القاسم، غير أنه إذا ضمنه قيمتها يأحد الولد كما لو فنتها، وإما إن كان ذلك في الولد فيأخذ الأم ولا كلام له في تضميمه» أن وأما لولد فإن فعل ذلك فيه عمدا (أ فيخبر (8) أن شاء أحده وما نقصه وإن شاء ضمنه قيمته، وأما إن كان ذلك حظ أحده ولاشيء له على إن شاء أحده في الأم كما قال ابن لقاسم، وأما الولد فقعله ذلك حط كفعله عمدا، وأما الولد فقعله ذلك حط كفعله عمدا،

ر من الله و أما إن فعل ذلك أجنبي وهو غير مستر، فإن كان في الأو فالمغصوب منه مخبر كما الوحدث دلك فينهما الله بأمر من الله تعالى. في أحده وولدها، ولاشي، له على الغاصب

⁽¹ أيص. حفظ بي ع

ر. في في الشاعل

یے 'ورسال

يي س ين ¹ بيع القسمة.

۶ یی ۶. باعها

[&]quot; في مو - ولا ترجع العاصب على "

[ً] دي من الاشتاح

العاصب سنطاقي ع

⁽⁹⁾ في س. فاذ. أخد غرب الغرب.

^{&#}x27;' ما ياس بقوسان سند في س

ا) ھي ۽ بين

⁽۱۹) ہے ہیں۔ لبیت او فی جدهما سب

[&]quot;. الدو: سيط في عِد

لاء سفصائی ء

المسهر سطاني ال

ر. والماء سفط في أماء

ا الله الموسود الشفط في ع

الماري طولدي السلا

را عمدا معتد الى ع. د

^{ا)} بی س کی محیرا

۱۶ في س: مبه

ويتبع الجاني، فإن كان بسبرا ضمنه ما نفصها. و إن كان كثير. فسجري على ما تقدم في كتاب الغصب والعارية. وإن شاء ضمن العاصب القسم، ولاتبي، له في الولد (١) وأما أشهب فيورفق ابن القسم في النخبس غير أنه إذا ضمن العاصب قيمتها أداد وبأخذ الولد، وكل على أصله. وقد لكرر ذلك.

وأما إن كان فعله الأجنبي في الا. إنم هو في الولد، فيأخذ المغصوب منه الأم، وأم الولد فعيد أبس لقاسم لا مطالبة بين الغاصب والمغصوب منه فيما نقص الولد كما لو مأت عنده بأمر من الله سنحاء. على أصمه، وله مطالبة الأجنبي(أ) عان كان تسبر أحد منه ما نعص، وإن كان كنير ، فكما تقدم في الكتابين وأما على أصل اشهب فيحبّر في الولد إن شاءصمه قبممه البيمة (4) وإن شاء أخذه ولا شيء له على العاصب وسبع الأحشي، قارر كان سبر أخذ منه ما نقص، وإن كان كثيرا، فالحكم كما أشرنا البه في الكتابين، فرع، فإذ يلًا بَذَهِبِ الشَّهِبِ، فَإِن ضَمِنَ الغَاصِبِ فَيَمِتُهُ رَجِعَ عَلَى الْأَخْبِي، وإِنْ طُلِّبِ الْحُنبِي فَلا

فصل ((في فعل المستري فيما الشيء المغصوب))

وأما إن فعل دلك مشتر فيما اشترى، فلا يخلو إما أن تكون الأم أو الولد، فبن كانت الأم، فالمغصوب منه مخبر إن شاء ضمن لغاصب القيمة ولاشي، له في لولد، وإن شاء اخذ لأه و لولد. وسطر في فعل المشتري، فإن خطأ فلا شيء اله^{. (6)} عمله وإن كان عمدا. كال الحكم كما لو فعن ذلك أجنسي، وإن شاء أجاز البيع وأخذ النمن مع الولد، ولا بحالفه في دلت أنسهب إلا في فعل المشتري، فإن العمد عبده أنه والحضُّ سواء، وإن كان ذلك في الولد. فالمقصوب منه بأخد الأم وهو في الولد محكر، إن شاء أحاز السبع وأخد التمز، وإن شاء لم يحز البيع، فعني أصل ابن لقاسم يكون فعل المسترى له كفعل الأجنبي، فإن كار بسمرا أحده، وأخذ منه ما نفص، وإن كان كسر، قان قلم الاجنبي إذ افعل دلك يكون ربه

" في بن وال شاء صمل تعاصما فيمنهاوياً فد الولدا

²⁾ ما ہیں۔ عوست، سفط کی س

اللي ع وله لمطالبة على لاحسر

دېسته. ستم دی ۶

ا بي س: أحدًا أحد

لد للقطاعي ب

سدد شعط ہی ج

محيراً إن شاء ضمنه القيمة. وإن شاء أخذه وما نقص.

كذلك ها هذا، إذه (أ الصيار أخيد، أخيا من الشينيري ما تقصيم، ولاشي، على الغاصب، هذا إذا كان عمد، وإن اختار ان يضمن المشتري، أخد منه الغيمة ولاشي، على الغاصب، وإن قد أن الأجنبي لزمته المبسة، فهاهنا بكون مخير ً إن نباء أخذها من الغاصب وإن شد، أحذها من لمشمري، وأما إن (2) كان دلك خطأ. فيهو كما لو ماند عدد، فلا بطالب بدلك المششري، ولكن إن كان يسيسرا أخده ولانسي، على الغاصب، وإن كان كثيرا، فالحكم كدلك، والله اعلم.

أم على أصل أشهد، فالحكم عنده في التخيير كما قال بن القاسم، عبر أنه إذا حكمت بأن العسمة بلزم المشتري، فيكون مخيرا إن شاء أحدها من للنسري أو من الغاصب، وإن حكت بأنه لا تنزمه إلا فيمة ما نقص " أحدها من المشمري فقط، بل بخير أبضا كما لو كانت القيمة هي الساويجي، لأنه بري أن الولد مغصوب. وسواء عند أسهد كال فعل المشمري عمد، او خطأ فاحكم في ذلك راحد والله أعسم.

وأما إن حسن فيها ما موجب التحيير، قلا يخلو ذلك من وجه ستة.

الأول: أن يكون ذلك يأسر من الله تعالى فسنهما . التياني: أن يكون دلك لفعل من العاصب فينصد. التالت: أن بكون دلك بفعل اجنبي فينهما. الربع أن يكون بأسرمن الله تعالى في حدهما وبفعل الغاصا في الآخر. الخامس أن يكون بأمر من الله بعالى في أحدهما وبنعل الأحببي في الآخر. السادس: أن بكون الغاصب فعل بأحدهما والأحسى فعل

أما الوجه الأول ، هو إذا كان دلك تأمر من الله تعالى فينهما، بعني أصل بن الفاسم هو محير إن ت، أخذهما، ولاشي، له 60 فيما نقص، وإن شاء صمن لأ. وأحد فيمتها برم لعصب ولاشي، له في الولد، رعني أصل أشهب، لو قسمن العاصب الأور، وأحدُ تَسِينِهِ بأخذ الولد، وإن ساء أحدُ الأه، وضمن العاصد الولد، فأحد سه فيمتهُ أ

في أن المراج في الألب الرابع يجلف القرائب للم المجارع

ن جل ای سیجیان دلتصد کی اس افاعدر ارتبان به می ایجو دا اینده

لأبه عبده كما لو عصب مع أمه والله علم.

و أن الوحد التاني؛ وهو إذا كان يقعل الغاصب. فلا تخلو إما أن يكون دلك عمدا رخص أو في أحدهما عمدا وفي الأخر حطأ، فإن كان ذلك عمد فالمغصوب منه سجير إن ما وسمه فيحمد ولا ولاسيء له في الولد، وإن شاء أخذهما وما تقصيما، وإن شاء أخذ الأو وب تقصيما، ومن شاعبي أصل أشهب فنهو صحير إن شاء ضممه قيستها، وإن شاء أحد أحدهما وما نقصه وصمنه أقيمه العرب وهما على أن لولد كان على أن الولد كان معصوب معهد على أن الولد كان معصوب معهد

وأما إلى كان ذلك حطاء فأما إلى الفاسم فيرى (أن) المغصوب منه مخير إلى شاء صمى الفاصب فسمته الأم ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخد الأم وما نفصها وبأحد الولد ولا سيء له فسمنا نفص الولد، وأما أشبهب رحمه الله بعالى فيان دلك عنده كلما لو كدل اذلك أن عمد، فيحد إلى شاء ضمن الأم وأحد الولد وما نقصه. إلى شاء ضمن الأم وأحد الولد وما نقصه. إلى سيد الولد واخد الأم وما نقصه، وإن شاء أخاهما وما نقصهما والله أعمم.

راما إن كان دلك عمد في أحدهما وفي الآخر خطأ (4) فلا يخبج العمد، إما أن بكون في الأم أو في الولد، عبن كان العمد في الأم. فعلى أصل ابن الفاسم يخبر في الأم إن شاء ضمنه في منه وبن كان العمد في الولد. وإن شاء أخذ الأم وما تقصها وأحد الولد ولاشيء له فيما نقصه، وبن كان العمد في الولد، فهو مخبر، بن شاء ضمن الغاصب قمة الأم وبن شاء أخد الأم وما تقصه، وبن كان العمد في الولد، إن شاء أخذه وما تقصه، وإن شاء شمنه في ساله الأم نهو مخبر، بن شاء ضمن الخاصب الأم في الولد، وأن شاء شمنه في أخذ الأم وأحد الولد وما تقصه، وإن شاء أخذ الأم والولد وما تقصهما وإن كان وأخذ منه فيمة الأم وأخذ الولد وما تقصهما وإن كان العمد في الولد، إن شاء أخذ الأم والولد وما تقصهما وإن كان والعمد في الولد، إن شاء أخذ الأم والولد وما تقصهما وإن كان العمد في الولد، في ألولد، إن شاء أخذ الأم والولد وما تقصهما وان كان العمد في الولد، في ألولد، إن شاء أخذها وما تقصها وسخبر في الولد، أن

ا مسمد سنط ہوا ج ا میں ع الا براق ا استداد سعط ہی س ا فی س وحصاً فی لاخر ا ما خا نفوسین سقط ہی ع اگانا ، سقط ہی س

وأم الوجه النالث: وهو ريكون ذلك بفعل أحني، فالعمد والخطأ بالنسبة إليه سوء، ولفصوب منه محيّر، ين شاء ضمن العاصب قيمة الأم يوم غصبها، ولا شيء له في الولد، وإن شاء طلب أن لأجيى، فإن كان ذلك بسيرا أخدهما وطلبه بما يقص، وإن كان كترا يبحري على ما تقدر في الكبين، وأما على مذهب أشهب، فإن ضمن العاصد الأرافد الولد، وإن لم يصيمته قالاسى، عيبه فيهما نعص ويطلب الأجنبي، قبإن كان يسيم الحدهما وما نقص، وإن كان كنارا فعلى ما تقام في الكنابان.

وأمن الوجدائريع وهو ن كون ما حدث في أحدها إلما هو بأمر من لله، والذي حدث في الأحر بفعن العاصب، فإن كان الذي تأمر من لله تعالى: في الأم، قربها مخير إن شاء وسمه قبيمسه (2) وه عصبها. ولا شيء له في الولد، وإن شاء أخذها، ولا شيء له في الولد، وإن شاء ضمنه قيمته، هذا هو فيها نقصنا وهو في الولد مخير إن شاء خذه وما لقصه، وإن شاء ضمنه قيمته، هذا هو الجاري على أصل أشها، فهو مخير في الأم كما قال ابن القاسم، فيهو المنافقة فيمته، وإن أخذ الولد وما نقصه، أو ضمنه قيمته، وإن أخذ الأم علا شيء له فيما نقصه، وهو في الولد مخبر كما قال ابن القاسم.

وأم إن كان الذي هر أمر من الله تعالى إنما هو في الولد⁽¹⁾ فالمغصوب منه مخبرً إن شاء صمن الغاصب الفيمة يوم الغصب ولاشيء له في الولد، وإن شاء أخذ الأم، وما تقصيب وأخذ الولد ولا تنبيء له في مانها على منذهب أشهب، فهو إذا ضمن العاصد قيدة الام أحد الولد، وإن أخذها وما تقصها أخذ الولد ولاشيء عليه فيدما قصه (أ وله أن نضمنه قيمنه قيمنه أو أخذ الأم أو قيمتها، لأنه عنده مغصوب مع أمه.

الله في ع: شمر () في س مسبياً () في س مسبياً () في ع محير، () في ع: المولود، () في ع: البيا () في ع أن للمس

وأما الوجه الخامس: وهو إذا كان ما حدث في أحدهما بأمر من الله تعالى والذي حدث في لآخر لفعل أجنبي، فإن كان الذي حدب بأمر من الله يعالى في الأم، فريه محير إن شياء ضمن الغاصب قييسة لأم يوم العيصب ولا شيء له في الولد، وبطيب الغاصب الأجنبي، وإن شاء أحد الأم ولاشي، على العيصب فييسما تضميها ولا على لولد والبع الأجنبي، وأما على أصل أشهب فهو مخير إن شياء ضمن الغاصب فيمدة الأم وأخد الولد وطلب (1) لأحنبي، قبل أخذ الأم (أ) فلا شيء له على لعاصب في لقصها وضبع الأحبى ويأخذ الولد.

و ما إن كان الذي هو بأمر من لله تعالى في الولد، فالمغصوب منه محير، إن شاء ضمن المغاصب قيمة الأم يوم غصبها ولاشيء له في الولد واتبع لمغاصب الأجنبي، وإن شاء أخذ الأم، ولاشيء على لغاصب فيما نقص لولد، واتبع المغصوب منه الأحنبي بما نقص الأم (أ) كما نفيد والله علم، وأما على أصل اشهب فهو محير دون ضمن لغاصب قيمة الأه أخذ لولد، ولا شيء له على لغاصب فيما نقصه و بع لغاصب الأجنبي، أوإن شاء الأم والولد فلا شيء على الغاصب فيما نقصه الأم والله أعلم.

وأما الوجهالسادس: وهو أن مكون لغاصب فعن بأحدهم و الأحنى فعل في الأخر⁽⁵⁾ فإن كان الغاصب فعل في الأم ما يقصها، فريها مخبر إن شاء ضمنه قدمتها وه عصيبها والاشيء له في الولد، وإن شاء أخذها وما يقصها وأخد الولد وانع الأحسى به نقص أ فون ضمن الغاصب قيمة الأم تبع لعاصب الأحتبى به نقص لولد " على ما في لكدين، هذا على أصل ابن القاسم، وأما على أصل أشهب، رحمه الله يعانى، فهو مخبر أن شاء صمن الغاصب وأخد الولد وابع الأجبى بما نقصه، وإن شاء أخد الأم وما نقصه من الغاصب، وأخذ الولد واتبع الأجبى عانقصه.

وأما إن كان الذي حدث بالأم فعل الأجلبي، فربها محبير إن تناء صمل لغاصب

للفي ع وصمن. (2) في سر الولد أدي س عد تفصيد. (3 مدين لفوسين سقط في ع. (4 مديع في النام (4 مدين لفوسين سقط في ع. (4 مدين لفوسين سقط في ع

قيسمته ولا شيء له في لولد وسبع لغاصب الأجنبي، وإن شاء أحد الأم ولا شيء على الغاصب فيما نقصها وابع ابدا (أ) الأجبي، وأخذ الولد ولا شيء عليه فيما نقصه أذا أن كان خطأ، وإن كان عمدا فهو مخبر فيه، إن شاء أخذه وما نقصه، وإن شاء ضمنه قيمته وأما على مدهب أسهب فهو مخبر، فإن الله، (أنا ضمن لغاصب فيمة الأد وأحد لولد وما نقصه أو ضمنه قيمته وإن شاء أخذ الأم ثم البع العاصب بما نقصها و تبع الأحتى، ولخس في لولد كما تقدم لابن لقاسم، ولله أعلم.

وأما المسألة التابية. وهو إذ كان لولد من غير حنس الأصل كولادة التمار – فيتعنى بذلك فروع:

الأول: في حكم النمرة هل هي للغاصب أو للمغصوب؟

الثاني: هل للغاصب أجر ما سفى وعالج أم لا؟

التاك هل الصوف و للبن والزبد كالثمار أم لا؟

الرابع هن صافع الدواب والعبيد والدور و لارضين كالثمار أم لا أم لا ألاً

الفرع الأول؛في حكم النسار هل هي للغاصب أم لا؟

ني المدهب قولان أنه في ذلك، ختلاف مذهب المدونة. أن النصار للمغصوب منه، وقيل هي لنغاصب، وسبب لخلاف لنظر لي عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (لخرح للفشك ن أنه فقد حعل عليه السلاء حراج لمن عبيه الصيان أنه و بغاصب صامن فوجه أن يكون له الحرج، أو المصر إلى قوله عليه الصلاة و السلاء. (مَنْ أَمْنَا أَرْضاً مبتهُ بهي له وليس لعرق طالم حقًّ) أنه الصحيح ما في لمدونه وغيرها من أن التمار المغصوب منه،

إلىد للطابي ع

^{&#}x27;'فرع لتسب

سا مقط الی س

استنت عبون الفصل الرابع بي ع.

استفقاعتون الطفقال عرائج الترا

ا فولار حنصافي ع.

ت الحيات ورد في محيصر الناجب الحسب الزرة أي أ في 400 و فرقم أه كم في السيندرات، في 100% وجمع الأصوب الأال - الأسراء وواقعة، في 1772

[.] انج جار مجاملة تصمدي

الجامع المتغير المتيوفي (من 61) وشوير الموسك شرح على موطأ مانك الحرة 1/217 (حامج الأصول لاين الأسراء). اذا أنا

لأن الشمرة نشأت عن الأصل، والأصل مملوك للمغصوب منه، فوجب أن تكون الشمرة له، وأبضا فون الأصل عده المفال الأملاك عن مالكها إلا باذنهم واختيارهم والأصل لم ينتقل عن منك مالكه ولم نعره، وهذا قد نبج عنه، فوجب أن تكون لمالك الأصل. كما لو كانت الأرص حنده أمالة.

وأما نوله صلى الله علمه وسلم (الحراجُ بالضَّمَّان) فإنه الله فيمن ملك بتسهة. وأما من لم يمك بشمهة ملا شيء لم، ألا ترى أنه لو كان الحراج لمن عليم لطمان لكان للغاصب شبهه قبما عصب، وإدر كانت له شبهة وحد إذا وطئ ألاً بحد. وذا عمل ألا يرد، وإذا ولد أن أن بلحق به الولد، وهذ الم يعله أحد. وإذا كان الأمار كالمان، وحد ألا تكون الم نسبهية، ووحب أن نفرق بينه وبين من له شبهية (³⁾ فيتكون السمرة لمن له شبهية ولا تكن لنن لا شبية له (1) هذا هو الصواب عندي، والله أعلم

ويكون لحديث محملولا على من له تسبيهة لا سينما والحديث إلى الدد في الرد بالعيب ونقل المك هذلك محقق، بخلاف العاصب مع اللغفات لنحديث (6) الوارد على سبب، وما في قصره على ذلك () لسبب من الاختلاف بين الأصوليين. فإن فلنا بقصره فلا متكلم، ورز قلد بعدم قصره فيستعمل في كن ما شابه وتاليب سبيه، وهو التفال الملك أو شبهته، كما وبعث الإشارة إلىه. وبكون قوله عليه السلام (ليس لعرُق ظالم حقٌّ) مبيًّنا ١٠٠ للحديث والله عسم

الفرع الناني : هل للغاصب أجر ما سقى وعالج؟

أما في ذمه المعصوب منه (١٠ فلا شي، له يلا يخلاف، وأما في عين السمرة، ففي المذهب فولان، مدهب المدونة. إن ذلك في عين السمرة، فإن كانت السمرة قيمسها مثل ما

ىي غ ئېلىدىيى سى تكايى لەشىچە

4) ہے ہی، شائنسالہ

الله عن شراعات

٥٠ في ع: بي الحدث

سقى وعالج فأقل. أحدُه الغاصب ولا سي، له، وإن كانت أكثر من قيمة ما سقى وعالج أخد منها مقدر ما سقى وعالج الله والباتي لسغصوب منه. إلا أن بشاء المغصوب منه أن يدفع قيمه الستى والعلاج، فذلك له وبأحذ التمرة.

والقول الشاني. إنه النبي، لنعاصب من السقى والعلاج، ووجه قوله صلى الله عليمه، وسلم: (ليس لعرق طالم حقُّ، وروى لعرق ضالم على الإضافة (2) وهذا عرق ظالم فوجب أن لا يكون له شيء. ووجه القول الأول وهو مشهور، قوله صلى الله عنيه وسلم: (لا يُحلُّ مَالُ امْرى و مُسْلِم إلا عن طيب من نفسه الله ماله لم تطب لم نفسسه فدوجب أن يأخذو، ولأنه لا خلاف إن ما فعله الغاصم إذ كانما له عين قائمة، إنه له أن بأخمه أو يَأْخِذُ قَيْمُنَهُ، وَهَذُهُ السُّانِهُ. الشَّرَعِ حَكِمَ 'قَبَيْهِ' أَنْ أَنْ مَا لاَ تَنْصُورُ الشَّمَرَةُ إِلاَّ بِهُ، 'قَيْهِو".⁵ كالعين القائمة، بدل على ذلك أنه لا خلاف أن أحرة السقى والعلاح أحق بالشمرة من سائر العرمة ، مع أن ما قعله لنس لم عبن قائمة ولكن لم كانت التمرة لا تكون (6) إلا يذلك، فدرت لنمرة كأنها عنن ما فعله الأجير،

وإدا كان الأمر كذلك وحداها قنده أن النمرة التي نشأت بعلاج الغاصب وسفيله نكون عين ما فعده العاصب، وإدا كان الأمار كذلك وجب (٦) أن تكون له الشمره حتى بعظى ما سقى وعالج والله عمر، وقد احتنت للهب على قولين فيمن اشترى تمرة قبل بد، الصلاح شر ، فاسد فسني وعالج، إن النمرة تكون لبائع وهل يرجع بقيمة السقى والعلاح؟ فُولان. المشهور أنه يرجع، ولأخر^{6) عد}م الرجوع.

وركب لشبوح على هذه لمسألة (" من السرى ألق ()، يقبضه بعد ما جاعن عليه أن السع ينفسخ وهن يرجع عا ديع له أد ١٧ قرلان، وكدلك الحنيف فيمن اشترى حائطُ أو وُهِدَ لَهُ، فَاسْتُحُو الْمَانُطُ يَعْدُمَا سَفَى وَعَالِجِ قِبَلَ أَنْ يَأْحُدُ لِتُمْرِهُ وَقَبِلَ طَيْنَهِا، هَلَ يُوجِد

ا _{ما م}ین مقرسین سعت فی د

ي اين عودات اسقطافي ان

أسمم الصغير ليست في ص 1).

الله عطفي س

⁵ يور سلطاني - ر-

مي س لا تصلح

اً بن بين بموساس مائطة في ا

'نی ع شہ

(11) لعبد الإبن: لأن دهب ولا حرف ولا كد عمل محدر عاموس، ص 12.

255

من استنحق لحائظ من يده بما سعى وعالج؟ "قولان" ! أفعال ابن القاسم لا بأخذ المستحق التمرة حتى يدفع قيمة السفى والعلاج، وقال عبد المك بال بأخد ذلك بغير شيء.

والذي اختدر ابن المواز في مستألة الغيصب، أنه يأخذ الشمرة، ولا شيء عليه في السقى والغلاح (2) وهذ أحد قولي ابن القسم رحمه الله، قال بن المواز؛ لأنه ليس لم فعل عين فائمة، وذلك كما لو عصب مركب خراب فأنفق عليه في فلفظما ورقع أو رئم أنا ورفع طرافه وجوانيه، ثم اعتل فيه غله كندة فلره أخذه مقلفظ مصلوب (3 بجميع عليه، ولا غرم عليه فيما أنفق عليه، إلا في مثل لصاري أن والأرجل و لحيال، أو ما توخذ له تمن إذ أخذ، فللغاصب أخذه، وإن كان بموضع لا غشى له عنه أو (5 لا بجد صاره ولا أرجلا ولا أحيلا (18 لا هذه أو يحد ذلك بموضع يناله في حمل ذلك "مشقة ومؤونه عظيمة الوه كيك كان، أو يسده ذلك اليه، موضعة، فريه محبر إل شاء أعطاه قيمة ذلك بموضعة كيف كان، أو يسده ذلك اليه.

وهذا لذي ستشهد به ابن المواز، إلى كان ابن لقاسم أأن لا يقول به قلا كلام له، ون كان رافقة ابن لعاسم عبيه، فيحسمل أن يكون، لأن ما تعله العاصب لبس مؤلرا أن في الغلة التي أخذ في كرامه، ولا نشأت الغلة على ذلك، وأما التسمرة فالسفى والعلاج هو الذي أغاها وأبقها إلى أن طالت، ولولا ذلك ما صحت ولايقيت، فصار القاؤها وغاؤها إلى كان يقعل الغاصب، وكذلك الإصلاح في المركب، والله أعلم

⁽¹⁾ قولان، سقط دي ع ⁽²⁾ في ع: للسقي،

ائي ج انستي. (ا) قفصه العلي أصاحه

" لوقت الفار والمرفث المطلى به سجتار التاموس، ص 2.6.

ا في س: مصلحا،

الصارى العمود الذي يرقع عليه الشراع في المركب

ا بي ع لأبد

حبلا: أي حــــل

' ' في ع: حمله إليه.

یں۔ بی س: برالمرز.

اد) فرسن عوثو

فرع مرتب ⁽¹⁾ ((في نفقة الشيء المغصوب من قبل الغاصب)).

لو عصب صغيراً فأنفق عليه حتى كبور أو غصب ثور فعلقه حتى سمن وأخده ربه، هل برجع عنيه بما أنفق وعلف أو لا؟ فينه أنطر (الم) وقد نص عبد الملت فيمن ألل سنرى درا فيبضه أو عبد صغير، لا منفعة فيه، فأنفق عليه حتى كبر، إن ربه بأحده ولاسي، عليه، وتحري على قول ابن لقاسم في مسأله عبد الملك في السر، أنه برجع، وإما في الغصب فقد قال بن القاسم في لغاصب إذا أنفق على صغير من (أا حيون وفي لوفيق حتى كبر (أا لا شي، له في النفقة أفعلي هذا لا يكون له شي، ولمه أعله.

ويستسهد لذلك أيض ما وقع له في (كتاب) لنكاح الناني من المدينة في تاب النفقات أن ونص ذلك، ومن الفق على صبي صبغير لم يرجع عليه بشيء، إلا أن يكون لصبي صلاحان أنفق عليه، والمنفق عالم به، فبرجع به أنفق عليه في صله ذلك، لن تلف ذلك المال وكبر الصغير وأفاد ما لا لم يرجع عليه بشيء، فإن كنان هذ المنفق لا أن يرجع بشيء اذا كان لصبي منب، ولا يرجع أيض أبشيء إذا كان لصبي منب، والمنفق عبر عالم علائه أو تلف ذلك المأل لذي علم المنفق به، وهو غير ظالم أناأ، فأخرى فيسن هو طالم في حسم، و لعالم أحق أن يحمل عليه، والله علم.

لفرع النالث: وهو هل الصوف و للبن و لزبد مثل الثمار أم لا؟

وبي المدهب في ذلك فولان. لمسهور: أن دلك مثل النمار، وأن دلك للمعصوب منه، التنافئ: أن ذلك للغاصب كمنافع الدواب، والقول الأول هو الصحيح، لأن علم الدواب

۱۰ في س٠ مرکب

یں۔ عشر سفظ فی ج

ا) فی س عمی ص

حي عل عليي ۔ (د في س في

ے۔ کے

فی س پکتر

اً في س المقعة

أَ فِي سَرِّدُ النِفَقَةُ ﴿ حَمِّ كُلُاتِ النَّكَاحِ النَّالِيِّ مِنْ لِلْمُرِيَّةُ فَيَّ بِ1912.

* في ع له.

الأأسار عجر بي بي

ئا، في ع. عالم

و لعبيد منكونة بسبب الغاصب، والصوف واللبن ليس للغاصب في ذلك فعل إنما هي ناشئة بنفسه ومتولدة من عيان المفصوب منه، فوجب أن يكون حكمها (أ) حكم الأعيان، لكن هل يرجع بقيمة لرعى وسائر المؤن (أم لا يرجع بشيء؟ قولان وتوجيعها كنما تقدم، ولند علم.

الفرع الرابع: وهو هل منافع لدواب والعبيد والدور و لأرضين كالتمار أم لا؟

مذهب لمدونه أن الدواب والعبيد مدفعها للغاصب" سوء انتفع بها العاصب (أن أو كراهب وأخد كرهما، وروى عن مالك. أنه إذا أكرى وأخذ الكراء دفعه للمغصوب ورن تنفع بنفسه فلاشى، عليه، وفي كتاب الاستحقاق، إن ما استغلم لغاصب بنفسه أو أخذ كره، إنه يغيرم العبلة (أن وأما لدور والارضين في منها المدونة، إن الغاصب يرد الغلة وسواء سكن أو زرع أو أكرى، وروى عن مالك أنه إن سكن أو زرع لا يرد شيش وإن أكرى وروى عنه أيضاً انه لا يرد شيئاً سكن أو زرع أو أكرى ،

فيحص في الدواب والعبيد تلاتة أنولاً، «قول» أن لغلة للغاصب مطلقه 'وقس للمغصوب مظلقه "قبل المعضوب مظلقه " وقيل م أكرى فللمغصوب المطلقا (7) وإن لم يكر راستعمل بنفسه فللغاصب، وفي الأرض و لدور تلاثة أقوال، قبول إن ذلك للمغصوب مطلقا، وقيل إن سكن أو زرع فللعاصب، وإن كرى فللمغصوب، وإن جمعت فلت أربعة أقوال: ذلك كله للمغصوب وعكسه للغاصب، التفرقة بين الدواب والعبيد وبين الدور والأرضي للمغصوب (أ وقيل، إن كرى فللمغصوب والسمن بنفسه أو زرع أو ركب أو استعمل العبد لنفسه فلمغصب ولاشي، فلمغصوب.

ا في س لپ

. . فی سی استؤن

4/187 ما بين الفوسين: سنت بي عدر حع كتاب لغصب بن سابلة ص ١٩/١8٦.

النظر كدات لاستحقاق المأونة لكبري من 1955

ُ قول سنط في س

ما باين الموسين المعلق في س

مطلف: سقيد ي

" ما بين أبقوسير اللف في س

في س: نفس لقاعدة وروها باختصار

والصواب أن العلة كلها للمعصوب لمنه! وقد سبق توجيه ذلك، وكذلك أنضاً نقدم نوجيه ذلك، وكذلك أنضاً نقدم نوجيه لقول أن ذلك للغاصب، وأما التنفرقية بين الدوب والعسبد، والدور والأرضين، فهي أن ما أشار إليه أن الغاسم حبث قال: لأن لدواب والعبيد أنفق عليهم، وهو لو أنفق عبى لصغير حتى تكبر قلا نفقة ولا كسوة ولا علق إن كان حبوانا، ولربع أن والدور والأرضُون، لو أنفق عليهما لوجب له الرجوع، فهذه وجود مختلفة.

قال النبيخ أبو محمد ((ابن أبى زيد)): وقد ناقضه شهب واس المواز رحمهم الله في هذه لفروق () وقال إلى يرجع في نفقة لربع لأن نفقته لها عان قائمة، وما أنفق على الدواب والعبيد لا عين له قائمة. فلذلك كان لفرق بينهما في لرجوح وعدمه، وفرق ابن يونس رحمه لله تعالى سيهما "!. بأن الحيوان سرع إليه التغيير والنلف باستعماله ينازمه لقيمة، فوجب ان يكون له خراجه بضمائه بخلاف الرئع فإنه مأمون في الغالب، قال بعض أنسياخي. ورأبت متن هذا لفرق لابن بشير، رحمه الله تعالى

وأما وجه التفرقة بين ما سكل وركب واستعمل، وبين ما كرى وأخذ كره، إنه (5) وأما وجه التفرقة بين ما سكل وركب واستعمل، وبين ما كرى وأخذ كره، إنه (5) وزا أكرى ما أخذ له سين قائمة وهو مأخوذ (6) عوضا عن الانتفاع بملك لغبير، فصر كلعبين (7) المعصوب، وليس كذلك إن لم يكر، ولأنه، له، ليس هنك شيء معين والله

قل بى كناب لاستحقاق الله ولو ستعمل الغاصب الداية جنى أعَجْمَها أو أديرها الله فلا فتعبرت فى يديها عربها محبر إن شاء ضمنه قيمتها وإن شاء أخذها ، فإن خذها فلا كراء لها ، قال بعض لسبوخ، وإذ أحذها فلا بضمن الغاصب ما بقصها بخلاف لو قطع بدها أو عضوا منها ، والدي أن لعجف ليس بأمر ثابت لا يزول والعظع أمر ثابت لا برسفع ولا نبود إلى ما كابت عليه، والعجف تعود إلى ما كابت عليه، وفي هذا بظر، لأنه لو لم

ي سر لهي

الرُّكُمُ الدر بقينها حيث كانت مجار الماموس ص 236

أنعى ع هد الفرق

سنده سط بی س

نبي ع لأمه

ہ، عی ہا یاحد

أ مي عا كالعين

اً لأنه: سقط في س

اً بل في كياب العصيد من يدويه الس. أنه الحا

¹⁰ العجف وهاب السَّمَن، والشَّرَّدُ قَرْحَهُ الله به، مخدر العاموس، ص: 40x -202

يكن عيسا (١) م أوجب التضمين. وقد أوجب لتنسمين فشبب كونه عيبها 2، وإذ ثبت ذلك، فالواجب أحد الأمرين (٩) اما أن بأخذ ما نفص "أو يكون ما فدمياه عن بن المواز وهو مذهب تشهب ألاّ يأخذ ما نفص ((الله أعلم. الله أو عيره، والله أعلم. ا

والصحيح من الأربعة الأقوال التقدمة، القول إلى الغدة للمفصوب من عبر تفصيل، ومقابله ليس بالبعيد. ولم وجه في لنطر، وأما القولان بالتفرقة فهما ضعيفان وبالقول لأول قال بن القاسم وأشهب، وهو مذكور في الاستحقاق وغييره، وهو مدهب لشابعي رحمه الله تعالى، وبالقول التاني قال مالك في أحد الرويات، وهو مذهب أبي حنيفة والله

قاعدة تضبط المعاملة في حميع ما تقدم من حلاف ووفاق، فاعلم أنه كلما اتفق عليه" (5) على أن لربه أحده وأنه مخبّ فيه، فلا بحوز شراؤه ولا قبوله هنه ولا صدفة، ولا يختلف في ذلك، وإن كان اختلف فيه هل لربه أخده '. لا؟ أو هل بخبّر فيه أم لا؟ فإن كان المشهور (⁽⁶⁾ أن لربه أخذه أو يكون مخير فالحكم كالأول. وان كان الشهير أن ليس لربه أخذه. فانظر القول لآخر. فإن كان قائله كنسيرا وهو.شهبير. فالحكم أبصا المنع من شرئه وقبوله هبة أو صدقة (⁷⁾ كما تقدم. وإن كان فائله قليلا، وهو شاذ فيكره شراؤه بالهية والصدقة كراهية قوية وإن كان مما تفق على الله أنه لا خيار لربه فيه ولا حق له في عينه، فيكره شراء ذلك من الغاصب حتى يصلح شأنه مع المفصوب منه، وهذا الفول 'هو" ⁽⁹⁾ مقتبضي ألنظر، وإن كان ابن رشد قد قال في هذا الفسم: إنه لا يجوز شر ؤه ولا ا كله، وحكى في ذلك الاتفاق. وما قاله فيه نظر، وقد صرح في موضع أحر بالكر هة ⁽¹⁰⁾ذكر ذلك في الأسئلة.

وبيان الأشكال هو أنه قد قيل فيما إذا كان الشهير أن لس لربه أخذه، وقبل لربه

⁽¹⁾ فی س: عبد، (2) فی س عبیا، د) في س مرين (١) ما يين القوسين: سقت في س ⁽⁵⁾ عليه: سنط ني س. .'' في ع: شهير ⁽⁷⁷⁾ دی ۶ وقبولا هیمه وصلاقته. رق بی ع علیہ (1) هو: سقط في س

(0.) في ع: بالكر هية

أخيذه، لكم الفول بأن لها أخده شدة قبيل فائله، يكون شراؤه مكروها مستدد في لكرهة أولاً يكون حرماً، فليكن هذا أولى بعدم التحريم والله الوفق.

فمن تأمن هذه القاعدة علم أنها شابطة جميع ما يقتفر إليه من معرفة الحكم في حميع ما تقدم. ولا فرو في دلك بين المغصوب نفسه أو المتولد عنه، وسو ، كان المتولد عن لمُغصبوب من حسن الأصل أو مخالف له. فالحكم في تمكه من يد الغاصب بالمعاوصة أو عبيرها مأخوذ في هده لقاعدة لمن تأمل ذلك ولله سيحانه أعلم.

فصل: جامع ² لفروع مختلفة من معنى ما تقدم

فرع ((في غتصاب الأرضى والدور من قبل السنطان))

وسئل بن رشد رحمه الله على لدر بغصبها السطان، أو الأرض، فبعطيها المراحد مسكنها أو تحرثها. وساكن الدار وحارث الأرض مع ذلك يستنجل "من"¹¹ صاحب الدر أو الأرص بمال فيعظيه إناه، أو تجعله في حن دون أن بأخذ منه شيئه، أو يعطي ذبك لورثته إن كان لمغصوب المنه قد مات، هل ترى ذلك حائزا أم لا؟ بيَّن لنا ما تراه^(؟) مأجورا إن شاء

فأحاب عنه ال¹⁷؛ لا يحل لأحد أن يفعل ذلك، ولا يجوز له، فإن فعل ثم ارصى صاحب دلك، أه تحلله فيحلله (١١) ينفس طبية، برئ من تباعياته في الديب والآخرة، ومن الإسم د سنغفر وبه من ذلك وتاب لأنه عاص لله عز وجل في سكني الدر أر حرث الأرض قبل ب يأذن له رب الأرض أو الدار في ذلك الأنه إذا علم بالعبصب فبسكن أو رزع فيهب بمنزعة العاصب، ودلله التوفيق

> ہے ، باکر ہے جمع للصافي ع

فعطتها ستبديي س

س سقط ہے س

يے س دئت

هيد المسألة وحوالها منقاد هو الدوي بن شده السفر الثالث، الن ١٩6٠ ما ١٩٥٠

في س عليد

.» بي ۽ رمحنّل محاله

وما ذكره ابن رشد رحمه الله تعالى، قد وقع لأبى جعفر الدودي مثله أو نصه: وسئل عن قوم أجلو عن مواضعهم وأسكنوا (2) بلدا كره (3) بدراريهم قد صعه أهده أن يسكنوه بذراريهم، فأحد عليهم الأبرول منه أحد منهم، وخاف من زال منهم وقوع السلطان به، كيف بعمل من أراد لتحري ؟

قال إن وجد من بحله من أهل ذلك البلد فلينفعل، وبحل له من حلله من سكني أو حرث أو غنة، وإن لم حد دلت والقوم معلومين، فليستكن أقل ما بكفيه هو وأهله، ويؤدي كر ، ذلك إلى أهله إن عرفيهم، و إلى لمستكين إن أنس من معرفتهم، وتكون كشرالنا مقامه في المساجد وطرفع لتي لا يمنع منها أحد، من لطرق لمسلوكة ولأرض لبي لا تُملك، وإن وحد "من يعنيه" " من هذه الأشياء لم يغرب شبئا من مال أحد ألا بطبت نفس مالكه، وما حلكه أن أهله إلى مدة معلومة، أو حياة أهله، أو حياة من حلّل ذلك له فهو جائز، ومن عطوه من أصله أو ودر معطاه على أخذه قبل موت المعطي فهو له، وإن لم يقدر على أخذه إلا بعد موت المعطى، فقول ابن القاسم: إن العطية تبطل، وقول أشهب وأكثر أصحاباً إن حوز العاصب حوز للمعطي الله الله المناسة المناس

ولهؤلاء الدين أنزلو في مواضع غيرهم أن بسلكوا من طرقات ذلك لبلد ومساحده وكل موضع كانت تسلكه (أل لعامة حيث شاء، ولهم الاحتطاب من محتطيهم من المواضع لتي تحظب صها العامم ولهم أن يرغو فيما لم يزرعه "أ أهن ذلك الموضع حسيما لوالسكن بين أضهر قوم، وكذلك في شربه من صالهم وشرب أهله، وكلما لم يكن يمنعه بعض القوم من عض، فله من ذلك ما كان لهم، ومسى ما وحد السبيل ولم يكن في مسكن

يطيب له سكاه، لم يتبغ له أن يقيم بدلك لموضع الله

مسألة من سماع عيسى، قال عيسى: في ظالم أسكن معدم في دار رجل ليعلم فيها ولده. ثم مات الظالم أو أن مات العلم، إن صحب الدر مخير في كراء دره أن إن شاء أخذه من مال لظالم أو أن مال المعلم، قال بن رشد: المعنى في هذه المسألة أنه أسكن المعلم في لدار على وجه أن الإسكان نوال على تعدم ولده فيها و فكن جل نفع السكنى للمعلم لأنه أمن أحل أن معلم ولده فيها، فصار قد اشترى سكنى الدر منه بتعلم ولده فيها، فوجه لرب لدار أن يأخذ كراه ممن شاء، منزلة من أخد طعام رجل فياعه من رجل و كله المسترى، أن لرب لطعام أن يصمن فعاده المن شاء، فإن ضمن البائع صح الشواء للمشترى، وإن ضمن المسترى كان له أن يرجع بالمن على لبائع، وكذلك صحب اللدار.

وهذه لمسألة، إن أخد الظالم بكراء داره لم يكن له رجوع على المعلم، وإن أخذ المعلم به كان له أن يرجع على الطالم بقيسة تعليم ولده. وبم يقع من الشعليم للكر ء (5) إن كان أكر ه على تعليم ولده بالسكني في لدار وزيادة زاده على ذلك وسوء علم المعلم بشعديه على الدار أو لم "علم" (6 لأنه مشفع، وهذا إد لم خصب لطالم رقبة لدر وإنما غصب سكناها فقط وأم إد غصب الدر (7 فيس لربها من كرائها شي، على واحد منهم على القول بأن الغلة للعاصب جملة من غير نقصيل، وقد مضى تفصيل الحلاف في هذه (8).

فرع ((في ضمان من ساعد للص و لغاصب أو م مسبب في ضباع مال الغير))

قال الو محمد بن الي زيد رحمه الله تعالى، من أحير لصوف بمطمر ⁽⁰⁾ لرجن أو أحير به لغاصب وقد يحث عن مظمره فأوسى له قباله عنيه، ولولا دلالته ما عرفود،

... ب

أنح من القيمة،

الله في س. محصيل الحلال في هند

ا الحے سے مشاریات

.ا فی شس.

اً هذا المسألة لك منها لللها المؤلف لحداقيرها من كتاب الأما أنا قد ردو ، ص (15). ان

^{دم} في ۽ رسانت -

^ں قبی س: باین کر الہ:

^{*)} من حن: سقط في -

⁵⁾ بى ما ئىللىن دۇ ئىللىم دىكى د

الله المعلم المفتد في ع

⁽U) مُصَوِّرُ الدَّقُنُ و فَحَمَّاءُ و مَعْمُرُوه فَحَمِرُهُ مَحْتُ الرَّسِ مَحِمَّارٍ الدَّمُوسِ، ص 3x8

²⁶³

فضمنه بعض متخرى صحابها، ولم يضمنه بعضهم، قال أبو محمد: وأنا أقول بتضميم، لأن ذلك من وجه التغرير الموجب للضمال.

ومنه أيص في رجل صانع رجلا فأرق له نفسه على أن يقر له بالملك وببيعه وبقاسمه الشمر فقعل الله وقبيعه وبقاسمه الشمر فقعل الله وقب هلك مسولي البيع، إن المقر الملك فيامن لأنه أتلف مال المسترى، ومنه لابن المواز في الحر يُسبّى من العدو ويساع في المقاسم وهو ساكت، فللشمرية وحل، فين كان مثل لأبله والذي يظن أن منس هذا يرقه، فلا شيء عليه، ومن لم بكن هكذا، فهو ضامن للثمن بسكونه حتى أتلف مال المسترى.

وقالوا فيمن عتدى على رحر فقدمه (1) إلي السيطان، والمتعدى (2) بعلم أنه إد قدمه إليه تجاوز في ظلمه وأعرمه ما لا بعب عيه (1) فختلف في تضميمه، فقال كتبر مهم عليه الأدب وقد أثم، وكان بعض شيوخا بفتى في مسل هذا إذ كان الشاكى إلى هذا السلطان (5) أو العيامل "الظالم" (6) ، وهو ظالم له (1) في شكوه، فإنه صامن لما أغرمه الأ بالسلطان الوالى بغير حق (8) وإن كان لشاكى مظيرها، ولم يقدر أن ينبصف ممن ظلمه إلا بالسلطان فشكاه، فأغرمه السيطان وعدى عليه ظلم، فلا شيء على المشتكي (9) لأن لئاس فا ملجؤون في المظلمة إلى السيطان وطره السلطان متى قدر عليه رد ما عرم لشاكي الوالي، طلم، وكذلك ما أغرمته (11) الرسل إلى المشتكي (12) هو مثل ما عرمه السلطان أو الوالي، فيفرق بين ظلم الشاكي وعبر ظلمه، وكان بعض صحابت بهتى أن ينظر إلى القدر الذي لو استأجر لشاكي رجلا في لمسير الإحصار المشتكى فذلك (13) على لشاكي بكل حال، وما استأجر لشاكي رجلا في لمسير الإحصار المشتكى فذلك (13) على لشاكي بكل حال، وما زاد على ذلك عما أغرمته الرسل فيفرق فيه بين الظالم والمطلوم حسيما فدمناه.

ا بي ع فيتبل (3) في مر فيتمه (4) في ع. تسبى عبيه (5) في المسخال في مر (6) بي السخال وبيعت كنية الله يوس يان أنتيني السيوس ، الله من (7) في مر، خالم نفسه (8) حق المنظر في ح (9) حق الشكري المصور الشكر فيدد. (10) في مرا المشكري و لمتصرد المشكى صدد (12) في مرا المسكري و لمتصرد المشكى صدد (4) في مرا المسكري و لمتصرد المشكى صدد

ف أبو محمد ((بن أبي ريد)): وأما الرجل يأتي إلى السلطان فيخبره بأسماء قوم ومواضعهم، وهو بعلم أن الذي بطلهم به السلطان ظم، فينالهم بسبب تعرفه بهم غرم أر عفوية، فأراه ضمنا لما أغرمه مع العقوية الموجعة "بن يوسن"، وقد قال شهب إدا دلاً مُحرِمٌ محرما على فسل صيد، فقتله المناول عليه، فعلمهما الجراء، وبن القاسم عول لا جزء على بدال، فعلى هذا الاختلاف تجرى مسائل الدل فيما ذكراه وبالله التوفيق، بن حبيباناً.

ت ل مطرف وابن الماجشيون فينمن حلى غلى نوب رجن في الصلاة. فينقوم صاحب النبوب المجلوس عبيه وهو تحت الجالس. فينقطع التوب، فقال الا بضمن، أقال أكان وها عن الا يحد الناس منه بدأ في صلواتهم وصحالسهم (2)، وقال أصبغ مشله، وفينها قنونا بالطبيدن، والذي سمعاه من المذاكرة (1) وكان بحرى لنا في المنظرة في هذا الأصل وما شابية قولان، فمن ذلك -

مسالة: من أسند ⁽⁵⁾ جرة زيت و رق خل إلى باب رجل، ففتح رب الدار لبب وهو غير عبالم به أسند إليه فسقطت لجرة أو الزق، فتلف ما فيهما، هل سعلا به الطمان أو لا؟ ⁽⁶⁾ وكذلك مسألة من أدخل أصبعه في فم رجل فعصه، فأخرج المعصوض بده في لا للعاض بن من أستانه، فهل يتعلق به الضمان أم لا؟ فولان، وكان بعض من أدرك دمن حذاق الأصحاب بلحق بهده المسئل مسألة من ضرب رجلا بسيف على رأسه فالكسر السيف على رأس المضروب، هل يلزم المصروب صمان أم لا؟ وكان هو يختار مي فتواه ⁽⁷⁾ أن لصارب إلى كان الضارب ولا علمان، وإلى كان الضارب

حال في العيار الويشريس أكبل أبو صابح عال حل ألقي بلك معرد السلقان فاحتفى سه، قدية إخل على ماله ، وقيم على درد والله واليك على ترجر عليه في «أخرار أحدال كن درة على «اله أو أشاق لله حتى عرد سبية فاله ترجع فياحت المصلة على من دياً طليعة والأكرالية النبية داسته «بالالتيالة إلى داوة ولم ساعتي ماية فالله حسيبة ولا مقاب له عليه في الديات المصلة على من 6717

ا دا عدانی و

افي ساء ومحالاتهم

^{&#}x27; نا دیا اسکی

المني ع: التي الله المن

رزدت هذه النشأية في فقارل ابن رسد الشعراب في أمرا 17 الدائسر المؤلف التي دينته أكان خواجه الحدة الدلال . - المراجع والمعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة المعاددة

^{2 -} أن لا كليان عليه رهر أما ينتي به الن رشد

^{.}

دی دی س: عرصة.

مظلوم أركن ضربه جائزا شرعا، فحينتذ يتوجه الضمان على المضروب" الله ومدار الخلاف -فيما عدا مسألة السيف- هو من أذنَ له في فعل⁽²⁾ فنشأ عنه إتلاف مال، هل يكون الإذن رافعا للغرامة أو لا؟.

ومنه مسألة الطبيب بخطئ أو الحجام يُستأجر على قلع الضرس العفن فيقلع غسره. "وإن' " لا ضمان في ذلك كله أحسن، وأما مسألة السيف فبسبب الخلاف فيه النظر إلى حصول الإعانه لمحل 4 الضرب، ويالجملة، فالأشباخ يحكون القولين وعدم الضمان

فرع ((في آكل النهبة))

قال بن حبيب: وأكل النهبة حرام، وإن أصله مثل القوم يعقرون لصيد ثم ينتهبونه، أو ذبحوا بقرا بأرض العدو ثم ينتهبون لحمها، أو ينتهبون طعام الوليمة والحذاق (5) قال. ولقد بلغني أنه أصاب (6) الناس حاجة (7) شديدة في بعض مغازي الرسول صدى الله عليه وسلم، فانتهبوا حبيوانا مذكي، فبجاء الرُسول (8) صلى الله عليمه وسلم وأنَّ قُدُورُهم لَتَغُلي لَحْماً، ورسول الله مُتَكَ على قَوْسه، فَكُفَى القدرَ بِقَوْسه، ثُمُّ جَعَلَ يُرَمُّلُ بالنُّراب، ثُمُّ قَالَ: (إنَّ المَبَّتَةَ لَيْسَتْ بأَحْرَمَ منَ النَّهُبُمَّ) (9) قال بعض الأشيَاخ فَي هذا الخبر الذي روءه أبن حبيب منقطع '100، وقيد روى بإسناد جبيد أن النبي صلى اللهُ عليبه وسلم انتيجر ست'¹⁰ بدن، ثم قال: (مَنْ يَشَاءُ فَلَيَقُطَعُ) 121، قال عطية الله: هذا الذي ذكره الشبيْخ لا يعارض ما قاله

11) ما بال الموسي مقط في ح

(2) في ع: شيء.

'' رار: سنط بي ع ⁽⁴⁾ ہے س: محصل

أنى ع: إنها أصابت. ⁽⁷⁾ بي ۽ جانجا

الماماً الحديث لم أحده في مطانه.

يرم الحذان: يرم حمد التران صحت الصحام - ص: 133. ⁽⁸⁾ في س[،] المني صلى الله عليه وسلم. ⁴⁷ احدث كما ورد في الحامع الصغير عن أبي درد: (إنَّ النَّهُمَّةُ للسِّنتَ بأحلُ من البِّنة، وذكر بأنه حديث صحيح، ص: ٥٥ هي حامع الأصول أنَّ السَّةُ للسَّنَّ بأحل من المبِّغةُ أوْ أَنْ المُيْعَةُ بلسَّتَ بأحل من المهِّغةُ . رقم 1232، ص: 3/324. في س سته هكذ مي للسختين، وللنصوه تعر.

بن حبيب. 'فبن حبيب' (أ ذكر أنهم استركو في لصيد، ولكل واحد فيه حصة غير معينة، قصار كل واحد منهم منتهب لحصيته من صاحبه، ودخله لحم بلحم من حسن و حد. غير مثل بمثل رهو لا نصح بحال، والرسول صلى الله عليه وسلم أذن لكل واحد أن يتملك بالأحد، وهذا خلاف ما ذكره بن حبيب، ولذي تساريات "عطية الله" (2) قد ذكر أبو الوليد بن رشد في أسئليه مثله، ونص ذلك من أول حرف صه: ـ

قال المؤلف رحمه الله. وكتب إليه رضى الله عنه، 'القاضي (3) سبته، أبو الفضل بن عياص الله والدود. في ذي القعدة سنة تسع عشرة الأوخمسمائة مسألة عما يختر على الصبيان الله في الجداق وتسهيها ، لان في سماع بن الفاسم فيه ما في كريم علمه (٢) من الكراهية. ورأيت في كتباب الفياضي أي عبيد الله التستيري المالكي⁽⁸⁾ إياحة ذلك. وأنه إنما نهى عن النهبة في الحرب، وإن صحب كنبات الاستيعاب (⁹⁾ حكي عنه أنضا، وما عبد المنع فيما، فإن علته في الحرب معبومة إلا أن يكون عبموء النهى: في الجميع: (١٥١)

فأحاب عليه (١١) نصفحت السؤال ووقف عليه ، وقيما ينتر على الصبيان في الحداق وشبهه تفصيل، أما ما ينتر عليهم لمؤكل على وجه ما تؤكل دون أن ينتهبوا، فانتهابه حرام لا يجبور ولا يحل لينهي لوارد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعلم المنع فسه المنة. وهي استنشار بعضهم بها بحق بعض، وأخذه من غير طبب بفس منه، وذلك، لا بحل ولا يجوز، لأن مخرجه إنما أراد أن بيساووا في أكله على وجه ما يؤكل، فمن أخد منه أكثر الله كان يأكل لهم أصحابه على وحه لأكل. فقد أخذ حراما وأكل سحنا لا مرية (12) فيمه،

في حبيب سنط في و

عطيه لغه سندافي و

مقابيم - ستقد في عام واللاحظ أثما لا ياحا في النداري من إشهام المنتد أن هذا السوايا فده من القاصي اعتجس أراجع استغر الثابث أحرا 1150

لغير فهرمي لأغالاه

الع التي السيعة ستشره

بيء ينقرعم الولدان.

مهر فيرس الأعلام

کتاب لاستعاب لات سد سر

أنى لحميع سفاحي س

^{&#}x27;'يي ۾ سنها

⁻۱۰۰ نے س سرد

ودخل تحت الوعبد في النهي.

وأما ما بنتر عليهم لينتهبوه فهذا كرهه مالك و أباحه غيره، كما ذكرت، لمباح والمكروه سواء في أنه لا حرح ولا أتم في نعل وحد منهما، وإقا يفترقان في الترك، فرأى مالك رحمه لله: ترك ذلك أفضل اتباعا لظواهر الآثار في النهي عن النهبة، ولم يحرمه، ولأن النهي عنده إقا هو في انتهاب ما لم بزذن في انتهابه، بدليل ما جاء من صحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسم قال با رسول الله كنف صنع بما عطب من لهدى؟ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (انحُرَّهُ ثُمَّ أَلْق قُلاَتُكُ في دَمِهَا تُمَّ خُلُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النّس يَأْكُلُونَهَا) (أ) وفي حديث آخر، و إنه قال في بدنات له حين وحبث جبوبها: (مَنْ شَاء فَلَيْقُطُعُ) فأتاح في هذين الحديثين للناس الذي بحل لهم الهدى أن لأخذ منهم من شاء بغير مقدار ولا قسم معلوم و بالله سبحانه النوفيق (2)

فرع ((فيمن صحب حدثاً وكان يأخذ علبه دراهم في الفساد))

فرع: سئل ابن القاسم (3) عمن صحب حدث ، وكان يأخذ عليه در هم في الفساد . ثم أراد أحدهم (4) التوية ، فقال : من تولى منهما قبض شيء فعليه أن بتصدق به ولا يرده إلى دافعه "لأنه دفيعه (5) في شيء لا يجوز . ولا يفييد فيه التحلل . وسئل عمن هذه صنعته ، يوهب له شيء لذلك ، قال : هو حراء لا يحل لأحد يشر ، ولا هبة ، وسئل ابن القاسم أيضاً ، عمن ظلم بظلامة (6) فدفعها عنه رجل ، ثم دفع المدفوع عنه للدافع شيئا ، هل يسوغ له دلك أم لا ؟ قال : إن أعطه من أجل ما دفع علم لم يحر له .

فرع ((في الملاعب التي تصنع في عبد السروز))

سئل أبو الوليند بن رشد رحمه الله تعالى. هل يحل عنمل ⁽⁷⁾ شيء من هذه الملاعب

التى تصبع فى السروز من الزرفات والكمادين وما يشبهها، وهل تمتها خلال لسانعها أو لا؟ فأخاب عن ذلك بأن قال الأيحل عمل شىء من هذه الصور، ولا يجوز بعها ولا التجارة بها، والواجب أن يمنعوا من ذلك، والله ولى السوفيق "والموفق" بعزمان وفي كستاب الله بن إسلحاق التونسي رحمه الله تعمالي، قال: وكره ابن القياسم عممل الدومات ويبعها من الصبيان. قال: وسئل مالما عن التجارة في عظام على قدر الشير، يجعل له وجودا تتحدد الجوارى بنات، قال الأأحسر هذا في الصورة أن وليس هذا من تجرة النس.

فرع ((في أكل طعام السلاطين وقبول جوائزهم))⁽⁸⁾

وسنل مالك رحمه الله تعالى عن أكل طعام السلاطين (9) أيحل أكله أو لا؟ فقال: أما من كانت منه لزلة ولفلتية و هو عدل، فيلا يضوه شيء، وأما المدمن عنى أكله فيساقط لشهاده، قال مالك، وأما قبول حوائز لعمال المضروب على أيديهم أومن لا برضى أنه فهو ساقط الشهادة، وأما جوائز الحلف، فيجمع على قبول جوائزهم ممن يرضى منهم ومن لا يرضى، وحمل ما بدخل بيوت الأمواد على الأمر(11) المستقيم، والذبن نظلمون فيه قبيل في

^() حديث أحرجه المأرمي، معالم لسع للخضال 65 ـ 70، ر70 دار، وورد عي كتاب الحج الأونا من السونة الكبرى عن () 17 د

⁽²⁾ لمسألة متفرلة حرفيد من كتاب قد وي بن وشد، سبتر الدائث: 49./1489.
(4) لمسألة متفرلة حرفيد من كتاب قد وي بن وشد، سبتر الدائث: 49./1489.
(5) لمسختين چوف لاين القدم، وما حاء في المعيّار فهر لأبي جعدر الدودي، من 20.1) (9.551).

⁽⁴⁾ في س: أحدهم. (5)

^{(&}lt;sup>5)</sup> ما بين القوسين: سقط في ع. ())

⁽⁾⁾ ىي ع بظلامات

⁽⁷⁾ مي ع لا يجوز عمل هذه.

أعليه السور هو منذ الاشته الشمسية عدرسته في هذا سوء كان صحاف بشعاحات يظهرون يان بدي الخيسة فبنشر عليهما. الدواهم وكانوا بقد نول به النقطيان ترابخ الحصارة الاسلامية، الدوسترة في 2/193

ورودُن هذه للسائمُ في يشاري الله رشد، السعر الناسي، ص 910.

المحالين سفيل داريا

الله مدن العبية من حسيد ورث رابيل فركت ولي تحييد ورامي على الأوس سنك حول تنسبها، ريستمي في طريالس الغرب بالدرجة (رزاييد ارامه كات العرب العرب العرب لاحمد تسور باشار من ١٥٠ مطبعة العجدة التأمرة.

⁽⁵⁾ مدار قبط إلى كثر جن هذا المرضوع في كتاب حياء مثواء الدين للعرائي من (13-141 المحمد الثاني)، وقد القيم أبو القبط واشترائي المحمد الواسعين في كتاب خلاد والحراق في 360

الدي ع السيطان، وجاء في المعيار أنه: ستن أبل مرين عن أكن لقب، السيطار أو احد من بطاسه ومن ها السيسان به ومن يأخذ سيشه ومعروضه؟ دخاب. لا يحور لأحد أكل صفاطهم ولا أخد صلائهم ولا ملاسبهم في شيء ولا أكل صفاء واحد من يصابعهم ولا دينا يأخذ من صلاعهم فين أحد صلة لليتصدن بها على المساكية، أص -6/177

أ وعن لا برنسية سقط في س

ما دى ع^ر أمر

كشير. ولم يعلم من العلماء من أبكر أخذ العطاء من زمن معاوية (1) إلى ليسوم. وقد قبلها ابن شهاب ومالك. يعني الجوائز. وأنكر أن يكون ابن عمر (2) قبلها من الحجاج (3)

قال عض الأشاخ؛ أعلم أن حوائز الأمراء قد قبلها حماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم؛ عبيد لله بن عيمر، وعبيد لله بن عيناس (4) وأبو هريرة وزيد بن تابت (5) وأبو سعيند الحدري (7) وعائشة أم المؤمنين (4) ومن لتابعين أبو بكر ابن عيد الله بن شهاب الزهري، ومن تابعي التابعين إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه. وقد قيدت من الحجاج والمختار (9 والوليد (10) ولا شك أن ذمة الحجاج والمحدر قد ستغ قته الغصوبات.

ولا خلاف إن كان الإصام عبدلا أنها جائزة، ولم يرغب عنها الأ: حكسم بن حزام 11 تركه من عبر تحريم لقوله عليه الصلاة والسلاء له. (خَيْرُ لك أَلاَ تَأْخُذُ مِن أَحَد شَيْناً، قَانَ وَلا مِنكَ لَا رَسُول الله؟ قان: ولا منّى)، وذلك أن حكسم بن حزام قال: سألتُ رسول الله صبى لله عَليه وسلم فأعطاني ثم سألتهُ فأعطاني ثم قان: يَ حُكِمُ إِنَّ هَذَا لَمُل خُلُوهُ خَشْرة فَنَنْ أَخُذَ سِنحَوَة أَنَّ نَفْس الْبِرت لهُ وَمَنْ أَخَذَهُ بِبِسُراك الله؟ كان كالذي بأكل ولا يشبع، أَخَذَ سِنحَوَة أَنَّ نَفْس الْبِرت لهُ وَمَنْ أَخَذَهُ بِبِسُراك الله؟ قال ولا مني، قال: والله لا أراني أَخَذُ بعدها شبت " أَنَّال فكان عمر بن خطاب رضي الله عنه يعرض عبيه عطاءةً فيقول: قد ثركته على عهد من هو خير مني ومنك.

قال بعض الأنسباخ: انظر في احتجاج الرجل وعشماده على لخبر، ولخبر المرفي في

2)

, 61

, . . , 'F

ا⁹⁾ بطر فهرس لأعلاء زدر ـ

, (

المحارة شفط بي في

` ها پای انفوسنږی؛ سافضا في س ۱.)

اً أرواه اللحاري - تحسانيات ص197 -

قصة طريلة لعمر. وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه عطاء فرده، فقال له عليه الصلاة والسلام ما قال، وقال ناهذا المال، وهذا يقتضي إشارة (1) إلى مال بعينه، وهو الذي عطه (2) منه، فكيف يدعى فيه العموم، والسبب معقول، و المثال معان، فانظر ذلك، فال وأجمعوا إذا كان المجبى حراماً أو أكثره. إنه لا يجوز الأخد من بنت المال، إلا أن يعلم حلالا بعينه، فيأخذه بوحه بستحقه به، وعلى ذلك بحمل ما روى من أخذ، إما لكونهم علموا عين المال الذي خدود، أو كان خلفا، رصبهم عن لا يحتلط ماله بحرام أصلا، وذلك معلوم في كثير من خلف، الصحابة والسبعين، أو أن تكون أمر لهم مختلطة بالحرم، غير أن الحراء لا يبعير وليس بعالي.

وقد نص عبى ذلك سحنون رحمه الله في العنبية (" فقال. إن جل ما كان يدخل بيوت الأموال بالأمر المستفسم، والذي كانوا عظمون فيه فليل في كثير، وهذا والله أعلم، تأويل من فيل حوائز من لا يُرضى من الحيف، كالليث ومالك رحمهما لله تعالى، لأنه قد روي عن مالك رحمه لله أنه قاد الله لل لمأخوذ بغير حقه لا يحل لفاضى في رزقه ولا لعالم ولا لغييره، فلم يكن مالك رحمه لمه تعالى ليأحذ من مال بعتقد أنه لا يشويه الحيلا، وهو بطلق لقول فيه، بأن ذلك لا يحل، وأغا أخذ نما اعتقد أنه يشويه الحيلال نقية على نفسه ومداراة عليها محافة أن يتأول علم أنه يرى تجويزهم، ويبح القيام عليهم وهو كاره لنلك، الا ترى أنه كان ينهى النس عن لأخد، في الفيل له. في تك ناخذ الله أكبره أن أبوء بوشمي وإثمان، فقد بان لك أن خذ من أخذ أنه كان على أحد وجهين. إما لكونهم علموا يبين المال لذي أخذوه، و نه اتصل إلى بيوت الأموال بالأمر الجائز المستنفيم، أو بكون لغالب على ما بدخل سوت المال في ذلك لعصر لحينة. وهذ أقرب لتأويلات و وفقها للمناون

وبالحملة، يسمى أكنا كل لمحبى حرصا أو الغالب فسم الحرم، فبلا يحل الأخذ بوحد. إلا أن تكون أهن التباعات مجهولين وقد يئس من معرفتهم، فبجرى حكم "ذلك" (أن) المال عنى من مقدد في المال أحرام أدى لا يُعلم عن مناكم، رمن يقدد أنضا في حكم

ا شار، سبط فی ع افی و عصاب از می از العسم الامی از العسم افی ع الاس الاکال سنط فر ع

يخالفوه (1 إذ كان الأمر على ما حمل كلامه عليه من الوصف المذكور، والله أعلم.

فرع: من اشتري سلعة حلالا بمال حرام هل تُشْتَري منه أم لا؟

في المذهب ثلاثة أقو ل:

أحدهما: إن دلك حائز، علم البائع بخبت النمن أو لم يعلم، وهو قول ابن سحنون وابن

والتاني إن ذلك لا يجوز. وهو قول سحنور.

و لنالث: إن ذلك حائز إن علم البائع بخبت النمن، ولا مجوز أن لم يعلم، وهو قولًا ابن

قال الدودي رحمه الله تعالى: نحم بن عسموس في قبوله منْحي الورع، ولم نصب لأنه إذ الم يعلم أعدَّر منه إذا علم ³¹ قال أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى: وبيس قولًا لدودي يصحيح، وإنه المعنى قيما ذهب إليه بن عبدوس، إنه إد علم البائع بخبت لنمن فقد رضى معاملته وصحت السلعة للمشتري فجاز أن تشتري منه، وإذا لم بعلم بخبت النص كان له إذ. علم أن ينقض البليع ويستشرد سلعشه، لأنه لقاول: أن لم أرض عبديعية المام استغرقت ذمسه بالحرام. فإذ وجب له نفض البيع وأخذ سلعته لم يحز أن تشتري من

ر هو كلاد صحيح ينبغي أن يحمل على التفسير لقول بن حبيب وابن سحنون بأن الله عَاوِل عنهما أنهما أرادا بالمساواة مِن أن معلم البائع أو لا يعلم، في حين عقد السِع، إذ. علم يعد ذلك ورُفنين فترجع المسألم إلى قولين أحدهما قول سحنون: إنه " لا يحوز. وهو الصحيح لما قدماه، وذكرته من أنه في حكم لمضروب على بديه، والساسي: إن ذلك

يمر اعلام والحرة للوليدي ص 257 فقيم بقس الأحكاء مع الشرح

رو کتاب لامو بالساردي فر (ده

تحديد هذا السطر ترجد حاشية في صفحه 131 من نسخة مرياط سفها التقائدة "المنيطي" لذن خراء يحل للقدر أنده عن حي لقلت الإخريط من أستاط فرية قالد يرمي في وتبط ليجر، قالدائن ناجي، وأنف لذي يخصصح في الشف هذا ه

" مي يو^د ,ن دلت.

مواب⁽¹⁾ المستغرقين ومصارفه، والنه لموفق برحمته.

قال أصبغ بن الفرح: لا يجور البيع من هؤلاء أنا الضمية ولا الشر ، منهم. ولا من صلاتهم ولا من أعطيتهم، الفضاه ولا الناس، ولا بسبي، من أمولهم بوحه من الوجود. ولا حد من عمالهم. ولا من نسب إليهم. لأنه كله سحت، ولا تحل مبايعتهم ولا قبول هذا باهم ولا أكل طعامهم. ولا البكاح لهم. إلاَّ أن يتكح الرجل المرأة منهم.

قال عطيبة لله بحتمل أن يكون أصبغ (3) وحمد لنه تعالى قد تكلم على لعمال الذَّين لا كسب لهم إذَّ العصب والرشا وأكل المال بالباطن، قال 14: فإن أرد هؤلاء قب قاله حق لا ريب فيه، ولا مندوحة لغير المضطر أو المكره إلى معاملتهم ومبابعتهم ولا أكل طعامهم ولا مناكحتهم ولا مخالطنهم بوجه من الوجوه لمعان مبها :--

المعنى الأولد. قول لله تعالى: (ولا تعاونوا على الإثم والعُدُوْنَ - 15 ومعامل من وصفناهم معيث لهم على إثمهم وعدوانهم، فهم كهم.

المعنى الثالث: قوله عليه الصلاة والسلام: (مَنْ كُنُرَ سَوَادَ لَقُوْءَ فَهُو مِنهِم ومَنْ أُحبُّ عَمَلَ قَوْم كان شَرِيكً لَهُم (8) فيه، (9). والمعامل لهم والمعاشر لهم كنَّر سودهم وعمل مثل عملهم فهو منهم.

<u>المعنى الرابع:</u> إن لناس لو .عنزلوهم ولم بيالعوهم ولم يؤكلوهم لانتهو. عمد هم فيم

فهده جملة تدلك على أن ما قاله أصبغ هو لحن، وأنه لبس بحلاف الجماعة، ولا

ا أموال: سقط في ع

[۾] دي ع هذه.

[.] ق دي ع لاسبغ

^ئ تال: سعط بى ع

⁽³⁾ سورة الدائدة، الأيم 3

^(۴) في ساحشر. ⁽¹⁾ الحدث لمأحد مى مطامد

⁸⁾ في س شربكهم

⁽⁹⁾ الحديث لم ^عحده في مفانه .وفي إحياء غلوم الدين منسوب لأبي ذر العناري، ص 2/442.

جائر '' إذا علم لبائع بخبث النمن والله أعلم (¹²⁾.

فرع: إذا غصب عرض فباعه بعرض آخر، لم بحل لأحد أن بشتري ذلك العرض منه، لاجل أن للمغصوب منه أن بأحده لأنه تمن عرصه، إلا أن يقوت العرض عند الغاصب عدخنار المغصوب منه أن بأحد عرصه من المسترى، فيجوز حبنئد أن بشترى ذلك لعرض من الغاصب إل له يكن مستغرق لذمة، على ما تقدم من مذهب ابن لقاسم، وكذلك إن بأع لغاصب العرض الذي اغتصله بعرض، ثم ع ذلك لعرض بعرض آخر، لم بحل لأحد أن يشتري منه ذلك العرض لا أن يقوت، فسخت المغصوب منه أن بأخد عرصه من المشترى الأول، و تمنه من المشترى التانى، ويكون الغاصب غير مستغرق الدمة على ما تقدم من مذهب ابن الدسم بض .

فرع: لم باع لغاصب العرض الذي عنصيه بدنائير أو در هم لم بعز لأحد أن ببيعه عرضاً بنك خدسر والدرهم بأعسانها، وإن لم بكن مستغرق الدمة إلا على تأوس سعيف وهو أن العين لا تتعين "إلا" أو على قول قائل: ولو شنرى العاصب بالدنائير والدراهم بأعيانها لتى باع بها العرض لمعصوب عرضا آخر لجاز أن يُتنَّزى منه ذلك لعرض إن لم يكن مستغرق الذمة، لأن المغصوب منه لا سين له على هذا العرض أن وأنه هو مخير بن أن بأخذ عرضه من الذي اشتراه، ويرجع الذي اشتراه على الغاصب بالنس، وبن أن يأخذ عرضه من الذي اشتراه، ويرجع الذي اشتراه على الغاصب بالنس،

ومن أهل العلم من لا برى للمغصوب منه أن يجيز البيع ويأخذ التمن، لأن الاستحقاق عبده النظن السيع ويأخذ التمن، لأن العين عنده عبده النظن السيع، فكأنه أعنده أن لم لتعقد، فيوى الصفات كنها متنقضة لأن العين عنده كالعرض إن كان شترى أن الدعينة ولم نقع الصفقه باللفظ ثم دفع تبك العين،

فرع ((في عدم التعامل مع غاصب المال أو قبول هديته أو أكل طعامة))

لو عصب لغاصب دناسر أو دراهم لم يحز لأحد أن يبلغ بها منه سلعة ولا (1) أن يتبلها منه هدية وإن له يكل مستعرق الدمة. ولا أن يتكل من طعام اشتره يتلك الدناتير أو الدراهم بأعبانه. لأن من أهل العلم من برى البيع "بها (2) منفسخا، وحعل (3) الطعام والسلعة باقبيتين على ملك بالعبها، وأما لو شترى ذلك على ذمنه، ثم نقد فيه تلك الدنابير أو الدراهم المغمسرية، لكان أكن ذلك الطعام وشراء تلك السلعة مكروها حتى ينتصف المعصوب منه للنائير والدراهم، وتتحله منها

لو عصب (1) العاصب درنير أو دراهم درنيري بها بأعيانها سلعة لم بجز أن تُستوى مه تبد لسلعة. لا من أهل العلم من غول أن البيع الواقع غير منعقد، وأن لسلعة باقية على ملك بانعها على ما ذكرباد، وهو قول النباطعي و لمروزي (2) وجماعه سورهما، وقد قبل أن البيع بتعقد، والمعقصوب منه للدنائير أو الدراهم أن بأحد السلعة التي أشترى الغاصب بها، فان أبو توليد بن رشد رحمه لله تعالى على قياس هذا الموت أن أن يأتى قول عبد الله بن عمر رضى الله علم والله مولاد (1) فيمن بعدي على وديعة فيتجر فيها أن الربح لصاحبها.

((فيمَنْ تُجرَ بالوديعة أو مال البتيم لصالح نفسه))

ولنبحق بهد الفرع؛ حكم من تجر في الوديعة أو في مال سند لنفسه لا للبشم، ومن كدب الوديعة قال مالك! أن رمن أودعنه وديعة فانجر فيها فالربح له وليس عليه أن مت متصدق بالربح، وتكره التحارة بالوديعة، قال أبو محمد: ومن قول مالك وأصحابه أن من لحر في الوديعة عنده أو في مال نتيم لنفسه أن الربح له، إلا ما روى بن حبسب عن بن

ئىي س لا

ہا سفصی۔

في ۽ يافغار

^{&#}x27; د ۽ عصصف

ا بي د سادن له دوس وُعاده

ن سلفت في س

[۔] میں سرس لاحلاء

^{*} قال مانان، سفط في يا الجع كمات برديعة اللويم الكبري عن 1/359

المراجع المراجع المحاور

للاحض بالدارة السيني ها مصابق واكرم الويدي في كتاب الحلال واحراء الفسر أن هد الأخير قد حجل الكالت كام الشاردي وها حصار بسبب بين الشكل أي الداروي الشكار في كتاب الأمواد أنه تعليق من توليد بن إشدائيته والطراء طلاق والقرورات ووراد

الاستاري

ا پوچه لکوار المارت ملئے فنی جا لہ بدوجہ

أسفا سنبلاقيء

الماجنسون قالمه قال: من تُجرُ في الوديعة وتحوها تعدي وهو ملى او معسر (1) فالرح له بضمانه، إلا أن يتجر في مال ليتبم لنفسه وهومُمُلُس (2) فبن مالك قال فيه فيولا مستحسن، قال: إن رَبِحَ فيه، فالربح لليتيم، لأبه (المُليَّر الصالحة (4) فلم مكن من النظر له أن تُتَجر له لنفسه في عسمه، وإنَّ هلك فهو ضامن له، فإن تُجِرَ به لنفسه وهو ملى فالربح لولي البتيم، وأخد بذلك ابن الماحسون وأبى ذلك المغسرة وعيره من أصحات وقال: المفلس والمُوسِر في ذلك سواء، وولى اليتيم في ذلك كغيره، وبهذا فال المصربون وهو قول العامة (ابن يونس).

قال مالك في المال الوديعة شتري به لموذع لنفسه حاربة أو غيرها فليس علمه إلا مثل المال (5) و لريح له والخسارة عليه، فإن حسلت منه وهو عديم اتبع ذمسه، قبال بن يوسى: ولو كانت الوديعة طعاماً أو سلعة فاعها بتسن أو اشاع به جاربة أو سلعة، فرب الوديعة مخير إن شاء أعرمه من طعامه أو فيمة سلعته إلى فات دلك، وإن له نف أحده يعينه، وإن شاء أخذ ما أخذ فيها من من أو الجاربة أو غيرها، فإن حملت الحاربة فلرب الوديعة أخذها وقيمة ولدها أو قيمتها فتط كاستحقة

ولو أن المستري لسلعة باعب بأكتر مم استراها بد، فلربها إجارة ببع المسترى وأحد الشمن، ويرجع المشتري أعلى بأعها بنصها أو ولو كانت الوديعة دنانيو أو دراهم فصرفها لنفست، فليس لربه إلا ما كان له وليس له أن يأخذ ما صرفها به إلا رصى المؤدع، وإن صرفها لربه فلا يحل لرب أن يأخذ ما صرف وإن رصيا، لأنه صرف فيه خيار، ولكن تباع هذه إن كانت دارهم بمثل دناييره فما كان من فصل فلربها وما كان من نقص ضمنه المتعدى.

فرع ((في عدد حل ربح عاصب المال))

فرع: قال أبو محمد بن أبي زنا رحمه المه: ولا ينليب لغاصب الـال ربح، حسى برد

أ في س، معلس في ع معبير. أ في س و له أ في س، ما لد أ في س، عالم أ في ع: لمستتري. إ عي س: علي يانعه شبيد.

رأس المان على ربه (1) قال بعض الشبيوخ (2) ونظر قبوله ولا تطبب لعناصب المال ربحه، يعنى ولا يحل، قال وفي قوله ولا يطبب إشكال، لأن الربح يكون عما في الذمة إد وأس المان للنمة معموة به (3) ولا تعمر (1) بالربع، قال: وإنما ذلك تأكيد في الاحتباط والورع وسن وجبه آخر، إنما لم يطب لاله نماء حادث عن منال ولم تطب نفس مناكله بسقليه (3) وتنميته. لأن الغاصب لعلمه (3) وتنميته وهو متعد فيهما، فإذ رد وأس المان لربه واستحله مناز، وكانت الصدقة، أقضل في الورع ليسلم من تدول من لم تطب نفس صحيد به، وتجو في فينيلة الصدقة، قال أبو الحسن المخمى، احتلف في دلك على تلاتة أقوال فقيل لا تني المنعصوب منه إلا وأس ماله وسواء استنفقها الغاصب أو تُحرَ فيها فريح، وهو قول منال (1) واس الفاسم، قبل إن تُحرَ فيها وهو مُوسر كان لرح له، وإن كان معسرا كان الربح للمائك، وهو قول ابن مسلمةً وابن حبيب في الولى بنجر في منال بنيسمه لنفسه. في عدد الله الربح إن كان موسر، ولليتهم إن كان معسر وقيل أن للمعصوب قدر ما كان حرح فيها لو كانت في يده، ذكر هد ان محدون فيس (9) نهما حدن حال، إن صاحبه أخر حرح فيها لو كانت في يده، ذكر هد ان محدون فيس (9) نهما حدن حال، إن صاحبه أخر الغرام به سنة م رجعه عن لنسهادة عد محل لأحل والدس عين أو شي، الم بورن أن الغرام.

قال اللخمى رحمه لله: واستحسن أن تكون المسألة على أربعة أقساء: وقسم: لا مكون له إلا رأس ماله، وقسم: له ما كان يربع أهوا أأ فينها، وقسم: يكون له ما وكان يربع هو فيها أو ما ربع فيها، وراكان صاحبها لا لقاصت، وقسم: يكون له لأكثر أن كان يربع هو فيها أو ما ربع فيها، وإن كان صاحبها لا يتحر فيها الغاصت والما قضاها في دين أو ألفتها عرب من ملك، لان الغاصب لم ملاخل عليه مضرة أكثر من حبسها، وإن كان صاحبه أمن متكور

⁽a) عن متى الرسائم ولم تعدن بالربع كان أحب إلي بعض أحدث بالك. في 13°

في س. الأشياح

۱۱) کی ع کی سفه معیرؤ به

[&]quot; في س ولا تنعمر

رى . نقى س: يتقله

⁾⁾ في س: بقليه.

[&]quot; ملك سلط بي س

s یی س یصر

يي س صدر ' ' جي س جوکڻ ويو ن

^{1,0} هو سقط مي ع

بيه 'ولم شجر فيها" (١٠) الغاصب، كان عليه ما كان يربحه فيها في تلك المدة، لأنه حرمه ذلك، مثل إذا علق الدار. إلا أن يعلم "أن" ²¹ تجارته في تلك المدة كانت غير مربحة، وإن كان صحبها ثم لا يشجر فيها (³) ويشجر فيها الغاصب وهو موسر بغيرها ولم تعامل لأجبا كان الربح لم، وإن كان فقيرا فعومل من أجلها، كان ربحها لصحبه،

ورق أن تكن قب العاصب سب الربع كان ربح المال منه بمؤلفه من مؤكاة أران كان صاحبها من بلجر فيها والعاصب فقيم كان عليه الأكبر مم ربع صها أن ساكان يربعه الماسية وليها بالفضل مني أيسر.

نرع (الممن غصب أو التهب صرة))

ومن الدولة بالد مالك ومن للصد و السهد فسر، يسهدا، تد قال كال فيت كذا، والمقاسوت سد يدعى كسر، بالمثال قبول الفاصب مع نهيد، وفي الفسيبية من سماع من القالد عن سالة تسمن مستعد صرة من رجل ولاس بنظرون إليه عن أن حقد قد راوها سال دراد من بدخت مستعد أن فطراب فترجب في مستلما أن ددعى ربت حدد ، فكدم لاحر ولد ينسخب ولا سال مسيب كد سبها أو العند أن لم يطرحها ولفحر هويا فيدهد بي أن تدريحتلمان في معدد قال مالك القول قول المشهب مع يمينه أنه.

ومطرب و من كذبة وأشهب يقولون في هذا وتسهدا القول قول المنتهب منه إذا الاعلى من يتسبد. وإن مسلة علكما ابين بوسل يربد ويحلف، وقد الخلف في نسد كالدي بدعي على لرحل الاساند، فيقول المطلوب لا أدري ألك على شبأ أد لا؟ فقيل بأخذ الدعى ما يان يعيبر على لأنه لا حقيقة عبدا، ولأن الشاب لوحف لم يكن له أن يحيد، فيصبر لا

الدين غرب سنة بي د المستدي من القرب المستدي المستدين ال

فائدة في يمين مدعي (1) لتحقيق. ابن يونس، أما إذ طرحها ولم يفتحها ولم بدر ما فيها. والقول قول المنتهب منه مع بمينه فيما بنسيه، لأنه يدعى حقيقة، واما إن غاب عليها، وقال الدى هي له: كان فيها كذا وكد ، فالعول قول المنتهب مع بمينه.

أن رشاد: قاولا مثالك هو القساس، لفلول النبي صلى الله عليمه وسلم: (البَيْنَةُ عَلَى اللهُ عليم وسلم: (البَيْنَةُ عَلَى المُدُنَى والبسل على من أنكرُ، (أ فالشاب فوق مسلما مع عبده أنه (أ) لم يكن فسها أكثر من كذا، إذ حلق إنداله بحن ليب أكثر، وإلى لم لمع معرفه عدد أن ما فيها وذلك إذا أتى به يتسبه، فإن أي بما لا يسبه كان المقول قابل المشهد منه مع يمنه إذا أتى بما لتسم فإن الى تما لا شهد ما كان له الأ ما قرام المشهد

وألى قبل مطاف وبن كدانة فإنه استحسال ووجهما إن عداء أأن المنتها وظلمه قد طهر فوجه أن سبت حدد في الدين القبل القبل المقول المني صلى الله علمه وسلم السن لعزى قالم حراً والعالم أحق أن يحمل علمه فكان القول قول المنها منه إذا الاعلى ما نشيه، فإن دغم عدالا بنيه كان القول قول أقر بما شيم قرن أقر أأن بما لا يستم سجن عبال عالى سحد به سنقال على قالم سبحف في أنا ذلك وأحد عنه، وبالله عداليا.

نرع ((ني مسؤوليه سحاربين واللصوص التضامنية))

قال مطرف: ورد أخد واحد من المغيران صمن جميع ما أغاروا عليه مما يشبت (8) معرفته. أو حلف المعار عليه مما يشبه ملكه، لأن بعضيهم أعوال (د) لبعض، كالسراق

أ بي من الشفى أ روز الإمام الشركائي في تبلل الروكر - في (9,210 في نحقة الأخراري شرح جامع البرمدي (السنةُ على المُتَعَى واليسين علي - استُعى عسما رق 1966 من (4,27 ف

اله: سلط لي ع.

^{&#}x27; عدد سقط في س

ا^{ۇل} مى دە ھىدا.

ه. يي و أتي

ر. اسی س. علی.

⁸⁾ نی س. شت

ا رون افي چاعون

والمحاربين، ولنو أخذوا (1) كلهم أملياً. (2) لم يضمن كل واحب منهم إلا ما ينونه، وقال ابن المجسّون وأصبغ في الضمال قالو. والمغيرون (3) كالمعاربين ذا أشهروا السلاح على وجه المكابرة، كان ذلك على أصل تائرة الله بينهم. أو على وحه الفساد، وكذلك والي السد بغير على بعض أهل ولايته (⁵⁾ وشهب (⁶⁾ أموالهم ظلما مثل ذلك كالمغيرين (¹¹⁾

وقد ذكر بن رشد: أن ذلك مما لا خلاف فيم، ونص ذلك قال: ولا احتلاف في أنه إذا فتل واحد منهم فقد استوحبوا لقتل حسيعا. قال مالك (٢) كل واحد منهم ضامن لجميع (٥) ما أَخَذُوا مِن المال. يتبع من وحد منهم بذلك في ذمته إن لم يكن له مال. إن كان لم بقم عليه حد الحرية ولم يوحد عنده المال بعينه. وذلك مذكور مي المدونة والرسالة (110) وعيره. أَنْ مِنْ أُخِذُ مِنَ اللَّصُوصِ فَهُو ضَامِنَ لِجَمِيعِ مَا أَخَذَ أَصَحَابِهِ. واللَّهُ أَعَلَمْ.

فرع ((في الإقرار بالغصب))

فرع: ومن المدونة. ومن أقرّ أبد عصبك هما الخاتم. تم قال: ونصه لي أو لجبة تم تال وبطانها ۱۱۰ لمي. أو درا ثم قال وناؤها لي، لم يصدق إلا أن يكون كلاما نسف ١١٠ وفي سلماع عليسي من كتبات لدعوى والصلح. وسئل ابن القاسم علمي (١٦) أبر أن هذه البقعة بينه وبين فلان. وأن ما فيها من البنيان له وحده، قال البنيان تابع للأصل فجميع ذلك بينهما وهو مدع. ورواها أصبغ عن من القاسم قال: لا أرى ذلك، وأرى إدا كان إقراره

> أهي ع ولو وحدوه. مياء لديهم لمال حميعا

> > ? في س: و معبريس

^(۱۱) في ۽ ولا في أن

^{۱۱} في س وبطائتها

(3) في ع عن من.

فی ۱۶: مأخود بحسیه

عی س رو کڼ ئى س. ساد في ۾، پيشسم في س: لباني. ني العبار فناوي خاصة بالمحرية الصدائين الأحكاد الن: 149 6/150 ا م س جورج ⁽¹⁷⁾ كتاب المجاوية من المسولة الكبري، بن 128 م. ومر الرسانة لابن الي ولما المهوواتي بن 18. في س عراضها أفي جا عابشه الأستراء عند من بكلام على عداء واحد عجب الناصوس، بن (1972، وفي سامة كثاب عصب بكون كلام الساء في ه. لا تسلح. فے رہ شبہت جانات . ئى س د

ودعوه تستنا وكار (١) الذي أقر به وقسه لا يعرف إلاّ له، قبيس له إلاّ ما قر به وله شباه الله في البنيار، وينقص أو يعطيه بصف فيممه وبكون بينهما، أو يقتسمانه الله فإن صار في حصا الناني⁽¹⁾ فهو له. وإن وقع في حصة الاحر نقطه له أو أعطاه فيمته. قال ُنو الولند بن رشد. هما خلاف ما في كتاب الغصب من المدونة أنه يصدق إذا كان بسق

ومن نوازل سحنون في كتاب العصب فيمن قال لرجل قد غصيتك ألف دينار إذ كنت صبهه . فقال: تنزمه، قبل له فإن فال: أقررتُ لك مائه دينار إد كنب صبيه (⁽³⁾ فقال. بلزمه م قال وهو (6) عندي مثل الأول، اس رشد، أما الذي قال. كنتُ غصبت لك ألف دينار اذ كنتُ صب . فلا حتلاف أن ذلك بلزمه لأنه مد أقر أنه فعل في صبه ما بعزمه إد لا خلاف أن الصبي صامل لما أفسد وكسر، وكذلك ما اغتصبه فأتلفه. بريد بذلك الصببي الدي عقل. أويعرف ما عمل أن وأما الصبي لذي لا يعقل مثل ابن سنة ونصف وتحوها. فلا اخساك أن حكمه في حديثه على الأموال والدماء والجراح (8) حكم المجبون الدي لا يعقل

وقد اخشف في ذلك على تلانة أقواء. أحدها أن جنابتهم على الأمواء في أموالهم وعلى الدم، على عاقلتهم ١٩٠٠ لا أن بكون أقل من التلت فعي أمنو لهم. والناني، أن دلك هدر في الأموال والدماء، والشالث: التفرقية بين الأموال والدماء، فالأموال هدر والدماء على عاقلتهم (10) إن بلغ التلث وإلا فعي ماله

فوجه القبول الأوه: إن حنايتهم في الأموال والدماء لما كانت بغير فيصد منهم. إذ لا بصح (١٦/ منهم القصد، أشبه حديد (١٤) العاقل خطأ، إذ (١٤) ليست بقصد منه إليها، ووجه

^{رد} فہ و قد کیت اُدرت انی ۶ پېرمه بېما دار قهو ما بال القاسين؛ سلط دي و.

فرع ((فيمن غصب شيئا تم وهبه لآخر))

قال مالك: ومن غصب طعام أو إد ما أو تيانا تم وه**ب ذ**لك **لرجل فيأكل** الطعام و لأدام ولبس التماب حتى أبلاها ولم بعلم بالعصب، ثم ستحق ذلك رجل. فليرجع بذلك على الوهب ن كان منيه. وإن كان صفحا أن مه نفسر عليه، رجع بذلك على الموهوب، ثم لا يرجع الموهوب على الواهب بشيء عن الموار، قال الشهب. ينبع أبهما شناء كما قال مالك في المتسرى، يأكن لصعاء او بلبس السياب، فإن للمستحق أن شبع أيهما شاء، ويبتدئ بالسما ساء، قالم بن القاسم في المحسوعة، وإن كان الواهب غيار غاصب لم يتبع إلا الموهوب المتقع، ابن يولس.

وها خلاف اللماله بي كساب الاستحقاق، في مكتبري الأرض بحابي بي كبراتهما أن يدر أن مع في مسريك لذا أن اقتلاعه ما أو له يعلم، فسونه (5) ترجع بالمحالة على أخيه إل كان سيار وإن لم لكن لمالك رجع على المكبري. فقد ساوي في هذا بين الشعدي وغيره، وهنا أصله في المنونة أن برجه أولا على الواهب إلا أن يعدم فيبرجع عمى الموهوب، إلا أن يكون المرهوب عالم بالغصب عمر كالغاصب في حسيع أموره، ويرجع

وبول أشهب افيس ولا يكون لموهوب أحسن حالاً من المشتري وبه أقول، في حد قول ا ين القاسم (٢) في بسناته بغرة العاصب الله صالم مشعد والموهوب عبير مشعد، والمظالم أحل أن تحمل عليه. فإن لم توجد أو لم يقدر عنيه أو كان عنها، كان للمستحق أن يرجع على الوهوب لأنه يتسوره الموهوب (أ وضع بده على منال وانتسفع به خطأ. فسوجب عليمه غرمه، لأن لعمد والحط في أمول لناس سواء، فإن قبل: فما الفرق بينه وبين المشدوي؟ ' والمشتري' ؟ غير متعد، وقد جعل للمستحل أن للذأ بغرمه إن تناء أو يغرم الغاصب؟. ·

4/186 علي بن بن وبد قائم الإعد مالله موجود في كتاب العصب من للمواتم لكترى، عن 4/186.

الغرار سنيب التاهد من مكان بعيد او حرج عسهم منه فجأل محسار الماموس من 380، وما بني الدولة: فيأتني أخاله له لكان عله بدر بطر كأب لاستعبال، بن 92 /4.

الم سنصافي س

العي سيَّة في السابة يقوه وهي الشابة ا

71 في من النموهوب

* " والشتري. حلط بي س

القول التاني: إنهم لما كانوا في هذه الحال من لا يصح المنهم القصد، أشبهوا البهيمة التي لا يصح منها القصد، فكانت جنابتهم هدرا، ووجه القول الثالث: إنه لم كانت الأمول يضمنها العاقل بالفصد وغسر القصد من أجل أنه نمن بصح منه القصد، وحب ألاً بضملها . من لا عمل له، من أجل أنه لسل ممل تصح صه القصد، والدماء ثبت عمل لخلفاء (2) فيها لتصميل من لا عمل له واحال الله عمده بالعقاء وذلك مشتشر عليم الله في محبول حكم بدلك معاويه وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما

قال بن رسد رحمه لله في مسأله الإقرار، وأما لذي قال، كنت فرزت، فيشجرج ذلك على قولان أحدهما وهو الأصح أنه لا للومه دلك إذا كان كلامه لسقا مستابعا، وعلى ذلك باتي قبريد بن تقاسم في المدونة؛ إذ قبال: الإمرأتم أ⁶¹ قبد طبقيك وأنا فيسي، إنه لا يلزمه شيء وكذلك إذ. قال: قند طلفتك وأنا سحمان إذ كان يُعرف بالحمل، ورذ أنبرًا باجاته برجي له فان. النص لي. أر البقعة وقال، السان لي، وكان الكلاء نسف النفي قالما قريزي، منذهب المونية، إن هنا وكير فينسب لا يلزميه أو ؤد" (أ)، والناسي ابترسه وإن كان. الكازه السفاء الأند ألند إن لكان الشداك ولذا وربيله بكلامه ليخرج عما أفريهما

وغلى دلك قول بن القائم في سماه الصلا في بعرقتم بين: أن بقوله لفلال عليَّ الف دينار وسم الدين وصين ويعن: أن يشول لفلان علم وعلم فلان وصين ألف ديسر، قال. لان الأولُ أُقِرِ على عسمه بالألف دينار عالا بغيل قوله بعند ذلك. وعني قالان وقتلان. رين كان الكلام بسقا متتابعا. وعلى قويا بن القاسم في هذه المسألة قول سحبون في هذه الروابة. وهو قبول ضعيف، مما في المدونة صح وأولى بالصواب. فالمسألتان مفترسان، وإنما كان بكون فوله: كنت الله أصرت لك بألف دينار إذ كنت صبيبا مثل قوله الوقال! (١٧٠ كت سلفت ملك ألف دينار الذكنت صبياء لأن الوحيين حميعا يستويان في أنهم لا للزمانه لي حال الصبا وبالله التوبيق.

الله ۾ لايفسخ

عي ۾ حيل الحلاب وهو تحريب

انيء وسحق

''ہے در عندھہ

رائير احتفاء الواشدين

" لامرأت البيط في بن ارجع كتاب الإيبار بالطلاق- سارته الكبري- ص 2/120.

? ما من القوسين النفط مي الر

⁸¹ کنٹ سلط می س

". لوقات التطافي س.

قبل (1) المشتري إذ عُرمه المستحق رجع سُمنه على الغاصب، والموهوب إذا أعرمه لم يجد على من يرجع، إذ لا عهدة له على لغاصب، وهو يقول لم ألبسه على معاوضة قبلا يجب على - إذا كان- نَمُ من برجع عليه؟

وزاد اللخمى قولا ثالث. إما الله بمنتفع وإن كان الفاصب موسرا، وفي سماع بن القاسم: وسألب عن الرجل بفصب "قم لرحل لشاة فيهيها لقوم، يم يقوم صاحبها عليهم وقد أكلوها؟ قال. إل كان العاصب لها ملها فهي عليه غرم (4) ولنس على الدين أهديت 15 اليهم شيء، وإن كان معدماً، أخد من الذين أكلوها فينمتها، قيل له. فإن ذبحها الغاصب لم صيره إليهم مدراحه؟ قاراً في كلا الوجهين: إن كان الغاصب مليا فقيمتها عليه وليس على الدين أهديث إليهم شيء، وإن كان معدمًا وقد صفرها مابوحه كان على الدين أكلوها قيسته مذبوحة. وكان مراين قيمتها مدبوحة، وقدمتها حية على لغاصب كان ملد أو

قال أبد الدليد بن رتيد قوله ها هنا منل قوله في كناب الاستحفاق من للدونة في مسألة محابة لورث في لكراء. ومثل قوله أيضا في كتاب لغصب وفي كناب كراء الدور منها: وإذا أخذ فيمتها من الذين كلوها كان لهم على نساس قوله "يضا (⁶⁶⁾"ن يرجعن على "الغاصب، ون أخذت أولا من الغاصب لم يكن له أن يوجع على لذين أهدنت إليهم' (") لأمه لم أهدها فقد النزم ضمانها، وإن كانوا جميعا عدماً، رجع على من أيسر منهم أولا، فبإن أبسر الذين أهديت إليهم أولا. فمرجع عليمهم، كان لهم الرصوع على

وعلى غير قول الله بن القاسم في مسألَّة " (10) كتاب الاستحقاق من المدونة وهو قول أشهب وقول بن القاسم في كتاب الشركة من المدونة: برجع أولا على لدين أهديت إليهم

الغاصب الواهب، وإن أيسر الواهب أولا فرجع عليه، لم يكن له أن يرجع عليهم.

إن كان لهم مال. وإن لم يكن لهم مال رجع على الغاصب، فإن وجع على هذا القول على الغناصب، يرجع (٠) الغناصب عليهم، وإن رجع على الذين أهديت إليسهم لم يرجعهوا على الغاصب بشيء عكس القول لأول، فإن كانوا جميعًا عدم ، رجع على 'ولهم بسرا. وقال بن لقاسم في كشاب [كرم] لدور من المدينة: أنه إن كان الوهب عديم فرجع المتعدى عليه على الموهوب لد لم يكن للمموشوب له أن يرجع على الواهب، وهو حلاف ما ترجيبه

فيتحصل على هذ خمسة أقوال: ١

1 - قول أشهب أن السابة بالغاصب فإن عدم أخذت من الموهوب ولا ترجع بشي،.

2 - وقولًا بأن البديه بالغاصب أيضًا. فإن تعلَّل أخذها صد 31 أخدت من الموهوب، ويرجع به غرم على لغاصب.

3 - وقول بأن البدية بالموهوب ((لم) فإن تعذر أحدها منه، أخذت من الغاصب ولا برجع على الموهوب ((لم) بشيء " الله.

4 - وقول بأن البداية بالموهوب ((له)) فإن تعذر أخذ القيمة منه، أحدث من الخاصب ورجع بها الغاصب على الموهوب ((له)).

5 - وقول بالتخبير، وهو قول أشهب وابن المواز.

((قال)) النخمى: ، ذ كان المغصوب ثوبا فوهبه الغاصب فلبسم الموهوب له "فأبلاه"(5) فإن ختلعت قيمته في هذه الحالات الثلاث. يوم الغصب والهبة واللباس، وكانت قيميه يوم الغصب عشرة وهي أعلى (6) لقيم. غَرَهَ لغاصب تلك القيمة وصحت الهية ولا تباعة على الموهوب له، وإن كانت القيمة عرم الهبة اتني عشر وأراد صحبه أن يأخذ الغاصب بقيمته بوم الهبيسة لم يكن له ذلك على قبول ابن القياسم في المدونه، وذلك له على قبوله في الدمباطية. إذا قتل العبد وكانب قيمته برم القنل كثر، لأن الفتل تعد تان وكدلك الهية وتسليمه إلى الموهوب تعمر نان" (١٠ فله أن يأخذ بسك لقيمة وتمضى الهبة. أ

وإن كانت قيمته يوم اللباس خمسة عشر كان لصاحبه أن بأخذ تلك القيمة قولا واحدا.

^{ا)} نی س رحع.

²² كتاب كر ، الدور من ساوية الكرى اص 3/458.

ا في س. القيمة

⁴⁴ ما حاء في السطر بالكامل سفط في س

^ک فأبلاه استطاعي س.

¹⁶⁾ في س [°]عمي.

⁽¹⁾ مايين القوسين: سقط في ع.

النيع تسل

^{::} إنه سقط في ع. .

ا3 عي ۾ پغتصب

۱۹ يې س فترم

اڙ، دي س 'هذيتهم

⁽⁶⁾ بصد سقط في س، بصر شرية كتاب لاستحداق ابن 4/195.

^{&#}x27;' ما دين القوسين الفط دي ع

⁸ منفول بتصرف عن معدمات ابن رشد. ص (۱۹۵۰ - ۱۹۵۰ ح2)

⁽⁹⁾ ئی س' وعنی بوبا غیر

¹⁰ مستنه: سقط في و.

وهذا هو الأصل في كن من عصب سنعة فاستحقها رجل وقد استهلكه غير لغاصب من مشتر أو موهوب له، إن للمغصوب منه أن يأخذ قيمة ذلك ممن سنهلكه بوم ستهلاكه 11. قال: فإن كان الغاصب الواهب مُعسوا لمستحق أن نأخذ الملاس بقيمة لتوب بوء لبسه. قال: واختلف إذا كان لواهب موسوا وذكر لثلاثة لأقرال المنقدمة وسع علم

ومن المدولة قال بن العاسم، ولر أعاره الغاصب هذه التماي فلنسبه ببيت ستصف بليدجه بنقصفا على العاصب إن كان منيا، وإن كان عمد، رجع على المستعبر، به لا يرجع المستعبر با عرب من نقص التوب أن على المعبر ومن المجموعة قال أسلم وسحنون أنا كان المعير غاصبا فلنس لريم أن يصمئه أن النقص، وإنه له أن بسمته الحميع، ولا شي له على المستعبر، وإن كان لغاصب عدي بيع لتوب في نقيمة واتبه المستعبر بالأمن من أناه القلمة أو ما ننس للسد أنا إلا أن يكون بد كان للعاصب مان وقت بياس المستعبر، أن ول المان، فلا عصس استعبر شيئة، يربد ولا تباعة على الغاصب بالعلمة، وإن أنا المستعبر أخذ السوب واب نقصه اللسن من المستعبر أن فيلك له في شده المغاصب و مرائه، لأن النفس له يجد على لعاصب فيكون ليس له طب المستعبر حتى لا يجد شيئا عبد المعد،

مسألة " ((في استرداد ما نقص من لشيء لمغصوب) ا

قال بن لقاسم؛ وأما إن كترى منه التوب فلبسه لبسا ينقصه، فلرمه أن بأخذ نومه من اللابس، ومضمه ما تقصه للبس، به للمكترى الرجوع على العاصب بجمع لكر ، وعلم كتاب العاريه من كتاب محمد، قال بن لقاسم، ولو كان دابة فأكراها الفاصد بعضت نحت المكترى، فلا شيء على المكتري لرب الدية، ويشع العاصب يقيم شيء فعلم المكتري (8 بها، بخلاف ما أكلم المتسري

ولبسه حتى أبلاه، هذا بعرمه المنتري لمستحقه، ويوجع بالثمن على بائعه وهو الغاصب⁽¹⁾. قال ابن المواز: وهذه لمالك، وقد روى أبن القاسم عن مالك فيمن واجر عبدا ولم يعلم أنه عبد، أن يبلغ له كتاب إلى بد فعظب، إنه ضامن، مثل ⁽²⁾ أن يتلف المشتري لنفسه ما⁽³⁾ اشتراه، إن المستحقه أن يضمنه، قال ابن المواز، وفرق ابن القاسم بعن العبد والديمة لبي اكراه فعظبت، وحد بينسا لرب، كذبك لو لم يركبها وبعث بها ⁽⁴⁾ مع غسره إلى بعض التري، قال ابن له ار: هذا سراء وفيهما الضمان، ابن يوسى.

والدرق بعنهما أن العبد لا عكن أن يصمن منافعه السيده، قلماً المحمن له أشبه السياحر له الموهوب في عدد العاصب، أنه ترجع عليه، ومكتري الدانة من الفاصب يجد رب الغاصب ترجع عليه، فلمالت لم ترجع على المكترى، ولو لم بوحد الغاصب لأمكن أن ترجع على المكترى كمن ركب دانة إنسان بغيير ذه أن فيلكت الحتما ألا فهن قبير المكتري كافشترى، وهو تقول في المستوي فيسا هند منتاعه: أن المستحق أن يرجع إن شاء عليه أو على العاصب، قبل: إنه دلك فيسا هنك غفل نفسه أن كطعاء أكمه أو توب ليسه فاللاه، أو عبد قبيله، ومكترى الدية لم تهنك لفعد أن أنه هلكت تحتم بأمر من الله تعالى، ولو حملها ما تعطا في منده قعطيت المثل ذلك أو على الغاصب، وهو في هنا كالمشتري إن ركبها فهنكت بأمر من الله تعالى لم بضمن، وإن هلكت بسبب فعله ضمن، فهذه أمور معتوفة، ومالك أعلم من عمره وبالله لتوقيق.

قيل لابن الموار فقد قال حالك في المستري يهدم الدار أنه لا يصمن قال: قد قال في قصعة التوب أنه ضامن. قال ابل المواز: صواب كنده و لفرق أن الدر يقدر على إعادتها ولا يقدر على إعادة التوب ولدلك كسر الحلي كهدم الدراء إنه ليس بمتلف، وقاطع الدوب كذبح الشاة وكاس العصاء وكذلك بعشه للعلام إذ الحلك فيه فهو أتلفه (أ) وكذلك واكب

ا في على على عادسه (2) في على على عادسه (2) في صاف (3) في صاف (3) في على المادة (3)

ذلك في صدر هذا المجموع (أن فأغنى عن إعادته وبالله التوفيق.

فرع ((في الدعوى على مَنْ عُرِفَ بالغصب))

ومن ادعى عبداً فى يد من هو معروف بالعصب وقال. غصبسنيه لم يعدن، وحلف الاخر وبرئ، وبان أثبت المدعى إنه ملكه، وقال لمدعى علمه: باعم مسى، كان الفول قول المالك مع يمبنه، وينتزعه ولا بضره الحوز، ولا الاستغلال محصرته، وإن اعمرف المدعى بالبيع وقال: أكرهني على لبيع، وكان ممن بكره، أو فال بعته خوف منه، وهو ممن بخاف منه " وله قهرة، قُبِل قول البائع مع يمبنه، وإن عاينته البسنة "قد" (3) قبض الشمن، وقال البائع استرجعته، وقال كنت دفعته إليه سرا ثم دفعه إلى علائمة، وأشهد (أ) له لم يقبل قوله، وقيل (أ) هذا قول ابن الهامم في العتبية.

وقال سعنون: فإن بنى هذ المشتري أو غرس أو اغتل، كانت العلة (٥) له وفيمة ما بنى وغرس قائم. لأن ختلافهما شبهة، بخلاف من شُهد عليه بالغصب، ولإمكان أن يكون البائع كان راغب في البيع، ولو شهدت البينة أنه أكرهه (٦) على البيع، لأعطى قبمته منقوضا وأغرم الغلة، وإن أقام لمدعى شاهدين بالملك ولم يشهدا بالغصب، لم يكن للمالك إلى أخذه سبيل إلا أن يحلف أنه ما باع ولا وهب.

ون أحدث (8) بالعبد عيب من غير سبب المدعى عليه الغصب، حنف أنه ما غصب ويرئ، فإن نكل حلف الآخر وضمنه، وسواء كان العبب على قول ابن القاسم قليلا أو كثيرا، لأن نكوله وعين المالك شبت عليه حكم الغصب، فإن كان العبب من سبب المدعى عليه، والعبب كثيرا، كان للمالك أن يضمنه إله بعد يجبنه: أنه ما باع ولا وهب، لأن هذا الوجه سستوي فيه لغاصب وغيره، وإن كان العبب يسبر حلف المدعى عليه. إنه ما غصبه، وحلف لأخر أنه ما باع، وأخذ العبد وقيمة العيب، فإن نكل حنف المدعى: إمه غصبه،

(^() رجع ص: 121، 280 من هذا الكتاب.

^ئ ميه: سقط في ع،

⁽³⁾ قد: سقط في ع.

⁽⁴⁾ في س رأشهدت

^{رځ} فی ع: وحل

^{(٥} **د**ى س الغلا*ت.*

⁽²⁾ في ع· كرهه

.^{*)} نی ع: حدث.

الدية والباعث بها فشهلت في ذلك، ابن يونس، وهذه مسائل أنا أتبع النص فيها إذ لم أجد خلافها، ولو قال قائل إن هذه النار ودبع الشاة" (1) وكسر الحلي وركوب لذبة وبعث العبد سراء، لم أعبه ولكن قباسا، لأن هذا كله مال (2) قد تبين أنه لغيره، والعسا والحطأ في أمول الناس سواء وهذم لذار أشد من ذبح لشاة إذ لا نعاد لنار إلى ساكنا عليه إلا بمثل قبمتها صحيحه أو أكثر، وقد تشتري بثمن (3 الشاة الدبرجة مثلها حية فلم يدخل عليه كبير ضرر، وأما قوله هذه تعود إلى ما كان عليه، وهذه لا تعود، وتعدد،

فرع ((في دعوى العصب))

ومن وأعرا عليه غصب كان لحكم في تعلق البمين والعقولة راحعة إلى حال المدنى عليه. فإن كان معروب بالخير والصلاح، ضوف المدعى اولم يحلف المدعى عليه أن أوإن الم يكن معروف لذلك وأسكل حاله اله يعاقب المدعى ولم يحلف المدعى عليه فإن كان اس مسلمه ذلك وأسس معروف به، حلك الم لعافت المدعى، فإن بكن، حلف المدعى واستحن وإن كان معروف بالتعدي أن والخصب. حلك وصرب وسحن، فإن قادى على المحود، ثراب قال بعض الاشساخ: وفائدة سجمه وتهديده وصربه لعله يخرج عين ما غصب إن كان بعرف بعينه، وأم ما لا بعرف بعينه فلا فائدة في تهديده، إذ لو أخرج بالتهديد ما لا يعرف بعيمه لم يؤخذ منه حتى يقر آمه.

قال أبو حسن اللخمي. واحتلف إذا اعترف بعد المهديد عبو تلاته أفوال:

((1). فقيل: لا يؤخذ بإقراره، عبّن لمدعى فيم أو لم بعيمه لأنه مكره ¹⁶

((2)، وقبل ن عبَّن أحد به وإن لم بعين لم يؤخذ بإقراره.

((١))، وقال سحمون: يؤخذ إفرره، ولم يفرق بن لنعيين وعيره.

قال ولا يعرف ذلك إلاً من تنبي به تربد لقضاة ومن شابههم. وقد مضي توجمه

نشاة اسقط في س

ې (2) لوس ماقاب

عي س ساد ا بي ع: پشن

⁴¹ ما بين القرسين. سفط بي ع.

ود) في ع بالبياعي

⁶¹ فی س مکرود

وضمنه على قول ابن القاسم.

ونى سماع عيسى من كتاب الاستحقاق، فى رجل سعى لعبد أو لداية فبل الرحل. ويزعم إنه أودعه (1) إياه وينكر أن يكون يعرف تسند بما طب، فيخاصمه، فيموت العبد أو لداية قبل أن يستحقها صاحبها، لم يستحقها، فقال: اجاحد طائن (2) لقسمنسا، الأنه حين حجده صار صامناً قال، وكذلك الدار محده الماستخفها صاحبها وقد المدست ألم سرفت أو فرنت بعد الحجود، إن الحاجد صامن تقسيها لود حجودها وليس يوم يقصى عليه و أليت ذلك المده أن يوميت الخاصيات الله عند والرديعة بود حجدها

(ان آراز) الله رشد؛ هذه من على ما قال إذا الاعلى مسد الغصب أو الإلماع، فأنكر والله على بالكرافي في الله المائية والإلماع، فأفه من الغصب أو الإيداع أو اقر سلما على نفسه، أيد صامل رئز بدعيد فيبيا، وله يدع أحدهما على صاحبه فيبها غصب ولا إلماعا، فندنت له ألبت الله إله وله بشت عصب ولا أيداعا اله بلزمه فسمائها بالفاق، ولم أدعى عسب الاعتباد أو الإيداع، فيكر، قد مائت، فأفاد البيئة بعد مونها أب الد، وله تعم السنة على الغصب أو الالدع، شخرح فيد على ورافا وبالله التوفيق.

((مسأله المرأة تدعى الإكروا)

وقد أحق في لمدونة بنصل دعوى الغصب. مسألة المرأة تدعى (5) الإكثراء، فقال مسئلة المرأة تدعى (5) الإكثراء، فقال مسئلاً وفال مائنا في المرأة الأعُثَّ فيلان (1) استكراهَب اوتعبقت من (7) فين كان من لا مشار البياء ببلك حدث ولد تُخد عند غيره، ولا تُخد إن حاءت بولد بعد هذا لذَّ لغت من فعليجة الفسيجة المناسبة القالم (1) وأن كان من بشار إليه سلك نظر فيم الإسم، أولم كن عليه حد في رماء، وعرف بب عقدار حاله وهيئته (1) وفي سماع أسهب، قبل الملك:

'' دي س مئر،عها،

دي دي س^{ر،} غاره. ۱) و . . .

اً عليه: سفط في س الد في ع العصم،

ب ____ 2) في س يدعى، رجع كتاب لعصب من لمدينة، ص ١٠/ ٥/ ١٠

^{ري} ني ع: رحن.

⁷⁷ وتعطفت به: سا**لياً ف**ي س. ص

⁸³⁾ ما ين للوسان سفط في س

⁽¹⁾ ما يام القوسان استعدا في من

أرأت الأمة الفارهة (1) تتعنق مرجل تدعى أنه غصبها نفسها، أتصدق عليه بما بلغت من فضيحة نفسها بيمين أو مغير بمين؟ قال: تصدق عليه، وبكون ذلك بغير بمين، ما سمعت في ذلك أن عليها بمين، فأرى أن تصدق بكرا كانت أو تسبعاً إدا تشبيفت به وقد بلغت من فضيحة نفسها وهي تدمى إل كانت بكرا، ولم أسمع أن عليها في ذلك يمينا.

ا فان الله الله الله الله الله الله على ثلاثة ألموال: -

أحدها: إنه يجب ب وهر قود سالك والثاني: إنه لا يجب لك وهر قول ابن القاسم في رواية عبيسي عنه في كتاب احدود في القلف قال: وإن كان أشر من عبد الله من لا إلى " في إساد. و لدلك تول بن محسود في الواضحة إنه يجب لها الصدق إن كان حرة ولا يعد لد إن كان أساء و خنك إذا وجب لها الصداق يدعوها بما للعب ص فيبحد نفسها هن يسائل أو تعبر يمن و لاصح الله تأخذه إلا يبمان ".

وهد خدرات نن البسين والد عليه، في حدرية الفارهة، وأما الوعدة سلا تأحيد هسنان على الفرل بأب تأخيد بعد النفست بالدعى عبيه إلا بعد السين، قان: وقعيل هذا الفول في هند سالة باستيفاه وجوهها أنها إذا أدّعت لمرأة على لرجل أبه غصبها أن نفسه ولم نأت متشبطة به فإن كان الرجل معلوما بالصلاح عمن الاستار البه بالفسق، خدّت له حد المأن، كانت من أهل العلون أو لم تكن، وحُدّت حد الرن إن طهر حيل وأما إن له يظهر بها حمل، فيتخرج وحوب الحد عليه على قولين من الخلاف (١٠٠ فقيد في أنه رجل وعى أنه ربية ها منه أو وَضُّ مرة وادعى أنه تزوجها، فتحد

أألتصر بشرس لأعلام

^{es)} في ٻين لا فاخدر سمين

" ئى اختىسى

· أ يني من الاختلاب.

المسرهم الخارية المسجدة المحدر القاموس إفراد 176

أَ اللَّيْ اللَّهِ إِلَيْنَا وَهَذَهُ لِلْسَائِلُ مَاجِرَاهُ لِنْفَسِرِكَ مِنْ كَتَاكِ الْعَقِيبَ فِي مُقَدَّمَاتَ الِينَ رَشِّدُ فِينَ 2029 -

آئے واعی من

ىي س: سقط

الله عن المرافق الرحل المرافق المرافق

في ج. هدل الرحل

[&]quot; لانمه الاحمق الردل محتار شاموس فن 4.4)

على روالة بين لفاسم بلاً أن ترجع عن (1) قبولها. ولا تحد على مدهب أشهب. وهو عص فول بن حبيب في الوضعة.

وإن كان معروف بالفسق لم محد له حد الغذف، كانت من أهل لصون أو لم تكن، ولا حد الزنا لنفسيه. ﴿ أَنْ يَظْهُرُ مَهُا حَمَلُ، وَنَظُرُ الْإِمَامُ فَيَ أَمْرُهُ فَبِسَجِمَهُ وَيَسْتَخَبُّر عن أَمَرُهُ يا شكشف لدمية. فإن يم سكسف له في أمره شيء ستحلفه فإن الكل عن اليمين حملت سرأة واستحقت علم الصداق. صداق مثلهم. وإن التح كان مجهول لحال حدث له حد لفذف ن كانب محهولة لحال بيض أو لم تكر من أهل الصدق ، وأما إن كانت من أهل لصدق الله أوكان مجهول الحال الم فيسحرج وجوب حد الفلف عليها الم على قولين. ويحلف بدعوها على القول بأنها لا أقد له، قبن بكن عن الهمين حنفت هي وكان بهما حداق منتها.

وأما إلى دنك عليه إنه غصبها نفسها وحاءت متعلقة به تدمى إن كانت بكراء فإن كان من أهن المسلاح لا بينق به ما الاعتبا عليه. سقط عنها حد الزناء وبن ظهر عليها حمل لهُ يَعِمُ مِن فِيسَاحِهُ نَفْسِهُ ﴿ فِيمَا هُلَ أَخُمَا أَنَّ لَمُ حَدَّ القَمْفِ أَوْ لَا وَلاَ عِبْ عَبِيه عمل لفول بأب نحد له، وأما على الفره بأنها لا نحد له فيتحلف على تكديب دعواهه. قال بكل عين اليمين حلف و منحفت عليه صداق مملها، وهذا إن كانت ممن سالي بقضيحة تفسها. فإن كانب من لا تبالي للصبحة لفسها حدت له قولا واحدا.

وإن كان معموم بالفسق من يلين به ذلك سقط عمها حد القذف للرحل، وحد الونة اللمراة (المراة) وإن فهر بها حمل، وحسف في وجوب الصداق لها على بلانة أقوال أحدها: إنه تحب، و لتاني إنه لا تحب في روية عيسي في كتاب الحدود. قال. ولو كان مثل عبد الله بن الأررق في زمانه. والثالث: قول من لماحشون في الواضحة إنه نجب لها الصداق إن كانت حرو. ولا يجب بها إن كانت أسة، واحتلف إد وجب لها الصدق بدعواها^{. ق.} ما بلعت من فضيحه نفسها هل بيمين و غمر پمين؟ و تأسم ألا تأخذه إلا سِمين.

ما بين تقوسين سنظ ہي س

) الما مان القولات السطائق م

.4، بی ع مجهولا

ا؟ التي بين الجدارهو حداثته ف

⁶¹⁾ نحد سفط في ب

رو النمر بالاسقط في س

يي س يدعو ها حساق

وإن كان مجهول الحال لم تحد له قولا واحدا إذ كانك من بالى بقضيحة نفسها و ستحلف فإن بكل عن اليمين حلفت هي واستحقت صداقها الله وإن كاب ممن لا سالي بقضيحة نفسها خرح إيجاب الحد في الفذف على قولين، ويحلف على الفول بأنها لا تحد ل، فإن نكل حلف هي واستحق صدقها، ولا يحلف على الفول بأنها لا تحد له. ولا جب لها شي، هذا نحصس العوا في هذه المسألة ربالله السرفيق ``.

مسألة ((في شهاده الشهود على النفريب))

ذكره .بن رسد في أسئلته يعلم منها كيفية الشهاده على الاستعلال مع ما حوله من الفوائد وبصها وممثل رضي الله عنه في رجل شهد عده أنه استغن صبعه رجن عمد ظنم وعدوانا، نم نسهد الشهود أن قبصة علة الضبعة، على المصريب مائعي (4 مشفال وخمسون منقلا، هل تحوز شهادة الشهود عني التقريب دون معاينة بع المستغل بقيمة محدده أم لا؟ وإن أنت لرجل أبه كان يعمر الضيعة وتقوه عسها ويؤدي عنها ولحراج لسلمان، هن يجب أن يقطع له ما (5) شهد به عليه من العمارة وما أداه من الحراج أم لا. بين لنا وحه الحق في ذلك بعظم لمه أجرك (أ)

فأجاب رسي الله عند. لا محوز شهادة الشنهود على النقرب والتخمان، وإما تحوز عنى القطع والتحقيق ومعرفة الا مغالال فتستنزل لبسة حتى تشهد عني ما تعطع عليه ولا شك فيه، فإن ألكر أن تكون استعل كتر مما شهد " أبد عليه الشهود وحلف على ذلك في مقتلع الحق بالمه لا إله ، لا هو، ويكون له ما أمعق في عسارة الضيعة والقسام عليها قيما 8) عليه من الغنة، وكذلك ما أده إلى السطان من الخراج إن كان حقا واجب وإلا قلا. والله الموفق للصواب يعزيه

¹¹ ما يين الفواحي المقط في ع.

[.] * مقدمات بن رسد عني (2/500 وبلاحد أن عن رشد له جرق إن مرأد عنا هذه برأة الوعدة السبلي هذا فرق سبيما سمة عجد بكل الأحكاء التي ذكرها الرارسد في المناسب

عید سقد ہے پ

الميل ومعراب من فعاري من رشم المستم الأول - من (333)

[&]quot;ا ہی ہ یشہد،

نی ۽ فيپ

فصل ((في بعض أحكام المعاملة بين المسلمين وأهل الكتاب والحربيان))

ولنلحق بهذا المجموع قبصلا يستسمن بعض الأحكام في للعاملات بين أهل الكتاب سنتم أو مع المسلمين، ومعاملة الحربيين إذا أسلم (1) أو أحدهما وقد كانا تعاسلا على ما لا يحوز العقد عليه في الإسلام وحكم التعامل بين لمسلم والذمن والحرب وحكم مرسان من أن مسلمين ومعاملتهم، قائداً، والله الموني

۱ (انتسم دلأول في المعامنة داخل دار وبإسلام) 🖖

إذا أسلس و أحدهما وقد كناك تعاميلا ليل الإسلام، لا يحود القدوم عليه بعد السلام، فلا يحو دلنا من حسن سبائن.

احدها: أن يسلم إليه ديدرا في دينارين، ويتانيه: أن يسلم إليه ديدرا في دراهم أو دراهم في ديدراء والتالغة: أن سبع أنه خير البيتان أو درهما والرابعة؛ أن يسلم إليه ديانير في حير أو خزيرا، واختسم أن يترصد خمر أو حنزيرا أن فيسلمان حبيعا أن أحدهما.

فأيا لمسألة الأولى: وهي أن يُسلم إليه ديترا في دينارين فإن أسلم جبيعا و أسلم الدي دفع أثم الدينار، فليس للمسلم إلا ديناره الذي دفع له أثم القول الله تعالى: (وأن تُبَنّمُ فَلَكُمُ وَوُوسَ أَمُوالكُمُ لا تَطْلَمُونَ وَلا تُطْلَمُونَ) (أ) ولا خلاف في هذا أعلمه، وأما إن أسلم السلم إليهم، أسقال صالت في المدونة: لا أدرى، وأضاف: إن فيضيت برد الدينار أن أطلم أنقمي، ولم في كتاب ابن الموز أن بغرم الدينارين (أ) إلى التصراعي، ومنمه لابن الفاسم في سماع عبسي من كتاب التجارة إلى أرض الحرب خلاف توله في المونة أنه تُعضى عند برد الديار كما لو أسلما حسعا.

```
ب بين القرب بي سفيد في بي
```

وأب ((لمسألة))الشائية وهي (1) إن أسلم إليه دينارا في دراهم أو دراهم في دينار. فين سلما جميعا رد لمسلم ديناره الذي فيض منه أو دراهمه، وكذلك ان أسلم أحدهما على مناهب بن القاسم في للاونة، وما على مناهب مالك: فإن أسلم المسلم دنارد الد هم من النصر في أسلم إليه فيهناع به للمسلم دنارا فين فصل فضل رد على النصر في قرل له يكن على للصرائي أكبر الا النصر في قرل له يكن على للصرائي أكبر الا من ذلك، أما إلى أسم نسلم إليه فيمود أله يها لما على عليه للصرائي على رواية على رواية على من القاسم، وفي كتاب بن أمور الألب نظير المسألة لتى توقف فيها مالك رحمه الله.

رب ((المسالة)، التائنة وهو أن يسلم أراب دنتار في حمر أو حنوبر فإن أسلط جسعة و أسلط سنّم في مسلطة إلى أسلط بن أسلم على مسلطة بن أسلم المستم على مسلطة بن أشاء في تدرية أراد في خاف أن أضلم للمي إن قضيت طيبة برد الدينار وعليه حسره و حدريره (٥) وله في كشاب بن المواز أن الخسر تؤخذ من المصر بر صهراق على حسره وينتاه في سماع عيسى من كلاب النجارة إلى أرض الحرب.

وأصا المسالة الرابعة: وهي أن بسع منه خسرا مدينار أو دراهم فالشمن ثابت على المسالة الرابعة: وهي أن بسع منه خسرا مدينار أو دراهم فالشمن ثابت على المبتاع في كل حال أسلك جميعا أو أحدهما في قول أشهب و مخزومي (⁷⁾ وعلى ذلك باتي قول عبر ابن لقسم في كسب النكاح الثالث من المدونة، وقيل: إنه يبطل التمن عنه إذا أسلم المائع وهر فول بن أبي حازم (⁸⁾ وابن دينار، وعليه يأتي قول ابن لقسم في ((كتاب)) النكاح الثالث من المدونة، وأما إن أسلم المبتاع فعليه أن يؤدي الشمن إلى

[.] * عني ع الحربيات مع، وهو تحريب والمصود الشعاملين بالرب على التحو الذي يوصحه المالف صعاربات

[.] وصف هذا العبول لأن ليولك ليما بعد خدث عن لماسية في دار الخرب وغنوية بالنسد وثناي الطراس 205

عي من حدارُ ۾

لى ∵ س

اً في حل ليس له الأرسيدية ا

الأية 278 من منورة سترد

^{&#}x27; می در استار

⁽¹ - في ع. ، هو.

[.] افي ع تبع

عیاج ج الی ع حربی (مکد)

اون چې د ۱۰۰۰

ھي ج سودي

جی ہے ۔۔

۱۸۰۰ کتاب التحررد التي رض لعدو السوية لکيري ص 3/187. ادا

^{ر)} نفر بورٹ لأعلام

⁽⁸⁾ ينصر فهرس الأعلام

المصر سى، ولا أعلم في هذ "لوجه الأخلاصه، إلا أنه يتخرج فيم على المدهب فولان سوى هذ القول: أحدهما ((ن)) الثمن ببطل عمه، والناسي أن عليه قيمة الخمر يوم فبصها وانتمع (2) بها.

وأن ((المسألة)) الخامسة: وهي أن قرض المصرائي خمرا أو حنارير، فإن أسسا جميع سفط الفرض، وإن أسلم المنترس إلى القرض، إن انقرض بسقط عنه، وهو فبول مالك في الوصحة وقبون إن القسمة تلوسه للمقرض، وهي رواية عسسي عن ابن القاسم، وأن أسلم المقرض فقال الن القاسم في سماع عيسى، أحب إلى أن تؤخذ الخمر من المصرائي فنهر و ولحازير فتسرح (١٠)

((حَكم لمعاملة بين المسلم والذمي).

أم معامد لمسم والذمى، فإن وقع بينهما على وجه لا تجوز بإن المسلمين لم يخل ذلك "من تلانه أوجه: الحيم الله المسلمين لم يخل ذلك "من تلانه أوجه: الحيم الله عاملاً فيهما لحيم والكني: أن يتعاملاً فيهما الصوغين (أأن بعيم على وحم لا تجور من الغير وما أشبه فيهما لا يجوز في ليجوع يعاملاً فيهما أن تتعاملاً فيها لا تحور بنعه ولا ملكه كالحير وحنوم والدم والمينة وما سبه ذلك.

فأما الوحم لأول والتالي أن سالحكم فيهما إذا وقع من لمسم والدمي كاحكم المسلم إذ وقع " بن لمسمئ وأما الوحم لثالث فالحكم فيه إذا أوقع بن المسلم

والذمى مشارق للحكم فيه إذ. وقع" (1) بين للمسمين في بعض الوجوه " (2) وهو موافق لها في أكثرها، وبيان ذلك أنه إذا استرى لخمر مسلم من مسلم أو مسلم من نصرائي، أو نصرائي من مسلم، فلا تحلو الأمر فيه من ثلاثة أحوال. أحدها أن بعشر على ذلك والخمر على ذلك والحمر قائمة ببد المشترى لمستهكه بعد، والتال أذ بعثر على ذلك والحمر قائمة ببد المشترى لمستهكه بعد، والتال أذ بعثر على ذلك إلا بعد أن استهكه (1) نهدع.

نأم إن عشر على ذلك وهي بسد لبائع قد أبرزها للمشتمري. فرنها مكسر علبه وينفسخ البيع فيها ريسقط لنمن عن المناع إن كان لم بدفعه، ومرد إلمه لتمن بن كان قد دفعه وقيل أنه لا مرد عليه وبنصدق به أدباً له، وسواء "في هذا الوحم" (4) كان البائع والمناع مسلمين أو أحدهما مسلما.

وأم إن عبر على ذلك وهي قائمة بيد المتسري لم تستهدكها بعد، فقي ذلك قولان مدهما: إنها تكسر الطا على لمائع "ونقص البيع فيها، ويسقط التمن عن المباع إلى كان لم يدفعه، ويرد إليه إن كان قد دفعه، ونس أنه لا يرد اليه ويتصدق به أدياً له، بمزله ألا وحدث بيد البائع سواء، ولقول لتابي: في أنها تكسر على المنتاع ويتصدق بالتمن المستاح ويتصدق بالتمن المسترى وقد كسرت عليه الخمر، ولا أن بأخده الدائع وهو لا تحل له لأنه مسلم.

وأم إن كان المائع صرائيا، فقيل أنه يشصدق بالنص الصد على كل حال، قبضه البائع الأرام بقبضه، وهو قول سحنون، وقيل لا يتصدق إذ قبضه، وهو قول ان لهاسم، فيفرق في هذا الوحه الحكم عند سحنون بين أن يكون البائع مسلما أو صرائيا على ما ذكرته أن وقد قبل: إن كان لبائع نصراب وقد قبض لتمن، كسرت على المبتاع وصح السين للدئع الذي قبضه، وإن كان لم قبض لتمن كسرت الحالم عليه و لنقض البيع وسقط لثمن عن لمستري.

يبتعصل. إذا وحدَّت الخمر ببد المشتري، والبائع لصرالي، بلاثة أقول، أحدها: إنها

الله بالرائقوسين: سقط في ع

الله الرحم سقط في ع

^{2/11} من شرع لكن شكاح المان شرع لكناي من 1/11 من شرع الكناي من 1/11

الله الله المقراص

[&]quot; للافظ أن المؤلف أحد السيالي علي اشاء إلى في أهد عليها من كشاب المعلمات لابن إلىب دون أن الشير إلى ديب الجام الطراء الثاني من من 15-99، في كتاب عجاره في أرفن حرب

⁽⁵⁾

مقصورة البرات السيادة أم المحلات فيهاعية الدوليا النقطة أو لد نجر الأماد فائك بدعة على عكس براب للعادل أولاً ستن النوالقاسم عبد قال لا أورات العدل وجد أو معردته براها وينظر إنهها وتراب عبد أنها بقر زماد لا بدري بنا فيه فلدلك الرقم المدونة كتاب السلم لأول في 37127

ر" في سي وسنه

⁸ الأولى سقط من ع. ومن ساحات كلمه "أنتيته حال الساحرجها في المان ولعنها تشهر إلى أن هذه بسالة نعيب من كناب المقدمات لاس رشد من كناب التبحيرة إلى أرض عرب الكن عولك أعده صنياعة ما كشه اليار وشاه وجعد في ثلاثه راء حسيد جاء في شان رجع مقدمات، ص (15-16).

ه بين النوسين: سقط في ع.

الدين يتوسين سقط في ع المي عديد سيوع الان ي ع أن يستقلكيا أن هذا لوجد ستط في س الما الديع سقط في ع الاحتياس التصريي الاحتياس الكورة

تكسر على البائع، والدني: إنها تكسر على المتاع، والثالث؛ لغرق في ذلك بين أن يكون البائع قد قبض الثمن أو لم يقبضه "منه أحدا (!)" و ما بن كان لبائع مسلما فلس في ذلك إلا تولان أحدهما بنها بكسر على البائع مالثاني إنها تكسر على البتاع، ولا فرق في ذلك بين أن بكون لبائع قبض لتمن أو لم يقبضه (أثا وأما إن لم يعتر على ذلك حتى السعمك المستري لحمر فبن كان مسلما المتر فا من مسلم، قصدق بالبص قبعل الله متما المتر فا من مسلم، قصدق بالبص قبعل المعالمة على متلاك من عدالي، حدان بالبسر إلى كان لم يسهما بتقال المراق على المتلاك بالا أن المتلاك المتراق والمتكال المسلمين وإن كان نصراي مسرى مسرى من مسلم تتبل إله بعود من الخمر وتكسر على البائع والقص الما يرسقط المسلم سن ويلد إلى أن المياء بنيي وتتصدل ما أن المياع بنيي وتتصدل بالتمان على المساكن قبص أن لم يتبعل، وهما إذا الخبر مكملا.

أن إن كان جراق سوا، كان المبتاع مسبد او تصراب المصلى السع ومتعدل بالسو تبييل والد شيطل اول كان البائع مسلم أو عمراب الله يقصدق به إن كان له تعديم ياتيان اواز كان قد قديمه على خشلات، مديدة الحصيين المول في هذه المسأد، وبالله مناحات شوفيق الاعتراف الدارات.

((حكم المعاملة بين المسلم والحربي))

> () مله أحدا منقط في س. () ما بين القوسين استط نبي ع () ما بين القوسين، منقط في ع (⁽⁾ لا شايك به استطاقي س أفي ع. رجن مشرك معاشر.

الفعاء على من البيدائد إذ كان يرحم تمعهم را تشكن منتم الله المختلى عام المورا المصاف والكنان والملاسل الله فلأمر فيه خليف، قلب: وليس الحرير كالمصرب الاعتراعيات الماليات والأعلام رئيبها إرفات كبسر، فلا بيام منهم بعال، وكليت بعد حكم الحربين والمنسيين من أهل الإسلام فلا يساع منهم كل ما فيستقوست أن على أن السيس من سلاح وكرع وعبر دلك تما لمد فيد تقوية على حرابته الدائم وتسادهم، وحكم بيع انقاف لها كحكم بنعم الافل الحرب، منعمون من شراء القياح في السيائد حيث باجي أن سيكن منهم بسبب لمنع، وأما الشعير قلا بيان لهم في شدة ولا رفء، لأنهم بعشوته إلى حير نامهم الله وأمه بتقوون على الغارات وبعدم البنع في شدة ولا رفء، لأنهم بعشوته إلى حير نامها أشد وأعظم من أذاهم على أرجهم،

السَّلام شاذً) (1)، بوَل البحاري رحمه الله على هذا الحديث باب الببع والشراء مع المشركين و هل الحرب، وإذا تت اجواز (1) المعاملة، قلا يجوز أن ساع منهم شيء يستعينون به في

حروبهم من كراع أو سلاح أو حديد أو تحاس، لأنهم بعملون منه الطبيول، ولا شيء مما

الترينون به في القتال أو تكول فيه إرهاب للمسلمان، ولا ما تتخذون منه الراياب من حرير

واللحم والسروح والمهاصد والبسط الكتال والنسوف والطعام من القمح والشعير. يولد ني

بدأل بن حبيب في نفل تحرب ونفل العيد فلعرق من حسل السلام إحرير والعديد والتحاس والأدو وتخلل والبعال والحسير والغرائر والأخرجة والرفت والقطران والشاعع

وقد منع أهل مدهب ستمحار الخواست من بيبع فيها الفصوبات، الأنها معونة على ما لا يحل "وبأخد الأجرة فيس لا يحل" (١٥ لفساد ذمته، وكذلك من يبيع فيها السيوف والرماح وغير ذلك من آلات الحرب، وكذلك النعال الدي يسمر في قوائم لخيل (١٥ وليفال،

بالأمر لبين المتدعد".

المرحة لإما اللحاري في فيحمه البيد الذم الن الم

² حوار معط نو ع

⁾ ملايس سعد في ع.

^{- .} ' في س السية ليم '

تی تن سریه بید

ۇ) قى س، خيوىلىم،

۱۵۰ فی س ویعدمه

ا" " وردت فدد لحمله فكد في استحيان والمصى ليبر راضح.

⁽۱8) ما باين للوساين: سلط في س.

الله الحين ع العلم الحين

لأن الفالب البيوم ولمعيهود ممن يشتريها لا يريد بها إلا أذي المسلمين. قال أبو الحسن اللخمى: ويتصدق بالكران إذ لم بعلم ذلك حتى القضة المدة، كالذي يكري حافوته من

قال أبو إسحاق التوسي . ' . فإذا بيع (2) شيء من هذه الأسب، بن لا يجوز بيعها. له، فإن لبيع ينفض ` وتُرد إلى مالكها، فإن تعذر دلك نم حكم لتمر ! ثلانه أقوال. -

((1)). فقيل بنصدق بمجموعة. وهذه بناء على أن البيع لم بنعقد ولم يصدف محلا بالتمن. حيش أخد من غير عوض وملاحظه أ إلى تعليب لمنع المعرمة واعف خكم

((2)) والناسي أن تنصدق بالزائد على فيمته لو بيعت لمن يجوز بيعها له. وهدا بداء على تبعيض " مدفع رعدم للغلب، أهنا أصا أحد الالول في مسألة السنسنة

((3)). ولنالت عدم النصوق، وهذا بناء على تعليب المفعة والله أعلم (10

ولا يحوز أن بياع من أهل لحرب العبد النصراني لأنه بكون دليلا على لمسلمين وعوره عليهم. قال اللخمي وهو في النساء أحف، وجائر أن يعتدي سهم السسون بالعبد التصواني ويأم ولد المسلم النصرائية. قال ابن أبي زيد: عني ألاً بسترفوه، وبالنفي عني ا الشرط أبضا ألاً يُسترق قاله سحنون.

فأما معاد بهم بالخمر والحزير، فقال أشهب في العشبية لا يجوز لأنه لا يحل 17 الدخول في قافلة من لخمر بمعصية. وأجاز ذلك سحنون، وفالد لأنه صرورة، وقد روى عن ابي القياسم أن دلك أحب من الخيل والسيلام. يريد لما على السيمين من الضرر الشفي فيدانهم بالحيل والسلام، وانفق على حول مفاد نهم عا تنزينون به في عبادهم وكنائسهم. وإن كان قد خناف في مسابعتهم بدلك في غير الفداء على قوللا، فعي سماع ابن القسم

أستقر فقرس الأعلاء

* في ١٠ عبر واصحة.

6 رائله علم سقد في ع.

" بی ع تعییب

⁷⁾ دی ۽ لا پحوز

ه في س. الصر، إلى

(2) في س، _بدع

و لسلاح إذ الم تقبلوا في الفداء غير ذلك. فلا تأس أن بفادوا بها. فان ابن حسب، مثل الرجل والرحلين والشيء بعد الشيء. وأما الشيء لكثير الذي تكون فيه الفوه الطاهرة في العدد الكتير، فلا نجور وأجار دلك سحنون إذا لم نرج فدائهم بالمال. وذلك إد^{رك} كان لأسبير في بلادهم وأما إن قدمو به أمان، فبلا لهادي منهم بالسلاح، فإن أبو إلاّ ذلك أخذ منهم بالقبمة قهر ، ولم تتركوا ترجعون به إلى بلادهم، قال

في كتاب لحهاد تخفيف ذلك، وحكى ابن مربن ¹¹ عن أصبع ^أن ذلك لا يجوز. وأما الخبل

ذلك الراحيس في الواضحة.

وختك في هذا الأصل على أفوال: أحده: أن لهم أن يرجعوا الله إن أحبوا، وهو الذي بأنبي على قول بن الفاسم في لعبد بسلم تحب بد الحرسي إذا قدم بأمان' ⁽¹⁾. فعال: لا بيام عليهم أمن أسلم (3) من عسبمهم، وسركون إلى الرجوع بهم إلى بلادهم، وقيد احتلف لروالات عنه في هذا، في العنبية قفيل ليس لهم لرجوع بهم، وقبل لهم ذلك في .ذكور " دون الإباث، وقال ابن القاسم في كتاب محمد. لا يُعلو " من الرَّجوع بهم وركن م، له بمنعوا من وطنهن، وقال عبيد ملك (8). بُعطي في كيل مسلم أوفر قيمة

والفود بأنهم يمعون من الرجوع بهم ويؤحذون منهم بالقيمة إن استنعوا عن فبداهم أحسر، لأن مالك قال في لعتبية: يجب عني المسلمين فداء أساراهم بما قدروا عليه وكيفما فيروا عليه، حكم عليهم أن يفاتلونهم ⁹⁷ حتى بستنقذوهم منهم. أن له يقدروا على ا فدالهم الأحكن ما بملكون فذلك عليهم، بربد أن القمال لاستنقاذهم النواحب لقول الله تبــــارك ونعــــالى. (وَمُالكُمْ لا تُقَانلُونَ في سَبيل للَّه و لَسْتُضَعَّفَينَ منَ الرَّحَال والنَّسَاء، والولدُنان لَذينَ يَفُولُونَ رَبُنُهَا أُخْرِجُنَهُ مِنْ هَلَهُ الْقَرْآةِ الظَّالِمِ أَهْلَهِـــ واجَّعَلُ لنا مِن لَدُنك وَليَأَ

المستمر فهرس لأعلام

[&]quot; من أسلم" سقط في ع.

لی س ت ا ہی ۾ انهر اُن پرچعوں۔ . پاھان، ميفظ في س في ع اللاكران دي ع. لا يمنع. ^{۱۵} هو اين الماحشون ⁰¹ فمي ع: القانمون .0 في ع الأستعادثيم

مسألة: «فيم عترفه المسلمون من أموالهم بأيدي النصاري»

وسأله رضى لله عنه الأميار ابر الفاهر تمم بن يوسف بن تاشفين أصلحه الله فيسما اعْتُرَفْتُ (١) لمسلمسون بأندي لنعب ري الدحيين إلى قسرطيسة من طليطلة أعب وهي الله المشاري أن ريب الشعارة عند تسلح السال تستؤال من أرب التي أخر حرق فيبيده جوراني ريس لله عبكم فيما أعبرت هل لمناهد من أمالهم بأندي بحار أهل طبيطلة لداخلين ل بينا بمحارة بعيد و أصاب جيئة أنا ماليم ما ياعبره أنا وهيوه، إلى أن بياني سنرية المتدهم فينح أسيد من أهل فللطيد فياحدث هذه الأميري المعيروضية مع الساري المسلمان، وأن دلك قسما كان في أناء البناسا لكائمة لبنك وبينهم، وتبت هذا من قبول السدا فل تحكم في ذلك بدرية إلى معترف الأكم الحكم فيما السحقم السلمون لعطيهم من بعض أو ٢٧ وكشف إذ الدعني أرباب هذه الأقبر أن المعشوعة بأن لهم أساري بطليطية في ا دور هالاء البحر " وأنهم في أحدو في الهدية على ما تقدد، هل فهم رتهان من زعمل أن ولك هو عندهو من الكنحار المدن عنده، حسى برودة بن عندهو سن الأبيري أو لام الأ للُّم للله ما يحم في ذلك مأجول ال شاء المدا

تأجاب رضى المدعية إد السبب ليستد ليشهر الما وعبارت سرينسيم على يلاد المستمين فأسرت الرحال أخذت الأسوال، قلا شهد لهم، لأن العهد في الدخول إلى يلاو المسلمين للتجاره، إنى أعطوه على أن يكفوا عن المسلمين. ولا بغسرون عليهم فيماسروهم وبأحذو أموالهم. فالواجب أن ترهوهم وما معهم من الأموال فيما أخذت السرية الحارجية. من عندهم من أساري المسلمين وأموالهم "حتى بوقو بدلك إليهم" (٢) أوحتى ينتصفون في مفنولهم للورتة (١٤) فإن أجار إلى ذلك وبعلوه. نقبت الهدنة على ما كانت عليه، وإن أبواً من ذلك، انتقضت وكانوا حرباً، وكان التجار المرتبلين أساري لمسلمين ا⁹ وأسو لهم فيينا

. أأنا المعترب بالشيء المداد عليه، محمار الدموس، من 147، وقد وردت في المساوي اعترفه وهو الصعر.

أقبى س؛ أعادها الله، ولني ع؛ أعادها للإسلام

) في ، يحكم نصرته إلى معرته

^{رہ} أو لا، حقط في س

(6) ما ين القوسين؛ سقط في س.

7) الما معي المقوسس، سقط في ع.

(8) ما مين القوسين" سقط بي س.

ا (() سببین سقط فی س

والجُعَلُ لِنَا مِنْ لَدُنكَ نُصِيراً) (أُ فَاإِذْ رَضُوا بَالْفَاءُ وَخَذْ (كُ لَالُ كُونَ وَاجِبِنا، لأَن بدل المفوس لاستنقاذهم عظم من بذل المال.

قبال ابن صبيب. سمعت أهل العبم يشولون: يحب ذلك على الإصم والعامة، وهو لمستحسن في الحاصة، وأرى أن ببتدأ عال الأسبر (٥) فإن لم يكن فبيت المال، فإن لم يكن أر كان ١ عنوصل إلى الفداء سبياء فمن لاكاه على المستحسن من المذهب فين لد بكل فيدي حسنع السنسانين علي الغير الأملوال. إذ كان ما يتعلى بدالا يستنفاق أمر لهم، وإن كان يستنفرقها فتناه تحسيفها أفهراك بعديدا حبيع الندرس والأمران بي فناهم تكليف بدركور إلى الاحواء بهماء راسد أعثار

سب یا ۱۱ے الأسر كرد افتاكاكہ بعلج أبي صاحبه زايليمه الأروعاب تسمرا

وكنتك للطبيب لحجف عل ترليب أن وسيد رفتني لله عند أأ صحاريا إلى نعص ا المحالية عن بسائل سالة عليه الشهاد وإما الأسس الذي لا موجد سيمل (١٩٥ إلى التكاكم الأ بالعلج الذي ألى صاحب أل يسعم إلا بأصعاب لمنه الداو من أن يؤهد منه في لك الأسيير بالاكتر من الثمن الذي اشتراه به أو من القيمة الذي نساوي على ما يعرف من حالم في للده. ويرجى أن يفتكم بها أهمه (^{لا)} لا فيمنه التي يساوي على وجه دون الاعتبار بحاله وما بعوف من الرغبة في فدائد، لأن العلوج بشترون لذلك فيرتفع به قبمتهم، والمد

أأكامه الآمل جورة الضحاء

فيي س أحدوا

ا مي ۽ عندن باد اسجر

^{&#}x27;' في ه استعرق لايسرا.

^{ر)} في و إحبه الله

^{(&}lt;sup>6)</sup> في س الم يوحد سسلا

^{م.} في ع. فيلة، وقد رودت بن فتاري بن رشم أصاً، السعر الأولى، بن 1886.

⁸ هكذ في النسختين وقد وردت في القتاري عشه ا

⁴⁹ قتاوي ابن رشده السير الأوباء ص 536.

لهم. وما أتبت من لناس في شيء مما وجدوا بأبديهم أنه له وملكه أخديه السرية الخارجة من طلبطية بعد الهدنة، قُضي له يه، وبالله التوفيق (أ).

ولا خلاف في عدم الكراهة في الافتداء منهم بالدنائير والدراهم المنقوشة إذ لم يقبلو، عبرها، واحتلف في مباعثهم بها في عدر الفداء، وكره مالك رحمه لله معاملتهم بها في الله في الله في الله بعالى، قال الله كنائه: عسهما اللهودي والنصرائي واحالص قديم وحديثا لم بعب دلد حد من أعل العلم علمناه، ووي عن ابن لقاسم جازته، وقد كتب النبي، صلى الله عليه وسلم: بسم الله الرحم الرحيم في كتاب إلى بعض ملك الرود.

. فرع الله (افي لتعامل مع أهل الحرب وأهل الذمة والمستأمسين))

يجوز لما أن تشتري منهم أولادهم و منهات أولادهم إذا لم نكن بيننا وبينهم هدند تمنعنا من ذلك، وأما ما قدموا به من أموال للسلمين حازوه (⁽⁾ في أوان حربهم ⁽⁸ فغال في الموقة: لا أحب شراء دلك منهم، وقال محمد بن الموز: لا بأس بشراء دلك فإن حاء

صحبه كان له أحده بالنمن. قال. و شمر ، العبد المملم منهم أقبصل من تركه إذا باعود والأمه عندي أكد منه.

إلا أن مالك رحمه الله كوه أن بيمع الرحن من الذمي سبعه ستانس أو دراهم يعلم أنه حدها في حسر و خرس ولم بر بأسان بأخد دلك في دين له عليمه، وها عن طريق لتنزه ولورغ، وأما في نتياس وما يوحيه لنظر فهو حائل، لأنه ماله وملكه، لا نصبع لنا برعم من يده، ولو أسلم عليه لسباغ له ملكه، ولم يكن عليه أن سبحي عن شيء منه، دلك، إذا ياع يذلك بديدر لحمر من دمي واما إن باعها به من سسبه فهو سند، لأن سحون بري أن ينصدو به على لمساكره، وإن قبضه، خلاف لابن لقاسم، فعلى قول سحنين لا يحوز أن بيعه بقلك الديبار سند إذا علم أنه تمن للخمر التي باعها من سبلم، إلا على تأويل ضعيف وهو أن لدينار لا يبعين للمساكن على مذهب من يرى أن لعين لا تتعين.

وأما القسم لثاني: وهو إذا كان التعامل بين لمسلم والحربي في بلاد الحرب، وهذا القسم يستلزم الكلام على مسألة التجارة إلى أرض لحرب

((التجارة إلى أرض لحرب)

عال الإمام أبو الوليد من رشد رحمه الله الحروج (١٠) إلى بلاد الحرب لشجاره في البر

^C ځاتم سقط دی س

⁽³⁾ أخرجه أبو دود والنسائي وبن ماحه. رجع كنور لسنه ص 16.

⁽١٩) لأية 28 سورة الثرية

¹⁵ ما بين القوسين سفط في س

⁽⁶⁾ في ع مساله بدلا من فرع وقد أحده بنزف من مبدمات ابن وشد كتاب استجاره إلى أرض الحرب. والمفترات الثلاث ها هي فصول في كتاب الفدمات، الطراض 156 -157 حرا 2

⁽⁷⁾ في س احاروه

⁽⁸⁾ في س حربتهم.

لاية 60٪ سورة السماء

ائ فی ج وف جروان

المحاجمة المقرة المقرة

أخرجه بن عدي والسيمي من حدث بن هردة وهو حديث ضعف الصرا الجامع الصغير سبرح قيض الدير (ص. 163) وبي الدي مدارمي بالأمامي بالأمام وها عدد السلام لصغر بن المثلث - صغر إلى القوم إذا السمور (مرأو) (مؤليم ودماءهم، ص. 1735).

⁵ بي يار يعيى عروج، ومتدمم القسر نعلها البولب من كتاب فقامات لابن شد. ص (37.5).

والبحر مكروه، كرهه مالك رحمه الله كراهية شديدة، قال في سماع ابن القاسم، وقد سنن على ذلك، قال: قد حعل الله لكل نفس أجلا نبلغه ورزقا تبقذه، وهو تجرى عليه حكاسبه، فلا أرى "ذلك" (1) الا أكل بعض أشياخي عن الإمام أبي عبيد الله المازي رحمه الله قل وقد وقع بان قرم تنازع في أموال، فظلبهم فاض البلد بالبيئة، فستشيد أحد الغرماء فل وقد وقع بان قرم تنازع في أموال، فطلبهم فاض البلد بالبيئة، فستشيد أحد الغرماء المناسبة، في مناسبة عمل في الاه الحرب لنتجاء وقضي بأرباح المستشد الترب، في من بالموضع من لنقب، بعد أن سئن المسيرة عن ود سي لفه إلى دهور سد الخرب، فاعتدرا عبد دلك بأن دخولهم إلى كان في زمن شدة وعلاء، وكان وكان في زمن شدة وعلاء، وكان ذلك شكر له الله على داد به سندوسه

وسالي "عن دلك فلم أو علون فوقع التوقف إلى أن رفع الكناب إلى تسخم من محدد عبد الحبيد من العناق العالم الأولك بيس بعدو، لأن الله تعالم الدوائل عن الحبيد من العناق العالم الأولك بيس بعدو، لأن الله تعالم الدوائل عن الحبيد الحراء الحباء المسركون نخس فلا تقرّلوا المسجد الحراء الحد العداد المائل المناقبة الأولك المسجد عبد العراق المناقبة الأولك المناقبة المدود عبد مع حدود العلم المناقبة الإسلام على المحكد سبحد المناقبة والدائلة والدائلة المناقبة المدائلة المدائلة المدائلة المدائلة المدائلة المدائلة المدائلة المناقبة المدائلة المدائلة

فكانت الهجرة إلى استى صلى لده علمه وسام قبل فتح مكة على من أسلم من أهلها من أهلها من أهلها من أهلها وحدد مؤددة، افترض الله عليها لهفاء مع السول عليه السلام حيث استفراء والتحريا معه حيث بحول، فتصرته ومؤازرته وصحبته، وللحفظوا عنه ما يشرع لأمته، ويبلغو، ذلك عنه إليهم، ولا يرحص لأحد سهد له الرحوع إلى وطنه وترك وسول لله صبى لمد عليه مسلم، ألا نرى أن وسول لله صلى الله عليه وسلم قدل في حجمة الوداع، «لا يُقيمنُ لغنا أخذُ بلكة يُعد يدل ثلاث الله عليه لله مهده، من آمن من أمن مكة بالنبي صلى الله عليه وسلم وهاجر إليه ليتم له بالهجرة و لمقام معه، وترك العودة إلى الوطن الفاية من العضل الذي سبق لهم في سابق علمه، وهم الدين سماهم الله بالمهاجرين.

الله عليه وسلم: (مُضَنَّتِ الهِجُرَّةُ لأَهْلَهَا) (10). أعليه وسلم: (مُضَنَّتِ الهِجُرَّةُ لأَهْلَهَا) (10). أي قازو بها وحصلو عليه والفردوا بفضلها دون من بعدهم، وقدل عليه السلام: (لا هجرة

أداب لحقط في س.

الله الله عن بن رشد السيمي اللغن عن بن رشد .

ا ما دین القرسین استند می » ا

^{*} الكلام لا إلى متصلا بحديث لإمام المدري لأمامن بلامدة من الصائع أواجع شجرة المور الزكمة سد 307 من 117 أ

المطر بيرس لأسلام ورجع نفس السألة في معمار فن 1310.

¹⁶ لأية 28 سرر، الشربة

اً والعَيْلَةُ النَّقْرِ، محتار الدَّسوس ص 44،

الله 23 سورة لأعدا

¹¹ لاية: 16 سورة السنة

ري (²⁾ في س: فسمه.

⁽³⁾ نی ع استورد

⁽⁴⁾ فی تا مخیر

الآية 66 س سررد الساء .

⁽۳) ما بين القرسي سقط بي ع.

⁽⁸⁾ لاية · 98 س سورة السساء.

⁽⁰⁾ أخرجه اسخاري – المحلد الثاني – ص 139 .

^{. &}lt;sup>(10)</sup> أخرجه مسلم = سجلد لثالث + ص 1497، والبحاري المتعلد الثالث اص 65 -

بَعْد الهنتج، ولكن حهَدٌ ونيَّه. بإذا استنفرتُم بالغُرُور، (11) ي لا ببسسي أحد من أهن مكة ولا غيرهم هجرة بعد الفتح. فيما بدلك درجه من هاجر قبل الفيح، ويستحق أن يسمى بأسمائهم وبلحق لحملتهم، لأن فرس الهجرة قد سقص، بن الهجرة (³⁾ لازمه بالليمة إلى بوم المساملة بإحساء لمسلمين "أسى من سلم بدو الكفر لا تقسم عها حسب اصري علسه أمكا مسيم، قيد يا رسيول لند صعى البدعليب وسند أن يري أص كن مُسلم القيمة مع المُشرَّكِين » " لا أن هذه الهيجره لا نحر على المهاجر الرجوع إلى مطبق إن عبد دار بدن او سلام. كنت حرم على المهاجرين من أصحاب رسول الله، صلى الله عليم وسلم، الرجوع إلى مكة الذي ذكره الله لهم من القصال في ذلك الله

١ (حكم إذفامه بدار الحرب والسفر النها) ١

فإن وحد بالكتاب ولسنا وحداد لأمة على من أسلم بدار لحرب وإن كان له جا اهل أن يهنجره وبنجل بدر تستسعا، ولا يتُوي ابن مشتركين، وغيم بين صهرهم لسلا محرى عبيه أحكامتهم فكيف بدء لأحد الدحول إلى بلادهم حيث تجري عليه احكامهم في نحيرة أو غيرها؟ وقد كره ماك رحمه لله تعالى على أن يسكن أحد يبلد يسب فينها السلف، فكيف ببلد بكفر فيها بالرحمن وعبد فيه من دونه الأوثان، لا تستفر نفس أحد عبر هذا، لا وهو مسلم سوء مريض الإيمان كفلا يجور لاحد من المسلمين دخول أرش الشيرك للنجارة ولا غيرها إلا لمددت مسلم، فإذ دخلها لعبر ذلك طائعا غسر مكره، كَانَا ﴿ أَذَلَكَ حَرِحَهُ فِيهِ ، تَسْقُطُ إِمَامِتُهُ وَسَهَادَتُهُ. قَالَ ذَلَكَ سَحِنُونَ وَيَنْبَغَي أَن يحمل قوله ال على لتنفسير لهًا في كتاب لولاً، ولموارث من المدونة، من إحارة شهادتهم لاحسمال أن

كونو لم يدخلوا إلى بند الشرك طائعين 'وإنا ردتهم الربح إليه، وهم بريدون غسره. وإن کان لکتم علی اُنهم دخلو (۱۱) طائعین، فلعله عما اُحتار نسهاد بهم نعبد آن تابوا وطهير صلاحهم. وهذا محتسل، فيتأول نوله عليه. لأنه بعد أن نجور شهادة من سافر إلى أرص حرب للتجاره وطلب الدساء وهو عارف أن ذلك لا نجور له، وأن أحكاء الشرك تجرى نبيه وبي هو أدبي من هذا أن تجرح الشاهد وتسلط شهادته، فتواجب على ولاة أنَّا المسلمان ال منعود الأمن الدخول إلى بلاد لحرب للشجارة وبطبعوا المرصد في الطرق والسوحل عنعون الأمن أرد ذلك، حتى لا يحد أحد السبين إلى ذلك، لا سلما إن خشي أن تحملا ا اللهم ما لا يحل بيعه لهم. مما هو قوة على أهل الإسلام لاستعانتهم به في حروبهم الا

وحكم بلاد الخورج ببائفين الما بدرهم. الداعل إلى بدعشهم حكم بالاد الحرب، على ا بحيو منا حصلته لما تبت من إهائتهم لمن معمهم من أهل السنة، واحتيقارهم لهم، وجري حكاسهم عليهم فلا يحن لأحد من أهل السنة المقام بها والدخول إليها والحالة هذه واللما

ونسم أبو خيين بنعمي السفر إلى أرض لحرب عني ثلاثة أنساء:

(() حدد أن كون من سافر إليهم لكره أنه على فعل ما لا يجوز من لتنفرت ثاليتهم أو الأصديمهم أو على سرب الحمر أو الرنا "فين كان يلزم شيء من ذلك" (⁰⁾ لم يحز

((2)) وإن كن لا لكره على شيء من ذلك. ولكن بناله ذلة وصنغمار "" لم يجر أيضًا، الأول أسد أوهو في كله مستجرح أي محرح" (١١).

((3)) وإن كان سفره إليهم كسفره إلى أرض المسلمين، إنه الؤخذ ععارم على ما بأتي

⁽¹¹⁾ كا ما المحاري، في 1435 و عام، مسلو 1477 و جامع الأسوال لان الأسر إفيا 142 م. 1415.

ا رواه وو والشرمدي من حدث حرب المنبع الكنان (۱۰۰۱ وجامع الاصول لاس الأنس (- عد 2014 ص. 2015 و فحامث الصفية ا - صفية الألساني دراج مسئلة الأخاريث الصحيحة الاسام معمد تأجير النبي الاثباني الس 2030 مس الكتب الإسلامي−

أند يتل تداسين المقط في الأوقد ها، في كانت المسائل التي تقلت سه السيالة. المدي دخرة المداسم أص: 27151

[»] و لمويُّ المقدم، محتد القاموس، ص: ٥١ -

^ج) می م: (سلام

⁸⁾ في ع. مكروه دن

⁰⁾ فبي س: ګلامه

أم بين الفرسين سنط في ع

نی س وقد هو می هده

الوالي واليء

يفل ماڻان ماميوم لنجارد ۾ اُرس جرب مي مقدمات ان رشد من ص 134- 3- 134 د 3

لغة الدهية رياوً ما بالشرارانجة ومان، فأحدر الصحح، ص 65

ب باين بقوسات منطق في ع.

ا بي الناء دائيله والمقارهم

م ان لفوسين سقط في س

به أو بخرج به كان لأمر أخف، وألاً يفعل أولى. ولا يبلغ به الجرحه.

فإذا نقرر أن دخول بلاد الحرب ممنوع على كل حال نحو ما ذهب إليه بن رنبد وغيره، ـ أو مموع بي حالة دون أخرى (1)، حسيما قسم ذلك اللخمي رحمه الله فحكم النعامل بين المسلم والحربي، كحكم التعامل سنهما إذا قدم بأمان، لكن هل بحوز للبسلم أن بعسر إلى سرياه المتصركين في أرض أحرب أو 12٪ الذي نص علما في التربيب بي الدالمة وتمدرك المع من دلك، أن قال محمد وتقصدق يتبرما أوبي، وكذلك بالجال يزل يقدر علي إردا ذلك على من جانه أقبال أبو الحبس التحمل إحمة الله تعالى: وقرل، في أخبابة حبسر ر حلق سواجم مي در ١٠ خبرت لا يعمو من تلاتنا أوجم - سينجبرز أن للزحل على وحيما السرابة والعصب والقبير والغليمة، ولا يجرز أحدًا ما التمسريا عليه ولا تعاليهم فيم الدار وتحسف في أحدث وجه المبع الله دينارا لدينارين نقدا إلى عن يصعه في الدور. وضي قول عبد الملك يستول " الدامساك قيات على الانا يستانيم " قد اختلب " إليا بحابية مي رض أحرب الله فقال بن لقائم لُحدًا وقال غيد للله بن لماحشور الإحدا علمه أفعلي هذا لا يرد ما أربا علمه، وحفل بن القائم ملكة ملك حقيقها ومراباته ربا موضيم رك مفرق عن ذلك، وعن السرقية وغييسة الوقية ! ... ودهت عبيد الملك الي ان سكها مع السند ليس بشا حسمي الأرار ولأما لما حاراله أن بأحد تبك الرسيد إيسكت مها فإد الديقسر إلاً على حد المنافع بالإكبرة أو بالصوع الأبالاستبجاء او بالوط، يديكي على شيء، فعلى قوله بجوز له أن نسك ما أرباه عليه. لأنه كان له أن بأحده منه لفير ريا إِن قَعْرَ عَلَى ذَلِكَ. ﴿ وَلا يَحْمَنُ إِنَّهُ لَوْ قَعْرَ أَنْ يَتْرَكُهُ عَلَى أَنْ يَسْتَحَمُّهُ أَنْ لَهُ دَلِكَ ا فاده ايرن دخلل إلىنا تأصان لم تجز سرفيه أموالهم ولا لمرنا بيسائهم ولا مراياتهم

والختلف في نطع مَن سرق منهم، فقال ابن العاسم: لعظم، وبنال أشهب لا تعظم، وبالحمدة،

'' بي س جالة "كتاب البحرة إلى " في بعدر الله بداء في (1/21). ''في ع أرسي أموجه السع، سبط في س بالنزاساتين للقطافي لل الله يحي الثود أي التقد في الن ام بين نبوسان الشفادي الر " في س بالشورة المالين القوسين النقط بي س

فقد اختيف في حواز المراياة مع النصر ني 10 بدار الحرب فالمعروف في المذهب المنع وذهب أبو حنيفة وأبو بوسف (2) والطّحاري (في وغيرهم إلى جواز ذلك، واحتجوا بأحادبّ غير مسلمة تركتها لطرلها والله أعلما

((حكم التعامل مع تريين من السيبين)) -

وأب حكم المتعاص مع المرامي من المسمدين علمه تنعت حملة كالهية في الحض أأعلم ا توتي احرم رب كان ذب أه عساره، رب ارزه في ذلك من وغييد وأسر ونهي، تلمن حيل بالوارد في ذلب روقت عبده القد حد بحقه بن النجاه، ومن ارتكب شب من ذيك. كور على مستونا. مستحلا ولهر مستحل أأ فالمسحم للربا كافر خلال الله بستناب. يار باب وإلا تسور تاله المدعور ومن ارس عام تأويت أصَّعاتًا الشور هُمَّ فينها خالدُون؟ أن يريد عادرا إلى مستحلان الرباء بأن معلده من الدر من صفات الكافرس، وقال عز وجل. (باك) الدين الله الله على الله ردار الدايدي من الرئال النَّلُه الماسين فيهن له النَّاهار، فأرثوا يحرب سن لله ورسولهم الأي إن ما تفعدا وطبيلوا بديد وبعصوا الله فأديو يحرب من الله وَأَرْسُولُهُمْ إِنَّ فَعَمُوا أَنْكُمُ مُحَارِدُنَ مِنَ اللَّهِ رَسُولِهُ لَانْكُمُ مِشْرِكُونَ، وأمن إن ياع بِيعا أَرْبُ فيه غير مستحل للرباء فعليه العقولة الشدسة الموجعة إن لم تعذر بجهل، ويفسخ لبيع إن كان قائما الله في قول مالك وحميع أصحابه

والحجة لذلك أن رسوب لنه صنى الله عليمه وسلم قاد. (أَرْتِيتُمُا قَوْدٌ) (في في قي ت السع فلنس له إلا رأس ماله فيض الريا أو له بفيض بالا يحل له أحده، وإن كان قسيمه

أفي س مريات المماري.

بصر فتباس لأعلاء

نفير دييرس بأعلاد

أني الشيخيين كيبك أحط

[.] أقد من هذا بدأ المؤلف ينمن عن معدمات التي رشد تحت متوان قصل ما حياء في الرب - في 1910. بطيرة مع مدونة الكبري -

⁶⁾ الاية 274 - 278 من سورة بسرة.

⁷ الايتان 277 - س سر 3 النقرة ا

^{*؛} في س: تقوموا.

⁴⁰ أحديث أمر رسول الله عبلي لله عبيه وسد استعدين يوم حسر أن سبعة النبة من المفت من ذهب أو نبطة صاعبا كل ثلاثة - أ باربعة أو كل أربعة بشلامة عبد فعاد البند ، أربيتُند مرَّدُهُ جامع الأصول - المصدر السابق - 1/167 وثير 381

يجب علمه وده إلى صحمه، فكذلك من أربا تم باب فلمس له إلا وأس صاله، وما فنطل من الربه وجب عليه أن برده إلى من فنص منه فإن لم يعلمه تصدق به، لقوله عر وحل. أوإن نُبِيْمُ فَلَكُمْ رَؤُوسُ مُوَانِكُم لا تَطْمُونِ وِلا نُظْلَمُونَ اللَّهِ.

وأما من أسلم وله ربا. فإن كان فسضه، فنهو له لقوله عبر وحل (نَسُنُ جُاءُ مَرْعَضُةُ صُ رَبَّهُ فَانَهُمِي قَلَهُ مَا سَلِفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ. ٢٦ وَلَقُبُولُ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْسَهُ مِنْهُ. (من أَسَّنَم على شيء ينهُو له) ﴿ وَإِنَّ إِنْ كَانَ لَوْ لَمْ يَفْتَضَ فَلَا يَحِي لَهُ أَنْ يَأْخِذُه، وهر صوضوع عن الذي عد عبيد. ولا حالف في هذ أعلمه، لقول الله عز وحل: (بأنَّه الذُّين أَمَنُوا اتَّغُورَ لله ودرُوا ما يُفي من الربد إن كُنتُم مُؤْمَنين) ١٠ تزلب عده الاسة بي نسسوه أسلموا، ولهم عند فوه أمو ل من لرد كان أربوه عليهم، وكانو اقد اقتضرا بعضه منهم ويقى بعضب، بعق الله لهم عب كالر السناموة، وحرم عليهم فتصاء ما للي مته، وإسل نرك في العباس مر عبيد المثلب (ورحل من سي العبيرة للسفال في الربات "فالمات، لإسلام وليسا أمول عنفيسه في الرباء بأنزل الله تعالى الانه بتحريم اقتضاء ما يقي لهما من الربُّ لم يعصبون الله أن أربيون لله صلى لله عليمه وسلم في خصيت بوء عرفية أي حسمة الود به: ﴿ إِنَّا أَنْ كُنَّ رِدِ كُنَّ مِنْ أَجَاهِلِمَ مَهُوْ مُوصُّوعُ وَأُولُ رِبِّ يُوضعُ بِهِ العُبُسِ مُنْ

فأن يعض السباخي: ﴿ وَفَي هِد مِنا بِدِنَ عَلَى إِجَازَةُ الرَّبِأُ مِعَ أَهُلُ الْحُرِبُ عَلَى مِنا ذهب إليه أبو حنيفة وأبو بدسه. لأن مكة كانت دار حرب، وكان بها العباس بن عسد المطلب مسلم، أما من قبل بدر على ما ذكره بن إسحاق (١٥) من أنه اعتدر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما أسر بود يدر و برد أن يفتدي. فعال له النبي صلى الله عليه وسلم:

(أَمَا طَاهِرُ أَمُوكَا فَفَدْ كَانَ عَلَيْكَ فَاقْدِ نَفْسِكَ، ١٠ و قبل فتح حسير على ما دل عليه حديث الحجاج بن غلاص على سار إليه هذا السيخ لا يسلم. لأن الابة مختلف فيها فيمن نزلت مع ما يؤيد (3 حديث ابن إسحاق والحجاج من عسام الفران وظو هر الأسهار، وتمام الحجاج والاستدلال تذكر في مسائل خلاف والله أعلم.

وفي كتاب بن المور، قال مالك وكره الصرف من خسار أوإن كان تصرانياً قال: ر لصرف من الناعم، حيا الي من الصرف من الدينارف بكثيرة القسياد فينهم، ولا يأتي بالتنصير، الدين من الذمن الحسار والمرابي، يحلات السلم، لما أباح الله السطاء . لجنزية ملهم، قال أبو محمد: قد أجاز مالنا معامله النميين وكذلك في كراء أرسب منهم إن لم بغرس قيبها شحراء أما اللحمي فقد أباح خدالأسمان منهم تصدرك معاملتهم أحداقي الكو هيمه من معامله من يعلمن بالربا من السلمين الأن المسلم لو باب لم ينحل أله بن في يده من الرب ولرده إلى أهمه إن عرفهم وإلاً نفسدن به أوالذمي لم أسلم حلُّ له من في بديه من دلك كله فالأمر فيهما مختلف، والله أعلم.

قام القرافي "أعي كساب للخبيرة، قال أو الدعاء سند بن عنان أ في كشاب الطراق كان لصرطوشي رحمه لله . يأمر أصحابه معاملة أهل اللمه. وبري أن معاملتهم أخف من معاملة المتعاطى للربال () وهي الراصحة قال مالك. ولهي عمر الأعاجم () أن ببيعوا في أسواف حتى يتفقهو في الدين، وقال مقرف وبن المحسور، بعني من لا يعرف تحريم الرب وكرهية لصرف عبر ماحزة. فالدرهم بدرهمان أو بع لطعاء فيل سميقائه. وشيه دلك من كبيرات الامور وظاهر الفعه، وأما خصات الفقه، فيم يرده والله تعالى أعلم قال بن القاسم في الكتاب: (المدرية ، إن مالك كره أن يكون النصاري صيارية في ُسوق لمسلمين لعلمهم فجارم واستحلالهم له. فالد: . رن ان يقامو امن الاسوال (⁹⁾ قال أبو

[&]quot; حديث كما أخرجه الحاكم إلما حاء أهل مكه في فداء أخراف عال المدس بالرسان لله رأي كُلْتُ مسلماً، وقال رسال الله حتى الله عليه وسند الله أعلم باللامك بإن يكل كما ثبور والله يجراني والماشيد والل أخويد، السند له ص. 1934. العفر فسرس لأسلام وإلى قد التقلي للشل من مصمات الن رسد

أأحر بهرس الاعلار

اً في ع أهناهن تعاشي ال

الم أس الأعلاج.

[&]quot; كتاب الصرف الشولة لكبري من 3/94

الاية با22 سورة السود الم الأند . 27 سورة النفرة

⁽۱۵) عديث سن بحر حد اص ؟ 30

⁴ الأيم 2*17* من سورد الذقرير.

^{&#}x27;'انظر فهرس لاسلاد

[&]quot;بالل طوسين سنط فو ع

عي ع الصاو ٢ سفيو، (وقع سسر المرغي الد ١٠٠٠)

الا توجه أبواه وه بالله رسى المساح كبور المساء ص. 33 . الاسل الأسواء لأن الأثنو، الله الله . 1 . 1 . وساي الدارمي في 2/246 .

[»] ما نسبه لأقب لا هو توادين أند في القدمات بحث عبران تصويل معتق بريا أمسلوع مع الدينة، عن 187.8.

في من اللحدين ، في المستاب لو إللجان، علجيج ما السناد لأنه فياجد السيرة، القرائقياس الأعلام

الحسن اللخمي عقب هذا الكلام؛ قد تغير أمر الناس البنوم، وكنر العمل بالربا من غير النصاري. فإذا كان ذلك كذلك، وكان رجلان بعملان بالربا أحدهما مسلم والأخر نصر لي. كان له الصرف من التصرائي أخف 'لأنه غير مخاطب بتحريم الربا على الصحيع من اللهميا الله ولأنه لو أسلم لحل له منا في يديه، كنان ذلك من ربا أو نمن خسر، ولو لأب سبيد لديجل لدما في بديد وهذا يحواما أشار ليبه لطرطوشي رحمه للد كمعاسد البير على كل حياد أخف من مسعيامله المربي، لأن المربي إذ. ناب لم يحل له منا أربي. فينا²⁴ روحيا عليه رده إلى صاحبه، أو الصناقة به عنه إن لم يعربه،

قال اصبغ رحمه الله في مال المربي وعناصر الحسر والفاصف والشالم وقارب الركاة. إنه في بيد كليد لا يحمي أن يؤخذ منه شهره دول شهره ولا تُشابِ ولا يؤكن ارلا يجور أن بداء ولا ا للمنتري ولا أبياع فيله ولا يُعامل فيه. فإن عامله فيله أحد وأنت أنه للخرجه كما وبتصدن لم. وبدا بين إن مهايفة من استغرق مالم الحرام حائزة إذا عامد الله بالقيمة ولد تجابم الم وأب هممه وصدقته ومعروف فال يحوز الأنه كيس استغرق سال ماله. قال بحرا له قلم معارف "أ بالأن أها البيان

((حكم ميرات أموان مستغرفي الذمة. . أ

وأب المسرات فلا يطيب المال الحرام للوارث هذا هو الصحيح الذي عبيب الكتاب. والسنة وإجساع الأمة، وقيد روي عن يعض من تقدم أن المسرات بطيب للوارث (٢٠ وليس ذلك تصحيح، والمروى عنه ذلك: ابن شهاب الزهري الله و لحسن النصري الله فروي عن اير شيبات المهم نم قال فيمن كان على عمل وكان يأخد الرشوة والغبول و لحسر الوفسس

سنل ليمولف أن خسص برعا مجتمر البراث مستقرق الدمة الشارافية إلى أنه سندكر الاستدالة ملية في موضعة، القر

ب بين الفوسين؛ سبط في س نی و سایت با با آن

اً في س٠ يي الموارث.

^{ان} الطرقطيس لأملام

) الطر فهرس الأعلام.

⁶ بن ليوسف العطافي ج.

كانت أكنر تجارته الرباء إن ما ترك من المال سائغ لورتتهما بميراتهم الذي فرض الله لهم،" علموا بخبث كسبه (1) أو جهلوه ورثم الظلم على جالبه، وروى عن الحسن أنه دخل على. عبد الله بن الأهنم (2) بعوده في مرضه. فجعل عبد الله يصوب النطر إلى صندوق في سِنه. مقال له به أنا سعيد هذه مائة ألف لم أؤه منها زكاة ولم أصل بها رحم، فيقال الخسير الوالده بعيد سويمه أتان هذه المال حيلالا قبلا يكن عليك ومالا الله أتاك صفواً ممن كدن ا له جموعا مناعاً. س باصل جمعه ومن حق منعه.

مس حجم من ذهب إلى هذا التول، أن عسر بن عبد العزير رضي الله عنه لما ولي. عظي حد الماء الذي وجده لمن قبله من أسراء الحور للفقها، وعبوهم ممن استحق العطاء، لأر دلك لعين قد صارت مطلسون على حالبه "كاني الذمية، وهذا لا حجة قبيم، لأن عبس ١ س عسد العزير لم ولي، أدى ما علم من لمقالم في بلت المال. وقلد كانوا للجملون الحالال ساء، وقد قال سحدان في العسمة: إن جن ما كان منخل سوت الأموال بالأمر المستنهم. واللَّق كالرَّ يقيمون فيم فينل في كتبر، وقد تقدر هذا مستوف ١٠٠٠

صال الدودي رميم الله لل سنان عن قبول الن سنتاب والحسن، ما أرى أن يتبت هذا ﴿ عندسة ويوانب لكان شاهر القران يره على هذا القول. لأن الله سبحانه بتقول: (من لعد وصَّم لُرضي بِهِ ﴿ وَيُولُ ٥ ولا حلال أن كن من صار إليه مال غيره بغير وجه سأنغ ٥٠٠٠٠ إما بغُصِب أو عداء أو رباء أو وجه لا يحوز له أخذه به. إنه دين عليه، لقوله تعالى ۖ أَوْلا ﴿ . تَأْكُلُوا أَمُوالكُمُ لَيْنَكُمُ بَالِنَاضِ) " وقد قدال في الرماه (وَإِنْ تُبَثُّم فَلَكُم رُؤُوسُ مُوالكُم لا تَظْلَمُونَ وِلاَ تُظْلَمُونَ ((الله أحق به من أهل بعده الله يكن وارثه أحق به من أهل الدَبُنَ الذِينَ أُوجِبَ مِن شَبِيواتُ بِالْكُتِبَابِ وَالْسِينَةِ وَالْإِجْسِمَاعِ، فِبْلِلْ تَجْعِل لفظة رمي

ا في ع: الحيث مكسيد.

الباس- ص 282/231

سن مسؤلف أن شوح أحكاء بيت ماء الفر من - 270 1721 وما ذكره هئا مثقول من بناوي بن وشد، السعر الاور، من:

في س. قد يكن يكن والتقديم مدك إذ بالكامل في طب الأولياء، من 2/145، وفي كتباب الحلاق والحرم - المسدر

⁽⁶⁾ الأية: 12 من سورة الساء.

في ع بغير رحمه.

رة. محررة.سترة. الآية 187.

⁽⁹⁾ سورة النفرة 278.

يها أن قائلها ولم يتعبرها أصلا تنقل لأملاك عن أهلها، ولا حارف أن هذا لبلت لو طولت أن هذا لبلت لو طولت أن في حياته لأعدى عليه أمن ظلمه بشيء، أو أرب عليه، فلسن مرته بالذي يسقط دلك عن أن أماله، ولا كبيره ما عليه من النباعات، وإن كان أهل لك النباعات لا بعرقون لكبرتهم ثم يبلغ ما كان بلده من ذلك لورثيم، ومن كان هذه للسلمة وأسر من أحصاء أتبائه فيا برب كاللفية لبي الس من محى بالبه أولها وثيره منها ملتنظها، وكسيس منا منا لا يعرف له دارت أأ

قال أو الرابد بن وسد فون كان وراله هذا بهالد فقر به فقف ساغ لهم ال باحدوه على سبين الصدقة من ها الشاعات، لا على سبسل مبرات عن مرزلهم، وقد مين أل ورتشه إن كانو ممن ينسقع بهم السلمون، ويعنى عنهم في وجد من الوجوه التي يجب أن برزفوا عليهم من بلت المال ساع لهم أن باحدوه أبقت الاسفاع المسمئ يهم على مدهد من بري حكم هد مال حكم التي الاحكم الصدقة، والقياس على هذا لقول أن بأحدوه على سبين المبرات الانهادا واي حكمه حكم التي ، فقد اسقط من التباعات منه للحهل يهم، وإذا استطاع على مدران البورقة بالسب كليا به إذا سنطاحق لورثة للحهل بعددهم أن كان مدران البورقة بالسب كليا به إذا سنطاحق منه للجهل بعددهم أن كان مدران البورقة الأوراق المقط مق اعل النباعات منه اللجهل بهدادهم أن كان مدران البورقة الأوراق المقط مق اعل النباعات منه اللجهل بهدادهم أن كان مدران البورقة الأوراق الأمران الله أضه.

فصل ((في بصرف التائب في الأموال التي حصل علب من الحرام وما يبقي له.)

فيل لندودي رحمه الله تعالى، فكنف سيبل من اراه التنوية ته بينده من الأميران الحوام؟ قال إن اكتسبيم من ونا فليره على من أربا عليه ما أربا به عليه، ويطلبه إز الم مكن حاصرا، قان الناس وحرده فللنصدق بذلك عنه، وإن أحده بظلم، فللفعل كذلك في

ذكرت. حيى يعلم هو ومن علم حاله أنه قد أدى ما عييه. قار طاهر كلامه هذ الفيستني

أمر من ظلمه به، قبل له. قبإن النبس عليه الأمر قيم نَدُر كم اخلال من الحرام ما بسده.

كيف عينع وهل بجزيه جراء من ماله ينتصدق به كقال من أن بكون بحزي كل من هده

حالته جز، معلوم مما بنده يقصدن به قلا وجه لهدا، ولكن ينجري قدر ما بينده من الدي

يجب علمه وده، حتى لا يشك أن ما يتى قيد خلص له، فيبرد من ذيك الذي زال عن بده

إلى من عبرف عن قبلصه، أو أرب عبيه «علمت عاللي) من على له قبل عني من وجوده

ترين ما يبيده. إما إلى المساكين، أو إلى ما قيم إصلاح المبلدين. حسى لا يبقى سنده إلا

أقل ما لحزبه في الصلاة من اللياس، وهو تما يسلمه من سرته إلى ركبته، وقلوب يومه،

لانه لدى نجب له ن يأخبره من منال غيبره إذا أضطر إلينه فرن كره دلك من بأحيد منه.

وقاري ها هنا المقلس (٢٠ في قولت) لأن المعلس لم تصر إليه أمر ل الناس بالاعتباء، عل هم

الذين صيروها إليه نسموك له في فول ف يواريه. وما هو هيئة لياسه وأبو عييد ` يوي

لا شرك للمقلس إلا أفل ما تجزي به الصلاة. منا هو ما برازيه من سريه إلى ركبيد. تم

كل ما وقع بيد هذا شيء أخرجه عن بد ﴿ وَلَمْ يُسَلُّكُ مِنْهُ إِلَّا مَا ذَكُرُكَ. حَسَى يَعْلُمُ هَدْ وَمَن

علم حاله أنه قد أدى ما عليد. ومن صاب من الأشب، المكروه، س الأموال سر ، فله أن

يحرجها عن مده سر، وأما ما ظهر منه وعمده الناس، فلا يزيل الحرجة عنه فيه إلا الاشهاد العالم، عن طب نفس منهم من الداء ما عليه، وما قدر أن يتحلل منه، ووجد دلك من أهده عن طبب نفس منهم من

غيبر حوف، ولم بكن أصله رشوة بي حكم ولا في منع حق عن الله أهله. ولا حلوان كاهن.

ولا مهر بغي، ولا إجاره مغنى رلا بالحق، وبما كان من عندًا، أو إن فتحليل هذه يحرجه

الطر فنوله. بم كن منه وقع بيند هذا شيء. أخبرجنه عن بناه ولم يمسك منه ﴿ مِنْ

الكلاء لا زال منصلاً لمد ودي وعد قبل مؤلف هانين لمستعنين من كتاب الأموال عن 163-163

عصم تحتك من وقتع علمين تشجع الدينون، وقد ذكر الوشر سبى قد البرق في عدد البرون تحت إن 371 ص 570، المسلور الباس.

[.] کمی م اس نسیدهٔ وما ورد بی کباب لاموان، اُنو علید - انظر فهرس با میزد.

^{ما} في س الاشهار

^{د)} بي س علم

^{*} انتهى كلاء الدودي. راجع .لأموال ص. 164. وتوجد تشاودي قبوي مشابهة في معين، بن 16714.

ا) فی س حضود مانیا

^{&#}x27; ' في بر لو طيب

^{&#}x27;'ما بين لفوسين سفيد في ع

^{.)} ما رود في هذه المساكة عليه المولف عن كتاب الاموال بدرودي اص 162 -

⁽⁵⁾ قبر معروفًا ، قد غرف من فتاءى بر رسد سقويه تبه السفر ۱۸۵ ص (۱۸۵).

⁶ ما باق الفوسان استطافي م

وحوب الإخرام ما كتسبه بعد خروجه لأول، وهذا بخلاف ما ذكره ابن رسد وحمه الله مي أستلته. وتعلى ذلك. قبال المؤلف وحمه الله: وسأله رضي الله عنه عن بعض المرابطين من أهل محلة أمير السلمين (1) مصره الله عمل كال يتولى الرعبية بالظلم وألم الصيم، تم ال ورجع في ولم. وتات والخلع عن ماله، وأحسن السريرة في حميع أفعاله؟ وهو سؤال مند بالأمراء عبر السياء كيماة عن كل سؤال منها فاندة خصرة، وهذا عمارات

١ بسر لا سوحه التي ابن رشد عمل تاب على الحراو وكيف للتصوف في هاله) .

للم الدر الرحال الرحيد، مواب المفقية الاحل أبي الوليد أدام الله عرد في رحل من المرابطان كان أمن بدوم بعض الرعبية بوالعد ذلك أألطاك الله للحلق حرج مما كان قلم رغرت إلى الله تعالم الرحيس حاله وتاب وصوف حسلة ما كان سفة فيسا يجم عيمة. بعد أن بيان أهل بعيم والمعرفة بسينم الله ما يحب في ذلك المال، وصرفه كبف أمروه به من طريق للسنة الدراية إن الله منشاعات من سيرات كان بيده التألفاء لتقسم وتمكما للغاف حاجا والصلحاء وهو صال خلال فلما يزعمه وبالذكر له أأأهن لعلم فلمه إلما سابع بدر عبير الدا أصبحك البدء مستمرا أأعني الإمطناء في "أ الله الباد مستعاد يزدي منه البياعات التي تقيب عليد، ونسته أن يجتهد في أدانها الله عتى بأني على حميع ذلك إن منذ الله في عمره إلى ذلك قما بري أفقات الله- أن وجبت عليه كفارة عن بالله. أو كدرة فضر ومصال. أو غير دلك من الكدرات هل عاج له أن لكثّر من ذلك لمال الدي ___ه أو لا؟ أو يرى تعصوم أوجب عليه من الإطعام؟ وكنيف إن كان الرحل المذكور لا لستطع لصوء، ولا يقدر عليه فماذا لجد عليه؟، وبين لنا صلحك لله إد وحد عليه الصورة، هل يستوي مي ذلك كفارة النمان وكفارة رمضان وغيره، أو غرل بسهما ، ويأن لنا - عزل الله على إذا كان بيده وجب عليه أن يكفر عنه من المال إذا كان كفاف لمُ عليه.

السؤلة والعراب وارد في فتاوي الل رشد السفر الثاني ا في 990 إلى 1800

وإذا كانت فصلة عما كان المعلم، بين لنا ما يجب في الوجهين، وبين لنا "أيضا" (" أيقاك الله- ما يجب عليه في وجه تاز. وذلك فسما يعطيه إخوانه من المرابطين ويعينونه به من دنانير وكسوة ونب ريفر وعنم ودواب وغير ذلك مما وقع عليه اسم مال، هل بهام له أخده وقدله سهم أو ١٦ فون أبحته له. هل بسوغ له دفعه فيما عليه من التباعات

والتخلص منه إذ أرقع بيماد أن معطمه الأعلى أجد التسوية (4 بين لنا هذه الوجوم كب ما عربنا منه بسؤله مه له تعرب، وتعريبا أيضاء ما حال من أحاط الدين عالم، هل بسوء له أحد الركاء المداوضة وأحد من سنة لمال أو لاً؟. وما حال من علمه تباعات أ التاس، هن له سعم في أحد الركاة وأحد من بيت صال المسلمين أنه أم لا؟ فبيئن لنا أعزل ، الله جمع ما سالمان علم وكشف عليه، نعتم الله أحرك ويحسن على طاعته عوتك، وبين الله ألقاد الله ختلات صحاب سالك في الله، وتنص قول من تكنم أفي ذلك ألك وتسميه إِنْ سَنْصَعَتْ رَخَّنَا ۚ ذَٰلُكَ عَنْنَكَ ﴿ قَلْ حَلَى مَرَحَلُ الْفَكُسُورِ فِي هَذَا ۖ لَسَوْالُ زَكَةَ الفطر مِن هَذَا أَ عال - 27 بكن لذ جميع ذبك مأحورا ال شاء المعالم إل

(حواب عن رشد حوب المسألة))

هاحات رضى للدعم بهذا لجراب. تصفحت رفقته الله وإباك سؤالك هذا ووقفت عيم، وإذ كان هذا الرحل الذي عليه التباعات من ظلامات الناس في أموالهم، قد ناب إلى الله تعالى ما قشرف، ورجع إلى ربه، وأدى ما تسده من المال لمن عبرف أن له قسله نباعة (أ) وحقول، ادفع الله عليه الله تبله، ثم تصرف بساقي سا عنده عسن لا بعرفه سنهم، وبئس من معرضهم حتى لم بين عمده سيء. فقد للغ الفاية التي عليم في التوية، وانشهى إلى النهامة النبي تحب عليم، فما اكسب بعد ذلك من المال وأفاده بوجه جائز فله أن ينفق

ا کن لفظ می س

(8) افه مقطعی س

^{دا} في بن النطع له كار في بدر

الىء تاسى

^(د) دی و سادگرد

في س الإنصاف من

أعي س أداله

^د أبد عنمَ دي ۽ تي ۾ يعشره في سن السدية الى س: ومال بينية، وقد صححه من تقاوى إلى رشد 1/9،8. ⁽⁶⁾ في ڏڻد سنط بي س . " في غا ساعات.

منه على نفسه وعسى عباله. ويؤدي منه ما يجب عليه من كدرات وركاه الفطر، إد المس علمه لتصمق بجميعه وحيا، كامال لدي بعدي فيه وأخده من عبر حله، وإنما يستحب له ذلك، هذا الذي بألى في ذلك على منهاج قول مالك رحمه الله بعالى، وما سك عليه تول لنبي، صلى الله عليله السور في النفظة. "عسائها سة بدلُ مُ ، فَحَيْدُ وإِلاَ فَشَالُكُ

وأما ما تعظم إجراله المرافقين من المناصر والعراهم والعروض والحسوق من الاصوال. لحيلاً التي مسارب لسهم بوجو. حالي. بلد أن بأحساه، إذا كنان الذي يعصيه النهم غميس مستعرق الدمة بم عليه من النباعات بعيم أن بينة من المأل بقدر أنا ما عليه من النباعات مثل ما بعطمه فأكتر. وأما ما كان مهم مستغرق الدمة بعمراله ما عبيه من النباعات . لطلامات فلا يتمغى أن ناحد مند شنت مما بعضيه إذا أرد التورع الاستمراء لدينه إذ فد ختيف أهل لعنه في ذلك فنهو من المستبهات البر قال قبلها رسول الله صلى الله عسم وسلم (من يُعَى الشَّبْهات السُّبَرُ تدلك وعرضه. أن وحدَّ لدناتير والدراهم منه اكرد له من حدد لعروض مني بعلم أنها صارب اليهم "" برجا حال من شراء وميتراث، أو ما صار لينهم" بعير رحم حائل فلا بحل لم أحدها منهم أن يوجه س الوجود، قال فعل، كان ذلك عِنزلة " لدناس والدراهم المعتصمة بالسيانها، إذ أند قيس نهها أنها تضمن بالغيسة عليها، وما استحاز اخده منهم من دلك على الوحه المكروه، كان له أن ينصدق به قسما عبه من لتباعات.

وأما من أحاط لدين تماله فله ان بأخذ من لركاه لمفروضه إذ كان مضوب بالدس. لقول الله عر وحن. (والعارمين) ﴿ وَأَمَّا بِنِينَ لِنَاكُ لِلَّهِ أَنْ يَأْحِدُ مِنْهُ مِنْ أَعْطَاهُ الإماء بوجه الاجتهاد والنظر. وإن كان له مال ولم لكن عليه دين وبالله التوفيق.

فيما وقف السائل على هذا حواب، عقب نسوال ثان عن بعض فصوبه، بأن قابا فيه

وقفت وصل الله توفيقك وقضى عن الجميع حقوقت على حوابك الكريم وعلى قولك فيه لقول رسول الله صلى الله عديه وسلم (١) في اللقطه: (عرَّفْها سنة) وقد حفي على عزب الله- وحم لدليل من ذلك. قلك الفضل في بيان ما أشرت إليه من ذلك مأجور مشكور. إن شاء الله تعالى ؟.

فأجاب. أدم لله توفيقه. على ذلك بأن قال: وقنف -وفقك الله ويدي - على م ستقهمت عنه، وأردت الوقوف عليه من موضع التليل من الحدث الذي ذكرتاه على صحه م أجنت في السؤال الواقع ببطن هذا الكناب، وموضع الدليل منه هو أن البهي صلى الله عليه وسلم. قد أباح لملتفط اللقطة إذا عرَّت سنه قلم بأن صاحبها، أن يستنفقها ولم يأمره أن خصدق بها (2) عنه، على ما حس عليه أهن العلم قوله صلى لله عليه وسلم (فسأتّل بهًا) إذ قد جاء ذلك نصاحلها في عبر هذا الحديث. إلا أن من أهل العلم من كره له أكلها عُنيه كان و فقيرا، ومنهم من كره له إذا كان عنيه، ومنهم من كره له أكلها إذ كان فقير " (3) مخافة أن بأني صحبه في شيء من ذلك كله.

فعصل الإجماع من العلماء على إباحة 'كلها وسفوط وجوب التصدق بها إذ. لم يخش رتبان ربها وآمن من ذلك. وإذا حاز ذلك في اللقطة مع أن صاحبها لمواجاء لكان لداحي مي عينها، كان أحرى أن يجوز ذلك في هذا المال الذي كتسبه بوجه جائر، من علمه تباعات لمن لا يعرفه، إذ لو جاء، أو جاء أحد منهم لم لكن لد حق في عينه لنبوت حقوقهم قبل في دمته، وعلى هذ المعنى قال مالك رحمه الله تعالى في روابة أشهب عنه في كتاب الجهاد من العنبية: من حسرف من الغزو إلى بلده فوحد في كبب الدخيوط شيراها في لمغيم صليب ذهب زئته سيعيون مشقالا، إنه لا بأس عليمه فسمه. إذ قند رجع إلى بلده وتفرق لأن من تعين له حق في عين هذ الصليب في ذمة واحده أن أهله " جساعة لا يعرفهم.

أعيء البي صلى بمعلم ملم.

یی س دینصدن

⁽³⁾ ما بين القوسين سقط في ي.

⁽⁴⁾ في س· كنة، وكبُّ العرل جعبه كند محدر التناموس، فن 520.

^{(5) م}مل: سقط می ع

⁽⁶⁾ في س: حوالي سطرين تم الشعب عسهم من الباسخ.

⁽⁾ بي س وبي دمه ۽ حدة

ه في س: لجسعت

أحرجه البخاري في 4 ـ (وسيم ١٠١٥ ـ . ويمونه كتاب المصه ويصو أنه ص 6 ـ 4٠ في من فعل أنقد

من حديث خوار ش اخلابا بش سنة الحريجة

نى غ: البد.

[&]quot; في وكان ذلك فِيرِسه ومكررة في س شعه

اً ورُدَتًا على الآية 60 من سورة السرية ا

كما أن التباعات والظلامات التي على هذا الرحل لحماعة (11 لا بعرفهم، فاسبوبا في هذا لعني، بل هذا في الجواز أحرى، من أحل أن أصحاب التساعات لر قدموا أو قسم أحد منهم، لم يبعين له حق إلا في ذمته لا في عين ما بيده من هذا المال الذي قد اكتسبه لوحه حائز، لخلاف الصلما الذي قال فيه مالك ما قال، وبخلاف للقطة لتى حاء الحدث فيها على للها الله علم المدر بنور بأوحة أكبها لملتقلها

«خرار القياس في ذلك أن نقول: إن هذا اذال الذي بنيد الذي عليه المجاعات صدر المداوية حرار، قد من من أن نظيه فيه أحد من أهل تباعاته إذ لا يعرفهم البجاز الدال باكيه أن يحرب عليه السعيدق به إلا استجباله أصل ذلك قول البي صلى بند عبيه وسلم لو حيد المنظر إذا للع الحد أن الذي عليه نبيها وامن أن تأتى لها طالب الفتدال عالى و أو أن أن بأتى أن أضابوه للغرفهم وجهله بهد لا تأس عليك فيها، بهذا بيان ما سألك عبد مشروحا منساء عبيت بشرحه وسامة على صارفهما المسكل بنسل باللى أن الله فيما سألتى عبه لودوف على الحجد نبيه رائل النائل أن الإنائل المرت كان الله والك برحمته أنا

فأنت ترى بوئه في صدر الجُوبُ؛ فقد بنغ الغابة التي عليه في التوبه، ويتهي إلى المبابة التي يجب سنه فيست كتسب بعد ذلك من الألاء وأفاده بوجه حائز، فيه والشياسة على نفسه وعياله ويؤدى منه ما يجب عليه من الكفارات وزكاة القطر، إذ ليس عليه التصدق يجميعه وحاء، وإنه يستحب له دلك، فيحعل إخراج بالبنده كه اكتسب بعد نزوعه ما كان بلده قبل توبته مستحب لا وجد، ووصفه بأنه الغاية في التوبة والتهي إلى النهائة فيها، وذلك كله خلاف ظهر قبل لياوي وحمه الله تعالى

وقد كان شبختا أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الزواوي أعزه لله وأبقى بركته،

اله می سرد کله دا می سرد کله اله دراند اله دراند فری سرد دراند (رده بلغ الدي علمه بیت) اله دراند می اله سخت فری ع. اله دراند با بیده دراند دراند

وصل إلي في بعض رحلاته (1) ورقع معه (2) مناظرة ومذاكرة في هذه المسألة بنفسها، وكان حسيره ما ذهب إليه ابن رسد رحمه لله، وطال البحث فيها إلى أن وقع الاتفاق بيني وبينه -أبقاه لله- على استحسان قول ابن رشد رحمه الله تعالى وصحح (3) فوله: وإنه جار عبن أصل مالك حسما منز (1) دلك في مسأله الصلب عند (2) لكلام عليها إن شاء الله عنى دأسان مالك وسخته، وتفلوه

١١ ساسلام لفتوي من بعص فقها ، بحايه))

كان بالقرب من صوفته الاصحاب الدرم من صنف لفقها والمرابقين. من كان الأصحاب مكرون عليهم أشياء ولكويونها، من صخاطة الأحنيبات من السيود السود السود وسن عدم سد فه "أزرجا شوء فتركتم لمخالطة من ليس لمين ملى محرم من الرجال. ومثل أفاتته للتسبة باحرالة، ويبعهم منهم من لا يحل بيعه كالحيال ولسلاح والطعام والأسباء المتعبر أبد لمد فيه من أثره وعنف أأ خسهم، ومثل إنقائهم للدائم إذ أب عندهم على ما هو عنده، ومثل والحراد "أولا بالمروند بنزع على على ما هو عنده، ومثل فالحراد "أولا بالمروند بنزع على ما ورعد ومثل الما باعام فتهائهم للعدل الظلمة على ما يريدون من ظلم وحصر الما مزاجة أو مساقات، ومثل إعام فتهائم، ومثل استعارتهم من الظلمة الأشياء، المفصولة والاستبداع لهم ما هر حراء العبل أو ناشئ عنه أو مشولد، أو غير ذلك مما يكثر تعداده ويطول تفصيله وتبينه.

فلما سمع هؤلاء بركون الأصحاب إلى هذه الفندي واعتقادهم إياها. أخذوا في إشاعة

الله على من رجيبه (*) في ع اوقعت (*) في من وتشخيخ (*) في عال: (*) في من استراب (*) في من استراب (*) في من حلاله و حراء (*) في من حلاله و حراء (*) في من شركات. (*) في من شركات. (*) في من شركات. (*) في من رعمود المصابق و لحسن عن "سم وعارد، معتار الدماران، في 142

ما تشوش عليهم، فكتبوا إلي بعض شباخ العصر بيجاية عمرها لله يدعوة لإسلام، وموهوا عليه واخترعوا أشياء وطهروا لإنكار لما أخد به الأصحاب من القتوى المشر اليها، فأحابهم الشيخ المذكور بما يوافق غرضهم لما أودعوه عنده من الأقوال الكاذبة، وتغالى في حوابه إلى أن قال. إن عذه الله أن القتوى مخالفة للإجماع، فاستد نكيره في ذلك، فبلغني قوله وجو به وسمع بذلك أنضا شيخت أبو عبد الله محمد المذكور، أعزه الله وأبقى بركته، فاسد نكيره على النسخ المكتوب إليه الذي صرح بنكر أعاده القتوى.

ولما على ذلك الأصحاب أتوا إلى وأخبرونى بذلك، وبقنول هذا الشيخ المنكر لهسدا الحكم، وبدعواه الإحماع فاستخرجت لهم من كتاب المجاريين من البيان والتحصيل شرح العسنيية (ف) ومن المقدمات من كتاب المجاريين (أ) ومن الزرولي (أ) شرح الرسالة، ما تقض منا ادعاه من الإحماع، وأيظله، وذلك أن هؤلاء الأسة قند بقلو، أن المذهب ختلك فيما تسقطه المونة من المحرب من الأحكام على أربعة أقول: -

- ((.)) أجدها: إن النوية لا تسغط عنه إلاّ حد الحربة ويؤخذ بما سوى ذلك من حقولي . لله وحدول لباس
- ((2)) ولك من إن التوبة تسعط عنه حد الحربة وحميع حقوق الله من الله والقطع في السرقة وشرب لخمر وما أشبه دلك. ولا تسقط ما سوى ذلك من الدماء والامرال.
- ((3)) والتالب: إن لتوبة تسقط عنه حد الحرابة وحميع حقوق الله عز وجل وما أخذ من الأموال إلا أن يوجد من ذلك شيء قائم بعيمه الله ألم يتلفه، فيرد إلى أهله ولا يسقط عنه الدماء فيكون مطلوبه بها، وهذه روية لوليد بن مسلم صلم مالك.

((a)) والرابع: إن لتوبه سقط عنه حميع ما قبلها من حقوق الله تعالى، وتسقط الدماء والأموال، ولا تسبع بشي، من دلك إلا أن توجد سي، من دلك قائم بعينه فيرد إلى أهده. أأ

فلما استحرجت بهم هذه لرزادت، واوقعتهم عليها، وبان لهم بطلان هذا الإحماع لمدعى، لأن حمهم أو كنهم كان قبل وبنه سعاطى الحير بة، فلمنا بان لهم ذلك، أمرتهم بالمشي إلى بحاء لكى حتمعوا أنا مع من بنه من القعها، والأشباح، والإبساح، والإبساح، والمشباح، والمشبود الشبح للشكر لفتوى من رسد في إمران ما أدعاه من الإحماع، فقعلو ووصلوا إلى بجاية عموه الله، واحتمعوا مع من أنا بها من الفقهاء والصلحاء، وتحدثوا معهم في المسألة فكلهم وأفق ابن رشد، واعترف بصحة عوله وجليل عبوره حتى أن بعضهم قال فيسما بلغني عنه؛ كمث بحل أن بترل تبول ابن رشد رحمه الله مع تعظيم الأشباخ له، وتسميمهم له عالم الأصغر، ويؤخذ بثولك نحر في عصرانا هذا مع قصورانا وعجزيا عن للحوق بدرجة من

وكبوا إلى أبذلك" ⁽¹⁾ كنا من الفتها، والصالحين، حتى أن بعضهم قال في كناب أو أولي لحق من ربكم فمن شاء فليكفر) ⁽²⁾ وعند ورود الأصبحاب على المشبخة المتنار إليهم (بها) وطهر لهم منها ما زدهم يقيد ونصرا الأقول السبخ المتكر عليه وطلبوه بالإحماع الذي ادعاه، فلم يجده ورجع ("عنه إلى أن الاحتيار عبو ما دهب إليه أن الاحتيار عبو ما دهب إليه أس رشد، وكن من حملة "أصحاب (ألا الشيخ المشار إليه رجل من صنف الطلبة عال له: محمد بن أصبغ ("فوصل إلى شيخت أبي عبد الله الرواوي المدكور، وقال له: قال الشيخ المازع: لو حب على التاب عندي إذا تاب أن يحرج عن حميع ما بيده من الحرام، وأما ما يبده من حلال فلا يجب عليه النصدق به، وبنا مستحب له ذلك، فإذ لم

1) نفس الأحكام دكرها الوليدي في كتاب احلال واحراء ص 231. 2)

¹⁾ ما يې لقرسين: سفط في ع

' فی ۶ سکہ

. أأسم لكتاب اليسن و تحصيل ما في المستفرحة من التوجيه والبعيل لاين رشد الحد، واستنظره<mark>ة هي العتبية لأب</mark>ي عبد الدم محمد من أحمد عبد العربر العاشان.

4 لاين رشد عد.

⁽⁵⁾ في ع الرواني و تصحيح الرزيلي، انقر قيرس الأعلاد.

(٥) في ع يعني.

أأطر فهرس الاعلام

بخرجه فليشجر به، وبما كسب ⁽¹⁾ بعد ذلك، فإذا خاف الموت دفعه إلى الفقراء والمساكين، فإن الشرع جعلهم عند الأياس ⁽²⁾ كأصحاب التباعات.

قال شيخنا أبو عبد الله الزواوي: فلما أخبرني ابن أصبغ بقوله قلت له: قل للفقيه المنقول "عنه: الراجب على مستخرق الذمه" (قلل في المناعدة من المال عند الثولة وحوب الإخراج (أولا بحل له أن عسكه فأخبره بذلك، ثم عاد (أولي وقال لي قال المنقيد. هو كما اكتسبه بعد ذنك من المال؟، قال شيخنا أبو عبد الله الرووي. فقلت م حبننذ: الفرق بيسبم إن ما بعده من المال (أقبل توبته الشرع أوجب عليه إحراحه وأخذه من بده من المال (له عبيه تباعات، فصر حقهم متعلق به لكوله ممتنع من أد ، ما وجب عليه مع أن هذا المال ان كان من معامدة ، ما تجارة أو غيرها ، فالشرع حرم عليه هذه المعامدة الأجل أأوباب لتباعدت وحرم عليه إمساكه ، فإذ تاب صرت توبته بعد ما تعلق بيده من المال حق لأرب التباعدت وحرم عليه إمساكه ، فإذ تاب صرت توبته بعد ما تعلق بيده ولا نتر عمن كل ما بيده ، وأما ما اكتسبه بعد ذلك فهو مال لم يحره عبه الشرع كساء ولا محاوله ما ينشأ عنه ، فلذلك "قلنا" (10 أنه لا يجب النصدق به إلا سنجابا ، وليد قال الاماد أبو الوليد: ذلك كالقطة .

قال: علما كان من لغد عاد إلى "بن أصبغ" في وقال لي: عال الفقيمة الفرق بب اللقطة وهذا، هو أن اللقطة صارت إليه بوجه جائز، والذي في ذمته صار إليه بوجه غير حائز، فبذلك أباح المشرع لواجد اللقطة أخذها وأكلها، بخلاف هذا، قال: فقلت له: هذا الذي فرق به غير صحيح، فإن التشبيه إنى وقع في المال المكتسب بعد الموبة. فإنه أصار

إليه بوجه حائز، وأرباب التباعات لم بتعلق لهم حق بعينه، فهو أضعف من اللقطة، فإه ربا حقه (أ) متعلق بعينها إذ علم، وإن هذه التفرقة لا تصح إلا لو قلنا أن المال الحلال الذي بيده عند السوية لا يجب عليه إخراجه، ونحن نقول بوجوب الإخراج، ثم إن هذ منه تنقض الأنه يقول بوجوب الآدا، وببيح الناخس لأنه لا يحل لمن كان مليا وعلمه دين حال وأمل لدين عاليين لد. إن بأعضته وإما بائب عنهم، الناحير والمناطلة إلى أن يحشى ناب (لأنَّ مَقْلَ بُغْنَى فيما) كما قال على السلاء أنها

فغات على أبن أصبغ، لم عاد إلى بعد ذلك عمال لى: قال الفقية أليس التباعدة في ذمته والرس في ذمته للله يسقط عده قال فغلت لد. بحن نقرل سيقط عده للطب والإحراج إذا جعل أفيل لتباعد مشرط أن يكون ملتزما معتقدا إذا علمهم والمنهم والتنهم أو علم من له حق عليهم أداء ما عليه لن ذكر، فباذا لم يجد أحدا واجتهد المقط عنه الإحراج الآنه إلى حرح والسمق كان بالحسر عليه إذا وجدول وإخراج ما لا يحريه بقبينا على تقدير الوحدود لا يكون واحبه الآن لو أوجبينا دلك عليه لكن نوجه عليه عراستين، وذلك باض فيها أن على الإجراج لا يحد إذا لم علم أهل تباعدته فقال عرب أبن أبن صبغ قال المنتهم من عمرت ذمته بسي الاحد أن يخرجه قال المن أصبغ أذا أسم أهل التباعات الأله حيث يكون قادر على يراه ذمته وإلا فلا، قال ابن أصبغ أنا الفنيه: ما نعرف الا لإخراج بجد قبل المود، قال: قلت له: إذ بجب التعجيل، وأنت قال الفنيه، ما نعرف الا لا لا تقبل له يوم على المدن أن يؤخر اللطلب ألا أن التأخير مطل والمطل العني طالكه موجود وطلبه، يحرم على المدن أن يؤخر بالطلب ألا أن التأخير مطل والمطل العني طالم على المدن أن يؤخر

إلى هذه التنهى الكلام الواقع بن شبيخنا أبي عبد الله الزواوى أعزه الله. وبين الشبخ المشار إليه، كتب إلى بذلك، شبخنا أبو عبد الله مع الأصحاب الواردين عليه سبب هذه المسألة، وحدثني به مشافهة عند صوله إلى في رحلته الثائمة، وكان أبض كند إلى بسئلة الصليد، المستسبد به حسيما وقعت في أصل العتبية وفي البيان والتحصيل، وهذ نصه

سنل مالك عن الرحل بشتري الجارية في مقاسم الروم، فإذا انصرف بها وجد معها

ا في من اكتسب

الله ما يكي القرابين، سقط دي ع وللرواوي فتبرى بهذا الشان دي نوازل جاؤونة - المصدر السجل - ووقة رقم 33 الوجم التالي. الشرامية عني الثالث

الله عنه المستقد و اكن مستقرقا، وهو تكرر

ا ني ع: نم ھا .

انيع لحلال

^{&#}x27;' قي م واحرح من پدا رديع. ..

^{&#}x27;' نيع لأن جل. '' نمي ع. عير

الى يە ئالىرى ئىلىلى ئىلى ئىلىلى ئىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى ئىلىلىلى

ا ابن اصغ: سقط نيع.

¹²⁾ في دوماد.

الله يي سرالان اللهنة له الأن الخرجة المختري (2/5 مسلم (3/11) الكافي ع المثالثية الكاف يون القرسية، مقط في ع. الان من الانصالة.

لحلى؟ فقال: لا أرى "ما كان من هذا يسيرا بأس من القرصين وشبههم، فأما ما كان منه كتيرًا له بال فلا أرى (1) ذلك، فقبل إنهم أيض ربى باعوه بأرض الروم (2) كبب لخيوط ا وما أشبهها بالدرهم ونحود. فإدا انصرف الرجل إلى بلده، واحتاج إلى تلك لخبوط 3. قضحه ووجد فيه صلب من الدهب لسكون فيه سبعون مثقلًا من الدهب" (١٠٠ نقال. أرجو ألاّ بكون بذلك بأسا. كنف تصلع فيه وقد بفرقوا؟ وصار إلى بده وهؤلاء ها هما بالشاء ما بدری ما یصنع نه ۲.

((بفسم ابن رشد حول مسأله من شنري شيئا فوجد فيه شت اخرد فیمهٔ))

قال الإصام أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى: قوله فيما يحد من الحلي مع جربة لنبي شنراها في المقسم (؟): وما ما كان صه كنيرا لديال فلا إن ذلك يوبد وإن كان سبيه أن يكون من لباسها وهيئمها ، خلاف فاهر ما في رسم إن حرجت من سماع عيسي من كتاب التجارة إلى أرض الحرب، وهذا هو الصحيح. إذ إلى يصح أن يكون السشتري ما بكون من هيئتها أو لباسها وإن كان كثير إذ كان ذلك عليها يحين البيع. فعلمه لبانع. وأما ما أخفته عنه فلم يعلم به فهو له، يبين هذا ما في سماع ابن القاسم من كتاب حامع العيوب (6).

وقوله. فإذ الصرف بها: يريد إلى رحله لا إلى بلده، بدلس فوله في مسألة الصليب بعدها. أرجو ألا تكون بذلك بأسا إذا رجع إلى بلده، ووجه قوله: أرجو ألا يكون بذلك بأسا هو أنه لم تمكيم الله فيسمة ذيك على الحيش الافسراف، وكان قيد حصل عنده بأمر جائز الا عن غلول، صار حكمه حكم اللقطة عد النعريف والإباس من وجرد صحبها في جواز أكله لملتقطها، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (فشأنك نهم، لأن مالك في كوه أكلها عد

(۱) في ع: أن يجيء.

وأُعْلُ فلاتًا البسلة إلى الغنول والحيالة مخدر الذموس؛ 450 وقواما بحقيه أحد تعزاه من العليمة، ولم يحصره إلى أمير الحبش بدخله بي النَّسَّمة (اجع جامع الأصول لابن الأثبرُ، ص: 25٪،١٪

التعريف مخافة أن بأتى المصاحبها فيجده عديما لا نبي، عنده الله والو علم أنه لا يجد

صحبها أبدا لما كره له كلها، وافتراق الجبش في هذه المسألة كالأبس من وجود صاحب

للقطة، وهذ في الأربعة الأخماس لوجبة للجبش، وأما الخمس فواجب عليه أن يضعه في

مواضع الخمس، ولو كان قد غل سبعين منفالا، يم ناب بعد التراق الجيش لوجب علمه أن

بتصدق بها. ولا جار له أن بأكل منها شبيئا التعلى ما مضي بي رسم من حلف بطلاق

يعاقب؛ قال: ما سمعت فبه شبئا، ولو فُعن ذلك به لكن أهلا لدلد. قال الن القاسم. إذا

حاء تائب لم أر عليه أدبأ، قال سحنون. كالمرتد والراجع عن الشهادة بشهد بها عند الحكم، قال لإمام أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى: معنى هذه المسألة عندي إذا تاب قبل

القسم وردً ما غن في المغانم، فحينتذ يسقط عنه الأدب عبد بن العاسم وسحنون كالمرتد

والراجع عن الشهادة شهد بها الله عند لحاكم قبل الحكم، وقول مالك: لو فعل ذلك به

لكن لذلك أهلا. وهو مثل ما في كتاب السرقة من المدونة: في النباهد يرجع عن شهاده

في لشاهد يرجع عن شهادته بعد الحكم مها، لأن افتراق الجيش في معني بفوذ الحكم، بل

هو أشد، إذ قد بقدر أن يغرم للمحكوم عيم ما أبلك "عليما ! بسنهادته ولا يقدر أن

بوصل (ه) إلى الجيش بعد افتراقه ما وحب لكل وحد منهم من المال لذي علّ. قال مالك

في كناب بن المواز: ولو طهر الله عليه قبل أن لتوب. أدَّب وتصدق به ان افشرق الجيش.

و ما لو تاب بعد القسم وافتراق الجيش لما سعط عنه الأدب عند حميعهم. على فولهم

شهد بها قبل لحكم. ويدعى الوهم والشبه ولا يسبين صدن فوله ^(۱۵).

وسئل مالك عن الرجل يغل (١) في أرض العمو ثم يموت ويود ما غل. أثري عليه إن

المناسبرة من الدوله الكرى ص على 121 /1.

امرأنه من سماع ابن القاسم، ونص ذلك.

^م علم حقط في ع

نی ۽ بيل

في من طبع

ا الما باز القوسين استعطا في س

2) مي ۽ آرض لعبو

³⁾ ما دى لقوسين: سقط دي ع.

⁴⁾ س الدهب سقط في ع

⁵⁾ في ع: المقسم

(ع) إلى إلى البيوع، والصحيح ما انتداد، القراكات جامع العنوت من المدرية الكيرى إلى 13,214.

' بي س: له له مكنه

وإن لم يفترق رد ذلك إلى المغانم، وقال الليث: إن لم يعرف (1) . لجيش جعل خمسه في بيت المال وتصدق بما يقى، وقال عبد الملك وأصبغ: وسهمه فيه قائم كيف كان، وبالله التوفيق.

قال شيخنا أبو عبد الله عقب هذه المسألة: نقلت مسألة الصليب كيف وقعت بي الأه (2) م و عالمبان والتحصيل، لأن الإمام ابن رشد جعل مسألة الصلب أصلا ما أنسي بد ونعيد: في مسالة البانب، وجعلها رضي الله عنه أصلا لللم، وتأويا " مسألة الخارية إذا كان معها حلى كثير له بال حيث قال. لا أرى ذلك، إن معنى السائد ل السترى انصراب لى رحم لا لبنده، بمعناه لو الصرف إلى بلده ما كان عليه بأس حسيد بين ذلك مي السالد المُذَكُورة وتص أيف أن صاحصل التبيد الإنسان على سنبل العد ، إذ تاب لا يبني ا بيده، بحلاف إذا كان حصل له بوجه جائز وقد مضى بيان ذلك قار تسحم أر عبد الله لرواوي أعزه لله تعالى وأبقى بركته بي أحر هذه المسألة التي كسد بب إلى وإنه كتبت الد نص هذه المسألة (النود د يفسنا وحسرا، زادك الله حيرا إلى حبر النام، التهلي كلاه سخم رضى الله عنه ال

﴿ تصرف التائب في أمواله الحرام ، تحصير عليها من غير الحرابة))

قلت. والمائب لا يخلو من قسمين: إما أن يكون قبل توبته من متعاطى خرية أم لا. فإن كان أس بتعاطاها فقد قدم أن العلماء قد احتلفوا فيما تسقط عنه التوبة من الاحكام على أربعة أقوال كما وقع ذكرها وبيانها ⁽⁹⁾ وإن كان ممن لا يتعاطأها. يعني الحرابة. وإله شعاطي الأمار لا من عبر حلها قلا يخلو ذلك من قسمين: إما أن يكون ما بيده من المال

> الأم. مسم يفلس على سنونة الكترى للإمام مالك. رجع تحرير الكلام في مسائل الالتواء للعطاب أص ١٦٠ الى س كذبت أولى تي ۽. يا جيل في س٠ لا بيستور مى س لسائل

في ۽ لم پنترق

إلى خير است بي س

» في ع: رحمه الله تعالى.

^{۱۱} راجع ص 321.

تصيّر إليه بالعد ، والظلم و لربا أو بغير ذلك من الرشاوي وحلوان الكاهن ومهر البغي و-

«فإن كان القسم الأول: وهو العداء والظلم والريا ». (١١-

علم بخسَّك الاشتاخ المقدمون من أهل المدهب في وجوب النصدق بجميع ما بيده مر حلال أو حرم له كان نس توبيته. وإنه وقع الاختلاف فيسا اكتسبيه بعد الشوبة. ها إرجاً عليه سصدق بجميع ما بيده عنه أن يسمحم حسماً وقع التسبيم على ذلك، وهذا إنه هو إذا كان ما يسميم قد السغرق ما بيده وأهل تباعات، عبر معلومين. وأما إن كانو معلومين هم أو ورشيهم أو من له عليهم حل، قبلا بد من الأداء على وجه الوجوب، ولا يخيلك في همال وكدلك أعف بحد على الدالم عنقاد الأد ال إد وحد أهل بدعاتم أو ورالسم أيّ من له تبلهم حل الله في كان للي عليه من التباعدة لا تستنفرق ما بيده قبلا يحم عسم التنساق بحميع ما بيده. وإنه بجب عليه سفساق بد قاس الشاهات بيس الأرا

واذا ناب هذا المانب وحرج عما بنده لأجن استغرافه واجهل بأهل تباعاته فإن عضاباً دلت للإمام أو دنمه أو حماعة لمسلمين عند التعدر، ودفع ذلك إليهم على وجه القصاء. وأحبرهم بقصته (5) وبحنوا عن أهل التباعث حتى أبسوا من معرفتهم، أو معرفة ورتتهم، أو من لُم عليهم ⁽⁶⁾ حق، وتصدقوا له عنهم ⁽⁷⁾ ثم جاؤو ابعاد ذلك، فيلا الله على لتائب، وليس لهم إلاً الأجر والصدقة، وكذلك لا مطالبة لهم عليه في الدار الآخرة الهيد. التائب" أقى والله أعبم.

وأما إن تصدق به بنفسه فلا تبرأ ذمته بكل وحم. لأن أهل تباعاته بكونون عليه بالخسيسار إذ أنوا (أ) في العنب، وكمفلك أبضًا في الدو الآخرة. إمنا أن يأخذوا الأجر

ا ماري لدسرڻ سقد ۾ ۾

عين عددلك

فی نے علیتہ دیں۔

نی ۽ نئستنہ

" ليد. عائب: بيطاعي ه

هي سي جدوا.

والصدقة وترضو يها، والا يبتغو ذمنه، وهذ القسم تبرأ الدمة فيه بالتحليل من أهل التباعات أو من ورثنهم.

وأم القسم الثاني: وهو إذا كن م في النمة قد ترتب من رشوة و حلوان كاهن أو مهر بغي أو م في معنى ذلك (١١) فلا بد من التصدق به على كل حال. علم ربه أو جهل. ولا يصح فيه تحليل، ولا تبر فمته إلا بإخراجه، والتصدق به. فهذ تحصين القول في حكم التائب والله الموفق برحمته.

وقد ثبت عن النبي صلى لله عليه وسلم: إن الناس إذا جاوزوا لسراط بوء لفيامة وقيضوا حستى ينصف بعيضهم من بعض (3) وقال صلى لله عليمه وسلم (مُنْ كُنْت عَنْدُهُ مُظْلَمَة فَلْيَتَحَلُّل مَنْهَ قَبْلَ بُوم لا دينَارَ فبـــه ولا در هم) (3) وقـــال: (لَطُلُمُ ظُلْمَات يُومُ القيامة) (4) وقساً لل صلى لله عليه وسلم: (أَيَعْمَرُ أَحَدَكُم أَنْ يَكُونَ كَأْبِي ضَمَّضَم، كَانَ إذ خُرَج مِنْ مُنْزَلِهِ قَالَ اللَّهُم إِنِّي فَدُّ تُصَدِّفِنْ بَعَرْضِي عَلَى النَّاسِ} ﴿ إِلَّا

واختلف العلماء في النحليل، فكن ابن لمسيب (٢) لا يحلل أحد من عرض ولا صال، وكان سليمان بن يسار (1) يحلل من العرض و لمال. ويرى (8) مالك التحل من المال دون العرض، قال بعض العلماء: والأعمال كلها السبئة تعود فيما أسر له" (9) بين العبد وبين الله سبحانه، إما أن بأخذ المظلوم من حسنات الظالم، أو بلقي عليه من سبئاته، أو يعفو عنه، ويرضي الله تعالى المظلوم وبعفو عن الظالم المسلم. تم ترجع أمر العبد إلى لله تعالى: وقال بعض العلم، إن من ظُلمَ و حدَّ له مال قاعا له أواب ما احتبس عنه إلى

صوته، تم يرجع النبواب إلى ورثته أتم كماك إلى أحرهم لأن المال يصبير بعد الوارث، وهذا

بنرك سيئا، أو ترك ما لم يعلم وارثه فيه يظلم لم تتنفل تباعات لمطلوم إلى ورثبه لأنه لم

يبق 22 للظالم ما يستنوحبه ورثة المطلوم. وإذا كان على المطلوم تباعات في المال لم نورث.

ماله من النباعات إلاَّ بعد أن يوفي ما عليه، لأن الذي عليه من الدين أحق بماله من الدين.

في حكم أموانا الظلمة والمستعرفين والتعامل فيها وبها حهد الاستطاعة، ومن الله أسأل

الموقبق للإقبال على اصنال مأموراته، واجتناب محطوراته، وأن يلهمنا ما يفرينا من أجره

وثويه، وبياعدنا من سخطه وعقابه إنه منعم كريم ولنحيم الكتاب بالصلاة على سيدنا

ومولانا محمد، صلى لله عليه وعلى أله وصحيه وسلم تسليم كنسرا، والحمد لله وب

قال بحي بن محمد بن الوليد الشملي غفر الله بفصمه: هذ نما، ما وعدن من الكلاء

3 الذي له من الورث (11 وقد أحصى الله تعالى ذلك وعلمه، وعلم من يصير إليه ⁽⁵⁾.

وعلى هذا العبول أيأتي (١) إن مبات الظالم في المأل قبيل التنصل من ظلميه، ولم

وكمل نسخه عند الطُّحي من البوم الرابع والعشرين لشهر ربيع الأول لشريف عام ستة وسبعين ونماعاتة على بد كابيه لنفسه تم لمن شاء لله تعالى من بعده، أفقر عبيد الله إلى عفوه وغفرابه عبيد لله وابن عبيد أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ... الله حتم الله تعالى له بالإسلام، وغفر له ولوالنابه ولحميع المستين بمنه وكرمه لا رب غيره ولا معبود سواه، صلى الله على سيدت ومولان محمد وعلى اله وصحبه رستم تسلما كتمرا (١٠٠٠).

صحيح ني النظر.

لعالمن.

خاتمة الناسخ في نسخة الخزائة لعامة بالربط

ا بأبر سطين س

^{&#}x27; فنی یا سایل

¹⁵ ما جاء في التحليل بعنه التؤلف من كتاب الأمواب النصير السابق- من: 160-167. ا

^(۱) العب كتب طريقة حعثه غير رابيح البراءة.

^{الل} صفحة رقم 206 من المخطوط. ع

⁽⁴ مهي رسول التفضيق الله عليه وسلم عن أنس الكلب ومهر النعي وجلوار الكاهن، سي الأوبار للشوكاني، من ١٩٧٥٥ - وقال الواغم بين عبد البرار (البغي هي براشة ومهرها ما تأثير سي زناها والجلوان وهواما بعض الكاهر على كهائته وهراني كلام بعرب الرشوة و بعصمه) التمهيد، ص. 8/298

² أغرجه البخاري، ص: 2/00 ومسيد ، سرمدي وابن عاجه والإماء أحمد 🔝 جع مقباح كنوز السنة - من. 265.

و⁹ أفرحه لمخارى. ص. 7). 2

^{(* *} خرجه النجاري، ص - 2/77 رمسلہ جي: ٩٠٥. - ، ،

^(*) لحديث ذكره أبن حجر العسملاني في الإصابة نحد رقم (*670) عن (*110).

^{ري} انصر فهرس الأعلام

¹⁷ الطر فهرس الأعلام

⁽۱۵) في س و سي.

⁹⁾ هكدا في النسختين ولا جود لبا في كتاب الأموال.

القسم الثالث الملاحق والفهارس

وبنكون من

أولا: الملاحق

للحق الأول. استدرات عن المؤلف في سخة الاسكوربال

وللنحق النائي: فنوى الإصام لبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي حواد لتعامل مع مستعرف الدمة باخراء والمصرف في أمواته إذا تاب

المُمحق التالث: صوى تسلخ المؤلف أبي عبد الله الزواوي حوال تصرف مسمعوق المُمة في مايه إذا الناب الله تعالى.

المنحق الرابع: فيوى فاضى خماعه بعان سندى إبراهيم اليرناسي حول مستنفران الدمة بالحرام وذا

الملحق الخامس: منظومة مغيري النبة والله ، من اللصوص والمدرة للعلامة محمد قال بن أحسوقال من موركات

ئاسا: لفهرس

الفهرس الأول: الابات لفراسة الواردة في الكتاب و لللحق

لفهرس النائي: لأحاديث ليويد لشريعه الوارده في الكتاب والملاحق

لفهرس النالت فهاس الأنار

الفهرس الربع: الكتب والمؤلف المكورة في الكتاب

الفهرس لخمس الأماكل المدن والطوائف

التهرس السادس: . لأعلام والدحمة الحاصة بيم.

لقهرس السايع: الكلمات الصعبة

ليهرس الثامن: الاصطلاحات الشرعبة والمسائل لعقهمة

لفهرس الناسع: المصادر والمراجع من استخدمت في تحقيق الكتاب والدر سة الخاصة بد

الفهرس العاشر: فهرس عام لحمام لموضوعات سي وردت في الكتاب بأقسامه الثلاثة.

خاتمة الناسخ في نسخة خز نة الاسكوربال

ولنختم لكتب بالتبلاة عليه، صلى البه عليه وسلم نسليب كشرا، و لحمد لله وسالعالمين، والعبلاه و لتسلم على سبت محمد و له وضحيه مسلم نسليب كسر - كمل تحمد الله وحسن عونه على بد العبد الفقير إلى وحمه مولاه العنى به عمن خواه سحمد با سعد، الن إبراهيم الرائدي المميدي، عفر الله له «لوالديه ولكاتبه وللسطلع عليه وحسع لسمين ولن دعى لهم بالرحمة و حمد لله رب لعامين و لفسلة و لنسلسم على سيدنا محمد خام السينين وإماء المرسين، واحمد له رب العامين على ""

١١ يحيد للد وتسامه يكتسل لنسم الدي، ديليد القسم لذك الذي سكون من الدرجق (دروهارس لكتاب))

ارده قرم الدالمتود سي.

الله الله الكالل وفيها الهادب والمتدركات هامه حربا ماصوح السعران الدمة بالمات حرام

لمحق الأول

استدراك على المؤلف في نسخة الاسكوريال

حمد لمه كنبر ، وقفت على تصبيف لفقيه الخطيب أبي عبد الله بن لنبح أن أبدى اصعه في حكم أموال المستغرفين، فوجدت تصبيف أبي ركوبا بحي بن محمد بن الأزق قد احتصر منه فنصبول الاستنباه والاستنغراق والورع، وقند أخل منه بانواب لم يشغران لاختصارها، فمنها: الفصل لدى خنم به كتابه ونصه

تكملة ثانية لباب الورع

وهى و كال للمكلف مال ممنوع يعضه أطب من يعض في الحل، والبعض منه حلال والبعض مكروه أو حرام، وليس في كل مالم فضل على حاجته، قهل الأقصل أن يخص نفسه دون غير المهم أم لانا، الصحيح القول بالنخصيص، ودليله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من إذنه في علف كسا القول بالنخصيص، ودليله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من إذنه في علف كسا الحام للماصح، بعد أن كان روح في ذلك مرات، وهو يمنع منه رأسه أن فإذا نقرر هذا، فاحتصاص نفسه بالطبب ولى من سائر من يعوله، ومن تلزمه نفقته أولى من لا تلزمه نفقته، و لكبار أولى من الصغار، إلا أن يكون الكبير ممن لا يعلمه أولى، وأحرر غياله الرمه نفقته، أو يكون لكبير ممن يعلم بذلك وبرضي به عمن لا يعلمه أولى ما يركب، نم أولى من أرتبائهم، ومن يعلم أولى من لا يعقل أولى من أرتبائهم، ومن يعلم كرة الحجاء والحمام والدهن ومن الحطب، وما أتب

اً تقد الاستار بالله من صنة لموضوع الكتاب وبالشمك من معرفته كاتبه حيث حاء بعد خافه بالسعء الرجع أن المتسرة العالما تعالى الغراء الغراء لام المفسل رشاء وليقال حيث الفسح أن التكملة التي أوردها المستاب قد القف ميه سفيران العالمات

ه گلا رحيط العبارة أم حديث أن محتصد لاحت أن سبا العن صلى الله عداء وصدعن كسب الجداء بساة سبالدان. . الكلمة حتى قائلة المُحَمَّدُ وتشكّل أن ثير كتاب لاعتبار في سابع ولمسوخ من لاخدار، أو بكر لخارم الهيد م الم الكلمة عن 166 هـ أن 167 حديث وتشر عبا تحقد لاجروي بشرح جدم السرصدي، في: 100 ووروي حدث بياد الكس قارفة بن طرح وحد للمات وقت باجعا وقد حديد فيثل رسول لله فيلي الله عليه وسد عن دياستم، من الكسد حدد فروج و 10 قدم ساء فقيل قالم إلى فيكان علوه الموجع في 1718، راغر حال و قال السابق حال 1818.

ذلك، م فوته أولى من كسونه وكسوته التي يصني بها أولى من التي يُشهنها بشغبه وتصرف به. ثم ما تبقى أولى مما بذهب بسرعة، وهكذ يكون النظر في كل ما يكون، كد وأتبد خشصاصا بالإنسان وملازمه، ولا يخفى عليك كلما لا بخفى أن في بعض هذه الاحتصاصات، يعنن ورع وبقى، ونسأل لله تعالى أن يجعل من المنفان الورعين الخائفان لوجان عنو، ومغفرته بهنه وكرمه ها ها.

((بكملة لباب الشبهات)) أو الفرق بين الرسوة و لهدية (ا)

وقال أبعث تكنفة لبات الشنهات وهي لقرق بين الرسوة والهدية، مع أن كال واحد سنهما عن رضا واحبار لا عن اصطرار أقاء وأعلم ال ما أبدت من الاموال لا يحلو أن يبدل يذللُه لعرض أحل في الدار الاحرة، أو لعرض عاجل في الديد والذي تكون لغرض عاجل لا يُحلو أن تكون ليل مال أو صحبه أو محمد، والمتفعة أما أن تكون من لمعطى أو من سنة فيده حمسة فيده

بذرل: ما كان الغرص فيه أدرال الأحرة. لا تجلو إما أن يكان المعطى سحتاجا، و عاما أو سرعا أو صالحا فالمعطى لهذا توجه مأجور، والمعطى لشيء من هذه الوجود، إن كان على خلاف ما نظنه المعطى فلا يحوز له أخده، وإن كان على ما ظنه فسجوز إلا ما يعطوا للدس والصلاحية، فلا تحوز إلا مع لحاجة لذلك، إذ الدس لا يقده إلاّ لله، و محدج له الأخذ مطلق من الحلال إذا أمكنه.

التاني. ما يقصد به المحلة وجلها من المهدى إليه لا لغرض معان، ووجه مقصود سال المسلم ، فقدًا فصد الأخذا؟).

لثالث ما يعطى على وجه النواب من المعطى فهذا حائر يشرط الوقى بالنواب. الربع. أن تكون المتفعة من المعطى تعسمه، فهندا ينظر المتفعه المقتمودة، فين كانت حراب كالسعي في أدى أو حرم أو ظلم إنسان، وما أشمه ذلك من المحرمات فلا يحوز ذلك المسعطى ولا للآخد، وإن كان وحيا كرفع ظلم لم يقدر عبيم من غير مشقة أو شهادة

مباحاً لا وجباً ولا حرام و فلا تخلو أيض أن تكون فيه مؤلة وتعب أم لا، فإن كان فيه نعب، وهو يحيب لو عرف حار الاستنجار عليه. فما يأخذه حلال مهما وفيا بالغرض." للقصود، وهي مجري مجري الجعالة. كقوله بلغ قصبتي إلى السلطان ولك كذا، وهو يحتاج، في ذلك إلى نكنف وسط كلام وحجح، فذلك حعل كم بأخذ الوكيل بالخصومة من بد الفاضي، إلا أن تكون السنطال قد هيأه لذنك، وجعن له حرابة عليها، فلا يجوز ذلك، لأن أ ذلك رحب، فين كان ذلك مقصوده تحصّل بكلمه رحمه ولا مؤنة عليه في ذلك. ولا خروح ، عن هبينة ومنعسم، كنبوله للبوات لا تغلق دونه باب لسلطان، فلا يجوز له أبضا. لأنه إن كان ذلك مما يكره السلطان فلا يجوز له، وإن كان مما بأدن فيهم، لكن البواب منعه فالله واحب عليه، وكذلك كلم في معناه من المكالمة مع السلطان وورزائه وخدامه. ويقرب من " هذا الخد الطميب العوض " على كلمة وأحدة بيه به على دو ، ينفرد بمعرفته، قبلا يجوز . إ أحلة العبوص عليم، لأن الاخد هم إنما هو على مجرد العلم من غيير تعب وتكلف، وعلى إ دفع المضار عن المسلم، من غبير نعب ولا تكلف، وكل ذلك واجب علمه، و لمأضوذ عليمه حرام، والمعطى إذا علم أمه ينال ذلك منه بالعطاء فسنجبوز له وهو من باب الفياء. أما ، حادق في الصناعات الذي بقل تعلم في شيء وتكتر صفعته. فهذا يجور من الجالبين، لأنه -لا بنال مثل هذا إلا بعد التعب الكثير والبحرية المكررة، والمتصرف فيه مال. ولا يلزم في لامول ما بلزم في الأنفس، ولا يلره هذا الصانع صلاح مال الغير. أما لو كان يحيث يرى ا من جهة صنعته أن مال شخص بتلف. وهو بحيب يزول تلفه بكلمة و حدة أو كلمتين من غير ... مماشوة بدا لوجب عليم أن يدب عليما وهو يحسب ما بطراً على متملكيم من لضرر بتلف. وأما إن لم برل تلفه إلاً بعمل بده، فبلا بلزمه دلك لأن التبغيق في الصبعية بوثر. بخفيف العمل وتحفيق لإصابة، فلا للزمه وإن كان ببدب إليه.

اخامس: أن نكون المنفعة بسبب المعطي، يستوسل 12 بحاهه إلى أغراض له، ولولا ذلك لم يعطه، فلا يخلو لمعطى: إما أن بكون والب أو غيره، أو كالعالم أو ذي سرف وما تسبه دلك، فإن كان غير ول فلا شك في كر هنه إن كان المقصود من ذلك السوصل إلى معطور، وإن كان المقصود من ذلك إلى معظور، فلا سك في حظره، وكذلك فيما سخوف في الانحراء 15 إلى معطور، بإن كان وليا، ولولا تلك لولاية لم بهد إليه، لم بجز من حانب

متعبية عليه. فيحرد عليه ما بأخده، فبده هي لرضوة التي لا شك في تحريمهم، وإن كان

راً! في لأصر كتبت و أموض

[&]quot; بي أصل كيت بيسراً

¹¹ هكذ كتبت بي الاصل والمعنى غير واضح، والمقصود ليتروس لحاهه إلى أغراض له بلحضر حسبها وإن لم يتحصص عيسها. وكان لولا حافه وحشمته لكان لا يهدى إليه، قطر إحياء علوه الدين أص 2/136، والحلال والحراء ص 346

ما جاء مي ملد. لتكلمة مقسس في تحدد من كتاب حجاء علوه الدين للعرباني، من 154-156 لمحمد الثناسي. وقد نقلب صد - أبو العصل رشد الولندي في كتاب تحلال وتحره - لنقر 141 وسابقه عا

في سطر كنت ضر وبرقه تصحيح صفرر

عي سص: والاحذ برضانه وار

المعطى له، وهذه هي الرشوة في صورة الهدية، وبعله تحديق ذلك أند لو له بكن وله أله يهد إليه، ولو كان صحب بلك الولاية غيرة الأهديت إليه، وقد سنل طاووس المعن هذايا السلطان قال: فسحت، وقد أخد عمر بن اخطاب رضى لله عنه من أنبه عنس لربح الذي ربحاه في المال الذي أعتاه الأحل ما رأى أن ذلك كان من أجله، وأهدت مرأة عبيدة بن الجراح (ألى ملكة الرود حلوف أله كك أنها بحرهر في خده عبير فيب عه وأعظاما نمن خلوفها، ورد باقيه في بعث مال المسمين وما رد عمر بن عبد العربز رصى الله عنه لهدية، فبن له كان رسول لده صلى الله عنيه وسلم، يقبل الهدية فقان كانت هدية ولك رشوة إذ كان بشرب إليه لبيواء الالإلانية، وبعن أن تعطى للولاية وردى أبو حميد الساعدي (أن رسول لله، صلى الله عليه وسلم، بعث ولياً إلى صدف الأرد، فلم جاء إلى رسول الله، صلى لله عليه وسم، مسك بعض ما معه فقال هذا مالكم وهذا لي هدية. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، (الا جست في بيت أبيك وبيت أمل حتى تأتيك هديتك إن كنب صادق أن مالي أساسي المنتي باله، والذي تفسي بيده، الا بأخذ أحد منكم شئ عبر حقه، إلا أثاه الله به بحمله، فليأتين أحدكم يوم لقيامة ببعيس له رغه أو بقرة له بغير أو شاة قيعر، أم رفع مديه حتى رأبن باش إبطيد، أم اللهم بلغت (أ).

فهذا بين لك، أن ما يعطى كن من أولى تست من أموال المسلمين الأحل والابتد. حراء من جانب المعطي والمعطى له، وقال أمضا في باب خر، قال قائل قد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبن فُدَّ إليه، فذكر له أنه من شاة، فسأل عن لشاه من أين هي فَدكر له، فترك السؤال أن فيجب لسؤال عن الأصل فقط أو عن الأصل وأصل الأصل وأربد من دلك، وما حد السؤال في ذلك؟ فاعلم أنه الاضبط فيه الأالانتهاء أن في رفع الربية، ومهما استراب سائل ومهما العظما الاسترابة كلا عن لسؤال، وتحقق ذلك بحد وهو أنه لو شاه له تحليا لبنها ولا له ثمن مشتريه

ده، ولا يض أحد بعظيه له، فسأله من أن به ١٠٠ قضل له اس شاتى وهو يطن أنه لا شه له ولا يض بتشريف له ولا من بتشريف له ولا من بعظيها له، فسأله عن لشاة قبان قال له شهريته بالنسيسة القطع السؤ له وإن قال شمن دعسه و تهسه في دلك لسن سأله عن السن وكذاك لو قال له ورشه من موروني قال، ومورونه منهم، لوحب لسؤال، وكذلك لو قال اشترسها من سوق كد ، ورفعت لريبة في بيع دلك الصنف في تبد السوق، قمهم النطعت لربية الشواء، ومهما وقعد وحد لسؤال فهد صبطه، فإن قال قال . يستسل هذا السؤاد إلى المناه على أن ما نشرى بالحرم حرام، وما يستعمل من الحراء حراء الديل له هذا كله صحيح، وقد بنا دلك في كتاب الشبهان يحول الله، نتهى كلامه الله هذا كله صحيح، وقد بنا دلك في كتاب الشبهان يحول الله، نتهى كلامه الم

وقد احتصر من وكربا يحي بن محمد بن الأزرق كلام هذا الإمام في باب الشبهات فانظره فيست تفدم تتعرف منه ما أحالك به عليه، والله الموفق نفصيه، شهى والصلاة والتسليم على سيدن ومولات محمد، وعلى آله وصلحيه وسلم تسليما ورضى الله عن أصحاب وسول الله أحمعين ولا حول ولا فوة إلا بالله العلي العظيم وآخر دعوان ان الجمد للمارات العالمين

المتهى ما نفعه المستقرك من قباب الحلال والجراء للوسدي النضر ص 124

أ نظر فهرس الأعلاء

أ الحلوم صرب من السب محد الصحاح من الها

النظر فهرس لاعلاء في لاصل بو جنيد وهو أخرات

⁹ الناج الجامع للأصور في احادث أرسود. تشيخ منصور بنتي بادات أحيم مصر 1341، في (3/3) خامع الأصار الأي - الأثير أص (3/355 تحيياً إلى 210

أخرجه الحدكم في المستدرية، كناء الأقعيمة في: 120 رقم ومسرا عديا ، عزاة فوات

[.] «کد کنیت لاتهی،

الملحق الثاني

فتوى الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي حول التعامل مع مستفرق الذمة بالحرام والتصرف في أمواله إذا تاب الله

الحمد لله وحده. وحدث مقدماً نحط سيدن وشيخه الإمام العالم لمحقق أبني يعقوب يوسف الأندلسي⁽¹⁾ أنقى الله تعالى تركته. وحفظ رجوده بمنه. ما هذ نصه:

الحصد لله من خط الشيخ بن حسيرة (ق) وقعت الرغيبة في بيان مسألة (ق) وقعت لتبررة إليها و بلعول قبها على بركتكم، وهي رصى الله عنك، شراء بهيمة الأنعام من أعراب إماننا اللين لا عتبعون من إغارة أأ مل بجور، إذا لم بتعين أن لشاة المبيعة أو البيعة أو البيعة اللين لا عتبعون من إغارة أأ مل بجور الذا لم بتعين أن لشاة المبيعة الأبل منهم أخف من غيرها للأن غالب م بأيديهم معصوب أو نسل مغصوب؟ وهل شراء الأبل منهم أخف من غيرها لكول لغالب قيها أنها أملاكهم، غير إنهم بغصب بعضهم بعضا فيها؟ وهل ما غصيه بعضهم لبعض مثل ما غصيوه للرعاب؟ وهل بجوز شراء ما حليوه من لطعامهم من لحم وغيره وهن تحوز مبابعتهم بالبابير والدرهم؟ وكبف إل شنروا من أسواق المسلمين شيئا بالدن نيسر و لدراهم هل بجسرز لمن حل بهم أكبه أم لا؟ وفي هذا المعني الرحل المعسروف بالعصب، هن يُشتري منه بالقيمة أو أن أمان منها وبناع له بأكثر منها أم لا بفعل إلا يقدر بالعصب، هن يُشتري منه بالقيمة أو للفقراء وإذ ناب أحد من هؤلاء ويبده مال لا بعلم مالكه ولا ورثنه لم لكون هد للفقراء أو لبت أحل وهل يجوز التمسك بشيء منه بعلم مالكه ولا ورثنه لمن يكون هد للفقراء أو لبت أحد من هؤلاء ويبده ماله لا بعلم مالكه ولا ورثنه لمن يكون هد للفقراء أو لبت أحد من هؤلاء ويبده منه منه منه منه منه المناه وللمناه ولا ورثنه المن يكون هد للفقر ، أو لبت أحلى ولل يجوز التمسك بشيء منه المناه ولا ورثنه المن يكون هد للفقر ، أو لبت أحلى ولل يجوز التمسك بشيء منه المناه ولا ورثنه المن يكون هد للفقر ، أو لبت أحلى وللفر المنه المناه المنه ولا ورثنه المناه ولا ورثنه المناه المنه المناه المنه المناه المنا

أوجيل هذه الإصاب على تسجه حرابة لعامة بالريادات وقد تعتبي ريادة للنابذة لأنها من مرضوع الكتاب، وهي للإمام ألي عبد الله محمد بن عبد استلاء فيد ذكر من أحواب أوفي كتاب البارر الكولة في توارك مارونه، محطوط بالحرائة العامة بالرياط تحت وقد 2013، في 144 الرحة الأول والسألة مرحودة أيست في العيار فسفحات 142 144-144 للجراء الساوس امسيا تنصح أن المتراث موجه لألى سنا للم محمد بن تبدر السلاء أنك ينتي

[ً] رجع بهرس الأعلام

د , مع فهرس الأملام.

[&]quot; حسيد ﴿ ، فِي لُورُكُ مَارُولُهِ ﴿ لَسُؤُلُّ مِنْذُهُ مِنْ طَيِّمَ لَعِيمَ شَيِّمَةً ﴿ وَيَعْقِدُونَ لِنَصْ الشَّمَرُ السَّابِقُ ﴿

^{*} حسيب حاء في نواود ماروية الأمن مرف الماك الدين لا شعل لما إلا أمن العارات والتيامة أموال المسافرين من السافيل - داركونات، في 33

إن كان فقير ؟ جو بكم عن هذ كده. مرغوباً في شرحه والنعرض لفصوله، بياباً من جهة الفقه لا من جهة الورع.

الحواب

وهو لابن عبد السلام، فيما فيد عن بعض تلامدة النبيخ ابن عرفه الله اعتما اعتما تولى الله رعاينك⁽¹⁾ أن الدهب اختلف في يعض العصاب وشبههم، مُن أكثر مالد حرام. ولا يعلم أعيدن المفصوب منهم، هل حكمه حكم التلس. أو حكم من أحاط الدين عاله ولم لَّفُلُس، وهو أَظْهُر القولين عندي، وهو الذي تجرى عليه فدوى فقها، فريقية من أهل القرل أ لخامس، فعلى هذا القول تجوز معاملتهم إذا دفع لهم في الثمن فيمة ما أحد ميهم فأكثر من القيمة، ولا تجوز قبول معروفهم على ما هو معلوم عبدك؟ فيمن أحاط لدين بماله. ولا فرق بين الإبن وغيره. لأنه لم بتحقق ملكه اللمائع ولا يظر. ولو تحققنا لما أف.د. إد لعرض " أنه قد أحاط الدين بماله وكدلك لا فرق بين ما غصيوه من بعضهم بعض. أو غصيره من الرعايا، إلا أن ترجى معرفه أعمان المغصوب منهم. فالفرق حمنته ظاهر ولا ا بخفي عليك⁽¹⁵⁾ ويجب وقف دلك الشيء المغصوب ما دام ترجي معرفة مالكه. وأما الطعام الذي نقلوه غصب من مكان بعيد. فأشهر الأفاوين الله يجوز شراؤه منهم، لكن يشرط التوثيق لأربابه، وهذا الشرط في زماسا كالمعنذر، هذا إن عرف أرباسه، وأما إن لم بعرفوا بأعيائهم، فبعود حكم هذ الطعام إلى حكم ما تقدم، وطبع للحم كفل الطعام في جم ز الشيراء منهم وعيدم حوزه، والدرهم ٢٠ التي بأنديهم كينيائز من بأنديهم ١٨ عيير أن ستحقاق أعبيانها عسير، قلا بأس أراساع لهم 19 لعروض وغيرها لتلك الدراهم. على الشرط الذي ذكوناه من عسبار القبيمة، وأما كل لطعام الذي اشتروه بيلك الدراهم.

فحکسه فاهر، عان کان شمن فقد تقدم مکمه، وان کان بغیم تمن فقد تفده أن هاتهم لا الجوز فدونها

وأما المعروف بالغصب والرباء فين عرف مع ذلك أنه الغالب على ماله، فهو الذي تكسب عليه ولا، إن حكمه حكم من أحاظ الدين بهاله، وإن لم بكن دلك هو العالما على ماله، قل كان المفصوب أو الربا قل ماله، فيجوز (أنا فيول معروفه والشراء منه، خلاف لأصبيغ، ومن تاب من كان العالم على ماله ما وصفت لك، فالأصل حروجه عنه ليبيا ألماء، أو من يعمل فيه مما يعمله إماء المسلمين من صرفه في مصالحهم الأهم فالأهم بحسب الحال على أطهر القولين عدى، وقتل حرف في الفقراء، قولا يعيد (أناه كاللقطة الحال على أطهر القولين عدى، وقتل حرف في الفقراء، قولا يعيد (أناه كاللقطة الحال على أطهر القولين عدى، وقتل حرف في الفقراء، قولا يعيد (أناه كاللقطة الحالة المناس على أناه كاللقطة العلى المناس على أناه كالله المناس على أناها القولين عدى، وقتل عدى أناها المناس على المناس على المناس على القراء المناس على المن

وأما، هل يجوز لهد التاثب أن يتمسك بشيء من هذا الدل لفقره علا مانع منه، إن كان المتولى لتفرقه دلك المال عبره، وأعماه بغير هوى، وإن كان هو المتولى بفرقته. فقيه غر، وربا وجد في المذهب ما يشهد بجواره إذ أخذ نصيبه مع الفقراء.

والدي كان يفتي له فقها، فريقبة في العرب الخامس لمن تاب من أعراب زمانهم على سيان الترخص والاستبلاف لهم على سبيل التوبة، أن يفوّم الأعربي أن حميع ما بيده من المال، وتبقى تلك القيمة عليه دينا، بعد أن يخرج منه شبئا في الحال ثم نخرج بعد دلك شبئا فشيئا، قال المازري⁶⁾: القياس ان للحرجوا من جمع ما بألديهم في الحال، ولكن عدل إلى ماذكوناه، أن تم قال: وبنبغي أن بزاد في نلك القيمة، لأن قدمة السلعة بالنمن المؤجل أكثر مب بالتس للقد، فيزاد على التانب في نقيمة بحسب الاحتهاد.

وتقلت كلام لمازري من حفظي، لغييسته عنى لم أنقله من سوطيعه، فيهيد جنوات مسألتك أن مختصرا معتصراً فيه عنى المسهور، والله يستعمل جميعت فسنا يرطب، ويلهنت رشدت ويشعب عا يعنيت عنه، وصلى الله على سندنا متحمد وعلى أله احتجسد وسند تسلما، والسلام على من نقف عليه، والرحمة والتركه، النهى

ا يې يو ژال ماروله - عبدکيه.

ا في تسلحهٔ الزياد : العرض اصححا من بو با ماروية

[ً] بي ٿو رد مارونة عليکه

[ً] هي تو يا ماروباً. الأقول: أ

^دا في يو ود مازولة، والبلوي.

[.] " في ١٥ عسى يرمي يا إنابهم (صاحب العمارة من بروتان ماروية ا

اد في البوارب مسهم

ا ا بي نواز، مارونه تحمر بي المفه

دا در یع ولاینما رادامحد با واژبا ماژوله . .

الحي موارد عاد فحمد

التي استريب الخراي

الأسال فلافاها وسالمالان

الشفي ع الكرول بعاره ما وتحريبه وهي بسر موجود فني بوال ساروية

الفي يوارد مارزية احوات مستشاعته

الملحق التالث

فتوى شيخ المؤلف أبي عبد الله الزواوي حول تصرف مستفرق الذمة في ماله إذا تاب لله تعالى الم

وسئل سيدي أبو عبد الله لزو وي عن رحل مستول على قبيلة وعبرها، وطالت بده عليهم، يفدم الأزوج الحارثة وحرج الحيال؟^{اث} وزكاه لماشينة وغيير ذلك مما جرت به العادة -عند لقبائل من الخطئيات الصوري مجراها، واستمر على دلك أعواما، يعطى ويهب وينصدق وينفق في مصالحه ومصالح من سنولى عليه، رعيته وسائر وطنه ومن والاه، البكف به الأبد العادية والفتن الناشئة. ثم إن ترجل المنكور أراد الشخلص مما حصل سده. والرحوع إلى لله و لإنابة إليه، ولم مقدر على رد ما أخذ من لأموال. لخروج أكثرها عنه، فيما ذكر، لجهله ببعض أرائها. أو لعدم علمه نفدر ما تحصل بنده منها، وقصور ما بيده ((لصمان)) الله ستبقاء ما خذ منها ، إلا أن الجهة لتى غرم أهلها ، وأحد منها محصورة معلومة على الحملة دون تفصيل. وكذلك ما غصبه. ماذ يلزمه لأن ما يقي بيده ((لا لكفي))(5) ؟ وهل يسقط عنه حكم ما تصدق به منها أو أوقعه في محله كما يجد؟ وكيف الحكم فيم أخذه من الركاة التي ثلام أرباب الموانسي، الذين يغلبون على الظن أنهم ((لم يخرحوها مرة أخرى)) ⁶¹ ويكتفون بما "حذه لمذكور منهم فيها؟ وما حكم ما اشتراه من هذا لمال من رباع وعنقار وحلة وسرار قند صرن أو بعضهن ⁽¹⁾ من أمهات الأولاد؟، ومنا حكم ما أحدُه من أزورج حارثة في مواضع محبسة، حبسها بعض الملوك على نوع من أنواع لبركه كمدارس والزوايا؟ وهن ينعين عليه صدقة هذا المال 'و بعضه؟ وهل تحتسبها فيها ع يبي به يعض القناطر أحرى فيها المباه قصد الأرفاق للمسلمين؟ وماياتبر خدامه وأعواله

أن تفت هذه الدوى من كتاب الدرار فكدالة في يوان مارة ته تنصير السابق المخطوطة، ورفة رقه 33 34 الديب حراح المناب الكلمة عبر واضحة في الأصل الأسلام الكلمة عبر واضحة في الأصل الكلمة عبر واضحة في الأصل ولدلك الكلمة لذي السعاط الأسلامية المستكلمة المس

أحده من الناس، واحتبسوه لانفسهم هل عليه لزعه من أيديهم أم لا؟

((الجوب))

فأجاب: الحمد لله الدي شرح صدر أأهدا لرحل، وستنار قلبه بنور الحي، وانجلت عنه طلمة الجهل والغفلة، وأفاق من سكر لهوى الدي كان بصرفه عن مواسده في سالف يامه، وسار إلى ما قال النبي عليه السلام: (النُورُ إذ دَخَنَ القلم النسرعَ و نفسحَ) قال فسم علامية ذلك؛ قال التَجَافي عن دار الغُرور والإنابة إلى دار الخلود، والاستعدد للموت قبل تُزوله) (أن فلببدر إلى هد لمقصد لسدند، والدعي الرشيد الذي هو سبيل العقلاء والرشداء الأعزة الأنقياء، الدين صطفاهه الله، و ختارهم لطاعته ومحبته، وأعد لهم دار كرامته ليخلص نفسه من لجة مهالك لغلم والآم، وليتنزه عن رأى من حهل الصواب، وخف عقله وسعه رأيه، وشعف بالحظوظ الفاسة التي حبها راكس (أ) كل خطبنة، وداع إلى كل مهلكذ، مع أنها أضعات حلاء، واسعه الناس من دع آخرته بدنياه، وأسفه من باع آخرته بدنيا غيره، فمن فنع له باب الخير والرشد فليبادر، فقد قال عليه منه من باع آخرته بدنيا غيره، فمن فنع له باب الخير والرشد فليبادر، فقد قال عليه السلام: (مَنْ فُنع له بابُ من خبر فَلْيَقْرُبُ قبل أن يُغْلَق). (4)

فإذا فضى هذ الرجل مراحه من لتوبة، وألزم نفسه بشروطها فليوطئ نفسه على ما يتوجه عليه من تكاليف لشرع، بالشراح صدر وحسن قبول وصدق وعزم، وليعلم أن من هرب إلى الله آواه، ومن اتّفاه كفاه، وليعلم على خلاصه فيما حده، وليخرج عن حميع ما يبده من المل، إذا قلتم أنه يعلم غية ما دخل دمته من نلك ليباعات. وأنه لا يبتى به ما يسده من الأموال، وليوقف ذلك، وليبول البصر فيه من يوتق به في نظره ودينه ومن يقف فيه على و حب احكم في وجه صرفه، ويحري لفسراب فيمن بصرف إليه من عبر ميل، فإذا كان ذلك فيما وجد في لمال من غير المعصوب، من عقار أو حيوان أو عروض وتحوه، أو نتاح حيون أو الحراء من هذه المعينات، فلنصرات ذلك إلى أدياء من عسوا. ولم يكونوا من المستغرفين بالفلم أبضاً، وإن كانه مستغرفين أو جهلود، أعلى أرباء من والم يكونوا من المستغرفين بالفلم أبضاً، وإن كانه مستغرفين أو جهلود، أعلى أرباء من والم يكونوا من المستغرفين بالفلم أبضاً، وإن كانه مستغرفين أو جهلود، أعلى أرباء هذه ولم

لمعيدت ولم يرح تعسنهم. فلنصرف ذلك للفقر ،

وأب ذلك غال الذي بيده وليس بعين الحوام. فالواحب أن بصرف جميعه للمساكين والفقراء، ويستحد أن مصرف في مساكن لحجة لتي أحدُ (فيها، وليتحري به أهل الديانة منهم، وأهن العناقبية دون الظلمية، وأحو الناس بهيد المان طلبية العلم الديانون لمحتاجون، والشرف، المحتاجون، وإن ظهر من النظر صرف شيء منه في المسالح العاملة للمسلمين. كنت ، لقدطر واحر ، لمبه وتحسين عقار. فذلك مصارفه، وليصرف منه لهذ الدند ما يكفيه هو وعياله، وكل ما يحتاج إليه. إذ، صار من جمله المحماحين إلى ذلك. أو ما يؤدم إلى أهل تدعانهم أو ما يصلهم (2) به، وعليم أن يستحل من جميع ما جرت عليه ولايته. و نبسطت فيه يده في نفس أو مال أوعرض. فمن حلله بطيب نفس منه. وإلا فلبعره له. أو نصالح م تطب به نفسه، وإن أراد أن يقود على نفسه في شي، من صاله من عقار أو حيوال. أو يؤدي تلك القيسة لمن يستحقها منجمة فله ذلك. وما كان صرف من دلك المان في مصارفه فقد تحلص منه. وأنا ما فبضه من الركاة فإن كان ذلك فقصد أن للأدبه من ستحقها وصرفها في مصارفها فقد يرثت منها ذمة أوبايها، وإن لم يتعل ذلك النهى من جملة العنصوب ولم سرا دسة أرباب بذلك، وأما ما تعدى عليه من علة الأحساس، فعليه أداء دلك مستحقه. وأما السواري قان ملكهن بشراء ووجه ما سفك به، فقد مضى أمرهن على حكم أسهات الأولاد، وإن كان شي، منه معصوب بهي وما ولدنه رق لدلكها أو للفقراء إن حهل ربها.

وعليه أن بأخذ من أعوانه وحدمه ما صار بأبديهم من ظلامات وعصوب، فليعمل على محاسبة هسيد في أموره كلف نبيت مصى من غمره وقد حوى ذلك كنه كسابه، وسندت به الحنظة وأحده لله ونسبه لإسمان، وليستعن بالله في ذلك كله فهو حير ولي رمعين والعرم دهة والصدن نجة في كل الامور، والنه بالي المثين.

[&]quot; في لاسل لحديث لدي شاح ب راهكدا

الله الحديث رواه من مسعود، مسترة الصابح الشروي الرقد 1278 - ص. (1882)

[&]quot; الركس رد السيء مفنويا، والركس لأحن، مندر المسعاح، ص ١٠٠٠

اً تحديث لم أجار بهذا بطق وعن لسيده عائسة اللم الدعف بانت السعد الديل للدعمي الدمسة مناه بديا المساد الدين الم السب الله لأحدكم رئيقاً من وجد دلا يدغه حتى ينعير الدار استكراف إلياء أحد وان باحد المسكرة الصابح المصادر السادر، الرتم 2785 ص 2795 كتاب اللم ع ومدواية العربي ينتس مصدر رقد (202

[.] في الاصل: بند ولعبيا تحريب أم او ما يصبحهم، بكتمة في لابس غير واضحه بامر.

الملحق الرابع

فتوى قاضي الجماعة بفاس سيدي إبراهيم اليزناسي حول مستفرق الذمة بالحرام إذا أراد التوبة والأحكام الخاصة بأمواله "

وسئل فاضى الحماعة نفاس سيدي إبر هم ليزياسي أناعن رجل من جبايرة العرب. رد التوبه والإنامة إلى الله تعالى، وبيده أسرال كتيرة، وأكثرها غصب وظلم، ومنها ما اكتسبه من خراج أرض كانت بعده من قبل السلطان. وهو لجبيها كما تجبي بيد سلطان، وذكر أيصب هذا الرحل إنه فسام هرم أ رنهما في بلاده بعض السنين، فنهض بعض أهل لبلاد بموضع منعوا بمم أنفسهم وأولادهم وأموالهم. فطال عليهم الرفت، فسمع بهم هذا الرجن لمعرفته بعضهم ببعض، فأنزلهم من الحصن على الأمن، فلما فارقو حصنهم، صال(4) عليهم وغدرهم، وأخذهم بمن معه من أهل الطلم والنساد، حتى لم يبق عليهم من أموالهم شبئا. وذكر أبض هذا الرجل أن بعص المفسدين من العرب. صار على بلاد هذا الرجل لبأخذ أموالهم، فتغلب عليهم المصال عليهم، فأخد من أموال الصائلين عليهم .خذا بليغا، يهل -رضى الله عنك- يكون ضامنا لجميع ما أخد من أهل الحصن أولا؟ ((و)) ما أخذه لنفسه وجنده، وما وهبه لأولاده وخدامه هل بضمنه أم لا؟. وهل يرد على أربايه المغرقين إن وحدوا، أو على ورتشهم إن عدمو ؟، وهل بجب عليمه أن يسترجع من ولاده البالغين وخدامه، ما أعظاهم من مال أهل الحصن أم لا؟ وما العمل في صدقات نسائه إن أعظاهن من هذا المال هل يجزيه أم لا ؛ وما الحكم في مجبى الأرض السي بهده من قبل السلطان. هل هو سائغ له ويمسكه لنفسه، أو يخرج جميع ما لبدد خلاله وحرامه؟ وهل يسوغ أن يبقى لنفسم شيئا من هذا المال أو ما تقيم به أوده ا وهل يراعي قدره ومنزلته، لأنه ليس ممن

¹² انظر فهرس الاسلام.

أهرم الناس بهرخون أقعو عني فتمة والخيلاط وقبل مختار القامرس ص 632.

^{&#}x27;'سال سط راسطال: مختار لقاموس، ص 365

يتكفف الناس؟ فبإن قلنم أنه صقى لنفسه شيء. هن بلزسه إحراجه بعيد أم ٢٧ وأبقي النجع (1) الصائل على بلاد هذا الرحل، فما خذ الصائلون هن عبيه ضمان ما حد مما م لا؟. جوابكم عن كل قصل من هذه القصول حتى يرتفع اللبس - عنا تؤجرون والسلام

فأجو

احسم لله عاصر الذنب وقابل التنوب. إن كان هذ الرحل لتكور منه العمد وإحافة السبيل (٢)، فنحميع ما بينده حراء، ولا نحل لنه ولا السلطان أن يعطينه شبث من مان المسلمين، ولا من منال لسلطان إلى كنان له مناه خناص به. لأن الوجب على لسنطان الأخد (أ) على بدد. ورده عن الفسياد ولر بقيميه، وفي الرواية عن مالك: إن فيتل قياطع الطريق وقتاله. أعظم أجر، من قتال لرو. وتبلهم، هكذ ذكر ابن رشد وغيره * . وأما غدره المرة الواحدة. فقد حرى بعصيانه، وما أحده مما أعقاه السلطان فحلال له، وإن كان تصفة من المسلمين فيه منفعة. و لا فلا يحل له أن بأخد، ولا السلطان أن يعطيه شبك. ثم إن صح عزمه على النوية فبرجي له سقوط لعقوبة الشنعاء في الآخرة من إعطاء للواء في المحشر وإشهار غدره (5) وما ينتظ إبيانه من ألبم العذاب، وإن طهرت توبشه في الدنيا سقط عنه حد الحرابة. ولزمه غرم حميع ما أخذه هو وأصحابه. قال مالك في غير كتاب من أمهات المذهب ويغرم الواحد عن ألحميع تائب وعسر تائب 6 بدم بيده من الحرد. مجب عليه رده على أربايه إن عرفوا وإن حهلو كال في ذلك المال فولان قبس إله بكون في ببت المال، وقبل، في الأصدف الثمانية أ ما عدا العامس عليها

وأما هل يسترجع ما أعطى؟. قال حاصم المعطى وقامت به بنيَّه حد من يد المعطى

له ¹¹ وإن لم تقم به مبنة. فيهو للمعطى ² في ظاهر الحكم، وفي حليمه له من طاهر الورع. خصيل لم نسال عليه (3) إلا أنه تقوم (4) بينة عادله أن جميع ما بيده حرد، إما لكونه لا حلال عشه. أو له خلال بستعرق ما اكتسبه من لحرم فيبجد أحدَ ما بيد العصي ا ويسلك له ما ذكرن من الخلاف إلا أن بكون المعطى ألله بصفة من يستحق لأخذ. لفقره أر دينه أو علمه، فنفر في بده ما يزدي به إليه حتهاد المنصرف للمال أن نفعل به بيده " هذ ران أدى إلى كونه بتكفف لياس، وما فر منه (لله من عذاب الله أخزى وأكسر، وقد أبرح رسول الله، صلى لله عليه وسلم. المسألة للفقر ، عموم، وللأغنيا، بصفة مدكوره في الصحيحين وفي الموطأ ⁽⁹⁾ وغيره، ولا ير عي في هذا الحروج عن عادة امتاله وسلك به 10 مسئك لمقلس. يترك له ما يعيش به هو وأهله الأدء، في ظاهر ألفال المذهب (الــــــ) ابن رشد⁽¹²⁾ والداودي ⁽¹³⁾ وغيرهما من غير إقصاح بذلك فيما أظنه والله أعلم.

وقد وقع هي المذهب (¹⁴⁾ مراعاة الحروم عن العادة في مسائل، منها خشلاف من لَنَاسِمَ وَ بِنَ وَهِبِ فِي مِشْنِي ذِي الهِبِئَةُ رَاحِلاً. هِلْ نَسْقُطَ فَرَضِهُ حَجَ عَنِهُ * `` وَ لا ؛ لكن

أحقصد بالتجع هنا صيبة من برجل

⁾ في لعبار السل

في المدار - أخذه عم يديه عن نفساد

أَ مَا وَوَدُ لَنِي كَنَابَ الْجَنْهُ وَمِن الْمُدُونَةِ الكُورِي ﴿ أَنْ مَا لِكُ لَا أَرِي مَا أَنْ بِالْمَا أ

له يقن بالصلمة قنال فطاع الفرن عن قنال تورم الله به حلى ١٩٢١، وما بذكره أبره والن الله في كناب أحبيده من

القصد حديث وسون للدصلي للدعيب وسند النان عاء رأكل على ذب فلقد الإله حسل لوا السرالاء الساسد. أخرجه السبائي والتحري ولن ماجه والطحوي وأحمد. الأحدث الصحيحة بلان بي حن [8] . ريد المه

⁶¹ مصر ک با المحاربان من اسمونه لکیری بلاماء بناله، من - 4/13

⁽¹⁷ المصود ما حاء في أية الركاة. (إنه الصدقات للنتراء والمساكين والعاملين عليها ما (به رام 60 سرية لتوية.

أن عنى المعمار المعطى وهو خطأ واصح من سياق الكلام.

^(۱) في العبار للتعطيء والصوات للمعطى

⁾ می تباریا مازوید عثه

في معيدر المهم إلا أن تقوم ا

في أنعياء معصى وهو تطأ

و مع معالم معام المواحق ا

ا في لمعدر وبقيل ما تبدد

[ً] في برازيا مارزية افكال وفي تقيير الوما حربه

عن أبر بشر قسمه ديا سن البعضم المعالمة وملم (إز السألة لا محل لا لأحد ثلاثة رجن حمل حمالة دحيد الم أساله حي عسيها له سبب ورمل أبديته فانعة احتاجت ماله قعلما به المبالة حتى يتسبب بواب س عسل و بال سعاد من عشق، ورحل أساسه داقع أأبي احر احدث إروا السلم وأبواد ودالسبائي، الرغب والتوهيد إقدارك - فل-

فی تو آیام رویه. مدهنون

منسم بازرند كتاب سفلس - ص: 2/320

^{16.3} كتاب لاموان ساودي المصد السيق - ص: 16.3

 ⁽⁴⁾ في أدير را أسلما المالكي وقد وضفها المعرفين عنوال المنظر في 6/ 61.

^{(&}lt;sup>5)</sup> عنه الا توجد في نوارد ماورته وأصفتها مو أسهار .

الملحق الخامس

نوازل مفترق الذمة والفداء من اللصوص والمداراة " قال محمدً فال بن أحمدو فال نفعنا الله ببركته

رحسسرض نحسب كماعن منغسستسروين سيسسنده فنسبلا عنيسته يحب

تراضع وليسسنق احكم سدين حكسمناإدهمسام لينزمس ب مصفحت طبي السسيد سده المرعى سرداب مسجسيعسي للسين الحال يستشمل مسما مين دلة تسميد أخمدا تحسف سنفه فني سنفير وطيلب ولسلمسكوس كس ليو أن في في يدا م د فسعسوا لسلاول الساء ورضاء من أنزواينا بعسبد فسيوت بصبيحب أهمل للسبساعات سيوهم ذر وعست فستقسد واحست س ذين لا سنسب ، حاز ، عبلي فيسول زكين (4) ينه بنعنام بعسطستهم قسد اكستسقى غسب بعد شهه بن حهرمها · خسد من المغسب سرقين فسياع سرف إيدس مستعسر فسننسبه أومسيا حسيمع أوعسد حسسهل مسسرةال الحسسائية خسرح عن حسمسمع مسال خرمسا قـــــ لظام به بال يندب

رخ : مسكا الجنسية أثر مسي دون اعتب عسب دائیت سیر عسب مت دفيعت حسيان عييمن فيتملو وسبيس وارثب ليم يسحب لأسبهب وسنعسشرف وفالسبك الل المحمد الدكاب بالقالمان العالما ولباني فني سنب للمستال وجندا والمستعملة بستعرا إعتماء وحكم سا أعطره عملت بهستندا لىسى ئىل ئلاسىتىسىدە غار إن علم لعسده مع حسمسر الألى يس يتحسين للأخسيروة سنت المالامن لكسن بسقيب در حباحت وكسب وغساصت أعبطاك بعض لحم ميسي عبلينك عشد مطافق الجنسين وارافي أوالم بلقبت وحسستهمل المالك ممع بـــــده أفــــده مكتسب مسالا حسلالا بعسما الفرق ظهر من وحوه كشبرة، من أجلها الله فريضة الحج واجبة على المستطيع وكون (١١)

ذي الهبئة في مشبه راجلا محالف لعادته مستطيعا أو لا! خلاف في شهادة، ولا يوجد من بشنرط فيمن يستحق من بده مالا، كونه يخرج عن عادته، بل نجد الأن من يقول باستجاره

فييما عليمه من الدين، وهو قبول الإماء (³⁾أحمد بن حنين. يعد أن كنان لحكم في تسدر لإسلام سنرفاقه بم نسخ. وأما ما دفع هذا المنب من صوفه المعتدين، فأحره ثابت إن شاء

للم إذا تهما أن جسساد المحارمين حلهاد ⁽¹⁾ ولا خلاف عند أهل لسبه في حصول هذه المستسلم مع مطلع أو عاجل " لم وود من الفسان مع كن يرَّ رف حر من الولاة " إما فندمناه أنصب عن مالك: أن فشال مخيف السنسن أعظم أحر أمن قسال الروم وبالله

وهذا ما خطرتي الآن في المسألة، عن حين نشور في الذهر، وعدم الدواوس العليماء،

وكنت هذا يطاهر طبجد، والسلام عليكم.

ركبة كفرح، علمه وقيمه، محتار الناسيس في 217

ا في مقدر من خلاف

في تورك صاروبه الإصار واحمد بن حسل، والصحيع ما حاء في العبار لأن الإمام مانيا والجمهور الروزة عبار مؤخرة المدين حديد الراف حمد بن حسن عبر مقدمات أبي رشد من: 303 ما

اً في المولاد سأنا سجين أن الناسم. أرأت الجاردين أحدادها عبد مالك حجاد؟ قال عال مالك العبر حهادهم حهاد ، كماب بالاريان في 47432 ما العاريان في 47432 ما

[&]quot; ها ين النوسان" سند بي الميار.

[.] * تقصد بالولاد ولاد الطلم من قصاع الطرق حسيما حاء في المارتد كياب أحهار ص 17،464. .

إن لسم يسكسن ثسم سس المسفداري مستغمستسرق الدمسية إن تاب رمس إن كـــان ذ لم ينوه الدامع مـــا وحسائر أبضها لدا المستعسدو مسهسمسا يسب لكن إذاميا كياب وجسائز إعظ ٥٠ للفسيمين حسسان من بريد خسد مسالهم أبلح لله تفللسلسلة للنطبين ومصلق لحسسوز فسيسه الزدري إن عساضه لكبسع سيري حي غــــــ خاره کــــــــ لا بکــــــــ ف لك عبد إذا رامذ اسف المسادر، وقسيال: بل أمسيشي سيب لطالم بسل مستسه ويسين الأخسيس مسر سمس فسنتلشب بمعالرتيس الرمسيا مستسعيمل الحيمل باقيد سيتسرى ئسم ادعیسی السادعیسی در مُسید کو أميا فيسماؤه لنفيين ويلا سل رب يأخسين مسيجسين ويستستحق بالشهدود مدعي وأنه عبر ملكه مياخير أو شــــاهـد سع بمين تكمله أو سيسائم مستقساء ذر كيسوس فسيب إرامس غيين في المناف أعينيا. راحستج لاستنسحستساق داي لمالت وإن يمل خــــدنه بلا عــــون فلحسالف الفسادي فلمساول المسادي بي مسبئى الخسيلاف هل كسشساهدين أ.

شي، مسسحين عبلي ذا لطالب به لنستعش لعلمناء أسلمنا حصار لممادف عرو إليه له لذي الدفع للسبيعض العدميييا به علیہ۔۔۔ہ 'ر علی من ہسفق من فيستفينينير، دلك لزمينيا ورايكن من تفسيه مسفيتها سع منتهم عنسته من أحتيولهم ر -- حسمه الأحسسة من المعسسسري و بر مستبرين بعسبسالمان فينسادري (مع أحسسر لغسسسسر ذلك الرحل سن داك لعـــالم بنعش البرؤسيات رب المستعملين أبيات. أستس للمستستنا والسه سلارم ذات كالمستسبب الكنونة ليم ينوغين وتعث لد البالعالية الزمال من عباصب مع علم غيصب المشتبري فللمستم الالرباء للم تباشع لكبه أكسست مست كسيبان لديم سزوشسم فيساما تفسياي لبسيلا من فسيداه كيسيان سافل في الشاع منه مستحسرجا م بن بالقسيدي، عساء من دعى مع حــــول لعله حستسبه ملك مسيب أو عسائب و دون مسه دكسرته من مستسلسرس ذال بسلا حسلت أو مست حسلت كسشساهد يحسعن عسرف فسد أله:

وذا إذا مـــــا عُرفُ هــؤلاء ومسسمع مسسالا لدى مستحسسربين وبعسد الاستستستان لوالم يوصف وإن راه محمعي من فيسيل أن إلا يدى تفسيريقنا على السيتسرط كسسمسدع لقفة أمسترف فهسسر والمفتقدي من عناصب من فيل من عبصب أخيب تابال يرجع ولمو بحب فــــــــــــــــــ تـــاد غربًا فتستستسرب أحماره يتورع عبني مس كــــون ذلك عبلى الأمـــول وعند حنهل الأمني فينينه فيعلى بحبيستين بنظرار حيستنسيهياه بمال أو عمل البرؤوس نجميل و لحمل و للعميسية بيسيد ذووه مين غيب ور ۱۵ و دو امستان می دا ول أسسى رفيض، إن ليم يستفيس ذا وإن بكن بعض السبب عسملو راسم د عللي اللذي منتهم ألى إلى السراع إذ كار ماساداع وأحسست المن أبني كسيرها ولا لألم خسستنم لكن مستسلم إذاذك مسم كال حـــــر، يُملك أعــــال عـلــ أعــــال عـلــ أ اسعيش وفيستنسبه ودالتفالين وكسسان بالحسسمسيع دفع لمان سم عبلي أنــــارادهم بــــات بـــا وغيرمينه عنى المستندر قييميه سستحمرن فتتت فتتاه يذالكنه وحسد متصبومسا: نسرن دُا عَلْمَ إن عسملو بالأخسد للأحسمال وعبد حسيقلم على الأحسميور هي

نم بدعيبيود، فله تعييب المستمين كلقطه، وقسيل شيرط د فينفى تعلیقی جیار له آن پاختیان الرصف بالشبهيرة أخبية بناث إلزامية فسيتهمنوه أميير اشينيهير أوصيب الريب وأسليم سيستنسب قبيدر النسدا، وله دا أشلميي من فناله لطالم منهمنا فيصللا أو السنسرؤوس مستسع تنسارك المسابا مست کساز در حن رعسقسد بسعسلا أولاء في مستصلحه العسيب ولو على لالتلليام حال تتللعل لايدلهم عشد بولب الأسينسد على بدي وافق شيسرع أحسيهمينية إلى خستسلال في بطامسهم رد بعسادة بهسا وفيساق بحسصر عن متقسسم الشيرة لدى قيد طلب مــــحـــره تسعـــــ اللا تاراب تكن لهاليا وهود في كليلا ته به سيبال احسميرز نسال المستسما أردع الإلمه جبل وعسمسما عن قلبومينه دفع غلبيني العلبانين منحسبسهم ومساسيه في الحساب الأفسيراد من حسطسير أر من سياب كسحسرم مسركت مع الاسساسة فتتسلد فتتساد فتنا مفيه دفيقا أب لأحسيمسيال مرادون خسميان فعيان والتنظيف فيحسب في دور التال بفينيسيمينه أو عنيدك حنف حيصل

بعر فهرس لأعلام (أس مرين و آبر شباب.

الاقع عن غليليليوه ملك لوميلية فننفي رحسوعيته أحسينتلاف فستنسرى مستسرب لمدارة كون دون من رن أبي من تعليد فسيات رحبيعياً لأ فيستسبر ليس من مسيال له واختف في تحسيس اخسيبروم عن تالسسمت لا ببلغى أن تقسمت ودا وإن عبله أن قـــــــ مـــــــ ولحلف حسست وضع الظلم عسى ككنك نسبسه كسما لا يتبسع ارحمت من رحلين شهرتها له نفستستست فليس بحب منت أحسد العسامية من أمير با إلى كسال مسا أحسد مسال الملالا سيواء النيسره تيل الأفيد كن لأنهم كسهم مستور اِن خــــد بدس خـــــد مكان وطلب بردىء ربُ الحسيب ل ذ على الحي إذا كــــن ســـــ وحسائر أخب فسقيب فيبد حيمظ إلا إذ فسلم من يعلل له إدا إذا ، حسب و سيواجسب لا تعسدهد الحسسات حين بعلب يد يجسبان من دعست بعسب المعا وقسمان بالكسيسية بالماضي عن لأحه سفيل مسيالا سا ورفعة أعصت لطالسهم وفسيس فى حكم مسا أغسسرمسية قسبولان ومنتشدع دفع تصبيبوض والشيبير كنف أن يشهبت مها تهد دفسعه الأياد من تقليلية فيلسوي بسلا رن حلب لعـــاده أن لا يتدفع

فسيسمس ادعى من دفسعسه وهو للا أسا الجسماعية التي العيقيد بها ، لرحل لعسائناد لاستسادد مستحلة بعطي عسترامسته وقسيسا وإن كسسان مبكر دي العسب مسية أمن إلاً إذا شــــاور دو لدقع عندي منسببانسير محج رفسيقسه من عسيسير الماحل سيستها اثب مستغيره ومساكن لعسلسر حسيباه مسعي و بهم سینده و مدیده عن فستسغم من منسؤر لدهر نا بن ربی ردا سینیسیه عنییه رام القلب السياراة عنديم فيزيم ليس نهم علميده حسجسر إن نشيب رن شب الى غييرم ييير ولا لهم عليلسمه شيء بعللمعل وكسوسه مسجسسسا إد كسان في أمست لرزم جسملة الأصبيب فسنتهسينة تفسيرقت من مستعسرم يعسمسهم عن بعسمهم ذك رجع وليس رحسعت إذا مسنا أغسرمسا عصد حصصول الافسيران إلا لأن من أوصل تـنـــــعـــــــ عله كسمستل مساله وأحسر مسا عسمل والمنسب سيسسون مس عنهم دفع ودأ ليستعسسون ككون لحلف والشبيتين والغييرم من دي مسغيره من دول إدن قسموممسه بما ديم إن تبت لدمع و لاشــــــــــر ، مين ، عسسيسسر من "شستسسه لم يلزم سأن رف المكس لن بندفييسيا أمسا إذا من تقسسه اشتسري فللا

عبن أ، بعدد اليسمين قسيسلا؟ الحل صدق مطلقب فسالتسهب بالأميسير مستشلميسي بلا عيده ها مستشره لرومشها العسيسر تقي وعشد غــــبـــر أمن مك ،لزمن ذيب فيسبب رمسيه وقسيب فللتربيسية للسلسيرهم دواستلليل للرهيسية العسيسرم فيستنسمن بلزء حي به لأمسوال كُلاً حسمت وسنبأد وصياع ميا صعبوا سوسهم وحسيباهه لن يعلميني بجــــان لديه من كل مسسساينوسه في زمن، فسالسالغ الحبر سيسبر حيث تي فستعتبيه الجنبيجين بالمحتبين فتي كيل مــــاله بتحـــاد فـــتعلوا ضمسهم الأحسرة فسسم تنسمفي مع مماراة فيستعسب فسياف يسونها عن فسيل منهنمنا يعيره على عنهم دفع مت أحسدت الطائم فسنسته مستعشرمت إن عم محسوفيه الحسمسيع كسير .مسلمان بالمسلم إلى كليبور لا بدله منيا بيبعر بعينيهم به عليستهم رجع سى كن أمسير بايهم كسياليان عبلی قیسدره عاد میسیسم غسيسر ولا مسحسيد عن ذاك إذن شيء له عليسستهم إن لم يعلم إلاً بدقع منسيا إليست دفيعين من حمارة لسيعض الطُّنمية

لعيمين ١٠ روبرحيون العيمية يوي

عسهما أبسى وهو بإثمه سيمس

عنى المحمة عدا من دفييني

فسنلا عبيست إنه منت فيتعلم

مستمساعينة تعيم فالميعن

منسسته ولفستاعيل لراياسيا

يساويه الظالم منهم أحصير بصيب

جسمت عنهم أمت إدامت متصلا

اخلب في جيواره لنييين

كيسمستعيسرم رزيه تسبد تركيب

عصدو الاستناجات لكن يعدب

حسمت عسم بدرمسهم في خسار

إن لم نصل للقبيرة منالا منتجيلا

دلك أم لا يسهير عسيد فيبد خمل

العبيير من بأحسد من يسيفيد

ردى، أعسطسني لسبه دات المسكسيان

لبس لرب جــــــد أخـــد الردي

سسلامية ولغيبير ميتن ميه تتييب

منسبالا لشسيخص سينائه به تعظ

كـــــغــــعده به إدالم بقــــعله

بأحسد فسيسم أحسره من فسيعسلا

فين تغلب يسلسل عاد بحب

راة بتحسير عيبياء أن تحسيدا

منت بأن يتعلند دات عليدا

ها خيبائه منه وغيير خياته

هل فيسبب أو ينس يسيسه الثاني،

الهم بما تسمد قن و مسمد كمستسرا

وفسوله فسيسمسا شستسراه لفسعسا

مل يتسعسف للتي فسند سنعسلا

إلا في المسلول الأسلم

ول به في به في به في به والمنط ومن به في به في به والمنط لده أن المسرواد الأختيات المنط لده أن المسرواد الأختيات المنطقة من في المنطقة به المنطقة به والمنطقة به

بل دا كوسمه إن اسستسحالا وبدر الاستيال من يحال عن وبدر منا تتصده اللسنوس لكن فيسر منا وب استنصاب في التير ده فيسه من في التير ده فيسه في من فيسها الموالي ليس لعسبسسر رغيسية في ولحسرات لقالي والحال القالم في التير دا عن تفلة في التير الفيسها الموالي في الفيلة في المنا المناسمة في ا

في طلمسهم لا شيء فسيسه علمسا أو أكبه أو شــــريه لــــاء يكون ذ من ثمن الجميداد حلم فهراء كسالنصف لا يعسيسا به دريا له عليه للعلليلوس الزمالي ان کے ان لولاہ لدا نہ بدفیہ ہے۔ طول الزمسسار وتبعب سعر حسيب لأعسيب وتعب بمدين في الحساد أومسه من فللللحيات به فلللحيات من غياديد أو ميال أو ميشيها فللساحينية فيندر ذاف ألزر أمينول معلوريه قيد حييون والماء حكمست تستال محل بوسي وعند عــــدمــــه بألب البيعيـــ فــــــدى نا الدى أحبق فـــــعـمن

بداك ميا كيان مسحب، ديات

حكم شاراة السلسها ينسا

من دون جسعلهست على برحساب

رلا بفسسله بدي قسسالهم

للاستلاب

كن على عصدال من المقالمين

سدو سعينسر تسيير والطالب

أدى كسمنعسه لضبسافية حسرار

فللمن بحلك عن لسلواه يندم

عن بأن لفسيسر فيستا لن متعيب

ستسودهم دربعتية خيشتينيه أن

لأنب سيحيل بياليندن.

بروم راحسته بما قسست فستعسسك

الامكنسية من غيير المنية التنافيات

ردون أن تستسبب سفسس احسلسق

خنشيسة أدلحابي تقييبه ويبط مكتسسب مسالا بحي رعا نمی ببسسیع کسسان و إسز، أَهُ لا لهم في كل ذا من مستدخل وقسولهم بل كسان ذا من سيسي وتزل على مــوحــهين مـــ من تعب الحسسم ومسال ديسها وذا بالاجت الهاد في المساد ومسلل باشت تركيه في المان وعندامسس أشكل قيسدر المال ومن برد مسمال غممير خميوب كــــــ له عدــــه قـــــ مــه إن كسان مستعلومس، وإن لم تعلم وإن كسكسس دلسك ريسده عسلي إد المعارة في المعارة في المعارة في المعارة رمن سدی شنخنسا عید رجعی من كـــان ذا مــال ردا دين يــم دية من قيسيل ممن غييها للد تلوضع على لأمليليول إد لم يكن بمكن نزع مــــالهم تعسب رن النباس على الأضيبين ولسمام واحسين كد بفسسر سب ينوب أو منا بقيرب وكل مسا إلى خستسلال في لبطام ولا تحسيد عن السيواد الأعط، إلا إذ منك ارتحال راال ونسا مستسع الارتحسسسسال عس بع ــــصل لارمحــال ـرتحــال وکيل د من حيسمين الحيسي . ركل من عن السيسود العيين بنسول أمسره إلى استعسران بأكسيه ليلأمين

الله المصري علم من موريقات و سبه بالكامل (القصري بن محمد بن المحدر بن عشيق الابالي الرابي ، كان مراكل في موريقات المحدر ال حامد و عاراك الفتية ، في موريقات المحدر الراح مد و عاراك الفتية ، في موريقات المحدر الراح مد و عاراك الفتية ، في المحدر المحدد و عاراك المحدر المحدد و عاراك المحدد و عاراك المحدد و عاراك المحدد و المحدد و عاراك ا

ا ع فهرس الآيات القرآنية الكريمة ()

رقم الصينجة	رقم الآيه	الساطييرو
78	171	المنعرة بالمُثُلُفُ لَدُنُنِ صَوْرَ كُلُوا مِن صَدَّتَ مَا رَوْيَاكِهِ
33 3.5	187	(ولا تأكلوا أمر بكم يسكم بالياض)
322	259	ا فَالَا أَوْ لَمْ نُؤْمَنَ قَالَ بَلَى وَلَكُنَ جَعَمَتُنَّ فَمْبِي }
		اللَّمْسُ بِٱكْنُونَ الرَّبُ لا يَشْرِهُونَ إِلاَّ كُمَّا يَغُوهُ عَدَى
83	274	سحطه اسبفان
312 305		(فىمىن ھاءُهُ سوعمقىم مىل ربىد دائشهى قىلم سا سىنى
311		(ومن عاد فأولئك أصحاب أمار هم فيها حالدمون)
312-83-31	1 277	(يُو أُنُّهِ الدين أَسُوا أَنْتُو اللَّهُ وَذُرُوا مَا يَشَى مِنَ الرَّبِ)
315 312		(وإِنَّ تُبَيِّم صَكُم رؤوس أموالكُم لا تَقْلَمُونَ وَلا يُظْلَمُونَ)
97	7	أَلَّ عَمَرُ نَ ﴿ وَ أَخْرُ مُتُسَابِهَا بَ
83	10	«لنسا» (إِنَّ الَّذِينَ بَأَكُلُونَ أَسُوالَ السَّاهَى صُلَّمَا ۚ)
315 116	· 11	(من بُعْد ومشُه برصی بها أَرُّ دیْں)
213 (10	,	ادما لكم لا تُعاتلون في سبين الله والمُستعفين من
302	74	الرَّجالُ و لنسه ، والوثد ي)
307	96	(ِن لَدْس تُوفًاهُمُ اللائكة فعلى أنسهم قابوا فيم كنتم)
	97	الأالمُسْتَضعفين من الرجالُ والنساء والولد رُ
307	71	او ْخُدهم الرِّبَا وقد نُبُوا عنه وأكلهم أموا الدين
	. 0	بالول)
3(5	160	3 , .

[&]quot; رست الاياب الكريمة على حسب زرودها في كنتاب الماء وتدفسط" قناء السور على سنة مصحف الشريف برواية الإصام قائرن على ما خدره خافظ أنو عمر زيداني، مطبوع في الحياضرية البيسة (198)

2- فهرس الاحاديث النبوية الشريفة

رقم الصنحة	_ لحديث
299	أُبِيَعَا أَدْ عَصِيةً أَدْ هِنهُ.
85	إد يعْمُ فَقُل لاَ خَلاَنَة
311	أربستُما فُرُدُا
79	ُطب طْعَامَكُ تُسْتُنْجِبُ دُعُوتِكَ
312	اللَّا إِنَّ كُلُّ رِبًّا فِي الْجَاهِبِيةِ فَهُو مُوضُوعٍ وَأُولُ رِبٍّ يُوضَّعُ رِبًّا العُبَّاسِ
340	ألا جلسب في ببت أبيك ربيت أمك حتَّى تأتيك هديْنكُّ
93	البرُّ ما اطمأنَّتَ إليه لنُفُسُ والإثم ما حاد في لصَّدْر
279	البينةُ على لمُدُّعي والبِمينُ على مَن أَنكَرَ
330 97 78	الحلام بيَّن و لحرامُ بين وبينهما أمُورُ مُشْتبهات'
254-253	الخريجُ بالمضَّمَان
50	لدِّي أَصَنَحَ مَثَالُ مِنْ أَبُنَ قُرْضَمُهُ
84	الذُّهبُ بالدُّهب إلا هـ وَهـ
332	الطُّلْمُ طَلِماتٌ يَومِ النِّهِ مِنْ
79	العبادةُ عَسرةُ أجرًا، تسْعَةُ أحراء منها في طلب الحلال
348	النُّورُ إذا دخل لقلب انشرخ وانفسخ
87	الورغ سند العمل
8.8	لورغ هو ملاذ الأمر
87	أَمَا الْوَرَعُونَ فَإِنِّي أَسْنَحِي أَن أَحَاشِبَهُمْ
313	أَمَّا طَاهَرُ أَمْوَكَ فَقَدَ كَانَ عَلَمْنَا فَاقِدَ لَغُسَكَ
135	إناء منثل إناء وصعاء مثل طعاء

		(وَتُعَوِّرُنُوا عَلَى البَّرِ وَالنَّلُوْيُ وَلاَ تَعَاوِنُوا عَنِي الْإِثْمَ	لمئدة
272-130	.3	والعدو ن	
120 84	29	(إند يتقبَّلُ اللَّهُ من لَمُتَّفَين)	لەئدة
		(لوَّلا ينُّهاهُمُ لرَبانيُون والأحبوُ عن قولهم الإنَّم	w
83	6.5	وأكنهمُ لسُعْتَ.	
120	8.1	(كَانُوا لا يتنَّأهونُ عن منكرٍ فعلوهُ ١	•
3.1	97	(فجزاءُ مثل ما قتل من النُّعم)	4
306	73	﴿وَالَّذِينَ مُنُو وَلَمْ يَهَاجِرُو مَا لَكُمْ	الأنفال
		من ولابتهم من شيء.	
306-304	28	(إنَّمَا لمشركون نجسٌ فلا يقربو، المسجد لحراء بعد	لتوبة
		عامهم هذا.	•
320	66	(ولعارمين)	
325	2.9	اوقل ِ الحقُّ من ربَّكم نص شـ،	الكهف
		فىيؤمن ومن شاء فليكفى	
9.2	99	(قل هل لُنبئُكم بالأخسرين أعمالا)	•
303	77	(إذْ نَفْشَتُ فِيه غَنْمُ القور)	لأنبي ،
18	5.2	(با أيها الرُّسُلُ كُلُوا من لطيبات و عملوا صالحاً)	المؤمنون
1383	39	(إنما السَّبيلُ على لذبن يظلمون الناس)	الشوري
87	•0 39	(وأما من خاف مقاء ربَّه ونهى لنُّفس عن الهوي)	النازعات

114	لو علمتُ أنها لسبٍّ من الصدقة الأكلنُها
255 253-187 183-	
307	مضت الهجرة إلى أهلها '
327	مَعْلُلُ الْعَنِّى ظُلْمُ
87	ملاك لدين لورع
253	من أحيد أرضه ممنة فنهي له وليس لعرق طالم حق"
134	من أعنى شِقْصاً من مُعرِكه فعليه خلاصه
312 305	من أسلم على شيء فهو له"
84	من احباب مالا من مأثم فوصل به رحماً
8.4	من كتسب سلا من لحرام فلتصدق به
79	مَنُ أَكُلُ لَحُلاَلُ رُبِّعينَ يوماً
79	من أمسى دليا من طلب لحلال"
352	من أمَّنَ رحُلاً على دمه بقبلهُ فإنَّه بحملُ لواء غدر يوم لقيامة
89	مِن خُسين إسلام لمرء تُركه ما لا يعنيه"
188	مَّنَ زرع أرض قوم بغير إذنهم فلبس له في الزُرع وله يفقته ."
85	من غشتًا فليس ما
79	من سعى على عياله من حلَّم ومن طلب لدنب حلالا
268-266	من شاء فليقطع "
348	من فتح له باتُ من الخير فليقرب"
272	من كثر سو د القوم فهو منهم'
332	من كانب عنده مُظلمة فلينحلُّل منه، قبل بوم 🦿
8.8	من لقى الله ورعا أعطاه الله ثواب الإسلام كله. "
88	مَنُ لَمْ يَكُنُ لَهُ وَرَعُ يَصِده عن معصبة اللَّه .
8-1	مَنْ لَمْ يُبَالَ مِن أَيْنَ أَكْنُسِبِ.
144	هديا الأمرُاء غُلُول"
92	هَلكَ الْمُتَعَلَّمُونَ"
144-114	هي لَكَ أَوْ لأخبك أو للذَّئب. ﴿ من حديث للقطة.
322 320	

- --

308	أنا برئ من كل مسلم بقيم مع المشركين
×4-83	ن لله حرد التجر في الخمر
353	إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة
152	إِنَّ النَّاسَ إِذَ جَاءِزُوا السُّواطِ بَرِهُ العَبَامَةُ أُرِفَقُو .
266	إِنَّ النَّهُالَةُ لِسِبَ بَأَخُلُ مِنَ لَئِنَّةً
٠,	إنَّ للَّه ملك على بيت المقدس .'
263	نْحَافْنا نَمَ أَلَقِ فِلاَيْدَهَا فَي دَمَهِ
.20	أنصر أخاك طُالما أومظلوسا
13.	أنعجر أحدكم أن يكون كأبي صمضه
235	أنُّسه رجن أهلس فأدرك البائع. ا
270	خير لك أن لا تأخد من أحد شيث"
35	سيناسي على الدس زمان بأكلون فيم لرُب.
158	أعلى البداما احدث حتى تذديه
, 3.5	اعارت أمكم كلوا كنوا
322 -> 20E	نسألك بها. من حديث اللفطة الماء -14
.20	"فمن قُتن من جماعة الإسلام فهو خَبْرُ قتيل
236	كل ذات رحًه بولدُها بمزلتها
8.4	الكُنَّ لَحُمُّ لَهُكَ على سُحُت قائدر أولى بعا
87	كن ورعًا نكل أعبد الناس"
97	لا تأكل فيا سمُّيت على كلبك ولم نُسمُ على لآخر
.९३.37	الاضور ولا ضور"
115	لا نُورَتْ وما تركناه صدقةًا
255 154	لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه
307	لا هجرة بعد الفتح ولكن حهادٌ ونسة
س 89	لا يبلغ العبد درجة المتقين حتى نترك ما لا بأس به مخافة ما به لُ
307	لا يقيمن معنا أحد بمكة بعد قصاء نسكه فوق للاث
85	لعن اللهُ آكنَ الربُّ
.30	لعن اللهُ الراشي والمُرتسى. "
211	المنظم المراكبة والمراكبة والمركبة والمراكبة والمراكبة والمراكبة والمركبة والمراكبة والمراكبة والمراكبة والمراكبة والمراكبة وا

3. فهرس الأثار^ي

رفم الصفحة	الأثر
135	أرسل رسول لله صبعم القصعة الصحيحة إلى بيت لتي أرسلتها
نيه " 337	ا دن لنبي أصلعم في علف كسبه لحجاء للماضح بعد أن كان روجع
وسلم أ 266	أصاب الدس حاحة شديدة في بعض مغازي الرسول اصبي الله عليه
210	ا أمر النبي صلعم بفتل الكلابا
97	أُمر لنبي "صلعم سودة بالاحتجاب من بن وليدة زمعة
330	إن لنبي "صبعما حفل حكم لأولاد حكم لأمهات !
. 35	أرن رسول الله أصبعه" كان عبد بعض نسائه"
540	"سَأَلُ رَسُولُ لِللهِ صَلَّعَهُ عَنْ لَبِن قَمْمَ إِلَيْهِ فَذَكُمُ أَنَّهُ مِنْ شَاهُ
119	صرف لببي اصلعم الخمس لرجل وأحد لما في ذلك من مصلحة .
104 203	أقصى الرسول صلعماً أن على أهل الحوافظ حفظها بالنهار!
2(,)	فضى الرسول صنعم في الحنين بغرة عبد أو ولندة .
304	كان النبي أصلعما إذ أدخل الخلاء يزع حانمه ٪
ىك لروم! 302	كتب لرسول اصلعما لللم للجمان الرحيم في كناب إلى يعض ما
15	نهى النبي 'صلعم' عن العرر والغش والحديعة'
187	الهي النبي صلعم عن ليع النمار قبل بدو صلاحها
532	نهي ليبي "صلعم عن ثمن الكلب ومهر البعي وحلون لكاهن ."
:ان	إن رحلاً قام لعيسمي عليه السلام با روح الله: اخبري بأقصل العبادة؟
80	ونطر حبزك من أمن هو . ثم سأله مراوا فلم بزده عمي ذلك".
3.10	أحدُ عمر بن الخصاب رضيُّ من بنيه بعمل الربح الذي ربحاه `
, ه	إذا رضع رجل ما ينده من حراء فقال بسم لله، قال لله لملائكته. العبر

أعلمين هذه لأنكر مدارة ي عن النبي صلى الله عليه وسياه المسلح عليه السلاة وكيال الصحابة والسياعول وهي مراسعتين ها التقسيم

	ارد عمر بن عبد العزيز الهدية وقال: كالك له هدية (للرسول عليه السلام)
3-10	ولما رشوة
	أأناك عفوا صفوا ممن كان له حسوب منوعا من باطل حمعه ومن حق منعها
3 5	الحسن البصري
154	الفضاء عمر بن لخطاب أضيأ في البياء في برض الغير
	نبت عسر الخلف بنطسين من لا عنل له وإلىق عمده بالحظاء حكم بذلك
٠, ١	معاويه وعمي بن أبي صابب كرم الله وجهد
85	أبا معسر الصيدرية أبسرر بالنار عبد الله بن أبي أولمي أصحابي
N 2	روى عن بين سبرين أنه ترك أوبعة الات درهو لانه حال في فليه شيء.

8.1	المحسن رضي الله عنه
312	الاعتبار العباس إلى النبي لما أسر يوه سر
. •	اإن أن يكر الصديق "رضي" أفطع لرحل رضًا.
	أأن وحالا سألُ القصيل بن عماض أوضي عن بشيد فقات له السن ساء الدي
	للسرية كل باء ولبيه بهن كان من خلال فقد نحوب
85	أإن من الرباطع النسار وهي معمدة أأخسر بن الخصاب رص
	إن فاعد أقومًا اكنت الرد بن دركهم قده مصر النفسوا لهم لحرب حسن.
87	وضيي الله عبه.
٠,	الا إن أمام التنفوي أن يتقي العبد في متفات ذرة أنو الدرد ،
	المن أكول علم أنوب الرد احب إلى مما أن لكون لي أمصارها وكروها خسر
× °	ان الخفاب
	لاني رأيت لعامة لا سورعول في كسالهم فتركث الصلاه في لحامع أنو
١	احسن لبينورن
	سالت خنا بشر خامی آنا مبلغة: إنا تعرف على سطحنا فلمر بلد مساعل
, n	صاحب لتبرطة، وبقع الشعاع عسناء أصعور أن لغربا في سعاعياً
1 - ;	كان عسر بن لخطاب يبعن أولاه العاهلية بالنهم في الزب
4	"كان أبر بكر الصدق أرضي" بقسم بيك المال بالتساوي
1 4	اكان عمر الل حطاب أرضى الهمسم بندر العضائل الشرعية"
: .5	كان عمر بن الحطاب رضي العصيين حتى السبك
'\	كان عمر بن خطاب أرضي العرض على حكيم بن خراء العطاء يسرفضه.
	كنا بدع نسعة عشار لحلال مخافة أن نفع في الحراء بن عمر رضي لله
3.	weir
	لل ولى عمر بن عبد العزير خلافة عمد إلى بيت المال فما علم مالك معبوما
515	ره إله.
	الله ينبل عنب من سل ناجح والحهاد والصوء وانصلاه. ولكن من يعلم ما
8.5	يدخل جوفها الفضيل بن عناض، رصبي الله عنه
34	من لم يتل الحراء لا يقبل منه شي. ` بن عباس رضي لمه عبه
313	المبيي عسر أرضي الاعاجم أن يبلغوا في أسواقنا حتى يتفقهوا الدس
3 1()	ُهدب مرأة عبيده بن الحوح رضي إلى مبكه الروم خلوق فكافأتها بحوهر

فهرس الكتب التي وردت في الكتاب "

رقم لسنعه	سم لکتاب
200	الاستنعاب
20.	لداية للجتهد
.03	لبيان والتحصل
1)	لتبصرة
20%-163	تمائلة أبي ريد
313-1,3	لدخيرة
W -277	لدمياطية
275-274	لرسالة
.8.	سماع إصبغ
326 254 293 292 287 278-200-207-128-106	سماع عیسی
321	شرح الرسالة
29.	صحيح البحاري
.58	صحبح الترمدي
353	لصحيحان
29-287 276 269 242 228 22 210 396 kg, 136	لعنبيه
12, 320, 313	
312 255 394 377 287 160 150	كدب بن حبيد- الوضعة
257-255	كناب الل المحالل النونسي
كتاب محمد 14. 140. 36. 141 71. 0.	كتاب لس المواز ٠ . لموازمة
. + 45. 190-185-182-15180-179-176-175-179 151	
191 [84-24] -237-256-234-228-227-204-216-209-196	
31 - 179 395	

^{...} لا تسمل العيرس الأعلى الكتب التي ذكرها بالاسم دون التي نقل منها ولم تذكرها ...

أ. فهرس البلدان والأماكن والطوائف والأهالي ...

رقم لصعحة لوارد بها	السواللة أوالكان والقائلة
327	رمس لربه
344-345 14:	ِ دُر بِعِيدَ
. 03	إهن المحاز
307	أهل سيبه
٦(ع	هل العر ق
311	هن القرن لحاسس
13.	اهل المعرب
215 323	بجاية
312	
125	القداد
160	النغد دنون
44	ىيى المقدين
1→.	يو يس
299	الخويست
90	جامع غيرر بن العاص
150	حدة
309	الحورج
00	ی ر سحنون
267	الروايا
265	سيسة
90	السوادان
328	لشدر

التتصر لمبرس على ما واداعي الكتاب والبارجن فلطنا ولا يشمن حالب الدراسي والهوامش

57	کتاب ہی یونس
212	كناب اشهب
2 .	كتاب لقاضي لنسترى
	کتاب خاران
·1.	كتاب المصرات
1 8 1 8 18 1 1 3 x	کتاب محمد بن سنعشرز
700 (13 78 176)	فبسرخ
.4. 31 (2.57) 56 (8) 77 (2.68) 4	المحسوشد (1.70.15
× 7	محشصر ابن حاجب
10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10,	سرنہ لکتاب لاء 11 (1
2.3 22 216 .216 .205 205-2 # = .95-1 . 3 49.	2 - 4 1 1 2 8 2 0 8 1 0 8 L 6 2.
281 - 1,840,76, 250, 250, 152, 201, 123-234-133-23 -	1 KH 2. 9-218-11 - 1 K
327 312-36% 307-30 4-303 75% 255 2 258 2	× 4 28 7 282
2.0.212	مساحل این رشہ
, 5, V	لمتاريب ت
2 4	النتفي
353	نده حب
.26 .2.	سوادر
281	اله ار با سحبول
140	بوارك عبسي
127	رناس أسي خكم
26 08	ونائق بن الناسم

هـ فهرس تراجم الأعلام الما

اسم العلم كما ورد بالكتاب ترجمناء باختصار الصفحة الوارد بها

إبراهيم بن أحمد براهيم بن احمد بن محمد الأغلب، من أحمد من أمراء الأغلبة في إفريقيا، إقامته في لقبروان، تولى الحكم سنة 261 ها ثم نتفل إلى تونس سنة 251 هـ حدثت عدة ثورات في أبامه فقمعها وأمن الناس في عهده. مولده سنة 237=258م، ووفائه سنة 289 200م، شجره لنور ص 0 1/1 والأعلام ص 22/...

إبراهيم النخعي إبراهيم بن نزيد بن قيس بن الأسود أبوعمر ن 1 1 التحعي من مذجح، من أكبر لنابعين صلاحا وصدقا وروانة وحفظا للحديث. وهو من أهل لكوفة، مات مختفي من الحجاح، مدلده سنة 40 هـ من الحجاح، مدلده سنة 40 هـ 100، ووديه سنة 90 هـ 315، الأعلام ص 17

إبر هيم البزنامي أبو إسحاق إبر همه بن محمد بن إبراهيم بن عبد له فدوي لمه لبزناسي، فاضى حصاعة نفاس ومعيه، له فدوي كثيرة نفل الونشريسي في معياره جملة منها، توقى سنة 191، شحرة النور عدد577 عن 172، ونبل الابتهاج بند رقم 8، ص

" ثم ترتيب المهرس رفت الأسف الاخلام كف ذكرها المولف بحسب أداس المرافية ولا يستمل لأعلام التي ورد ذكرها اللي ا اليوامش بل ينتصر على ألك و للاخل فقصا

325	الصالحون
, 4,5	الصحراء
221	الصفنيون
305 2 9	طلبطئه
354	طنجة
150	عدر
206	الفقهاء لسبعة
219	القنادق
303 209	قرطبة
727 221-195-194-156-119-125	القرويون
85	الكوفة
3,7	لمدارس
204	لمدينة
103	المدتبون المدتبون
323-319-318	لمرابطون
_7.	المصربون
3.730337	مكة

بين الحاجب أبو عمر حيال الدين عثمان بن عمر بن أبي 137-47، 199-200 بكر بوس المعروف دين الحاجب صاحب المحتصر في الفقه، ولد سنة 300هـ بمات بالاسكندرية في شد لرسلة 640 هـ، شجرة الدور عدد 625 في 17.37 ملكر السامي ص 2731

س حارف النيرواني ته الاندسي فقيه حافظ نفقه به جماعه، وله النيرواني ته الاندسي فقيه حافظ نفقه به جماعه، وله تأسف حسنه مقدد، ديفال له مائه ديوان، رحل من الفيروان ما فليه سنه ١٠٠٠ . هـ و ستوطيعاً ربها نوفي سنه ١٥٤١ شجرد النور عدد ١٠٩٠ من ١٠٩٠.

ابن حيدره أبو لعباس أحمد بن محمد بن بالله بن جيدرة كان معاصراً لابن عرف إأخد عن ابن عبد المسلام وغيره، تولى قضاء الجماعة للوالس، لونى للله 378 هـ اللحرة النور عبد 803 ص 1/220. لبن الالتباح رف الالله من 60

ابن دحول أنه محمد عبد الله بن بحثي بن دحون، لإن، و لفقيه أحد السمخ الحدة المفتين بنرطية، مات سنة 451 م. شحرة المور عدد 308 ص 17111.

ابن دسار محمد بن إبر هم بن ديار الحبيي، أبو عبد الله، من أصحب بن الدرية عبد الله، من 3/18.

عبد الرحمان) أي الرياد عبد الله بن ذكوان (م). الفرشي بالواد المدي، بو محمد، من حفاظ خديث، كان ببيلا في عمله، وبي خرج المدنه وراز بعداد، نموني فيبيد، وبد سنه (10 هـ (17م وانوني في سنة (11 هـ (17م فيلا)) علام ص ۱۸۶ م

الراقبي المدال الله محمد بن عبد الله بن أبي ومبان 226-المون القرطني له بالبت مسده منها نفستر القران العصيم والمغرب في اختصار المدونة واستخب في الأحكام وغيرف مولده سنة 211هـ ولوقي في سنة (- 3 هـ، شجرة فلور عدد 252 ص 161) .

اس آخی ہشام ہے۔ ابو سعید

ابن أبي حازم

یں لے الرناد

ابن اسحاق

ابن بقيه

أبو عبد الله محمد من إسحاق بن بسار، نشأ في الدينة. وبها ولد بسم 83 هـ، ألف كتاب المعازي في بسره الرسوب عليه السلام، ذكر ابن لنديم به مطعون عليه عبر سرضي الطرعة نوفي في بنية 30، او 30 هـ، فتحي الإسلام الاحمد أمين في 2/30 ط 6، الفهرست لابن البديم، في 130

لعند أحمد بن محمد بن أحمد بن بقى بن مخلف ذكرا مخلف معدث ذكرا مخلف معدث ذكرا للمسائن والنوارل والعنوى، مساور في الأحكام ولد سنة ١٤٠ هـ توفى 251 هـ أعلام المغرب العربي، عبد الرهاب بن منصور رقم 150 ص 2/23 الطبعة الملكنة، الرباط 1983

القرآن، ولما سنة 104 هـ ويوفى بالفرب من قاس سنة 543 هـ، شجره النور، عدد 103 ص 1743.

ابر عرقة

اين غانم

أبو عبد لله محمد بن الشبيخ لصالح محمد بن عرفة لورغمى لبونسى، إمامها وخطيبها بجامعها لاعظم، له تآليف كتيره أشهرها محمدره في الفقه مولده سنة 716 هـ وتوفى في حمادي لثانية سنة 803 هـ سحرة لنور عدد 817 ص 1/227، نبل لاسهاج بند رقم 577 في عن 837

أبن عمر عبد الله بن عمر بن لخطاب بن بقيل 10-80 و 275-275 القرشي العدوى، صحابي جلين روى عن النبي عدة أحديث، ولد سنة 3. ف هـ - 613، ومات سنة 7. هـ 103، الإصابة رفم 4634 ص 4634. والاستسعاب ص 7/341. والأعلام ص 4634 م 4/345.

أبو محمد عبد الله بن عمر بن عالم لرعيتى القبرو بي قاضى إفرينية وفقيتها المشهور بالعلم والصلاح. وي عن مالك ورفع ذكره في المدربة، دخل النباء والعران. في طلب العلم ولاه هارون الرشيد فظا، بعربقيله جمع ماسمعه من الإمام مالك في كمات ديران بن عالم مولده سنه ١١٨ه = ١٩٤٠ ونوفي سنة ١٥٠ هـ = ٥٥٥٠. سحره سور عدد داد ص ٢٤١/. الأعلام ص ٢٤٠/.

ابن الفاسم أبو عبد الله عبد لرحمان بن لناسم العنفي أبو الدائة الله عبد لرحمان بن لناسم العنفي الدائة الدائ

ابن سيرين محمد بن سيرين لبصري الأمصارى بالولاء، أبو بكر، إماء وفقيه في عبوء الدين، ديعي من أشرف لكتاب، له كذب تعبير الرؤب، مولده سنة 33 هـ 83م، وقاته سنة 110 هـ 20م، و 100 م الأعلاء ص 1/24 والتمهيد لابن عبد البرص 83/3،

أبن شهاب أبو بكر بن مسلم بن شهاب الزهري 367 368 368 365 القرشي أحد أعلاء الفقه، المحدثين لنابعين بالمدينه، ربي عنه الإمام مالك. مات سنة 125 هـ. شحرة لنور عدد 3 ص 6:/،

ابن شاس = أبو محمد

ابن عباس عبد لله بن لعباس بن عبد المطبب بن هاشم 84 86 870 بن عم الرسول عليه السلام. له صحبة وزواية أحديث كنيرة، ولد سنة 3 هـ -786م، لإصابة ربم 4725 عرد ص 4725 عرد ص 4725 عرد ص 4725 عرد ص 4725 عرد ص

ابن عبد السلام أبو عبد الله محمد بن عبد السلام لهواري التوسي 343 قاصي الجماعة ب وعلامتها، له تبرج على مختصر اس لحاجب ومؤلفات خرى، وبد في سنة 670 370 وتوفي سنة 770 والف سنة من لوفيات النور عدد 10. عن 1/21 والأعلام في 7/77 وألف سنة من لوفيات في 1/20

ابن عبدوس أبو عبد لله محمد بن إبراهيم بن عبدوس، 13،-120 من أصحاب سحنون له بآليف منها كتاب المحموعة كتاب شرح المدونة وكتاب النفاسير وعبرها. توفي سنة 260 هـ تنجرة لنور عدد 22 ص 1/70

ابن العربي القاصى أبو بكر محمد بن عبد لنه المعروف بين العربي الإسبيلي. له مؤلفات كثيرة سهد تُحكم

381

GC 199-196 195-194 152 191-190-188-185 1.2 7 1 210-209-208 107 206 205 204 201 228-7, 1016 104123 01 226 1,94,4 2,3

246 243 2 4-2 - 42-2 + 24, 23/223 / 227 7(2, 76(1,2, 2, 12, 351-25)) 24 (215, 247) 151 138 Lk (25) L, 1 2 5/235-2 (17) 151 36 6 37 37 31 45 2, 1284 285 3285

152 32 112 119

القاصي تعداب أنو الحسن على أن أحمد البغدادي. بن الفصار لمعروف باس لفصار الأمهري لسمرجي، له كتاب في مسائل څلاف، يوفي سند ١٠٠ هـ شجرة اللور عدد ۲۱/۱۵ ص ۱/۱۱

ا نو عمر علمان بن كبالله مولى اعتمال با عقار ين كنانة من فقهاء المدينة نوفي سنة ١٥٥، هـ ترتيب المدري المرارع ١٠٠٠ مريد ص 22/21 **جد** 3.

أيو مروان عبد المنك بن عبد العزيز بن برالمحسون 163-1c1 1c0-15. المحشول لقرشي مفتى بدينة ينقه بأبيه والامام 163 م 164 م سالك وبه نفقه أنسة كاس حبيب وسحنون. تدفي ١٥١/ ٥٠ إ ١٥١ إ سنة 2.2 سحرة النور عدد 11 ص 1/56. 89 × 10 م. 1/56 3112 8 5-2 7 19, 181 777 273 263-250 216

نقصی دو زکریا یحیی بن زکریا در مزدن بىن ھەزىين 350 3 لفرطبي، له تأليف حسان سها نفسير الموصأ وكتاب المستقصية. توفي سنة 255 هـ شحرة البور عبد 111 ص 15/.

"لعله أبو عبد الله محمد بن مسلمة ار مسلمة 215 198-167 166 ابن هشام، أنقه فقهاء المدسة بعد مالك، أخد عن مالك وغيره. ولم كتب، توني سم ١٥٢ ه شجرة النور عدد ١١ ص ١/٥٥

سعيد بن نسب بن حان بن أبي وهب المخزومي أبين المست 3.3.2 لقاسي سند التابعين واحد الفقياء السنعة بالمدينة حسع بين خدب والفقد والزهد والورع. ركان حفظ الدس لاحكام عمر بن خطاب، ولد سمر ١٠ هـ م ١٥٥٥ و وقي بالدينة سية ١٠٠ هـ ١٦٦م الأعلام ص ١٤٠/١٠.

أبو عبد لله محمد بن براهيم لاسكندري الح الجاز 5 , 148 , -6 138 المعروب باس المواز، مؤلف بما زيه وبد في 170-162-161 155 رحب سنة ١٥٥ هـ وتوقي بدمس سنة ١٥ هـ شنجرة ١١٥٠-١٦٥ م النور عدد ٥٠ ص ١/٥٥. 2CV 208-196 .93-187 .85 303-289-285-284-262-258-257-25+-240-227-245-240

أبو عند الله بن نابع مولى بني مخزوم لمعروف بن نافع 205-203 بالصائع روى عن مالك وتقعه به سمع منه سحتون، توفي المدينة سنة 186هـ برسب المدارك ص 30.128. (3) وشجرة النور عدد 4 ص 1/5.

القاصي ألو الوليد هشاء بن عبد الله بن هشاء ابن هشتء الأزدي صاحب كتاب مفيد لحكام فيما يقرض لهم من بوارل لأحكام توفي سنة 606. كنيف الطنون ص 2/1774.

ابن وليدة رمعة - هو الذي اختصم سأله سعد بن أبي وفاص وعبد بن 97 زمعه إلى رسال الله صلى الله عليه وسيم فقضى به نصد رمعة وأمر سودة أو المؤسيل أن تحتجب منه، القصم أوردها بن عبد البر في التمهيد ص ۸/۱7۸ وما بعدي.

أيو الحسن على بن محمد الربعي المعروف باللحمي لقيروالي. 147 147-50 نفقه باس محرز والسبوري والمونسي، وبه تفقه النخسي 158-157 150 حماعة، له تعليق على للمدوية سماه التبصرة. 1.8 101 100 لوفي تصفاقس سنة 418 هـ شحره النور عدد 26. 11 10.69 200-36-185-178-76-174-173-172 275 238 229 236-214 228-215 209 208-

312 311-308 36 + 302 298-297 286-283 282

أبو الحسن الدينوري _ زهد. تاريخ الحضارة أده مينز ص 188_

أبو حفص عمر بن عبد الواحد احفصي، نولي ولاية إفريفية .41 سة ٥٥) ها إلى <70 هـ شحره النور، ص 45. /2.

لصحابي المشهور سمه عبد الرحمان بن سعد. بو حميد 34C وقبل عبد الرحمان بن عمر بن سعد. وقيل المنذر، الساعدي روى عن النبي عليه السلام عدة أحاديث، شهد أحدا وما بعدها، توفي في الخر حلافة معاوية أو في حلافة بريد، الأصابة رقم 303 ص 4/40.

أبوحسفة النعمان بن تابت بن زوطي وهو من أهل كاس 132 1 3 1.6 كان من التابعين. لقى عدة من الصحابه، وكان 187-158-133 من لورعين الزاهدس، وإليه بنسب لمدهب الجنفي 25 № 205 198 ولد سنة 8، تولي سنة ١٥٠ هـ وله سبعون سنة، ودفي 31.-339 بعداد، الفهرست لابن النديم ص 284. شجرة لنور ص 28 27/...

۔ آیو **د**اود سليمان بن الأسعب بن رسحاق بن بشير الأردي السجستُنالي أبو داود، إماء أهل احديث في رمانه، أصله من سجستدني، توفي بالنصاة، له كتاب السان وعيره، ولد سنة 202 = 17 فور ويوفي سنة 2.5 - 886و، الأعلام ص 3/182

أبو محمد عبد لله بن وهب بن مسلم الفرشي 111-129-35 این وهب أنبت لباس في فقه الإمام مالكاروي عن أربعمائة عالم. له مولفات حسنة عظيمة النقع. ولد في ذي لفعدة سنة 125 هـ 743م ومات في مصر سنة 97 هـ - 13م، شحرة النور عدد 25 ص 1/58. الأعلام ص 289 ، 4 .

أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس 157 ,56-155 148 لتميمي الصفلي، ألف كنها بي الفرائض وكتاب 161 1580 حافلاً للمدونة أضاف إليها غيرها من الأمهات 164-163-132 عليه اعتماد طلبه لعلم توفي في ربيع الأول .N+ .82-.29 سنه 451 هـ، بنونس شجرة لنور عدد 91 ص 1.1/.. 225 224 223 220 219 2(0)194 193-192 190 36) 285-281-276-274 362 257 336

أبو اسحاق إبراهيم بن حسن بن إسحاق التوسيي، لم 298-267-214-102 التونسي شروح وتعالمق على كتاب ابن المواز والمدونة، نوفي سنة ١٩٥٠ هـ شجره النور عدد ١٤٢ ص 1/108 والفكر السامي 2/207.

أبو بكر الصديق أول لحلف، لرشدين رضي الله عنه. 90-,11

أبو بكر بن الحهم - لقاضي أبو بكر محمد بن أحمد بن لحهم بعرف بن -191 لوران المروزي، ألف كتب حسله في مدهب مالك، مات سنة 309 هـ، شحرة النور عدد 135 ص 1/78.

لعلم أبو بكر أحمد بن عبد الرحمان الخولاني أبو بكر عبد 226 الرحمان القيروني شيخ فقها، وقده تفقه بابن أسي زيد وأبيي الحسن القابسي وعنه خد بعض لعلماء بوقي في سنة الداها شجرة الثور عدد 275 من 1/107 والفكر السامع ص 208/2.

363	الأمير أبو الطاهر تميم بن بوسف بن ناشفين والي غرد طق ولي سنة 501 هـ بعد أن كان أمير على المغرب من قبل أخيه، قاد أول معركة ضد البصاري والنصر عليهم سنة 502 هـ - 1305. الاستقصاء للباصري. صن 7/61 ومدكرات من الترات المغربي مجموعة من لأسانذ، ص 2/114.	أبو الطاهر تميم		39	عوعر بن عامر ويقال ابن فيس بن زيد بن تعليه بن كعب أبو الدرداء الأنصاري سهد الخندق وما بعدها. وكان أحد العلماء الحكماء الفضلاء، روى عن الرسول علمه لسلاء أحاديث، يرفى في حلافة عنمان بعد أن ولاه معاولة قداء دمسق سنة الاها الاستبعاب ص ١٠/٠٠.	ابو لدرد٠٠
	س ، به بدر، بن ۱۱۰۰.			313	أبو على سند بن عندن س بر هيم لأسدى المصري.	أر الدعائد
	الرياحي وقبع مصافر اين مهران. الايعني المله، روي	أبو لعالية			مؤلف كناب الصراز شرح بدالمدرندا توفي بالاسكندرية	
\$5	أحاديث مرسيدً عن الصحابة مات سيد 33 هـ	, 5:			سيد ٢٠١ هـ، شجرة النور عبد ٢٥٠ ص ١٥٥/	
	الإصابة رقم 83% ص 4/1.4.			128	حلت بن عسر المعروف بدين أحي هشام. أحمد علمه،	ين معقبد
	. و ذكره في لاستدراك على المؤلف و سم	ألوعيد الله بن			عصره وأعلمهم بمدهب مالماقرا على حمد بن بصرا	
3 4 "	ر الله كتاب خاص بالسفر ق الدمة، ولم أعتر له	الشيخ	1		فضائبه جمة، مولده سنة ١٤٥ توفي سنة ١٤ هـ	
		ζ.	İ		سجود لنور عدد 226 ص 250 ١	
767	الفاضى أبو عبد الله محمد بن أحمد النسترى الفقيم الحامع. ألف كتاب في فضائل أهل المدينة وكتاب في مناقب مالك توفي سنة 845 هـ شجرة	بو عبد الله التستري	; 1	270	سعد بن مالك بن عبيد بن تعليه بن الأبحر الأنصاري حزرجي مشهور بكسته. غز بعد أحد وروى عن لرسول عليه السلام الكتير من لأحديث	يه سعمد لخدري
	النور عدد 140 ص 1/19.		•	ل 1+12	ست سنة 14 هـ. الإصابة رقم 3196 ص 3/3.والاسبيعاب ص	
	عالم بجابة وفقيهها المشهور وهو شبح أبى 06. 1،0	بو عبد النه الزو وي	1	103	يم أعبر على برحمة له.	بو شمس
	في حكم أسوال المستعرفين. قدمت أبدة عن حياته 322 -324		į	332	علبة بن زند من بني حارثة. وفي روابة أخرى إنه	يو صبيطيم
	فى لقسم الأول، استخلصتها من بعض المصادر ولم جد ترجمه كاملة لحيات		•		غير مسمى ولا منسوب. لإصابة رقم 670 ص 471.0.	
126-1)5				(4)	ر أبو لطاهر بن عبد الصمد بن بشير لتنوحي المهدوي، له عدة مؤلفات منها كتاب المحيصر لذي كمله لمسة ١٤ هـ، شجره لبور عدد 36 ص 16/	بو الطاهر بن بشي
	ر د ما با منبهان سند ۱٬۰۰ ما سجره انتور عدد ۱۵۵ س ۲۱ /۱۰		i			

أبو عبد الله المازري أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بتميمي 0، 94-9-316 -315 الله المازري، أحد أثبة المائكي أحد عن اللخمي وغيره وعنه أخذ كبير من لفقها، له عدة مؤلفات. توفي سنة 35 هـ بالمهدبة، شجرةالنور عدد .37 ص الار12.

أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجرح بن هلال القرشي الفهري، مشهور لكنيته وكان إسلامه قبل دخول الرسول عليه السلام دار ابن الأرقم فهو احد العشرة المبشرين بالجنه وأمين الأمة. مات بالشاء سنة 18 هـ، الإصابه رفم 4400 ص 22/25.

أبو عبد الإمام الحافظ لحجه أبو عبيد القاسم بن سلام بن مسكين بن زيد، المتوفى سنة 221 هـ مؤلف كتاب الأموال وعربت لحدث ومعانى لقرآن، صار قاصب بطرطوس، فهرست بن النديم، ص 106.

بو عمر بن عبد لبر أو عمر وسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المري القرطبي، يفقه بكتير من العلما، وله عدة مؤلفات، منها كتاب الاستيعاب والتمهيد وسرح الموطأ وغيرها، ولد في سنة 368 ها ويوفي بشاطبة في ربيع التاني سنه 463، شجرة النور عدد 337 ص

بو الفرج لبغدادي القاصي أبو الفرح عمر س محمد البنتي البغدادي.

الفقه بالقاصي إسماعيس، ألف كتاب الجاري في مدهب

مالك واللمع في أصول الفقه توفي سنة 251، شحرة النور
عدد 136 ص 17/73.

أبو النصل عياض القاضي أو النص عباص بن موسى بن عباض اليحصبي السبتى أخذ عن الكثير من العلماء، وعنه أخذ العديد من النعهاء له عده مؤلفات مشهورة منها كتاب الشفاء ومسارق الأثوار وترتيب المدارك وغيرها، ولد سنة 76، -- 1083 م، توبى بي مراكش، في جمادي الاخرة سمه 41 م، مجرة النوا عدد 11 ص 1/140 النكر السامى ص 223، 2/224. 282 الأعلام / د.

أبو القاسم عبد لخالق بن عبد لوارت السبوري، د. 1041 105 105 105 السيوري أحد عن أبى بكر بن عبد لرحمان وعيره وعنه خد 386 عبد الحميد لصانع واللحمي وعيرهما، له تعليق على للونة توفي بالقبروان سنة 460 هـ شجرة لنور عبد 325 ص 11/1، ترتيب المدرك ص 65، 8/66

أبو محمد بن أبي زيد عبد لله بن بي زيد عبد الرحمان النفزي (10-120-20-20). القبرواني، إمام لملكبة في وفته له تاليف (10-150-170-170). مشهورة منها لرسالة والنوادر وغيرها توفي سنة (170-170-170). القهرست (184-193-170-201-201-201). القهرست (184-21-201-201-201-201). النهرست (184-21-201-201-201).

بُو محمد الزواوي من علماء جابه رهو والد شيخ المؤلف قدمت ببذه الدواد الله الله الله الكامل: عنه في القسم الأولامن الدراسة، واسمه بالكامل: بو محمد عبد الله من يحيى لرواوي

أبو محمد نجم بن شاس أبو محمد عبد الله بن عجم بن شاس الجُدَّ مي 161 103 الله على محمد عبد الله بن عجم بن شاس الجُدَّة، 21-221 السعدي، أنف الجوهر السينة في مدهب عالم المدينة، الدول بدميات محاهد في سبين الله سنة 610، شجره النور عدد (٢ ص ١/٠١٤)

مؤلفت منها البيان والتحصيل وكتاب المقدمات وله 46. 8%. 191 مسائل عديدة جمعت في كتاب فتاوي أبن رشد، 192-195 .96 اعسمد عليه الشبلي في هذه الكتاب كثيراً 202 201-200-198 ولفل عضا صامسائله، مولده سنة ١٥٥١ هـ = ١٥٥٨ م - ١٥٤٥ عاد ١٥٤ وفائه 500 ما 1.20م، شجرة النورعدد376 ص 1/129 ما 1/120م لأعلام ص ــ6/21 -65-16. 219 289-258-287-280-279-278-276-273-271-166

352-327 326 325 323-321 314 301 3, 0-291

أبو الوليد بن رشد الحقيد" به الوليد محمد بن أحمد بن أبي 20,-133 الوليد بن رشد الشهير بالحقيد. قانسي الحماعة أخذ عن ألبه وعمره درس لفقه والأصول وعلم الكلام وكان يفزع إليه في الطب له باليف عديدة منها بداية المجسهد والكلبات في لطب مولده سنة 520 ولوفي سنة 595 هـ. شجرة النور عدد 39 ص 440 / 1/17

لدوس صاحب رسوب الله عليه السلام، ودوس ابو هريرة 2.10-134.85 هو أن عنائن بن عبد الله بن رهران بن كعب بن الحارث، هباك اختلاف في سم أبسه. غال كان اسمه في لجاهلية عبد شمس وكنيته أبو الأسود فسماه لرسول عليه السلاء عبد الله وكناه أبا هريرة، روى أحاديث كتسرة عن الرسول عليه السلام مات سنة 57 هـ، الإصابة رقم 190، ص 4/202 لاستبعاب ص 4/202.

ابو بعقوب يوسف الأبدلسي، لم أعثر على ترجمة له في المصادر 343 لتى طلعت على

أبو بوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حسة، كان حافظ 312-3:1 للحديث لم صحب أن حنيفة نعمت عليه الرأي.

ابو محمد عبد الحميد الصائغ عبد الحميد بن محمد القرواني المعروف عن لصائغ تفقه بأبى محرز وأمي إسحاق والسيوري وغيرهم. وبه تفقه الماروي وغيره له بعلين على المدينة لوقعي سنة ١٤٥ هـ شجرة النور عدد ١٤٥ ص ٢٠ /١٠ وترتيب لمدارك صر٥٥ . ١١٦/ج.

أبو محمد عبد حوهاب العاصى عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادي. التقيم الدلكي أحذ عن الأبهري وابن القصار وعبوهما برلي لقصاء في بعداد وسير، له بأليف كنيره ترمي سنة 422 هـ سجرة النور عدد 260 ص 1/103

يو المصعب . أبو مضعب جبه بن حمد بن عبد أبرحمان الصدائي. العالم الورع الزاهد. سمع من سحيون وأحد عبد الدولة و لموطأ، وعنه أحذ حماعة من الفقها، مولده سنّه ٠٠٠ هـ وتوفي بالقبرو راسله ١٥٠. شعرة النور عدد رور ص 73 ب 17 ب

أُو الوليد الباجي القاضي أبو الوليد الباحي، سليمان بن خنك التمييم. ١٥٥ - ١٥٥ للقيم حافظ أحد عن أبي الأصلع وغيره. رحن ١٥١ . ٥٥. ١٥١ للمشرق سنة 126 هـ وأقام ممكه وبغداد تقفه به الم 126 من المام من حماعة من الفهها، صنف عدة كتب منه المنطى وشرح سوطأ والتعديل والسجريع وعبرها. مولده سنة 103 هـ ولولي سنة 1/12 شجرة النور عدد 113 مكر 1/120.

أبو الراسد بن رشد الجدا أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (> . 0 + 99 الالكي القرطى، زعيم فقهاء وقمه بالأبدلس 11 -100-166 وقصى احماعة بقرطبه روى عن لعديد من 123 . 0 -116 لعلم، واحد عنه كثيراً من الفقها، لم عده 1.5-144 1-2-128

ولى قضاء بعداد إلى أن مات سنه 187 في خلافة الرشيد، له عدة مؤلفات الفهرسات لاس الديم ص 185.

أحمد بن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل أبو سبد الله الشيباني الوائدي إمام المدهب الحبلي وأحد الأثمة الأربعة، أصبه من مرو، ولد بغداد فيساً منكنا على طلب العلم وسفر إلى عدد بلدان وصنف عدة كنب، ازد د في سنة 164 هـ = 700، وتوفي بسق 241 هـ = 260، وتوفي بسق 241 هـ وشعرة النور ص 1/38،

إسحاق بن راهويه مسحق بن أبر هيم بن مخلد الحنظلي النصمي المروزي أبو يعقوب بن راهويه عالم حرسان في عصره، أحد كبر لحفاظ، أخذ عنه الإصم أحمد بن حسل والبخاري ومسلم والنسائي، ستوطن نيسابور وبها توفي، ولد في 161 هـ – 774م وتوفي في سنة 238 هـ – 855م، الأعلام ص 184/ اوفهرست ابن المندم ص 231.

إسماعيل القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق مشهور بالعلم والفضل والعدالة كان علامة في حميع الفنون، أخذ عن علما، وعنه أحد الكنبر، له تآليف صها شو هد الموطأ وكتاب الفرائض وكتاب المبسوط في الفقه وغيرها، مولده سنة 200 هـ وتوفي سنة 284 هـ، شحرة النور عدد 25 ص 1/1.

أنس بن مالك بن طبعتهم البحرى الخزرجي الأنصاري أبو غامد (23.3.13 مردي أنس بن مالك أو أبوحمزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحادمه روي عنه رجال الحديث 2286 حديثا، مولده بالمدينة وأسلم صغير ، وبعد قيض النبي رحل إلى دمشق ثم البصرة وفيها مات، وهو أخر من مات بالبصرة من لصحابة، ولد في سنة 10 هـ 21 ماد وتوفي سنة 23 هـ 21 ماد وتوفي سنة 23 هـ 21 ماد وتوفي سنة 23 ماد عليه ماد كاده وتوفي سنة 24 ماد عليه ماد كاده وتوفي سنة 1/365 وشجرة النور ص 44.

البخرى محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، ١٠٥ احافظ لحديث رسوب الله صلى لله عليه وسلم، صاحب الجامع الصحيح، وله مولفات أخرى ولد في تخرى سنة ١٩١ هـ - ٥٠٥، الإعلان في ١٥٤٠ هـ - ٥٠٥، الإعلان في ١٥٤٠ هـ - ٥٠٥، الإعلان في ١٥٤٠ هـ

لر بن عارب بن الحارث الخروجي أو عمارة، أسلم صفيرا وعيا مع للرسول عليه لسلام 12 غزوة ولم ولي الحليفة عثمان ولاه على لرى. روى له البخاري ومستم 305 (أحاديث)، تولي سنة 11 هـ = 960م. الأعلام ص 2/11، الاصابة إلى 818 ص 1/112.

5-84	لحسن رضي الله عنه الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب سبط
	رسول لله عليه السلام وريحانته ولد في لصف شهر رمضان
	مسمة من البحرة روى عن التي عليه السلام أحاديث توفي
	سيد (، و (* هـ ، فإصابه رفيه 11/ ص 8_1/3.

لحسن أليصري حسن بن يسار البصري يو سعيد، تابعي كان إمام أهل المعمد البصرة وحبر الأماء في زمنه، وهو أحد العدم، للقهاء، ولد بالمدلمة سنة 211 = 212، مسكن البصرة، ولوفي سنة 2.0 = 272، الأعلام ص 2704.

الحسين بن أبي الحسن لم اوفق في العمور على برحمة له عاصة وأن أسمه مع كشر من الأعلاد.

حكسه بن حزام بن حوسد بن أسد بن عبد العرى ابن أخي خديجة (270 زوج البني عبد السلام ولد قبل عام القبل شلاب عشرة سنة ومات سنة 30 أو 54 هـ الإصابة رقم 340 ص 219، ص 1733

دارد لشاهري بن على بن حلف الانسلياني أبو سليمان، أحد لائمة المحتهدين في الإسلام تسبب إليه طائقة الظاهرية، له عدة بصابيف، ولد بالكوفة سنة .20 هـ - 10م وتوفي ببعدد سنة 270 هـ بعدد شنة 270 هـ بعدد سنة 270 هـ بعدد المائلة عالم المائلة المائل

الدودي أبو حعفر أحساس نصر الداودي الأسدي 102-103 -104 الادودي الفرائلسي لللمساحي، عائل حياته العلمية في 116 116 124-124 الفرائلسي لللمساحي، عائل حياته العلمية في 130-130 131-130 العرب يعلم ويفتى شئير كمحدث وثقيم 25.-197-10-20, 25-20 وأصولي، ألك العديد من لكتب أغيبها ما 152-133-234 يزال محفوظ، منها لنامي في شرح الموطأ وكب الأموال. توفي 132-233 الأسئلة والأحربة في الفقه وكتاب الأموال. توفي

الشرمدي محمد بن شبسي بن سورة السنسي البوعي ليرمدي من 831 هل برمد ومن أثمة علماء لحديث وحفاظه تبلمد على ليخاري وقاء برحلة إلى خواسان واحجاز، له تصالب بي الحديث، ولد سنة 200 = 211 وبوقي سنة 200 - 2 هم الأعلام ص 213/7.

حیال بن مینفد بن عمر الأعماری فازنی، له صحبة، كانت عندد قروی نت وبنعه بن عبد مطلب، مات فی خلافهٔ عنمان رضی لمه عنه الاستبعاب لابن عبد لبر، فن ۱۸۲۸...

الحجاج بن يوسف بن الحكم بنطقي، قائد داهية سنات وخطيب، ولد ونشأ بالطبق تم التقل إلى الساء وقده عبد الملك أمر عسكره وأمره بقتال عبد الله بن الربير، ولاه مكة و لمدينة لم بعرق، قال عنه بن عبد البر الا بذكر بحير لسوء سيرته وإفراطه في لطدم، ولد سنه 40 هـ - 166، وتوفي سنة 53 هـ 114م، الأعلام ص 2/175 لتمهيد ص 10/6.

الحجاج بن غيارط بن خالد بن يوبرة بن هلال السيسى تم الفهرى لكنى أب الحجاج بن غيار فأسلم كلاب. قدم على النبي عليه السلام وهو بخبر فأسلم رحكن المدينة الإصابه رقم 623، ص 1/13.

يتعمسان سنة 402 هـ = 10.1م، شجرة النور عباد 793. ص 1/110، ترتيب المدارك ص 7/1(2.

الزروبلي القاضى أبو الحسن علي بن محمد بن عبد احق الشهير 194 بالصغير فيدت عبه تقاييد على التهذيب وبنسب لد شرح على الرسالة، وله عدة فتاوى، توقي سنة 119 هـ وعمره تحو الحائة والعشرين عاما، شجرة النور عدد 757 ص 1/215، الفكر السامى، ص 2/237.

زيد بن ثابت بن الصحات الأنصاري الخزرجي، صحابي شهد أحد أ وكتب لوحي يروي عنه جماعة من لصحابة رصوان الله عليهم، وهو أحد أصحاب لفتوي، مان سنة 52 أو 55 هـ الإصابة رقم 0880 ص 1/561

سعد بن أبني وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي، سابع مسعة في إسلامه أسلم وهو ابن بسبع عسرة سنة. وهو أمد البسنة الدين جعل فينهم عمر الشوري، ماك سنة 55 أو 8٪ هـ. الإصابة وقم 2/13.

سلىمان بن يسار أبو أبوب مولى ميمونة أم المؤمنين، أحد الفقه، السبعة علمينة، ولد في خلافة عنمان بن عفان رصي الله عنه عام 34 هـ - 654م، وتوفي سنة 107 = 725م، الأعلام ص 201، السمهيد لابن عبد لبر ص 9/124.

332

سودة بنت زمعه بن قيس بن عبد تنمس القرشية، أم المزمنين 97 وهي أول المرأة تزوحها لرسول عليه لسلام بعد خديجة مانت سنة 54 هـ، الإصبة رقم 606 ص 4/338. الاستيعاب ص 4/323.

الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدرس من ولد شافع بن لسائب 179-131 ان عبيد بن هاتم بن عبد المطلب بن عبد مناف، أحد 200-200 الأئمة الأربعة، له عدة مؤلفات، وإليه ينسب المذهب 260-235 الشافعي ولد بغزة سنة 100ه وترفي بحضر سنة 204 هـ، لنهرست لابن البديم ص 294، شجرة لنور ص 1/28

الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، فقيه 111 أنتهت إليه رئاسة الحنفية عصر ولد ونشأ في طحا من صغيب مصر وتفقه على مدهب الشافعي لم تحول حفيا ورحل إلى للنام، لم عده مؤلفات، ولد في سنة 231 853م وتوفي في القاهرة سنة 321 851م و20قي من 1713م من 202.

الطرطرشي أبو يكر محمد بن لوليد العرشي الفهري المعروف بدر 314 313 بان رساقة الطرطوشي صحب أب لوليد الباحي وأحد عنه رسمع من كنيويل وعده أخذ العديد من الفقي .. له العديد من المؤلفات ولد سنة 451 هـ وتوفي بالاسكندرية سنة 200 هـ شجرة البور عدد 360 ص 114.

طوس أبو عبد الرحمان صوس بن كيسان لخولاني، تابعي. (10. 110

روى أحادث عن بعض الصحابة. توفي سنة 10 هـ الأعلام ص 7/224

النشق بنت أبي بكر الصديق رضى الله عليه، أم مناصل (١٥٠١٠٥) والدت بعد البعثة بأربع سنين نزوجها التي صلى الله علله وسلم وهي بنت ستا وبيل سبع، ودخل بها وهي بنت نسع روب الحديث كنيرة عن الرسوب عليه السلاء، ترست سنة ١٤هـ ، الإصابة رئم ١٥٦٥م) والاستبعاب ص 356م،

لعباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مدف القرنبي الهاشمي عد رسود الله عليه لسلاه ولد قبل الرسول بسنتين، وكان إسد في اجاهبية السفاية والعمارة وحصر ببعة العقبة مع لانصار، وسهد بدراً مع المشركين سكرها فأسر فافندي نفسه ثم هاجر فبل الفتح، مات سنة 32 هـ، الإصابة وقم 1507 ص 1507.

عبد الرحمان بن أبي بكر عبد الرحمان بن عبد الله بن عسان بن المجاور عبد الله بن عسان بن الحداد وهو الصديق كافر، تم سلم وروى عن النبي عليه السلام أحاديت. مات سبة 22هـ الاصابة ص 40، 3/6، المسبعات ص 44، 12

عبد الله بن أسي واسمه عنفمة بن حالد بن لحارث من هوازن. له ولاسمه عنفمة بن حالد بن لحارث من هوازن. له ولاسم ولاسم ولاسم ولاسم ولاسم ولاسم أوفي المحدد المسمود الإصابة وقم المسمود الإصابة وقم المسمود
عبد الله بن الأزرق لم أجد له برحية ريصرت به لمثل في لشر ذكر في الدي. 289-280 رمانه عسبي في كتاب الحدود عن أبي القاسم، وتقلها الن رشد في كتاب العصب، في المقدمات ص 2/3(0 مم تقلها الشلي في هد الكتاب.

عبد الله بن الأهتم لم عبر على ترجمة وقد ورد في قصة الحسن لبصري المسلمة المن حالة على ترجمة وقد ورد في أسئلته السي حالية على حالة النظر باوي اللي رشد ص 1/640. والفصة مذكورة في حليه الأولى، وكتاب الحلال واحرم الوليدي عن 200.

عبد الله بن عبد لو محمد عبد أله بن عبد أحكم بن أعين الفقية 127-دد. لحكم ألحافظ ، حجة أنبهت إليه رئاسة الفقه بمصر بعد أسهت. روى عن مالك الموطأ وله تاليف كتيرة، ولد بمصر 155 هـ وتوفى سنة 211 هـ شجرة النور عبد 37 من 169.

عدي بن حائم بن عبد الله بن سعد بن المرؤ الفيس، أسلم في سنة تسع وفيل سنة عشر وكان بصرابيا قبل دلك، وثبت على اللاقة، شهد فتح العرق ثم سكن الكوفة وشهد صفين مع على كرم الله وجهد، ومات بعد السنين روى أحاديث عن الرسول عليه السلام، الإصابة رقم 5475 \$2,468.

6.7

97

أخ سعد بن رد من للسحالي لحسل، ورد ذكره في حديث لولد للفرش وللعاهر الحجر الذي أحرجه مالك عن أبي شهاب عن عروة بن لزبير عن عائلتة. انظر التمهيد ص 178/8.

عنبه

عز لدين بن عبد عد العرير بن عبد السلام بن بي لقسم بن حسين 127 السلام السلام وأحد الأثمة الأعلام، إمام عصره بلا مدفقة ولد سنة 578 هـ وتوفي سنة 660 هـ له مواقف عضمة والبيف كثيرة، له ترجمة صيفة في طبقات الشافعية الكبرى للإمام السبكي ص 86/5.

الفطيل بن عياض أبو على الفطيل بن عناض، من كبار الزهاد، ذكر أنو تعيم سيرته والكتبر من أنواله في الحلية ولم تذكر عارج مولده أو وقائم انظر ترجمة رقم 379 ص 878

القرافي شهب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس العرافي 113. الإصم العلامة الحافظ الفهامة مصري لمولد والنبأ، (٠. 313 والوفاة، ألف العديد من الكتب،منها الذخيره والفروق والأجوية الفاحرة وعبرها توفي في سنة 884 هـ = 285م. سحرة النور عدد 727 ص 1/188م، الأعلام ص 1/90.

الليث بن سعد بن عبد الرحمان لفهمي بالولاء أبن الحارث (20-271 إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقها أصله من خرسان ومولده في قنقشندة ووفاته في القاهرة، أخباره كثيرة وله نصانيف، ولد سنة 18 13مرة توفي سنة 175=771. لأعلام ص 111/).

محسد بن سحمون الو عبد الله محمد بن سحبون بن سعبد ألى الله 277 273 جبيد النموجي فقيم مالكي كثير النصائب، رحل إلى النموق الله عدة مؤلفات ستها الرسالة السحبولية ورسالة في فقه المالكية، والحامع في فتول العلم واللقة وعيرهما، ولد في ستم 23 - 17م وتوفي

عطا عطا بن أبي رباح أبه محمد تابعي حلين روى عن 300 عدد من الصحابة توفي حوالي سنة 114 هـ الأعلام ص 5/29. التمهيد لابن عبد البر ص 3/9.3

عطية الله الم أعتر له على ترجمة بهذا الاسم وقد ورد ذكره 104-103 أخي الكتاب أكثر من مرة، وشهر أنه معاصر لابي 178-104-204 عبد الله محمد بن لفرح الصقلي لمتوفى سنة 316 هـ 205-270 لعلم هبة البه بن لحسين المصري. ب 386، حدوة الاقتباس، ص 1/532 وشجرة البور ص 1/166.

علي بن أبي طالب كر. لله وجهه رابع لخلفاء لراندين. 282

عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه، بن مووان بن الحكم لأموى القرشي أبو حفص حامس الحنفاء لراشدين. ولي لخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنه 99 هـ مدة خلافته سنتان ونصف، ولد سنة 61 هـ – 664، ويوفي سمة 101 هـ – 720 م. لأعلاء ص 729م.

عمر بن الخطاب - ربني الله عنه ثاني خلف، الراسدين 84 ١٩١ ١٥ ١٩١ ا

عيسي السيح عبسي بن مربو عليه البيلاء 8

400

لعدد أبو إسحاق إبر هيم بن أحمد المروري، فقيم محدث سيت إنبه رئاسة السافعية بالعرق، مولده بمرو	المروزي	في سنة 256 = 87م، سجرة لنور عدد . 8 ص 1/470 الأعلام ص 7/76
 قام بنعداد كتر أيامه وله بصابيف، توفي بمصر سنة هام ١٥٥٠ هـ ١٠٠٠ الأعلام ص ١٩٥٠. 		منحمد بن صنع له حد له ترجمه وقد ذكر تسيلي أنه من صنف قطية (١٩٥٤) فطيم وقد قد ينقل الحوار بابن سيح المؤلف
مسلم بن تحجح بن مستم التشيري النيسابوري، 3	تسهينه	الرواوی و نسیخ الدی انگر فتوی این رشد فی مدینهٔ بخانهٔ، انظر ص ۱۹۰
ر مارد الهرافي مناطع مناطق السابور سنه ۱۲۵هـ ۱۲۵۶ مناطق من ۱۵ / ۲۰ مناطق المناطق مناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطقة		محمد بن بشير محمد بن سعند بن شير بن شراحبيل معافري 05 الأندلسي، قاصي من أهن باحة ولى القضاء في قرطية في أيام الحكم بن هشاء، كان صلبا في العند،
أبو مصعب مهرف بن عبد الله بن مطرف . 161 163 160 205 من سليمان بن بسار الهلالي لمدني، ريى . 189 205 205 207 عن حداعة منهم مالك ربه نعقه توفي . 261 213 213 215 216 سنة)22هـ، شجرة الثور عدد ١/٠٠٠ ص 1/57.	مطرف	له أحيار في دلما وضرب التن بعدله، توقى بفرطله سنة 1:8- 1:8- الاعلاء ص 7/ تاريخ قضاء الأبدلس لينياهي ص 97، شخره النور عدد 1- ص 1/63. ا
ن أبي سفيان صحر بن حرب بن أمية بن عبد شمس 282	معاوية	محمد بن على لم أوفق في بعثور على برحمه له خاصة وأن سمه منشابه مع كتبر من الأعلاد.
لفرشى الأموي ولذ قبل البعدة بحمس سنين وقبل سبع، أسلم بعد احديبية وكتم إسلامه حتى أظهره عام الفتح. ولاه عسر الشدم، هات في رجب سنة 60هـ. الإصابة وقم 1688 ص 133/433.		المحتار بن بي عبيد بن مسعود الثقفي أبو إسحاق من لزعماء 270 البائرين على بني امية وهن من أهل الطائف، شاع في الباس أنه دعى النبوة لهذا لقب بالكذاب في بعض المصادر، مولده 1 هـ 627ء و وقاته سنة 67 هـ 678م.
مرابو عبد لله باقع مولى عبد الله بن عمرارضي البه الله عنهم. الإمام الحافظ من سادات الدبعين. روى عنه الإمام مالك، مات سنة 117 أو 120هـ شجرة النور	بافع مولى ابن ع	لأعلام ص ١٨/٦٥، كتاب منافت الإمام مالك للنبيخ عيسي الأعلام ص ١٨٥٠ بن مسعود الرواوي مطبوع مع المدولة الكترى ص ١٨٥/
م. ا عدد د. في 1/46		المُخزومي لمغيرة بن عبد لرحمان لمخرومي الإمام الفقيه ٥٠. ٨٥. ٥٥٠ أحد من دارت عليه لقموي في لمدينة بعد مالك.
أبو ركزيا يحبى بن يحبى بن بحيى بن بكير التميمي (128 النيسابوري) الإمام العلامة قرأ على مالك الموطأ ولازمه،	اليسابوري	ولد سنة 134 هـ وتوقى 88. هـ سجره النور عدد 5 ص 1/50

7 . فهرس الكلمات الصعبة 🗥

الصفحة لوردة بها		الكلمة
731	أبارير	1
.2871	لإبَّان	
255)	الأبق-العبد	
.139	الأردب	
,303	اعترف	
.84 (183)	امتلح	
,3091	لبائق البائقة	Ų.
(329)	حتل الشي،	
<-16	بده له	
(183	سق النحل	
1296	تراب الصواغين	ت
9,5	أ المنتصعول	
1,20	النُوي	
262	التُوي	
$u_{i,j}$	الإحساح	ح
254-55 - 154	المنائط ا	ح
157-160 . 1391	حداق الشبيوخ	
$\mathbf{t}^{\tau}(7)^{r}$	حداق المذهب	
267 17 %	بور الحداق	
3000	2>	
17 - 31	سموان الكاهن	

التقليل كالمدت عي مواهلوا للكتاب، والرفيان الثولاج الشار اللها الصفحة التي توجديها لتقليل بالكلمة

وعته البحاري ومسلم وغيرهم توقى سنة 26، شجره النور ... عدد 23 ص 75/...

لوليد بن يريد بن عبد الملك بن مره ن، سن ملوك بني أسبة 170 بالشد. تولى خلالة سنة 174 هـ مولده سنة 86 = 701م ووفايه سنة 126 = 44 - 4 الأعلام ص 144/2.

الموليد بن مسلم أبر العباس الوليد بن مسلم بن السائب الدمشقى روى عن 32. مالك الموضأ وكتيراً من المسائل والحديث، خرج عنه ليحاري ومسلم، ولد سنة 119هـ وتوفى سنة 199هـ، شجرة النور عدد 22 ص 1/58.

بحيى أبو محمد لحبى بن بحلى بن كثير للبثي لقرطبي 92. رئيس علماء الأندلس سمع لموطأ من مالك لولى سنه 134هـ، شجرة النور عدد 46 ص 1/63.

يحبى بن عمر أبو زكريا يحيى بن عمر بن نوسف بن عامر لكنائي 105 222 الأنبلسي القبرة في سمع من سحنون وبه غفه وبغيره له مصنفت كبيرة منها احتصار المستخرجة وكتاب في صوب السال وكتاب المبران وعيرها مولده بالأندلس سنة 124هـ ونوبي سنة 89هـ سنوسه، سحرة النور عدد 22 صر1/1

159-(160	فاره	ب		(207)	لحرص	٠.
(291)	الفارهة			34))	معرفق الحلوق	
,188)	الفُّنِي من الإبل		:		الدالة	د
(80.	النوص	نی		841		,
(225)	ألعفب			2571	الديرة الدوامات	
(256)	تنعط			.269\	دائد	3
.321)	كبب العزل	-		0.2733		3
(269)	لكمادس			203	سودها ا	
(129)	المكس	- ,		35	لريخ لركس	;
(2(3)	متضمر			3451		
336 .317)	سهر لبغبي			.1061	زىپ 	
,238)	مو فسحة			(269	الررافات	
,280	3,50	3		297 _369	الريت	
(280)	ن ثرة النُّسنُ			216.	المزني	
(351)	النحع			v +140)	السكمراء	س
(269.	النيروز		i	,232)	السريات	ش
(351)	هُرَح	æ	i	(159)	لئدين	
(161)	ى لوخش	و	!	(35.	صال	ص -
(182)	ودي النخل ودي النخل		1	256	الصارى	
(201,	'الوغدة			225-224 140 (139)	الصبرة	
	' بحاصص	ی -	1	283)	طرأ	- 6
146 (169	يلت	· ·	ļ 1	(132)	الطهر	ط -
183-182 - 180)			ļ	(206)	عتم	- ب
			1	, 259	العحف	
				196	لغوصة	
				218.	المعري	
				227 - (218)	المغري	
				,80°	مشم	- ¿
				327 (144)	الغيول	

د فهرس الاصطلاحات الشرعية والسائل الفقهية (1)

المصطلح الشرعي و الفقهي والفقهي الصفحة الوارد بها

119 .1.	امنتع يسلطانه
315-26) 146 144-114-113	أمول بب المال ومصارفها
316-271-123-,23 1.61 10	التبعاب 107-101-108 و0
203-1 2	التعجير
531 317-261-259-184	التحبيل أو التحلل من مال الغير
545 11" 140 E.	النوس من العاصب
3(19	حكم أفسام الستر إلى للاد الحرب
314-116 113	حكم المال الحرم العيء أو الصدقة؟
: 20	حكم لمكس
225 154-148 147	حولة الأسواق
28 - 245 - 242	الحطأ والعمد فأني تصمين أموال الباس سوء
12v	ديع الكس
339 33 329 317 3,4 272	البشوه
3.6 Tay	عود لجارح الره الطبيب
11.	الفرق باين المفلس ومستعرق الذمة
31	فيسن عن في أرض العدو ثم تاب
55	المثنيس ألالندس
371	بالتستنف التولة على للحارب

ردان الكتاب بعش الاصطلاحات سيرعية والكندان التي بناء على إسكانيات بسيسية مما لد عم ذكره في عدالل العصور وعروب والسنية من الدين أيت العصور وعروب والسنيان المراكز المر

د فهرس بأهم الصادر والراجع أن

اسم الكتاب	رقم
• 1	مسلسل

ولا: العرآن الكريم

ثانيا: الحديث الشريف

- التاح الحامع للأصور في أحاديث لرسول، تأليف الشيخ منصور على ناصيف طبع مصر 1353هـ. 1340.
- محفة لأحودي بسرح جامع الترسدي، للإمام أبي العلى محمد بن عبد الرحمن المبار كفوري 1353/1283 هـ ضبطه ورجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان بشير، نشر محمد الكتبي، المدسة لمورة.
- النرعيب والترهيب من الحديث الشريف، للإمام لحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد النوي للنارى ت 650 هـ، ضبط أحاديثه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة مكتبه البابي الحلبي مصر 1954م.
- ك لتمهيد لما في الماطأ من المعاني والأسابيد، الإصام يوسف بن عبد الله بن عبد الله بن عبد البر لسرى القرصبي طع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب. 1399 هـ 1979.
- عامع الأصول من أحادث لرسول، لابن الأثبر، دار إحياء النوات العربي سروت، ط2/ ١٥٥٠.

ا مقتصر الفهرس على الصادر «البرح» على ثبت الإصلىفائة على أكثير من سرة وهو مرتب على أسماء الكتب يحسب أوطل الخروات.

2.7	م يدخل بيت المال بالأمر المستقيم
315 271 269-267	مبعاظی خرام
111	
313 253 111	مسائل الخلاف
77 16-1 3 Let 101 77	لمستعافين مستغران مستعرق للامه
3.2 10 271 .11	
15 55-75	تستنا منشا
97	مستنه ئي شب
3.9 . 58-1.5 1 3	لمسلحه لعامة
221 267 10 11 2-10.	ششيرون بناء عمي الدلية
302-301	مفاداه الاسري
112	الملاصفة ومصكات سال الحراء
83	ورغ الغدول
×c	ورغ الف خين
59	ورع لمسقين
85	ورع لصديقين
5597-91	ورع الموسوسين

410

- الجامع تصغير في أحادث التشير النذم، جلال الدين السيوطي ت.1، هـ. دار الكتب العنمية ط ـ
- « سلسلة لأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب وإسلامي دمشق.
- ٩ سنسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد تاصر الدن الألدى، الكتب الإسلامي دمشق، ط 1,59/1.
- ستان الدارمي، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهراء التميسي السمرقيدي الدارمي ت ١٥٤٤هـ دار لفكر، العاهرة، ١٥٤٤هـ 8 داء.
- دار التكر، بروت
- 12 صحيح مسلم الإمام أبر خبين مستم بن الحجاج القشيري، لتسايرري. (261/206هـ)دار لفكر، 3-9، بيروب.
- 13 محمصر المقاصد الحسنة في بيان كنير من الأحاديث المتشرة على الألساء النزرفاني تحقيق الدكتور محمد بن لطعي الصباغ
 - 11 لمستدرك على لصحيحين الإمام لحافظ أبي عبد المه الحاكم النبسابوري، در الفكر، سروت
- 15 مشكاه المصابيع، ولي لدس س محمد عبد الله الحطيب العمرى النسريزي، تحقيق محمد ناصر الدس الألباسي منشورات المكتب الإسلامي، دمشو، 1901/1380
 - 16 مفتاح كنور السنة. محمد نواد عبد الباني الدكتور، ` ي.فيتسك، فبع الأهرير 1972م.
- نبل الاوطار من أحاديث سند الأخيار شاح منتقى الأخيار، محمد بن على بن محمد لشوكاني، 1953هـ دار الحين ميريان. 1973

نالت: الفقد لإسلامي

18 إحياء عنوه الدين، للإمام أبي جامد محمد بن محمد الغرالي. در العرقة. بيروب 1982

- 19 الحلال والحرام، لأبي الفضل راشد بن أبي راشد الولندي، دراسة وتحقيق الأستاد عبد لرحمن لعمراني الإدريسي، نشر وزارة الأوقاف، المملكة المعربية 1411، 1990
- الأمول للإماء أبى معفر أحمد بن بصر الداودي ت 402 هـ. تقديم وتحقيق رح محمد سالم شحادة. مركز إحياء التراث المغربي، الرباط.
 - بديه المجهد ونهاية المقتصد. إمام محمد بن رشد القرطبي الحفيد.
 دار المعرفة، الطبعه الثانية، بيروت 1986.
- 22 لدر المكنونة في نوازل مازونة، الأبنى زكرت المقبلي، ت 893 هـ. مخطوط بالحرانة العامة بالرباط تحت رقم 833 ه.
- الرسالة، لابن أبي زيد لغيروبي، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ
 عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق، لأبي العباس أحسد
 ابن بحبي الونشريسي دراسة ومحقيق الأستاذ حمزة أبو فارس، درالغرب
 الإسلامي، صا، 1501/ 1900 بيروت.
 - خدوی این رشد آبو الولید محمد بن آحمد بن رشد الفرطبی المالکی
 الجد ت ۱۱ ده نقدیه و محقیق وجمع و تعلیق الدکسور المحتار بن الطاهر
 لتبینی، دار العرب الإسلامی، ۱۹۸۲
 - المدرنة الكبرى، للإصام مالك روية الإمام سحتون عن الإمام اس العاسم مطبوع فهامشها مقدمات ابن رسد، دار الفكر البروت، 1895 هـ 1995. مداهب الحكام، المقاصل البياض روايده محمد، تعديد ومحمد بن شريقة عظم أكادهما المسلكة المعربية، دار الغرب الاسلام طار، 1909
- د المعبار المعرف رالحامع المعرف عن صاوى اهل إلويفية والأندلس والمعرف، لأبي العباس حمد بن يحسى الونسريسي الله 11، هـ. خرجه حماعة من الفقهاء باشراف الاستاذ الدكتور محمد حجى طاروراوة الاوقاف بالمعرف.
- که مقدم السادان لبار با قتاب رسوم شاریم من الاحکام لشرعیات و بتحصیلات الحکیات لامهاب مسائلها المشکلات، لأبي لولید محسد بن أحسد بن رشد القرضی (احد) ت 32 هـ تحقیق الأستاذ سعید حدد عراب، در لعرب الإسلامی، ط 408.10، هـ 1588.

- ملحص الأحكام الشرعية على المعلمد من مذهب المالكية. الأستاذ محمد محمد عامر. المحامي السرعى ببنغازى مطبعة عبسى البابي الحبي، مصر. 317...
- رو المعترى الدمة والقد من المصوص « لمدرة، سطومه سعوم»، محمد قال المحمد عالم المحمد على المحمد على المحمد العالمي المحمد العالمي المحمد العالمي المحمد العالمي المحمد العالمي المحمد الم
- الراع، للإمام شمس الدن على بن إسماعين الصنهاجي لابناري لذلكي به الدي في الدي المساود، منسورات دار الأفاق حديده ايدوت الله من دووم

رابعا. لقانون والفقه المقارن

- حكم الالتزاء، المرحر في البطرية العامة للانتزام، الدكتورا أناء استفان دار البيضة العربية العربية (37).
- شرح قالون المدني الليمي، احقوق العبنية الأصلية والنبعية، الدكتور على على على سليمان. مشورات جامعه بنغازي. بدون تاريخ.
 - الفقم إسلامي في ثويه الجديد، المدخل الفقهي العام، الحرم الناسي،
 الأسناد مصطفى أحمد الروف، ط 7، دمشق، 1383 هـ، 203.
- مصادر الحق في العقم الإسلامي، درسة مقارنة بالفقه الغربي، الأستاذ الدكتور عبد الرواق السيبوري، محاصرات سنة 1753، 1955، 5 أحزاء، طامص، 1967،
- 37 منكة الأراضى في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني، لدكتور محمد عبد لجود محمد، مطبوعات جامعة القاهرة فرع لخرطوم، 1974.

خامسا: التاريخ والتراجم

- ه الأثار الأمدلسية الماقية في إسبانيا والبريغال، دراسة تاريخية أثرية، محمد عيد الله عنان. ط 2، العاهرة 1961م.
 - الاستنصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الشبح أبو العباس أحمد بن حالد.

- الناصري، محفيق وتعليق ولدي مؤلف، الأستاذ حعفر الناصري، والأسستاذ محمد الناصري. در لكناب. لدار السماء، 1954.
- الاستيفات في معرفه الأصحاب، لان عبد البر النمري القرطبي، ت 463هـ.
 مكتبه مشي بعدد القيعة الأولى. ١٥٠٠
- 41 لإضافة في تبسر الصحابة، شهاب بدس أحمد بن على بن جحر العسقلالي، بدي العدد بن عداد العسقلالي، مكتبة المسي بعداد
 - ته الأعلام، فالمرس لرحم الأشهر الرحال والنسام، خير الذابن الزركلي، ط ٦
- لف سنة من لرفيات في ثلاثه كنب. تحقيق الأستاذ الدكتور محمد حجي.
 الرباط 1356 197.
 - مناح لمكنون في لدين على كنت الطنون، لإسماعيل باش البغد دي.
 السابول، 2011.
 - حلوة الافساس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس. أحمد بن القاضي لمكناسي طاد را للمصور للطباعة والوراقة - الرياط- 1574.
 - حبية لألباء وطبقت لاصفياء للحافظ ألى تعيم أحمد بن عبد الله لأصبهائي لمتوفى ٥٠٠ه. دار لكتاب لعربي. بيروت، ط 3.
 100 اهـ/1980م.
 - 47 درة لحجال في أسماء الرجال. لأبي العباس حمد لشهير بابن القاضي، (600-115 هـ. تحقيق محمد الأحمدي أبو لنور، دار النوات القاهرة، والمكتبة العتبقة بنونس.
 - خجرة النور الزكية في صيفات المالكية. محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت.
- 45 لفكر السامى في تاريخ لفكر الإسلامي، محمد بن الحسن لحجوى التعالى لفسى (1376,1291) تحقيق محمد ناصر لدين الألبائي، منشورات لكنب الإسلامى دمشى ط.، 1380 هـ، 1961.
 - 50 نفح لطبت من عصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، دار صادر بيروب، 1968.
 - بيل الابتهاج بتطريز الديباج، الأحمد باب التبلكتي، (1036/963)إشراف
 وتقديم الأساذ عبد الحميد الهرامة، مشورات كليه الدعوة الإسلامية،
 طريلس، ط1899م.

فهرس شامل لجميع موضوعات الكتاب بأقسامه الثلاثة

ربم لصفحة		الموضــــرع
7	عبد العوبر بن عيمان ليويجري الإسلامية لينزينه والعلوم والثقاف	,
M		الانتاحية
. (-	,	سكر ونقديا
. 1		الإهد .
•		و ت
13		نبد
3		القسم الأول: مقدمه التحقيق
. •	ل: المؤلف وكتابه وعصره رشيوحه	". يعصن الاوا
17	السم الكناب وتستناه مؤلفه	
14,	مؤلف لكنات	
3	سموخ المذلف	
· :	ي عبد لله محمد الزراري	
لے واری کی	ابر محمد عبد لنه بن بحيے	
1	مفدر لكبات مفادر لكبات	
3 %	عصر لمؤلف رحياته	
	a very production of the second	
:1	ى؛ منفج المولف في الكناب	لنصي ال.

سادسا: التعليم

لنوني	النصري	ن الأردي	ل لحسر	محمد در	أسى بكر	نه. لاس درند.	جمهره لية	5 2
			١٦ هر.	سنة ١١	ببروت	ط ۱ در صادر	مسة ٢٠١٠	

- 53 مختار لقاموس، مرتب على طريقة محيار الصحاح و للصباح للبير، الاستاد المرجوم الشبح الصاهر أحمد الزاوي الطرائيسي الدار العربية للكتاب، ليبيا توسن، ط 77/2،)
 - 52 السان لعوب للإمام الى القصل حمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي لمصري (ت 111 هـ) دار صادر اليروث ط2 دون تاريخ

83	الباب الماني: في الحرام
83	الفصل الأول: في مقدمته
86	لفصل الثاني: في أصناف الحرا.
8 h	لفصل التالث: في درجانه
×I	البب التالت. في الورع
87	لمسرك الأول: في حقيقته
88	المسرت التاسى: في درجات الورع
91	المدرك النالث فيما يظن من الورع
	وليس منه
93	فصل: أمر الله موجه إلى جصع الحوارح
95	لبات الرابع. في المشتبهات
97	فصل: في فسام المشتبه
59	السوع الأول. لأموال التي لم تكن عبن حرم ولا
	متولدة عنه أو ناشئة بسبيم
	1 - 2 - 13 - 1 ² - 1
99	الفصل لأول في حكم هذا المال ومصارفه
100	القصل الباني: في معاوضتهم والتعامل معهم فيما
	بأبديهم من هذا المال على وجه المعاوضة
102	التوجيه
105	فرع: في الشراء من مغترق الذمة
106	مسألة. في شراء الأموال التي لا يدفع عمها الزكة
107	فرع. في شرب لصدقات والعشور
107	فرع؛ في غتصب مغيرق الذمة والتعامل معه
	بكعالة

ولا: منهج المؤلف في تفسيمه لمواصيع الكتاب الكتاب
نابيا: مثال لكيفية عَلَ المؤلف لبعض - 43
المسائل كالت: كمفية طرحه للفصايد مفهية 1
رابعاء القيمة العلمية لتكتب الم
الفصل لذلت: المنح المتبع في محتبق الكناب
ولا. لسح لتي تم الاعتماد تبيها تي
لتحقيق التحقيق والصادر من التحقيق والصادر من
التي غت الاستعانة الها
الناء الأساب التي لم تحعل الكتاب (1)
معروف ومتدولا
ر معاه إضافة معص ملاحق للكباب 💎 🕜 🕜
ر عا: إضافه بعض ملاحق للكب من مور لمخطوطات لتي تم نحقيقها ها من صور المخطوطات لتي تم نحقيقها
نمادج من صور المخطوطات لتي تم نحقيقها
نادج من صور المخطوطات الذي تم تحقیقها
غادج من صور المخطوطات التي تم تحقیقها من الشائی: لکتاب المناف الله المناف الله المناف الفصل الأول: في المناف أكل المناف
نادج من صور المخطوطات الذي تم تحقیقها
غادج من صور المخطوطات التي تم تحقیقها من الشائی: لکتاب المناف الله المناف الله المناف الفصل الأول: في المناف أكل المناف
غادج من صور المخطوطات التي تم نحقيقها مالفسم الشاني: لكناب الله المولاد في الحلال المولاد في المحلال المولاد في فصيلة طلب المحلال الفصل الأول: في فصيلة طلب المحلال الفصل التاني في أصول الحلال الفسم الأول: في أصول الحلال المحللات القسم التاني: في وجوه نيل المحللات وحوازها
غادج من صور لمخطوطات لتي تم تحققها 6. الفسم الشانى: لكناب للإيل: في الحلال 90 الفصل الأول: في فصيلة طلب الحلال 90 لفصل التابي في أصناف كل الحلال الفصل التابي في أصناف كل الحلال 90 الفسم الأول: في أصول الحلال 90 الفسم لتاني: في وجوه نيل المحللات 181

	عنده ((ربعة فروع))
122	يسل. أنسام المسحفين للبيعاب
122	لفسم لأول: أن بكون مستحقه معينا حاضر أو عالب
	ولسن عليه تباعات
123	القسم الذي إذا كان المستحق عليه بناعات
12.	فتسل فسمن أودع لديه مال لمعترق اللممة
.27	فروع: تتعلق بالإكراه في دفع الأموال والمحصص من دلك
. 2 '	النرع الأول. فيص اعترف عال بعد المهديد
28	الترع التاسي: في بينغ المصعوط
. 2	لنرع الدلت. في إسترداد ما ديع عن العير من عدمه.
. ' 1	النوع الربع؛ فيسنُّ قدر أن يتخلص من المغرد.
135	الطرف الثاني: ني الحكم بين العاصب والمعصوب منه وما ينعلن
	للك من معاملة وغيرها
.32	المفصل الأرك في الضمان
12	الركن الأول. ما المرحب للضمان؛
3.3	الركن الثاني: ما فيم الصمان؟
•	الركن لشالت: بماذا مضم لمعصوب؟
1 ' 4	الفصل لثاني، في كتفية حكم في المفصوب
3.4	لحالة لأولى وهي أذ كان قدم العلن لم ينغير ولم بستن
	الحالمة التاجة الديكون فيدانقل المساخلان المساحد
` `	الوجه الأرل. إذا كان المعصوب طعاماً المعادد
	برزی، سعلو نشن المعصوب، اثلاثه فروع. ا
3	مساله ينعنل بعده وحاد مثل المفصوب
13 c 13 c	-

. 3	الفصل التالب. في وصاباهم وهبائهم وعثقهم وصدياتهم وهل
	مورث دلك لمال عمهم الولاء
108	المفرع لاول؛ في وصاياهم
1615	الفرع الشابي في هبانهم
, C y	الفرخ سالت. في عنفهم
()	الفرع الرابع. في ورائة دلك لمال علهم
1 10	الفرع الخامس؛ في صدفاتهم و في حديثهم
130	فرح مرتب، عدم رد بصرف مستغرق للمة إلا
	بحكم القاصي.
1.1	فصل: في معاملة متعاصم الحراء إدا لم
	لسنغرق دميه.
1]_	النوع لتاسي في الأموال اللي بالنابهم إذا كالت عين
	حرم أو متولفة عنه أو ناشئة بسبب
112	الطرف الأول: في حكم هذا المان ومصارفه
113	المسألة الأولى: في مصارف إذا باب
1.6	فروع: الفرع لأول: في قتض، الحق بالذات من
	مستغرق للمة
3 L T	لفرع الدلى: التصدق عال مستغرق الدمه
	لفرع الناك: إعطاء المال لاهل لمعاصى
117	نفرع لربع: إعصاء لمال لمطبع ته يسق
	الفرع الخامس: إعماء أبدأ الماسي
	الفرح لسادس إعطاء أبالا لفقير تم صار غنب
L,	الفوع السابع حواز أحد المال من فس البائب
,	الفرع التاس؛ صرف المان في المنفقة العامد
[14	المسألة لدنيه وهي في حكم مال الغاصب ومن في معناه إذ. لم
	بثب ومبنع سيطانه
١	فروع المعلق عيمان الفتب للشيء معصوب داخواه

68	فرع: في تصرف المشترى في الشيء المغصوب
69	فرع. في تحديد وفت المضمين
69	لنوع لناسي. وهو لخباطة
69	فرع، في ضمأن النقص بعد الخياطة
70	لنوع بثالب: ﴿ قَ عَصِبَ عَزِلًا فَنَسِجِهِ
72	فرع: في فيمه نسج الشيء المغصوب
73	لنوع الربع لو عصب خشبه فقصعها أبويد أو توبيت
73	فرع: في نغير الشيء لمغصوب
74	فرع في دفع قيمة صبعة الشي، المغصوب
77	لوع اخمس لو عصب قاعة فساها أو خشبه أو حجر فبني عليها
78	النوع السادس: لو غصب قمح فطحنه دقيقاً أو سويقا
19	نروح صغيرة تتعلق بمسألة غصب الحبوب وتغميرها. (سبعة فروع)
182	لنوع السابع. لو عصب وديا صعاوا من للخل
i 82	الفسم لأول عنصابها وهي تابنة فاقتلعها
183	فرعان للعطفان لغصب لأشجار
183	الفرع لأول: في أحد شجر العبير وعرسه
ι85	الفرع السابي: في عرس الشجر المفصوب من قبل المشتري حسن
	. لنية.
185	النسم لناسى إذ عصبها وهي مقلوعة فعرسها في أوضه
186	للدع النامل إداكات أرضا فزرعها الغاصب
186	فروع تتعلق بالررع في لأرض مغصوبة (أرابعة فروع)
186	النوع الناسع: إذا أحدث في الأرض لمغصوبة بناءا أو غرسا أو حفرا
189	مسالة. تتعلق بالساء في أرض الغير
191	فصل. في ستحقق نصف الأرص بعد لبناء عليها
194	مسألة: في الكراء بالغرس
,96	فرع: في من غصب دارا فهدمها تم استحقها رجل

11.	لفرع التألي. إذا عصب في شدة ثم صار في رخاء
11	مسأله في جواز الشر ، من الغاصبين وقطاع الطرق عند الضروره
112	سؤ.ل موجه لابن رشد حول الأموال المغصوبة
. * 1	جراب ابن رسد حوب الأموان المغصوبة
146	تعسن المؤلف على رأى شيحه
4,	عمسق المؤلف على رأي والد شبخه
45	الوحد التاحي من الحالة الثانية: وهو إذ كان المغصوب عرص
50	فرع في تمن نقل الشي، المغصوب
150	فرع. في قبمة بقل الانب، عن طريق الخط
.51	أموحه الثالث: من الحالة الثالبة: وهو إذ كان المعصوب حموات
152	لحالة الثالبة. وهي إذ انغير المغصوب
152	لنسم لأول وهو إذ كان التغيير من فعل الله تعالى
155	لنسم لدلي إذ كان التعسر من فعل أحيى
57	عصان حيمان للعدي لحثيث عن لغصب الم
. 53	الرحه الأول: النك البسير لم تنص الغرض لمقصود منه
.59	لوحه التالي: إللاف يسير أبطن الغرض المقصود منه
160	النوحة التالت. إذا كانت الجنابة كتبرة ولم تبطل بعرض
	لمقصود منه
	لوجه لرابع. إذ كانت الجديه كتبرة وأفسدته
. (5	مسالة؛ في البعدي على الجيوانات
165	القسم الثالب؛ وهو إذا كان التغيير بفعل الغاصب
10	الفصل الأولى أن يكون التغيير لغبر صعه حدتها في للغصوب
166	فرع. في التصرف في الأشباء المعصوبة
t 6 7	الفصل الناني: إذا كان المغيير بصبعة أحاثها الغاصب في المغصوب
. 67	النوع لأول إذ صبغه

218	السؤال الأول: إذا كانت المنفعة لم تستوف
218	المسألة الأولى: إذا كانت المتفعة تملوكة بعاربة
218	المسألة الثانية: إذا كانت المنفعة عمركة بإجارة
219	فرع: فيمن يتحمل قيمة الكراء مدة الغصب؟
220	فرع: في الرجوع بقيمة الكراء خلال مدة الغصب
222	فرع: إذا كان المغصوب دابة غصبت في السفر
222	فرع: لو كان المستأجر عبدا ثم غصب بعد عقد الإجارة
228	نصل: في تعطيل المنفعة من قبل الغاصب
231	فصل: في انهدام الدار المكتراة (ثلاثة أقسام)
233	فرع: في إصلاح الدار من قبمة الكراء
233	السؤال الثَّاني: إذا كان الغصب بعد استيفاء المنفعة
333	فصل: في اغتصاب الأمانة
235	 الفصل: في اغتصاب الشيء المتولد عن الشيء المغصوب
235	المسألة الأولى: إذا كانت الولادة من جنس الأصل وذلك خاص بالحيوان (أربعة أسئلة).
242	فرع: في قيمة الشيء المفصوب إذا قتل
243	ني
244	فرع: إذا أخذت القيمة من الغاصب لا يرجع على المشتري
24.4	فرع: إذا أخذ القيمة من القاتل هل يرجع على الغاصب!
248	فصل: في فعل المشتري فيما اشترى من الشيء المفصوب، (ستة أوجه)

196	النوع العاشر: إذا غصب حباً فزرعه في ارضه
198	النوع الحادي عشره إذا غصب عبيدا أو بقرا فحرث
	بأولئك العبيد
199	النوع الثاني عشر: لو غصب ما صاد به
199	النوع الثالث عشر: لو غصب شاة فذبحها
200	النوع الرابع عشر: إذا غصب جلودا فدبغها
200	القسم الأول: إذا كانت مذكاة
201	القسم الثاني: إذا كانت الجلود غبر مذكاة
201	فروع: الفرع الأولى: من غصب جلد ميتة غير مدبوغ
202	فرع: في جلود السباع
202	الفرع الثاني: في إفساد المأشية للزرع
206	فرعان: يتعلقان بضمان ما أفسدته المواشي
206	مسألتان: تتعلقان بضمان ما أفسدته المواشي
207	فصل: في الأضرار الناتجة عن الطيور الداجنة
208	الفرع الثالث: في حكم ما لا يجوز بيعه
209	الفرع الرابع: فيمن غصب خمرا
209	الوجه الأول: أن يكون المغصوب منه مسلما
209	مسألة؛ من غصب عصيرا فصار خلا
209	فرع: فيمن غصب عصيرا فصار خمراً
209	الوجه الثاني: أن يكون انغصوب منه ذمياً
210	الفرع الخامس: حكم من غصب كلب ماشية أو صيد أو زرع
211	النوع الخامس عشر: نبي غصب الطعام وخلطه بغيبره
210	مسألة: في حكم اختلاط الخل بالخمر
216	النوع السادس عشر: إذا غصب أمة فغاب عليها
217	فصل: في أغتصاب ملكية المنفعة

289	فرع: في الدعوى على من عُرِفَ بالغصب.
290	مسألة: المرأة تُدعى الإكراد.
293	مسألة: في شهادة الشهود على التقريب
294	فصل: في بعض أحكام المعاملة بين المسلمين وأهل الكتاب والحرببين
294	القسم الأول: في المعاملة داخل دار الإسلام (خمس مسائل)
296	حكم المعاملة بين المسلم والذمي
298	حكم المعاملة بين المسلم والحربي
302	مسألة: في الأسير براد افتكاكه بعلج أبي صاحبه أن يببعه
303	مسألة: في ما اعترف المسلمون من أموالهم بأبدي النصارى
304	فرع: في التعامل مع أهل الحرب وأهل الذمة والمستأمنين
305	القسم الثاني: إذا كان النعامل بين المسلم والحربي في بلاد الحرب
305	التجارة إلى أرض الحرب
308	حكم الإقامة بدار الحرب والسفر إليها
311	حكم التعامل مع المرابين من المسلمين
314	حكم سيراث أموال مستغرفي الذمة
316	فصل: في تصرف التائب في الأموال التي حصل عليها من الحرام وما ببقي له
318	سؤال موجه إلى ابن رشد عمن تاب عن الحرام وكيف بتصرف
310	نی ماله؟
319	جراب ابن رشد حول المسألة
323	- مناقشة الفتوى من بعض فقها، بجابة
328	- تفسير ابن رشد حول مسألة من اشترى شينا فوجد فيه شيئا
- 1-1	آخر ذا قبمة

253	المُسألة الثانبة: إذا كان الولد من غير جنس الأصل كولادة الثمار
253	الفرع الأول: في حكم الثمار هل هي للغاصب أم لا؟
254	الفرع الثاني: هل للغاصب أجر ما سقي وعالج؟
257	قرع مرتب: في نفقة الشيء المغصوب من قبل الغاصب
257	الفرع الثالث: هل الصوف واللبن والزبد مثل الثمار أم لا؟
258	ألفرع الرابع: هل منافع الدواب والعبيد والدور والأرضين كالثمار أم لا؟
26 i	فصل جامع لفروع مختلفة من معنى ما تقدم
261	فرع: في اغتصاب الأراضي والدور من قبل السلطان
263	مسألة: في ظالم أسكن معلما في دار رجل ليعلم فيها ولده
263	فرع: في ضمن من ساعد اللص والغاصب أو سبب في ضياع مال الغير
265	مسالة: من اسند جرة زيت او زق خل إلى باب رجل
266	فرع: في أكل النهبة
268	فرع: فيمن صحب حدثًا وكان بأخذ عليه دراهم في الفساد
268	فرع: في الملاعب التي تصنع في أعياد النيروز "
269	فرع: في أكل طعام السلاطين وقبول جوائزهم
273	فرع: من اشترى سلعة حلالاً بمال حرام هل تشتري منه أم لا؟
274	فرع: إذا غصب عرضا فباعه بعرض آخر
274	فرع: لو باع الغاصب العرض الذي اغتصبه بدنانير أو دراهم
275	فرع: في عدم التعامل مع غاصب المال أو قبول هديته أو آكل طعامه
275	فرع: فيمن تُجِرُ بالوديعة أو مال اليتيم لصالح نفسه
276	فرع: في عدم حل ربح الغاصب بالمال
278	فرع: فيمن غصب أو انتهب صرة
279	فرع: مسؤولية المعاربين واللصوص التضامنية
280	فرع: في الإقرار بالغصب ﴿
283	فرع: فبصن غصب شيئا ثم وهبه لآخر
286	مسألة: ني استرداد ما نقص من الشيء المغصوب
288	فرع: في دعوى الغصب.

330	 تصرف التائب في أمواك الحرام إذا تحصل عليها من غير
330	الحرابة - القسم الأول: العداء والظلم والرب
331	– القسم الثاني: الرشوة وحلوان الكاهن ومهر البغي
333	خاقة الكتاب
335	القسم الثالث: الملاحق والفهارس
337	- الملحق الأول: استدراك على المؤلف في نسخة الاسكوربال
337	تكملة ثانية لباب الورع
338	تكملة ثانية لباب الشبهات، أو الفرق بين الرشوة
) 343 ف	والهدية - الملحق الثاني: فتوى الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي حول التعامل مع مستغرق الذمة بالحرام والتص
	في امواله إذا تاب.
347	 الملحق الثالث: فترى شيخ المؤلف أبي عبد الله الزواوي حول تصرف
	مستغرق الذمة في ماله إذا تاب لله تعالى
351	– الملحق الرابع: فتوي قاضي الجماعة بفاس سبدي إبراهيم اليزناسي
	حول مستغرق الذمة بالحراء إذا إراد التورية.
3.55	 الملحق الخامس: منظومة مغترق الذمة والفداء من اللصوص والمداراة.
	للعلامة محمد فأل بن احمد فأل من علماء من طان
363	الفهرس الأول: الآبات القرآنية الواردة في الكتاب والفلاحق
365	الفهرس الثاني: الأحاديث النبوية الشريفة الواردة في الكتاب والملاحق
369	الفهرس الثالث: الأثار
3.73	الفهرس الرابع: الكتب والمؤلفات المذكورة في الكتاب
3.75	الفهرس الخامس:البلدان والأماكن والظُوانف والأهالي.
377	الفهرس السادس: الأعلام والترجمة الحاصة بهم.
405	الفهرس السابع: الكلمات الصعبة
409	الفهرس الثامن: الاصطلاحات الشرعبة والمسائل النقهية النب العال المراسلات
411	الفهرس التاسع: المصادر والمراجع المستخدمة في التحقيق الفهر الله المام الله المام الله المام الله المام الله المام الله المام الله الله
417	الفهرس العاشر: المواضيع التي وردت في الكتأب بأقسامه الثلاثة

رقم الإيداع القانوني :

ردمك 7-003-26-9981 1993/391 - الخزانة العامة - الرباط

تصميم وتصفيف



27 حي ابن سينا . الشقة 1 🎓 771030 الفاكس: 779755

الطباعة : مطبعة إليت زن**نة ن**وييرا . باب لعلو ـ الرباط الهانف : 72.54.20 . الناكس : 70.34.70

ď